



حاشية العالم العلامة المحبر البحر الفهامة
الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح
الشنشوري على متن الرحبية
في علم الفرائض نفعتنا
الله تعالى بهم
آمين
٢

(مزينه الهوامش بالشرح المذكور)

4

صفحة

خطبة الكتاب	٢
مقدمة علم الفرائض	٥٣
باب أسباب الميراث وموانعه	٥٩
باب الوارثين من الرجال والنساء	٨٠
باب الفروض المقدرة	٩١
باب التعصيب	١٢٨
باب النكاح	١٤٧
باب الميراث	١٥٧
باب الميراث المخش المشكل	٢٤٧
باب ميراث الغرقى والمهدى ونحوهم	٢٦٢
خاتمة تشتمل على أبواب	٢٦٨
الباب الاول في الرد وذوي الارحام وفيه نصول الفصل الاول في الخلاف بينهما	٢٦٨
الفصل الثاني في الرد	٢٧٠
الفصل الثالث في ذوي الارحام	٢٧٢
الباب الثاني في الولاء وفيه فصلان الفصل الاول في سببه	٢٧٧
الفصل الثاني في حكم الولاء	٢٨٠
الباب الثالث في قسمة التركات	٢٨٣
الباب الرابع في المسائل الملقبات	٢٨٦
الباب الخامس في تشابه النسب والابراز وفيه فصلان الفصل الاول في متشابه النسب	٢٨٩
الفصل الثاني في الابراز	٢٩٠

٣٥٣

٥/٨

بسم الله الرحمن الرحيم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له قيوم السموات والارضين وأشهد أن سيدنا محمد داعي عبده ورسوله أفضل الخلق اجمعين صلى الله عليه وسلم علم عليه وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه القدير إبراهيم الباجوري ذوالنقصير قد طلب من بعض الاحباب الاذكار الانجاب أن أكتب حاشية على الفوائد السنشورية في شرح المنظومة الرحيمية تبرز ما فيها قداسة متبر وتجميع ما في حواشها قد انتشر فأجبت له ما طاب مقوسلا بسم الله الرحمن الرحيم والعرب وسميتها التحفة الحبرية على الفوائد السنشورية وهما أنا قد شرعت في المقصود بعون الله الملك المعبود فقالت وبالله التوفيق لا هدى سبيل وأقوم طريق (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء السارح بالبسملة ثم بالمجدة ابتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء أو قطع أو أجندم أي ناقص وقيل بل البركة وخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالمجدة الخ واستشكل العلماء هاتين الروايتين بأن بينهما تعارضا لأنه ان ابتداء الشخص بالبسملة فانه ابتداء بالمجدة وبالعكس وأجيب بأجوبة أشهرها أن الابتداء نوعان حقيقي وإضافي فالأول هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وعليه جل حديث البسملة والثاني هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود سبقه شيء أم لا وعليه جل حديث المجدة ولم يعمد كس مع اندفاع التعارض به أيضا للكتاب وللإجماع ثم ان بعضهم قال يناسب البسملة من فن الفرائض كذا ككون الباء بائنين عددا أصحاب الربيع مثلا وناقشه المحقق الأمير بأن هذا لا يليق لان فيه اخراجا لاشرف الجمل من المعاني الجليلة الى المعاني المبتذلة الزكية وأجاب بعضهم بأن هذا ما أخذ بطريق الرمز والاشارة لا بطريق التصريح والعبارة فان البسملة مشيرة ومقتضية بجميع معاني القرآن كما هو مشهور ومن جملة معاني القرآن معاني آيات

لموارث فقد بر (قوله الحمد لله) انما اختار التعبير بالجملة الاسمية تأسيسا بالكتاب ولذا لالتما
على الدوام والاستمرار لا يمكن لا بأصل بل بالقرينة فلا ينافي ما صرحوا به من أن نحو
فولك زيد منطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وهذه الجملة خبرية لفظا انشائية
معنى واستشكال كل بان الحمد ثابت لله أزلا فلا يمكن العبد أن يشاؤه وأجيب بأنها لانشاء الثناء
بمضمون الجملة الذي هو ثبوت الحمد لله لا لانشاء نفس المضمون حتى يرد ما ذكر ويصح أن
تكون خبرية لفظا ومعنى واستشكال بان المطلوب من الشخص أن يكون حامدا لا مخبرا
بالحمد فلا يخرج الشخص من عهدة الطلب بالاخبار بالحمد وأجيب بان الاخبار بالحمد حمد
لان معناه الثناء بالجميل ولا شك أن الاخبار بان الحمد ثابت لله فيه ثناء بجميل وحينئذ فالخبر
بالحمد حامد فيخرج من عهدة الطلب بالاخبار لا يمكن الاظهار الاول (قوله رب) يطلق على
معان نظامها بعضهم في قوله

الحمد لله رب العالمين

قريب محيط مالك ومدير * رب كثر المحير والمولى للنعم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا وأصاحب الثابت القدم
وحامنا والسيد احفظ هذه * معان أنت للرب قاعد لمن نظم
وأصله امارا ب فيكون اسم فاعل حذف ألفه تخفيفا ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت في
الثانية وأما رب فيكون صفة مشبهة ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت في الثانية
وعلى الاول فهو من رب كثر بمعنى جمع وأصله فيكون مفعلا بالامن وبألف بعد د الباء
المضغفة والا كان قياسه مرييا وعلى الثاني فهو من رب كثر أيضا لكن بمعنى لزم أو أقام
فيكون لازما لان الصفة المشبهة لا تبقى من المتعدي أو يجعل مما خرج عن القياس وضافته
للعالمين من حيث لفتقارهم له افتقار مطلقا (قوله العالمين) التحقيق أنه جمع لعالم لان العالم
وان كان يطلق على ما سوى الله تعالى يطلق أيضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال
عالم الحيوان عالم الانسان وهكذا فيصير جمعه على عالمين بالانطلاق الثاني ويكون خاصا
بالعقلاء لانه لا يجمع بالواو والنون الا العقلاء وقيل يشمل غيرهم أيضا كما صرح به الراغب
وامكن غلب العقلاء على غيرهم في جمعه بالواو والنون لشرافهم نعم هو جمع لم يستوف
الشروط لان العالم ليس بعلم ولا صفة ولا يجمع هذا الجمع الا ما كان عالما وصفة على أنه قد
جرى في الكشف على أنه جمع استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على
وجود خالقه فما جرى عليه الاسماء المحفنة من انه اسم جمع وتبعه عليه بعض المحواري
خلاف التحقيق وقد عللوا كونه اسم جمع لاجتماع العالم ليس بعلم ولا صفة وبأن شأن الجمع
أن يكون أعم من مفردة ومنها بالعكس فان العالم اسم لجميع ما سوى الله تعالى والعالمين
خاص بالعقلاء ولو خص العالم بالعقلاء فقط لم يفد لان غاية ما يستفاد بذلك مساواة المفسر
لجمعه وشأن الجمع أن يكون أعم كما علمت وناقشه المحقق الامير في ذلك بأن التعديل الاول
لا ينتج أنه اسم جمع وانما ينتج أنه جمع لم يستوف الشروط فلا يقياس جمعه هذا الجمع وبأن
التعديل الثاني كما يبطل الجمعية يبطل كونه اسم جمع فان كلاما من الجمع واسم الجمع لا يبدأ

وأشهد أن لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك

يكون أعم من مفردة أى أكثر منه والافهام معنى كونه اسم جمع حيث لم يسا والجمع في ذلك نعم
اسم الجمع من باب الكل والجمع من باب الكلمة ولذلك قالوا الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع
ان الاول ما دل على الاتحاد المجتمعة دلالة المركب على أجزائه فاذا قلت جاء القوم فقد
حكمت على الهيئة المجتمعة حكما واحدا والثاني ما دل على الاتحاد المجتمعة دلالة تكرار
الواحد بحرف العطف فاذا قلت جاء الزيدون فقد حكمت على كل فرد فردا كما قلت
جاء زيد وزيدوهكذا (قوله وأشهد أن لا اله الا الله) هذه الجملة مستأنفة وليست معطوفة على جملة
المجدة لعدم التناسب بين الجملتين فان جملة الحمد لله اسمية وهذه فعلية وان نظرت لقولهم
الجملة الاسمية أصلها الجملة الفعلية والاصل أحد حمد الله حصلت المناسبة بهذا الاعتبار
فيحسن العطف حينئذ ومعنى أشهد أعترف بإساقى مع الاذعان بالقلب الذى هو حديث
النفوس التابع للمعرفة ولا يكتفى الاعتراف باللسان فقط كما كان يفعل المنافقون ولا المعرفة
من غير اذعان لان بعض الكفار يعرفون الحق لكنهم غير مؤمنين لعدم الاذعان مع أن
عندهم معرفة قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وقوله أن لا اله الا الله أى انه أى
المحال والشأن لا اله الا الله فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ولا نافية للجنس واله
اسمها مبنى على الفتح في محل نصب والاداة حصر ولفظ التثنية لالة بالرفع بدل من الضمير
المستتر في الخبر أو بالنصب على الاستثناء لا على المدلية من محل اسم لانها لا تعمل إلا
في المنكرة واسم الله معرفة وهل يتقدم الخبر من مادة الوجود أو من مادة الامكان اختار
بعضهم الاول لانه لو قدر من مادة الامكان لم يفد وجود الله تعالى والراجح الثاني لانه
لو قدر من مادة الوجود لم يفد نفي امكان غيره تعالى من الآلهة مع أنه المقصود من
الكلمة المشرفة وأما وجوده تعالى فتفق عليه بين أرباب الملل كلها فلا ضرر في عدم افادته
على هذا التقدير والمعنى عليه لا اله يمكن الا الله فانه ممكن أى غير متمنع فصدق بالواجب
والجائز والواقع أنه واجب فهو كقولك الله موجود بالامكان العام بمعنى أن عدم وجوده
ليس بواجب بل مستحيل فيكون وجوده واجبا فضايا بالامكان العام سلب الضرورة
بمعنى الوجوب عن الطرف المخالف لما نطق به بخلاف الامكان الخاص فضايا به سلب
الضرورة بالمعنى المذكور عن كل من الطرف الموافق لما نطق به والمخالف له فاذا كانت
زيد موجودا بالامكان الخاص كان المعنى وجوده ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب
فيكون وجوده جائزا والحق أن المنفى في الكلمة المشرفة المعبود بحق غير الله باعتبار
الواقع كما انحط عليه كلام الشيخ الامير والمعنى لا معبود بحق في الواقع الا الله وفي الكلمة
المشرفة أبحاث أن من أرادها فليراجعها (قوله وحده) أى حال كونه منفردا فهو حال
من لفظ المجلة بتأويله بمنكرة وقوله لا شريك له حال بعد إدخال فان عمما في كل منهما
كانت الثانية للتأكيد وان خصصنا الاول بكونه وحده في ذاته والثاني بكونه لا شريك
له في صفاته ولا في أفعاله كانت الثانية للتأسيس وهو خير من التأكيد (قوله الملك) بكسر
اللام من الملك بضم الميم أى المتصرف بالامر والنهي سواء كان له أعيان مملوكة أم لا وأما
مالك بالالف فهو من الملك بكسر الميم أى المتصرف في الاعيان المملوكة سواء كان متصرفا

أيضا بالامر والنهي أم لا وعلى هـ ذافيدنهما العـ مرم والمحصوص الوجهي والله تعالى
متصرف بالامر والنهي ومتصرف في الأعيان المملوكة له فهو مالك ومالك ولذلك قرئ بهما
في قوله تعالى مالك يوم الدين والفرقة بين الملك بضم الميم والملك بكسرهما عرف طارئ
والا فهما الغتان في مصدر ملك كما قاله البضاوي في تفسيره (قوله الحق) أي الثابت من حق
الشيء ثبت فهو تعالى ثابت أزلا وأبدا فلم يسبقه ولا يلحقه عدم بخلاف ما عده فانه
مسبق بعدم وملحوق به ولو بالقبالية كالجنة والنار وهو المراد بالطلان في قوله
* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * ويصح أن يكون المعنى الحق ملكه أي أن ملكه بطريق
الحق لا بطريق التغلب فيكون قوله الحق احتراسا (قوله المين) أصله ميين بسكون الباء
وكسر الباء نقلت حركة الباء لاسا كن قبلها ومعناه المظهر للحق فيمتنع وللباطل فيجذب
أو المظهر للأمور الجسمية الدالة على ملكه وحقيقته وهذا كله ان أخذ من أبان بمعنى أظهر
فان أخذ من أبان بمعنى بان أي ظهر كان معناه البين الظاهر الذي لا يخفى فيه (قوله
وأشهد أن الخ) انما كثر لفظ الشهادة مع الاستغناء عنه بأشهاد الاول فانه ساط على ذلك
بواسطة العطف لمزيد الاعتناء بالشهادة المتعلقة بديننا صلى الله عليه وسلم وقوله سيدنا أي
جميع المخلوقات نسأوجنا وملائكة والسيد يطلق على الحليم الذي لا يستغزه غضب وعلى
من كثر سواده أي جيشه وعلى غير ذلك (قوله حمدا) بدل من سيدنا وهذا الاسم أشرف
أسمائه صلى الله عليه وسلم وأشهرها بين العالمين ولذا خصت به الكلمة المشرفة وقوله
عبدنا ورسوله خبر أن لان وانما قدم الوصف بالعبودية على الوصف بالرسالة امتثالا لقوله
صلى الله عليه وسلم ولكن قولوا عبد الله ورسوله ومعنى العبودية هنا التذلل والخضوع
وأما العبادة فمعناها غاية التذلل والخضوع فالعبادة أبلغ من العبودية ولما كنا ووصف
شريف جليل ولذلك وصف بها في أسنى المقامات كغنام الاسراء ومقام انزال الكتاب وغير
ذلك ومما يعزى للقاضي عياض

ومما زادني شرفا وتبها * وكدت بأخصى أطا الثريا

دخولي تحت قولك بأعمادى * وأن صبرت أجدلى نبيا

وفي جملة بين العبد والسيد من الحسنات البدعية جناس الطباق وهو الجمع بين ضدين
في الكلام (قوله خاتم النبيين والمرسلين) بحث فيه بأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص
فذكر المرسلين مستدرك وأجيب بأنه ذكرهم لشرفهم (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) انما
اختار التعبير بالماضى إشارة إلى تحققهما كما قالوه في أنى أمر الله وقوله عليه أي على سيدنا
محمد وفي التعبير بعلى إشارة إلى الصلاة والسلام كما منه صلى الله عليه وسلم كتمكن
المستعلى من المستعلى عليه ففي الكلام استعارة تبعية في المحرف وتقريرها أن يقال شبه
مطابق ارتباط دعائه وقوله بمطابق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من
الكلمات للجزئيات واستعملت على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاصين لارتباط دعاء
بمدعوله خاصين والتحقيق أن صلى يتعدى بعلى فلا حاجة للاستعارة (قوله وعلى آله)
عطف على الضمير في عليه بأعادة الخافض لانه لا يجوز العطف على الضمير المجزور من غير

الحق المين (وأشهد) أن
سيدنا محمدا عبده ورسوله
خاتم النبيين والمرسلين
صلى الله عليه وعلى آله

اعادة الجمار عند الجهور وأجاز ابن مالك ولاشارة الى أن العطة الواصلة لا لال والصعب
دون العطة للواصله صلى الله عليه وسلم وانما قدم الال على الصعب لان الصلاة على
الال ثابتة بالنص كقوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله وأما الصلاة
على الصعب فهي ثابتة بالقياس والمراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام
المدح الاتقياء وفي مقام الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب عندنا معاشر الشافعية وأما عند
المالكية فبنو هاشم فقط (قوله وصحبه) عطف على الال وهو من عطف الخاص على
العام عموما مطلقا ما علمت من أن المراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وأما
بالنظر لا طلاق الال على بنى هاشم وبنى المطلب فيكون من عطف الخاص من وجهه على
العام من وجهه فانه يجمع الال والصعب في سببنا على وينفرد الصعب في سببنا أي بكر
وينفرد الال في الاشراف الال (قوله أجمعين) تأكيدي لكل من الال والصعب (قوله
صلاة وسلاما) هما اسماء صدر لى وسلم منصوبان على المفعولية المطلقة مبينان لنوع
عام لهما وهو الصلاة والسلام الدائم (قوله دائمين) استثنى كل بأن الصلاة والسلام
لفظان يتقضيان بمجرد النطق بهما فكيف يوصفان بالدوام وأجب بان المراد دائمين من
حيث ثوابهما وهذا متضمن للدعاء بقبول صلاة المصلي وسلامه وبأسقرار إيمانه وموته
على الإيمان والحق أن الصلاة والسلام هنامطلوبان من الله تعالى والدوام وصف لهما
حقيقة ولا يصح أن يكون قوله دائمين نعتا موصولا لاختلاف العاملين معنى ولا مقطوعا
لان شرطه تعين المتبوع بدون النعت وهنا لم يتعين هل هـ ما دائمان أولا وحينئذ فهي
حال من النكرة وان كان قلبا على حد صلى رسول الله في مرضه حالسا وصلى وراءه رجال
قياما كذا قاله الشمس المحفقي ونوقش بتوجيه كونه موصولا بأن العاملين في حكم المتخذين
معنى اذ معنى الصلاة الرحمة والتعظيم ومعنى السلام التحية وهى رحمة وتعظيم ونوقش أيضا
بتوجيه كونه مقطوعا بان المتبوع في هذا المقام متعين فان اللائق به صلى الله عليه وسلم
الصلاة والسلام الدائم على أنه يمكن التخاص من القلة بجعله حالا من محذوف مع
العامل فيها والتقدير أطلبهم ما دائمين (قوله الى يوم الدين) أى الى يوم الجزاء الذى هو يوم
القيامة وأوله النفخة الثانية ولا انتهاء له وقيل انتهاءه بأسقرار أهل الجنة وأهل
النار فى النار والغرض من ذلك التأييد كما هو عادة العرب فان طاعتهم أنهم يأتون بمثل ذلك
ويريدون منه التأييد كما فى قوله

وصحبه أجمعين صلاة
وسلاما دائمين متلازمين
الى يوم الدين (وبعد)

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأثم
أى إذا غاب عنكم أسود العين وهو جبل معروف كنتم كراما وأنتم الأثم مدة أقامته أى دائما
وأبد افتكون الغاية هنا داخله على خلاف الغالب فى الغياب إلى والمناسب للتأييد أن يراد
يوم الدين ما لا انتهاء له كما هو القول الأول (قوله وبعد) قد أشبهت برأى الواو ثابتة عن أما
وهى ثابتة عن مهمما والاصل الاصيل مهما يكن من شئ فيقول بعد الخ فحذفت مهمما
ويكن ومن شئ وأقيمت أمام مقام ذلك فصارا ما بعد وبعض العلماء يبعدون بذلك فيقول أما
بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد وبعضهم يحذف أما ويعوض

عنها الواو فيقول وبعد كما هنا قالوا وائمة النائب ويصح أن تكون للاستئناف أو لعطف
قصة على قصة والنظر مبنى على الضم لمخذف المضاف إليه ونسبة معناه أى النسبة
التقيدية التي بين المضاف والمضاف إليه وهذه كلمة يوثق بها للانتقال من أسلوب إلى
أسلوب آخر أى من نوع من الكلام إلى نوع آخر وبين النوعين نوع مناسبة كما هنا فان
بين ما قبلها وما بعدها نوع مناسبة لأن كلاهما يدل على ألف فهي من قبيل الاقتضاب
المشوب بالتخلص أى الاقتطاع المختلوط بالتخلص وأما الاقتضاب المحض أى الاقتطاع
المخالص فهو الانتقال من كلام إلى آخر لا مناسبة بينهما كما في قوله

لورأى الله أن في السب خيرا * جاورته الولدان في الخلد شيئا

كل يوم تبتدى صروف الآلى * خلعا من أى سعد - دغريتا

فلا مناسبة بين البيت الأول والثاني فيسمى الانتقال في ذلك الاقتضاب المحض وأما
التخلص المحض فهو الانتقال من كلام إلى آخر مع المناسبة الظاهرة كما في قوله

أطلع الشمس تبغى أن تؤمينا * فقلت كلالا كن مطلع الجود

فبين مطلع الشمس ومطلع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال في ذلك التخلص المحض
والمحاصل أن أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخلص محض واقتضاب مشوب

بتخلص وبقيت أبحاث في هذه الكلمة مشهورة لا تطيل بذكرها (قوله فيقول) الفاء واقعة
في جواب أما التي نابت عنها الواو وفي جواب الواو النائية عن أما وهذا على جعلها نائية عن

أما وأما على جعلها للاستئناف أو للعطف فتكون الفاء زائدة أو واقعة في جواب أما المتوهمه
وكان مقتضى الظاهر أن يقول فأقول به حزة التكلم فمدوله إلى ياء الغيبة فمد التفتات على

مذهب السكاكي وحده القائل بأنه لا يشترط في تسميته التفتات أن يتقدم على ما وافق
الظاهر هذا أن لم ينظر لقوله أشهد فمما تقدم ولا يتعلق بالجملة كأولف فان نظر لذلك

كان التفتات أيضا على مذهب الجمهور القائلين بأنه يشترط في تسميته التفتات أن يتقدم
ما ذكر ولا بد للتفتات من نكته ونكتته هنا التوصل إلى وصف نفسه بالافتقار لرجة ربه

على وجه كونه عمدة فانه إذا قال فأقول حال كوني فقيرا مثلا كان فضله (قوله الفقير) أى
كثير الافتقار أن جعل صيغة مبالغه أو دأمة أن جعل صفة مشبهة وهو مأخوذ من قوله

تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله وقوله لرجة ربه أى إحسانه فهي صفة فعل بخلاف
ما لو فسرت بإرادة الإحسان فانها صفة ذات لكن المناسب هنا الأول وقد تقدم الكلام على

الرب (قوله القريب) أى قربا معنويا لا حسا لا يستحال له عليه تعالى وقوله المجيب أى
لن دعاء ولا يخفى ما في هذين الوصفين من التلميح لقوله تعالى وإذا سألك عبادى عني فإني

قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان (قوله عبد الله) بدل أو عطف بيان وهو اسم المؤلف
وقوله الشنشوري ضبطه بدر الدين القرافي بشينين معجمتين الأولى مفتوحة والثانية

مضمومة وهذا هو المشهور على الالسنة وتوضيحه البولاقى بكسر الشين الأولى وفتح الثمانية
وهو نسبة الشنشور بلدة بالمغربية وقوله الشافعى أى المتبع على مذهب الامام الشافعى

رضى الله تعالى عنه فهو نسبة للشافعى والقاعدة أنه إذا حوى المنسوب إليه ياء النسب

فيقول العبد الفقير إلى
وجه ربه القريب المجيب
عبد الله الشنشوري
الشافعى

تحذف ويؤتى بأخرى كما قال ابن مالك * ومثله مما حواه حذف * وقوله الفرضي نسبة
 للفرائض لعله بها وسبأ في الكلام على ذلك عند قول المصنف عن مذهب الامام زيد
 الفرضي (قوله الخطيب) أي بالجامع الازهر ولد سنة خمس أو ست وثلاثين وتسعمائة
 وتوفي سنة تسع وتسعين وتسعمائة ودفن في المجاورين بالحراة رحمه الله تعالى رجة واسعة
 (قوله قد سألتني الخ) هذه الجملة في محل نصب مقول القول وقد للتحقيق وسأل بمعنى طالب
 وقوله ولدي عبد الوهاب كان شابا ناشأ في عبادة الله تعالى مواظما على الاشتغال بالعلم
 الشريف وتوفي وله من العمر نحو ست وعشرين سنة (قوله وفقه الله) هذه جملة معترضة
 بين مفعولي سأل قصد بها انشاء الدعاء لولده بالتوفيق وهو خالق قدرة الطاعة في العبد ولا
 حاجة لقول بعضهم وتسهيل سبيل الخير اليه ليخرج الكافر لان الراجح أن المراد بالقدرة
 عرض يقارن الفعل بخلقه الله تعالى في العبد ولم يوجد من الكافر فعل الطاعة حتى تقارنه
 تلك القدرة فهو خارج من أول الامر فان فسرت بسلامة الآلات أي الاعضاء كالبدن
 والرجل وان كان هذا التفسير مرحوحا احتيج زيادة ما ذكر ليخرج الكافر فانه ليس بموفق
 مع سلامة آلاته فان عم كان توفيقا عاما أي متعلقا بجميع الطاعات وان خص كان توفيقا
 خاصا أي متعلقا ببعض الطاعات ولم يذكر في القرآن الامرة واحدة ولذلك يقولون التوفيق
 عزيز (قوله للصواب) أي للامر المرافق للواقع كانه ارتسب التجريد حتى احتاج لقوله
 للصواب فأراد من التوفيق خالق القدرة فقط فحكاية قال خلق فيه قدرة للصواب أي
 لموافقة الواقع أو انه رأى ان المقام يقتضي الاطناب (قوله أن أشرح) في تأويل مصدر
 مفعول ثان لسأل والمفعول الاول هو الباء في سألتني أي سألتني شرح والشرح لغة الكشف
 والبيان ومنه قوله شرح لي ما في ضميرك واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان
 مخصوصة على وجه مخصوص كبيان الفاعل والمفعول وتفسير الضمير وغير ذلك وقوله
 المنظومة صفة لموصوف محذوف أي المقدمة المنظومة من النظم وهو لغة التجمع واصطلاحا
 الكلام الموزون المقفى قصد بخلاف ما اذا كان لا تصدا كما يقع في القرآن فانه لم يقصد
 كونه نظما وفي كلام الشارح اشارة الى أن ما كان من بحر ال جريسي نظاما خلافا لما
 قال يعدنثرا وقوله الرحبة أي المنسوبة لؤلؤها الامام أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين
 الرحي المعروف بابن التقي كذا في اللؤلؤة وغيرها وفي البرماوي على السبيل بدل الحسين
 الحسين وفيه أنه عرف بابن موفق الدين اه ويمكن الجمع وفي شرح النبتني وغيره ان
 علي بن محمد بن أحمد اه والرحي نسبة للرحبة وفي القاموس لها معان منها قرية بدمشق
 أو اليمامة وموضع ببغداد قال وبنو رحمة بطن من حمير وبنو رحب محر كابطن من همدان
 ولم يعلم ما ينسب المؤلف له من ذلك (قوله أسكن الله مؤلفها) جملة خبرية لفظا انشائية
 معنى قصد بها الشارح انشاء الدعاء للمؤلف وقوله الغرف جمع غرف فبضم الأول وفتح الثاني
 في الجمع وسكونه في المفرد وهو المنزلة العالية وتجمع أيضا على غرفات بضم الراء وفتحها
 وسكونها وقوله العلية صفة كاشفة ان كانت بمعنى العلية لان من شأن الغرف أن تكون
 عالية فان كانت بمعنى الزائدة في العاقل كونهما صيغة مبالغة كانت صفة مخصصة فكأنه

الفرضي الخطيب بالجامع
 الازهر قد سألتني ولدي
 عبد الوهاب وفقه الله
 للصواب أن أشرح المنظومة
 الرحية أسكن الله مؤلفها

ال أسكنه الله الامكنة العالية الزائدة في العلو على غيرها (قوله فأجيبته) معطوف على
 ألقى والغاء مشعرة بالتعقيب وهو ظاهر ان كانت الاجابة بالوعد وكذا ان كانت بالشروع
 ان التعقيب في كل شئ بحسبه ولم يؤخر لاستخارة أو استشارة لما رأى في الاجابة من الخير
 قوله لذلك أى للشرح المطلوب للأسائل المستفاد من أشرح (قوله سالكا) حال من التاء
 أجبت وقوله من الاختصاص بيان لاحسن المسالك مقدم على المبين لاجل السجيع
 الاصل سالكا أحسن المسالك من الاختصاص أى وذلك الاحسن هو الاختصاص وهو تفضل
 لفظ وتكثير المعنى كما ذكره شيخ الاسلام وغيره وبعضهم قال تفضل اللفظ سواء كثر المعنى
 ونقص أو ساءى والمسالك جمع مسالك وهو طريق السلوك (قوله وعلمته) بكسر الميم في
 لاضى والضمير عائد للشرح المفهوم مما تقدم وعبر بالماضى لقوة رجائه حصول ما ذكر
 كذا يقال فيما بعد فلا ينافى ان المحطمة سابقة على التأليف كما يقتضيه سابق الكلام
 حيث عبر فيما تقدم بالفعل المضارع بقوله فيقول ولا حقه حيث قال هذا أو ان الشروع
 المقصود وقوله عمل الطبيب للحبيب أى عملا كعمل الطبيب للحبوب ففعل الاول
 معنى اسم الفاعل والثاني بمعنى مفعول والغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد في
 فصليل المراد لكن اعترض هذا بقول اطباء الحب لا طب محبوبه والعاشق لا طب
 عشوقه والوالد لا طب ولده وأجيب بأن معنى قولهم الحب لا طب محبوبه لا يعاين في
 سده لئلا يتألم فلا ينافى أن الحب يصنع نحو محبون ويجمع فيه الادوية النافعة لمحبوبه
 يبالغ في النصيحة فالعنى أن الشيخ بالغ في الاجتهاد في هذا الشرح وجمع فيه ما ينفع
 الطلبة كما بالغ الطبيب في صنع المحبون لمحبوبه ويجمع فيه الادوية النافعة وأخذ
 لشارح ذلك من قول ابن هشام في قواعد علمته عمل من طب لمن حب (قوله وقربت فيه
 عبارات أى تقريبي) أى قربت في الشرح المذكور العبارات لاذهان الطلبة تقريرا كاملا
 قوله أى تقريب منصوب على المفعولية المطلقة وهو موضوع لفائدة التكميل فان قلت
 كلامه ظرفية الشئ في نفسه لان العبارات هي نفس الشرح قلت يلاحظ في العبارات
 لتفصيل وفي الشرح الاجال فهو من ظرفية المفصل في الجملة أرض ظرفية الاجزاء في الكل
 قوله وترقت فيه للخلاف بين الائمة) أى في الجملة والافق لا يتعرض للخلاف في كثير
 من مسائله والائمة بتحقيق الهمزتين وتسهيل الثانية وبهما قرئ في السمع وبابدالها بآء
 بها قرئ من طريق الطبية لا من طريق الشاطبية والمراد بالائمة عند الاطلاق الائمة
 لاربعة المجتهدين (قوله وبينت فيه ما اجتمعت عليه الامة) أى في الجملة كما مر في الذي
 يسأله والمراد بالامة المجتهدون منهم الاربعة المشهورون وغيرهم لا غير المجتهدين اذ لا دخل
 لهم في الاجماع (قوله وسميته الخ) أى وضعت عليه هذا الاسم والتحقيق أن أسماء
 الكتب من حيث علم الشخص كاسماء العلوم بناء على أنه لا ينظر لعدد الشئ بة عدد
 محله لانه تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية فاسماء الكتب موضوعة للالفاظ
 المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي اذا كانت مستحضرة في ذهن المصنف هي
 بعينها اذا كانت مستحضرة في ذهن غيره غاية الامر أنه شئ واحد تعدد محله وهكذا أسماء

الفرق العلية فأجيبته
 لذلك سالكا من الاختصار
 أحسن المسالك وعلمته
 عمل الطبيب للحبيب
 وقربت فيه العبارات
 أى تقريب وترقت
 فيه للخلاف بين الائمة
 وبينت فيه ما اجتمعت
 عليه الامة وسميته

العلوم فهي موضوعة للقواعد المخصوصة وهي إذا كانت مستحضرة في ذهن زبدهي
بمعناها إذا كانت مستحضرة في ذهن غيره غاية الأمر أنه شيء واحد تعدد محله فإن نظرنا تعدد
الشيء بتعدد محله كما علمه المحكماء فكل من أسماء الكتب وأسماء العلوم من قبيل
علم الجنس فاسمها المكتوب موضوعة للنوع الشامل لما في ذهن المصنف وغيره وأسماء
العلوم كذلك فالتفرقة بينهما يجعل أسماء الكتب من حيث علم الجنس وأسماء العلوم
من قبيل علم الشخص تحكما (قوله الفوائد الخ) هذا كله هو المفعول الثاني فكل كلمة من
هذا التركيب بمنزلة الزاى من زيد فلا معنى له بعد العلمة وأما في الأصل فالقواعد جمع
فائدة وهي لغة بالاسم تفدته من علم أو مال أو غيرهما كحسابه واصطلاح المصلحة المترتبة على
الفعل من حيث انها ثمرة ونتيجته وأما من حيث انها في طرف الفعل فتسمى غاية فهو ما
متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا كما أن العلمة والغرض كذلك فالعلمة هي
المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفعل على العمل وأما من حيث
انها مقصودة للفعل من العمل فتسمى غرضا والقائدة والغاية أعم من العلمة
والغرض عمومهما مطلقا فتجتمع الاربعة فيما لو حفر بقصد الماء أو بقصد تمام الحفر
ظهر الماء ويوجد الماء ولا يوجد الاخير ان كما لو حفر بقصد الماء فيعده تمام
الحفر يظهر كثر فائدة يقال له فائدة وغاية ولا يقال له علمة ولا غرض وقال بعضهم قد تنعرد الفائدة
عن الغاية فيمأ وحفر بقصد الماء فعلى نصف الحفر ظهر كنز ولم يقطع الحفر بل أتمه فيقال
له هذا كنز فائدة ولا يقال له غاية لانه ليس في طرف الفعل وردة بعضهم بانه في طرف
الفعل الذي قبله وأما الذي بعده ففعل جديد كما يعلم من شرح رسالة الوضع مع حواشها
والشذوذية نسبة للشذوذية على الضبطين السابقين وقوله في شرح الخ أي الكائنة في
شرح الخ وهو من ظرفية المدلول في الدال وقد علمت أن هذا كله قبل العلمة والافتقار
التركيب كله علما (قوله وأنا أسأل الله الممان) هكذا في نسخة وفي نسخة الممان
ومعناها المنعم لأن الثاني يفيد الكثرة من المن وهو الانعام وبطاق المن أضعافا على تعداد
المنع وهو مذموم الامنة تعالى ومن الرسول والشيخ والوالد وقوله بفضلته متعلق بالممان أو
الممان على ما تقدم ويحتمل صلته بأسأل وتكون الباء للقسم وقوله أن ينفع به في تأويل
مصدر مفعول ثان لا سأل والاول لفظ المجازة لكن الادب أن يقال منصوب على التعظيم
(قوله كما نفع بأصله) أي كنفعه بأصله فاصدرية أي آله في تأويل ما بعده ما مصدر
وأما قول العلماء تؤول مع ما بعده ما مصدر فغيبه تسمع والمراد ما قلناه والمتبادر أن المراد
بأصله الكتب التي ألف منها هذا الشرح ويحتمل أن المراد به المتن لأن الشرح تابع لل متن
فهو أصل له (قوله وأن يعصني) معطوف على أن ينفع فقد سأل المؤلف شيئين. النفع
والعصمة والمراد بها العصمة المجازة وهي المحفظ من الذنب مع جواز وقوعه لا العصمة
الواجبة وهي المحفظ من الذنب مع استحالة وقوعه فالاولى يجوز سؤالها دون الثانية
لاختصاصها بالانبياء والملائكة وقوله وقارنه أي على وجه التدريس أو المطالعة
أو نحو ذلك (قوله من الشيطان) يحتمل أن المراد به ابليس ويحتمل أن المراد به كل ممترد

الفوائد الشذوذية في
شرح المنظومة الرحبية
وأنا أسأل الله الممان بفضلته
أن ينفع به كما نفع بأصله
وأن يعصمني وقارنه من
الشيطان

عانت وهذا هو الاولى وقوله الرحيم أى الراجح الناس بالسوسنة أو المرجوم بالشهب
لان الشهاب ما ملئ كانوا يسمون السمع من السماء فرجوا بالشهب من معالهم من
استراق السمع فرجيم فعيل بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فانه الخ) علة لقوله وأنا أسأل الله
الخ وقوله رؤف أى كثير الرأفة وهى شدة الرحمة وقوله رحيم أى كثير الرحمة وهو معلوم
من قوله رؤف لكن مقام الثناء مقام اطناب وقوله جواد أى كثير الجود وهو يتخفيف الواو
فى الاكثر وروى بالتشديد لكنه نادر كما يعلم من قول الشيخ الدفوشى

ومرسل بـ ندم متضد * جاء الجواد فى صفات السند
مخفف الواو رواء الاكثر * وشده يروى ولكن ينادر

فعلى هذا يجوز عباد الجواد بالتخفيف والتشديد وان اشتهر منع التشديد وقوله كريم أى
كثير الكرم وهو معلوم من قوله جواد لكن مقام الثناء مقام اطناب كما علمت والمالعة
منها معنى الكثرة التى هى المالعة النحوية لا معنى اعطاء الشئ فوق ما يستحق التى هى
المالعة البانية لانها بهذا المعنى مستحيلة على الله تعالى (قوله وهذا أو ان الشروع فى
المقصود) أى وهذا الزمن المحاضر وقت الاخذ فى المقصود الذى هو شرح الكتاب من
أوله الى آخره وليس المراد به المقصود بالذات لان أوله باب أسباب الميراث الخ وقوله بعون
الملك المعبود أى متلبسا باعانة الملك المعبود أى المستحق للعبادة وتقدم الكلام على
الملك (قوله قال المؤلف الخ) صريح فى أن البسملة من كلام المصنف وهو الذى أطبق عليه
الشارحون ويدل له كتابها بقلم الحجر كغيرها من بقية نقوش المتن وكما لمقام المصنف فانه
يقضى أنه يتبدى بالبسملة وفى الاوالة يحتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم
فيكون ابتداءه بالمجد خفيقا له وهو بعد وكان شبهته ان المتن نظم والبسملة ليست نظما
وتبر ذلك بان الاولى أن لا يدخل البسملة فى النظم فافعله الشاطبى حيث قال * بدأت بدم
الله فى النظم أولا * بخلاف الاولى (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية (قوله بسم الله
الرحمن الرحيم) اشتملت البسملة على خمسة ألفاظ الباء والاسم ولفظ الحمد لالة والرحمن
والرحيم وقد تكلم الشارح على الباء حيث ذكر متعلقها وأما معناها فهو والاستعانة
أو المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو عند البصريين أو من وسم عند
الكوفيين ومعناه ما دل على مسمى ولفظ الحمد لالة علم على الذات الاقدس
وقوله الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تعين للمسمى لان جملة المسمى كما هو
التحقيق وهو اسم الله الاعظم عند الجمهور والرحمن الرحيم بمعنى المحسن لكن الاول هو
المحسن بجلال النعم والثانى هو المنعم بدقائق النعم والكلام على البسملة كثير وشهير
(قوله أى أفتتح) اشارة لمتعلق الباء كما تقدم وأقسامه ثمانية لانه اما ان يكون فعلا أو يكون
اسما وكل منهما إما ماضيا أو ماضيا وكل منهما إما مقدم أو مؤخر فالجملة ما ذكره وأولاد ان
يكون فعلا خاصا مؤثرا أما الاول فلان الاصل فى العمل للأفعال وأما الثانى فلان كل
شارع فى شئ يضم فى نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له وأما الثالث فلا فائدة المحصر
ولتقديم اسمه تعالى وقول الشارح أى أفتتح مشتمل على وجهين من الثلاثة المذكورة

الرحيم فانه رؤف رحيم جواد
كريم وهذا أو ان الشروع
فى المقصود بعون الله الملك
المعبود * قال المؤلف
رحمه الله تعالى آمين
(بسم الله الرحمن الرحيم)
أى أفتتح وأولى منه أولف

كونه فعلا وكونه مؤخر اولم يشتمل على الوجه الثالث وهو كونه خاصا ولذلك قال الشارح
 وأولى منه أو لف ووجهه ما علمت من أن كل شارح في شيء يضمن في نفسه لفظ ما جعل
 التسمية مبدأ له وأيضاً تقديره كذلك يفيد أن تكون جميع أجزاء التأليف ملازمة للتسمية
 فتعود بركتها عليها وإنما قدر الشارح أولاً غير الأولى مع إمكان تقدير الأولى لمشاكلة قوله
 في الحمد تستفتح كما قاله الأستاذ المحفني (قوله أول الخ) لفظ أول بارفع على الابتداء وبذلك
 خبر على أن المأزاة أول للتصوير والمعنى أول استفتحنا القول ذكر جدر بنا أو موصو
 بذلك جدر بنا ويصح قراءته بالنصب على أنه ظرف لمحذوف يتعلق به قوله بذلك والتقدير
 ننطق في أول استفتحنا بذلك كراخ والظاهر أن هذا الخبر من المصنف بأنه يذكر الحمد بعد
 واليه يشير قول الشارح فيما يأتي ثم حقق ما وعده ويحتمل أن المصنف قصد بذلك إنشاء
 حجة دلالة اعتراف بأن الحمد رتبة التقديم وهذا يتضمن الثناء فأده المحقق الأمير (قوله
 مانسـتفتح) أي استفتحنا فمصدرية لا موصول اسمي بل موصول حرفي وإنما أتى
 بالنون الدالة على العظمة لظهور تعظيم الله له حيث أهله للحمد شهدنا بالنعمة والسـين
 والتأنيذتان للتأكيـد والمبالغة لا لالطلب كما في قوله تعالى يستفتحون على الذين كفروا أي
 يطلبون الفتح أي النصر عليهم ولا للصبرورة كما يستخرج الطين أي صار حجراً ولا للتسمية وعد
 الشيء على صفة مخصوصة كما تستحسن العدل واستقبح الظلم (قوله أي نفتتح) أشار
 بذلك إلى أنه ليس المراد بالاستفتاح الاستدعاء وهو الطلب كما قاله الكافي بل المراد به
 الافتتاح وقوله أي نبتدي مجرد توضيح هذا هو المتعين كما قاله العلامة الأمير ويشير إليه
 كلام المؤلف وأما قول المؤلف في لما كان الافتتاح بطلاق على الاستدعاء وليس مجرداً وإنما
 المراد الابتداء قال أي نبتدي فغير ظاهر لأن الذي يطلق على الاستدعاء والطلب
 الاستفتاح بالسـين والتأنيذ وهذا قد اندفع بالنفسير الأول في الشرح فالحق أن التفسير الثاني
 مجرد لا يوضح والمراد نبتدي بدأً إضافياً فلا ينافي ابتداءه أولاً بالبدئية على ما تقدم (قوله
 المقالا) مفعول لنستفتح وهو مصدر ميمي بمعنى القول كما ذكره الشارح بعد (قوله بالف
 الاطلاق) أي الالف التي حصل بها اطلاق الصوت وامتداده كما في قوله

أقل اللوم عاذل والعنابا * وقولي ان أصدت لقد أصابا

(قوله أي القول) تفسر للمقال وقوله وهو اللفظ الخ تفسر للقول ولا يخفى أن اللفظ يشمل
 المفرد والمركب وقوله الموضوع لمعنى ظاهر في المفرد وكذلك المركب على الأصح من أن
 دلالة المركب وضعية ومن يقول بأن دلالة عقليه يدل الوضع بالدلالة (قوله خلافاً) أي
 أخالف خلافاً أو أقول ذلك حال كوني مخالفاً وقوله على المهمل أي كدبر مقلوب زيد وقوله
 أيضاً أي كما أطلقه على المستعمل (قوله كما نقله) أي نقل إطلاقه على المهمل وقوله الجلال
 أي جلال الدين وإسمه عبد الرحمن ولقبه والده وهو صغير بجلال الدين واشتهر بابن
 الكتب لما قيل إن أباه أرسل أمه تأتبه بكتاب من كتبه فوضعه بين الكتب والسيوطي
 نسبة إلى سيوط مثلثة السـين وهي بلدة شهيرة بالصعيد ويقال لها أسيوط بالهمزة المضمومة
 كما نقله الأستاذ المحفني عن بعض حواشي الفيض عن اللب للسيوطي (قوله عن أبي حيان)

(أول ما نستفتح) أي نفتتح
 أي نبتدي (المقالا) بالف
 الاطلاق أي القول وهو
 اللفظ الموضوع لمعنى
 خلافاً لمن أطلقه على المهمل
 أيضاً كما نقله الجلال
 السيوطي عن أبي حيان

هو أمين الدين بن يوسف بن علي بن يوسف وهو فحوى لغوى لازم بهما الدين بن النحاس حبر
 قدم القاهرة وتوفي بها وكان على مذهب داود الظاهري (قوله رجهما الله تعالى) جاز
 دعائية لهما (قوله ويطلق) أى القول وعلى هذا الاطلاق يعدى بالماء يقال قال أو
 حذفة بكذا أى رأى وأعتقده وقوله على رأى والاعتقاد والعطف فيه لانتفاء (قوا
 مجازاً) أى حال كونه مجازاً بالاستعارة أو مجازاً امرسلاً فعلى الأول شبه رأى والاعتقاد به
 القول وهو اللفظ الموضوع لمعنى بجامع ترتب الفائدة على كل واستعير اسم المشبه به للشبه
 على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية وعلى الثانى اطلق اسم السبب وأريد السبب
 لان الاعتقاد يقرب عنه التلغظ به الامتناع أو اطلق اسم الدال وأريد المدلول لان القول
 يدل على الاعتقاد فان من قال الله واحد دلنا ذلك القول منه على اعتقاده للتوحيد أفاده
 العلامة الامير باضاح ووقع في عبارة بعضهم في تقرير الجواز المرسل من اطلاق اسم السبب
 على السبب اذا الاعتقاد يقرب عن القول اهـ والظاهر عكسه كما قلناه (قوله والقول
 والمقال والمقالة) مبتدآت وقوله مصادر خبر عنها قال الاستاذ المحقق الاول قيسى قال في
 الخلاصة فعل قياس مصدر المعنى * من ذى ثلاثة كذرذا
 والاخير ان سمع اعيان اهـ ببعض حذف وناقشه المحقق الامير بان مقالا مصدر ميمي
 واسمه مقول على وزن مفعول وصوغ مفعول من الثلاثى مطرد مقبوس كضرب ومقتل
 ومذهب فقال قيسى ومقالة تأنيده (قوله لقال يقول) الاول ماض والثانى مضارع كما
 لا يخفى (قوله وأصل قال الخ) وأصل يقول يقول كينصر نقلت الضمة للساكن قبل
 فصار يقول والمراد بقولهم الاصل كذا أن حق النطق أن يكون كذا وليس المراد أنهم
 نطقوا بذلك ثم غيره وقوله قول أى يفتح الواو لا يكسر ها والساكن مضارعه يقال كخاف
 فان أصل ماضيه خوف بكسر الواو لا يفتحها والساكن لا يفتحها مع أنه متعدي فينصب الجار
 كقات الحمد لله أو المفرد الذى فى معنى الجملة كقات قصيدة أو المفرد الذى قصد به لفظ
 كقات زيدا أى هذا اللفظ وضعت القاف فى قلت ليعلم أن المحذوف واو كما كسرت اله
 فى بعث ليعلم أن المحذوف باء وانما كسرت الخاء فى خفت مع أن المحذوف واو ليعلم أن
 أصلها الكسر (قوله تحركت الواو وانفتح ما قبلها) أى وجدت الواو متحركة ووجد ما قبلها
 مفتوحا وهكذا فى الباء كما فى نحو باع فان أصله بيع فىقال فيه تحركت الباء وانفتح ما قبلها
 بالمعنى المذكور وقوله فقلت ألفا أى للتخفيف لأن حركة الواو والباء الذاتية ثقيلة عليهما
 ولوسكان لصار امرتقنين للحركة ولم يأمنهما فاستجارا بحرف يستعمل فيه الحركة وهو الألف
 فقلبتا اليه لئلا يمانا من الحركة (قوله ويقال لما فشى) أى لما اشتبهوا كثير وقوله من القو
 بيان لما فشى وقوله قاله وقالوا قبيلا كان الظاهر الرفع لانه نائب فاعل ليقال ويحجب ما
 جاز على مذهب الاخفش الجوزية بابه الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول فيكون
 النائب عن الفاعل قوله لما فشى على حد قوله

رجههما الله تعالى ويطلق على
 رأى والاعتقاد مجازاً
 والقول والمقال والمقالة
 مصادر لقال يقول وأصل
 قال قول تحركت الواو
 وانفتح ما قبلها فقلت ألفا
 ويقال لما فشى من القول

وانما يرضى النائب ربه * مادام معنياً به كقولهم
 بنصب قلبه لئلا يمانا من الحركة وهو يذ كر فانه نائب فاعل لمعنى وأصله معنواً يا اجمعه

الواو والياء وسقطت احداهما بالساكون فقلت الواو ياء وأدخلت الياء في الياء وقلت
ضمة النون كسرة لتصح الياء ويحباب أيضا بأنه نصب على حكاية ما وقع في قولهم قال قائلة الخ
لكنه شاذ لا يحكى بغير رأى إلا العلم به - من كما إذا قال شخص رأيت زيدا فقول من
زيدا (قوله ويقال أقولتني الخ) كان القياس اعلا له في قل أقلتني كما قلتي وأصله أقولتني
فعمل بنقل حركة الواو للقاء ثم يقال تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها إلا أن
قلت الفاعل حذف لالة لقاء الساكنين وقد يقال ترك الاعلال هنا خوفا من أن يلتبس
بأقلتني من البيع مثله لا ابتداء كما جمعوا اليب على اعياد مع أن القياس اعياد لانه وأوى
فانه من عاد يعرر لئلا يلتبس بأعواد الخشب وقوله ما لم أقل أى الذى لم أقله وقوله
وقولتني أى ما لم أقل فحذف من الثانى لدلالة الاول عليه وقوله فسبته الى أى فالهمزة
في الاول والتضعيف في الثانى لافادة النسبة (قوله ورجل) أى ويقال رجل وقوله مقول
بوزن مفعول وقوله ومقوال على وزن مفعال وقوله وقول على وزن فعال وقوله كثيرا القول
استفادة الكثرة من الاخيرين ظاهرة لكونهما من صيغ المبالغة وأما من الاول فباعتبار
أصله لان الأصل مقول حذف ألفه تخفيفا فهو من صيغ المبالغة باعتبار أصله قاله
الشمس المحفى وفي بعض المحواشي المقول بكسر الميم يطلق على الانسان كما في المصباح
فاستفادة الكثرة فيه باعتبار أنه من أسماء الالة فلا حاجة الى ارتكاب حذف فيه يجعل
الأصل مقول بالالف ثم حذفها اه وفيه تعريض بما تقدم لك عن المحفى مع أن كلام
الشيخ المحفى أظهر وكلام بعض المحواشي فيه نظر لان أسماء الالة تصدق بالقله إلا أن
بلا حظ جعله كله لسانا مبالغة والظاهر من ذلك كله ان الكثرة من مجرد وضع الواضع كما
قاله العلامة الامير فيكون الواضع وضع هذه الصيغ للكثرة (قوله وقوله) مبتدأ خبره
بستفاد من قوله أى مال الكناخ فكأنه قال يقال في شرحه بذكر حمد مال الكناخ وأما قوله
بذكر حمد الخ فقول القول وقال بعضهم لعل الاحسن جعل قوله مبتدأ وبذكر حمد مقوله
وخبره محذوف أى واضح فلا يحتاج الى كلام عليه وقوله ربنا ليس من مقول القول
وفسره الشارح بقوله أى مال الكناخ اه والاول هو المأخوذ من نحو كلام الشارح
واضافة ذكر الحمد من اضافة العام للخاص وان تحذف ال الذ كره على المعنى المصدري
فافهم والمجد على المعنى المحاصل بالمصدر (قوله أى مال الكنا وسيدنا الخ) قد تقدمت لك
هذه المعاني مع غيرها في النظم السابق (قوله أيضا) كذا في بعض النسخ وكتب بعض
الفضلاء أى فسر بما ذكر كما فسر بغيره وكتب بعضهم قوله أيضا لعله مؤخر من تقديم أى
معه ودنا أيضا أى انه كما يطلق على المالك وما بعده يطلق على المعبود اه والاولى حذفها
كما قاله المحقق الامير (قوله تعالى) أى تنزه ويرسم هذا بالالف مناسبة المقالا خطأ كما هو
مناسب لفظانه على ذلك بعض المحققين وان كان حقه ان يكتب بالياء لان أصل ألفه ياء
وكذا يقال في قوله العما وقوله عما بقوله الجاحدون أى من الكفرة وان كان صفة ف المراد
بالجاحدين ما يشمل الكافرين وأهل البدع وقوله عاتوا كبيرا أى تنزيها عظيم بحيث
لا يشوبه شئ من ضلالهم ولا شبههم وأخذ الشارح ذلك من معنى التفاعل الذى يفهم من

قائلة وقالوا وقيل لا ويقال
أقولتني ما لم أقل وقولتني
نسبته الى ورجل مقول
ومقوال وقول كثير القول
وقوله (بذكر حمد ربنا) أى
مال الكنا وسيدنا ومصالحنا
ومرربنا ومعبودنا كما قاله
الشيخ عز الدين رحمه الله
تعالى أيضا (تعالى) عا
يقوله الجاحدون عاتوا

تعالى (قوله ثم حقق ما وعده) أي أثبتته في الخارج نانه يقدح حق الشئ أثبتته في
الخارج ولو قال الشارح ثم وفي ما وعده لكان أوضح والوعد عند الإطلاق يستعمل في
الخبر وأما الشرف فيستعمل فيه إلا بعد قال الشاعر

واني وإن أوعدته أو وعدته * لخلاف إبعادي ومنجز موعدى

وقوله من ذكر الحمد لله إن ما وعده والآن ولي أن يقول من الاستفتاح بذكر الحمد لله الموعود
به لا ذكر الحمد مطلقاً وقوله بقوله متعلق بحقق (قوله فالجرح) الغناء فاه الغصية سميت
بذلك لأنها أفحمت عن شرط مقدروا التقدیر إذا أردت به أن الحمد الموعود بالاستفتاح به
فالحمد الخ والحمد ما لا لا تستغراق كما عليه الجمهور وأول العنصر كما عليه الزمخشري أو
للحمد كما عليه ابن النحاس وعلى كل فاللام في الله أما الاختصاص أو للاستحقيق أو لتمام
فهو تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة يمتنع منها جمل اللام لك مع جعل ال للهدان جعل
المعهود الحمد القديم فقط لأن القديم لا يصف بالملوكية فان جعل المعهود جمل من يمتد
بجوده قديماً كان واحداً ولو لحظت الهيئة الاجتماعية صح جعل اللام للالك حينئذ
(قوله أي الوصف الخ) هذا تفسير لموضع القضية من حيث هو بقطع النظر عن جمل
المصنف نفسه وهذا التفسير شامل للحمد القديم بخلاف نفسه ببعضهم بقوله أي الثناء
باللسان الخ وقوله بالجميل إشارة للحمد ودبه ولا فرق فيه بين أن يكون اختيارياً أو لا واما
الحمد عليه فيشترط فيه أن يكون اختيارياً باحتمالية وهو ظاهر وأحكما كذا ذات الله وصفاته
فيدخل الحمد عليهم في تعريف الحمد وانما قلنا بكونهم من الاختيارى حكماً لأن الذات
وصفات التأثير من شأن الأفعال اختيارية وغير صفات التأثير كالسمع والبصر ملازم للذات
وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان وعلمه فلا يشترط في الحمد عليه أن يكون اختيارياً
وفهم بعض المحواشي أن قوله بالجميل بيان للحمد ودعه عليه فقدمه بالاختيارى وجعل كلام
الشارح اما على طريقة المتقدمين المجوزين للتعريف بالأعم واما على رأى الزمخشري
والاظهر أنه إشارة للحمد ودبه وقد علمت أنه لا يقيد بالاختيارى (قوله ثابت) إشارة لمعلق
المجاز والمجور ووقدره من مادة الثبوت ليشتمل الاحتمالات الثلاثة التي هي الاختصاص
والملاك والاستحقاق (قوله وكل من صفاته تعالى جميل) أي ولوصفات الأفعال فان أفعاله
تعالى ما فضل أو عدل وكلاهما أحسن ولذلك وجب الرضا بالقضاء مطلقاً وانما تتصف
بالحسن تارة والقبح تارة من حيث كسب العبد وأما من حيث صدور ما عن المولى فالكل
حسن وما أحسن قول سيدى محمد وفارضى الله عنه

سمعت الله في سرى يقول * أنا في الملك وحدى لا أزول

وحيث الكل عنى لا قبح * وقبح القبح من حيثى جميل

قوله فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته أي فحمد الله من حيث هو الذي هو موضوع
القضية وصف لله لا حمد المصنف الواقع منه به لانه لانه حمد بصفة واحدة وهي
استحقاق الحمد أو اختصاصه أو ملكه فكان المصنف قال أجد الله باستحقاقه الحمد
أو اختصاصه به أو ملكه له وانما كان جده الله من حيث هو وصفه تعالى بجميع الصفات

كبراً ثم حقق ما وعده من
ذكر الحمد لله قوله (فالحمد)
أي الوصف بالجميل ثابت
(الله) وكل من صفاته جميل
فهو وصف لله تعالى بجميع
صفاته

مع أن معناه الوصف بالجمل وهو بصدق بكل الصفات وبعضها لان الغرض التعظيم
ورعاية جميعها أبلغ فيه في واسطة ذلك كان حمد الله وصفه تعالى بجميع صفاته وينتج
ذلك قياسا نظمه هكذا حمد الله وصف له تعالى بالجمل وكل وصف له تعالى بالجمل وصف له
بجميع صفاته فحمد الله وصف له بجميع صفاته فالصغرى وهي قولنا أجد الله وصف
له بالجمل تعلم من قول الشارح في تفسير الحمد أي الوصف بالجمل والكبرى وهي قولنا
وكل وصف له تعالى بالجمل وصف له بجميع صفاته تعلم من قول الشارح وكل من صفاته
جمل مع ما ذكرناه من أن الغرض التعظيم ورعاية جميعها أبلغ فيه وأما النتيجة فقد ذكرها
الشارح بقوله فهو وصف لله الخ (قوله على ما أنعمنا) على تعبدية وما مصدرية فهو موصول
حرفي لا موصول اسمي والاحتاج لعائد محذوف محرور بغير ما جربه الموصول والتقدير على
ما أنعم به فالموصول محرور بعلى والعائد محرور بالباء ولا يجوز حذفه حينئذ لا شد وذا وهذا
مانع لفظي وهناك مانع معنوي أيضا وهو أنه لو كانت ماموصولا اسميا كان المحمود عليه
المنعم به الذي هو أثر الانعام مع أن الحمد على الانعام أبلغ وأولى من الحمد على الأثر لان الأول
حمد على فعل الله من غير واسطة والثاني حمد عليه بواسطة الأثر هذا هو الذي اشتهر واختار
الشيخ الأبرار أن الحمد على الأثر أبلغ وأولى من الحمد على الانعام لان الحمد على الأثر لا يتم
الاعمال لحظة التأخير فكأنه حمدان فتدبر (قوله أي على انعامه) أشار بذلك إلى أن
ما مصدرية وليست موصولا اسميا وقد علمت توجيه ذلك (قوله وألفه للإطلاق) أي
لإطلاق الصوت كما مر (قوله ولم يتعرض لذكر المنعم به الخ) أي حيث لم يقل على انعامه
يكذا وكذا فلم يتعرض لذكر المنعم به لا كلا ولا بعضا لا اجالا ولا تفصيلا فاقسام التعرض
لذكر المنعم به أربعة تعرض لذكر المنعم به كالتفصيل وهذا لا يمكن قال تعالى وإن تعدوا
نعم الله لا تحصوها وتعرض لذكر المنعم به كالأجالة كأن يقول الحمد لله على انعامه
بجميع نعمه وتعرض لذكر المنعم به بعضا تفصيلا كأن يقول الحمد لله على انعامه بالسمع
والبصر وتعرض لذكر المنعم به بعضا أجالا كأن يقول الحمد لله على انعامه ببعض النعم
فهذه الأنواع الثلاثة ممكنة بخلاف الأول كما علمت (قوله قال الشيخ سعد الدين التفتازاني
الخ) أي في شرح قول الشيخ الخطيب القزويني في أول التلخيص الحمد لله على ما أنعم فقال
السعد ولم يتعرض لذكر المنعم به أي ما الخ وإنما لم يقدم قوله قال الشيخ سعد الدين على
قوله ولم يتعرض لذكر المنعم به مع أنه من كلام السعد أيضا لان الضمير في قول السعد ولم
يتعرض راجع للشيخ الخطيب القزويني والضمير في قول الشارح ولم يتعرض راجع
للشيخ الرحي فلم يحسن نسبة ذلك للسعد (قوله أيها ما لقصور العبارة الخ) اعترض بان
العبارة قاصرة عن الإحاطة به قطعاً فكان الظاهر أن يسقط أيها ما بان يقول لقصور
العبارة الخ وأجيب بان المراد بالأيهام الإيقاع في الوهم بمعنى الذهن مع كون القصور
محققاً فهو أيهام مطابق للواقع بالنظر للإحاطة بالكل تفصيلاً ولا إيقاع في الوهم بمعنى
القوة الواهمة مع كون القصور غير متحقق فهو أيهام غير مطابق للواقع بالنظر للإحاطة
بالكل أجالا فمع كونه يمكنه الإحاطة بالكل أجالا أي هو السامع لقصور العبارة عن

(على ما أنعمنا) أي على
انعامه وألفه للإطلاق
ولم يتعرض لذكر المنعم به
قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني رحمه الله تعالى
أيها ما لقصور العبارة عن

الاحاطة به لعظمه وكثرته فالمراد بالاسماء المعنوية المذكور ان على التوزيع ويحتمل انه
 غلب الثاني على الاول فسماء ايها ما ويحتمل ان المراد ايها ما لكون ذلك صلة مع احتمال
 ان الصلة شيء آخر فكون المعنى ولم يتعرض لذكر المنع به ايها ما للسامع ان قصور العبارة
 عن الاحاطة به صلة لذلك مع كونه يحتمل ان الصلة غير ذلك والظاهر الجواب الاول وعلمت
 من هذا ان هذه صلة لصورتين اعني عدم التعرض لذكر المنع به كالا تفصيلا او اجمالا وسبب علم
 الشارح الصورتين الاخيرتين بقوله ولشلا يتوهم الخ كما يصرح بذلك صنيع الاستاذ المحفني
 وبعضهم جعل الصلة الاولى للاربعة ويصرح به كلام الشيخ الامير لكن بعده تعبير الشارح
 بالاحاطة فتدبر (قوله ولشلا يتوهم الخ) أي لو تعرض لبعض تفصيلا أو اجمالا فهو صلة لتفي
 التعرض لبعض تفصيلا أو اجمالا كما علمته من القولة السابقة (قوله جدا) العامل فيه على
 الوجهين المذكورين في الشارح لفظ الحمد السابق ان قلنا ان ال لا تمنع من اعمال المصدر
 أو العامل فيه محذوف والتقدير أجد جدا وهذا ظاهر على الوجه الثاني وكذا على الاول
 ان قلنا يجوز حذف المؤكد خلافا لابن مالك (قوله منصوب على انه مفعول مطلق) ويمكن
 انه منصوب على انه مفعول به لعامل محذوف من مادة الد كر بقرينة قوله بذكر جدر بنا
 والتقدير بذكر جدا لكونه بعيد (قوله وهو مؤكد) أي ان لوحظ مجرد الموصوف وقطع
 النظر عن الصفة وهي جملة به يحلو عن القلب العما فان لوحظ الموصوف والصفة كان
 نوعيا أيضا ولذلك قال الشارح ويجوز ان يكون الخ وكتب الشمس المحفني قوله وهو مؤكد
 أي ان جمعات الجملة مستأنفة فان جمعات صفة كان نوعيا كما أشار إليه الشارح اه وفيه
 ان الاستئناف بعيد كما قاله العلامة الامير (قوله أيضا) أي كما هو مؤ كد لان المبين للنوع
 مؤ كد أيضا وقوله لوصفه صلة للثاني وقوله بقوله متعلق بوصفه (قوله به يحلو عن القلب
 العما) أي بسبب ذلك يحلو الله العما عن القلب فالضمير في به يعود على التجدد والضمير في
 يحلو يعود على الله والمراد بالقلب هنا اللطيفة الربانية كما يأتي تريبا لانها التي تنجلي
 بالمعارف والمراد بالعما في كلام المصنف الجهل كما يأتي تريبا أيضا ويكتب في كلام
 المتن بالالف لاشكاله قوله أنعما (قوله أي جدا يذهب الله به عن القلب عما) هذا
 تفسير لقوله جدا به يحلو عن القلب العما وانما ذكر الشارح جدا مع انه لم يفسره هنا
 إشارة الى الربط بينه وبين الجملة بعده وقوله يذهب الله تفسير ليجلو مع فاعله وفي قوله
 عن القلب عما إشارة الى ان ال في العما عوض عن الضمير على مذهب المتكوفين وأما
 على مذهب المصريين فيقال انه حل معنى فقط (قوله والقلب معلوم) فيطلق على الجسم
 الصنوبري الشكل أي الذي على هيئة ثمر الصنوبر وهو شجيرة يوجد في بلاد الشام ثمرة
 غليظة الاعلى دقيق الاسفل كراس السكر وهكذا القلب بمعنى الجسم المذكور كما يشاهد
 في قلب الدجاجة والخاروف ويطلق على اللطيفة الربانية وهي المرادة هنا لانها هي التي
 تنجلي بالمعارف كما مر وهذه اللطيفة تسمى قلبا من حيث نقلها كما انها تسمى روحا من
 حيث تعلقها بالامور الاخرية ونفسا من حيث تعلقها بالامور الدنيوية كما قاله الغزالي في
 الاحياء فتلك اللطيفة تسمى باسماء باعتبار ارات مختلفة وكما تسمى بذلك تسمى عقلا باعتبار

الاحاطة به ولشلا يتوهم
 اختصاصه بشئ دون آخر
 (جدا) منصوب على انه
 مفعول مطلق وهو مؤكد
 ويجوز ان يكون مبينا للنوع
 أيضا لوصفه بقوله (به)
 يحلو عن القلب العما أي
 جدا يذهب الله به عن
 القلب عما والقلب معلوم

انه يعقل بها العلوم الضرورية والنظرية وادعى بعضهم ان المراد بالطبقة شئ أسود داخل
الجسم اللحماني ولا سلف له في ذلك ولادليل له عليه فلا عبرة به وقال في شمس المعارف
الوسطى ان للقلب اللحماني ثلاث تجويفات احدها في أعلاه وهو محل الاسلام والقوة
الناطقة أيضا والثانية في وسطه وهي محل الفكر والتذكر والثالثة في آخره وهي أطفها
وهي محل الايمان ومحل الحب والبغض ولها عيون تدرك العلويات والملاكونيات تسمى
البصيرة اه باختصار (قوله والعمى مقصور) أي لا محدود وسمى مقصورا لانه قصر
عن ظهور الحركات فيه وقوله يكتب بالباء أي لان ألفه منقائمة عن الباء لكن في عبارة
المصنف يكتب بالالف كما مر (قوله وهو فقد البصر) أي عما من شأنه أن يكون بصيرا
وهذا على القول بان العمى عدى وهو قول المحكماء فالتقابل بينه وبين البصر من تقابل
العدم والمملكة وأما على القول بأنه مجردى وهو قول أهل السنة فيعرف بأنه أمر وجودى
بضاد البصر فالتقابل بينه وبين البصر من تقابل الضدين واعلم أن البصر عند أهل السنة
قوة أودعها الله في العينين يحصل الادراك عندهما بخالق الله تعالى وأما عند المحكماء فهو
قوة أودعها الله في العصبين الخارجين من مقدمة الدماغ فتعطف العصبية التي من
الجهة اليمنى الى اليسرى وبالعكس فتتلاقيان تلاقيا صليبا هكذا - - وقبل يتلاقيان
كتلاقي دالين مقلوبتين يظهر كل منهما في ظاهر الاخرى هكذا - - (قوله واطلاقه) أي
العمى وقوله على عمى البصيرة كان الاولى أن يقول على جهل البصيرة ويستغنى عن الجملة
التي بعد ذلك والبصيرة عين في القلب وقبل قوة تدرك بها المعقولات وقوله وهو الجاهل
أي عمى البصيرة هو الجاهل وقوله اطلاق مجازى بالاستعارة التصريحية وتقريرها أن
يقال شبه الجاهل بمعنى العمى بجامع التخيير وعدم الاهتمام بالقصود بسبب كل منهما
واستعير لفظ المشبه به وهو العمى للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة (قوله والعمى
الضار هو عمى القلب) كان الاولى تأخير ذلك عن قوله وسمى الجاهل بالعمى الخ لانه في
الحقيقة قبحه للاطلاق المجازى فقد وسط هذا بين المجاز وما يناسبه ثم أتى بما يقابل
المتوسط حيث قال وأما عمى البصر الخ فانه مقابل لقوله والعمى الضار هو عمى القلب
ولا يخفى ما في ذلك من تشبث التركيب كما قاله العلامة الامير (قوله وسمى الجاهل بالعمى)
أي مجازا كما علمته مما سبق وقوله لأن الجاهل الخ لا يخفى أن الجاهل اسم أن وجلة يشبه
الاعمى خبرها وقوله لكونه متخيرا علة متوسطة بين اسم ان وخبرها (قوله وأما عمى البصر
فليس بضار الخ) قد عرفت انه مقابل لقوله والعمى الضار هو عمى القلب وقال ابن
عباس لماعى في آخر عمره

والعمى مقصور يكتب
بالباء وهو فقد البصر
واطلاقة على عمى البصيرة
وهو الجاهل اطلاق مجازى
والعمى الضار هو عمى
القلب وسمى الجاهل بالعمى
لان الجاهل لكونه
متخيرا يشبه الاعمى وأما
عمى البصر فليس بضار في
الدين قال الله سبحانه وتعالى

ان يأخذ الله من عيني نورهما * فان قلبى مضى ما به ضرر

أرى بقلبي دنياى وآخرى * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله قال الله سبحانه وتعالى الخ) استدلال على ما ذكرناه من أن الضار إنما هو عمى القلب
وأما عمى البصر فليس بضار في الدين وسبب نزول هذه الآية أنه لما نزل قوله تعالى ومن كان
في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى قال ابن أم مكتوم أنا في الدنيا أعمى أفأكون في الآخرة

أعني فنزلت (قوله فانه الانعمى الابصار) أى فان القصص لا تعمى الابصار عمى ضارا
 في الدين فالضمر للقصص يفسره الجملة بعده والمنفى انما هو العمى الضار في الدين والافعمى
 الابصار واقع لا يصح نفيه وقوله ولكن تعمى القلوب أى ولكن تعمى القلوب عمى ضارا
 في الدين وقوله التي في الصدور لانما كيد لان القلوب لا تكون الا في الصدور فهو على حد
 قولك سمعت بأذني رأيت بعيني ونظيره قوله تعالى يقولون بأفواههم (قوله وقال قتادة
 الخ) أى بذلك لانه يعلم منه أن فقد البصر الظاهر لا يضر وأن فقد بصر القلب هو الضار
 وقاتل تابعي جليل ثقة يقال ولد أمة وقد اتفقوا على أنه أحفظ أصحاب الحسن البصري
 (قوله البصر الظاهر) أى الذى هو بصر العين وقوله بلغة أى شئ قليل يبلغ به الانسان
 ما يريد من ادراك الانخاص والالوان وفي المختار البلغة ما يبلغ به من العيش أى يكفي به
 وقوله ومنفعة عطف تفسير وقوله وبصر القلب هو النافع أى في الدين فهو نافع نفعا كاملا
 وقوله انتهى أى كلام قتادة (قوله ولما حمد الله تعالى صلى الخ) دخول على كلام المصنف ثم
 ان كانت لما حرف المجرد الربط فالامر ظاهر وان كانت بمعنى حين أشكل الامر لان كلام الحمد
 والصلاة متعلقان باللسان وهو لا يكون مورد الحمد فى آن واحد كما يقتضيه كلامه حينئذ لان
 المعنى على هذا وحين حمد الله صلى الخ وأجيب بأن المراد بقوله صلى أراد الصلاة (قوله
 لقوله تعالى الخ) أى امتثال لقوله تعالى الخ فهو متعلق بمحذوف هو العلة في الحقيقة
 ويحتمل أن التقدير لان الصلاة مطلوبة لقوله تعالى الخ وعلى الاول فاللام للتعبدية لا للتعامل
 وعلى الثاني بالعكس (قوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) انما أكد في الآية
 السلام بالمصدر وهو قوله تسليما دون الصلاة لان الصلاة مؤكدة بلفظة ان ولان الله تولاها
 بنفسه وتولتها ملائكته كما أخبر بذلك تعالى بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي
 ولانها قدمت لفظا والتقديم يدل على الاهتمام ولان مصدرها وهو التصلية في اطلاقه
 بشاعة بخلاف التسليم فان قيل التأكيد كما يكون بالمصدر يكون باسم المصدر أجيب بان
 التناسب مطلوب بين التأكيدين فان قيل كان يمكن الاتيان باسم المصدر فهو ما فيحصل
 التناسب مع عدم الشاعية أجيب بأن الاصل التأكيد بالمصدر فاذا أتى لا يسأل عنه وانما
 يعتذر عن ترك التأكيد في الصلاة بما تقدم وأبدي العلامة لا مبر في ذلك وجه آخر حاصله
 ان الصلاة لم تؤكد لكونها لا تستعمل في العامة بخلاف السلام فانه يستعمل في العامة
 فلم يؤكد لتوهم انه يسلم على النبي كسلام العامة فالمعنى وسلموا عليه تسليما عظيما كان
 تقول السلام عليكم يا رسول الله أو نحو ذلك لا كسلام بعضكم على بعض فهو من باب قوله
 تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم)
 عطف على قوله لقوله تعالى وقوله من صلى على في كتاب أى من كتب الصلاة على وتلفظ بها
 في كتاب فهذا الثواب مخصوص لا يكون الا لمن جمع بين الكتابة والتلفظ وان كان المقصود
 على أحدهما يحصل له أجر والمتمم اذ ان المراد بالكتاب الاول المكتوب كالثاني على القاعدة
 من ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت عينها وجعل بعضهم الكتاب الاول بمعنى المصدر
 والكتاب الثاني بمعنى المكتوب فيكون فيه شبه استخدام والمعنى من صلى على في حال كتابة

فانه الانعمى الابصار ولكن
 تعمى القلوب التي في الصدور
 وقال قتادة رحمه الله تعالى
 البصر الظاهر بلغة ومنفعة
 وبصر القلب هو البصر
 النافع ولما حمد الله تعالى صلى
 على نبيه محمد صلى الله عليه
 وسلم لقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليما ولقوله صلى الله
 عليه وسلم من صلى على في
 كتاب لم تزل الملائكة
 تستغفر له ما دام اسمى في

اسمى الخ ويكون حينئذ على خلاف القاعدة لانها أغلبية وقوله لم تنزل الملائكة تستغفره
 أى بصيغة الاستغفار أو ما يرجع اليها الحديث ان الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه
 تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه واظهر ان المراد بالملائكة خصوص المحفظة كما قال بعضهم
 ويحتمل أن المراد ما يشعدهم وغيرهم وقوله ما دام اسمى في ذلك الكتاب أى مدة دوام اسمى
 في ذلك الكتاب والمراد من اسمه اللفظ الدال عليه ولو ضميراً أو وصفاً نحو عليه الصلاة
 والسلام أو الصلاة والسلام على البشير ولو محاشي شخص اسم النبي من كتاب فهو - ل ينقطع ثواب
 المصلي أولاً وهل يحرم على الماسي أولاً والذي قرره بعض الاشياخ أنه لا ينقطع ثواب المصلي
 وأنه يحرم على الماسي ولعله مقيد بما اذا محاه لغير عذر لكونه قاصداً حينئذ قطع ثواب
 المصلي فيعامل بنقيض قصده ثم ان هذا الحديث سند ضعيف كما قاله ابن حجر في كتابه
 الدرا المنصود وقال ابن الجوزي انه موضوع وقال ابن كثير انه لم يسمع من وجوه كثيرة (قوله
 فقال) عطف على صلى (قوله ثم) هي هنا لترتيب الاخبارى أو الرتبة لما عطف
 بالتحلق وان كان أفضل المخلق على الاطلاق عن رتبة ما يتعلق بالخلق وما حسن قول
 بعضهم

ذلك الكتاب فقال (ثم
 الصلاة بعد) أى بعد ما تقدم
 وهو ما مبنى على الضم كما
 هو مقرر عند النجاة والصلاة

العمد عبد ولو تسامى * والمولى مولى وان تنزل

وقوله الصلاة قد اشترأنا من الصلاة لانها واصله بين العمدة وربه وهو من الاشتقاق الكبير
 وهو لا يضر فيه اختلافاً ترتيب الحروف وقوله بعدتاً كيد لاستفادة العديّة من ثم كذا
 قال بعضهم والاحسن انه تأسيس لانه خير من التاكيد ووجه كونه تأسيساً ان ثم للترتيب
 في الاخبار اوفى الرتبة كما علمت وبعد للترتيب الوقوعى ففاد كل غير مفاد الاخرى (قوله أى
 بعد ما تقدم) أى من البسملة والنحو دلالة وأشار الشارح بذلك الى تقدير المضاف اليه
 المحذوف وقوله وهو ما مبنى على الضم أى ولفظ بعد فى كلام المصنف ونحوه من كل
 تركيب ذكر فيه بعد مع حذف المضاف اليه مبنى على الضم محذوف المضاف اليه ونية
 معناه والمراد بمعناه النسبة التقيدية التى بين المضاف والمضاف اليه وانما أطلقوا عليها
 معناه بالاضافة الى ضمير المضاف اليه مع انها نسبة بين المضاف والمضاف اليه لانها لا تتحقق
 الا بالمضاف اليه وليس المراد به مدلول المضاف اليه كما قد يدنوهم من ظاهراً اللفظ ثم ان
 ما ذكره الشارح من البناء غير متعين اذ يجوز ان نصب من غير تنوين محذوف المضاف اليه
 ونية لفظه (قوله كما هو مقرر عند النجاة) أى ما هو مقرر عند النجاة من انه يدنى على الضم
 محذوف المضاف اليه ونية معناه فالكاف بمعنى لام التعليل (قوله والصلاة الخ) انما أنكر
 الكلام على الصلاة عن الكلام على بعد مع ان المناسب لترتيب المتن العكس لطول
 الكلام عليها وقد ذكر معناه اللغة فقط ومعناها شرعاً فقط أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير
 مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة ومعناها لغة وشرعاً من الله الرحمة ومن الملائكة
 الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وان شئت قلت من الله الرحمة ومن غيره ولو من
 الملائكة الدعاء لان الاستغفار يسمى دعاء وهذا صريح فى انها من قبيل المشترك اللفظى
 وضابطه ان يتحدد اللفظ ويتحدد المعنى والوضع كلفظ عين فانه لفظ واحد لكن وضع

له اصرة بوضع وللبارية بوضع وللذهب بوضع وهكذا وهذا على تفسير الجمهور المتقدم
 وفسرها ابن هشام بالعطف بفتح الهمزة ويختلف معناه باختلاف المناد اليه فما النسبة لله
 تعالى الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيره التضرع والدعاء وان شئت قات
 بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره ولو للملائكة الدعاء وهو يشمل الاستغفار كما مر وعلى هذا
 التفسير فهي من قبيل المشترك المعنوي وضابطه ان يتحد اللفظ والمعنى والوضع لكن هناك
 افراد اشتركت في ذلك المعنى كلفظ اسد فانه لفظ واحد وضع وضعوا واحدا المعنى واحد وهو
 المحموان المعترس وهناك افراد اشتركت فيه ووجه ابن هشام في معنائه ما اختاره بوجوه منها
 ان الاصل عدم تعدد الوضع ومنها انه ليس لنا فعل يختلف باعتبار ما ينسب اليه ورده
 الدمايني بورد افعال كثيرة كذلك على ان العطف الذي قال به هو يختلف معناه باعتبار
 ما ينسب اليه ومنها غير ذلك (قوله لغة) أي حال كونها مندرجة في الالفاظ اللغوية فهو
 حال لكن فيه أنه حال من المنبدا ويحجب بأنه حائر على رأي سيمويه أو يقدّر مضاف
 والاصل وتفسير الصلاة ولا يقال يلزم عليه حينئذ أنه حال من المضاف اليه وهو غير جائز الا
 بشرطه كما يعلم من قول ابن مالك ولا تجزأ حال من المضاف له المحل لاننا نقول شرطه متحقق وهو
 كون المضاف يقتضي العمل في المضاف اليه ليكون المضاف مصدرا ومعنى اللغة في اللغة
 اللهج في الكلام أي الاسراع فيه وفي الاصطلاح الالفاظ موضوعات بازعما نبيها بعبرها
 كل قوم عن أغراضهم (قوله الدعاء) قيل بخبر وقيل مطاوع ولا يلزم من كون الصلاة بمعنى
 الدعاء أن لا تعدى في الخبر بعلى كالدعاء فانه اذا عدى بعلى كان للضرورة لانه لا يلزم في
 المترادفين ان يصح حلول أحدهما محل الآخر فلا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن تعدى
 تعدية وفي المسئلة خلاف عند الأصوليين (قوله والصلاة المطلوبة الخ) فيه إشارة الى ان
 جملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنوية وهو المختار وقال الشيخ ليس وجساعة بأنها خبرية
 لفظا ومعنى نظر الى أن المقصود التعظيم وإظهار الشرف وذلك حاصل بالاخبار والمرضى
 الاول كما علمت (قوله هي رحمته) ظاهره أنها أصل الرحمة وعليه فيشكل لكل العطف في قوله
 تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لان العطف يقتضي المغايرة ويحجب بان العطف
 في الآية للتفسير وبعضهم فسر الصلاة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون العطف في الآية
 من عطف العام على الخاص ويبحث فيه بأن قولهم المقرونة بالتعظيم مخصوص بالمقام النبوي
 وليس من جملة المعنى الموضوع له (قوله وقيل مغفرته) وجهه الاسنوي بأن الرحمة رقة في
 القلب وهي مستحيلة في حقه تعالى فلا يناسب تفسير الصلاة بها بل بالمغفرة وعليه فالعطف
 في الآية من عطف المغايرة وانما جاءت فيها لتعدد أبعاد الذنوب المغفورة ولا يخفى حسن
 الاحسان بعد الغفران والمراد بالمغفرة بالنسبة للأنبياء ورفع درجاتهم لا نحو الذنوب
 لاستحالتها في حقهم ولذلك يقولون المغفرة لا تستدعي سبق الذنب (قوله وقيل كرامته) أي
 التي يكرمهم بها وهو قريب من الاول كما قاله الشيخ الامير بل وقريب مما قبله باعتبار تفسير
 المغفرة برفع الدرجات ووجه بعضهم هذا القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة في القلب مستحيلة
 والمغفرة تشعر بالذنب فلا يليق تفسير الصلاة بذلك بل بالكرامة (قوله وقيل ثناؤه عند

لغة الدعاء والصلاة
 المطلوبة من الله هي رحمته
 وقيل مغفرته وقيل كرامته
 وقيل ثناؤه عند الملائكة

الملائكة) أى ثناؤه تعالى على نبيه عند الملائكة اظهار الشرفه بينهم ووجه بعضهم هذا
 القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة مستحيلة والمغفرة موهمة للذنوب والكرامة نوع من
 الكمال والنبي صلى الله عليه وسلم قد أفرغت عليه السمكالات كلها فلا نسب ان تفسر
 بالثناء عند الملائكة ورد بأنه مامن كمال الا وعند الله أعلى منه وهذه الاقوال لا قوة لها
 (قوله ذكر هذه الواجهة الشيخ الخ) كان المناسبات ان يقول هذه الاقوال كما يصرح بذلك
 تسميره بقوله وقيل كذا وقيل كذا فهى أقوال لا احتمالات حتى يعبر عنها بأوجه وأجيب
 بأنه عبر بأوجه اشارة الى أن تلك الاقوال لا ينبغي جعلها أقوالا لتقاربها وانما ينبغي
 جعلها أوجه أفاده بعضهم (قوله وقرنها بالسلام) أى قرن الصلاة بالسلام أى عقبتها به
 لان مقارنة لفظ لا تحوز كرهه عقبه وقوله خروج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر أى عند
 المتأخرين وأما عند المتقدمين فلا يكره الافراد نعم هو خلاف الاولى قطعا ومحل كراهته
 عند المتأخرين فى غير الواردة وفى غير داخل المحجرة الشريفة وفيها اذا كان منا فان كان فى
 صيغة واردة فلا كراهة وكذا لا يكره لداخل المحجرة الشريفة الاقتصار على السلام فيقول
 بخضوع وأدب السلام عليك يا رسول الله واذا كان منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة لانه
 حقه وهل كراهة الافراد خاصة بنينا صلى الله عليه وسلم أوجارية فيه وفى غيره الاصح
 الثانى لانه فى غير نية تكون خففة (قوله فقال) عطف على قرن وقوله والسلام
 عطف على الصلاة وقوله أى التحية تفسير للسلام ولم يرتض بعضهم تفسير السلام بالامان
 لانه صلى الله عليه وسلم لا يخاف خوف عذاب لعصيته وان كان يخاف خوف مهابة واجلال
 وقد يقال المراد الامان مما يضاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم وان كان لا يخاف
 العذاب على نفسه يخافه على أمته فانه بالاثمين رؤوف رحيم والمراد من التحية فى حقه صلى
 الله عليه وسلم ان يسمعه تعالى كلامه القديم الدال على رفعة مقامه العظيم كما قاله الشيخ
 السنوسى فى شرح الجزائرية (قوله على نبى) أى كائنان على نبى فهو متعلق بمحذوف خبر
 عنهما وليس من باب التنازع لانه لا يحرى فى المصادر ولا فى أسماء المصادر وانما قال على
 نبى ولم يقل على رسول اتباعا لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى وبعضهم
 جعل فى كلام المصنف حذف والتقدير على نبى ورسول كما أن فى كلامه الاثنى وهو خاتم رسل
 ربه حذف والتقدير خاتم رسل ربه وأنبأه فكون فى كلامه احتباك وهو ان يحذف من
 كل نظير ما أثبتته فى الآخر (قوله دينه الاسلام) جملة من مبتدأ وخبر صفة لنبى مخصوصة ان
 قلنا بان الاسلام لا يطلق الا على دين نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا هو الظاهر من قول
 الشارح وهو نبينا وعلى هذا فقول المصنف بعد ذلك محذوف لان الواقع وان قلنا بان
 الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا فليست الجملة صفة مخصوصة ويكون قول الشارح
 وهو نبينا أى فى هذا المقام فلا يتنافى انه يشمل غير نبينا أيضا وقول المصنف بعد ذلك محمدا
 مخصوص للنبى المذكور ومعنى الجملة وهى قوله دينه الاسلام أحكامه التى يتسدى بها هى
 الاحكام المعبر عنها بالاسلام أو المعنى طريقته التى أتى بها فى الانقياد والخضوع لاهوته
 تعالى فالدين اما بمعنى الاحكام المتدين بها والاسلام بمعنى الاحكام المنقاد لها واما بمعنى

ذكر هذه الواجهة الشيخ
 شهاب الدين بن الهيثم
 رحمه الله وقرنها بالسلام
 خروج من كراهة افراد
 أحدهما عن الآخر فقال
 (والسلام) أى التحية
 على نبي دينه الاسلام

الطريقة والاسلام بمعنى الانقياد والخضوع وعلى هذين المحايين فالانخبار ظاهر وأما على
تفسير الشارح فالانخبار غير ظاهر لانه فسر الدين بما شرعه الله تعالى من الاحكام ثم فسر
الاسلام بالانقياد والخضوع لا لوهيته تعالى وحينئذ فلا يظهر الحمل والانخبار الا أن يقدر
مضاف والتقدير دينه متعلق بالاسلام فيظهر الحمل والانخبار بتقدير هـذا المضاف لان
الاسلام بمعنى الانقياد والخضوع متعلق بكسر اللام والاحكام متعلق بفتحها فتدبر
(قوله وهو نبينا) أي والنبي الذي دينه الاسلام نبينا وقد عرفت أن هـذا يقتضي أن
الاسلام لا يطلق على دين غير نبينا وهو قول وبعضهم يحتمل أن المعنى وهو نبينا في
هـذا المقام فلا ينافي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا كما هو القول الثاني والمحقق أن
الانلاف لفظي لان القول بأن الاسلام مختص بهذه الدين منطوقه لا للاسلام المختص
والقول بأن الاسلام يطلق على كل دين منطوقه لم يطلق الاسلام أفاده المحقق الامير (قوله
قال الله سبحانه وتعالى) هذا استدلال على أن دين نبينا هو الاسلام ومحل الدليل قوله
هو سماكم المسلمين لانه يعلم من تسميتنا مسلمين تسمية ديننا بالاسلام ولو استدل بقوله
تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديننا لكان
أوضح في الاستدلال (قوله ملة أبيكم) منصوب على الاغراء والتقدير ازموا ملة أبيكم
ويحتمل أن المعنى وسع عليكم ملتكم توسعة ملة أبيكم كما يدل عليه قوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه ولا يرد على
الاول أنا ما مورون يلزم ملة سيدنا محمد لا يلزم ملة أيدينا ابراهيم لانا نقول ملة أيدينا ابراهيم
هي ملة سيدنا محمد في الاصول وان خالفتم في بعض الفروع وقوله ابراهيم بذل من أبيكم
أو عطف بيان وقوله هو سماكم المسلمين أي الله تعالى سماكم المسلمين فالضمير عائذ على
الله تعالى عند الاكثرين وبذل له ما قرئ شاذ الله سماكم المسلمين والمعنى عليه الله
سماكم المسلمين من قبل وفي هذا أي في الكتب السابقة التي أنزلها من قبل القرآن وفي
هذا القرآن ولا إشكال على هـذا وبعضهم جعل الضمير راجعا لبراهيم لانه قال ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك فاستجاب الله له فجعلها أمة محمد صلى الله عليه
وسلم واستشكل هـذا بعطف قوله وفي هـذا على قوله من قبل فانه يقتضي أن تسميتنا مسلمين
وقعت من أيدينا ابراهيم في القرآن وهو غير صحيح اذ القرآن أنما أنزل بعد ذلك وأجيب بأنه
ليس من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر بل من عطف الجمل والكلام فيه حذف
والتقدير هو سماكم المسلمين من قبل وأنا سميتكم المسلمين في هـذا فالضمير في الجملة الاولى
لابراهيم وفي الثانية لله تعالى (قوله والنبي الخ) شروع في تفسير الفاظ المتن ففسر لفظ
النبي ولفظ الدين ولفظ الاسلام ولما فسر الاسلام احتاج الامر لتفسير الايمان لما سبق في
من أن كل مؤمن مسلم وبالعكس (قوله انسان أوحى اليه بشريع) اعترض بعضهم على
التعبير بالانسان حيث قال والنبي ذكر من بنى آدم أوحى اليه بشريع ثم قال وقلنا اذكر أولي
من قولهم انسان للاجتماع على عدم استنباه نبي من بنى آدم اهـ وأنت خير بأن ما ادعاه
من الاجماع ممنوع لانه قد ذهب الاشعري الى عدم اشتراط الذكورة في النبوة ولذلك

وهو نبينا صلى الله عليه وسلم
قال الله سبحانه وتعالى ملة
أبيكم ابراهيم هو سماكم
المسلمين والنبي انه ان أوحى
اليه بشريع

قبل نبوة بعض النساء كبريم وآسية وهاجر وسارة لكن الراجح اشتراط الذكورة فلم تكن
الانثى نبيمة ولذلك قال صاحب بدء الامالي

وما كانت نبيما قط انثى * ولا عبد وشخص ذو فعال

اي فعل قبيح على ان الاعتراض انما يتجه على ان الانسان يقال للذكر والانثى لا على انه
يقال للذكر فقط واما الانثى فيقال لها انسانة كما قال القائل

انسانة فتانة * بدر الدجاء منها خجل (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) اي سواء امر بتبليغه أو لم
يؤمر بتبليغه فان قبل قد تعلق الارسال بالنبى في قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول

ولا نبي الا انما في مقتضى ترادفهما التسلط الارسال عليهما معا ويكون العطف في الآية من
عطف المرادف اجيب بأن المراد بالرسول في الآية من ارسل بشرع جديد والمراد بالنبى

فيه ما نبى مخصوص وهو من ارسل مقرر للشرع من قبله كسليمان وداود وغيرهما من
انبياء بني اسرائيل الذين بين موسى وعيسى فانهم ارسلوا ليقروا التوراة والعطف حينئذ

من عطف المغاير وقيل المراد والله اعلم ولا نبأنا من نبى فيكون من باب وزجج الحواجب
والعيونا فيقدر له عامل يناسبه ويكون من عطف الجمل ومعنى الآية على سبيل الاجمال

ان الله لم يرسل رسولا ولا نبيا على ما تقدم الا اذا دعا لامته حاكي الشيطان صوته ودعا بأدعية
لا تلقى فيزيل الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته وليس المراد ان الشيطان يلقى في

قراءة الرسول شيئا من عنده كما قال بذلك بعض المفسرين والله اعلم بحقيقة الحال (قوله
فان امر بذلك فرسول ايضا) اي فان امر بتبليغه فهو رسول كما انه نبى وقوله فالنبى اعم من

الرسول اي عموما مطلقا لان كل رسول نبى ولا عكس وبعضهم جعل الرسول اعم من النبى
ايضا قال لان الرسول يكون من الملائكة بدليل الله يصطفى من الملائكة رسلا ولم يعلم من

هذا مع الاول ان بينهما العموم والخصوص الوجهى لكن الحق ان الرسول كالنبى لا يكون
الامن بنى آدم والمراد من كون الملائكة رسلا في الآية انهم سفراء اى نواب واسطة بين

الله وبين رساله (قوله وقيل هما بمعنى واحد) اي النبى والرسول ملتبان بمعنى واحد وقوله
وهو معنى الرسول اي وهو انسان اوحى اليه بشرع يعمل به وامر بتبليغه ويلزم على هذا

القول ان من اوحى اليه بشرع يعمل به ولم يؤمر بتبليغه ليس نبيا ولا رسولا واعلمه ولى أو
ارقى مرتبة من الولى فلحذر (قوله والنبى بالهمز المخ) وانما نسي صلى الله عليه وسلم

المهموز بقوله لا تقولوا يا نبى الله بالهمز لانه قد يراد معنى الطريد فخشي صلى الله عليه وسلم
في ابتداء الاسلام سبق هذا المعنى الى بعض الأذهان فنهاهم عنه فلما قوى اسلامهم ولم

يخش هذا التوهم نسخ النسخ عنه لزوال سببه (قوله من النبأ) اي مأخوذ من النبأ وقوله
اي المخبر تفسر للنبأ وقوله لانه مخبر عن الله تعالى علة لاخذ من النبأ معنى المخبر ويصح

قراءة مخبر بفتح الباء لان الملك مخبر بالاحكام عن الله تعالى وبكسر هاء لانه مخبر بالها عن
الله تعالى ان كان رسولا ومخبر بالنبوة ليجترم ان كان نبيا فقط فهو وامما معنى اسم الغافل

او اسم المفعول (قوله وبلاهمز) اي لكن بالتشديد وقوله وهو الاكثر اى عدم الهمز أكثر
من الهمز وقوله من النبوة اي مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو ويحتمل

وان لم يؤمر بتبليغه فان امر
بذلك فرسول ايضا فالنبى
اعم من الرسول وقيل هما
بمعنى واحد وهو معنى الرسول
والنبى بالهمز من النبأ اي
المخبر لانه مخبر عن الله تعالى
وبلاهمز وهو الاكثر من
النبوة وهى الرفعة

أنه مخفف المهموز وقوله وهي الرفعة اعترض بأن الذي في القاموس أنها المكان المرتفع
وأجيب بأنه يمكن حمل كلام القاموس على التسامح لأن الرفعة يلزمها المكان المرتفع غالباً
(قوله لأن النبي مرفوع الرتبة) أي ولأنه رافع رتبة من اتبعه فهو ما يسمي اسم الفاعل
أو اسم المفعول أيضاً فلي كل من أخذ من النبأ أو من النبوة فيه الوجهان وكون النبي
مرفوع الرتبة أم مطلقاً وذلك في نبيينا صلى الله عليه وسلم لم فانه مرفوع الرتبة على غيره من
المحقق مطلقاً وأما على غيره لا مطلقاً وذلك في غير نبيينا فان كل نبي مرفوع الرتبة على أمته
و بعض الانبياء مرفوع الرتبة كما في العزم على بعض كافي الانبياء (قوله والدين ما شرعه
الله تعالى) أي الدين شرعاً ما شرعه الله تعالى وبينه على لسان الرسول وقوله من الاحكام
بلسان ما شرعه الله تعالى وأما لغة فله معان منها الجزاء والحساب وغير ذلك وما ذكره
الشرح من التعريف المختصر مساو للتعريف الطويل وهو وضع الهي سائق لذوى العقول
السامية باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات لهذا الواسعادة الدارين وقد أوضحناه في
حاشية المجوهرة وغيرها (قوله والاسلام هو الخ) أي شرعاً وأما لغة فهو مطلق الخضوع
والانقياد وقوله هو الخضوع والانقياد لا لوهية الله تعالى أي لا حكمها بمعنى الخضوع
والانقياد لها ظاهر وان لم يفعل على التحقيق وقبل الاسلام هو الايمان ويدل له قوله تعالى
أفمن شرح الله صدره للاسلام أفاده الشيخ الامر بزيادة (قوله ولا يتحقق الا بقبول الامر
والنهي) أي ولا يثبت ذلك عند الله بحيث يكون معتبراً ونافعا لا بقبول الامر والنهي
باطناً بأن يصدق بذلك بقلبه (قوله والايمن هو الخ) أي شرعاً وأما لغة فهو مطلق
التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا أي بصدق لنا وقوله هو التصديق أي
حديث النفس واذعانها للتابع معرفة أو للاعتقاد ولو بالتقليد لانفس المعرفة لوجودها
عند بعض الكفار الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون
أبنائهم فليس المراد التصديق المنطقي الذي هو ادراك وقوع شيء أو لا وقوعه بل
حديث النفس واذعانها كما عمت وقوله بما جاء من عند الله أي وعلم من الدين بالضرورة
كفرض الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك وقوله والاقارار به أي بان ينطق بالشهادتين
فالمراد به الاتيان بهما وظاهر كلام الشرح أنه شرط وهو مذنب بعض العلماء وعلمه
فالايمن مركب من جزئين أحدهما التصديق وهو لا يحتمل السقوط وثانيهما الاقرار وهو
يحتمل السقوط كما لو لم يمتدح من النطق لا كراه أو نحوه والراجح أن الاقرار شرط لاجراء
الاحكام الدينية فقط كالصلاة عليه ودفننه في مقابر المسلمين والارض منه ونحو ذلك فمن
صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه كان مؤمناً لكن لا تجزى عليه الاحكام الدينية ومحل ذلك
ما لم يطلب منه النطق فيمتنع والا كان كافراً جزماً (قوله وهما وان اختلافاً مفهوماً
صدقهما واحد) أي والاسلام والايمن والمحال انهما مختلفان جهة المعنى المفهوم من
لفظهما والمطلوب لهما محلهما واحد فالضاهر العائد على الاسلام والايمن بمبدأ خبره
جملة قوله ما صدقهما واحد وأما البناء فزائدة لتزيين اللفظ والواللحال وان وصلية والمراد
بالمفهوم المعنى المفهوم من اللفظ والمطلوب له وليس المراد به المفهوم ضد المنطوق

لان النبي مرفوع الرتبة والدين
ما شرعه الله تعالى من الاحكام
والاسلام هو الخضوع
والانقياد لا لوهية الله تعالى
ولا يتحقق الا بقبول الامر
والنهي والايمن هو
التصديق بما جاء من عند
الله والاقارار به وهما وان
اختلافاً مفهوماً فاصداقهما
واحد

والمصدق مركب منجى فهو برفع القاف كما في اللؤلؤة عن ابن عبد المحق ويصح نصبها على
 المحكية من ماصدق عليه ومعنى هذا اللفظ الافراد لكن المراد منه المحل كما يصرح به قول
 الشرح بعد ولا نعني بوحدهما سوى هذا وذلك لان ماصدقهما بمعنى افرادهما مختلف
 اذ ماصدقات الاسلام انقيادات كانقياد زيد وانقياد محمروانقياد بكر الى غير ذلك وما
 صدقات الايمان تصديقات كصديق زيد وصدق عمرو وصدق بكر الى غير ذلك
 لكن محلها ما متحد فكل محل للايمان محل للاسلام وبالعكس كما يدل له قوله تعالى فأتخرجنا
 من كان فيهم امن المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وهذا في الايمان الكامل
 والاسلام المعبر شرعا والافقد يكون الشخص مصدقا بقلبه غير منقاد ظاهرا فيكون مؤمنا
 لا مسلما وقد يكون منقادا ظاهرا غير مصدق بقلبه فيكون مسلما لا مؤمنا ولذلك قال الله
 تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا والمحصل ان الاسلام والايمان
 مختلفان فهو ما وافراد لكن متحدان محلا باعتبار الايمان الكامل والاسلام المنجى والا
 فقد يختلفان محلا أيضا فافهم (قوله فلا يصح في الشرع الخ) تفريع على اتحادهما
 ماصدقا لكن بمعنى المحل لا بمعنى الافراد كما علمت وقوله ان محكم بالبناء للمجهول ونائب
 الفاعل الجار والمجرور بعد زقوله وبالعكس أى ولا يصح أن يحكم عليه بأنه مسلم وليس
 بمؤمن وقد عرفت ان هذا في الايمان والاسلام المنجيين الكاملين (قوله ولا نعني بوحدهما
 سوى هذا) أى ولا نقصد ولا نريد بوحدهما في الماصدق سوى هذا وهو الاتحاد في المحل فلا
 ينافي ان افراد الاسلام انقيادات وافراد الايمان تصديقات وقد مر تحقيقه (قوله محمد)
 هو ايمان الواقع ان كانت الصفة اعني قوله دينه الاسلام مخصصة للنبي بسيدنا محمد
 وللخصيص ان كانت الصفة المذكورة غير مخصصة للنبي ويجوز فيه أوجه الأعراب الثلاثة
 ولكن النص لا يساعد الرسم لعدم رسم ألف بعد الدال ولذلك لم يذكره الشرح الا أن
 يقال انه جرى على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وأولاها من حيث
 الأعراب المجرى على أنه يدل لانه لا يحوج للتقدير وأولاها من حيث التعظيم الرفع لاجل أن
 يكون الاسم مرفوعا وعمدة كما ان المسمى مرفوع الرتبة وعمدة الخلق (قوله يدل من نبي)
 أى هو يدل من نبي فان قيل للقاعدة أن المبدل منه في نية الطرح والرمي فتفيد البدلية
 أن وصف النبوة ليس مقصودا وليس كذلك أحيب بان القاعدة أغلبية وبأن ذلك بالنظر
 لعمل العامل وليس ذلك مخترجا على قاعدة أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب
 العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان لان نبيها مكرة ومحجدمعرفة والمشهور ان المعرفة
 لا تنعت بالنكرة فليس أصله نعتا لمحمد حتى يكون مبنيا على تلك القاعدة فما وقع في اللؤلؤة
 وغيرها من بنائه عليها هو كانه عليه العلامة الامر (قوله فيكون مجرورا) تفريع على
 كونه بدلا (قوله ويجوز رفعه الخ) ويجوز نصبه أيضا على أنه مفعول لفعل محذوف
 والتقدير أمدح محمدا وهذا نصريح بجواز قطع البدل وقد ذكره في التوضيح في باب العلم
 انتهى لؤلؤة (قوله على انه خبر مبتدأ محذوف) أى والتقدير هو محمد وعلى تعليمه أى لانه
 خبر لمبتدأ محذوف (قوله وهو اسم من أسماء نبينا) بل هو أشهرها وأشهرها (قوله وهي

فلا يصح في الشرع أن
 يصحكم على أحد بأنه
 مؤمن وليس بمسلم وبالعكس
 ولا نعني بوحدهما سوى
 هذا وقوله (محمد) يدل
 من نبي فيكون مجرورا
 ويجوز رفعه على أنه خبر
 لمبتدأ محذوف وهو اسم
 من أسماء نبينا صلى الله
 عليه وسلم وهي كما نقل ابن
 الهيثم عن أبي بكر بن عربي
 وعن النووي رحمه الله
 ألف اسم

كما نقل الخ) لا يخفى ان هي مبتدأ خبره الف اسم والمراد بها حيث ذمها يشمل الاوصاف كالشبر والنذير ولا شك انها بهذا الاعتبار تباع هذا العدد لكثرة صفاته المختصة به والغالبة عليه والمشاركة بينه وبين غيره من الانبياء ومنهم من جعلها تسعة وتسعين موافقة لاسمائه تعالى المحسنى وقد أوصاها آجاعة كالتقاضي وابن العربي وابن سيد الناس الى أربعمائة وينبغي تحري التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للأحاديث الواردة في ذلك وان كان متكاملا فيها بالضعف (قوله واختار) أى المصنف وقوله هذا الاسم أى الذى هو محمد وقوله منها الخ ومنها انه أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ومنها انه قرن باسمه تعالى فى كلنى الشهادة ومنها خبر ذلك وقوله أن الله ذكره الخ أى فى قوله تعالى فحمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار الخ وقوله أنه أشهر رأى أكثر شهرة من حيث المعرفة ولا يلزم من ذلك أكثرية فى الاستعمال فذلك زاده بعده وقوله فمن بعدهم أى قرنا بعد قرن الى قرب يوم الدين (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أى وأنبأه أى يقال فى شرحه كذا كما تقدم نظيره (قوله خاتم رسل ربه) بسكون السين كما هو لغة أى آخر رسل ربه ومتممهم وهونعت لمحمد لا يقال انه منزهة لانه اسم فاعل وهو لا يتعرف بالاضافة والمعرفة لانتعت بالنكرة لانا نقول هو معرفة لانه وان كان اسم فاعل لكنه بمعنى الماضى وهو حيث يتعرف بالاضافة وانما كان صلى الله عليه وسلم آخر الرسل لتسكون شريعته ناسخة لغبرها من الشرائع لا العكس ولانه هو المقصود من بينهم وجرت عادة الله بأن المقصود يأتى آخر العمل كما قال القائل

نعم ما قال السادة الاول * أول الفكر آخر العمل

هذا ويحتمل أن يكون معنى كلام المصنف أنه صلى الله عليه وسلم كالحاتم الذى يختم به وهو الحلقة التى فيها فصوص من غيرها فان لم يكن فيها ذلك فهى فتحة بفتحات كما فى بعض كتب اللغة وانما شبه صلى الله عليه وسلم بالحاتم المذكور لانه صلى الله عليه وسلم لم يمنع من ظهور نبي معه أو بعده بتدأ نبوته كما يمنع الحاتم ظهور الشئ المطبوع عليه عند الطبع فالجامع مطلق المنع من الظهور (قوله أى وأنبأه) أى فى كلام المصنف اكتفاء على حذف قوله تعالى سراييل تقيمكم المحرأى والبرد وتقدم أن بعضهم يجعل فى كلام المصنف احتجا كما وانما احتج لذلك لأن الرسل أخص والانبياء أعم ولا يلزم من ختم الاخص ختم الاعم بخلاف العكس ويحتمل أن المصنف أراد بالرسول مطلق الانبياء من اطلاق الخاص واردة الاسم (قوله قال الله تعالى الخ) استدلال على ما ذكر من كونه صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل والانبياء لانه وان كان المصرح به فى الآية النبيين لكنه يلزم من ختمه للنبيين ختمه للمرسلين لانه يلزم من ختم الاعم ختم الاخص (قوله والصلاة والسلام على آله) قصد الشارح بذلك توضيح المعنى فقط ولم يقصد أن العطف فى قول المصنف وآله من عطف الجمل والاصل هكذا والالزم حذف حرف الجر وابقاء عمله فهو عطف على نبي من عطف المفردات لا على محمد لانه بدل من نبي والمعطوف على البديل بدل فيلزم ان الآل بدل من نبي وهو غير صحيح نعم يلزم على عطفه على نبي الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالبديل وهو لا يضر

واختار هذا الاسم لوجوه منها
ان الله تعالى ذكره فى القرآن
فى سياق الامتداح ومنها
أنه أشهر وأكثر استعمالا
فى السنة الصحابة والتابعين
فمن بعدهم وقوله
(خاتم رسل ربه) أى
وأنبأه قال الله تعالى
ولكن رسول الله وخاتم
النبيين (و) الصلاة
والسلام على (آله)

لان القاعدة تقديم البدل على المعطوف عطف نسق (قوله وهم مؤمنون بنى هاشم وبنى
المطلب) المراد ما يشمل مؤمنات بنات هاشم وبنات المطلب ففيه تغليب الذكور على
الاناث لشرفهم وأما أولاد البنات فلا يدعون وهذا التفسير تفسير للآل في مقام الزكاة
عند الشافعية وأما عند المالكية فممنو هاشم فقط على المعتمد وأعلم أن هاشم والمطلب
ولدان لعمد مناف كعمد شمس ونوفل فهؤلاء الاربعة أولاد عم مناف والاؤلان شقيقان
والاخيران كذلك وأولاد الاخيرين ليسوا بالآل اتفاقا وأولاد هاشم آل اتفاقا والخلاف
في أولاد المطلب فهم آل عندنا معاشر الشافعية والمطلب غير عم المطلب الذي هو جد
النبي صلى الله عليه وسلم لانه ولد هاشم وحمه شيبه الحمد وانما اشتبه به المطلب لان عمه
المطلب أردفه خلفه حين أنى به من المدينة اشربة وكان به شربة فنه كان كلما سئل عنه
قال عمي حياءه أن يقول ابن أخي فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه (قوله وقيل
جميع الأمة) أى أمة الاجابة وهم الذين أجابوه صلى الله عليه وسلم في الايمان ولو عصاة
وهذا التفسير يناسب مقام الدعاء كما هنا لانه يناسبه التعميم فالأليق الاقتصار على هذا
التفسير هنا (قوله وقيل عترته الذين ينتسبون اليه) قال في اللؤلؤة العترة بكسر العين
المهجمة بعد هاء تاء نسل الانسان قال الازهرى وروى ثعلب عن ابن الاعرابي ان العترة
ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ولا تعتبر العرب من العترة غير ذلك انتهى (قوله وهم
أولاد فاطمة ونسبهم) قال الاستاذ المحفنى فيه قصور فـ كان الظاهر أن يقول وهم أولاده
وأولاد بناته ونسبهم اذ عترة المنسوبون اليه لا يختصون بمن ذكرهم اهـ وأجيب بان وجه
تخصيصهم بالذكور أنهم هم الذين أعقبوا (قوله وقيل أقاربه من قريش) أى سواء كانوا من
نسله أولا وقوله وقيل غير ذلك أى كالقول بأنهم أتقياؤا الأمة وهذا مناسب لمقام المدح
والذى ارتضاه بعض المحققين أنه لا يطلق القول في تفسير الآل بل يفسر بحسب القرينة
(قوله من بعده) أى حال كون آله من بعده في الصلاة كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أى
تعاقل الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم تبعامطلوبة وأما استقلاله فمكروهة وقيل
خلاف الاولى وقيل منوعه والراجح الاول لأنهم من شعار الانبياء ومحل الكراهة اذا كانت
مناو اما اذا كانت منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة اذ هي حققة فله أن يدعو بها لمن شاء
كما ورد في حديث اللهم صل على آل بنى أوفى (قوله وصحبه) عطف على بنى لان العطف
اذا تكرر بحرف غير مرتب يكون على الاول في القول الراجح وقوله من بعده أى في كلام
المصنف المحذف من الثانى لدلالة الاول وقوله أيضا أى كما ذكرت هذه الكلمة في الآل
(قوله وهو اسم جمع لصاحب) أى لان الاصح أن فعلا ليس جعل الفاعل ومعنى صاحب
من طالت عشرتك به وهو هذا ليس مرادنا هنا بل المراد به الصحابي فلذلك قال بمعنى الصحابي
(قوله وهو من اجتماع الخ) أى اجتماعا متعارفا بخلاف الاجتماع غير المتعارف كمن كشف
عنهم لـ لـ الاسراء وراوه فيها وكذا كل من رآه في غير عالم الشهادة كالمنام لان هذا ليس
من الاجتماع المتعارف وقال ابن قاسم ان صح اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم بعيسى
والمحضر فليس هذا من الاجتماع المتعارف انتهى والذي اعتمد المشايخ ثبوت الصحبة

وهم مؤمنون بنى هاشم وبنى
المطلب وقيل جميع الأمة
وقيل عترته الذين ينتسبون
اليه وهم أولاد فاطمة
ونسبهم وقيل أقاربه من
قريش وقيل غير ذلك
(من بعده) أى تبعاله
(وصحبه) من بعده أيضا
وهو اسم جمع لصاحب
بمعنى الصحابي وهو من
اجتمع به

لهـ ما لان اجتماعهـ على الوجه المعتاد خلافا لما ذكره ابن قاسم وان تبعه في التولية
 (قوله مؤمنا) أي طال كونه مؤمنا ولو تبعه الدخول الصغرى ولو غير ممنون خرج بذلك من
 اجتماعه صلى الله عليه وسلم غير مؤمن به ولو آمن به بعد ذلك لم يكن لم يجمع به بعد الايمان
 كرسول قصير وقوله به تنازعه كل من اجمع ومؤمنا فيخرج به من اجمع بغيره قديمي
 حواريا لصحبا ومن اجمع به مؤمنا بغيره كزيد بن عمرو بن نفيل فليس صحابيا وهو الذي
 جزم به شيخ الاسلام في الاصابة وعدده بعض المحدثين من الصحابة (قوله ولو ساعة) أي
 ولو لحظة لطيفة فالمراد من الساعة اللغوية لا الفلكية وهذه غاية للرد على من يقول بشرط
 طول المدة فالراجح عدم اشتراطه بخلاف الثاني فانه من اجمع بالصحابي بشرط طول الصحبة
 والفرق عظيم نور النبوة عن نور الصحبة فالاجتماع به صلى الله عليه وسلم لم يؤثر في تنوير
 القلب بمجرد اللقاء اضـ عاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي بدليل أن المخالف من
 الاعراب كان مجرد الاجتماع به صلى الله عليه وسلم ينطق بالحكمة (قوله ومات على ذلك)
 هـذا شرط لدوام الصحبة لا لأصلها واللام يكن مستقيما لانه يقتضي عدم الحكم بالصحبة
 لاحد حتى يموت على الاسلام وليس كذلك فن ارتدا نقطعت صحبته ثم ان مات مرتدا
 كعبد الله بن خطل فهو غير صحابي ومن عاد للاسلام عادت له الصحبة لكن مجردة عن الثواب
 عندنا (قوله وقبل من طالت صحبته الخ) هذا القول بشرط هـذا الامور الثلاثة وهي
 طول الصحبة وكثرة المجالس والاختصاص (قوله وقبل غير ذلك) أي كالقول بأنه من طالت
 صحبته فقط وكالقول بأنه من روى عنه فكل من هـذين القولين يشترط شيئا فاولهما
 يشترط الطول فقط وثانيهما يشترط الرواية فقط كما يعلم مما كتبناه على الخطيب في الفقه
 وبه يدفع ما قيل هنا (قوله ولما جدد الله تعالى وصلى الخ) المناسب لما صنع في دخوله على
 الصلاة أن يقول ولما جدد الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم سأله تعالى الاعانة
 على ما قصد فقال الا أن يقال انه تغنى في الدخول (قوله قال) جواب لما (قوله ونسأل الله
 لنا الخ) اعترض بان مقام السؤال مقام ذلة وخضوع فلا يناسبه الاتيان بنون العظمة
 فكان الاولى أن يقول ونسأل الله لي الخ وأجيب بأنه أتى بنون العظمة اظهار التعظيم لله
 له تحدثا بالنعمة لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وهذا لا ينافي ذلة لمولاه وتواضعه
 في ذاته وبأنه أتى بنون المتكلم ومعه غيره تحقير النفسه عن أن يستقل بالسؤال فشارك
 اخوانه فيه لكن السؤال منهم حكيم وتقدير لا لتحقيق لانه لم يتحقق منهم هذا السؤال
 (قوله الاعانة) أي اعطاء العون والقوة وبين الاعانة والابانة جناس لاحق وضابطه
 أن يختلف الكلمتان في حرفين متباعدى المخرج كخروج العين والباء هنا وأصل اعانة
 وابانة عوان وابان نقلت حركة الواو في الاول والهاء في الثاني للساكن قبلهما ما ثم يقال
 تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلهاـ ما الا أن قلنا ألفا فاجتمع ألفان
 حذفت احدى الالفين وغوض عنها التاء فصارتا اعانة وابانة فنصر بفهما واحد الا أن
 الاول واوى والثاني يائي (قوله فيما توأخينا) أي على الذي توأخينا فقي بمعنى على لان
 الاعانة تنعدي بعلى وما لم يوصل بمعنى الذي والعائد محذوف وقوله أي تحمينا

مؤمنا ولو ساعة ومات
 على ذلك وقبل من
 طالت صحبته له وكثرت
 مجالسته له والاختصاص
 وقبل غير ذلك ولما جدد الله
 تعالى وصلى على نبيه محمد
 صلى الله عليه وسلم قال
 (ونسأل الله لنا الاعانة
 فيما توأخينا) أي تحمينا
 وقصدنا

وقصده مدنا نفسه لبقوله تواخيما والعطف للتفسير أيضا (قوله يقال) أي قوله لا موافقا
 للغة وهذا استدلال على التفسير الذي ذكره وقوله فلان يتوخي الحق ويتأخاه بالواو
 وتشديد الخاء في الأولى وبالمهمزة وتشديد الخاء أيضا في الثانية وهذا يقتضي أن عبارة
 الناظم تواخيما بالتشديد من غير ألف وفي نسخة بالتخفيف مع الألف والمناسب لما أن يقول
 الشارح فلان يتوخي الحق الخ لكن هذه الثالثة ليست في الصحاح والمصباح بخلاف
 الأولى من فأنهما يؤخذان منهما (قوله أي يقصده ويتحرره) المناسب لتفسيره أولا أن
 يقول أي يتحرره ويقصده ولكن الخطب سهل (قوله ويقال تأخيت الشيء) بصيغة
 الماضي مهموزة شدة الخاء وقوله تخريته أي قصده وقوله والتحرى طلب الأخرى
 أي طلب الأولى (قوله وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد) الواو داخلة على استعماله
 والاصل ويستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد كثيرا ما والضمير راجع للتحرى وما زائدة لتوكيد
 الكثرة وإضافة المعنى للاجتهاد للبيان (قوله والألفاظ الثلاثة) أي التي هي لفظ التوخي
 والتحرى والاجتهاد وقوله متقاربة أي يقرب بعضها من بعض وأنت خير بأن الذي نقله
 عن الشيخ زكريا يقتضي الترادف والذي ذكره آخرنا يفيد التغاير في الجملة فليس في سابق
 كلامه ولا حقه ما يقتضي التقارب وبحاجب بأن الذي ذكره عن شيخ الإسلام من تسامحات
 الفقهاء والذي ذكره آخرنا يفيد المشاركة في الجملة كالأستعمال في حمل الحفرة والخمر وهذا
 هو المراد بالتقارب ذكره الشمس المحففة بزيادة من حاشية الشيخ الأمير (قوله قال الشيخ زكريا
 الخ) هذا بيان لاستعمال الفقهاء وقد عرفت أن فيه تسامحا لأنه يقتضي الترادف (قوله
 بذل المجهود في طلب المقصود) أي بذل الشخص مقدوره في طلب مقصوده (قوله انتهى)
 أي كلام شيخ الإسلام زكريا (قوله ويقال اجتهد الخ) أشار بذلك إلى تخصيص الاجتهاد
 بالامر المشق كحمل الحفرة ودون غيره كحمل نواة وهذا يفهم من قوله بذل المجهود الخ إذ
 لا يقال ذلك إلا في الامر المشق ولذلك قالوا المقام للقيام للقيام المفيدة للتفريع لان هذا مفرع على
 ما قبله وقد يقال الواو قد تأتي للتفريع (قوله وذكر أبو عبيدة الخ) أشار بذلك إلى تخصيص
 التوخي بالخمر فتحصل أن الاجتهاد مختص بالامر المشق خيرا كان أولا والتوخي مختص بالخمر
 مشقا كان أولا والتحرى مختص بالامر الأخرى وهو أخص من الامر المشق (قوله ولعل هذا
 هو السبب الخ) أي ولعل كونه التوخي لا يكون إلا في الخمر هو السبب الخ وقوله دون
 التحرى ومثله الاجتهاد (قوله من الأمانة) بيان لما تواخيما وقوله أي الأظهار والكشف
 نفسه برالأمانة والعطف للتفسير أيضا (قوله عن مذهب) متعلق بالأمانة والمراد بالمذهب
 هنا الأحكام التي ذهب إليها زيد الأنا في كما يشير إليه الشارح بقوله وهو المراد هنا (قوله
 مفعل يصلح الخ) أي هو على وزن مفعل يصلح الخ فهو مصدر ميمي يصلح للحدث وللإمكان
 وللزمان بحسب الأصل ثم نقل للأحكام المذهب إليها والمنقول عنه أما المصدر فيكون
 من باب إطلاق المصـدر على اسم المفعول وأما المكان فهو ككون من باب الاستعارة
 التصريحية التبعية وتقرر بها أن تقول شبه اختار الأحكام بمعنى الذهاب بجماع ان كلا
 يوصل للمقصود واستعير الذهاب لاختيار الأحكام واشتق من الذهاب بمعنى اختيار الأحكام

يقال فلان يتوخي الحق
 ويتأخاه أي يقصده ويتحرره
 ويقال تأخيت الشيء
 أي تخريته والتحرى طلب
 الأخرى وكثيرا ما يستعمله
 الفقهاء بمعنى الاجتهاد
 والألفاظ الثلاثة متقاربة
 وقال الشيخ زكريا رحمه الله
 الاجتهاد والتحرى والتوخي
 بذل المجهود في طلب
 المقصود انتهى ويقال
 اجتهد في حمل الحفرة ولا
 يقال اجتهد في حمل نواة
 وذكر أبو عبيدة أن التوخي
 لا يكون إلا في الخمر ولعل
 هذا هو السبب في تخصيص
 الناظم التوخي بالذكر دون
 التحرى وقوله (من الأمانة)
 أي الأظهار والكشف
 (عن مذهب) مفعل يصلح

مذهب بمعنى أحكام مختارة على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والمناسبة بين المكان
والأحكام أن كلاً محل للتردد فالمكان محل لتردد الأقدام والأحكام محل لتردد الأذهان ولا
مناسبة بين الزمان وبين الأحكام فلا يحتمل أن يكون منقولاً عنه وهذا كله بحسب الأصل
والاقتضاء المذهب حقيقة اصطلاحية كما أشار إليه الشارح بقوله واصطلاحاً الخ (قوله
للصدر) أي الحدث ولو عبر به المكان أو ضحى وقوله والمكان أي مكان المذهب وقوله والزمان
أي زمان المذهب كما صرح بذلك بعد وقوله بمعنى الخ فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب
فالذهب راجع للصدر ومجمله راجع للمكان وزمانه راجع للزمان وقوله وهو المرور وتفسير
للذهب وقوله أو محله أو زمانه معطوفان على المذهب ومجمله وهو المرور معترضة بين
المتعاطفين ولا يصح العطف على المرور كما لا يخفى أفاده الشمس المحفنى (قوله واصطلاحاً الخ)
معطوف على محذوف يعلم مسبقاً والتقدير هذه العلة وقوله ما ترجح عند المجتهد أي الحكم
الذي ترجح عند المجتهد واقعاً على الحكم وقوله في مسألة مائة معلق بترجى أي في أى مسألة
كانت سواء كانت نقليّة أو عقلية فإزائفة للتعميم والمسألة هي القضية من حيث أنها
يسأل عنها كما أنها تسمى مقدمة لكونها مقدمة قياس ردعوى لكونها تدعى ونتيجة
لكون الدليل ينتجها إلى غير ذلك وتطلق أيضاً المسألة على النسبة في القضية وبمعناها
بأنها مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وقوله بعد الاجتهاد ظرف لترجى وقوله فصار له
معتقداً ومذهباً هذا تفريع خارج عن التعريف وليس منه والالزم الدور لاخذ
المعريف في التعريف وهو موجب للدور وعطف المذهب على المعتقد من قبيل عطف
التفسير (قوله وهو المراد هنا) أي المعنى الاصطلاحى بمعنى الأحكام التى ترجحت عند
المجتهد هو المراد في عبارة المصنف (قوله الامام) يجمع على أئمة وعلى امام فاستعمل مفرداً
وجعلوا منه قوله تعالى واجعلنا للآتين اماماً لكن يلاحظ أن حركات المفرد كحركات كتاب
ويلاحظ أن حركات الجمع كحركات هذان وقوله أى الذى يقتدى به تفسير الامام وقوله
وقيل غير ذلك أى كالقول بأنه اللوح المحفوظ قال تعالى وكل شئ أحصيناه فى امام مبین
والقول بأنها كتب الأعمال لا يمكن لا يخفى ان هذا معان مسئلة لا يناسب جعلها مقابلة
لما فى المقام فالأولى أن يقول الشارح ويطلق على غير ذلك نعم لواءه تفسره بالحجة مثلاً
ناسب ذلك أفاده العلامة الامير وقوله وأبطل من الامام قوله الخ أى بطل كل من كل (قوله
زيد بن ثابت الخ) قد كانت الصحابة يعترفون له بالتقدم فى الفرائض ومن جملة الأخذین
عنه عبد الله بن عباس ترجان القرآن وقد بلغ من تعظيمه أن يدان بغلته قدمت اليه
ليركبها فأخذ ابن عباس بركابه فقال له زيد دخل عنك يا ابن عم رسول الله فقال هكذا
تفعل بعلمائنا فقبيل زيد يديه وقال هكذا تفعل بأهل بيت نبينا رضى الله عنهم أجمعين
ونفعنا بهم اه الاستاذ المحققى (قوله الصحابي) صفة أولى زيد وقوله الانصارى صفة
ثابتة له والانصارى نسبة للانصار وهم قبيلتان الاوس والمخزرج فلم يعلم منه كونه أوسياً
أو مخزجياً فلذلك قال الشارح المخزرجى وهو صفة ثالثة له والمخزرجى نسبة للمخزرج فان
قبيل الانصار جمع وقاعدة النسب أنه لا ينسب للفظ الجمع بل لمفرده أحجب بأن محل

للصدر والمكان والزمان
بمعنى المذهب وهو المرور
أو محله أو زمانه واصطلاحاً
ما ترجح عند المجتهد فى
مسألة مائة بالاجتهاد
فصار له معتقداً ومذهباً
وهو المراد هنا وقوله
(الامام) أى الذى يقتدى
به وقيل غير ذلك وأبطل
من الامام قوله (زيد بن
ثابت بن الصحابي)
الانصارى المخزرجى

القاعدة ما لم يصير علما والانسب للفظه لانه أشبه الواحد كما قال ابن مالك
والواحد اذ كونا سباللجمع * ما لم يشابه واحدا بالوضع
والانصار صار علما على الاوس والخزرج لانهم نصروه صلى الله عليه وسلم (قوله من بنى
النخار) قبيلة مشهورة (قوله يكنى) بسكون الكاف وتخفيف النون أو بفتح الكاف
وتشديد النون وقوله وقيل الخ يحتمل تسكينه بالثلاثة كما قاله الشمس الحفنى (قوله أبا
خارجة) كان خارجة من فقهاء المدينة السبعة المنظومة في قول بعضهم
الا كل من لم يلقه سدى بأمة * فقصته ضري عن الحق خارجة
نقدتهم عبيد الله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجة
فالاول عبيد الله بن عتبة بن مسعود والثاني عروة بن الزبير والثالث قاسم بن محمد بن أبي بكر
السديق والرابع سعيد بن المسيب والخامس أبو بكر بن عبد الرحمن والسادس سليمان
ابن يسار والسابع خارجة بن زيد (قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم) أى حين الهجرة
(قوله وهو ابن خمس عشرة سنة) أى والمحال ان زيدا كان ابن خمس عشرة سنة (قوله بعد
الهجرة) أى الانتقال من مكة للمدينة المشرفة لانه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وهاجر الى
المدينة (قوله قاله) أى قال ما ذكر من انه مات بعد الهجرة سنة خمس وأربعين وقوله
الترمذى بكسر اوله وثالثه وبضمه ما وفتح الاول وكسر الثاني وهو منسوب لترمذ بلدة
من بلاد الجهم (قوله وقيل غير ذلك) فى شرح التبيين لهذا المتن أنه مات سنة أربع أو
خمس وخمسين (قوله ومناقبه) أى خصاله الحمدة وقوله شهيرة أى مستغفظة بين الناس
وقوله وفضائله أى صفاته الحميدة له فهى قريبة من المناقب وقوله ككثرة أى فى ذاتها
والكثرة غير الشهرة (قوله روى ان ابن عمار الخ) هذا بيان لبعض مناقبه وبعض فضائله
وقوله اليوم مات عالم المدينة هذا مقول القول ويوم منسوب على الظرفية مقدمة وعالم
المدينة أى العالم فيها فالإضافة على معنى فى (قوله بالمجايسة) اسم مكان بالشام (قوله من)
اسم شرط ويسأل فعل الشرط وجوابه فليات الخ (قوله وقال مسروق الخ) انما سمى
مسروقا لانه سرق فى صغره ثم وجد وكان ثقة عالما عابدا زاهدا كما نقله الشيخ السجاعي
عن المناوى فى شرح الشمايل (قوله من الراشخين فى العلم) أى الثابتين فى العلم جمع
راشخ بمعنى ثابت بحيث يعرف تصاريف الكلام وموارد الاحكام ومواقع المواظ ونقل
عن الامام مالك رضى الله عنه انه سئل عن الراشخين فى العلم فقال الراشخ من اجتمع فيه
اربعة أشياء التقوى فيما بينه وبين الله والتواضع فيما بينه وبين خلقه والزهد فيما بينه
وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه قاله الشمس الحفنى (قوله علم زيد) ببناء الفعل
للفعل ونباية زيد مناب الفاعل وقوله بخصائص فيه انه علم بخصال كثيرة فلم اقتصر عليها
وقد يقال لشهرتها أكثر من غيرها وقوله بالقرآن أى بعلمه وتأويله وقوله والفرائض
أى عملها ولا يخفى أن قوله بالقرآن والفرائض يدل من قوله بخصائص (قوله فائدة) خبر
امتدأ محذوف أى هذه فائدة والغرض من هذه الفائدة بيان المناسبات فى اسم زيد التى
تتعلق بالفرائض وقد أفرد بعضهم ذلك بتأليف لتشخيص الذهن بمسائل الفن اجابا (قوله

بن بنى النخار يكنى أبا سعيد
وقيل أبا عبد الرحمن وقيل
أبا خارجة قدم النبي صلى
الله عليه وسلم المدينة وهو
ابن خمس عشرة سنة وقوفى
بالمدينة سنة خمس وأربعين
قاله الترمذى وقيل غير
ذلك ومناقبه شهيرة
وفضائله كثيرة روى ان
ابن عمر رضى الله عنهما
قال يوم مات زيد اليوم مات
عالم المدينة وخطب عمر
رضى الله عنه بالمجايسة
وقال من يسأل عن الفرائض
فليات زيد بن ثابت رضى
الله عنه وقال مسروق
دخلت المدينة فوجدت بها
من الراشخين فى العلم زيد
ابن ثابت رضى الله عنه
وقال الشعمى سلم زيد بن
ثابت بخصائص بالقرآن
والفرائض * (فائدة)

قد اجتمع في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات) ينبغي كسر السين على معنى انها تناسب
المقام وازداف اسم زيد من اضافة الاسم للمسمى اوليان وهذه المناسبات توجد في اسم
زيد ولو اراد به غير الصحابي المشهور لكان الظاهر انهم ارادوه بخصوصه لان السياق فيه
(قوله افرادا) أي من جهة افراد بعض حروفه عن بعض وقوله وجمعاً أي ومن جهة جمع
بعض حروفه الى بعض وقوله وعدد أي ومن جهة عدد حروفه وقوله وطرحاً أي ومن جهة
الطرح وهو اسقاط عدد من عدد بشرط كون المطروح أقل من المطروح منه وقوله وضرباً
أي ومن جهة ضرب عدد حروفه في مثلها كما سيأتي بيان ذلك كله (قوله فأما لافراد الخ) أي
فأما المناسبات التي تتعلق به من جهة لافراد الخ (قوله فالزاي بسبعة) أي في الجمل وقوله
وهي عدد أصول المسائل أي المتفق عليها وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا
عشر وأربعة وعشرون وقوله وعدد من يرث بالفرض وحده أي وهم الزوجان والتجدتان
والام وواحد من أولاد الام والمتعدد منهم وانما عدد الواحد نوعاً والمتعدد نوعاً لاختلاف
الفرض وقوله وعدد من يرث من النساء بالاختصار أي وهن المذنبات والابن والام
والزوجة والمجدة والاخت والمعتقة (قوله والياء بعشرة) أي في الجمل وقوله وهي عدد
الوارثين بالاختصار وهم الابن وابن الابن والاب والمجد والاخت وابن الاخ لغير أم والعم
وابن العم لغير أم أيضاً والزوج والمعتق وقوله وعدد الوارثات بالبسط وهن السبع السابقة
بزيادة ثلاث لان المجدة اما جدة اب واما جدة أم فزادت واحدة والاخت اما شقيقة أو لاب
أو لام فزادت ثنتين وحينئذ فالزائد ثلاثة فاذا ضمت للسبعة كان المجموع عشرة بالبسط
(قوله والدال بأربعة) أي في الجمل وقوله وهي عدد أسباب الارث أي التي هي القرابة
والنكاح والولاء وجهة الاسلام ولا يرد قول المصنف أسباب ميراث الوريث ثلاثة الخ لانه
انما قصر على المتفق عليه وجهة الاسلام مختلف فيها كما يعلم مما يأتي وقوله والاصول
التي لا تعمل أي التي هي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية فهذه الاصول هي التي
لا تعمل (قوله واما الجمع) أي واما مناسبات جهة الجمع أي جمع بعض حروفه مع بعض وتحت
أربع صور الزاي مع الياء والزاي مع الدال والياء مع الدال والزاي مع الياء والدال (قوله
فالزاي مع الياء بسبعة عشر) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة ومجموعهما ماذكر وقوله
وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار أي لان الوارثين بالاختصار عشرة والوارثات
بالاختصار سبعة ومجموعهما ماذكر (قوله والزاي مع الدال بأحد عشر) أي لان الزاي
بسبعة والدال بأربعة ومجموعهما أحد عشر وقوله وهي عدد الوارثات على طريق البسط
أي على طريق البسط لكن تقدم أنهن بطريق البسط عشرة فلذلك احتاج لقوله
بزيادة مولاة المولاة أي معتقة المعتقة وقوله والياء مع الدال بأربعة عشر أي لان الدال
بأربعة والياء بعشرة ومجموعهما ماذكر وقوله وهي عدد الوارثين بالبسط اذ عددهم بالبسط
خمس عشرة لكن يخرج منهم المولى فالباقى أربعة عشر ولذلك قال الشرح خلا المولى أي
من له الولاء وعاله بقوله لانه قد يكون أنثى والمنظور له هنا من كان ذكر اذ أمّا كالابن والاب
وهكذا (قوله والزاي مع الياء والدال أحد وعشرون) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة

قد اجتمع في اسم زيد
رضي الله عنه مناسبات
تتعلق بالفرض لم
تجتمع في اسم غيره افراداً
وجمعاً وعدد وطرحاً وضرباً
فأما الافراد فالزاي بسبعة
وهي عدد أصول المسائل
وعدد من يرث بالفرض
وحده والياء بعشرة وهي
عدد الوارثين بالاختصار
وعدد الوارثات بالبسط
والدال بأربعة وهي عدد
أسباب الارث والاصول
التي لا تعمل واما الجمع
فالزاي مع الياء بسبعة
عشر وهي عدد الوارثين
والوارثات بالاختصار
والزاي مع الدال بأحد
عشر وهي عدد الوارثات
على طريق البسط بزيادة
مولاة المولاة والياء مع
الدال بأربعة عشر وهي
عدد الوارثين بالبسط خلا
المولى لانه قد يكون أنثى
والزاي مع الياء والدال
أحد وعشرون وهي عدد
جميع من يرث بالفرض من
حيث اختلاف أحوالهم

والدال بأربعة ومجموعها أحد وعشرون وقوله عدد جميع من يرث بالفرض أي فهم أحد وعشرون وقوله من حيث اختلاف أحوالهم أي لا من حيث ارثهم بالفرض مع قطع النظر عن اختلاف أحوالهم كم يكون الزوج تارة يرث النصف وتارة يرث الربع وكون الزوجة تارة يرث الربع وتارة يرث الثمن وهكذا ولو قطع النظر عن ذلك لم يبلغ مجموعهم هذا العدد فبواسطة النظر لم يبلغ مجموعهم ما ذكر وقوله كما أي أي كالذي سيأتي من اختلاف أحوالهم (قوله لأن أصحاب النصف الخ) على لقوله وهي عدد جميع من يرث بالفرض من المحببة المذكورة وقوله والربع اثنين أي وأصحاب الربع اثنين وصحة الاخبار باثنين عن اسم أن وهو أصحاب باعتبار أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا يقال في قوله والثلاث اثنين وأما قوله والثمن واحد أي وأصحاب الثمن واحد فلا ينفع فيه ذلك وصحة الاخبار فيه بملاحظة أفراد هذا النوع فنوع الزوجة تحت أفراد أي زوجة واحدة واثنين وثلاثة وأربعة (قوله وضبط ذلك بعضهم) أي ضبط من يرث بالفرض الشيخ المجعري وقوله وقال عطف على ضبط وقوله ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز أي ضبط أصحاب الفروض من هذا البيت الذي هو من بحر الرجز وقوله خذ من ثمن أي خذ ضبطهم حال كونه مرتبا وقوله وقل هب أدبر وذلك لأن الاصطلاح المجاري في حساب الحروف بالجل الصغير أن الهاء خمسة فهي من يرث النصف والباء باثنين فهي من يرث الربع والالف واحد فهي من يرث الثمن والدال بأربعة فهي من يرث الثلثين والباء باثنين كما علمت فهي من يرث الثلث والزاي بسبعة فهي من يرث السدس (قوله وأما لعدد) أي وأما مناسباته من جهة العدد أي عدد حروفه وقوله فعدد حروف اسمه ثلاثة وهي الزاي والباء والدال وقوله وهي عدد شروط الارث أي التي هي تحقق موت المورث وتحقق حياة الوارث بعدموت المورث والعلم بالجهة المقتضية للارث وقوله وعدد الاصول التي تعول أي وهي الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون وان شئت قلت الستة وضعفها وضعف ضعفها وان شئت قلت الاربعة والعشرون ونصفها ونصف نصفها وان شئت قلت الاثنا عشر ونصفها وضعفها فالعبارتان الاولتان للترقي لكن الاولى مصرح فيها بأسماء الاعداد دون الثانية والثالثة للتدلي والاربعة للتوسط أفاده في الاثنية (قوله وأما الطرح) أي وأما مناسباته من جهة الطرح أي اسقاط عدد من عدد بالشرط السابق وقوله فاذا طرحت الدال من الباء أي عدد الدال وهو أربعة من عدد الباء وهو عشرة وقوله بقي ستة أي بعد اخراج الاربعة من العشرة وقوله وهي عدد الفروض القرآنية أي التي هي النصف والربع والثمن والثلثان والثلث والسدس ومعنى كونها قرآنية انها مذكورة في القرآن وقوله وعدد الموانع المذكورة في المتن والشرح وهي الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوى الكفر أي الاصل بالذمة والمحاربة والردة والعماء بالله تعالى والدور المحكمي (قوله واذا طرحت الدال من الزاي) أي عدد الدال وهو أربعة من عدد الزاي وهو سبعة وقوله بقي ثلاثة أي بعد طرح الاربعة من السبعة وقوله وهي عدد الحروف أي عدد حروف اسم زيد وقوله وتقدم ما فيها أي من انها عدد شروط الارث وعدد اصول المسائل التي تعول (قوله

لأن أصحاب النصف خمسة والربع اثنان والثمن واحد والثلثين أربعة والثلث اثنان والسدس سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم في ضمن بيت فقال ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز *
خذ من ثمن وأقل هب أدبر
وأما العدد فعدد حروفه ثلاثة وهي عدد شروط الارث وعدد الاصول التي تعول وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الباء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدد الموانع واذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها

واذا طرحت الزاي من الياء (أي عدد الزاي وهو سبعة من عدد الياء وهو عشرة وقوله
 بقي ثلاثة أي بعد طرح سبعة من عشرة وقوله أيضا أي كما بقي ثلاثة فيما قبله وقوله
 وتقدم ما فيها قد علمت بيانه (قوله وأما الضرب أي وأما مناسباته من جهة الضرب أي
 ضرب عدد حروفه في مثاليها وقوله تبلغ تسعة وهي قائمة من ضرب ثلاثة في مثاليها وقوله
 وهي عدد أصول المسائل وهي السبعة المتفق عليها وزيادة اثنين وهما ثمانية عشر وستة
 وثلاثون وقوله على الرابع أي من أن الثمانية عشر والستة والثلاثين في باب الحمد
 والاحوة تأصيلان وقيل تحييجان (قوله وأكثر ما ذكرته) أي من كون حروف زيد أفرادا
 وجعل الخ موافقة لأشياء تتعلق بالفرائض وقوله عدد أشياء غير ذلك أي عدد لأشياء غير
 الذي ذكرته وذلك ككون الزاي بسبعة عدد من يرث السدس وعدد الموانع بزيادة الألعان
 على الستة إلا في بيانها وعدد أحوال المجد والاحوة وككون الياء بعشرة عدد أصناف
 ذوى الأرحام وعدد من يرث النصف والثلاثين والثلث وعدد من يرث النصف والثلث
 والرابع والثلث وككون الدال بأربعة وهي عدد أحوال الوارث من كونه يرث ويورث وهو
 ظاهر وكونه لا يرث ولا يرث كالرفق في ويورث ولا يرث كالمعض وعكسه كالأنبياء وككون
 عدة حروفه ثلاثة بعدد أحوال الأثر بالفرض فقط وبأنه يصيب فقط أو بهما معا وعدد
 صفات الوارث من حيث المحجب وعدمه فإنه قد يحجب بحجب حرمان أو نقصان أو لا يحجب
 أصلا كما أفاد ذلك كله الاستدراك في مع زيادة (قوله والله أعلم) أي بحقيقة المحال وفي
 ذلك تفويض العلم إليه تعالى وأفعّل التخصيل على يابه أن نظرا للظاهر فإن نظرا للواقع كان
 على غير يابه (قوله ولترجع إلى كلام المؤلف) فيه ادخال لام الأمر على فعل المتكلم المبدوء
 بالنون وهو مسموع كما في الآية ونحمل خطأ بآكم وقوله فقوله أي فمقول قوله (قوله
 الفرضي) أنت لزيد وهو نسب إلى واحد الفرائض وهو فرضية بوزن فعلة قال في الخلاصة
 * وفعل في فعله التزم * ولذلك قال الشرح بفتح الفاء والراء وقوله أي العالم بالفرائض
 قال الشمس المحفنى الاظهر في التفسير أن يقال أي المنسوب للفرائض لمزيد علم بها اه
 وهذا بناء على أن المراد النسب كما هو الظاهر والذي حكاه صاحب المحكم عن ابن الأعرابي
 أنه يقال للعالم بالفرائض فرضي وفارض وفرضي كعالم وعليم انتهى وبه تعلم أنه ليس
 مقصودا به النسب بل هذا اسم للعالم بالفرائض وحينئذ فلا اعتراض على الشرح (قوله
 ويقال له فارض) أي يقال للعالم بالفرائض فارض بصيغة اسم الفاعل وقوله وفرضي
 أي بصيغة المبالغة التي على وزن فاعل وقوله كعالم وعليم تنظير لفارض وفرضي الأول
 للأول والثاني للثاني وقوله وفارض أي بصيغة المبالغة التي على وزن فعال ويصح أن
 يكون صيغة نسب كما قال أي ذي بقل ومثله قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أي بذي ظلم
 فظلام صيغة نسب وليس بصيغة مبالغة واللافتضا لا بآية ثبوت أصل الظلم وهو لا يصح
 قال تعالى ولا يظلم ربك أحدا وقوله وفرضي بسكون الراء أي نسبة لفرض فقد نسبوا
 لفرض كما نسبوا لفرضية وقوله أيضا أي كما يقال له فرضي بفتح الراء فهو راجع لقوله
 ويقال له الخ (قوله وأجاز ابن الهائم رحمه الله أن يقال فرائضي) أي نسبة لفرائض وقوله

واذا طرحت الزاي من الياء
 بقي ثلاثة أيضا وتقدم
 ما فيها وأما الضرب فإذا
 ضربت حروفه وهي ثلاثة
 في نفسها تبلغ تسعة وهي
 عدد أصول المسائل على
 الرابع وأكثر ما ذكرته
 أشياء غير ذلك والله أعلم
 ولترجع إلى كلام المؤلف
 رحمه الله فقوله (الفرضي)
 بفتح الفاء والراء أي العالم
 بالفرائض ويقال له فارض
 وفرضي كعالم وعليم
 وفارض وفرضي بسكون
 الراء أيضا وأجاز ابن الهائم
 أن يقال فرائضي أيضا

ايضا أى كما قيل فرضى وغيره مما تقدم وقوله وان قال جماعة انه خطأ أى فلا التفات لقولهم انه خطأ مع ليل له بأن القواعد أنه اذا أريد النسب للجمع فأنما ينسب لمفرده لا لذلك ووجه عدم الالتفات ان الجمع صار لقباله هذا الفن فقد شبه الواحد وحينئذ ينسب الى لفظه كما يعلم من قول ابن مالك

والواحد اذا كرر ناسبا للجمع * مالم يشابه واحدا بالوضع

وقد تقدم نظيره فى الانصاري (قوله والفرائض) أى بمعنى المسائل المسماة بالفرائض وقوله جمع فريضة بمعنى مفروضة أى فعلية بمعنى مفعولة وقوله أى مقدرة بمعنى مفروضة وقوله لما فيها من السهام المقدرة على التحذف أى وسعت مسائل هذا الفن بالفرائض لما فيها من السهام المقدرة ويؤخذ من ذلك ان قولهم فريضة من باب المحذف والابصال أى حذف الجار والابصال الضمير والاصل مفروض فيها حذف حرف الجر واتصل الضمير ومعلوم ان هذه العلة انما تظهر فى المسائل التى فيها سهام مقدرة مع أن المسمى بالفرائض مسائل قسمة الموارث بالفرض أو بالتعصيب فلا بد من ملاحظة التغليب ولذلك قال الشرح فغلبت على غيرها أى فغلبت الفرائض التى هى المسائل المشتملة على السهام المقدرة على غيرها وهو مسائل التعصيب وسمى الكل فرائض وقيل المعنى فغلبت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وهى سهام التعصيب وعلى الأول فقول الشرح بعد أى فغلبت على التعصيب معناه فغلبت الفرائض على مسائل التعصيب وسمى الكل فرائض وعلى الثانى معناه فغلبت السهام المقدرة على سهام التعصيب والأول أظهر كما ارتضاه العلامة المحققى وان حقت النظر فالتغليب لا بد منه فمما فتغلب السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وتغلب مسائل الأولى على مسائل الثانية كما أشار اليه الشيخ الامير وانما غلبت مسائل الفرض على مسائل التعصيب لشرف الفرض على التعصيب لتقدمه عليه فى القسمة على الورثة ولان صاحب الفرض لا يسقط بغير المحب وصاحب التعصيب يسقط باستغراق الفروض التركة وهناك قول بان التعصيب أشرف لان صاحب التعصيب اذا انفرد حار جميع المال بخلاف صاحب الفرض وسمى فى ذلك (قوله انتهى) أى كلام الجلال المحلى وقوله أى فغلبت الخ تفسير كلام الجلال المحلى وقد عرفت توضيحه وقوله وجعلت لقبه هذا العلم أى جعلت لفظه الفرائض اسما على هذا الفن وقوله وسمى أى سياتى تعريف هذا العلم بعد قول المصنف فهالك فيه القول عن ايجاز مبرأ عن وصمة الالغاز * ونصه هناك مقدمة علم الفرائض فقه قسمة الموارث الخ (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أى المذكور فانه قال يقال فى شرحه كذا كما تقدم نظيره وعلى هذا أبدا فقس (قوله اذ كان ذلك الخ) أى لان هذا أهم فاذللت على وقوله أى المذكور انما يحتاج لهذا التأويل بالنظر لتفسير اسم الإشارة بالابانة فانها مؤنثة ولغظ انما يشار به للأفراد المذكور فيحتاج لتأويل الابانة بالمذكور لا بالنظر لتفسير اسم الإشارة بتوخيها لانه مذكور من غير تأويل (قوله من أهم الغرض) أى من أهم التصديان فسر اسم الإشارة بالتوخي أو أهم المقصودان فسر اسم الإشارة

وان قال جماعة انه خطأ والفرائض قال الجلال المحلى رحمه الله جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها انتهى أى فغلبت على التعصيب وجعلت لقبه هذا العلم وسمى فى تعريفه وقوله (اذ كان ذلك) أى المذكور من الابانة أو توخيها (من أهم الغرض)

بالمذكور من الابانة فانها مقصودة فتكون من أهم المقصود (قوله لمن يريد التصنيف في علم الفرائض) اعترض بان التخصيص بمن يريد التصنيف لا دليل عليه فان المدرس والطالب كذلك واجب بان الذي يخص المصنف التصنيف فالتعديده بالنظر للقسام (قوله فهو تعليل لما ذكر) أي من سؤال الاعانة على ما توأخينا من الابانة فكانه قال بسأل الله الاعانة على الذي قصدناه من الابانة عن مذهب الامام زيد لانه أهم من الغرض وكتب بعضهم ان المناسب حذف فهو ويكون قوله تعليل خبر القوله الواقع مبتدأ في الدخول على المتن اهـ لكن تقدم لك ان خبره مأخوذ من حل الشرح فلامناسبة للمحذف (قوله قال العلامة الخ) انما أتى بذلك تقوية لما قبله وتوضيح الكلام المتن وقوله سبط المارديني وهو بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد كان في عصر السلطان قايتباي والمارديني نسبة للماردين بلدة بالبحر وكان المارديني جدام السبط لان الواقع انه ابن بنته وان كان السبط في الأصل ولد الولد ذكره كان أو انثى اهـ أمر بالمعنى (قوله فيما قصدناه) تفسر لقول المصنف فيما توأخينا وقوله من الاظهار والتكشاف تفسر للابانة الواقعة في كلام المصنف وعطف التكشاف على الاظهار عطف تفسر وقوله لان هذا من أهم القصد تفسر لقول المصنف اذ كان ذلك من أهم الغرض (قوله فانه لا يخيب من قصده) أي وانما سألت الله لانه تعالى لا يرذل من قصده خائفا أي غير ظافرا بمقصوده فان المحبة عدم الظفر بالمقصود وكان المناسب أن يقول من سأله بدل من قصده الا ان يقال المراد من قصده بالسؤال (قوله قال الله تعالى) هذا استدلال على أنه تعالى لا يخيب من قصده لكن الاستدلال بذلك فيه خفاء لان هذه الآية انما دلت على طلب السؤال ولذلك احتاج الشرح لقوله قال بعض العلماء الخ مع قوله وقال الامام تاج الدين الخ فأتى بذلك لبيان وجه الاستدلال ولو استدلل بقوله تعالى ادعوني استجب لكم أو بقوله تعالى أجب دعوة الداع اذا دعان لم ينجح لذلك فانه ظاهر في الاستدلال على ما ذكر (قوله واسئلوا الله من فضله) أي شيان من فضله لا وجوبا عليه (قوله قال بعض العلماء الخ) قد عرفت انه أتى بذلك مع ما به لبيان وجه الاستدلال بالآية ووراده ببعض العلماء ابن عينة كما في اللؤلؤة نقل عن الكنتاني وقوله لم يأمر بالمسئلة أي في قوله تعالى واسئلوا الله من فضله وقوله الا ليعطى أي أخذنا من قوله تعالى ادعوني استجب لكم لانه لا بد من توفر شروط الاحابة التي من أعظمها أكل المحلال وانتفاء مواضعها التي من أعظمها أكل المحرام والاحابة اما بعين المطلوب أو باحسن منه أو بدفع ضرر عن الداعي واما أن تكون محجلة واما ان تكون مؤجلة فكل دعاء مستجاب بقية السابق (قوله انتهى) أي كلام بعض العلماء (قوله قال الامام تاج الدين بن عطاء الله) أي صاحب المحكم المشهورة نفعنا الله به وقوله متى وفقك الله للطلب أي للطلب منه وقوله فاعلم انه يريد أن يعطيك أي على الوجه الذي يريد لا على الوجه الذي تريد لقصورك كما في المحكم له (قوله انتهى) أي كلام ابن عطاء الله (قوله وقوله علام الخ) لما كان ما تقدم متضمنا لان متعلق المقصود علم ولانه خصوص علم الفرائض ولانه على مذهب الامام زيد بن ثابت على ذلك بتعليل يشتمل على تلك

لمن يريد التصنيف في علم
الفرائض فهو تعليل
لما ذكر قال العلامة سبط
المارديني رحمه الله أي
وسأل الله لانه الاعانة فيما
قصدناه من الاظهار والتكشاف
عن مذهب الامام زيد
رضي الله عنه لان هذا من
أهم القصد فانه لا يخيب
من قصده قال الله تعالى
واسئلوا الله من فضله قال
بعض العلماء لم يأمر بالمسئلة
الا ليعطى انتهى وقال الامام
تاج الدين بن عطاء الله
رضي الله عنه متى وفقك
للطلب فاعلم انه يريد أن
يعطيك انتهى وقوله (علما)

لا شبهة فقولنا علماء بان العلم خير مما سعى الخ راجع للاول وقوله وبان هذا العلم مخصوص
 بما الخ راجع للثاني وقوله وبان زيدا خاص لا محالة الخ راجع للثالث (قوله منصوب على
 أنه مفعول لاجله) استشكله الشيخ المحفني بان شرط نصب المفعول لاجله أن يتقدم عامله
 فاعلا كما في قولك قتلت ابا لالا لك فان فاعل الاجلال والقياس المتكامل وهذا ليس كذلك
 فان مرفوع كان اسم الإشارة وفاعل العلم المصنف وهذا على جعله علة لقوله اذ كان ذلك
 من أهم الغرض وأما على جعله علة لتواخيذا فلا إشكال لان فاعل العلم والتوخي واحد
 وهو المصنف وأجاب الشيخ الامير بان الاتحاد موجود بمعنى فكانه قال أعده من أهم الغرض
 علماء الخ لان المراد اذ كان ذلك من أهم الغرض عندي فالإتحاد موجود بمعنى كما قالوه
 في قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا فانه هم أعربوا خوفا وطمعا فاعولين
 لاجله ما مع ان فاعل الخوف والطمع المخاطبون وفاعل يري هو الله تعالى لكن قالوا
 الاتحاد موجود بمعنى فانه في قوة أن يقال وهو الذي يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا
 (قوله وهو) أي علماء وقوله علة لقوله اذ كان الخ وعلى هذا فيكون علة لعله فهو من باب
 التدقيق وقوله أو لقوله تواخيذا الخ وعليه فلا يرد الاشكال السابق كما علمت وقوله أي لاجل
 علمنا تفسير لمعنى كونه علة وفيه دخول على ما بعده (قوله بان العلم) أي كل علم أو العلم
 المعهود فإلّا لا يستغراق أو لا يهدد كما سيذكره المشرح لكن في الاحتمال الاول شيء اذ
 من جملة العلوم ما لا ينمى تعاطيه كالعلوم المحسوسة وعلوم الهيئة ونحوها ويمكن أن يحجب
 بان ما ذكره من منزل منزلة العلم لم لان الاعتبار انما هو بالعلم النافع واعلم ان العلم يطلق على
 الملكة وعلى الادراك المجازم المطابق للواقع عن دليل وعلى القواعد المدونة والفنون
 المبنية وجله هنا على القواعد والفنون أنسب لكن المشرح فسره بحكم الذهن المجازم
 المطابق للواقع وكأنه لاحظ أن ذلك هو الثمرة المستمدة من الفنون (قوله وهو حكم الذهن
 الخ) هذا تعريف له عند الأصوليين والحكم هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة
 والذهن قوة للنفس معدة لا كتاب الا راء والمحاكم في الحقيقة هو النفس الناطقة
 والذهن آلة للحكم فإضافة الحكم اليه من إضافة الشيء لآلته وقوله المجازم بالرفع صفة
 أولى للحكم ونسبة المجازم اليه مجازة عقلية لان المجازم صاحبه ويحتمل ان اسم الفاعل بمعنى اسم
 المفعول فالجازم بمعنى المجزوم به على حد قوله تعالى في عيشة راضية ونرج بذلك الظن
 والشك والوهم بناء على ان في الشك والوهم حكم وان كان التحقيق ان الشك ليس حاكما
 وكذلك الوهم بالاولى وقوله المطابق للواقع بالرفع أيضا صفة ثانية للحكم والمراد المطابق
 متعلقه وهو النسبة المحكوم فيها متعلق الواقع وهو النسبة التي في علم الله الذي هو المراد
 بالواقع على أحد الأقوال فالمطابقة انما هي بين النسبة التي تدرك من الكلام والنسبة التي
 في الواقع لا بين الحكم نفسه والواقع لانه لا معنى لمطابقة نفس الادراك للواقع ونحو ذلك
 حكم الذهن انما هو غير المطابق للواقع وهو الاعتقاد الفاسد وكان على المشرح أن يزيد قيما
 نالها وهو الدليل لان راجح حكم الذهن المجازم المطابق للواقع لغير دليل بل لتقليد وسمي
 الاعتقاد الصحيح ويمكن أن يجب أن يثبت عنه ذلك للإشارة إلى أن المراد بالعلم ما يشمل

منصوب على أنه مفعول
 لاجله وهو علة لقوله اذ
 كان ذلك من أهم الغرض
 أو لقوله تواخيذا أي لاجل
 علمنا (بان العلم) وهو حكم
 الذهن المجازم المطابق
 للواقع

الاعتقاد الصحيح (قوله وهو خلاف المجهول) مراده بالخلاف المنافي الشامل للضد والعدم
المقابل للملكة لا الخلف الاصطلاحي لان الخلفين اصطلاحا يجوز اجتماعهما
وارتفاعهما والمجهول والعلم ليسا كذلك بل بالنسبة للمجهول البسيط وهو عدم العلم بالشيء عما
من شأنه ان يكون عالما بكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملكية وهى الصفة الثبوتية
كالعلم فيعبرون عنها بالملككة وعن مقابلتها بالعدم وبالنسبة للمجهول المركب وهو ادراك الاشياء
على خلاف ما هو عليه في الواقع يكون التقابل بينهما من تقابل الضدين وهما الامران
الوجوديان اللذان بينهما ما غاية المخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان وانما يسمى المجهول بمعنى
ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع جهلا مركبا لاستلزامه جهلين جهله بالشيء كما هو
في الواقع وجهله بأنه جاهل فليس مركبا منهما حقيقة بل هو مستلزم لهما لانهما عدميان
وهو وجودى والوجودى لا يكون مركبا من عدميين واطلاق المجهول على كل من البسيط
والمركب حقيقة فهو من قبيل المشترك وقيل حقيقة في المركب مجاز في البسيط (قوله
والالف واللام) كان الاولى التعبير بالان القاعدة ان الكلمة اذا كانت على حرفين عبر
عنها بالفظها كقولهم من وفى وعن وفعلها ال واذا كانت على حرف واحد عبر عنها باسمها
كقولهم واوالعطف وفاؤه ولا المجرول لكن الشرح عبر بذلك لانه واضح وقوله للاستغراق أى
استغراق جميع افراد العلم النافع لان غير النافع بمنزلة العدم كما مر وتوله أول العهد الشرعى
أى المعهود وعند أهل الشرع وكان الاولى أن يقول العلمى لان المعهود من أقسام المعهود
الشرعى وهى الذكرى والحضورى والعلمى وأجيب بأن مراده العلمى وعبر بالشرعى تنبيها
على انه المعهود عند علماء الشرع وعبارة البسيط العلم المعهود أى الشرعى فكان الشرح
تصرف فيها (قوله وهو علم التفسير الخ) أى العلم المعهود شرعا وهو علم النفس بمراد الخ وقوله
ويلحق ذلك ما كان آله أى ويلحق بالمدكور من العلوم الثلاثة ما كان آله كالتحقيق
(قوله فالعلم من خير الخ) اعترض من وجهين الاول تغيير اعراب المتن والثانى اخلاء أن فى
كلام المصنف عن الخبر لا يقال عذرا لشرح فى تغيير الأعراب افادة ان العلم بعض الخبر
وبعض الاولى لاننا نقول افادة ذلك تحصل بتقدير متضاف بأن يقول بعد قول المصنف خبر
أى بعض خبر ويقول بعد قوله أولى أى بعض أولى وانما يحتاج لذلك كله اذا جعلت أل
فى العلم للعهد العلمى لان علم التوحيد ليس مندرجا فيه حينئذ مع انه أفضل وأولى وأما على
جعلها للاستغراق فلا يحتاج لذلك بل هو مضر لا يهاجمه أن هناك مساويا له وأفضل منه
وليس كذلك وحاول فى اللواؤة فعل كونه من الخبر لا ينافى كونه الخبر على الاطلاق
والتحق ان الإيهام حاصل ومحل عدم الاحتياج لتقديم المذكور على جعلها للاستغراق اذا
لو حظ مجموع الافراد بخلاف ما لو لوحظ كل فرد على حدته فانه يحتاج للتقدير السابق بالنظر
للبعض دون البعض وأجيب عن الوجه الاول بأن المحقق جواز التغيير خصوصاً اذا كان
الشرح ممزوجا مع المتن كما هنا وعن الوجه الثانى بأن الشرح أعاد المبتدأ الطول الفصل
فهو من باب إعادة المبتدأ الامن باب تقدير المبتدأ ولك ان تقول انه حل معنى لاحل اعراب
انتهى ملخصا من حاشية المحقق وحاشية الامير مع زيادة لطيفة (قوله من خير ما سعى فيه)

وهو خلاف المجهول والالف
واللام فيه للاستغراق أو
للعهد الشرعى وهو علم
التفسير والمحدث والفقه
ويلحق بذلك ما كان آله
قاله العلم من (خير ما سعى
فيه)

أى أفضل الامر الذى سعى الانسان فيه كسائر الصنع وقوله ومن أولى ماله العبد دعى أى
ومن أولى الامر الذى طلب العبد له ولا يخفى التجنيس بين سعى ودعى وقدّر من ثانيا اشارة
الى ان أولى معطوف على خير المساطعة من فقهيدان العلم لم بعض المحرور بعض الاولى ولولم
يقدر من ثانيا الاحتمال أن يكون معطوفا على التجار والمحرور عا فقهيدان العلم هو الاولى وهو
مناف لمجعله أولا بعض المحرور وان تقول لا منافاة لان كون الشيء أفضل على الاطلاق
لا ينافى كونه بعض الافضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فانه أفضل المخلوق على الاطلاق ومع
ذلك هو بعض الاشياء الدين هم أفضل من غيرهم فيكون بعض الافضل أفاده في الاشارة
لكن فيه ما تقدم (قوله قال الله تعالى الخ) هذا استدلال على خيرية العلم وأولوية لان
الاية الاولى فيها مدح العلماء ومدحهم متضمن لمدح العلم والاية الثانية دللت على رفع
العلماء درجات وهو بسبب العلم ففهم امدح للعلم ضمنا كالاية الاولى وأما الاية الثالثة
ففيها أمر حميد به باستزادته من العلم فلولا شرفه لم أمره بذلك وجب ما ورد في مدح العلماء
محمول على العلماء العاملين والافغور العاملين مذمومون غاية الذم (قوله انما يخشى الله من
عباده العلماء) بنصب الاسم التثنية ورفع العلماء كما هو القراءة المتواترة وقرئ شاذا
يرفع امضا المجلاة ونصب العلماء وهي أبلغ في مدح العلماء من القراءة المتواترة لان المعنى
عظيم انما يعظم الله من عباده العلماء فالمراد بالخشية في حقه تعالى التعظيم والمعنى على
القراءة المتواترة انما يخاف الله خوفا مع احلال من عباده العلماء لانهم أعلم بالله وبما يليق
به ولهذا كان أشد الناس خوفا الانبياء وبعضهم حمل العلماء في هذه الاية ونحوها على
علماء الباطن وهم من أطاعهم الله على ما يكون غيبه بسبب تربيتهم تحت يد شيخ عارف
بأسانيس النفس وعلم من التفسير المذكور ان الخشية على القراءة المتواترة بمعنى الخوف مع
احلال قال الراغب الخشية خرف يشوبه تعظيم وأكثر ما يذكر عن علم وقال السيوطي هي
أشد الخوف (قوله يرفع الله الذين آمنوا الخ) جواب انشروا بمعنى ارتفعوا مقابل تهكموا
وصدر الاية يا أيها الذين آمنوا اذا قبل لكم تفسهوا في المجالس فافسهوا ويغص الله لكم واذا
قبل انشروا فانشروا ويرفع الله الذين آمنوا الخ وقوله والذين آمنوا الخ فافسهوا ويغص الله لكم واذا
ان الذين آمنوا الخ لم منصوب بفعل محذوف والتقدير يزيد الذين آمنوا الخ لم درجات
فيكون قد تم الكلام عند قوله تعالى منكم وعلى هذا فالاستدلال بالاية على شرف العلم
ظاهر وأما على جهة له معطوفا على الذين آمنوا من عطف الخاص على العام فلا يظفر
الاستدلال كذا قبل ووجه بعضهم الاستدلال بالاية على العطف أيضا بان ذكر الخاص بعد
العام لا بد له من نكتة والنكتة هنا شرفهم على غيرهم والى ذلك أشار الشيخ الامير حيث
قال فقصوا بالذكرا هتما ما هلى يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (قوله وقل رب زدني
علما) أى وقل يا محمد رب زدني علما فهو أمر للنبي صلى الله عليه وسلم بالاستزادة من العلم
وهو دليل على شرفه (قوله والا حادى الخ) لما استدلى على شرف العلم بالآيات القرآنية
شرع يستدل على ذلك بالا حادى النبوية وقوله كثيرة شهيرة لا يلزم من الكثيرة الشهيرة
فان ذلك ذكرها بعدها (قوله منها قوله صلى الله عليه وسلم الخ) ومنها أيضا حديث البخارى

(ومن أولى ماله العبد دعى)
قال الله تعالى انما يخشى
الله من عباده العلماء وقال
تعالى يرفع الله الذين آمنوا
منكم والذين أوتوا العلم
درجات وقال تعالى وقل
رب زدني علما والا حادى
في فضائل العلم كثيرة
شبهة منها قوله صلى الله
عليه وسلم

ما جميع أعمال البر في الجهاد الا كصدقة في بحر وما جميع أعمال البر والجهاد في العلم الا كصدقة في بحر انتهى (قوله لاحسد الا في اثنتين) أي لا غبطة بمدوحة مدحا أكيد في خصلة من الخصال الا في اثنتين بناء التامث فالمراد بالحسد في الحديث الغبطة التي هي غنى مثل ما للغير ويقدر المحرم من مادة المدح ونحوه لامن مادة الجواز اذ لو قيل لا غبطة جائزة الا في اثنتين لاقتضى ان الغبطة حرام في غير المستثنى وهو باطل وليس المراد بالحسد في الحديث الحسد المعروف وهو تمنى زوال نعمة الغير لانه حرام مطلقا ولو قيل لاحسد جائزة الا في اثنتين لم يصح الاستثناء الا ان يجعل منقطعاً لان المستثنى غبطة والمستثنى منه حسد وقوله رجل أي خصلة رجل فهو على تقدير مضاف وهو ما بالجر بدل أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف وقوله آناه الله ما لا عبد الممزة أي أعطاه الله ما لا وقوله فسلطه على ما لكانه في الخير بفتح اللام أي سلطه على اهلاكه وانفاقه في الخير كالصدقة وهذا بيان للخصلة الاولى وقوله ورجل أي وخصلة رجل وهو بالجر أو بالرفع نظير ما تقدم وقوله آناه الله المحكة بعد الممزة أي أعطاه الله المحكة وهي بكسر الحاء تطلق على العلم النافع المؤدى الى عمل وهو المناسب هنا وتطلق على اصابة الصواب قولاً وفعلاً وعقد اوعلى العلم بحقائق الاشياء على ما هي عليه وبما يفهم من المصالح وغيرها وعلى علم الشرائع وفي شرح الفاسي على الدلائل انها تفسر بالنبوة والقرآن والفهم فيه والفقه في دين الله ومعرفته الاحكام والغطنة واللب والموعظة وتحقيق العلم والفهم عن الله والمحكم واتقان الفعل ووضع الاشياء مواضعها وتوفيتها حقها والمحكم بالحق والعدل وقوله فهو يقضى بها ويعلمها الناس أي يحكم بها بين الناس ويعلمها لهم بغير فضاء كدر يس وهذا بيان للخصلة الثانية (قوله رواه البخاري من حديث ابن مسعود) أي حال كونه من جملة الاحاديث التي رواها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث مفرد مضاف بعم (قوله من سلك طريقاً) أي حسنة أو معنوية أو هامة ما فشمل أنواع الطريق المرصلة الى تحصيل أنواع العلوم الدينية وقوله يلتمس فيه عاباً أي يطلب في ذلك الطريق علماً نافعاً سواء جل أو قل وقوله سهل الله له طريقاً الى الجنة أي في الدنيا بأن يوفقه للعمل الصالح وفي الآخرة بأن يسلك به طريقاً لا صعوبة فيه حتى يدخل الجنة سائماً وسبب ذلك ان العلم انما يحصل بتعب ونصب وأحب الاعمال أجزاها بالحماة المهمة والزاى المهمة أي أشقها فنحمل المشقة في تحصيل العلم سهل الله له طريقاً الى الجنة وظاهر الحديث انه يترتب له ذلك وان لم يحصل المطلوب فن بذل الجهد بذنة صافية وان لم يحصل شيئاً فهو بلا ذنب يحصل له الجزاء الموعود به لعدم تقصيره لكن اذا حصل المقصود كان أعلى والدعى في التجامع الصغير سهل الله به والظاهر على هذه الرواية ان الضمير عائد لسلوك المفهوم من سلك وتكون الباء سميعة بخلافه على الرواية التي هنا فان الضمير عائد لمن واللام لام التعدية وبعضهم جعل اللام بمعنى الباء وجه سهل الضمير في الرواية راجعاً لسلوك المفهوم من سلك وجوز أن تكون الباء للتعدية والضمير فيها ما عائد لمن لتتفق الروايتان (قوله وقال الشافعي رضي الله عنه الخ) لما استدلل على شرف العلم بالآيات والا حاديث استدلل عليه أيضاً بهذا الاثر المنقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله

لاحسد الا في اثنتين رجل
آناه الله ما لا فسلطه على
ها لكانه في الخير ورجل آناه
الله المحكة فهو يقضى بها
ويعلمها الناس رواه البخاري
من حديث ابن مسعود
ومن أقوله صلى الله عليه
وسلم من سلك طريقاً يلتمس
فيه علماً سهل الله له
طريقاً الى الجنة رواه
الترمذي وحسنه عن أبي
هريرة رضي الله عنه وقال
الشافعي رضي الله عنه

طالب العلم أفضل من صلالة النافلة أى طالب العلم النافع أكثر ثواباً من صلالة النافلة
والكلام فى العلم المندوب والا فالعلم الفرض أفضل الفروض كما أن نفعه أفضل النوافل
وعن أبي هريرة وأبي ذر رضى الله عنهما أنهما قالاً لا باب من العلم نتعلم أحب اليك من ألف
ركعة تطوعاً وباب من العلم نتعلمه عمل به أو لم يعمل أحب اليك من مائة ركعة تطوعاً سمعنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة فهو
شهيد وعنه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن أبا عبد الله عليه السلام قال من سبعتين غزوة فى سبيل
الله إلى غير ذلك من الآثار (قوله وليس بعد الفريضة أفضل من طالب العلم) أى المندوب
والا فالفرض داخل فى الفريضة والخاص بل أن طالب العلم ينقسم ثلاثة أقسام فرض عين
وهو ما تنوقف عليه العبادات أو نحوها وفرض كفاية وهو ما زاد على ذلك إلى بلوغ درجة
الفتوى كالنوى والرافعى ومنه دُوب وهو ما زاد على ذلك إلى ما لا نهاية له ولا غاية له ودفع
الشافعى بقوله وليس بعد الفريضة أفضل من طالب العلم ما قد يتوهم من أن هناك شيئاً دون
الفريضة فى الثواب ويليه طالب العلم (قوله انتهى) أى كلام الامام (قوله وكفى بالعلم
شرفاً أن كل أحد يدعيه) أى وكفى بالعلم من جهة الشرف ادعاء كل أحد له وإن لم يحسنه
فالعلم زائدة فى المفعول وأن دعيه هو لا هام مؤولة بالمصدر وهو فاعل كفى وشرفاً منصوب على
التمييز وقوله وبالمجهول فبحا أن كل أحد يدعيه أى وكفى بالمجهول من جهة القبح انكار كل أحد
له ويقال فيه ما سبق فى الذى قبله (قوله وعلماً بأن هذا العلم الخ) أى وعلماً بأن هذا العلم
المشروع فيه الخ قال فى العلم لهذا المحضورى وبعضهم جعله العهد الذى كرى لتقدم ذكره
مكتباً عنه مذهب زيد الفرضى وقوله وهو علم الفرائض أشار به إلى أن آل للعهد المحضورى
أول العهد الذى كرى كما مر وقوله مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء أى مخصوص
بالذى قد شاع واشتهر فيه عند جميع العلماء وقوله بأنه أول علم الخ يدل من قوله بما قد شاع
فيه الخ وبعضهم جعله بياناً له والباء بمعنى من فكانه قال من أول علم الخ وقوله يفقد فى
الأرض أى يفقد من الأرض يفقد العلماء به لا ينتزعه من صدور العلماء الحديث أن الله
لا يقبض العلم انتزاعاً الخ وفى معنى من كما أشرنا إليه فى المحل وقوله بالكلية أى ما يتسبب بكيته
أى بجميعه وأخذ هذا من إطلاق الفقد فى الأرض إذا شئ عند الإطلاق ينصرف لفرد
الكامل ودفع به ما قد يتوهم من أن المراد فقد بعضه (قوله حتى الخ) حتى للغاية أن لوحظ
التدريج بأن يفقد شيئاً فشيئاً وتقر بعبارة أن لوحظ الفقد دفعة وقوله لا يكاد يوجد الخ أن كاد
كغيرها فنفى الخ واثباتها أثبات فاذا قلت كاد زيد أن يقوم فاعنى قرب زيد من القيام
فالقرب من القيام ثابت لكن القيام نفسه غير ثابت وإذا قلت لا يكاد زيد يقوم فاعنى
لا يقرب زيد من القيام فالقرب من القيام منفي وكذا القيام بالادنى ولذلك كان قوله تعالى
لم يكذبوا أبداً من أن يقال لم يبرها وما قبل من أن أثباتها نفى فنفى أثباتها على
عكس غيرها والاتناقض قوله تعالى فذبجوها وما كادوا يفعلون مردود ولا تناقض
فى الآية لأن امتناعهم من الذبح كان قبيل الذبح ثم ذبحوها وشرط التناقض اتحاد
الزمان فاعنى فذبجوها آخرها وما قربوا من فعلهم للذبح أولاً وكلام المصنف إنما

طالب العلم أفضل من
صلالة النافلة وليس بعد
الفريضة أفضل من طالب
العلم انتهى وكفى بالعلم شرفاً
أن كل أحد يدعيه وبالمجهول
قبحاً أن كل أحد ينكره
(و) علماً (أن هذا العلم الخ)
وهو علم الفرائض (مخصوص
بما قد شاع فيه عند كل
العلماء) بأنه أول علم يفقد
فى الأرض حتى لا يكاد
يوجد

يتمشى على الطريقة الاولى دون الثانية لانه يقتضى على الثانية بانه يوجد لان
 كاد للنفي وقد دخل عليه النفي ونفى اثبات (قوله أى حتى لا يقرب من الوجدان)
 المناسب أن يقول من الوجود وكذا يقال فيما بعد (قوله وما فقد حقيقة الخ) هذا
 جواب عما قد يقال قد أخبر المصنف بأنه يفقد حقيقة فكيف يخبرنا بانيابانه لا يقرب من
 الوجود وحاصل الجواب انه لا تنافي لانه اذا كان لا يقرب من الوجود كان مفقودا
 حقيقة (قوله وما فهمه الخ) مبتدأ خبره قوله فليس بظاهر وأدخل الفاء عليه لشمه
 المبتدأ بالشرط في العموم وقوله حيث قال أى وقت أن قال حيث بمعنى وقت ظرف لقوله
 فهمه وبصح كونه للتعديل بل هو الأظهر وقوله فليس بظاهر وكذا ما قبل من بنيانه على
 الطريقة الضعيفة القائلة بأن اثبات كاد نفي ونفيها اثبات فهو هذا البناء ليس بظاهر كما
 قاله الشيخ الامير وان وقع في بعض النحواشي خلافه أما أولا فهذا مردود والحق خلافه وأما
 ثانيا فلان المعنى على هذه الطريقة انه يوجد لان نفي النفي اثبات كما مر وهو خلاف ما ذكره
 الشيخ السبط (قوله لان لا التافهة الخ) ولانه يقتضى الحكم على المفقود حقيقة بأنه يقرب
 من عدم الوجود وهو فاسد ويمكن حمله على ما قبل الفقد بالفعل فهو قبل الفقد بالفعل
 يقرب من عدم الوجود وهو متكلف لا داعي اليه (قوله عن ابن ماجه) يقرأ بالهاء وقفا
 ووصلا وكذا ابن سميده وابن بردزبه وما جاءه اسم أمه وهو ممنوع من الصرف للعلمية والهجاء
 وقوله في المستدرک اسم كتاب للحاكم استدرک فيه على الشيخين الاحاديث التي تركاها
 وقوله مرفوعا أى للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعلموا الفرائض) أى وجوبا كغائبا
 وكذا قوله وعلموه والضمير عائدة للفرائض بمعنى الفن فهي كالمفرد أو الى مضاف محذوف أى
 علم الفرائض وفي رواية للحاكم تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان
 العلم سمي قبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
 وانما أقدم الامر بالتعليم على الامر بالتعليم لان الشخص يتعلم ثم يعلم فالتعليم متقدم على التعليم
 طبعه فاقدم وضعه على الوفاق الوضع الطبع وضابط المتقدم بالوضع أن يكون المتأخر متوقفا
 على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علة في المتأخر كما هنا فان تعليم علم الفرائض متوقف
 على تعلمه من غير أن يكون التعلم علة في التعليم والالزم حصول التعليم عند وجود التعلم لان
 المعلول يوجد عند وجود علة وكثيرا من الناس يتعلمون الفرائض ولا يعلمونها انتهى
 ملخصا من اللؤلؤة (قوله فانه نصف العلم) ان قلت يعارض ذلك ما روي عن عبد الله بن
 عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل
 آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادية قلت أنه حديث ضعيف ويتقد برحمته فالجرح
 بين الحديثين ان التنصيف باعتبار أحوال الاحياء والاموات والتعليق باعتبار الادلة فان
 العلم يتلقى من ثلاثة أشياء من كتاب الله تعالى ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن الحساب الذي نشأ عنه هذا العلم قاله الامام العسقلاني كما هو في اللؤلؤة (قوله وهو
 ينسب) أى يصير اليه النسيان لتوقفه على علم الحساب وانتشار مسائله وارتباط بعضها
 ببعض كما سيذكره الشرح وقوله وهو أول علم ينزع من أمتي أى بموت أهله لأنه ينزع

أى حتى لا يقرب من
 الوجدان وما فقد حقيقة
 بصدق عليه أنه لا يقرب
 من الوجدان وما فهمه الشيخ
 بدر الدين سبط المارديني
 رحمه الله من كلام المصنف
 حيث قال أى يقرب من
 عدم الوجدان فليس بظاهر
 لان لا التافهة داخلة في
 كلامه على يكاد لا على يوجد
 وانما شاع عند العلماء أنه
 أول علم يفقد لما روي ابن
 ماجه وانما كم في المستدرک
 عن أبي هـ ريرة رضي الله
 عنه مرفوعا تعلموا الفرائض
 وعلموه الناس فانه نصف
 العلم وهو ينسب وهو أول
 علم ينزع من أمتي

من صدورهم كما هو ظاهر اللفظ والسري في التعبير بالانتزاع التشبيه بالشئ الذي ينزع من حيث انه لا يبقى له أثر في أقرب وقت (قوله ورواه البيهقي) بالواو هكذا في النسخ التي بأيدينا ووقع لبعضهم رواه البيهقي بغير واو فكتب عليها كان المناسب أن يقول ورواه البيهقي بالواو وقوله وقال تفرد به حفص الخ أي فيكون الحديث ضعيفا وقوله وليس بالقوى أي وليس حفص عندنا قويا لانه تكلم فيه (قوله ولما كان علم الفرائض الخ) غرض الشرح بذلك توجيه الحديث على تعلمه وتعليمه وسيا في توجيه كونه نصف العلم ولا يخفى ان قوله علم الفرائض اسم كان وجلة قوله من يشتغل به قليل خبرها وعل قوله من يشتغل به بقوله لتوقفه على علم الحساب الخ وقوله كان عرضة للنسيان جواب لما وكان الظاهر أن يقول ولما كان علم الفرائض متوقفا على علم الحساب متشعب المسائل مرتبة طابع بعض مسائله ببعض كان المشتغل به قليلا وكان عرضة للنسيان أفاده الاستاذ المحفني (قوله وتشعب مسائله) أي انتشارها كالشعب وقوله وارتباط بعضها ببعض أي تعلق بعض مسائله ببعض (قوله كان عرضة للنسيان) أي شيأ يعرض له النسيان وقوله فلاجل هذا حدث صلى الله عليه وسلم الخ أي فلاجل كونه عرضة للنسيان أمر صلى الله عليه وسلم أمرا كدابة تعلم وتعليمه (قوله وأما قوله فانه نصف العلم الخ) مقابل لمخذوف والتقدير ما وجه كونه يذسى ووجه حمله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقد علمتها وما قوله فانه نصف العلم الخ (قوله وفي الفرائض معظم الأحكام الخ) أقبح لغظا معظم لان بعض الأحكام المتعلقة بالموت كغسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه لا يبحث عنه في الفرائض بل في علم الفقه وقوله المتعلقة بالموت المناسب لما قبله المتعلقة بحالة الموت ويمكن أن يقال انه أشار بذلك الى ان الاضافة فيما قبله لليمان أي بحالة هي الموت وحالة هي الحياة (قوله وقيل غير ذلك) أي كالقول بأن المراد بالنصف هنا الصنف كما قال الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخرون بالذي كنت أصنع

فان المراد بالنصفين الصنفين أي النوعين وقد ورد هذا البيت على لغة من يلزم المثني الالف وجعل بعضهم من هذا المعنى قوله تعالى في الحديث القدسي قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين لم يكن اذا كان المراد بالنصف الصنف بمعنى النوع وان لم يكن مساويا لم يكن فيه مدح إلا بعنوان الظاهر وكالقول بحمله على المبالغة في فضله على حد المج عرفة وكالقول بأنه يكون نصف حقيقة لو بسطت مسائله وفيه ان غيره لو بسط لكثر أيضا وكالقول بأنه باعتبار الثواب وهو هجوم على الغيب ولبعضهم ان هذا الحديث من التشابه (قوله مما أضر بناعنه) بيان لغبر ذلك أي مما صرفنا عنه الهممة وتركاه وقوله خوف الاطالة علة لضر بناعنه أي نخوفنا اطالة الكلام (قوله وقد ورد في علم الفرائض) أي في شأنه وقوله أيضا أي كما ورد ما سبق وقوله من الأحاديث أي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والآثار أي عن الصحابة والتابعين وأتباعهم ثم ان قوله من الأحاديث والآثار حال من أسماء مقدم وقوله مما يدل الخ بيان لاشياء مقدم أيضا والاصل وقد ورد أشياء كثيرة حالة كونها من الأحاديث والآثار وتلك الاشياء مما يدل الخ ولو قال من الأحاديث والآثار

ورواه البيهقي في سننه وقال انفرد به حفص بن عمر وليس بالقوى ولما كان علم الفرائض من يشتغل به قليل لتوقفه على علم الحساب وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض كما في مسائل النجس وغيرها كان عرضة للنسيان فلاجل هذا حدث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه وأما قوله فانه نصف العلم فاختلف في معناه على أوجه أقربها ان للانسان حالة من حالة حياة وحالة موت وفي الفرائض معظم الأحكام المتعلقة بالموت وقيل غير ذلك مما أضر بناعنه خوف الاطالة وقد ورد أيضا في علم الفرائض من الأحاديث

والآثار الدالة الخ لكان أوضح كما قاله الشمس المحفني (قوله على فضله وشرفه) العطف للتعسير (قوله أشياء كثيرة) فمن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم من علم فريضة كان كمن أعتق عشرين رقاب ومن قطع مبرأنا قطع الله ميراثه من الجنة وما روى عن ابن عمر موقوفا تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن ومن الآثار ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا تمجدتم فتحذوا بالفرائض وإذا الهوتم فالهوا بالبري (قوله وعلمنا بأن زيدا الخ) أي وعلمنا بأن زيدا الخ وقوله الامام المذکور رأى الفريضة (قوله لخص من بين الصحابة) أي خصه الله تعالى وميزه عن بقية الصحابة حالة كونه بينهم ومن زائدة وقوله لا محالة أي موجودة فلا نافية للتحذير وخبرها محذوف تقديره ما ذكرناه وهذا الجملة معترضة بين العامل أعني خص ومعموله أعني قوله بما جاء الخ (قوله أي لا محالة) أي موجودة فغيرها محذوف كما تقرر والجملة هي المحذوف وجودة النظر والقدرة على التصرف والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكره بعض الفضل لا يحذوق ولا جودة نظره ولا قدرة على التصرف كذا في حاشية الشيخ المحفني قال العلامة الامير والظاهر ان المناسب للمقام لا محالة لغير زيد في نفي هذه الخصصة عنه بل هي ثابتة ولا بد اه به بعض تغيير (قوله ويجوز أن يكون من المحول) أي أن يكون هذا اللفظ وهو محالة مأخوذا من المحول والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكره لا محالة له فيه ولا قدرة له عليه ولا حركة له فيه وقوله والقوة عطف تفسر فأتى الشرح بذلك للتعسير لا لكونه مأخوذا منه كما هو ظاهر وقوله أو الحركة أشار بذلك للخلاف في نفس الجملة فأول محكية الخلاف وفي بعض النسخ بالواو وهي بمعنى أو (قوله وهي) أي محالة وقوله مفعلة أي بوزن مفعلة وقوله منها أي من المحالة والمحول فعلى أخذها من المحالة أصلها محالة بالياء وعلى أخذها من المحول فأصلها محولة بالواو ونقلت حركة الياء أو الواو الساكنة قبلها ثم يقال تحركت الياء أو الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن قامت ألفا كذا يؤخذ من حاشية الشيخ المحفني لكان قال الشيخ الامير قد يقال ان المحول مادة المحالة فأصلها حولة فقامت الواو بياء لكونها انحر كسرة كما قالوا في ميزان وميقات اه بالمعنى (قوله وأكثرت ما تستعمل بمعنى اليقين الخ) أي وأكثر استعمالها أن تستعمل في معنى هو اليقين الخ فاصاصه بوزن مفعلة فيقول الفعل بعدها بمصدر وهو الاستعمال والياء بمعنى في وهي متعلقة بمحذوف تقديره أن تستعمل وإضافة معنى لما بعده للبيان ولعله عبر بأكثر تحرر بالصدق والافه ودائم ولا يخفى ان المعاني التي ذكرها متقاربة وكل منها تفسير لمجموع الاحالة لا محالة فقط والافساد المعنى وليس هذا المعنى حقيقة هذا اللفظ لان المعنى الحقيقي له لا محالة في انتفاؤه ويلزم من ذلك أن يكون يقينا فهو تفسير باللازم وقوله أو بمعنى لا بد أي لا فرار من كذا ولا حاجة لقوله بمعنى لان العطف يفيد وقوله والميز زائدة أي لانها بوزن مفعلة فاليمين مقابلة بنفسها كما هو قاعدة الزائد قال ابن مالك * وزائد بلفظه اكتفى * وقوله انتهى أي كلام ابن الاثير (قوله فيكون المعنى الخ) هذا من كلام الشرح توضيح للمقام وقوله حقيقة أو يقينا كان المناسب لما قبله ان يقول يقينا

والآثار ما يدل على فضله
وشرفه أشياء كثيرة فراجعها
في المطولات (و) علما (و) أن
زيدا الامام المذکور
(خص من بين الصحابة
رضي الله عنهم) (لا محالة)
قال ابن الاثير رحمه الله في
النهاية أي لا محالة ويجوز
أن يكون من المحول والقوة
أو الحركة وهي مفعلة منهما
وأكثر ما تستعمل بمعنى
اليقين أو الحقيقة أو بمعنى
لا بد والميز زائدة انتهى فيكون
المعنى وان زيد انحصر حقيقة

أوحقيقة ليكون على ترتيب اللف والمخاطب سهل (قوله بما حباه) متعلق بخص والباء
داخله على المقصور كما هو الكثير قال سيدي على الأجهوري

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخوله على الذي قد قصر وا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره المحرر الهمام السعيد

أي والسعد أيضا لا تعاقبهما على ذلك كما نص عليه بعض المحققين (قوله أي أعطاه) أي
وصفقه به وقوله والمحبة العطية أي الشيء المعطى وقوله والمحبة العطاء أي نفس الفـ هل
ان أريد من المحبة بفتح الحاء والمد المصدر محبا يحبوا لكنه مصدر غـ بـ قياسي والقياس
حبوا والشيء المعطى ان لم يرد منه المصدر بل أريد أنه اسم للشيء المعطى فالمحبة بفتح الحاء مع
المدام مصدر واما اسم للشيء المعطى والعطاء اما اسم مصدر لا عطى واما بمعنى الشيء المعطى
وأما المحبة بالـ كسر والمد فاسم للشيء المعطى فقط والعطاء مصدر عطى بمعنى أخذ وليس
مرادنا لعدم مناسبتها للمقام انتهى لمخاض من حاشية الاستاذ المحفني (قوله خاتم الرسالة)
أي ذريها وهم المرسلون وقوله والنبوة أي ذريها أيضا وهم الانبياء في الكلام مضاف
محذوف وأشار الشرح بذلك الى أن كلام المصنف فيه اكتفاء كما تقدم نظيره وقوله سيدنا
بدل من خاتم وقوله محمد بدل بعد بدل ويصح غير ذلك (قوله من قوله) بيان لما حباه به
واضمير من قوله عائد لخاتم الرسالة وقوله في فضله أي في بيان فضله وقوله أي في فضل
زيد غرضه تفسير الضمير ولو قال أي زيد لكان أخصر مع كونه مؤد بالمراد (قوله منها)
أي حال كونه منها وهو حال من الضمير المضاف اليه لفظ قول لوجود شرط محبي الحال
من المضاف اليه اذا مضاف مقتضى العمل في المضاف اليه لـ كونه مصدرا قال في الخلاصة
ولا تجزحالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

والسئلة تامة مذكورة في كتب النحو وقوله على فضله وشرفه قال في اللؤلؤة نقل عن ابن
حجر هـ ما مراد فان على معنى واحد وهو زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة انتهى ببعض
تغير (قوله أفرضكم زيد) بقول القول أي أعلمكم في الفرائض زيد (قوله باسناد جيد)
أي حسن لكون روايته ثقاة والاسناد يطلق على ذكر سند الحديث يقال أسندت الحديث
أي ذكرت سندَه كما يعلم من فن المصطلح وقوله قال أي ابن الصلاح وقوله وهو حديث
حسن وهو ما عرفت طرقة واشتهرت رجاله بالعدالة وال ضبط دون رجال الصحيح كما قال في
البيقونية

والحسن المعروف طرقا وغدت * رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وقوله انتهى أي كلام ابن الصلاح (قوله وروى الترمذي) أي ورواه الترمذي
فالفعول محذوف كما قاله العلامة المحفني وقوله باسناد صحيح أي لكون رجاله أكثر وثقا
من وثق رجال الحسن كما يعلم مما مر وقوله بلفظ أعلم الخ أي بلفظ هو أعلم الخ فلاضافة
للبيان (قوله وانما قال ذلك الخ) المحصور فيه محذوف دل عليه قوله قال للعلماء الخ
والتقدير وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم نخسة أوجه والمقصود بذلك الجواب عما تحقق

أو بفتح أوله (بما حباه)
أي أعطاه والمحبة العطية
والمحبة العطاء (خاتم الرسالة)
والنبوة سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم (من قوله)
صلى الله عليه وسلم (في
فضله) أي فضل زيد بن
ثابت المذكور (منها)
على فضله وشرفه (أفرضكم
زيد) ذكر ابن الصلاح ان
الترمذي والنسائي وابن
ماجه روي باسناد جيد
قال وهو حديث حسن
انتهى وروى الترمذي
في جامعه باسناد صحيح عن
أنس رضي الله عنه بلفظ
أعلم أمي بالفرائض زيد بن
ثابت وانما قال ذلك صلى
الله عليه وسلم قال ابن الهيثم
نقل عن الماردي رحمه
الله

من أفضلية غيره زيد عليه كسيدنا على كرم الله وجهه ولا يخفك ان خصوص المزية لا يقتضي عموم الافضلية فلا تناقض أصلاً (قوله للعلماء في ذلك) أي في توجيه ذلك وقوله خمسة أوجه أو لها انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك حثاً على الفرائض وعلى الرغبة في عملها كرهية زيد لانه كان منقطعاً الى الفرائض فانها انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك مدحاً لزيد وان شاركه في ذلك غيره كما قال أقرؤكم أي وأعلمكم بالحلال والمحرام معاً وصدقكم لمعة أبو ذر وأقضاكم على ثالثها أن الخطاب بجماعة مخصوصين كان زيد أفرضهم ولو كان الخطاب للصحابة جميعاً لما استطاع أحد منهم مخالفته ويعد هذا الرواية السابقة في الشرح وهي أعلم أمي الخ رابعاً انه صلى الله عليه وسلم أراد ان زيد أشدهم اعتناءً وعرضاً وخامساً ما ذكره الشرح وهذه الأوجه متقاربة في المآل كما قاله المحقق الامير (قوله وعدّها الى ان قال) أي وعدّها منتهياً في عدّها الى قوله فالحج والعمرة ومما يتعلق بمحذوف وقوله الخامس انه قال ذلك الخ انما اقتصر عليه الشرح لانه أرجح الأوجه ومال اليه ابن الماسم رحمه الله كما في اللؤلؤة (قوله لانه) أي زيداً وقوله كان أحدهم حساباً أي من جهة الحساب وقوله وأسرعهم جواباً أي من جهة الجواب فاذا حسب مسألة كان حساباً أصح من حسابهم واذا سئل عن مسألة كان أسرع من غيره في الجواب (قوله ثم قال) أي ابن الماسم وقال الماوردي الخ مقول القول وقوله ولاجل هذه المعاني أي الأوجه الخمسة وهذه مقدمة على المعلول وهو قوله لم يأخذ الشافعي الخ وقوله لا بقوله أي الابقوف وقوله (قوله وناهيك بها) يحتمل ان ناهيك مبتدأ والضمير خبر زيدت فيه الباء والمعنى الذي ينالك عن ان تطلب غير في بيان فضل زيد هذه الشهادة أو بالعكس والمعنى في هذه الشهادة تنالك عن ان تطلب غيره ويحتمل ان الضمير فاعل الوصف على حد فائز أو لو الرشد وتكون الباء زائدة في الفاعل ويحتمل غير ذلك وقوله أي حسبك بها أي كافيت هذه الشهادة فالباء زائدة ويحتمل ان حسب بمعنى الكفاية والباء متعلقة بمحذوف والمعنى كفايته حاصله بها وهذا تفسير بالآلزم وقوله لانه غاية أي في بيان فضل زيد فلا شيء فوقها وقوله فهي تكفيك أي به نتيجة للتعليل قبله (قوله فكان زيد بن ثابت أولى الخ) أي فتسبب على هذه الشهادة كون زيد المذکور أحق من غيره بما ذكره المصنف وهو قوله باتباع التابع أي بان يتبعه من أراد أن يتبع واحداً من الصحابة مثلاً وكان المناسب لما سبق أن يقول بالابانة عن مذهبه فيكون من أهم الغرض كما هو المدعى لانه في سابق التعليل لذلك وقوله وتقليد المقلد تفسير لاتباع التابع لان تقليد المقلد أخذ بقول الغير ولا معنى لاتباع التابع الا أخذ بقول المتبوع (قوله لامين) علة للدلالة ولوية وقوله أقواهما هذه الأحاديث أطلق الجمع على ما فوق الواحد والافاقمة قدم حديثان بل روايتان فيكون قد نزلهما منزلة المحدثين المستقلين (قوله والثاني انه ماتكم الخ) أي ان الحال والشأن ماتكم الخ فالضمير للحال والشأن وقوله فانه لم يقل قولاً الخ أي لا بد أن يأخذه ولو بعض الأئمة ولا يتفقون على هجره (قوله وذلك) أي المذکور من الأحاديث وعدم الاتفاق على هجر قوله بخلاف غيره وقوله يقتضي الترجيح أي ترجيحه على غيره فيكون أولى باتباع

للعلماء في ذلك خمسة أوجه
وعدها الى ان قال
الخامس انه قال ذلك لانه
كان أحدهم حساباً وأسرعهم
جواباً ثم قال قال الماوردي
ولاجل هذه المعاني لم يأخذ
الشافعي رضي الله عنه
الابقوف رضي الله عنه
انتهى وقوله (وناهيك
بها) أي بهذه الشهادة
من سيد البشر وخاتم الرسل
صلى الله عليه وسلم أي
حسبك بها لانها غاية تنالك
عن ان تطلب غيرها فهي
تكفيك انتهى (فكان)
زيد بن ثابت (أولى) من
غيره (باتباع التابع)
وتقليد المقلد لامين
أقواهما هذه الأحاديث
والثاني انه ماتكم أحد من
أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم في الفرائض الا وقد
وجد له قول في بعض المسائل
قد هجره الناس بالاتفاق
الازيد فانه لم يقل قولاً
مهمجوراً بالاتفاق وذلك
يقتضي الترجيح كما قال
القفال رحمه الله تعالى

التابع له (قوله لاسيما) الصحيح وقوع الجملة بعدها كما هنا والمعنى هنا خصوصاً أي أخص
 زيداً بأولوية الاتباع خصوصاً والمحال أنه قد نجاه الشافعي فصاحب المحال محذوف وإذا
 وقع بعدها اسم جاز فيه الجرح بإضافة سي اليه فتكون ما فريدة والرفع على أنه خبر مبتدأ
 محذوف والجملة صلة لما على جعلها موصولة أو صفة لما على جعلها نكرة موصوفة وجاز
 فيه أيضاً أن كان نكرة النصب على التمييز وما كافة وعلى كل من هذه الأحوال فلا نافية
 للعنص وسي اسمها منصوب بفتحة ظاهرة على الوجهين الأولين لأنه مضاف ومبني على الفتح
 في محل نصب على الوجه الأخير لأنه غير مضاف على هذا الوجه وخبرها في الكل محذوف
 والتقدير على الوجه الأول لاسي أي لا مثل زيد أو رجل موجود وعلى الثاني لاسي الذي
 أرشئ هو زيد أو رجل موجود وعلى الثالث لاسيما رجلاً موجوداً وان أردت مزيد الكلام
 على ذلك فعليك بكتب النحو وقال الشيخ الأمير وقد أوردنا لاسيما بمؤلف لطيف (قوله
 من أدوات الاستثناء عندهم) هو مذهب الكوفيين وجاعة من البصريين وقد
 وجهه الدماميني بأن ما بعده ما خرج مما قبلها من حيث أولوية به بالمحكم المتقدم فالمراد
 بالاستثناء الانحراج من المساواة وجعله بعضهم منقطعاً ولا وجه له لأنقطاع فان قولك قام
 القوم لاسيما زيد في قوة قولك تساوي القوم في القسام إلا زيد فهو أولى به لنسكته فافهم
 (قوله والصحيح أنها ليست منها) هو مذهب سيديونية وجهه بالبصريين وتعبيره بالصحيح
 يقتضي أن مقابله باطل لكن قد علمت توجيهه فيكون صحيحاً أيضاً فيجعل الصحيح على الزاج
 وقوله بل مضادة للاستثناء اضرب انتقالي وكان المناسب أن يقول بل مفادها مضاد
 للاستثناء أو يقول بل هي مضادة لأداة الاستثناء ويمكن أنه أراد بالاستثناء أداته فـ (قوله
 بل) (قوله فان الذي بعدها الخ) تعليل لقوله بل هي مضادة للاستثناء وحاصل التعليل أنها
 الإدخال والاستثناء للانحراج فهي مضادة له وقوله داخل في ما داخل الخ أي داخل في
 المحكم الذي دخل الخ بخلاف الاستثناء فان الذي بعده أداته خارج مما داخل فيه ما قبلها
 والتعبير بالدخول في المحكم فيه ضرب من التسميع فكان الأولى أن يقول لان الذي بعدها
 ثابت له ما ثبت للذي قبلها أو يقول فانها لا تدخل ما بعدها فيما قبلها وقوله ومشهود له
 بانه أحق بذلك من غيره أي ومشهود للذي بعده بانه أولى بالمحكم من غيره وهو ما قبلها
 فتعبيرهما بغيره وتعبيره قبله بما قبلها تفنن فاذا قلت قام القوم لاسيما زيد شهدت قرأت
 الأحوال بأن زيداً أحق بالقسام من بقية القوم وافادت هنا أن زيداً في حال قصد الشافعي
 لمذهبه أحق بأولوية الاتباع منه في غير هذه الحالة فالذي بعده زيد في حال قصد الشافعي
 لمذهبه والذي قبلها زيد في غير هذه الحالة والمحكم هو أولوية الاتباع (قوله وقد نجاه الخ)
 أي والمحال أنه قد نجاه الخ أي قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد لانه قلده لان المجتهد
 لا يقلد مجتهداً كما سذكره الشرح وقوله أي نجاه مذهب الامام الخ ظاهره أنه جعل الضمير
 في نجاه عائداً على مذهب زيد مع أنه لم يتقدم له ذكر في العبارة القريبة فالأولى عادته على
 زيد ثم يجعل على حذف مضاف ويمكن جعل كلام الشرح على ذلك (قوله الامام) أي
 المتقدم به وقوله أبو عبد الله كنية للامام وقوله محمد اسم له وقوله ادريس أبوه وقوله

(لا سيما) قال ابن الهيثم
 رحمه الله تعالى هي من
 أدوات الاستثناء عند
 بعضهم والصحيح أنها ليست
 منها بل هي مضادة للاستثناء
 فان الذي بعده داخل فيها
 دخل فيه ما قبلها ومشهود
 له بانه أحق بذلك من غيره
 (وقد نجاه) أي نجاه مذهب
 الامام زيد المذكور الامام
 أبو عبد الله محمد بن ادريس
 ابن العباس بن عثمان بن
 شافع بن السائب بن عبيد
 ابن عبد بن زيد بن هاشم بن
 المطالب بن عبد مناف بن

العباس جده الاول وقوله عثمان جده الثاني وقوله شافع جده الثالث واليه نسب الامام حيث قالوا الشافعي تفاؤلا بالشفاعة وتبركا بالنسبة اليه لانه صحابي ابن صحابي لانه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر أي شاب وأسلم أبوه السائب يوم بدر وقوله السائب جده الرابع وقوله عبيد بالتصغير جده الخامس وقوله عبد يزيد جده السادس وقوله هاشم جده السابع ولا يخفى ان هاشم هذا غير هاشم الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أخو أبيه وقوله المطالب جده الثامن وهو أخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فهو صلى الله عليه وسلم هاشمي والامام الشافعي مطالي وقوله عبد مناف جده التاسع وقوله قصي جده العاشر وانما ذكره مع ان الامام يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف تميز العبد مناف المذكور هنا عن عبد مناف المذكور في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه فانه صلى الله عليه وسلم ابن آمن بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه وهذا النسب المذكور للامام الشافعي نسب عظيم كما قبل

نسب كان عليه من شمس الضحى * نورا ومن فلق الصباح عمودا

مأقده الاسـ يد من سـ يد * حازم الكارم والتقى والمجودا

وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسن ابن الحسين بن علي بن أبي طالب كما قاله التاج السـ بمكي في الطبقات ونقله الخطيب عن التنبية عن يونس بن عبد الأعلى وعلى هذا فهو من قريش وقيل من الأزد وقد قال صلى الله عليه وسلم الأزد أزد الله في الأرض وهذا يدل على مزيد الشرف (قوله الشافعي) قد عرفت أنه نسبة لمحمد شافع وقوله القرشي نسبة لقريش وهي قبيلة مشهورة تجتمع في فهر وقيل النضر ولعلك قال العراقي في السيرة

أما قريش فالأصح فهر * جماعها والا كثرون النضر

سموا بذلك لانهم كانوا يقرشون أي يغتشون عن خلة المحتاج فيسددونها وقوله المطالي نسبة للمطلب أخي هاشم جده صلى الله عليه وسلم وقوله المجازي نسبة للمجاز وقوله المكي نسبة لمكة لانه جبل البها وهو ابن سنن ونسأها وقوله يلتقي مع النبي أي يجتمع معه وقد أخطأ من طعن في نسب الامام الشافعي من فقهاء الحنفية وهو الجرجاني حيث قال ان أصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي من قريش ويرغمون أن شافعا كان موليا لابي لهب فطلب من عمر أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب ذلك من عثمان ففعل اه ولا شك ان هذا كذب وبهتان ولم يذكر هذا الطعن الا هذا المذهب وانما حمله عليه أن الناس أجمعوا على ان أبا حنيفة من موالى العتاقة أو الخلف والنصرة فأراد أن يقابل ذلك بهذا البهتان وما أمـ له الا كما قال الله تعالى يريدون ليطغوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون ذكره الرازي في مناقب الشافعي (قوله ومناقبه شهيرة) أي خصاله الحميدة مشهورة وقوله وفضائله كثيرة أي خصاله الحميدة كثيرة والتعبير أولا بالاناقب وثانيا بالفضائل تفنن وقوله وقد صنف الأئمة المحققين وقوله قديما أي في الزمن القديم

قصي (الشافعي) القرشي
المطالي المجازي المكي
رضي الله عنه يلتقي مع
النبي صلى الله عليه وسلم في
عبد مناف ومناقبه شهيرة

وقوله وحديثنا أي وفي الزمن الحديث أي الجديد القريب (قوله ولد رضى الله عنه سنة
 حسين ومائة) وتوفي سنة أربع ومائتين كما سيذكره الشرح فعمره أربع وخمسون سنة
 وولد أبو حنيفة سنة ثمانين وتوفي سنة تسعين ومائة وهي السنة التي ولد فيها الإمام الشافعي
 رضى الله عنه فعمره سبعون سنة وولد الإمام مالك سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة
 فعمره تسع وثمانون وولد الإمام أحمد سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى وأربعين
 ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم مولدهم ووفاتهم وعمرهم بقوله

تاريخ زعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبطا

* والشافعي صين بـ برند * وأحمد سبق أمرجد

فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فواتهم فالعمر

فـ (يكن) ضبط لمولدي أبي حنيفة لأن الباء بعشرة والكاف بعشرين والنون بخمسين
 فالجمله ثمانون وهو قد ولد سنة ثمانين و (سيف) ضبط لموته لأن السين بستين والياء بعشرة
 والفاء بثمانين فالجمله مائة وخمسون وهو قد توفي سنة مائة وخمسين و (سطا) ضبط لعمره لأن
 السين بستين والطاء بثلاثة والالف بواحد فالجمله سبعون وعمره كذلك و (في) ضبط لمولده
 الإمام مالك لأن الفاء بثمانين والياء بعشرة فالجمله تسعون وهو قد ولد سنة تسعين و (قطع)
 ضبط لموته لأن القاف بمائة والطاء بثلاثة والعين بسبعين فالجمله مائة وتسعة وسبعون
 وكانت وفاته كذلك و (جوف) ضبط لعمره لأن الجيم بثلاثة والواو بسبعة والفاء بثمانين
 فالجمله تسع وثمانون وكان عمره كذلك وقوله ضبطا تكمله للبديت و (صين) ضبط لمولده
 الإمام الشافعي لأن الصاد بثسين والياء بعشرة والنون بخمسين فالجمله مائة وخمسون
 وكان مولده كذلك و (بر) ضبط لوفاته لأن كلاً من الباءين بائتين والراء بمائتين فالجمله
 مائتان وأربعة وكانت وفاته كذلك و (ند) ضبط لعمره لأن النون بخمسين والذال
 بأربعة فالجمله أربعة وخمسون وكان عمره كذلك و (سبق) ضبط لمولده الإمام أحمد لأن كلاً
 من الياءين بائتين والسين بستين والقاف بمائة فالجمله مائة وأربعة وستون وكان مولده
 كذلك و (أمر) ضبط لوفاته فالالف بواحد والميم بأربعين والراء بمائتين فالجمله مائتان
 وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك و (جعد) ضبط لعمره لأن الجيم بثلاثة والسين
 بسبعين والذال بأربعة فالجمله سبع وسبعون وكان عمره كذلك (قوله والذي عليه الجمهور
 أنه الخ) هو المعتمد والاقوال التي بعده ضعيفة وقوله بغزة هي بلدة من بلاد الشام وقوله
 وقيل بعسقلان هي قرية كبيرة قريبة من غزة وقوله وقيل باليمن لم أره من محل منه
 بخصوصه وقوله بخيف منى أي بخيف هو منى فالإضافة بيانية والخيف الخطا وسعى به
 المكان المعروف بمكة لاجتماع اخلاط الناس فيه اذ منهم المجيد والردى (قوله ثم حل إلى
 مكة وهو ابن سنتين) أي نقل إلى مكة التي هي أم القرى والمحال انه ابن سنتين ونشأ بها
 وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وتفقه على مسلم بن خالد الزنجي
 وأذن له في الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم رحل إلى مالك بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم
 بغداد فأقام بها سنتين فاجتمع عليه علماءها وصنف بها كتابه القديم ثم عاد إلى مكة فأقام

وفضائله كثيرة وقد صنف
 الاثني رضى الله عنهم في
 مناقبه قديما وحديثا ولد
 رضى الله عنه سنة خمسين
 ومائة والذي عليه الجمهور
 أنه ولد بغزة وقيل بعسقلان
 وقيل باليمن وقيل بخيف منى
 ثم حل إلى مكة وهو ابن
 سنتين

بها مدة ثم عاد الى بغداد فأقام بها شهرا ثم خرج الى مصر العتيقة ولم يزل بها ناشر العلم
 بجامعها العتيق الى أن توفي رجة الله عليه اه خطيب في شرح الغاية (قوله وتوفي بمصر)
 أي العتيقة كما مرو كانت السيدة نفيسة رضي الله عنها موجودة اذ ذاك فأرسلت الى
 السلطان الذي كان بمصر وطالبت أن يروا عليها بجزارة الامام ففعلوا فصارت عليه مأمومة
 (قوله وهو ابن أربع وخمسين سنة) كان المناسيب التفر يع لانه لما ذكر سنة مولده وسنة
 وفاته علم مدة عمره الا أن يقال الواو قد تأتي للتفر يع كما مر (قوله ودفن بالقرافة) ظاهر
 كلام الشرح ان مدفن الامام الشافعي من القرافة وهو موافق للذي في الخطط للقريري
 انه في تربة أولاد عبد المحكم وعنده في مشاهد القرافة وكيف هذا مع ان جميع ما في القرافة
 يجب هدمه نعم ذكر الشعراني في المنن أن السيوطي أفتى بهدم هدم مشاهد الصالحين بالقرافة
 قنبا على أمره صلى الله عليه وسلم لم يستد كل خوخة في المسجد الا خوخة أبي بكر وهو فصححة في
 التجملة هذا والمشهور أن مدفن الامام الشافعي ليس من القرافة بل من بيت ابن عبد المحكم
 وكان حوله المحوانيت أي الدكاكين فالقبعة عليه ليست من بناء القرافة حتى يحتاج لما مر
 وسعى المحل المعروف بالقرافة لانه نزل بطن من مغافر يقال لهم القرافة فسمى باسمهم وقال
 الشيخ العدوي ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل القرافة فزجا وجعل العلماء
 على هذا المحل لان الشخص يحد رافة في ذممه اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم
 اذا مضاق صدرى لم أجدي * مقرة عبادة الا القرافة
 لئن لم يرحم المولى اجتهدى * وقلة ناصري لم ألق رافة
 (قوله وعلى قبره الخ) المحارو والمجروور خير مقدم وما هو لا تقي ميتة أمثو ومن الجلالة
 والاحترام بيان ما هو لا تقي مقدم عليه (قوله ومعنى كون الامام الخ) غرضه بذلك دفع
 ما قد يتوهمه بعض الاذهان القاصرة والطبايع المتبادلة أن الامام الشافعي قلد زيدا (قوله
 موافقة له في الاجتهاد) أي حالة كونه موافقا له في الاجتهاد لا مقلدا له (قوله ما سبق)
 عليه لانه كونه قصده ومال اليه وامل مراده بما سبق الامران المذكوران بعد قول المصنف
 فكان أولى باتباع التابع فانه قال هناك لأميرين أقواهما ههنا هذه الاحاديث الخ وقوله حتى
 تردد حيث تردد غاية في موافقته أي حتى ان الامام الشافعي تردد بأن قال قواين في المسئلة
 التي تردد فيها زيد بأن كان له فيها قولان (قوله فهالك الخ) أي اذا أردت بيان مذهب زيد
 فهالك الخ وقوله فخذ بشر بذلك الى ان هالك اسم فعل بمعنى خذ والتحقيق ان اسم الفعل هالك
 فقط وأما الكاف فحرف خطاب مفتوحة في المذكر كسورة في المؤنث وتثني وتجمع فيقال
 هاكها كما وقد تبدل الكاف همزة ومنه قوله تعالى حكاية عن أوى كآبه يعينه هاؤم
 اقرؤا كتابه (قوله فيه) الاظهر تعلقه بمخدوف صفة للقول بعده والتقدير في هذا القول
 الكاش فيه أي في مذهب زيد كما قال الشرح ويكون حينئذ من ظرفية الدال في المدلول
 (قوله القول عن ايجاز) أي حالة كونه ناشئا عن ايجاز كذا كتب بعضهم والاظهر منه ان
 عن بمعنى مع أي حال كونه مع احتمالا لا يحاز وقوله أي اختصار بمعنى على ترادف الاختصار
 والايجاز وهو المراد وقبل الاختصار والمخدوف من عرض الكلام أي تكراره كزيد زيد

وتوفي بمصر ليلة الجمعة
 بعد الغروب آخر يوم
 من رجب سنة أربع ومائتين
 وهو ابن أربع وخمسين سنة
 ودفن بالقرافة بعد العصر
 يوم الجمعة وعلى قبره من الجلالة
 والاحترام ما هو لا تقي بمقام
 ذلك الامام رجة الله ورضي
 عنه ومعنى كون الامام
 رجة الله فخامه مذهب زيد
 رضي الله عنه أنه قصده
 ومال اليه موافقة له في
 الاجتهاد كما سبق حتى تردد
 حيث تردد وليس المراد
 انه قلده لان المجتهد لا يقلد
 مجتهدا (فهالك) أي فخذ
 (فيه) أي في مذهب زيد
 رضي الله عنه (القول عن
 ايجاز) أي اختصار

والإيجاز هو المحذف من طول الكلام أي زيادته على المقصود كمنهاج ومنهج فالاختصار ترك التكرار والإيجاز ترك الزيادة وقيل غير ذلك وقد جرت عادة المتأخرين بالاختصار ليحفظ الكلام وعادة المتقدمين بالبسط ليفهم ولذلك قال التحليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ (قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) أي لأن الاختصار يقلل الالفاظ وتكثر المعاني وهو هذا التقيد تبع فيه شيخ الإسلام والمجاهد ورعى أن المدار على تقليل الالفاظ سواء كثرت المعاني أو نقصت أو ساءت وقال الشيخ السجاعي فيما كتبه على الخطيب إن ما ذكره الشرح هو ما ذكره أهل اللغة كالنووي في دقائق المنهاج وصاحب المصباح قال وحقيقة الاختصار الاختصار على تقليل الالفاظ دون المعنى أي وحقيقة حقيقة المختصر ما ذكره الشرح (قوله مبرأ الخ) أي حال كون القول المذكور مبرأ الخ وقوله أي منزهاً تفسير لمبرأ والمقصود من ذلك أنه واضح جداً وقوله عن وصمة الخ أي عن وصمة هي الالغاز فالإضافة للبيان وقوله واحد الوصم أي هي واحد الوصم فهو خبر لمبتدأ محذوف وقوله والوصم اسم جنس جعي أي اسم دال على الجنس لكن بشرط تحققه في جماعة أفراد كما هو ضابط اسم الجنس الجعي ويفرق بينه وبين واحد بالهاء غالباً كما هنا وكما في تدرجاً ويفرق بينه وبين واحد بياء النسب كروم ورومي وأما اسم الجنس الأفرادي فهو ما صدق على الجنس من غير قيد تحقيقه في جماعة كما وتراب (قوله بمعنى العيب) الظاهر أنه تفسير للوصمة التي هي واحد الوصم بدليل الأفراد حيث قال بمعنى العيب (قوله الالغاز) أي جنسها الصادق بالواحد فلا يرد ما قد يقال مقتضى كلام المصنف أنه ليس مبرأ عن وصمة لغز واحد أولغزين لأنه إنما قال مبرأ عن وصمة الالغاز وحاصل الجواب أن ال للجنس الصادق بالواحد (قوله جمع لغز) بضم اللام وسكون الغين أو فتحها أو ضمها أو بفتح اللام مع سكون الغين أو فتحها ولغز بضم اللام وفتح الغين مشددة وزيادة بياء ساكنة ولغز بزيادة ألف متصورة ولغز بزيادة ألف ممدودة ذكره في اللؤلؤة نقلاً عن الكافي (قوله وهو الالكلام المعنى) أي المجموع إليه التعمية وهي الخفاء وقيل التعمية ترجع إلى الخفاء في المعنى والغز يرجع إلى الخفاء في اللفظ فنال التعمية قوله ما مثل قولك الذي يشكك والمحيب أسكت رجوع أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكك والمحيب عندك أسكت عن هذه الشكايه فانه يرجع عما تشككوه به فـ راده السؤال عن اللفظ ألمائل لقولك أسكت وهو صـ فانه مثل أسكت وعن اللفظ ألمائل لرجوع وهو باء فانه مثل لرجوع فالذي مثل قولك أسكت رجوع بـ فان معناهما أسكت رجوع ومثال اللغز قول الأسخ

والمختصر ما قل لفظه وكثر
(مبرأ) منزهاً (عن وصمة)
واحد الوصم والوصم اسم
جنس جعي بمعنى العيب
(الالغاز) جمع لغز وهو
الكلام المعنى

يا أيها العطار أعرب لنا * عن اسم شيء قل في سومك

تراه بالعين في نقطة * كما ترى بالقلب في نومك

أي بين لنا عن اسم شيء قل في سومك له صفة ذلك أنك تراه بالعين في حال النقطة كما تراه بالقلب في نومك وهو الكون فانك إذا قلبت نومك وقرأته من آخره صار كونا وقد أحسن بعضهم حيث قال

انما الالغاز عيب يجنب * فاتركها والترم حسن الادب

ان من أقبهها قولهم * طجأعى ترقى فانقلب

أى لفظ طجأعى أى بازالة العين منه ترقى يجعل أحاده عشرات فالالف بواحد تجعل بعشرة
والحرف الذى فى الحساب بعشرة هو الياء والجيم بثلاثة تجعل بثلاثين والحرف الذى فى
الحساب بثلاثين هو اللام والزاي بسبعة تجعل بسبعين والحرف الذى فى الحساب بسبعين
هو العين فانقلب بقراءته من آخره فصار اسم على (قوله يقال الغزفى كلامه عى وشبهه) أى
أخفى وأوقع التشبيه بمعنى الاشتباه فى الكلام وقوله واليربوع فى حجره أى ويقال الغز
اليربوع فى حجره فهو معطوف على فاعل الغزفى كلامه وقوله مال عى وشمالا فى حجره أى
مال فى حجره جهة اليمن وجهة الشمال واليربوع بفتح الياء حيوان قصير اليدن طويل
الرجلين يحفر حجره فى مهب الرياح الأربع ويتخذ فيه كوى أحداها تسمى النافقاء والثانية
القاصع والثالثة الرأطاء فاذ طالب من هذه الكوة خرج من النافقاء وإذا طلب من
النافقاء نوج من القاصع وهو من الحيوان الذى له رئيس مطاع فان قصر رئيسهم حتى
أدركهم أحد وصاد منهم شياً اجتمعوا على رئيسهم وقتلوه وولوا غيره ويحل أكله لأن العرب
تستطيعه وقال أبو حنيفة لا يؤكل لأنه من حشرات الارض (قوله ومعنى البيت) أى معنى
جملته لأنه قد ذكر معنى مفرداته فغرضه هنا ذكر معنى جملة (قوله فى علم الفرائض على
مذهب زيد) كان مقتضى المحل السابق أن يقول فى مذهب زيد من أول الامر فله زاد
ذلك توضيحاً (قوله مختصراً) أخذه من قوله عن إيجاز أى اختصار وقوله واضحا منزها الخ
أخذه من قوله مبرأ عن وصمة الالغاز وقوله عن عيب الخفاء الاضافة لايمان (قوله مقدمة)
خير لمبتدا محذوف على ما هو أظهر الاحتمالات فى مثل هذا المقام والمقدمة فى الأصل صفة
مأخوذة من قدم اللازم معنى تقدم فهمى بمعنى متقدمة أو من قدم المعتدى يقال قدم زيد
عمرافهى بمعنى متقدمة من اعتنى بها وعلى هذين الوجهين فهمى بكسر الدال ويجوز فتحها على
أنهما من قدم المعتدى فهمى بمعنى أن الغير قدمها ثم نقلت وجعلت اسما للثانية المتقدمة
أمام الجيش ثم نقلت فى الاصطلاح لمقدمة الكتاب ومقدمة العلم والاولى اسم لالفاظ
تقدمت أمام المقصود لارتباطها وانفتاحها فيه كمقدمة الشيخ السنوسى التى ذكرها
بقوله اعلم أن المحكم العقلى الخ والثانية اسم لمعان يتوقف عليها الشروع فى المقصود على وجه
البصيرة كحده وموضوعه وغايته الى آخر المبادئ العشرة المنظومة فى قول بعضهم

ان مبادئ كل فن عشرة * المحمد والموضوع ثم التمهيد

وفضله ونسبته والواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

وهذه المقدمة مقدمة علم لان الشرح ذكر حد العلم وموضوعه وحذف غايته التى هى غرضه
لأنها تعلم من التعريف حيث قال فيه الموصول لمعرفة ما يخص كل ذى حق من التركة فبعلم
ان غاية معرفته ما يخص كل ذى حق من التركة فتحصل أن مقدمة الكتاب ألفاظ
ومقدمة العلم معان فيمنها ما لا يابن لكن بين ذات مقدمة الكتاب والالفاظ الدالة على
مقدمة العلم العموم والخصوص الوجهى مجتمعان فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود الالفاظ

يقال الغزفى كلامه عى وشبهه
فيه واليربوع فى حجره مال يميننا
وشمالا فى حجره ومعنى
البيت فخذ القول فى علم
الفرائض على مذهب زيد
ابن ثابت رضى الله عنه
قولا مختصرا واضحا منزها
عن عيب الخفاء (مقدمة)

الدالة على مقدمة العلم كأن ذكر الالفاظ الدالة على المحد والموضوع والغاية فهذه الالفاظ
مقدمة كتاب ودال مقدمة علم وتنفرد مقدمة الكتاب فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود وغير
تلك الالفاظ كمقدمة الشيخ السنوسي فيقال لها مقدمة كتاب فقط وينفرد دال مقدمة العلم
فما اذا ذكر المؤلف الالفاظ الدالة على المحد والموضوع الخ بعهد المقصود كما وقع في بعض
الكتب فيقال له هذه الالفاظ دال مقدمة العلم لان مدلولها معان يتوقف عليها الشروع في
المقصود وان ذكرت دوالها آخر او لا يقال لها مقدمة كتاب لانها لم تقدم امام المقصود حتى
يقال لها مقدمة كتاب وجعل المحقق الامير يذهب ما عموما وخصوصا مطلقا لوجهين لان
المعاني التي يتوقف عليها الشروع في المقصود ان تحتمل ان تكون مقدمة فان قيل جعل
مقدمة الكتاب الفاظا ومقدمة العلم معاني فحكم وأجيب بأنه لا تحكم لان الكتاب اسم
للالفاظ فناسب أن تكون مقدمة كذلك والعلم اسم للمعاني فناسب أن تكون مقدمة
كذلك على انه اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله علم الفرائض هو الخ) علم من هذا
التعريف ان حقيقة علم الفرائض مركبة من فقه المواريث وعلم الحساب المخصوص أعني
الموصل الخ وقد سبق ان كل علم يطلق على الادراك وعلى القواعد والضوابط وعلى الملكية
فان أر يد من علم الفرائض المعنى الاول وهو الادراك كان فقه المواريث بمعنى فهم مسائل
قسمة التركات وعلم الحساب المخصوص بمعنى ادراك مسائل الحساب المذكور فكانه قال
علم الفرائض هو فهم مسائل قسمة التركات وادراك مسائل الحساب المخصوص وان أر يد
من علم الفرائض المعنى الثاني وهو القواعد والضوابط كان فقه المواريث بمعنى القواعد
والضوابط المفقوهة المتعلقة بالتركات وعلم الحساب المخصوص بمعنى المسائل المعلومة
المتعلقة بالحساب المذكور فكانه قال علم الفرائض هو القواعد والضوابط المفقوهة
المتعلقة بالتركات والمسائل المعلومة المتعلقة بالحساب المخصوص وان أريد من علم الفرائض
المعنى الثالث وهو الملكية كان فقه المواريث بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل قسمة
المواريث وعلم الحساب المخصوص بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب
المذكور فكانه قال علم الفرائض هو الملكية التي يقتدر بها على فقه مسائل قسمة التركات
 والملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب المخصوص والاحتمال الاول أقرب ثم الثاني
ثم الثالث فتدبر (قوله فقه المواريث) خرج فقه غيرها كالوضوء والصلاة وقوله وعلم
الحساب معطوف على فقه المواريث فهو جزء من حقيقة علم الفرائض كما مررت الاشارة اليه
وقوله الموصل الخ صفة لعلم الحساب ودخل فيه علم الجبر والمقابلة وما لمحق به من الطرق
المعمول بها في الوصايا والدوريات وخرج منه ما لا يوصل لذلك كالارتماء طيقي وهي كلمة يونانية
معناها خواص العدد كقولهم كل عدد مساو لنصف مجموع حاشيته المتساويتين قربا أو
بعدا كاربعة بين خمسة وثلاثة أو ستة واثنين وهكذا فمجموع الخمسة والثلاثة ثمانية وكذا
مجموع الستة والاثنين ونصف الثمانية أربعة فصدق أن الاربعه ساوت نصف مجموع
الحاشيتين القريبتين او البعديتين على السواء (قوله لمعرفة ما يخص كل ذي حق من
التركة) كذا في بعض النسخ الصحيحة وهي ظاهرة وفي بعضها زيادة لفظ حقه بعد ذلك

علم الفرائض هو فقه
المواريث وعلم الحساب
الموصل لمعرفة ما يخص
كل ذي حق من التركة

وهو لا يناسب الا لو قال الشرح لا عطاء كل ذي حق حقه وأما على ما في الشرح فلا يناسب
ولا يستقيم التركيب بذكره الا يجعله مجرورا عطفاً ببيان أو منصوباً بتقديم أعني ولا يخفى
أنه حشواً لا فائدة فيه فالأولى حذفه ثم ان المتبادر ان المراد معرفة ما يخص كل ذي حق من
التركة بالنسبة لمحقوق الارث بخلاف فهو الديون والاقارب والوصايا فذكرها في كتبه
استطراد وقيل المراد معرفة ما يشمل ذلك ولا استطراد اهـ أمير بتصرف وزيادة من المحقق
(قوله وموضوعه التركات) أي من حيث قسمتها وموضوعها انما هو قسمة التركات فاندفع
ما يقال ان علم الفرائض من علم الفقه وموضوعه عمل المكافين والتركات ليست عملاً ووجه
الاندفاع ان التركات ليست موضوعه من حيث ذاتها بل من حيث قسمتها ولا شك ان
قسمتها عمل وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ومن المعلوم أنه يبحث في علم
الفرائض عن أحوال القسمة وقوله لا العدد أي لان العدد موضوع علم الحساب فلا يكون
موضوعاً لغيره لان كل علم يتميز عن غيره بموضوعه كما يتميز بتعريفه فبما لا يكون تعريفه
تعريفه لغيره لا يكون موضوعه موضوعاً لغيره والالزام علم بالآخر وهو ممتنع كذا قاله
ابن الهيثم في شرح الكفاية وتبعه الشرح ولذلك قال لا العدد (قوله خلافاً لمن زعم ذلك)
أي اختلف خلافاً أو أقول ذلك حال كونه مخالفاً لمن زعم ذلك وهو العلامة أبو بكر بن محمد
ابن يحيى بن عبد السلام فإنه قال ذلك في نهاية الرائض في علم الفرائض والانصاف أنه حيث
أدخل علم الحساب المتقدم في تعريفه أدخل العدد في موضوعه من حيث التأسيس والتخصيص
كما قاله العلامة الامير ومحل قوله لم الموضوع لعلم لا يكون موضوعاً لعلم آخر اذا جعل
موضوعاً لعلم الا ستمس متغلباً بخلاف ما اذا كان منضمّاً لغيره كما هنا فان الموضوع مجزوع
التركات والعدد لا العدد وحده والشئ مع غيره في نفسه كما نبه عليه في الاوالة نقلاً عن
شيخ الاسلام (قوله واعلم) هذه كلمة توفي بها الشدة للاعتناء بما بهذهها والمخاطب بذلك
كل من يتأني منه العلم محاراً لانه موضوع لان مخاطب به معين وقوله انه يتعلق الخ أي
ان المحال والشان يتعلق الخ فالضيق للمحال والشان وقوله خمسة حقوق أي لازائد عليها
بدليل الاستقراء من موارد الشرع وأيضاً المحقق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت
واما ثابت بالموت والاول اما متعلق بالعين واما متعلق بالذمة والشان اما الميت وهو مؤن
التجهيز واما لغيره وهو اما ان يكون بموته من جهة الميت بحيث يكون له نسب في ذلك
وهو الوصية او لا وهو الارث فالجمله خمسة حقوق وقوله مرتبة أي مقدم بعضها على بعض
فالمراد بالترتيب هنا كما قاله شيخ الاسلام المعنى اللغوي وهو كون كل شئ في مرتبته لا
المعنى الاصطلاحي وهو كون الاشياء بحيث يطابق عليها اسم الشئ الواحد ويكون لبعضها
نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر انتهى ملخصاً من الاوالة (قوله اولها الحق المتعلق
بعين التركة) انما تقدم ذلك على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة نعم يتعلق
الغرماء بالاموال بالبحر لا يقتضي أن يقدم حقه على مؤن التجهيز بل هي تقدم (قوله
كأن كاة والمجناية والرهن) أشار بالكافي الى أن أفراد الحق المتعلق بعين التركة ليست
محصرة فيما ذكره وقد نظمه بعضهم في قوله

وموضوعه التركات
لا العدد خلافاً لمن زعم
ذلك (واعلم) أنه يتعلق بتركة
الميت خمسة حقوق مرتبة
اولها الحق المتعلق بعين
التركة كأن كاة والمجناية
والرهن

يقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة ومرهون مبيع للفلس
 وجان قراض ثم قرض كتابة * ورد يعيب فاحفظ العلم ترأس
 فصورة النذر ان يقول الله على أن أضحي بهذه أو تصدق بها أو نحو ذلك فيقوم انراجها
 للمعينة وهـ ذامني على أنه لا يزول ملكه عنها حتى تذيب ويتصدق بلحمها حتى تعد
 من الحقوق المتعلقة بعين التركة والتحجج زوال ملكه عنها بالنذر وصورة المسكن سكنى
 الممتدة عن وفاة فتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة ان تتلق الزكاة بالنصاب ويكون
 النصاب باقيا فتقدم الزكاة لكن قال السـ مكي لا حاجة لذلك لان الزكاة بالنصاب باقيا
 فلاصح ان تعلق الزكاة بالنصاب تعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة وأجاب عنه شيخ
 الاسلام بوجه اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالاصح من أن
 تعلقها تعلق شركة نظرا لمجواز تاديه الزكاة من محل آخر وأما اذا كان النصاب بالغائفة يكون
 الزكاة من الديون المرسله في الذمة كما في شرح الترتيب وصورة المرهون أن تكون التركة
 مرهونة بدين على الميت فيقتضى منه ادائه مقدم ما على مؤن التجهيز وسائر الحقوق وصورة
 المبيع للفلس أن يشتري عبدا مثلاً بمثل في ذمته ويموت المشتري بفلسا ويجد البايع مبيعه
 فله الفسخ وأخذ المبيع فيقدم به واستشكاه السبكي بأنه اذا فسخ خرج المبيع عن التركة
 فلا استثناء وأجيب بان الفسخ انما يرفع العقد من حينه لا من أصله على التحجج ونحو وجه
 عن التركة من حين الفسخ لا يضر كمالا يضر خروج العبد المجاني عما يبيعه في الجناية وصورة
 المجاني ان يقتل العبد نفسا أو يقطع طرفاً خطأ أو شبه عمد أو عمدا لا قصاص فيه كقتله ولده
 أو فيه قصاص ولكن عفى على مال أو تلف مال انسان ثم مات سـ بد العمد وأرش الجناية
 متعلق برقبته فالجنى عليه مقدم في هذه الصورة بأقل الامر من أرش الجناية وقيمة العمد
 وصورة القراض ان يقارضه على مائة ريال يتجر فيها والربح بينهما مضافا لعمدان
 ظهر الربح وقبل قسمته مات رب المال فالعامل مقدم بحصته من الربح وصورة القرض
 ان يقرضه دينارا ثم يموت المقرض عن عين المال الذي اقترضه فالمقرض مقدم به وصورة
 الكتابة ان يقبض السيد بنجوم الكتابة من المكاتب ويموت قبل الايتاء الواجب عليه
 فالمكاتب مقدم على غيره بأقل مما يتحمل لانه الواجب في الايتاء وصورة الرد بالعيب أن يرد
 المشتري المبيع بعيب بعد موت البايع وكان الثمن باقيا فيقدم به المشتري ولو اجتمع بعض
 هذه الحقوق مع بعض قدم منها كما في شرح المجعبري الزكاة ثم حق الجناية ثم حق الرهن
 ثم حق بيع الفلس ثم حق القراض وانظر المواقي (قوله فيقدم على مؤن التجهيز) أي
 فيقدم الحق المتعلق بعين التركة على مؤن التجهيز خلافا للجناية كما في اللؤلؤة (قوله
 والثاني مؤن التجهيز) انما قدمت على الديون المرسله لان المحي اذا جرحه بالفلس يقدم
 بما يحتاج اليه على ديون الغرماء فكذلك الميت بل أولى لان المحي يسعى على نفسه والميت قد
 انقطع عن سعيه ولانه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقته كفنه في ثوبه
 ولم يستفصل صلى الله عليه وسلم هل عليه دين أم لا وترك الاستفصال في وقائع الاحوال
 اذا كانت قولاية ينزل منزلة العموم في المقال واذا ثبت ذلك في الكفن فساير مؤن التجهيز

فيقدم على مؤن التجهيز
 والثاني مؤن التجهيز

في معناه أفاد في انوثة نقلا عن شيخ الاسلام (قوله بالمعروف) أي حالة كونها متلبسة
 بالمعروف بحيث تكون من غير اسراف ولا تقتير ولا نظرا إلى ما كان عليه في الحياة من
 اسرافه وتقتيره انتهى لؤلؤة (قوله فاذا كان الميت فاقد الخ) لاجل حاله في المقام لانه من
 التفصيل الذي يذكر في كتب الفقه (قوله فتجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة) أي
 ولو بالقوة فيشمل ما لو كان الميت ابنا بالغاصحيا تجهيزه بالموت وما لو كان الميت مكاتب الان
 الكتابة تنفخ بالموت وأما المبعوض فمؤن تجهيزه على قريبه وعلى سيده بحسب ما فيه من
 الرق والحرية ان لم تكن بينه وبين سيده مهايأة والافعل من مات في نوبة له ولو مات من
 حب نفقته على غيره وقبل ان يخرج مؤن تجهيزه مات صاحب المال وضائق تركته فهل
 يقدم الاول لتقديم حقه أو الثاني لتبين أنه عاجز عن تجهيز غيره خلافا للمعقد الثاني
 (قوله فان تعذر في بيت المال) ولا يراد في كفن من جهز من بيت المال على ثوب واحد
 وكذا من كفن من وقف على الا كمان فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وأما من
 كفن من مال من يحب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين فتجوز الزيادة فهم على الثوب
 الواجب كما في اللؤلؤة نقلا عن شيخ الاسلام (قوله فان تعذر على أغنياء المسلمين) أي فرض
 كفاية كنفقته في مثل هذا الحال والمراد بأغنياء المسلمين من عنده كفاية سنة وزيادة مؤن
 التجهيز (قوله وهذا الخ) تقييد لأصل الكلام أعني تعاق مؤن التجهيز بالتركة فاسم
 الإشارة عايدلا يكون مؤن التجهيز يخرج من التركة وقوله في غير الزوجة أي غير الزوجة
 التي يحب نفقتها أخذنا ما بعد فصدق بالزوجة التي لا يحب نفقتها النشوز وأصغر أول عدم
 تسامحها له ليلانها رايه أمة وقوله وأما الزوجة التي يحب نفقتها الخ مثل الزوجة خادمتها
 غير المكتراة إذ ليس لها إلا الاجرة وشملت الزوجة الرجعية ومثلها المطلقة بائنا وهي حامل
 وقوله فمؤن تجهيزه على الزوج المورس أي لامن تركها ونخرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز
 زوجة أبيه وان لزمه نفقتها في الحياة ونخرج بالمورس المعسر فلا يلزمه مؤن تجهيزها فتخرج
 من أصل تركتها لامن حصته فقط وضابط المعسر من لا يلزمه الانفقة المعسرين ويحتمل أن
 يقال من ليس عنده فاضل عما يترك للأفلس وضابط المورس على العكس فهم ما ولو صار
 مورسها بغير الجباله من الارث لزمه مؤن تجهيزها وهذا مذهب الشافعية وكذا المخنفية
 وأما عن غيرها فمؤن تجهيزها من تركتها ولو كان الزوج غنيا ووجهه الاول أن علاقة
 الزوجة باقية لانه يرثها وبغسلها ونحو ذلك ووجه الثاني ان التجهيز من توابع النفقة
 والنفقة وجبت للاستمتاع وهو قد انقطع بالموت (قوله والثالث الديون المرسله في الذمة)
 أي المطلقة عن تعلقها بعين التركة وانما قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت
 فقضاؤه واجب والوصية تبرع فلذلك أخرت فان قيل قدمت الوصية على الدين في
 قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين أجيب بأنها قدمت في الآية للاهتمام بشأنها
 لان شأنها ان تشيخ بها الانفس لكونها مأخوذة لافي نظري شيء وبنت السنة تقديم الدين
 عليها ويجب تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي اذا مات قبل أدائها وضائق التركة
 عنها بالقوله عليه الصلاة والسلام لا م دين الله أحق بالقضاء ما قبل الموت فان كان محجورا

بالمعروف فان كان الميت
 فاقد الما تجهيزه فتجهيزه على
 من عليه نفقته في حال
 الحياة فان تعذر في بيت
 المال فان تعذر على
 أغنياء المسلمين وهذا في غير
 الزوجة وأما الزوجة التي
 يحب نفقتها فمؤن تجهيزها
 على الزوج المورس ولو كانت
 غنية والثالث الديون
 المرسله في الذمة فهي
 مؤخرة عن مؤن التجهيز

عليه قدم دين الا آدمي جرموا والا قدم حق الله جرموا ومحل هذا التفصيل ان لم تتعلق الزكاة
بالعين والا قدمت سواء كان محجورا عليه أم لا دلوا اجتماع عليه ديون الله تعالى فالوجه كما
قاله السبكي انه ان كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والا فالنسوية ومن حق الله
اسقاط الصلاة اذا أوصى به وهو لكل صلاة نصف صاع ولو التزعتد المحنفة كما في شرح
السراجية للسيد المجراني واذا كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كما ذكره النبتي ههنا ان
يخرج الكفارة عن صلاة للمساكين ثم يهبها المسكين للمصدق ثم يخرجها له عن صلاة أخرى
وهكذا حتى يبرأ من عليه الصلاة وقد نقل عن المنزلي ذلك فيمنعني أن تفعل احتياطاً انتهى
ملخصاً من اللؤلؤة وحاشية الشيخ الامير (قوله والرابع الوصية الخ) انما قدمت على الارث
تقدماً لمصلحة الميت كما في الحماية ولقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقوله بالثالث الخ
كان الاولى حذف ذلك من ههنا لان التفصيل بين الامضاء والرد لا غرض لا تخصص نأخذ
الغرض ههنا اذ ذكر الترتيب وقوله لاجني أي من ليس بوارث وان كان قريياً سامناً لا يرث
وقوله فان كانت بأكثر من الثالث أو كانت لوارث وقوله ففيها تفصيل الخ وهو انه ان كان
للميت وارث خاص فوصيته بأكثر من الثالث منعقدة لا يمكن تتوقف على اجازة الورثة
بالنسبة لانزاد وان لم يكن له وارث خاص فوصيته صحيحة في قدر الثالث باطله فيما زاد عليه
لان الحق للمسلمين ولا يجوز ولا يخرج على قولي تغريق الصفة فهو مستثنى من القاعد
المعروفة واذا أوصى للوارث توقفت الوصية على اجازة باقي الورثة ولو كانت بأقل مما
(قوله والخامس الارث) المراد به تسلط الوارث على التركة بالتصرف ليصح تأخره عما
قبله والا فلا يصح ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث انتهى لؤلؤة (قوله وهو)
أي الارث لا بمعنى التسلط المذكور بل بمعنى الاستحقاق وقوله المقصود بالذات أي
المقصود لذاته وأما خبره فهو مقصود لغيره (قوله وله أركان) أي للارث بمعنى الاستحقاق
أركان لا يتحقق الا بها فن مات ولا وارث له أو له وارث ولا مال له فلا ارث منه وقوله وهي
ثلاثة مورث الخ فاذا مات زيد عن ابنه وخان شياً فزيد مورث وابنه وارث والشئ الذي
خلفه حق موروث ولو لم يصح بيعه كالاختصاص ومنه كالبصيدة فلا ولو لم يكن مالا ولا
اختصاصاً كالقصاص وحده القذف (قوله وله شروط) أي الارث شروط وهي ثلاثة
تحقق موت المورث أو المحاقه بالموتى حكماً كما في المفقود اذا حكم القاضي بموته أو تنديراً كما
في الجنين الذي انفصل بل بحماية على أمه توجب غيرة وتحقق حياة الوارث بعدم موت المورث
أو المحاقه بالاحياء تقديرها كحمل انفصل حياة حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند
الموت ولو نطفة والعلم بالجهة المقصودة للارث وههنا مختص بالقاضي ومثله المفتي وقوله
بـ علم أكثرهما من ميراث الخ المراد بالاكثر الشرطان الاولان ونخرج بالاكثر شرط الثالث
فانه لا يعلم مما ذكر وقوله وسبأني أي الاكثر (قوله وله أسباب وموانع) أي للارث أسباب
ثلاثة وموانع ثلاثة على ما ذكره المصنف فهما وقوله ذكرهما أي الأسباب والموانع
وقوله بقوله أي في قوله وظرفية الذي ذكر في هذا القول المخصوص من ظرفية العام في الخاص

والرابع الوصية بالثالث فما
دونه لاجني فان كانت
بخلاف ذلك ففيها تفصيل
مذكور في كتب الفقه
كمقصة المحقوق السابقة
والخامس الارث وهو
المقصود بالذات في هذا
الكتاب وله أركان وهي
ثلاثة مورث ووارث وحق
موروث وله شروط يعلم
أكثرهما من ميراث الغني
والمدني وسبأني في آخر
الكتاب وله أسباب وموانع
ذكرهما بقوله

(باب أسباب الميراث)

أى باب بيان أسباب الارث فالمراث بمعنى الارث وان كان يستعمل بمعنى الموروث أيضا كما
 سيذكره الشرح وانما بوبت الكتب لانه أسهل في وجدان المسائل وأدعى لمحسن الترتيب
 والنظم ولان القارئ اذا أخذ تم بابا وشرع في آخر كان أنشط وأبعث له كما سافر اذا قطع
 فرسخا وشرع في آخر ولذا كان القرآن سورا واعترض على الترجمة بأن فيها قصورا لانه كما
 ذكر أسـباب الارث ذكر موانعه وأجيب بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت فيكون فيه
 اكناء كما أشار اليه الشرح بقوله أى وموانعه واعتذر بعضهم بأن الترجمة لثنى والزيادة
 عليه لازمة دعيا وانما يدعى الترجمة لثنى والنقص عنه ومحل ذلك اذا كان التبويب
 من المؤلف كما لا يخفى وقد قيل ان الناظم لم يترجم وعليه فلا يظهر ذلك كما قاله الأستاذ
 المحقق وقال الشيخ الاميرانه يظهر ولو كان المترجم غير المصنف لانه ينزل منزلة قال ولا
 يظهر فرق خلافا لى المحاشية (قوله والباب الخ) قد اشتملت الترجمة على ثلاثة ألقاظ
 الأول لفظ الباب والثانى لفظ الأسباب والثالث الميراث وقد أخذ الشرح يتكلم عليها على
 هذا الترتيب (قوله المدخل) أى والمخرج ففيه حذف الواو مع ما عطفت والمراد بالمدخل
 بفتح الميم مكان الدخول لانفس الدخول ولا زمانه وان صلح له ما وضعه لانه مصدر ميمي
 وحينئذ فالحجاء والمجرور به مـدة متعلق بمحذوف أى الموصول الى الشئ لان اسم المكان
 لا يعمل حتى فى الجار والمجرور وعديله وهو الظرف (قوله واصطلاح اسم بجملة مختصة)
 أى مختصة وقوله من العلم لا يقتضى على التحقيق من أن أسماء التراجم موضوعة للالفاظ
 المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة الا أن يقدر مضاف بأن يقال من دال العلم بمعنى
 المسائل المدلولة للالفاظ المخصوصة وقوله تحت فصول ومسائل أى يندرج تحتها الخ
 وكان عليه أن يقول تحت فصول وفروع ومسائل غالبا والاندراج المذکور من اندراج
 الاجزاء تحت كلها ومحله بالنسبة للمسائل ان أريد بها الجمل وان أريد منها المعاني كان
 اندراجها تحت الباب من اندراج المدلول تحت الدال وعليه فالمراد بالاندراج ما يشمل
 اندراج الاجزاء تحت كلها وهذا بالنسبة للفصول واندراج المدلول تحت داله وهذا
 بالنسبة للمسائل وقوله غالبا ارجع لهما وقد لا يذكرفيه الافصل كباب أمتها الاولاد وقد
 لا يذكرفيه الامثلة واحدة واتفق ذلك فى نحو البخارى في معقد الحديث فى الحكم الواحد
 بابا والمحصل ان أسماء التراجم المشهورة خمسة الاول كتاب وهو اسم بجملة مختصة مشتملة
 على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالبا والثانى باب وهو اسم بجملة مختصة مشتملة
 على فصول الخ والثالث فصل وهو اسم بجملة مختصة مشتملة على فروع الخ والرابع
 فرع وهو اسم بجملة مختصة مشتملة على مسائل الخ والخامس مسألة وهى تطلق على
 مجموع القضية وعلى النسبة وتعرف بأنها مطـلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم
 ومعانيها اللغوية لا تخفى عليك (قوله والاسباب الخ) لما تكلم على الكلمة الاولى
 من الترجمة شرع يتكلم على الكلمة الثانية منها (قوله وهو لغة ما يتوصل به الى

(باب أسباب الميراث)

أى وموانعه والباب لغة
 المدخل الى الشئ واصطلاحا
 اسم بجملة مختصة من العلم
 تحت فصول ومسائل غالبا
 والاسباب جمع سبب وهو
 لغة ما يتوصل به الى

غيره) أى سواء كان حسبياً كالحمل ومنه قوله تعالى فلم يدب سبب إلى السماء أو معنويها
كالعلم فإنه سبب للخبر ومنه قوله تعالى وآتيناه من كل شئ سبيهاً فإن بعضهم فسره بالعلم
(قوله واصطلاحاً ما يلزم الخ) هذا ما عرفه به كثيرون وعرفه الأئمة بأنه كل وصف ظاهر
منضبط معرفي محكم شرعي وهو أنسب لكونه تعريفاً للسبب الشرعي الذي الكلام فيه
ولا يضرب إلا بيان فيه بكل لانه قصد جعله ضابطاً محيطاً بما في بكل المفيدة للاحاطة
والتعريف الأول يشمل العقلي كالنظر فإنه سبب عقلي للعلم على المختار والشرعي كالصفة
الموضوعية للعقلى فإنها سبب له والعمادي كخز الرقبة فإنه سبب للقتل (قوله لذاته) راجع
للطرفين فكأنه قال ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ويلزم من عدمه العدم لذاته وهو في
الأول لدفع ما قد يقال برده على التعريف بالنظر للشيء الأول ما لو اقترن بالسبب مانع أو فقد
شرط كأن اقترن بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعدم موت المورث فإنه لم يلزم من
وجوده الوجود لكن لذاته بل لمانع أوله قد شرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال برده على
التعريف بالنظر للشيء الثاني ما إذا وجد المسبب عند عدم السبب لكونه خلفه سبب آخر
كان فقدت القرابة وخلفه هانسكاح أو لاء فإنه لم يلزم من عدم السبب عدم الارث لكن
لذاته بل لكونه خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لمن السبب كما هو المناسب للوجود
الخارجي من أن كلاماً من الأسباب سبب مسـمـتـقل والا فالسبب في الحقيقة واحد لا بعينه
وحينئذ فلا يتأق وجود المسبب بدون السبب أصلاً وقرر الشيخ العذوي أن قوله لذاته
توضيح لمعنى من فأنها للتعليل والمعنى ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن أجل عدمه العدم
وحينئذ فلا يرد ما ذكر فهو لمجرد التوضيح (قوله والميراث الخ) شروع في اللفظة الثالثة من
الترجمة (قوله يطلق بمعنى الارث) أى كما يطلق بمعنى الموروث وسيأتى وإضافة معنى لما
بعده للبيان وقوله وهو المقصود بالترجمة أى بلفظ الميراث المذكور في الترجمة (قوله
وهو) يحتمل أن الضمير عائدة على الميراث بمعنى الارث ويحتمل عوده على الارث وقوله البقاء
فالوارث بمعنى الباقي لانه باق بعد موت المورث ومنه اسمع تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد
فناء خلقه وقوله وانه يقال الشيء الخ لا يخفى عليك انه ان زيد على هذا سبب أو نحوه كان
معناه اصطلاحاً لكن فيه ان الارث صفة الوارث والانتقال صفة الشيء المنتقل كالمال
المنتقل من المورث للوارث فالعلل الانسب أن يقول وأخذ الشيء الخ أو واستحقاق الشيء
الخ بدل قوله وانه يقال الشيء الخ (قوله وهو) فيه الاحتمالان المتقدمان في الضمير قبله
وقوله مصدر وورث بكسر الراء وقوله ورائه وميراثاً وارثاً مصدر لانه الأولان مزيدان
والثالث مجرد وأصل ميراث موراث قبلت الواو باء كافي ميزان وميثقات (قوله وأصله
الواد) أى أصل الارث المادة المتلبسة بالواد وفي عبارته تسامح والضمير عائدة على الارث
لا الميراث لانه يمنع منه قوله فقلبت همزة اذا الميراث وان كان أصله الواو أيضاً لكن لم
تقلب واوه همزة بل بياء كما مر (قوله ويطلق بمعنى الموروث) هذا ما قبل لقوله قبل ذلك
يطلق بمعنى الارث فذلك اطلاق مصدرى وهو هذا اطلاق غير مصدرى بل بمعنى اسم
المفعول وقوله والراث عطف على الموروث من قبيل عطف المرادف قال تعالى وياً كلون

غيره واصطلاحاً ما يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه
العدم لذاته والميراث يطلق
بمعنى الارث وهو المقصود
بالترجمة وهو لغة البقاء
وانه يقال الشيء من قوم الى
قوم آخرين وهو مصدر
ورث الشيء ورائه وميراثاً
وارثاً وأصله الواو فقلبت
همزة ويطلق بمعنى الموروث

التراث كالأصل وأصله وراث كتحاء في وجاه (قوله وهو لغة) الضمير راجع للأرث بمعنى الموروث بدليل قوله ومنه خبر مسلم الخ وإن كان الظاهر من السياق أنه راجع للتراث بمعنى الموروث والمعنى واحد وقوله الأصل والبقية ومنه سمي مال الميت أرثاً لأن أصله كان للغير وهو بقية من سلف لمن خلف (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو الأصل والبقية وقوله خبر مسلم أي الأرث في خبر مسلم وقوله أنبتوا بضم الهيمزة والباء وقوله على مشاعركم أي معكم لم دينكم وهي الأمور وتطلق المشاعر على المحاسن وعلى مواضع المناسك وقوله فأنكم على أرث أبيكم إبراهيم هذا هو محل الشاهد وقوله أي أصله وبقية منه أي أصل دينه وبقية من دينه (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله ماضيه القاضي الخ هذا تعريف له بالمعنى الاسمي أعني كونه اسماً للموروث كما هو سباق كلام الشرح والأسباب انما تحسن لأصده وهو المراد في الترجمة كما تقدم (قوله الخونجي) قال العلامة الأمير بضم الميم الحاء المججمة وسكون الواو وفتح النون نسبة لخونجة كدورجبة بلدة كذا في القاموس اه والسموع من أفواه المشايخ الخونجي بفتح الحاء والواو وسكون النون (قوله بأنه) متعلق بضيطة وقوله حق جنس يتناول المال وغيره كحق الخباز والشفعة والقصاص وكجدا الممتعة قبل دبعه والخبرة المحترمة وقوله قابل للتجزى قيد أول مخرج لولاية الذكاح فأنها وإن انتقلت للأب بعد دبع موت الأقرب لكن لا تقبل التجزى بكل واحد من الأخوة بعد الأب مثلاًه ولاية كاملة لأنها ولاية موزعة عليهم وأخرج جوابه أيضاً الولاء فإنه وإن انتقل للأب بعد دبع موت الأقرب لكن لا يقبل التجزى والمتمجزى انما هو الأرث به فهو داخل في التعريف وأما نفس الولاء فكذلك لا يتجزأ كذا قيل والحق أنه يقبل التجزى بنفسه على أن التحقيق أنه ثابت للأب بعد في حياته الأقرب وانما المتأخر فوائده فيكون خارجاً بقوله بعد يثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك فإن قيل إن الخباز والشفعة والقصاص من جهة الموروث مع أنها لا تقبل التجزى اذ ليست شيئاً يفرز ويقيم أجاب بأنه ليس المراد بقبول التجزى قبول الأفرز والقسم بل المراد به قبول أن يكون لهذا نصفه ولهاذا ثلثه ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى وإن لم تقبل الأفرز والقسم وقوله يثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك قيد ثان يخرج به المحقوق الثابتة بالشرع والاثبات ونحوهما فإن كلامها حق يثبت للمستحق لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في حياته ولو أحيى كرامة أو معجزة لم ترجع له التركة لزوال الملك عنه بتحقيق موته والقول بأنه تبين عدم موته خلاف الفرض ولو مسح شخص جساداً سمعت تركته لتزويل ذلك منزلة الموت وقيل ساعلى قولهم نعمداً مرأته عدة الوفاة أو حيواناً يؤخر قسم التركة إلى موته وقيل كالمال الضائع يجب حفظه وهو كفرقة الطلاق فتعد امرأته عدة الطلاق ولو عاد لا تعود له زوجته إلا بعد تجديد فان مسح نصيبين فالعبرة بالنصف الأعلى كذا قيل وهو لا يشمل التتصيف طولاً فلا يشمل والاحسن أن يقال إن فعل مال للميت وإن من حركة وتنفس فيوان والأفهاماد وقوله لقرابة بينهما أو نحوها أي من زوجية وولاء واسلام وهذا قيد ثالث يفرج به الوصية بناء على القول بأنها تملك بالموت فأنها حق يثبت مستحق

والتراث وهو لغة الأصل
والبقية ومنه خبر مسلم
أنبتوا على مشاعركم
فأنكم على أرث أبيكم إبراهيم
أي أصله وبقية منه وشرعاً
ماضيه القاضي أفصل
الدين الخونجي رحمه الله
بأنه حق قابل للتجزى
يثبت مستحق بعدموت
من كان له ذلك لغة

الخ. لكن لا لقراءة أو نحوها (قوله وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب) أي من بيان محترقات قبوده وشرحه ونحو ذلك وعبارة بعد ذلك الضابط فقوله الحق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص الخ وقد علمت المهم منها مع توضيحها (قوله أسباب) مبتدأ ثلاثة خبر وقوله أي أرت أشار به إلى أنه ليس المراد بالمراث الموروث وقوله الوري هو في الأصل اسم للخلق بمعنى الخلفاء والموفين والمراد به هنا خصوص الآدميين والمجن فهو عام أريد به خاص كما أشار إليه الشرح وقوله أي الآدميين أي والمجن لأنهم مكافون بفروع شرعية الجماعا وان كان لا ندرى تفاصيل ذلك فهم وقوله وان كان الوري في الأصل المخلق أي والمحال أن الوري في الأصل الخلق وانما هو بذلك لو اراتهم الأرض أو الموارث بعضهم لبعض (قوله متفق عليها) دفع به ما يقال انها أربعة بزيادة الاسلام (قوله كل من الأسباب الخ) أتى به بعد قوله أسباب ميراث الوري ثلاثة دفعنا ما قد يتوهم من أن الارث انما يكون عند اجتماع الأسباب الثلاثة فأفاد ان كل واحد يفيد الارث على الاستقلال فالمراد الكل الجعبي لا الكل المجعوي والتعويض في كل عوض عن المضاف إليه والأصل كل واحد من الأسباب الخ (قوله أي صاحبه) نفس يربط به وقوله والمراد المتصف به انما قال ذلك لان المفهوم من قولك صاحب كذا عدم قيام كذا به وانفصاله عنه ألا ترى لقولك زيد صاحب مال فان المال منفصل عن زيد وغير قائم به وهذا ليس مراد ابل المراد أنه متصف به (قوله وهي) مبتدأ لكن لا يصح الاخبار عنه بنكاح لان المبتهدا كفاية عن الأسباب الثلاثة فلا يصح الاخبار عنه بواحد منها وأشار الشرح لتصحیح الاخبار بقوله أولها لان الخبر حملة من جهة قوله أولها بنكاح وسبب عطف عليه قوله وثانيها أولاء الخ وقوله وثالثها انساب وذلك طريق ثان لتصحیح الاخبار وهو ملاحظة العطف قبل الاخبار فان قول قد صرحوا بمنع العطف اذا كان الخبر المجموع أجيب بأن محل ذلك اذا كان المجموع مؤقولا بواحد كما في قولهم الرمان حلوا حامض أي من بخلاف ما اذا قصد كل منها في ذاته أعاده العلامة الأمير (قوله أولها بنكاح) هو لغة الضم والجمع وشرطا ما ذكره الشرح بقوله وهو عقد الزوجية الصحيح وخرج بالعقد وطه الشبهة وان تحقق به الولد ووطه الزنا وبالصحيح الفاسد فلا أثر لذلك في الارث لكن المختلف في فساده كالحصص عند المالكية في اصحاب الارث الانكاح الخيار ونكاح المريض لا يخلل الاول انتهى الشارع عن ادخال وارث في الثماني بخلاف المتفق على فساده كنكاح الخامسة ولا عبرة بمذهب الخوارج حيث جوزوا نكاح أكثر من أربع كما قال الفاضل

وليس كل خلاف جامع معتبرا * الاختلاف له حظ من النظر

وما وقع في كشف الغوامض من ان الفاسد الارث به اتفاقا لا يغير بظاهره ويمكن حمله على المتفق على فساده ولو اختلفت مذهب الزوجين ولم يترافعا لمحاكم فالعبرة عندنا معاشرة الشافعية بمذهب الزوج كما في الاؤلوة عن ابن حجر (قوله وان لم يحصل وطه ولا خلوة) أي سواء حصل وطه أو خلوة أم لا (قوله ويورث به من المجانين) فبتر الزوج الزوجة اذا ماتت وبالعكس اجماعا حيث لا مانع وقوله لقرله تعالى الخ دليل لقرله ويورث به من المجانين

بدونها أو نحوها وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب (أسباب ميراث) أي أرت (الوري) أي الآدميين وان كان الوري في الأصل المخلق (ثلاثة) متفق عليها (كل) من الأسباب (يفيد به) أي صاحبه والمراد المتصف به (الوراثه) أي الارث (وهي) أي الأسباب الثلاثة أولها (نكاح) وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطه ولا خلوة ويورث به من المجانين لقوله تعالى ولكم نصف

فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ دَلِيلٌ لَارِثُ الزَّوْجِ مِنَ الزَّوْجَةِ وَقَوْلُهُ وَلَهُنَ الرِّبْعُ
مِمَّا تَرَكَتُمْ دَلِيلٌ لَارِثُ الزَّوْجَةِ مِنَ الزَّوْجِ وَلِذَاكَ قَالَ الشَّرْحُ الْمَخ (قَوْلُهُ وَبِمَا تَرَكَتِ الزَّوْجَانِ
فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ) أَيْ لَانِ الرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ أَلْفِي جَوَازِ الْوُطْءِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الطَّلَاقُ
فِي الْحَيَّةِ أَيْ سِوَاهُ كَانَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيَّةِ أُمٌّ فِي الْمَرْضِ (قَوْلُهُ لَا لِلزَّوْجَةِ الْمَطْلُوقَةِ بَائِنًا) أَيْ
كَأَنَّ طَلَقَتْ ثَلَاثًا وَقَوْلُهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ أَمَا لَوْ كَانَ فِي الْحَيَّةِ فَلَا لَارِثَ بَيْنَهُمَا جَمَاعًا فَالْقَيْدُ
الْمَذْكُورُ لِيَأْنِ مَحَلَّ الْخِلَافِ وَقَوْلُهُ عِنْدَنَا أَيْ فَلَا تَرِثُ عِنْدَنَا مَعَاشِرَ الشَّافِعِيَّةِ مَطْلُوقًا
أَيْ سِوَاهُ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَمْ لَا وَسِوَاهُ تَزَوَّجَتْ أَمْ لَا وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ أَيْ أَخَالَفَ
خِلَافًا لِلْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ قَوْلُ ذَلِكَ حَالٌ كَوْنِي خِلَافًا لِلْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ وَقَدْ بَيَّنَّ مَذَاهِبُهُمْ بِقَوْلِهِ
فَانْهَاجَ (قَوْلُهُ مَا لَمْ تَقْضِ عِدَّتُهَا) فَانْهَضَتْ لَارِثٌ عَنْهُمْ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ تَزَوَّجْ فَانْ
تَزَوَّجَتْ لَارِثٌ عَنْهُمْ وَقَوْلُهُ وَلَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَانْصَلَتْ بِأَزْوَاجٍ أَيْ مَا لَمْ يَصْخِرْ مِنْ
مَرَضِهِ يَدْنِي قَالَ فِي شَرْحِ التَّرْتِيبِ وَهَذَا إِذَا تَزَوَّجَتْ بِطَلَقِهَا أَيْ بِالْفَرَارِ مِنْ أَرْضِهَا أَمَا إِذَا لَمْ
يَتَزَوَّجْ كَمَا لَوْ أَبَانَهَا بِسُؤَالِهَا أَوْ عُلِقَ طَلَقُهَا عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَسْمَعْ بِهِ أَيْ غَنَى وَلَا تَأْتِي بِتَرْكِهَا فَعَمَلُهُ
عَالِمَةٌ أَوْ عُلِقَ طَلَقُهَا فِي الْحَيَّةِ عَلَى شَرْطِ فَوْجِدِي فِي الْمَرَضِ وَفِي ذَلِكَ فَلَا لَارِثَ لَهَا لِعَدَمِ التَّحْمَةِ
فِي الْفَرَارِ مِنْ أَرْضِهَا أَنْتَهَى لَكِنْ الْمَعْتَدُ عَنْهُمْ أَنَّهُ تَرِثُهُ فِي الْجَمْعِ سِدًّا لِلذَّرَائِعِ وَطَرْدًا لِذَلِكَ
عَلَى وَتَبَرُّقَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ النِّسْبِيِّ عَنْ أَخْرَاجِ وَارِثٍ (قَوْلُهُ وَعِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ أَيْضًا) أَيْ كَمَا أَنَّ عَنْهُمْ مَسْبُوقٌ وَقَوْلُهُ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ شَمَّانٌ مَاتَ قَبْلَ الدَّخُولِ
فَلَا يَسْتَحِقُّ صَدَاقًا وَلَا ارْتِنًا وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَعَلَيْهِ الْأَقْلُ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ أَوْ الْمَسْمُوعِ أَوْ صَدَاقِ الْمُثَلِّ
وَقَوْلُهُ وَلَا تَرِثُهُ أَيْ وَلَا يَرِثُهَا أَيْضًا لِقَدِّ السَّبَبِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى حُكْمِهِمْ بِبَطْلَانِ الْعَقْدِ
وَقَوْلُهُ وَلَوْ تَزَوَّجَتْ الْمَرِيضَةُ الْمَخْهُومَةُ عَكْسَ مَا قِيلَ لَهَا وَقَوْلُهُ لَمْ يَرِثْهَا أَيْ لِبَطْلَانِ
الْعَقْدِ وَلَا تَرِثُهُ أَيْضًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فِي كَلَامِ الشَّرْحِ احْتِبَالُهَا وَلَا تَوَافُقِ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى عَدَمِ
الَارِثِ بِسُكَاحِ الْمَرَضِ الْأَفِيمِ إِذَا عَمِقَ أَمَتُهُ فِي الْمَرَضِ وَعَدَّهَا بِهَا فَانْهَاجَ لَارِثُ الزَّوْجِ الدَّوْرُ
فَانْهَاجَ لَوْ وَرِثَتْ لَكِنْ عَقْدُهَا تَبَرُّقًا عَلَى وَارِثٍ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَهُوَ تَوَقُّفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ
وَهِيَ مِنْهُمْ وَإِنَّمَا يَصَحُّ إِجَازَتُهَا إِذَا عَمِقَتْ فَيَتَوَقَّفُ عَقْدُهَا عَلَى إِجَازَتِهَا وَتَوَقُّفَتْ إِجَازَتُهَا عَلَى
عَمِقَتِهَا فَمُنْتَخَصٌ مِنَ الدَّوْرِ بِقَوْلِنَا تَمْتَقُ وَلَا تَرِثُ (قَوْلُهُ وَثَانِيًا وَلَاهُ) هُوَ لَفْظُ السَّاطِنَةِ
وَالنَّصْرَةِ وَيُطْلَقُ عَلَى الْقَرَابَةِ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ يُقَالُ بَيْنَهُمَا وَلَاهُ بِالْفَتْحِ أَيْ قَرَابَةٌ وَشَرْعًا مَا
سَيَذْكُرُهُ الشَّرْحُ بِقَوْلِهِ وَهُوَ عَصُوبَةُ الْمَخْهُومِ ذَاكَ وَلَاهُ لَا تَنْتَابُ الْعَتِيقُ إِلَى مَعْنَى كُنْتَابُ
الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ بِفَتْحِ الْوَاوِ مَمْدُودٌ أَحْتَرَّازٌ مِنَ الْوَلَاهِ بِكَسْرِ الْوَاوِ (قَوْلُهُ وَالْمَرَادُ وَلَاهُ
الْعَتَاقَةُ) أَيْ وَلَاهُ سَبِيحَةُ الْعَتَاقَةِ بِمَعْنَى الْعَتَقِ وَلَيْسَ الْمَرَادُ وَلَاهُ الْمَوَالَةِ وَالْمَعَالِفَةُ الَّتِي كَانَتْ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَصَوْرَتُهَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لَا تَزَوَّجْ بِي هَذَا أَيْ هَذَا بِي سَفْكَ دَمِي
كَهَذَا بِي سَفْكَ دَمِي وَسَأَى سَمَكَ أَيْ صِلْ بِي صِلْحَكَ وَحَرِي حَرِيكَ تَرِثْنِي وَأَرِثْكَ وَتَنْصِرْ بِي
وَأَنْصِرْكَ وَتَعْقِلْ عَنِّي وَأَعْقِلْ عَنْكَ فَيُؤَافِقُهُ الْآخَرُ وَيَصِيرُ كُلُّ حَالٍ فَا لَلْآخَرُ وَمَوَالِيَهُ وَوَارِثَا
لَهُ وَقَدْ أَبْطَلَ الشَّرْعُ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَهُوَ) أَيْ اصْطِلَاحًا كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ عَصُوبَةُ
أَيْ ارْتِبَاطٌ بَيْنَ الْمُعْتَقِ وَالْعَتِيقِ كَالَارْتِبَاطِ بَيْنَ لَوَالِدِ الدَّوْلَةِ وَوَجْهِ الشَّيْءِ أَنْ الْعَبْدَ كَانَ فِي

مَاتَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ الْمَخْهُومَةَ وَارِثُ
الزَّوْجَانِ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ
الرَّجْعِيِّ بِاتِّفَاقِ الْأَثَمَةِ
الْأَرْبَعَةِ وَلَوْ كَانَ الطَّلَاقُ
فِي الْحَيَّةِ لَا لِلزَّوْجَةِ الْمَطْلُوقَةِ
بَائِنًا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ عِنْدَنَا
خِلَافًا لِلْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ فَانْهَاجَ
تَرِثُهُ عَنْهُمْ بِمَنْفَعَةٍ مَا لَمْ
تَقْضِ عِدَّتُهَا وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ
مَا لَمْ تَزَوَّجْ وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ
وَلَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا
وَانْصَلَتْ بِأَزْوَاجٍ وَعِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ أَيْضًا لَوْ تَزَوَّجَتْ
الْمَرِيضَةُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ
امْرَأَةً فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ وَلَا تَرِثُهُ
وَلَوْ تَزَوَّجَتْ الْمَرِيضَةُ فِي
مَرَضِ الْمَوْتِ رَجُلًا لَمْ يَرِثْهَا
(و) ثَانِيًا (وَلَاهُ) وَهُوَ
بِفَتْحِ الْوَاوِ مَمْدُودٌ وَالْمَرَادُ
وَلَاهُ الْعَتَاقَةُ وَهُوَ عَصُوبَةُ

حال الرق كالمعدوم لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صبره موجودا كاملا لكونه
حيث يملك ويتصرف كما أن الولد كان معدوما والاب تسبب في وجوده فكل من المعتقد
والاب تسبب في الوجود وقوله سيدها نعمة المعتقد على رقيقه أي سبب تلك العصوبة
انعام المعتقد على رقيقه بالاعتاق لكن التعبير بالمعتقد فيه قصور لانه لا يشمل مالو ورث
انسان أصله أو فرعه فعتق عليه قهرافله الولاء ومع ذلك لا يقال فيه عصوبة سيدها نعمة
المعتقد على رقيق بل سيدها المعتقد دون الاعتاق ولذلك اعترض ابن كمال باشا على السيد
الخجرجاني في تعبيره بالمعتقد وشنع عليه بأنه أفصح عن قلة البضاعة في هذه الصنعة
وأجيب بأن ذلك نادر فأحق بالغالب والسيد الشريف معتقد من حديث جده صلى الله
عليه وسلم لم حيث قال انما الولاء لمن أعتق فلا يستحق هذا التشنيع وعرف بعضهم الولاء
بأنه صفة حكمية توجب موصوفها حكم العصوبة عند عدمها وبعضهم ترك تعريفه أدامع
النبي صلى الله عليه وسلم لانه عرفه بقوله الولاء لجة كجمعة النسب لا يباع ولا يوهب قال
الابي هذا منه صلى الله عليه وسلم لم تعريف حقيقة شرعا ولا محكما ثم منه اهـ لخصا من
حاشية الامير بزيادة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على قوله سيدها
نعمة المعتقد ووجه الاستدلال أن تعاقب المحكم بالمشق يؤذن بعلمه مامنه الاشتقاق
والموصول وصلته في قوة المشتق فكانه قبل الولاء للمعتقد لاجل اعتاقه فاعلم من ذلك ان
الاعتاق هو سبب الولاء وقوله انما الولاء لمن أعتق أي لا غيره لكان يلحق به من تسبب
في العتق بشراء أصله أو فرعه ومثله الارث كما تقدم وقوله متفق عليه أي بين البخاري ومسلم
وقوله من حديث عائشة أي حال كون ذلك الحديث من الاحاديث التي روتها عائشة عن
النبي صلى الله عليه وسلم فحديث المضاف لعائشة مفرد مضاف بعم (قوله ويرث به المعتقد)
أي لا العتق قال شيخ الاسلام وانما كان الارث بالولاء ثابتا من جانب المعتقد خاصة لان
الانعام من جهته فقط فاختص الارث به اهـ وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث عتيقا
من معتقه فضعيف كما قاله الترمذي وبغرض صحة فيحمل على اعطائه مصلحة لا ارثا وقوله
من حيث كونه معتقا انما زاد هذه الحجة لئلا ترد الصورة الآتية وهي ما لو اشترى ذمي عبدا
وأعتقه ثم اتحق بدار الحرب واسترق واشترى عتيقه وأعتقه فكل منهما يرث الآخر لكن
من حيث كونه معتقا لا من حيث كونه عتيقا ومثله هذه الصورة ما لو اشترى عتيقا أبا
معتقه وأعتقه فان المعتقد يرث من سيده كما ان السيد يرث من عتيقه لكان لا من حيث
كونه عتيقا بل من حيث كونه معتقا لا سيده فيثبت له ولولاء الميراث كما ثبت لسيد
ولاء المباشرة وكذلك ما لو اشترى شخص أمه فعتقت عليه ثم ملكت أبا ولدها وأعتقه
فانه يثبت للولد على أمه ولولاء المباشرة ولأمه عليه ولولاء الميراث انتهى لثبوت نقله عن شيخ
الاسلام بتصرف (قوله وعصبة المتعصبون بأنفسهم) أي كائن المعتقد وأبيه وأخيه
وجده واحترز بقوله المتعصبون بأنفسهم عن بنات المعتقد مع بناته فانهن عصبات بالخبر
وعن أخوات المعتقد مع بناته فانهن عصبات مع الغير فلا يرثن بالولاء (قوله لقوله
صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على كون الولاء سببا للارث الذي ذكره المصنف في

سيدها نعمة المعتقد على
رقيقه لقوله صلى الله عليه
وسلم انما الولاء لمن أعتق
متفق عليه من حديث
عائشة رضي الله عنها
ويرث به المعتقد من حيث
كونه معتقا وعصبة
المتعصبون بأنفسهم على
تفصيل سيدي في بعضه ان
شاء الله تعالى آخر الكتاب
لقوله صلى الله عليه وسلم

المتن فالحديث دليل لكلام المصنف (قوله الولاء محبة كل محبة النسب) أي علاقة وارتباط
 كمعلقة وارتباط النسب فالحمة بضم اللام وفتحها الغنة كما في المصباح العلاقة والقربة
 فثبتت للمشيئة ما ثبتت للشبهة به وقد ثبتت للشبهة به الارتباط فثبتت للشبهة لكن المشبهة لا يعطى
 حكم المشبهة به من كل وجه فلا يقال النسبية يقتضي أنه يورث به من الجانبين كما في النسب
 مع أنه لا يورث به إلا من جانب واحد وقوله لا يباع ولا يوهب أي لا يجوز بيعه ولا هبته
 (قوله وقد يرث العتيق المعتق) أي فيتصور الارتباط به من الجانبين كما في الصورة التي ذكرها
 وكما في صورتين السابقتين وقوله كما لو اشترى ذمي عبد الخ أشار إلى كاف إلى عدم المحصر
 في هذه الصورة بل مثلها صورتان السابقتان وقوله حيث لا مانع أي كقتل أو نحوه وهذه
 حيثية تفيد وقوله من حيث كونه معتقاً مرتبط بقوله وقد يرث العتيق أو بقوله فكل
 منهما يرث الآخر وهذه حيثية تعليل (قوله وثالثها نسب) أي وثالث الأسباب نسب من
 جهة العلو أو السفلى أو التوسط وقوله وهي الأبوة أي مباشرة وقوله والبنوة أي مباشرة
 أيضاً وقوله والادلاء بأحدهما أي الانتساب بأحد الأبوة والبنوة فالمدلى بالأبوة الاجداد
 والجندات والاختوة والاختوات والاعمام والعلمات والأخوال والخالات والمدلى بالبنوة
 أولاد من اتصف بها ولو أنثى فدخل في ذلك ذووالارحام ولا يضرب تأخيرهم عن غيرهم
 كما لا يضرب تأخير الأخ عن الابن في كونه وارثاً بالقرابة اهـ لؤلؤة نقلا عن شرح
 الترتيب (قوله فيرث بها الأقارب) تقرير على جعلها سبباً للارث وقوله وهم
 أي الأقارب وقوله الأصول أي كالأب والمجد وقوله والفروع أي كالابن وابن
 الابن وقوله والمخوئي أي كالأخ وابن الأخ وقوله للآيات الخ هـ هذا استدلال
 على قوله فيرث بها الأقارب وقوله وما ألحق بذلك أي بالمدى كونه من الآيات والاحاديث
 وقوله باجتماع أوقياس أي من اجتماع أوقياس فالبناء بمعنى من البيانية فهو بيان لما
 ألحق بذلك ويحتمل أن البناء للتصوير فيكون ما ذكر تصويراً لما ألحق بذلك وقوله على
 تفصيل الخ مرتبط بقوله فيرث بها الأقارب (قوله ويورث به من الجانبين تارة) أي يورث
 بسببه من الجانبين في حالة وقوله كالابن مع أبيه أي لانه إذا مات أحدهما ورثه الآخر
 وكذلك الأخ مع أخيه وقوله ومن أحد الجانبين أخرى أي ويورث به من أحد الجانبين
 دون الجانب الآخر في حالة أخرى وقوله كالمجدة أم الام مع ابن بنتها أي لانها ترثه إذا
 مات وهو لا يرثها إذا ماتت لانه من ذوى الارحام (قوله وأخر القرابة الخ) المناسب وأخر
 النسب الخ لان لفظ النسب هو الواقع في كلام المصنف لكن معناه القرابة وهذا جواب
 عما قد يقال لم أنزل القرابة إلا من عنهما بالنسب مع انها أقوى الاسباب وحاصل الجواب
 عن ذلك انه أنزلها لاسيما مقامه النظم ولطول الكلام عليها فالجواب من وجهين وقوله
 وان كانت أقوى الاسباب أي والحال انها أقوى الاسباب لانها من أصل الوجود فان
 الشخص في وقت ولادته يكون ابناً وأخاً ونحو ذلك بخلاف النكاح والولاء فان كلا منهما
 يطرأ ويضاهى لاترول والنكاح قد يزول بأن يطلقها مثلاً ولا يترتب النكاح نقصاناً
 والولاء حرماناً وهما لا يجعلمانها أيضاً يورث بها بالعرض والتعصيب وإنما ككاح يورث

الولاء محبة كل محبة النسب لا
 يباع ولا يوهب رواه الشافعي
 رحمه الله وقد يرث العتيق
 المعتق كما لو اشترى ذمي
 عبداً واعتقه ثم ألحق
 السيد بدار الحرب فاسترق
 فاشترى عبته فأعتقه فكل
 منهما يرث الآخر حيث
 لا مانع من حيث كونه معتقاً
 لا من حيث كونه عتيقاً
 وثالثها (نسب) أي
 قرابة وهي الأبوة والبنوة
 والادلاء بأحدهما فيرث
 بها الأقارب وهم الأصول
 والفروع والمخوئي للآيات
 الكريمة والاحاديث الصحيحة
 وما ألحق بذلك باجتماع
 أوقياس على تفصيل
 سياتي به وورث من
 الجانبين تارة كالابن مع
 أبيه والأخ مع أخيه ومن
 أحد الجانبين أخرى
 كالمجدة أم الام مع ابن بنتها
 وأخر القرابة وان كانت

به بالفرض فقط والولاء يورث به بالنسب فقط فهذه أوجه للقوة تغنيك عما قيل هنا كما
 قاله العلامة الأمير (قوله لأجل تهيئ النظام) أي استقامته وقوله وأطول الكلام عليها
 بحث فيه الاستاذ المحفني بأن هذا لا يظهر إلا لو ذكر أحكام القرابة عنها حتى يؤتوها أطول
 الكلام عليها فراراً من طول الفصل بكمثرية الكلام على ما حقه التقديم وأجاب الشيخ
 الأمير بأنه أراد أن تكون بقرب المباحث المتعلقة بها وقوله لأن أكثر الأحكام اللاحقة
 فيها أي وبعضها في النكاح وفي الولاء فتدبر (قوله متفق عليه) تصحح لكلام المصنف
 فالمتفق فيه انما هو السبب المتفق عليه فلا ينافي أن هناك سبباً مختلفاً فيه وقوله والا
 فهناك الخ أي والاقبل ذلك فلا يصح لأن هناك الخ وهكذا نظائر هذه العبارة فان شرطية
 مدغمة في لا النافية وليست استثنائية كما قد يتوهم وقوله سبب رابع وزاد المحفني خامساً
 وهو ولاء الموالاة بعد القرابة والعتق وصورته أن يقول الرجل لشخص أنت مولاي ترى
 اذا مت وتعتقل عني اذا جئت فيقول قبالت فيميت بذلك الارث للمولى وعصيته عنه عدم
 القرابة والمعتق كما قاله الأمير نقل عن السراجة وأهل هذا غير ما تقدم عن الجاهلية فتأمل
 (قوله جهة الاسلام) أي جهة هي الاسلام فالإضافة لليان قال شيخ الاسلام في شرح
 الفصول وفي جعله جهة الاسلام سبباً تنبيهه على أن الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة
 الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثالث
 ماله لهم ليس بشئ وكذلك قول المولاي أشار به الى أن الاسلام ليس سبباً للارث والالزام
 استبعاد المسلمين اه فهو ليس بشئ أيضاً وعدم لزوم الاستبعاد لتعذر تخصيص
 طائفة مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثالث لقوم غير محصورين كالفقراء فإنه لا يجب
 استبعادهم بل يجوز الصرف هنا الواحد كما قال السبكي انه الظاهر اه شيخ الاسلام أفاده
 في المولوة مع زيادة من حاشية المحفني (قوله فيرث به الخ) تفريع على جعل جهة الاسلام
 سبباً في الارث أي فيرث بسبب الاسلام فالضمير طائفة للاسلام ويصح أن يكون طائفة
 لجهة الاسلام ولم يؤث الضمير لا كسأبه التذكير من المضاف اليه والمراد أنه يرث ارباً
 مراعاة المصلحة فلا يس فيه ارباً تخمناً ولا مصلحة مخضة اذ لو كان ارباً محضاً لامتنع صرفه
 لمن يطرأ وجوده أو أسـلامه أرحم به بعد موت المورث ويفضل الذكور على الانثى ولم
 يصرف للرجل مع أبيه ولو كان مصلحة مخضة مجاز صرفه للكاتب أو لأكفراً اذا اقتضت
 المصلحة الدفع له وفي القاتل وجهان أحدهما المدع وقوله بيت المال أي المحل الذي يحفظ
 فيه مال المسلمين تحت يد الامام أو نائبه والوارث في الحقيقة المسلمون كما تقدم تحقيقه والا
 فلا معنى لكون البيت الذي هو محل حفظ المال وارثاً في نسبة الارث له تسمي وقوله
 ان كان منتظماً أي بأن كان متولاه عادلاً بحيث يصرف المال الذي فيه في مصارفه
 الشرعية وقوله عندنا أي معاشرة الشافعية وقوله على الأرجح راجع لقوله يرث واقوله
 ان كان منتظماً والمقابل للاول انه مصلحة بحيث يعطى منه للقاتل ونحوه والمقابل للثاني
 انه يرث وان لم ينتظم لأن الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف نائهم كالزكاة وبما يفرق بأن
 الزكاة مستحقوها شركاء والمالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب (قوله

أقوى الأسباب لأجل تهيئ
 النظام وأطول الكلام
 عليها لأن أكثر الأحكام
 اللاحقة فيها (ما بعدهن)
 أي هذه الأسباب
 (للموارث) جمع ميراث
 بمعنى الارث (سبب) أي
 متفق عليه والافهناك
 سبب رابع مختلف فيه
 وهو جهة الاسلام فيرث به
 بيت المال ان كان منتظماً
 عندنا على الأرجح

وسواء كان منتظما أم لا على الأرجح عند المسالكية) هذا هو ظاهر كلام ابن المحاسب
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام وهو المعتمد كما في
شرح الأجهوري فلا يصرف له شيء إن كان غير منتظما بأن كان متوليه جائرا بل يرد على من
يرد عليه فان لم يكن فلا ذوى الارحام فان لم يكونوا صرفه شخص عارف بوجوده المحير فيها
وهو ما جور على ذلك ويجوز له أن يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما هو مذكور في الفقه
(قوله ولا يرث عند المخنفة والمخنابلة) أي سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى
وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وبقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم وخبر الخال وارث
من لا وارث له يعقل عنه ويرثه فظاهر ذلك كله أن يرث المال لا يرث وأجاب عن ذلك في
شرح الترتيب فراجع (قوله ثم اعلم أن الموانع الخ) هذا دخول على قول المصنف ومنع
الشخص من الميراث الخ (قوله وهو في اللغة المحائل) ومنه قولهم هذا مانع بين كذا
وكذا أي حائل بينهما وقولهم واصطلاحا ما يلزم الخ وعرفه الا تمدى بأنه الوصف
الوجودي المنضبط المعروف بقبض المحكم وذلك كالرق فانه وصف وجودي منضبط معروف
بقبض المحكم الذي هو الارث ونقيضه عدم الارث ويصدق التعريف الذي ذكره الشرح
بالرق أيضا فانه يلزم من وجوده عدم الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال أن
لا يكون رق مقبضا ولا يرث لفقد شرط كتحقق حياة الوارث بعدموت المورث ولا يلزم من عدمه
أيضا عدم الارث لاحتمال أن لا يكون رق مقبضا ويرث لوجود الشرط وعلم من ذلك أن المانع
انما يؤثر بطرف الوجود بخلاف السبب فانه يؤثر بطرف الوجود والعدم وبخلاف الشرط
فانه انما يؤثر بطرف العدم كما سيأتي (قوله لذاته) راجع للشيء الاول وللشيء الثاني بطرفيه
فالمعنى بالنظر للشيء الاول ما يلزم من وجوده العدم لذاته فلا يرد ما إذا كان على الشخص
نجاسة وفقد الماء فانه يصلح فائدة الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من وجود النجاسة عدم
صحة الصلاة لكن لذاته بل لوجود المرخص وهو فقد الماء والمعنى بالنظر للشيء الثاني
بطرفيه ولا يلزم من عدمه وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد وجود الارث عنه عدمه
لوجود السبب وتحقق الشرط فانه وان لم يلزم من عدمه وجود الارث لكن لذاته بل
لوجود السبب وتحقق الشرط ولا يرد أيضا عدم الارث عنه عدمه لفقد الشرط كان لم
يتحقق حياة الوارث بعدموت المورث فانه وان لم يلزم من عدمه عدم الارث لكن لذاته بل
لعدم الشرط وفي الحقيقة هذا الشرط للتوضيح لان ذلك كله يعلم من جعل من التعليل
كما تقدم التنبيه عليه في تعريف السبب (قوله عكس الشرط) أي خلافه اذ الشرط
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث
بعدموت المورث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لاحتمال
أن تتحقق حياة الابن بعدموت أبيه ولا يرث لقيام المانع به كالرق أو القتل ولا يلزم من
وجوده عدم الارث لاحتمال أن تتحقق حياة الوارث بعدموت المورث ولم يوجد مانع مع توفر
بقية الشروط فالشرط انما يؤثر بطرف العدم وقولنا لذاته راجع للشيء الاول وللشيء الثاني
بطرفيه فالمعنى بالنظر للشيء الاول ما يلزم من عدمه العدم لذاته فلا يرد ما إذا فقدت

وسواء كان منتظما أم لا عند
المسالكية ولا يرث عند
المخنفة والمخنابلة والسكلام
فيه مما يطول فراجع في
كتابنا شرح الترتيب ثم
اعلم أن الموانع جمع مانع وهو
في اللغة المحائل واصطلاحا
ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود
ولا عدم لذاته عكس الشرط

الطهارة وفقه هذا الشخص الماء والتراب فانه صلى فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم
 من عدم الشرط عدم صحة الصلاة لكن لالذاته بل لوجود المرحض وهو وفقه هذا الطهورين
 والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد
 ما اذا وجد الشرط لكن اقترن به مانع كأن تحقق شروط الارث لكن مع الرق أو القتل
 فانه وان لزم من وجود الشرط عدم الارث هذا لكن لالذاته بل للمانع ولا يرد أيضا ما اذا
 وجد الشرط وانتفت الموانع وتحققت بقيمة الشروط فانه وان لزم من وجوده الوجود
 لكن لالذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضيح كما مر (قوله وموانع الارث
 ستة) وما زاد عليها فقد سميت مانعا تهاهل لان المراد بالمانع كما قاله الرافي ما يحامع السبب
 والشرط بخلاف اللعان والزنا فان عدم الارث فيه مالا انتفاء النسب وبخلاف استبهاام تأريخ
 الموت لغرق ونحوه والشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والحمل فان عدم الارث
 فمهما لعدم وجود الشرط وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث وعدم المتولي النبوة من
 الموانع فان من خصائص الانبياء انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء
 لا نورث ما تركناه صدقة والتحقيق انها ليست بمانع لان شأن المانع ان من تعلق به لا يرث
 ولا يورث كالرق أو لا يرث فقط كالقتل وليس لنا مانع يترتب عليه ان من تعلق به لا يورث
 فقط كما في الانبياء فانهم يرثون ولا يورثون والحكمة فيه أن لا يمتنع قريتهم موتهم لاجل
 الارث فذلك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان تكون أموالهم صدقة بعد موتهم تعظيما
 لاجورهم كما أشار اليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم ما تركناه صدقة وأما قوله تعالى
 حكاية عن زكريا فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب فالمراد منه وراثته النبوة
 والعلم لا وراثته المال اه لؤلؤة بتصرف (قوله على المتفق عليه منها وهو ثلاثة) أي التي
 هي الرق والقتل واختلاف الدين وأما الثلاثة المأقية فمختلف فيها كما سيأتي في الشرح
 (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله أي الذي قام به سبب الارث) أي وجد فيه الشرط
 بخلاف من لم يقيم به سبب الارث كما ينبغي باللعان وابن الزنا فان عدم الارث فيه مالا انتفاء
 السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كمن شك في وجوده وعدمه كالمفقود فان عدم
 الارث فيه لعدم وجود الشرط (قوله علة واحدة) أشار بذلك الى أن قول المصنف واحدة
 صفة لموصوف محذوف دل عليه قوله من عال ثلاث (قوله أحدها رق) كان المناسب
 احدا هارق لكنه راعى الخبر وهكذا يقال في قوله وثانها قتل وقوله وثالثها اختلاف
 دين (قوله وهو) أي شرعا وأما لغة فعنناه العمودية وقوله يحجز حكمي أي حكم به
 الشارع لاحسب اذ لا بعد قدرة على التصرف حسا لكن الشارع منعه منه وحكم بعدم نفوذه
 وقوله يقوم بالانسان أي يتصف به الانسان ذكرنا كان أو أنثى وهـ ذا القيمه لبيان الواقع
 وقوله بسبب الكفر أي بسبب هو الكفر فالإضافة للبيان ونرج بذلك ان يحجز الحكمي
 الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون
 (قوله وهو مانع من المجانين) أي جاني الرقيق وقريبه منه لا وقوله فلا يرث الرقيق هو
 مع قوله ولا يورث مفرع على قوله وهو مانع من المجانين وقوله بجميع أنواعه أي التي

وموانع الارث ستة اقصر
 المصنف رحمه الله على
 المتفق عليه منها وهو ثلاثة
 فقال (ويمنع الشخص)
 الذي قام به سبب الارث
 (من الميراث) أي الارث
 علة (واحدة من عال ثلاث)
 أحدها (رق) وهو يحجز
 حكمي به - وم بالانسان
 سبب الكفر وهو مانع من
 المجانين فلا يرث الرقيق
 بجميع

هي القن والمدبر والمعلق عتقه بصفة والموصى بعتقه وأم الولد والمكاتب والمبعض (قوله
لانه لو ورث لكان لسيده) أي لكان التالي باطل فهو ذا قياس استثنائي ذكر الشرح
الشرطي منه وطوى الاستثنائية لكان ذكر تعليلها بقوله وهو أجنبي من الميت فكانه قال
لكن التالى باطل لانه أجنبي من الميت وبين ان الملازمة في الشرطية أن الرقيق لا يملك
في جميع ما تحت يده من أكساب ونحوها لسيده اه حفي بتصرف (قوله ولا يورث)
أي بل ما تحت يده من الاكساب ونحوها لسيده وقوله لانه لا يملك له أي أصلا وهذا ظاهر
في غير المكاتب وكذا في المكاتب لانه بموته تنفخ الكتابة ف يرجع ما يده لسيده وقوله
ولو ملكه سيده أي بأن وجهه شيئا فلا يملكه وهذه غاية للرد على القول بأنه يملكه اذا ملكه
سيده (قوله لكان لبعض يورث عنه الخ) هذا استدراك على قوله ولا يورث فقط فالقاعدة
انه لا يرث الرقيق ولو بمبعض ولا يورث الا ان كان بمبعض فيورث عنه مالم يملكه بمبعض المحر
وبعضهم استثنى أيضا ما لو كان كافره أمان فحفي عليه حال حريته وأمانه ثم نقض الامان
فسبى واسترق فسررت عليه المجنانية ومات حال رقه فان قدر الدية يكون لورثته قال الملقيني
وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق جميعه الا هذه لكنهم إنما أخذوها بالنظر للحرية
السابقة فلا يستثناء بالنظر لذكره حال المرت رقيقا وقوله على الأرجح عندنا أي معاشر
الشافعية ومقابل الأرجح انه بين ورثته ومالك بعضه على نسمة الرق والحرية كذا في اللؤلؤة
وقال المولاي في حاشيته مقابله قولان أحدهما انه يملك بعضه وهو مذهب الامام
مالك والثاني لميت المال (قوله ولا يرث ولا يورث كالقن عند المالكية والمخنفية) أي
تغلبا لمجانبة الرق ومالم يملكه بمبعض المحر يكون للمالك بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس
انه كالمحر في جميع أحكامه وبه قال الحسن والنخعي والشعبي وجابر والنوري وأبو يوسف
ومحمد وزفر فبرث ويورث ويحجب كالمحر اه لؤلؤة (قوله ويورث) أي ويورث عنه جميع
مالم يملكه بمبعض المحر عند المخنابلة كذهبنا فلومات ابن مبعوض نصفه حر ونصفه رقيق عن
أسه وأمه فلامه ثلث مالم يملكه بمبعض المحر ولا يبعه باقيه عنه دنا وعند المخنابلة وأما عند
المالكية والمخنفية فلا شيء لهما وما ماله للمالك بعضه وقوله ويرث ويحجب على حسب
ما فيه من الحرية أي يرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب بذلك القدر معاملة لمبعض المحر
بحكم الاحرار وأبعضه الرقيق بحكم الارقاء فلومات حر عن أم وأخ حرين وابن مبعوض نصفه
حر ونصفه رقيق فللام سدس ونصف سدس لان الابن حجبهما من الثلث بنصفه المحر عن
نصف السدس ولو كان حرا كاملا لحجبهما عن السدس كاه ولكل من الابن والمبعض والاخ
المحر نصف الباقي لان الابن يرث بنصفه المحر ونصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف
ويرث الاخ النصف الاخر فالمسئلة أصلها من ستة للام واحد ونصف فانكسرت على
مخرج النصف وهوانان بضربان في ستة ثباتي عشر للام ثلاثة وهي سدس ونصف يبقى
تسعة ولا نصف لها صحيح فانكسرت على مخرج النصف أيضا وهوانان بضربان في اثني
عشر بأربعة وعشرين للام ستة وللأبن تسعة وللأخ مثلها ولو كان هناك ابنان مبعوضان
وأخ حرا لكان لكل من الابنين الربع وللأخ النصف وقبل قياسه ان تجمع حريتهما فهي

أنواعه لانه لو ورث لكان
لسيده وهو أجنبي من الميت
ولا يورث لانه لا يملك له ولو
ملكه سيده لكان لبعض
يورث عنه جميع ما يملكه
ببعضه المحر على الأرجح
عندنا ولا يرث ولا يورث
كالقن عند المالكية
والمخنفية ويرث ويورث
ويحجب على حسب ما فيه
من الحرية عند المخنابلة

حربة ابن تام ويقسم المال بينهما ويسقط الاخ وهذا كله عند الحنابلة ولا يخفى المحكم عندنا
 (قوله وثانها قتل) أي مطلقا عندنا وسيا في تفصيل عند الاثمة الثلاثة مذكور في
 الشرح (قوله وهو مانع للقاتل فقط) أي عن الارث ولو قال المقتول ورثه فوصية وقوله
 لا للمقتول معلوم من معنى فقط ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحدهما فوق الآخر
 فسات الاسفل لم يرثه الاعلى لانه قاتل له وان مات الاعلى ورثه الاسفل لانه غير قاتل له نقله
 الاذري وهو ظاهر وقوله فقد يرث قاتله وذلك كأن يجرح عم ابن أخيه جرحا يسري إلى
 النفس ثم مات العم قبل ابن أخيه المجروح وفيه حياة مستقرة فانه يرثه قطعا قال السمط
 وهذا خارج عن عبارة النظم أفاده في التلويح (قوله واختلفت الاثمة في القاتل) أي
 واختلفت الاثمة الأربعة في القاتل الذي لا يرث وقوله فعندنا لا يرث من له مدخل في
 القتل أي فعندنا معاشر الشافعية لا يرث من له دخل وتسبب في القتل تسببا قريبا فلا يرث
 ما إذا حبل الزوج زوجته فماتت بالولادة فانه يرث وإن كان له تسبب في قتلها بالاحتمال لانه
 تسبب بعد وقوله ولو كان بحق أي سواء كان القتل بغير حق أو كان بحق خلافا للاثمة
 الثلاثة فإن القاتل يرث عندهم إذا كان القتل بحق كما يعلم من كلام الشرح الآتي (قوله
 كقتص) أي قاتل قصاصا يرثه هذا وما بعده مثال أن له مدخل في القتل بحق المأخوذ
 غايه وقوله وامام فلا يرث من أمر بقتله وقوله وقاض فلا يرث من حكم بقتله عندنا وأما عند
 المالكية فيرث بلا خلاف كما في الخطاب وغيره وقوله وجلاد فلا يرث من قتله وقوله
 بأمرهما أو أمر أحدهما انما قيد بذلك ليكون من أفراد من له مدخل في القتل بحق وأما
 عدم ارثه فلا يتقيد بذلك وكان الظاهر أن يقيد كلاما من الشاهد والمزكى بالصادق ليكون
 كل منهما ممن له مدخل في القتل بحق وقوله وشاهد كأن شهد على قريبه بما يوجب
 القتل وقتل بشهادته فلا يرث منه وقوله ومزكى أي للشاهد أو للزكى كأن طلبت زكاة
 الشاهد بما يوجب القتل أو زكاة المزكى فزكاه وقتل بذلك فلا يرث منه سدا للباب وعملا
 بظاهر الخبر (قوله ولو كان بغير قصد) أي سواء كان القتل بقصد أو كان بغير قصد وقوله
 كأنتم الخ تمثيل للقاتل بغير قصد المأخوذ غايه فلا يرث النائم من قتله ولا المجنون من قتله
 ولا الطفل من قتله ولا يرد خبر رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبالغ وعن النائم حتى
 يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق لأن المرفوع انما هو قلم التكليف وما نحن فمه من قيل
 خطاب الوضع وخالف أبو حنيفة فقال يرث القاتل إذا كان صديقا أو مجنونا لا رفاع القلم
 عنهما وقد علمت أن المرتفع انما هو قلم التكليف ولا تعلق له بالارث (قوله ولو قصد به
 مصلحة) أي ولو قصد بالقتل أي بسببه كالضرب وابط الجرح مصلحة للمقتول كالتأديب
 والتدوي وقوله كضرب الاب ابنه للتأديب مثال لسبب القتل المقصود به المصلحة وكذا
 قوله وابط الجرح المعالجة أي شقها الجرح المعالجة المرض والبط يفتح الماء وتشديد الطاء
 المهملة مصدر يبط كردد ومثل ذلك سقيه دواء أفضى إلى موته كما في شرح الترتيب (قوله
 والاصل في ذلك) أي الدليل على عدم ارث القاتل وقوله ليس للقاتل من الميراث شيء أي
 ليس لمن له مدخل في القتل شيء من الارث (قوله والمعنى فيه تهمة الاستهجال في بعض

(و) ثانيا (قتل) وهو مانع
 للقاتل فقط لا للمقتول فقد
 يرث قاتله واختلفت الاثمة
 في القاتل فعندنا لا يرث
 من له مدخل في القتل ولو
 كان بحق كقتص وامام
 وقاض وجلاد بأمرهما أو
 أحدهما وشاهد ومزكى ولو
 كان بغير قصد كنائم ومجنون
 وطفل ولو قصد به مصلحة
 كضرب الاب ابنه للتأديب
 وابط الجرح المعالجة والاصل
 في ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم ليس للقاتل من الميراث
 شيء والمعنى فيه تهمة
 الاستهجال في بعض

(الصور) أى والعلة في عدم ائثار القاتل خوف استباح الوارث للارث بقتل مورثه في بعض الصور وهو ما اذا قتله عمدا فاقتضت المصلحة حرمانه من الارث عمدا لبقاء عدة من استباح بشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه والاستباح انما هو بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا فذهب أهل الحق ان المقتول ميت بعمره كما قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقوله وسد الباب في الدافى المناسب وسد الباب في الباقي كما في بعض النسخ لانه معطوف على قوله تمة الاستباحة أى وسد باب القتل في باقى الصور وهو ما اذا كان القتل بغير قصد كما في النائم والمجنون والطفل (قوله ولا مدخل للعتى في القتل) أى ولو أخطأ في الافتاء ومثله راوى الحديث ولو ضيعا وكذلك القاتل بالعين والقاتل بالمال ومن أتى لامرأته بالحكم فأكلت منه حبة ثم أكلت منه الزوجة فأتت ومن أحبل زوجته فأتت بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث عتقى جلد فإد فأتت فلانظرفيه بحال لكن ظاهرا طلاقهم منه بذلك وقوله وان كان على معين أى وان كان افتاءه على شخص معين كان استفتى في زيد بخصوصه لكونه قتل عمدا عدا وانا فأتى بقتله وقوله لانه ليس يلزم أى بل مخبر بالحق فقط وقوله بخلاف القاضى أى فانه يلزم لا مخبر فقط (قوله وعند المخنفة كل قتل الخ) حاصل الامر أن القتل عندهم إما قتل خطأ كان يرمى الى صدمه فيصيب انسانا فيموت فيوجب الدية على العاقلة والكفارة عليه أو شبهه عمد كأن يعمد بضربة بمال يقتل غالبا كسوط فيموت منه فكذلك مع الاثم أو جار مجرى الخطأ كأن نام فانقلب عليه فقتله أو ووطئه دابة وهو راكمه فمكذلك أيضا بلا اثم أو قتل بالسب كأن حفر بئر في ملكه فأتت فيه امورثه فيوجب الدية على العاقلة ولا كفارة ولا اثم ومنع بلوم ان القتل بحق لا يوجب شيئا القتل العمد العدوان يوجب القصاص والاثم دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فاذا تم هذا فمقول قوله كل قتل أوجب الكفارة منع الارث أى كالقتل الخطأ أو شبهه العمد أو المجارى مجرى الخطأ وقوله وما لا فلا أى وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث وذلك كالقتل بالسب والقتل بحق واحترز بالعدوان عن العمد غير العدوان كقتل من خرج عن طاعة الامام من المورثين فانه عمدا غير عدوان ولذلك لا يمنع الارث عندهم وقوله فانه لا يوجب الكفارة عندهم أى بل يوجب القصاص مع الاثم وقوله ومع ذلك يمنع الارث أى ومع كونه لا يوجب الكفارة يمنع القاتل من الارث لانه قطع الموالاة التى هى مبنى الارث (قوله وعند المخنفة كل قتل الخ) حاصل الامر أن القتل عندهم إما قتل عمد عدوان فيوجب القصاص أو قتل خطأ أو شبهه عمد فيوجب الدية أو قتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مسلما فيوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت عليه ما يوجب القتل فقتله فلا يوجب شيئا فاذا علمت ذلك فمقول قوله كل قتل مضمون بقصاص أى كالقتل العمد العدوان وقوله أو بدية أى كقتل الخطأ أو شبهه العمد وقوله أو بكفارة أى كقتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مسلما وقوله يمنع من الميراث أى يمنع القاتل من الارث وقوله وما لا فلا أى وما لا يكون مضمونا

الصور وسد الباب في الباقي
ولا مدخل للعتى في القتل وان
كان على معين لانه ليس
يلزم بخلاف القاضى وعند
المخنفة كل قتل أوجب
الكفارة منع الارث وما لا
فلا الا القتل العمد العدوان
ونه لا يوجب الكفارة عندهم
ومع ذلك يمنع الارث وعند
المخنفة كل قتل مضمون
بقصاص أو بدية أو بكفارة
يمنع من الميراث وما لا فلا

شيء كالقتل بحق فلا يمنع من الميراث (قوله عند المالكية يرث قاتل الخطأ من المال دون
 الدية) أي من المال الموجود عنده قبل الموت والأفالية مال وانما يرث من المال
 المذكور لعدم تجهيله القتل وانما لم يرث من الدية لوجوبها عليه ولا معنى لكونه يرث شيئاً
 وجب عليه ويحجب في المال المذكور دون الدية فلو قتل ابن أباه خطأ فسات عنه وعن
 زوجة الملوحة ربع الدية وثمان المال فان القاتل لا يرث في الدية فلا يحجبها فيها وما في
 شرح السراجية عن سيدنا مالك من أن الزوجين لا يرثان في الدية غير معول عليه وتعليله
 بأن الزوجة انقطعت بالموت يقتضي عدم ارث الزوجين مطلقاً وقوله ولا يرث قاتل العمد
 العدوان أي لا من مال ولا من دية ومحل ذلك اذا كان القاتل بالغاً عاقلاً بخلاف ما اذا كان
 صبيماً أو مجنوناً لان عمدهما كالمخطأ فلا يحرم من الارث على المعتمد وعمم بعضهم أي حيث
 قال سواء كان كبيراً أو صغيراً طائفاً أو مكرهاً انتهى فان شك في القتل هل كان عمداً أو خطأ
 منع القاتل من الميراث لان الشك كاف في المنع وهذا في غير ارث الولاء فيرث عندهم قاتل
 العمد والمخطأ الولاء فيرث قاتل السيد الولاء على العتيق فاذا مات العتيق عنه ورث ماله
 بالولاء واعلم ان شبه العمد عندنا داخل في العمد فمدهم لا مقابل له فقد فسر والعمد بأن
 يقصد الشخص ضرب غيره ولو بمسلاً لا يقتل غالباً فليس القتل عندهم الا قسماً من عمداً وخطأً
 فاندفع ما يقال شبه العمد تنازعه المفهوم ان يخرج بالعدوان قاتل العمد غير العدوان
 كان قتله لدفعه له عن نفسه أو لكونه خارجاً عن طاعة الامام كما تقدم (قوله والباب
 واسع) أي باب القتل واسع من حيث جله وقوله وفروعه كثيرة في قوة التعليل لما قبله
 فكانه قال لان فروعه أي مسائله كثيرة وقوله ومحل بسطها كتب الفقه أي فلا ينبغي
 بسطها هنا (قوله وثالثها اختلاف دين) أي اختلاف دين الوارث والميت وقوله بالاسلام
 والكفر متعلق باختلاف فكل منهم ما دين لكن الاسلام دين حق والكفر دين باطل
 ويدل على ان الكفر يسمى ديناً قوله تعالى ومن يبدع غير الاسلام ديناً فان يقبل منه ولا
 ينفيه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام لان المعنى والله أعلم ان الدين المرضي عند الله
 الاسلام ولذا كان اختلاف الدين من الجانبين وايضاً الكافر قطع ما بينه وبين الله فقطع
 الله الارث بينه وبين المسلمين (قوله فلا توارث بين مسلم وكافر) تفريع على جعل اختلاف
 الدين مانعاً من الارث وقوله مخبر الصحيحين لا يرث استدل على عدم التوارث بين المسلم
 والكافر فلو مات الكافر عن ابن مسلم وعم كافر ورثه العم دون الابن ولو مات المسلم عن ابن
 كافر ورثه المسلم ورثه العم دون الابن فوجود الابن كالعدم (قوله أما عدم ارث الكافر المسلم
 فما لا جاع) أي ان دام كافر حتى قسمت التركة فان أسلم الكافر قبل قسمة التركة لم يرث
 لكن لا بالاجماع بدليل ما سدد كرهه عن الامام أحمد من أنه يرث حصة ثم ترغيبه في الاسلام
 فيه عليه العلامة الامير (قوله وأما عكسه) أي عدم ارث المسلم الكافر وقوله فعند الجمهور
 أي فتايت عند الجمهور وقوله خلافاً لما إذا أي حال كونهم مخالفين لما إذا المخ (قوله
 ودليلهما) يحتمل أن يكون بالمجر معطوفاً على مدخول اللام في قوله خلافاً لما إذا المخ والظاهر
 قراءته بالرفع وقوله والجواب عنه مبتدأ على الاحتمال الاول ومعطوف على ما قبله

وعند المالكية يرث قاتل
 الخطأ من المال دون الدية ولا
 يرث قاتل العمد العدوان
 والباب واسع وفروعه كثيرة
 ومحل بسطها كتب الفقه
 (و) ثالثها (اختلاف دين)
 بالاسلام والكفر فلا توارث
 بين مسلم وكافر مخبر الصحيحين
 لا يرث المسلم الكافر ولا
 الكافر المسلم أما عدم ارث
 الكافر المسلم فما لا جاع
 وأما عكسه فعند الجمهور
 خلافاً لما إذا ومعاً وبه ومن
 وافقهما ودليلهما والجواب
 عنه ذكرته في شرح الترتيب

على الاظهر وقوله ذكرته في شرح الترتيب الضمير عائد على الجواب على الاحتمال الاول
وعلى المذكور من الدليل والجواب على الاظهر ولكون الجواب متعلقا بالدليل كافا
كالشيء الواحد فلذلك لم يقل ذكرتهما بل أفرد الضمير وعبارته في شرح الترتيب وذهب
معاذين جعل رضي الله عنه ومعاًوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما الى توارث المسلم من
الكافر بخبر الاسلام يزيد ولا ينقص وقيل ساعى النكاح والاعتناء أى فكأن المسلم
يتزوج الكافرة بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر وكما أن المسلم يفتن مال الكافر كذلك
يرث المسلم الكافر وأجيب بان الخبران صحيحان فمناه يزيد بفتح الباء ولا ينقص بالارتداد
وأما القياس فردود بان العبد يملك الحرية ولا يرثها والمسلم يفتن مال الحر في ولا يرثه انتهى
بعض تصرف (قوله وسواء أسلم الكافر الخ) هذا تعميم في عدم ارث الكافر من المسلم
فاذا مات المسلم فلا يرثه الكافر سواء أسلم قبل قسمة تركته المسلم أم لم يسلم قبلها وقوله وسواء
بالقرابة الخ أى وسواء كان الارتباط بين المسلم والكافر بالقرابة الخ وقوله والنكاح
والولاء أى أو النكاح أو الولاء فالواو وفيه ما يعنى أو وقوله خلافاً للإمام أحمد أى أخالف
خلافاً أو أقول ذلك حال كوني مخالفاً للإمام أحمد وقوله في المسئلةين أى المشار اليهما
بالتعميم وقوله حيث قال ان أسلم الكافر الخ أى لانه قال ان أسلم الكافر الخ ولا يخفى
ان قوله قال ان أسلم الكافر الخ مقابل للتعميم الاول وقوله وقال المسلم يرث من عتيقه الخ
مقابل للتعميم الثاني فيحمل كونه الكافر لا يرث المسلم عنده ان دام على كفره حتى قسمت
التركة ويحمل كونه المسلم لا يرث الكافر عنده في غير الولاء واستدل على الثانية بخبر
النسائي لا يرث المسلم النصراني الا أن يكون عبده أو أخته صحبه المحاكم قلنا الولاء فرع
النسب فهو أولى منه بعدم الارث وأما الخبر ففعل تأويله أن ما يبيده لاسيده كما في الحماية
لا الارث من العتيق لانه سمى عبداً كما في الأولوة نقل عن شيخ الاسلام (قوله فائدة) أى
هذه فائدة فهي خبر مبتدأ محذوف على الاظهر من الاحتمالات المشهورة وقد تقدم معنى
الفائدة لغة واصطلاحاً فارجع اليه ان شئت (قوله استثنى بعضهم الخ) انما تبرأ منه لرد
كلمتي أى وقوله فان الولد يرثه الخ علة للاستثناء وقوله مع حكمنا باسلامه أى مع حكمنا
باسلام الولد بسبب اسلام أمه فالبناء الاولى للتعدية والثانية للسمية فلم يلزم تعلق حرفي
بجميع واحد بناءً واحداً الخ حكمنا باسلامه باسلام أمه هو مذهبنا والمشهور في مذهب
المالكية انه لا يحكم باسلام الولد غير المميز لا تبعه باسلام أبيه (قوله قال ابن الهيثم الخ)
غرضه بذلك رد الاستثناء وقوله والمتجسس عدم استثناء ذلك أى عدم استثناء ما ذكر وهو
مالومات كافر الخ وقوله لانه ورث منذ كان جلاً أى وقت كونه جلاً فلم يرث مسلم من كافر
وانما ورث كافر من كافر فلا استثناء وانما استثناء بعضهم نظراً لحال الولادة وهي شرط
لحقق الارث (قوله وهذا) أى كونه ورث وقت كونه جلاً من حيث لازمه وهو كون
الحمل مال الكمال ورثه وقوله معنى قول بعض الفضلاء الخ كان المناسب أن يقول هو المراد
من قول بعض الفضلاء الخ واستشكك ذلك بانهم قد فسروا الجاد بما ليس حيواناً ولا أصل
حيوان ولا منفصل عن حيوان وهذا يخرج الحمل فالاظهر ان مراد بعض الفضلاء بالجناد

وسواء أسلم الكافر قبل
قسمة التركة أم لا وسواء
بالقرابة أو النكاح أو
الولاء خلافاً للإمام أحمد
رحمه الله في المسئلةين
حيث قال ان أسلم الكافر
قبل قسمة التركة ورث
ترغب اليه في الاسلام وقال
المسلم يرث من عتيقه
الكافر (فائدة) استثنى
بعضهم من عدم توريث
المسلم من الكافر مالومات
كافر عن زوجة حامل
ووقفنا الميراث للحمل
فأثبت ثم ولدت فان الولد
يرثه مع حكمنا باسلامه
باسلامها قال ابن الهيثم
رحمه الله قلت والمتجسس عدم
استثناء هذه لانه ورث
منذ كان جلاً وهذا معنى
قوله بعض الفضلاء انما

المسجد فانه اذا وصي له شخص بشئ اوده به له وقبل له الناظر ملكه المسجد واجيب
 بأن نفس الجاد بما ذكر انما هو في بعض الابواب فبراديه في بعض الابواب ما لا روح فيه
 وحينئذ فما ذكره بعض الفضلاء صحيح في الحمل لكنه لا يظهر بعد نفخ الروح فيه فالاولى أن
 يراد به هنا ما لم يتحقق حياته وحينئذ فهو صحيح في الحمل مطلقا لانه لا يتحقق حياته مادام
 حيا كما أشار اليه العلامة الامير (قوله انتهى) أي كلام ابن الهائم وقوله أي لان العبرة في
 الارث الخ تقيم وتوضح لكلام ابن الهائم فلما كان قوله لانه ورث مذ كان حيا لا محتملا
 لبيان وللمقدمة خارجية أشار اليه بان بقوله لان العبرة في الارث الخ وللمقدمة الخارجية بقوله
 وان الحمل كان وقت الموت الخ ثم قرع على ذلك قوله فلم يرث مسلم من كافر رأى كما يقتضيه
 الاستثناء وانما ورث كافر من كافر قال بعضهم وانما حكم على الحمل قبل نفخ الروح فيه
 بالكفر فيه نظر لان الكفر انما يتصف به بعد نفخ الروح فيه اه ويرد بانها لا تقتضي كافر اثم
 لم يكن في اصوله مسلم تبعه الوالديه الكافرتين فتدبر (قوله والله أعلم) فيه تبري من دعوى
 العلمية وان نظر لمحققة الامر كان أفعال التفضيل على غير بابه وان نظر لظاهر كان على بابه
 (قوله ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق شئ الخ) بحث فيه بانه لا يقتضي ذلك لانه
 لا مانع من أن يراد ففهم ما سيجي نعم الغاء يقتضي ذلك لما فيها من معنى التفريع وبالجملة
 فيمكن الاولى في الدخول أن يقول ولما كان ما سبق بطالب فهمه قال فافهم الخ (قوله
 أي اعلمه علما حازما) أي فالمراد بالفهم المأمورية المجازم لا مطلق الادراك ولما كان ذلك
 لا بد له من دليل يدل عليه قال بدليل الخ فقول المصنف فليس الشك كالبقين ثعلب
 الامر بالفهم بالمعنى المذكور (قوله وهو التردد الخ) هذا نفس بره عند الاصوليين وأما
 تفسيره عند الفقهاء فطابق التردد الشامل للظن والوهم وهو الانسب هنا لما قبله من البقين
 وقوله بين حكمين الخ مبنى على ان الشك معه حكمان متكافئان والتحقيق ان الشاك لا حكم
 عنده وانما هو متصور للطرفين ويمكن على بعد أن يقال المراد بين حكمين عند غير الشاك فلا
 ينافي انه لا حكم عنده وقوله لا مزية لا أحدهما على الآخر اخرج الظن والوهم لانه ان كان
 براحية فظن وان كان مجرد حجة فهوهم وقد عرفت ان الانسب أن يفسر هنا مطلق التردد
 فيشمل كلام من الظن والوهم (قوله كالبقين) أي مثل البقين وقوله أي الحكم المجازم أي
 الادراك المجازم صاحبه (قوله فائدتان) أي هاتان فائدتان وقوله الاولى أي الفائدة
 الاولى وذكر فيها الخلاف في كون الكفر ملة واحدة أو ملالا كما قال هل الكفر كله ملة
 واحدة أو مل الخ قوله الاصح من مذهبنا ان الكفر كله الخ) فيتم واث الكفار بعضهم
 من بعض الاما... باني استنشاؤه ولو اختلفت أديانهم كاليهود والنصارى والمجوس وعبدة
 الاوثان فان قيل كيف يتصور ذلك مع ان من انتقل من دين لا يخرج عن الاسلام لا يقر عليه
 اجيب بأن له صورا منها الولاء كأن يعتنق يهودى نصرانيا ومنها النكاح كأن ينسكح
 نصراني يهودية ومنها أن يكون أحداً بويه يهوديا والآخر نصرانيا فيختار الولد بينهما ما بعد
 بلوغه كما جزم به الرافي حتى لو جاء لهما ولدان كان لا أحدهما أن يختار اليهودية وللاخر أن
 يختار النصرانية ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة والاخوة مع الاختلاف

جادعك انتهى أي لان
 العبرة في الارث بوقت
 الموت والحمل كان وقت
 الموت محكوما بكفره فلم
 يرث مسلم من كافر والله
 أعلم ولما كان التعبير
 بالفهم يقتضي سبق شئ
 يفهم قال (فافهم) أيها
 الطالب ما قلته هلك أي
 اعلمه علما حازما بدليل
 قوله (فليس الشك) وهو
 التردد بين حكمين لا مزية
 لاحدهما على الآخر
 (كالبقين) أي الحكم
 المجازم (فائدتان) الاولى هل
 الكفر كله ملة واحدة أم
 مل الاصح من مذهبنا
 ان الكفر كله ملة واحدة
 وهو مذهب المخنفية

باليهودية والنصرانية أفاده في اللؤلؤة نقلا عن شيخ الاسلام (قوله والثاني مال) وعليه فلا يتوارث أهل الملل بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي النصراني وبالعكس وقوله والنصارى مله الخ كان الاولى أن يقول والنصرانية مله واليهودية مله وما عداها مله الا أن يقدر مضاف أي ودين النصارى مله ودين اليهود مله ودين من عداها مله وهذا أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن مالك وتبعه عليه العلامة خليل وعليه فيقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلا والثاني القولين ما ذكره ابن مرزوق عن أكبر المذهب واعتقده الجمهورى أن اليهودية مله والنصرانية مله وما عداها مله كثره فالحجوسية مله وهم جرا وعليه فلا يقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلا (قوله ولكل من القولين دليل مذكور في المطبوعات) فدليل من قال بأن الكفر كله مله واحدة قوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى وإن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ودليل من قال بأن الكفر كله مله قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين وأجاب الأول بأن معنى الآية ولكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وسلم جعلناه القرآن شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهد وبأن المراد بالميتين في الحديث الاسلام والكفر بدليل أن في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر اهـ شرح الترتيب بتصرف (قوله الفائدة الثانية) ذكر فيها بقية الموانع الستة كما هو التحقيق في عدها وما زاد عليها فتسميته مانعافيه تساهل كما تقدم (قوله بقى من موانع الارث ثلاثة أيضا) أى كما أن ما ذكره المصنف ثلاثة فمكون المجموع ستة وقد عرفت ما فى الزائد (قوله أحدها اختلاف ذوى الكفر الاصلى الخ) قضيته وان لم تختلف الدار وعليه فلو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب لم يتوارثوا مع أهل الحرب لكن قيده الصيرى في شرح الكفاية بكون أهل الذمة بدارنا وعليه ففي المسئلة المذكورة تتوارث أهل الذمة مع أهل الحرب لكونهم قاطنين بدارهم قال الأذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا يخالفه واعلم أن اختلاف الدار ليس بمانع عندنا بين المحرمين فيرث المحرمى الرسمى من الحربى الهندى خلافا لافى حنفية اهـ شرح الترتيب وقوله فلا تتوارث بين ذمى وحربى أى لعدم الموالاة بينهم ما بخلاف العادل والباغى فلا أثر لاختلافهم ما بذلك لاجتماعهم فى أشرف المجهات وهو الاسلام أفاده في اللؤلؤة (قوله وفاقا للحنفية) أى نقول ذلك حال كوننا موافقين للحنفية وقوله وخلافا للمالكية والحنابلة أى وحال كوننا مخالفين للمالكية والحنابلة (قوله وهل المعاهد) بفتح الهاء وكسر هاء من عاهدناه وعاهدنا على ترك القتال بيننا وبينه أربعة أشهر عند قوتنا وعشر سنين عند ضعفنا وقوله والمستأمن هو من عقد له الأمان كأن قال له الامام أو غيره أدخل دارنا بأمان وأما الذمى فهو من عقد له الامام ذمة على أن عليه كل سنة دينارا مثلا وقوله وجهان أى فى جواب ذلك وجهان وقوله أوجههما كالدعى أى انهما كالدعى وعليه فلا يجزى التوارث بينهما وبين الحربى وقوله خلافا للحنفية أى وللمالكية والحنابلة وعبارة شرح كشف الغوامض والثانى انهما

والثانى مال وهو مذهب المالكية والحنابلة قالوا واليهود مله والنصارى مله ومن عداها مله ولكل من القولين دليل مذكور في المطبوعات * الفائدة الثانية بقى من الموانع ثلاثة أيضا أحدها اختلاف ذوى الكفر الاصلى بالذمة والحاربة فلا تتوارث بين ذمى وحربى فى الاظهر وفاقا للحنفية وخلافا للمالكية والحنابلة وهل المعاهد والمستأمن كالدعى أو كالحربى وجهان أموجهما كالدعى خلافا للحنفية

كالحربي لانهما لم يستوطنا دارنا وبه قالت الاثمة الثلاثة اه وعلى هذا فيجري التوارث بينهما وبين المحربي (قوله الثاني الردة) لا يغني عنها اختلاف الدين لانه لا توارث بين اخوين ارتدوا الى النصرانية متلافي اللؤلؤة من انهاد اخله في عبارة النظم وهي اختلاف الدين وهو اسم من الارتداد وهي لغة الرحوع والانصراف عن الشيء واصطلاحا قطع من يصح طلاقه الاسلام بفعله مكفرا او اعتقاده أو قوله وقوله أعاذنا الله والمسلمين منها أي أجازنا الله والمسلمين منها (قوله فلا يرث المرتد ولا يرث) أي لانه ليس بينه وبين أحد من الوالات ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة فيسألوا قطعت يده مثل ان ارتد لانه لا يستوفيه ارثا كما نقله السبكي عن اصحاب وقياس ذلك يأتي في حد القذف وذكر في اللؤلؤة ان الرافعي وابن اليمان وغيرهما نقلوا عن مالك رضي الله عنه أنه قال اذا ارتد في مرض موته فاتهم بانه قصد حرمان الورثة من المال وورثه لكن قال العلامة الامير هذا غير معقول عليه لبعده هذه التهمة كما في الشيخ عبد الباقي وغيره اه فالمعتمد عندهم عدم الارث (قوله حتى لو ارتد اخوان الخ) فربيع على ما قبله وقوله مثلا الاولى تأخير عن قوله الى النصرانية ليكون راجعا اليها أيضا فيفيد أن الارتداد الى غير النصرانية كالارتداد اليها كما يفيد أن غير الاخوين مثلها وقوله لا توارث بينهما أي لانهما لا يقران على ما انتقل اليه ولا عبرة بما لولاة بينهما لانها حينئذ كالعدم كما أفاده في اللؤلؤة (قوله ومال المرتد في) فيخمس عندها كما هو مقرر في الفقه ومثل المال غيره مما ينتفع به كحد الميتة وكلب الصيد وهذا ان قرئ مال بضم اللام والاولى قرأته بكسر هاو حينئذ تكون ما اسمها موصولا وعليه فالمنع والذي ثبت المرتد في فم دخل في ذلك الحقوق المنتفع بها ولو غير مال ولا يخفى ان محمل كون مال المرتد فبا بعد موته وأما في حياته فوقوف فان أسلم أخذه وان مات كان فبا (قوله ولو كان أني) أي فبا لاني بعد موته كالذكر وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا مالها الورثة سواء اكتسبه في حال ردتها أو أسلامها كما في شرح الترتيب والفرق بين الذكور والانثى عندهم ان الانثى لا تقتل عندهم بل تحبس حتى تسلم بخلاف الذكر فانه يقتل (قوله وسواء ما اكتسبه الخ) هذا التعميم راجع لقوله ومال المرتد في وسواء خبره بمرقة دم وما اكتسبه الخ منه دأ مؤخر والمعنى ما اكتسبه في حال الاسلام وما اكتسبه في حال الردة سواء أي مستويان في أن كلا في وعلم من ذلك أن أو بمعنى الواو لان التسوية لا تكون الا بين شئتين وقوله خلافا لهم أيضا أي خلافا للحنفية كما في المسئلة التي قبلها وقوله حيث قالوا الخ أي لانهم قالوا الخ وقوله ما اكتسبه في حال الاسلام لورثته المسلمين أي وما اكتسبه في حال ردتها لم يمت المال والعبرة بورثته المسلمين يوم موته لا يوم ردت (قوله وسواء أسلم قبل قسمة التركة الخ) هذا التعميم راجع لقوله فلا يرث المرتد لا لقوله ومال المرتد في فكان الاولى أن يقدم ذلك عليه لان هذه التسوية متعلقة بكونه غير وارث لا بكونه غير موروث منه كما قاله الاسلام ما ذاك تخفى فاذا مات المسلم عن قريب المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الموت وقوله خلافا للحنابلة أي حيث قالوا بأنه ان أسلم قبل قسمة التركة يرث (قوله ولا ينزل محوقه بدار

الثاني الردة أعاذنا الله
والمسلمين منها فلا يرث
المرتد ولا يرث حتى لو ارتد
أخوان مثلا الى النصرانية
لا توارث بينهما ومال المرتد
في ولو كان أني خلافا للحنفية
وسواء ما اكتسبه في حال
الاسلام وفي حال الردة
خلافا لهم أيضا حيث قالوا
ما اكتسبه في حال الاسلام
لورثته المسلمين وسواء أسلم
قبل قسمة التركة أم لا
خلافا للحنابلة ولا ينزل
محوقه بدار

الحرب منزلة موته) أى فيكون ماله موقوفا كما لو لم يلحق بدار الحرب فان مات كان فيأوا
 أسلم يرجع له وقوله خلافا للحنفية أى حيث قالوا ان لم يلقه بدار الحرب ينزل منزلة موته
 فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما مر فان أسلم رد الورثة ما بقي بأيديهم ولا يرجع عليهم بما
 تصرفوا فيه ان اقسامهم وابعدهم الحكم المحكم لم يلقه ولا يرجع عليهم كما يفيد شرح الترتيب
 (قوله والزندقة كالردة) أى فلا يرث الزنديق ولا يرث الزنديق هو من يخفى الكفر ويظهر
 الاسلام وكان يسمى في الصدر الاول منافقا وقيل من لا ينتحل أى يختار دينه او قيل من ينكر
 الشريعة وكان يسمى في الصدر الاول منافقا وقيل من لا ينتحل أى يختار دينه او قيل من ينكر
 على زندقته لاحتمال توبته أو طعمته في الشهود لو كان حيا وأما اذا اطلقنا على زندقته باقراره
 ودام عليها الى أن مات فلا يرث اجسا عا لانه أفتج من المرتد أفاده العلامة الامير (قوله
 والذي لا يرث لا وارث له يستغرق) أى بأن لم يكن له وارث أصلا أو له وارث لا يستغرق
 كمنذ وقوله يكون ماله أى فيما اذا لم يكن له وارث أصلا وقوله أو الغاضل بعد
 الفرض أى فيما اذا كان له وارث لا يستغرق كمنذ ولا يشترط في ذلك ان نظام بيت المال
 لان انتظامه انما هو شرط في الارث لا في الفى فلو خلف عمة مثلا أو بنتا فالمال كله في الاولى
 والباقي بعد نصف البنت في الثانية لبيت المال ولا شيء للعمة ولا رد على البنت كما قاله
 الشرح في شرح الترتيب قال ولا شيء في ذلك وان توقف فيه بعض العصريين وادعى أن
 البنت تأخذ الباقي ردا وان العمة مثلا تأخذ الجميع مع لال بأن لم نجد أحدا خص الرد بالمسلم
 اذا كان بيت المال غير منتظم وجوابه ما تقدم اه أفاده في الاولوية (قوله الثالث وهو
 آخر الموانع الستة للدور المحكمى) علم من اقتصره على الموانع الستة أنه لو كان الموروث
 صيدا أو الوارث محررا لا يمنع ارثه وهو كذلك على الاصح والدور الرجوع للبدأ كالدائرة
 التي لا يدري أين طرفاها وقيل له المحكمى لتعلقه بالاحكام ونخرج به الدور الكوفي والدور
 المحسنى فالدور الكوفي أى التعلق بالسكون الذي هو الوجود توقف كون كل من الشئين
 على كون الآخر وهذا هو الواقع في فن التوحيد والمستحيل منه السبق وهو ما يقتضى كون
 الشئ سابقا مسبقا كما لو فرضنا ان زيدا أوجد عمر أو أن عمر أوجد زيدا فان ذلك يقتضى
 ان زيدا سابق من حيث كونه مؤثرا مسبوق من حيث كونه أثر او كذلك عمر وبخلاف المعنى
 كالاتية مع المنو والدور المحسنى أى المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقدارين على
 العلم بالآخر ولذلك يقال له الدور العلمى وهذا دور في الظاهر فقط مجواز أن يحصل العلم بشئ
 آخر غيرهما في الحقيقة لا دورا لا اذا أردت علم أحدهما من الآخر ومثال ذلك ما اذا ذهب
 أحد تربيضين للأخر عيدا فوجهه الثاني للأول ولا مال لهما غيره وماتا فلا يعلم ما صح فيه هبة
 كل منهما وقدر ما يرجع اليه الا بعد العلم بالآخر لان هبة الأول صحت في ثلث العمد فصار
 مال الثاني وما وردت عليه هبة الثاني صحت في ثلث الثلث فصارت ثلث الثلث المذخور من
 مال الاول ففسرى اليه الهبة فليرد ثلثه للثاني بالهبة ثم يرد بهبة الثاني ثلث ما رد لسريان
 هبته فيه وهكذا فلا يقف على حد في الترداد بينهما ويحصل العلم بطريق الجبر والمقابلة
 وببانه أن تقول صحت هبة الاول في شئ من العمد فبقي عده عدا الاشياء وصحت هبة الثاني

الكفر منزلة موته
 خلافا للحنفية والزندقة
 كالردة خلافا للمالكية
 والذي لا يرث له
 يستغرق يكون ماله أو
 الغاضل بعد الفروض
 فما الثالث وهو آخر الموانع
 الستة هو الدور المحكمى

في ثلث ذلك الشيء فصار مع الاول عبد الاثنى شئ لان ثلث الشئ رجع له هبة الثاني فبقى
عنده ثلثا الشئ و يضم ثلث الشئ لما عند الاول فيكون معه عبد الاثنى شئ ومعلوم أنه
لا بد من أن يكون الباقي مع الواهب بعدل ضعف ما صحت فيه هبته وقد قلنا صحت هبة
الاول في شئ مجهول من العبد بقطع النظر عن هبة الثاني وخيمته فنفق قول ما بقي مع الاول
وهو عبد الاثنى شئ بعدل شئين هما ضعف ما صحت فيه هبته أي يساويهما وبه ذلك
فاجبر كلامنا من الطرفين بازالة النقص بأن ترد المسألة على الجانبين فتجعل الطرف الاول
وهو ما بقي مع الاول عبدا كاملا وتجعل الطرف الثاني شئين وثاني شئ فنقول عبد كامل
بقابل شئين وثاني شئ ثم تبسط الشئين اثنان من جنس الكسرا في ثلث شئ فنقول عبد كامل
الطرف ثمانية كل واحد منهما ثلث شئ وبذلك فاقسم الطرف الاول وهو العبد
الكامل على الثمانية التي كل واحد منها ثلث شئ يخرج لكل ثلث شئ ثمن العبد فيعلم
أن ثلث الشئ ثمن العبد وأن الشئ ثلاثة أثمان العبد فيكون معنى قولنا صحت هبة الاول
في الشئ أنها صحت في ثلاثة أثمان العبد ومعنى قولنا فبقى عنده عبد الاشياء أنه بقي عنده
خمسـة أثمان العبد ومعنى قولنا صحت هبة الثاني في ثلث ذلك الشئ أنها صحت في ثلث
الثلاثة أثمان وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الاول عبد الاثنى شئ أنه صار مع الاول ستة
أثمان وهي ضعف ما صحت فيه هبته لأنها صحت في ثلاثة أثمان وضعفها ستة أثمان ومعنى
قولنا فبقى عنده أي الثاني ثلثا الشئ أنه بقي عنده ثمان وهما ضعف ما صحت فيه هبته لأنها
صحت في ثمن وضعفها ثمان فبقى لورثة كل من المريطين ضعف ما صحت فيه هبته أفاده
العلامة الأمير بزيادة ايضاح وبه يتضح ما في الاثوثة عن شيخ الاسلام في شرح الكفاية
(قوله وهو أن يلزم من التوريت عدمه) هذا تعريف للدور المحكمي المانع من الارث
الذي الكلام فيه والافالدور المحكمي أعظم وضابطه كل حكم أدى ثبوته لنفيه فيدور على
نفسه ويكرهها بالطلاق ومن صور ما اذا قال نجاريته ان صليت صلاة كاملة فأنت حرة
قبلها فصارت مكشوفة الرأس فالمشهور أنها لا تعتق بحال واليه يرجع الغزالي ابطالا للاتفاق
المقتضى الى الدور لأنها لو عتقت لكان كشف الرأس خلافا في صلاتها فلم تصل صلاة تامة
فلم تعتق وقبل تعتق بعدها لا قبلها وبإني قوله قبلها فلا تجرى عليها أحكام الحرية الا بعد
الصلاة اهـ من حاشية العلامة الأمير (قوله كأن يقرأ الخ) أي وكأن يعتق الاخ والمحال أنه
لم يقرع دين من التركة فيشهدان بآبائيت ويقبل القاضي شهادتهما فيثبت نسبه ولا يرث
للدور لأنه لو ورث للملك العبد دين فيبطل عتقه ما فبطل شهادتهما حال رقهما فبطل النسب
ولا يرث فائبات الارث يؤدي الى نفيه وقوله أخ أي بخلاف الاب فانه اذا استلحق مجهول
النسب ثبت نسبه ويرث وقوله حائر أي آخذ بجميع التركة فشرط المقر ان يكون حائرا
عندنا سواء كان واحدا كافي المثل أم متعددا كما لو أقر اخوة بآبائيت وقوله بآبائيت علم منه
ان شرط عدم ارث المقر بنسبه كونه يحجب المقر حرمنا فلو أقر بمن يحجبهم نقصانا كما لو
أقر ابن أو بنون بآبائيت ثبت نسبه وارثه واستشكله امام المحرمين كما في كشف الغوامض
بأن المقر في هذه الصورة خرج عن كونه حائرا لجميع المال فبطل شرط الاقرار فكان

وهو أن يلزم من التوريت
عدمه كأن يقرأ حائرا

مقتضى الظاهر ان لا يرث قال لكن الاحصاء لم ينظر والذالك اهـ لمخصا من اللؤلؤة
وحاشية الامير (قوله فيثبت نسبه ولا يرث للدور) أى لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزا بل
يكون محجوبا فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه فلذلك نقول
يثبت نسبه ولا يرث في أظهر قولي الشافعي وهـ ذانما هو بالنظر للظاهر والا فيجب على المقر
بأطمان ان كان صادقا في اقراره أن يدفع له التركة لانه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني
لشافعي يثبت نسبه ويرث وبه قال أحد ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت نسبه ولا
يرث وهو مذهب داود والظاهرى وعند مالك وأصحابه يرث ولا يثبت نسبه الا اذا أقر به
عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حائزا عندهم كذا بخط بعض الفضلاء (قوله
فراجع) أى ما ذكر (قوله تنبيه) ذكر فيه فائدة قوله فيما تقدم أى الذى قام به
سبب الارث مع ما يتبع ذلك وقوله فى قولى الخ الجار والمجرور خبر مقدم وإيماء مبني
مؤخر ووجه الإيماء أنه يشير الى أن الشيء لا يسمى مانعا الا اذا تحقق سبب الارث
واللعان ليس كذلك لان انتفاء الارث فيه لانتفاء السبب وهو النسب كما وضعه الشارح
وقوله خلافا لمن زعم ذلك أى ان اللعان مانع وقوله فان انتفاء الارث الخ علة لقوله ليس
بمانع والظاهر رجعه علة للإيماء الى ذلك وقوله بين الملاعن أى الذى هو الزوج وقوله
ومن يدلى به أى كايه وقوله وبين المنفى أى الولد المنفى باللعان وقوله لانتفاء السبب
علة لانتفاء الارث وقوله وهو أى السبب (قوله وليست أمه ولا عصمتها الخ) غرض
الشارح بذلك الرد على المخابلة فى قولهم ان أم من لأب له شرعا عصمة له فان لم تكن
فصمتها فراد الشارح الرد على المخابلة فى قولهم بذلك لا يمان مذهب الشافعي كما يدل له
قوله خلافا للامام أحمد اذا علمت ذلك علمت اندفاع ما أطال به الاسـ تاذ المحقق فى حاشيته
حيث قال ما حاصله ان كان المراد نفى كونها وعصمتها عصمة له من النسب فلا داعي لذكر
الأم اذ لا يتوهم من له أدنى اشتغال بالفن كون الأم عصمة من النسب وأما عصمتها فربما
يتوهم كونها عصمة للمنفى لكونها كانت عصمة له قبل النفي فيحتاج للتنبيه على كون
عصمتها ليست عصمة له وان كان المراد نفى كونها وعصمتها عصمة له من الولاء احتج لذكر
الأم أيضا وصورة ذلك أن يتزوج امرأة عتيقها فتأبى بولدها فينفى باللعان فربما يتوهم كونها
وعصمتها عصمة للمنفى بالولاء الذى يسرى من الأب اليه فيحتاج للتنبيه على نفى كونها
وعصمتها عصمة له لان ثبوت العصوبة لها ولعصمتها على المنفى بواسطة قبوتها على أبيه وقد
انتفت أوتيه له فانتفت العصوبة لها ولعصمتها على المنفى فتدبر (قوله وتوأم اللعان ليسا
بشقيقين) لا يخفى ان التوأم من الولدان اللذان ليس بينهما شقة أشهر وكانا فى بطن واحدة
فاذا كانا منفين باللعان لم يكونا شقيقين لانتفاء قرابة الأب لانه نفى نسبه عنهما باللعان فلا
قوارث بينهما الا بقرابة الأم لثبوت قرابتهما بينهما كتوأمى الزنا وقوله خلافا للالكه أى
حيث قالوا انهم شقيقان واستشـ كل كونهم شقيقين بعدم قرابة الأب شرعا وأوجب
بتحقق كون أبيهم واحدا ولو استلحقهما الأب وأحدهما للحقما وعلى هذا فتوارثان
بالتعصيب أفاده فى اللؤلؤة (قوله وتوأم الزنا ليسا بشقيقين عند الأئمة الأربعة)

باب لليت فيثبت نسبه ولا
يرث للدور وفى الاقرار
مباحث كثيرة وخلاف
بين الأئمة فراجع فى كتابنا
شرح الترتيب والله أعلم
بتنبيه فى قولى الذى قام به
سبب الارث بعد قول
المصنف ومنع الشخص
الى أن اللعان ليس بمانع
خلافا لمن زعم ذلك فان
انتفاء الارث فيه بين الملاعن
ومن يدلى به وبين المنفى
لانتفاء السبب وهو النسب
وليست أمه ولا عصمتها
عصمة له خلافا للامام أحمد
رحمه الله وتوأم اللعان ليسا
بشقيقين خلافا للالكه
وتوأم الزنا ليسا بشقيقين
عند الأئمة الأربعة

فلا توارثان الابقرابة الام عند الاثمة الاربعة فان قيل ما الفرق بين توأمي اللعان
وتوأمي الزنا عند المالكية أجيب بان الفرق انه يصح استلحاق الاولين دون
الآخرين (قوله واذا كذب النسائي نفسه) أي بان قال أنا كاذب في لعاني أو في نفسي
وقوله ولو بعد موت الولد أي سواء كان كذاب نفسه قبل موت الولد بأن كان حياً
أو بعد موته وان لم يخلف ولداً ولا أخاً وقوله ثبت النسب أي نسب الولد من أبيه وقوله
وترتب عليه مقتضاه أي من الارث وغيره وقوله ولا التفات للثمة أي ولا نظر لاثمه
بأنه كذب نفسه ليكون يرث ما تركه فيها إذا كان بعد الموت بل لو قتله واستلحقه محقه ولا
يقبل به وقوله ولو كان ذلك بعد القسمة أي ولو كان كذابه نفسه الواقع بعد موت الولد
بعد قسمة تركته الولد فهو غاية في الغاية وقوله وبه قال الشافعي أي وبما ذكر من ثبوت
النسب بالا كذاب وترتب مقتضاه عليه قال الشافعي وقوله وهو قياس مذهب الامام
أحمد أي موافق لمذهب الامام أحمد (قوله وقال أبو حنيفة ومالك الخ) حاصله ان في ذلك
تقصيلاً وهو انه ان كان الولد حياً ثبت النسب وحده ويقع التوارث بينهما وان كان ميتاً
فان خلف ولداً أو ولداً ولداً أو أخاً ولد معه أو لم يخلف وقل المال فكذلك وتنقض القسمة
والافلا تموت ولا نسب كما يعلم معظم ذلك من كلام الشارح (قوله ثبت نسبه) أي وحده
ويقع التوارث بينهما وقوله وكذا ان مات الخ أي فثبت النسب ويحد ويرثه وقوله
وخلف الخ أي أو لم يخلف وقل المال وقوله ولد أي أو ولد ولد وقوله أو أخا ولد معه
أي بان كانا توأمين وقوله وتنقض القسمة فيه ما أي فيما إذا خلف ولداً أو أخا ولد معه
وقوله للحاجة الخ عليه لقوله وكذا ان مات الخ وقوله الى ثبوت نسب الولد أي فيما إذا خلف
ولداً ومثل الولد ولد الولد وقوله أو الاخ الموجود أي فيما إذا خلف أخا ولد معه وقوله
من النسائي متعلق بنسبه وقوله والافلا تموت ولا يرث أي وان لا يخلف ولداً ولا أخا ولد
معه فلا يثبت نسب له ولا يرث منه وقوله لانه لا حاجة لثبوت النسب اذا أي اذا لم يخلف
ولداً ولا أخا ولد معه وهو تعالى بل لقوله والافلا الخ فتدبر (قوله واعلم انه لا يختص
الاستلحاق بالنسائي) هذا عندنا وأما عند المالكية فيختص الاستلحاق بالاب والذي يكون
من غيره اقرار بالاستلحاق وقوله بل لو استلحقه الوارث أي الحائز ولو عاملاً اذا مات فلا وارث
فلو اتحق به الامام مجهول النسب وكان الميت مسماً كما قيده في المهمات محقه كما أعاده في
الاولوة وقوله كما لو استلحقه المورث أي الذي هو النسائي ولو عبره لكان أولى لانه الانسب
بقوله لا يختص الاستلحاق بالنسائي وقوله قال ابن الهائم قال الرافعي الخ هذا تأييد وتقوية
لما قبله وقوله في كتاب الاقرار متعلق بقول الرافعي وقوله وبهذا أي بعدم اختصاص
الاستلحاق بالنسائي وهو متعلق بقوله قطع

واذا كذب النسائي
نفسه ولو بعد موت الولد
ثبت النسب وترتب عليه
مقتضاه ولا التفات للثمة
ولو كان ذلك بعد القسمة وبه
قال الشافعي وهو قياس
مذهب الامام أحمد رحمه الله
وقال أبو حنيفة ومالك
رحمهما الله ان كان الولد
حياً حين التكذيب ثبت
نسبه وكذا ان مات وخلف
ولداً أو أخا ولد معه وتنقض
القسمة فيه ما الحاجة
الداعية الى ثبوت نسب الولد
أو الاخ الموجود من النسائي
والافلا تموت ولا يرث لانه
لا حاجة الى ثبوت النسب
اذا واعلم انه لا يختص
الاستلحاق بالنسائي بل
لو استلحقه الوارث بعد موت
النسائي محقه كما لو استلحقه
المورث قال ابن الهائم قال
الرافعي في كتاب الاقرار وبهذا
قطع معظم العراقيين انتهى
(باب الوارثين)

(باب الوارثين)

لما تكلم على أسباب الارث وموانعه شرع يتكلم على الوارثين فقال باب الوارثين وفي
تعبيره بالوارثين تغليب للذكور على الاناث لشرفهم فاندفع ما يقال ان في الترجمة قصورا

لانه ترجم للوارثين دون الوارثات مع انه ذكرهما معا ويمكن أن يكون في الترجمة اكتفاء
فقوله باب الوارثين أي والوارثات أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه على ما فيه وفي بعض النسخ
افراد كل بترجمة واعلم أنه كان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والبنات دون
الصغار ويقولون لا نورث أموالنا من لا يركب الخيل ولا يضرب بالسيف وكانوا أيضا
يتوارثون بالخلاف أي العهد والنصرة وكان ذلك في صدر الاسلام أيضا على المشهور كما يدل
عليه قوله تعالى والذين عاهدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم ثم نسخ ذلك وأقر التوارث بالمحررة
فكان المهاجروا إذا ترك أخوين أحدهما مهاجرا والآخر غير مهاجرا كان ارثه للمهاجر فقط كذا
صوره المأوردى وظاهره أنه لا بد أن يكون بين المهاجرين قرابة لكن ظاهرا طلاق القاضي
أي الطبيب وابن الرفعة أنه لا يشترط ذلك وهو أقرب إلى ظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا
وهاجروا وأجاهدوا إلى قوله حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك بالوصية للوالدين والأقربين ثم نسخ ذلك
بآيات الموارث أفاده في اللؤلؤة (قوله أجماعا) احتريزه عن المختلف في أرثهم وهم ذوو
الأرحام وقوله بالأسباب الثلاثة خرج به الوارثون بجهة الاسلام وقد يقال انهم خرجوا بقوله
أجماعا لان الارث بجهة الاسلام غير مجمع عليه وقوله من الرجال والنساء بيان للوارثين وأشار
به للتغليب السابق وهو من باب عموم المجازان أريد به معنى عام يشمل الحقيقة والمجاز أو من
باب الجمع بين الحقيقة والمجازان أريد كل من الحقيقة والمجاز على حالهما من غير ارادة معنى
عام يشملهما وقد تقدم أنه يمكن أن يكون في الترجمة اكتفاء وأنه ترجم لشيء وزاد عليه فلا
تغفل (قوله والوارثون من الرجال) بسكون الميم للوزن وكذا يقال في قوله والوارثات من
النساء وفي بعض النسخ في بدل من وعليهما فالوزن صحيح وهي التي شرح عليها العلامة أبو
المجدد والمراد بالرجال ما قابل النساء وهو الذكور فيشمل الصبيان كما يدل عليه قوله بعد
في جملة الذكور هؤلاء فعبر المصنف أولا بالرجال ثم أشار لتفسيرهم بما يشمل الصبيان كما عبر
النبى صلى الله عليه وسلم بالرجل ثم فسره بالذكور في قوله أتحقوا الفرائض بأهلها فما بقى
فلاولى رجل ذكر وقوله بالاختصار أي وأما بالبسط فخمسة عشر كما سأتى وقوله أجماعا
لا حاجة اليه ثانيا بعد ذكره عقب الترجمة وما أحسب به من أن قوله أولا أجماعا أي في
الوارثين من الذكور والانات وقوله ثانيا أجماعا أي في الوارثين من الرجال فقط لا يحدى شيئا
لانه حيث كان الأول في الوارثين من الذكور والانات أغنى عن الثاني الخاص بالرجال (قوله
عشره) اعترض القاضي أبو الطبيب على عد الذكور عشرة بان ابن الابن لا يشمل النساء
الا محازا وقد ارتكبه حيث قالوا وابن الابن وان نزل وكذا الكلام في أب الابن حيث
ارتكبه والمجاز فكان الاختصار أن يقولوا الابن وان سفل والاب وان علا وأجيب بانهم قصدوا
التنبيه على إخراج ابن البنت وأب الام أفاده في اللؤلؤة (قوله أسماءهم معروفة) أو رد
عليه أن أسماء من ذكر كلمات فالمناسب التعبير بالعلم لان المعرفة انما تستعمل في
الجزئيات وقد دفع الشرح هذا الايراد بقوله أي معلومة فإشارته إلى أن التحقيق
ترادف العلم والمعرفة ثم ذكر في الفائدة كلام السعداستدلالا على صحة ذلك وقال البولاق
يرد أن التعبير بالعلم أولى خروجاً من الخلاف وأجاب بعضهم بأنه عبر بالمعرفة لانها تستدعي

أجماعا بالأسباب الثلاثة من
الرجال والنساء (والوارثون
من الرجال) بالاختصار
أجماعا (عشره) أسماءهم
معروفة

سبق جهل وهو حال المبتدئ واستبعد ذلك العلامة الأمير فراجعته (قوله مشتهرة) أى مشهورة فالتأخراندة وقوله عندا لفرضين انما احتاج لهذا لان المراد الاشتباه بقيد الارث كما قاله الامير (قوله فائدة قال الشيخ الخ) قد عرفت أن الشرح ذكر ذلك استدلالا على صحة دفع الاراد السابق وعلم منه ان الاراد مبنى على مذهب ضعيف وهو التفرقة بين العلم والمعرفة (قوله انه أى النفس الخ) توضيحه أن النفس الذى هو صاحب العقائد عبر بالمعرفة فى أوائل السباب العلم أوائل السباب فأخبر العلامة السبب بأنه حاول بتعبيره بالمعرفة دون العلم التنبيه على ان المراد به ما معنى واحد دون التفرقة الضعيفة وعدم إطلاقها على الله تعالى لعدم الاذن وتعرف الى الله تعالى فى الرخاء بعرفك فى الشدة مشاكلة لا تنكفى فى الاذن فيطابق على الله عالم دون عارف وادعى شيخ الاسلام فى رسالة الحمد ودأنه يطلق على الله عارف أيضا لوروده قال ويمنع استدعاؤه سابق المجهل (قوله حاول التنبيه) أى رامه وقصده وقوله على ان مرادنا بالعلم والمعرفة واحد أى معنى واحد فلا فرق بين الكلمات والمجزئيات ولا بين المركبات والبسائط وهذا هو القول الراجح وما يؤهم التفرقة قول النجاة علم العرفانية تتعدى لواحد والعلمية تتعدى لاثنتين والمحق كما أفاده الرضى انه من محكمات العرب فى استعمالاتهم من غير فرق فى المعنى (قوله لا كما اصططح عليه البعض) ظاهره ان المخالف بعض واحد وليس كذلك بل المخالف فرقان فتحت هذا البعض فرقتان كما سيظهر من كلامه فرقة تقول ان العلم يختص بالمركبات والمعرفة بالبسائط وفرقة تقول ان العلم يختص بالكلمات والمعرفة بالمجزئيات فتعبير الشرح بالوحدانية المخلاف وقوله من تخصيص العلم بالمركبات أى على أول القولين المرجوحين وقوله أو الكلمات أى على ثانيهما وقوله والمعرفة بالبسائط أو بالمجزئيات فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فى توزيع المخلاف وقرر الشيخ العلامة دوى ان المراد بالمركبات النسب التامة المدلول عليها بالقضايا كتموت القيام زيد المدلول عليه بقولك زيد قائم وبالبسائط المفردات المدلول عليها بغير القضايا كزيد لخصوص النقطة التى هى الجوهر الفرد أو العرض القائم بالجوهر الفرد على التحقيق لأنه لا يحسن فى مقابلة المركبات بالمعنى السابق والمراد بالكلمات الامور التى تصدق على كثيرين كالانسان والحيوان والمجزئيات ما لا تصدق على كثيرين كزيد وعمر والمحصل أن الأقوال ثلاثة القول بالتعريف وهو التحقيق والقول بتخصيص العلم بالمركبات وهى النسب التامة سواء كانت كلمات أو جزئيات والمعرفة بالبسائط وهى المفردات كذلك وعلى هذا تقول علمت أن الانسان حيوان وأن زيدا قائم دون عرفت ما وتقول علمت أن الانسان وزيد دون عرفت ما وتقول علمت أن الانسان حيوان وعلمت الانسان دون عرفت ما وتقول علمت أن زيدا قائم وعرفت زيدا دون علمته ما فظهر لك أنه ما على ثانى القولين المرجوحين لا يختصان بالتصور خلافا لما نصه ما تقدم (قوله انتهى) أى كلام الشيخ سعد الدين (قوله اذا تقر ذلك) أى اذا ثبت ذلك فى قراره وهو ذهن السامع أو محله من السكاغذ فلا قول باعتبار المعنى والثانى باعتبار النقش واسم الإشارة

أى معلومة (مشتهرة) عند
الفرضين * (فائدة) قال
الشيخ سعد الدين النفاذ فى
رحمة الله فى شرح العقائد
انه أى النفس فى رحمة الله
حاول التنبيه على أن مرادنا
بالعلم والمعرفة واحد لا كما
اصططح عليه البعض من
تخصيص العلم بالمركبات أو
الكلمات والمعرفة بالبسائط
أو بالمجزئيات انتهى والله
أعلم اذا تقر ذلك فالاول

راجع لكونها عشرة فقوله اذا تقرر ذلك مرتبة بأول الكلام ليرتب عليه الجزء كما افاده
 الشيخ الامير (قوله الابن) انسابه لانه مقدم حتى عن الاب في الميراث وقوله وابن الابن
 فيه وضع الظاهر موضع المضمحل للوزن كما قاله الاستاذ المحقق (قوله مهمما نزلا) أي في أي
 زمن نزل ابن الابن فهو ما ظرف زمان أو أي زمن نزل ابن الابن فهو ما انما نسبة عن المفعول
 المطلق أو مهمما نزل ابن الابن فهو وارث فهو ما شرطية ولا يخفى أن الالف في نزلا لا لطلاق
 واعلم أن الفقهاء شبهوا عمود النسب بالشئ المدلى من علو فأصل كل انسان أعلى منه فلذلك
 يقولون في الاصل وان علا وفرعه أسفل منه ولذلك يقولون في الفرع وان سفل وان نزل
 ونحو ذلك فهو وعكس الشجرة وذلك لان مرتبة الاصول أرفع من مرتبة الفروع في الشرف
 لا في الارث فتبادوا مع الاصول بحملهم في جهات العلو أيضا لابلية ثم على ابنه في الزمان
 وشأن المتقدم أن يكون أعلى من المتأخر (قوله بدرجة) متعلق بنزلا وقوله أو درجات أي
 ثمين فأكثر فالمراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله بمحض الذي كور متعلق بنزلا أيضا لكن يلزم
 عليه تعالى حرفي بمعنى واحد دعامل واحد لا أن تجعل الباء الاولى للمتعدية والثانية
 للأنسية أي حال كونه متلبسا في حال نزوله بمحض الذي كور أي الذي كور المحض أي الخاص
 عن شوب النساء فهو من اضافة الصفة للوصف (قوله فخرج بذلك) أي بقوله بمحض
 الذي كور وقوله ابن بنت الابن أي وأما ابن البنت فقد خرج بقول المصنف وابن الابن
 وقوله ونحوه أي فنحو ابن بنت الابن وقوله من كل الخ بيان لنحوه أي كابن ابن بنت الابن
 وابن بنت ابن الابن (قوله والمجدله) يحتمل أن الضمير في له عائد على الميت المعلوم من
 السياق والأقرب أنه عائد على الاب وهو الاول للوجهين الاتيين وقد أشار الشرح
 لاختيار هذا بقوله أي للاب ولما كان قد يتوهم ان المجدل للاب لا يشمل أبا الاب لان المجد
 للاب لشخص أبواب الاب لذلك الشخص دفع الشرح ذلك التوهم بجعل اللام بمعنى من
 وتقدير المضاف حيث قال أي من الاب أي من جهة واحدة فلا إشكال لان المجد من جهة
 الاب يشمل أبا الاب وكون اللام بمعنى من واقع في كلام العرب كما في قولهم سمعت له صراخا
 أي منه (قوله وخرج به) أي بقوله له على جعل الضمير للاب وقوله المجد من جهة الام أي
 المجد المنتهي للميت من جهة الام فيشمل أباه وأبائهما وأن علا فقوله كافي الام أي وكافي
 أي الام (قوله وان علا) أي المجد وقوله أي بمحض الذي كور أي حال كونه متلبسا بمحض
 الذي كور أي بالذي كور المحض فهو من اضافة الصفة للوصف كما مر (قوله وهكذا) لاجابة
 اليه بعد الكاف وقد يقال انه للتوكيد ولقد دفع توهم أن الكاف استقصائية (قوله وخرج
 بذلك) أي بقوله بمحض الذي كور وقوله كل جد أدلى بانني أي من جهة الاب كافي أم الاب
 وأما المجد الذي أدلى بانني من جهة الام كافي الام فقد خرج بقول الناظم له على جعل الضمير
 للاب كما مر (قوله وان ورثت) أي سواء ورثت تلك الانثى أم لا فالاولى كافي أبي أم الاب
 فان الانثى التي أدلى بها ترث والثانية كافي أبي أم أم الاب فان الانثى التي أدلى بها لا ترث
 لكونها أدلت بذكر بين اثنين (قوله وما قرنته من جعل الضمير في قوله له عائد الى
 الاب) أي حيث قال أي للاب وقوله اولى من عوده الى الميت قال بعضهم في عود الضمير

من العشرة (الابن و) الثاني
 (ابن الابن مهمما نزلا)
 بدرجة أو درجات بمحض
 الذي كور فخرج بذلك ابن
 بنت الابن ونحوه من كل
 من في نسبه لليت أنثى (و)
 الثالث (الاب و) الرابع
 (المجدله) أي الاب أي
 من الاب أي من جهته
 وخرج به المجد من جهة
 الام كافي الام وقوله (وان
 علا) أي بمحض الذي كور
 كافي أبي اب وأبيه وهكذا
 وخرج بذلك كل جد أدلى
 بانني وان ورثت وما قرنته
 من جعل الضمير في قوله
 له عائد الى الاب اولى من

الى الميت مناسبة للضميرين الاتيين في قول الناظم المدلى اليه وفي قوله وابن العم من ابيه
 فان الشرح جعلهما راجعين الى الميت وايضا اذا جعل الضمير عائدا الى الميت دخل في
 عبارة الناظم ابوالاب بلا تكلف بخلافه على جعله عائدا الى الاب فانه لم يدخل في عبارة
 الناظم الاب تكلف وقد تقدم بيانه (قوله لوجهين) لا يخفى انه لم يأت بالوجهين على غلط
 واحد ولو قال أحدهما أنه لو أعاد الضمير الى الميت لم يعد الى مذ كور في اللفظ لوافق الثاني
 أو قال والثاني أنه على عوده الى الاب يخرج المجذأ بوالام لوافق الاول فتدبر (قوله أحدهما
 أن فيه عود الضمير الى مذ كور في اللفظ) أي بخلافه على جعله عائدا على الميت لانه ليس
 فيه عود الضمير الى مذ كور في اللفظ بل الى معلوم من المقام وقوله والثاني أنه لو عاد للميت
 لم يخرج الخ أي بخلاف ما لو عاد للاب لانه يخرج به المجذأ المذ كور وقوله في المجذأ بوالام
 بدل من المجذأ وقوله الا ان يقال المجذأ الخ فكون خارجا من أول الامر وقوله ليس جدا حقيقة
 أي لان النسب ليس الاللا بآباء وايضا فجعل آل في المجذأ لهد يخرج المجذأ بوالام كما يدل
 له قول الناظم معروف مشتهر لان المعروف عند الفرضيين ان المجذأ الوارث اجاعا هو المجذأ
 من جهة الاب لامن جهة الام (قوله والخامس الاخ الخ) لا يخفى ان الناظم بصدد عدد
 العشرة الوارثين من الرجال وصنيع الشرح مناسب لما هو بصدد حيث قال والخامس
 الاخ فجعل الاخ خبرا مبتدأ محذوف وعليه فقول الناظم قد أنزل الله به القرآن كالتعليل
 لما قبله بخلاف ما قد يتوهم من كلام الناظم من ان الاخ مبتدأ وقد أنزل الله به القرآن
 خبر فان هذا ليس مناسبا لما هو بصدد (قوله أي سواء كان من جهة الاب فقط الخ)
 علم من ذلك ان الاخوة ثلاثة أصناف الاخوة الاشقاء ويقال لهم بنو الاعيان سموا بذلك
 لانهم من عين واحدة أي أب واحد وأم واحدة والاخوة للاب ويقال لهم بنو العلات سموا
 بذلك لان الرجل علا زوجته الثانية بعد الاولى فهو يشبه العلل وهو الشرب الثاني بعد النحل
 وهو الشرب الاول والاخوة للام ويقال لهم بنو الاخفاف سموا بذلك لانهم من اخلاط
 الرجال لامن رجل واحد والاخفاف الاخلاط ذكره في اللؤلؤة في غير هذا المحل (قوله وهو
 الاخ الشقيق) سمي بذلك لما ذكرته في شقي النسب فكانهما انشعابا من شيء واحد (قوله
 قد أنزل الله به القرآن) أي بآثاره والماء بمعنى في أوباء الملابس وقد علمت ان هذا كالتعليل
 لما قبله (قوله أما الاخ للام في قوله تعالى الخ) أي أما رث الاخ للام فقد أنزل الله في
 قوله تعالى الخ وقوله وان كان رجل يورث الخ فيحتمل ان كان ناقصة ورجل اسمها وكلالة
 خبرها ويحتمل انها تامة ورجل فاعل بها وكلالة حال من الضمير المستتر في يورث وعلى كل
 فحالة يورث صفة لرجل وقوله أو امرأة عطف على رجل وفيه المحذف من الثاني لدلالة
 الاول أي يورث كلالة ووجه له أخ أو أخت في محل نصب على المحال وأفراد الضمير لان
 العطف بأو فرجه في الحقيقة أحدهما ولذلك أتى بالضمير مذكرا ويحتمل انه عائدا على
 الميت المورث لتقدم ما يدل عليه والكلالة هو الميت الذي لا والد له ولا ولد من تكاثره
 النسب ذهب بطريقه وهما الوالد والولد وهذا أشهر الاقوال العشرة في معناها (قوله أي
 من أم) هذا تخصيص للآية واستدل على ذلك بقوله كما قرئ في الشراذ فالكاف بمعنى

عوده الى الميت لوجهين
 أحدهما أن فيه عود
 الضمير الى مذ كور في اللفظ
 والثاني أنه لو عاد للميت لم
 يخرج به المجذأ بوالام لأن
 يقال المجذأ بوالام ليس
 جدا حقيقة (و) الخامس
 (الاخ من أي الجهات كانا)
 أي سواء كان من جهة
 الاب فقط أو من جهة الام
 فقط أو من جهتهما معا وهو
 الاخ الشقيق (قد أنزل الله
 به القرآن) أما الاخ للام
 ففي قوله تعالى وان كان
 رجل يورث كلالة أو امرأة
 وله أخ أو أخت أي من أم

لام التعليل وما مصدرية أى للقراءة به فى الشواذ والقراءة الشاذة تكبر الواحد فى الاحتجاج
 بها على الصحيح اذ مثل ذلك لا يكون الا بتوقيف وخالف فى ذلك النووي فى شرح مسلم فقال
 انها ليست تكبر الواحد لانها لم تنقل الا على وجه انها قرآن والقرآن لا يثبت الا بالآلة واطر
 وهي غير متواترة فلم تثبت قرآنا واذ لم تثبت قرآنا لم تثبت خبرا اه والمحقق انها تكبر
 الواحد (قوله وأما الاخ للابوين والاخ للاب فى قوله تعالى الخ) أى وأما رث الاخ
 للابوين وارث الاخ للاب فقد أنزله الله فى قوله تعالى الخ وقوله وهو أى الاخ للابوين
 أولاب لانهم أجمعوا على ان هذه الآية فى الاخوة لابوين أولاب وفى ذلك مع ما تقدم من
 حمل الآية الأولى على الاخوة للام جمع بين الآيتين كما قاله شيخ الاسلام اذ لو جلت كل
 آية على مطلق الاخوة كانت الاخيرة ناسخة للأولى ولم يعكس لقوة الاخوة لابوين أولاب
 على الاخوة لام (قوله المدلى) أى المنتسب وهو صفة للأخ وقوله اليه معلق بالمدلى
 والضمير عائذ للمبتلى المعلوم من المقام كما قاله الشرح ووجه ذلك كما قاله شيخ الاسلام فى
 شرحه على الكفاية انه اذا أطلقت النسبة فهي الى المبت فان أريد غيره صرح به فاذا
 أطلق الاخ مثلا فالمراد أخو المبت وقوله بالاب معلق بالمدلى وهو صادق بصورتين كما أشار
 اليه الشرح بقوله وحده الخ وقوله وهو ابن الاخ للاب أى ابن الاخ المدلى بالاب وحده
 هو ابن الاخ للاب وقوله أرمع الخ عطف على قوله وحده وقوله وهو ابن الاخ للابوين أى
 ابن الاخ المدلى بالاب مع الادلاء بالام هو ابن الاخ للابوين (قوله فخرج بذلك) أى بقوله
 المدلى اليه بالاب وقوله المدلى بالام وحده أى المدلى الى المبت بالام وحدها وقوله وهو
 ابن الاخ من الام أى وابن الاخ المدلى بالام وحدها هو ابن الاخ من الام (قوله فاسمع سمع
 تدبر) أى تأمل للعانى وقوله وتفهيم أى ادراك للامانى وقوله واذا كان أى رضى قاي بها
 وأشار الشرح بقوله سمع تدبر وتفهم واذا كان الى انه ليس مراد المصنف الامر بالسمع
 مطلقا لانه لا ينفع الا اذا كان كذلك وقوله مقالا مصدري ميمى بمعنى القول كما أشار اليه
 الشرح بقوله أى قولاً وقوله صادقا أخذه من قوله ليس بالكذب وكان الأولى تأخيره
 عنه ليكون كالتفسير له ولان تقديمه يخرج قوله ليس بالكذب عن التأسيس الى التأكيد
 والأول أولى من الثانى (قوله لانه مجمع عليه) علة لقوله صادقا ليس بالكذب وقوله لوروده
 الخ سند الاجماع وقوله أو غير ذلك كالقباس (قوله والخبر) مبتدأ وقوله وان كان فى
 الاصل محتملا للكذب حال قالوا وللحال وان وصلية والمراد من قوله فى الاصل فى ذات
 الخبر بقطع النظر عن قائله أى والمحال انه فى حد ذاته محتمل للكذب عقلا وان كان الخبر
 لا يبدل الاعلى الصديق واقتصر على الكذب مع ان الخبر محتمل للصدق والكذب لانه
 منشأ الاعتراض وقوله لكن أخبار البارى الخ استدراك على محذوف كما ان خبر المبتدا
 محذوف والتقدير والخبر وان كان محتملا للكذب لا يحتمله هنا وانما يحتمله لو كانت
 أخبار البارى وأخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام غير مقطوع بصدقها لكن أخبار
 البارى الخ والغرض بهذه العبارة الجواب عما يقال ان ما فى القرآن والأخبار الواردة
 عنه صلى الله عليه وسلم خبر والخبر محتمل للكذب فلا يكون الاجماع المستند لما فى القرآن

كما فرئى به فى الشواذ وأما
 الاخ للابوين والاخ للاب
 فى قوله تعالى فى آخر
 سورة النساء وهو رثا ان لم
 يكن لما ولد (و) السادس
 (ابن الاخ المدلى اليه) أى
 المبت المعلوم من المقام
 (بالاب) وحده وهو ابن
 الاخ للاب أو مع الادلاء
 بالام أيضا وهو ابن الاخ
 للابوين فخرج بذلك المدلى
 بالام وحدها وهو ابن الاخ
 من الام (فاسمع) سمع
 تدبر وتفهم واذا كان (مقالا)
 أى قولاً صادقا (ليس
 بالكذب) لانه مجمع عليه
 لوروده فى القرآن العظيم
 والاخبار الصحيحة وغير
 ذلك والخبر وان كان فى
 الاصل محتملا للكذب
 لكن أخبار البارى تعالى

والاخبار متجاء لكون ما ذكره المصنف قولاً صادقاً ليس بالكذب وحاصل الجواب ان
احتمال المحبر للكذب من حيث ذاته بقطع النظر عن قائله وما هنا منظور لقائله وهو
مقطوع بصدقه وقوله مقطوع بصحتها الانسب بصدقها فيكون الاجماع المستند اليها
متجاء للصدق وقوله وكذا ما اجمع عليه أي كالقياس فانه مجمع عليه وهذا راجع لقوله
سابقاً أو غير ذلك وقوله أو تواتر أي من غير الاخبار لثلاثة تكرار مع الاخبار المتواترة وذلك
كالأخبار بان مكة موجودة (قوله والسابع والثامن الخ) انما جملها الشرح مع ما لم يقل
والسابع الخ والثامن ابن العم كسابق الكلام ولا حقه للاشارة الى ان قوله من أبيه راجع
لهم معاً فلو قال ما تقدم لتوهم انه راجع لابن العم فقط وقوله والعم وابن العم فيه اظهاري
مقام الاضمار للوزن وقوله من أبيه أي وحده أو مع الام والضمير راجع للميت كما قاله الشرح
وقد تقدم ان النسبة عند الاطلاق تنصرف للميت (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد الخ لان
العم من جهة أب الميت وابن العم من جهة أب الميت بصدقان بأخي أبيه لانه وابن أبيه
لامه فالاول يقال له عم من جهة أبي الميت والثاني يقال له ابن العم من جهة أبي الميت فدفع
ذلك بقوله والمراد الخ وقوله وخرج بذلك الخ أي بواسطة المراد الذي ينسبه الشرح وقوله العم
للأم أي أخو أب الميت لانه وقوله وبنوه أي بنو العم للام (قوله فاشكر لذي الخ) أي
بالدعاء له أو بالذكر بالجمل أو نحو ذلك كالتصدق عنه فجزاه الله خيراً ورجه رجة واسعة
(قوله أي الاختصار) تفسر للاختصار بناء على ترادفهما كما مر وقوله أي الايقاظ تفسر
للتنبه لغة وأما اصطلاحاً فهو عنوان البحث اللاحق تفصيلاً للمفهوم من الكلام السابق
اجمالاً (قوله فانه ينسبك الخ) علة لقوله فاشكر الخ وقوله على هؤلاء الورثة في بعض النسخ
عن هؤلاء الورثة وعلمها كتب المحققين وعن فيها معنى على فان مادة التنبه انما تنعدي بها
وقوله بعبارة مختصرة أي موجزة (قوله وسبأني في معنى ذلك) أي في معنى الشكر وقوله
أحاديث شريفة أراد بالجمع ما فوق الواحد لان الذي ذكره هناك - ديثان فقط وهذا قوله
صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء
وقوله عليه الصلاة والسلام من صنع اليه معروف فليذكره فان لم يستطع فليذكره فن ذكره
فقد شكره (قوله فجزاه الله خيراً) أي أعطاه ثواباً عظيمًا جزاء على ذلك وقوله ورجه رجة
واسعة أي وأحسن اليه احساناً واسعاً كثير او هذا شكر من الشارح للنظام كما صنفنا (قوله
المعتق) أي حقيقة أو حكماً كما أشار لذلك بقوله ذوالولاء فانه وصفه بذلك دفعاً لما يتوهم
من انه قاصر على مباشرة المعتق وقد وضع ذلك الشرح بقوله ولما كان المراد به الخ وقوله
المعتق وعصبته أي المتعصبين بأنفسهم كما قیده بذلك بعد وقوله وصفه الخ جواب لما أي
ولو كان المراد به المباشر للمعتق فقط لم يحتج لهذا الوصف لعله من المعتق اذا ذوالولاء وقوله من
المعتق وعصبته الخ بيان لذي الولاء وقوله المتعصبين بأنفسهم - احتراز عن عصبته غير
المتعصبين بأنفسهم بل بالغير أو مع الغير فلا رث لهم بالولاء كما قال المصنف
وليس في النساء طرأ عليه * الا التي منعت بعق الرقبه
(قوله فجملة المذكور الخ) هذا الجمل بعد تفصيل وعلم منه ان المراد بالجال مطلق المذكور

وأخبار الرسل عليهم الصلاة
والسلام مقطوع بصحتها
وكذا ما اجمع عليه أو تواتر
(و) السابع والثامن
(العم وابن العم من أبيه) أي
الميت والمراد عم الميت أخو
أبيه شقيقه وعمه أخو أبيه
لأنه وأبناؤهما وخرج
بذلك العم للام وبنوه
(فاشكر لذي) أي لصاحب
(الاختصار) أي الاختصار
(والتنبه) أي الايقاظ
فانه ينسبك - على هؤلاء
الورثة بعبارة مختصرة
وسبأني في معنى ذلك
أحاديث شريفة عند قوله
واشكرنا ظممه فجزاه الله
خيراً ورجه رجة واسعة
(و) التاسع (الزوج و)
العاشر (المعتق) ولما كان
المراد به المعتق وعصبته
وصفه بقوله (ذو) أي
صاحب (الولاء) من المعتق
وعصبته المتعصبين
بأنفسهم (فجملة المذكور)
الجمع على انفسهم (هؤلاء)

العشرة بالاختصار وأما
بالسطر فخمسة عشر لابن
وابنه وان نزل والاب والجدة
أبوه وان علا والاخ الشقيق
والاخ للاب والاخ للام
وابن الاخ الشقيق
وابن الاخ للاب والعم
الشقيق والعم للاب وابن
العم الشقيق وابن العم
للاب والزوج وذو الولاة
ومن عدا هؤلاء من الذكور
فمن ذوى الارحام كابن
البت وأب الام وابن الاخ
للأم والعم للام وابنه
والخال ونحوهم ولما
أنهى الكلام على الذكور
المجمع على ارثهم شرع يذكر
النساء المجمع على ارثهم
فقال (والوارثات من
النساء) بالاختصار (سبع
لم يعط أى غيرهن
الشرع) أى عطاء مجع
عليه فان ذوى الارحام من
الذكور والاناث في ارثهم
خلاف سنده آخر
الكتاب ان شاء الله تعالى
فالاولى من النساء السبع
(بنت و) الثانية (بنت
ابن) وان نزل أبوها بمحض
الذكور (و) الثالثة (أم
مشفقه) من أشفقت على
الشيء خفت عليه والاسم
منه الشفقة والام من
شأنها ذلك (و) الرابعة

كما تقدم التنبيه عليه وقوله المجمع على ارثهم أى بخلاف المختلف في ارثهم من ذوى الارحام
لكن هذا يغنى عنه ما سبق أول الباب وانما أعاده لطول الفصل ولئلا يغفل عنه وقوله
بالاختصار متعلق بقوله العشرة وأتى به وان علم مما سبق عقب قوله والوارثون من الرجال
قائمة لما بعده (قوله وأما بالسطر فخمسة عشر) مقابل لقوله والوارثون بالاختصار عشرة
(قوله الابن وابنه) هذان من أسفل النسب وقوله والاب والجدة هذان من أعلاه وقوله
والاخ الشقيق الى قوله وابن العم للاب تسعة بدخول الغاية وهؤلاء من حواشيهم وقوله
والزوج وذو الولاة هذان من غير النسب (قوله ومن عدا هؤلاء من الذكور) ذوى
الارحام) المناسب في المقابلة فن المختلف في ارثهم وهم ذوى الارحام وقوله كابن البنت محترز
ابن الابن وقوله وأب الام محترز أب الاب وقوله وابن الاخ للام محترز ابن الاخ الشقيق أولاب
وقوله والعم للام وابنه محترز العم الشقيق أولاب وابنهما وقوله والخال لم يحترز عنه فيما تقدم
بشيء (قوله ونحوهم) لا حاجة اليه مع الاتيان بالكاف في أوله الامثلة الا انه أتى به للتوكيد
ولئلا يتوهم ان الكاف استقصائية والخال ان ذوى الارحام ثلاثة عشر ستة ذكور وهم
ابن البنت وابن الاخ للام والعم للام وابنه والمجد من قبل الام والخال وسبعة من النساء
وهن العمة والخاله وابنة البنت وأم الجدة الساقط وبنت العم وبنت الاخ وبنت الاخت
وسمأتى كيفية تورثهم ان شاء الله تعالى (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام
المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله فقال معطوف على شرع وقوله المجمع على تورثهم
احتراز عن ذوات الارحام (قوله والوارثات من النساء) بسكون الميم للوزن كما مروا النساء
اسم جمع لا واحد له من لفظه وقوله بالاختصار أى وأما بالسطر فعشرة كما سأتى (قوله لم يعط
اثنى عشر من الشرع) أى ذوالشرع فهو على تقدير مضاف أو ان الشرع بمعنى الشارع
وغيرهن اما صفة لائى أو حال منها وساغ مجيء الخال من النكرة لوقوعها في خبر النفي
وقوله أى عطاء مجع عليه أى الشرع به تصحيح القول المصنف لم يعط اثنى عشر من الشرع
فان الشرع أعطى ذوات الارحام عنه من قال بتورثهم وتوضيح ذلك أن النفي في كلام
المصنف انما هو اعطاء الشرع اثنى عشر من اعطاء مجع عليه فلا ينافى انه اعطى اثنى عشر من
اعطاء محتمل افافه (قوله فان ذوى الارحام الخ) علة لمحدوف والتقدير فلا ترد ذوات الارحام
فان ذوى الارحام الخ والمراد بذوى الارحام ما يشمل ذوات الارحام بدليل قوله من الذكور
والاناث ومحل التعليل انما هو الاناث فذكر الذكور زيادة فائدة (قوله فالاولى من النساء
الخ) أى اذا أردت بيان النساء السبع فأقول لك الاولى من النساء الخ (قوله وان نزل
أبوها) هو اولى من قول بعضهم وان نزلت لانه يشمل بنت الابن وقوله بمحض الذكور
احتراز عن التى نزل أبوها لا بمحض الذكور كبنت ابن بنت الابن (قوله أم مشفقه) هو
بيان لسان فترث ولو كانت غيره شفقة وجعله بعضهم احتراماً عن القاتلة لانه غير مشفقة
لكن هذا خلاف المتبادر اذ القاتلة تقدم حكمها في الموانع فالظاهر انه لبيان الشان كانه
عليه الشرع وقوله من أشفقت أى مأخوذ من أشفقت أى من مصدره وهو الاشفاق وقوله
خفت تفسير لا شفقة وقوله والاسم منه الشفقة أى اسم المصدر من الاشفاق المأخوذ

(زوجة) بأبائها التاء وهو
الاولى في الفرائض للتمييز
وان كان الاسم - رالفصح
تركها (و) الخامسة (جدة)
من جهة الام أو من جهة
الاب على تفصيل وهو ان
أم الام وأمهاتها المدليات
بنات خالص وأم الاب
وأمهاتها المدليات بنات
خالص مجمع عليهما فان
أدت الجدة بالجدة كأم
أبي الاب فلا ترث عند
المالكية وترث عند
المحنابلة وأن أدت بأبي
الجدة كأم أبي أبي الاب
فلا ترث عند المحنابلة وأما
مذهبنا ومذهب المحنففة
فترث جميع من ذكرنا وكذا
كل جدة تدلى بجوارث
وأما الجدة التي تدلى بذكر
بين اثنين ويعبر عنها
بأجددة المدلية بذكر غير
وارث فهي من ذوى
الارحام باتفاق الاثمة
الاربعة وستأتى في كلام
المصنف ان شاء الله تعالى
١٠ - المدية (معتقه)
رأس عصبته المتعصبون
أنفسهم كما سأتى (و) السابعة
(الاخت من أى الجهات
كانت) أى سواء كانت
شقيقة أو لاب أو لام (فهذه
عذتهن) بالاختصار (بانت)
أى ظهرت وأما عذتهن
بالبسطة فعشرة البنات وبنات

عليه بالفعل الشفقة فهي اسم مصدر وقوله والام من شأنها ذلك أى من حالها ووصفها
الاشفاق فلذلك وصفها المصنف بقوله مشفقة فهو وليان الشأن كما علمت (قوله بأبائها
الماء) أى التي هي التاء وسميت هاء لانه توقف عليها هاء (قوله وهو الاولى في الفرائض)
انما لم يكن متعينا لمحصل التميز بغير الهاء كصريح الوصف وجعله بعضهم متعينا فان قيل
لم يثبت التاء في قوله تعالى ولا تكم نصف ما ترك أزواجكم مع تعلقه بالفرائض أوجب بان
القرينة أغنت عن اثبات اولئك القرينة عود ضم يرجع الاناث عليهن في قوله تعالى ان لم
يكن لهن ولد وخطاب جمع الذكور في قوله تعالى ولا تكم نصف الخ فان قيل في كلام الناظم
قرينة وهو قوله والوارثات من النساء فهل استغنى بها عن اثبات التاء أوجب بأنه أى بها
للاشارة الى انها مطلوبة في الفرائض في الجملة والوزن أيضا انتهى حفى (قوله للتمييز) أى
بين الذكور والانثى ولذلك استحسنه الشافعى في الفرائض وقوله وان كان الاذصح والاشهر
تركها الواو للجمال وان وصلية (قوله من جهة الام أو من جهة الاب) أى أو من جهتهما
فأومانة خلو يتجاوز الجمع (قوله وهو) أى التفصيل (قوله مجمع عليهما) أى على ارضهما
(قوله فلا ترث عند المالكية) أى لان الجدة لا ترث عندهم الا التي اتصلت بالام وأمهاتها
والتي اتصلت بالاب وأمهاتها (قوله فلا ترث عند المحنابلة) أى ولا ترث عند المالكية
أيضا كما علمت بالاولى من التي قبلها (قوله فترث جميع من ذكرنا) أى من أم الام وأمهاتها
وأم الاب وأمهاتها وأم أبي الاب وأم أبي أبي الاب وقوله وكذا كل جدة تدلى بذكور وارث
أى فانها ترث (قوله وأما الجدة الخ) مقابل لقوله وكذا كل جدة تدلى بذكور وارث فان
هذه أدلت بذكر غير وارث سواء كانت من جهة الام كام أبي الام أو من جهة الاب كام أبي
أم الاب وقوله ويعبر عنها بالجدة الخ ويعبر عنها أيضا بالجدة الفاسدة وبأجددة الساقطة
وقوله المدلية بذكر غير وارث أى اربابهم عليه فلا ينافى فيه واثم مختلف فيه لانه
من ذوى الارحام وقوله فهي من ذوى الارحام الاولى فهي من ذوات الارحام الا أن
يقال المراد بذوى الارحام ما يشعل ذوات الارحام (قوله معتقه) فترث عتيقها ومن انتفى
الاسم بنسب كابنه أو ولده كعتيقه فليس اربابا خاصا بمن ياشرت عتيقه ولم يقل ذات الولاء كما
قال في المعتق ذوالولاء للاشارة الى أنه لا عصبية من النساء في الولاء الا المعتقة وهذا أولى من
قوله في الاولوة اما الضرورة العظم أو لانه حذف من هنا لدلالة ما سبق عليه (قوله وكذا
عصبته الخ) اعترض بأنه ان أراد عصبته من الذكور كما هو ظاهر قوله المتعصبين بأنفسهم
فلا محل لذلك هنا لان الكلام في ارث النساء وان أراد عصبته من النساء مع التجوز في
قوله المتعصبين بأنفسهم فلا يصح اذ لا عصبية من النساء في الولاء الا المعتقة كما علمت وأوجب
باختيار الاول كما هو الظاهر ويجعل مجرد فائدة بقطع النظر عن المقام وباختصار التام في
ويحمل على معتقة المعتقة والجمع باعتبار اماكن تعددها كأن تعتق ثلاث من النساء أمة
وتلك الامة أعتقت أمة فتدبر (قوله بالاختصار) لا حاجة اليه لعله من قوله بالاختصار
عقب قوله والوارثات من النساء الا أن يقال أعاده توطئة لقوله وأما عذتهن بالبسط (قوله
فعشرة) ثلاث منهن يرثن من أعلى النسب وهي الام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب

واثنتان من أسفله وهما البنت وبنت الابن وثلاث من المحواشي وهن الاخت من الابوين
والاخت من الاب والاخت من الام واثنتان من غير النسب وهما الزوجة وذات الولاء
وبعضهم يزيد واحدة وهي مولاة المولاة ويحمل الوارثات بالبط احدى عشرة (قوله
فائدة) ذكر فيها حكم انفراد واحد من الذكور أو واحدة من النساء وحكم اجتماع كل الرجال
أو كل النساء أو يمكن الجمع من الصنفين (قوله اذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع
المال) أى لأنه عاصب وحكم العاصب انه اذا انفرد حاز جميع المال وقوله الا الزوج
والاخ للام أى ما لم يكن كل منهما ابن عم والا ورثا جميع المال فرضا وتعصيا (قوله وكل
من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال) أى لأنها ليست عصبية وقوله الا المعتقة أى
فانها اذا انفردت تحوز جميع المال لأنها عصبية (قوله ومن يقول الخ) أى هذا عند من
يقول من العلماء بعدم الرد ومن يقول الخ (قوله الا الزوج فقط) أى دون الاخ للام فانه
اذا انفرد يحوز جميع المال فرضا ورثا وأما الزوج فلا يرث عنه ما لم يكن ذارحم لان الرد
انما يستحق بالرحم وكذا يقال في قوله الا الزوجة (قوله واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم
ثلاثة) أى وما عداهم محجوب بالابن والاب فيجعل كأن الميت خلف هؤلاء الثلاثة فقط
وسبعة منهم من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا والسادس والربع من اثني عشر فالزوج
الربع ثلاثة وللأب السدس اثنان وللأبن الباقي وهو سبعة (قوله واذا اجتمع كل النساء
ورث منهن خمسة) أى وما عداهن محجوب فالحجة محجوبة بالام وذات الولاء محجوبة
بالاخت الشقيقة مع البنت كما حجت بها الاخت للأب والاخت للام محجوبة بالبنت
وسبعة ثلثين من أربعة وعشرين لأن فيها ثلثا وسدسا وهما من أربعة وعشرين فللبنت
النصف اثناعشر وللبنت الابن السدس تسكيلة الثلثين وهو أربعة وللأم السدس أربعة
أيضا وللزوجة الثلثين ثلاثة يبقى واحد تأخذه الاخت لأنها عصبية مع الغير كما قال المصنف
والاخوات ان تكن بنات فهن معهن معصيات (قوله أو يمكن الجمع من الصنفين) أى بان
اجتمع كل الذكور وبقيّة الاناث فيما اذا ماتت الزوجة أو كل الاناث مع بقية الذكور فيما
اذا مات الزوج وقوله ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين أى المذكوران كان الميت
أنثى والآنثى ان كان الميت ذكرا والمسئلة الاولى من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فالزوج
الربع ثلاثة وللأبوين السدسان أربعة يبقى خمسة للأبن والبنت ليست منقسمة على
ثلاثة رؤس لان الأبن برأسين والبنت برأس تضرب الثلاثة في اثني عشر بسبعة وثلاثين
فالزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين أربعة في ثلاثة باثني عشر يبقى خمسة عشر للأبن
عشرة وللبنت خمسة فأصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والمسئلة الثانية من أربعة
وعشرين لان فيها ثلثا وسدسا فالزوج خمسة الثلثين ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية يبقى ثلاثة
عشر ليست منقسمة على الابن والبنت فانه كسرقت على ثلاثة رؤس تضرب الثلاثة في
الأربعة والعشرين باثنين وسبعين فالزوج ثلاث في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة
بأربعة وعشرين يبقى تسعة وثلاثون وللأبن ستة وعشرون وللبنت ثلاثة عشر وأشهر
قوله أو يمكن الجمع بأنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين لأنه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة

الابن والام والمجدة من
قبلها والمجدة من قبل الاب
والاخت الشقيقة والاخت
للأب والاخت للام
والزوجة والمعتقة * (فائدة) *
اذا انفرد واحد من الذكور
ورث جميع المال الا الزوج
والاخ للام وكل من انفردت
من النساء لا تحوز جميع
المال الا المعتقة ومن يقول
من العلماء بالرد يقول كل
من انفرد من الرجال يحوز
جميع المال الا الزوج فقط
وكل من انفردت من النساء
تحوز جميع المال الا الزوجة
واذا اجتمع كل الرجال ورث
منهم ثلاثة الابن والاب
والزوج واذا اجتمع كل
النساء ورث منهن خمسة
البنت وبنت الابن والام
والزوجة والاخت الشقيقة
أو يمكن الجمع من الصنفين
ورث الابوان والولدان
وأحد الزوجين وسقط من
عداها ذكر لما استعرفه في
الحب والله أعلم ولما أنهى
الكلام على الورثة من
الذكور والاناث شرع
يبين كل ما يرثه واحد منهم

ولا ترد مسئلة الملقوف وهي ما لو كان هناك شخص ملفوف فأقام رجل بيته بأنه زوجته
وهؤلاء أولاده منها وأقامت امرأة بيته بأنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو
خنثى له آلتان لأن الأصح ما قاله الأستاذ أبو طاهر أن بيته الرجل مقدمة لأن محرق الأولاد
بالزوجة بطريق المشاهدة ومحرقهم بالاب أمركم ولا يقال هذه الشهادة إنما تغيب
لمحرق الأولاد بالملقوف لأن الرجل الزوج لانا نقول حيث محققها الأولاد قطع بأنها أنثى
فهى زوجة بمقتضى الشهادة وقيل الارث لكل من المدعين وأولادهم فالزوج يدعى
الربع فتنازعه الزوجة في نصفه وهو الثمن فيقسم بينهم ما يقتضى دعواها وأولاد الزوجة
ينازعونه في نصفه الآخر بناء على أنه الفضل بعد أمهم فيقسم بينهم وبينهم ونصيب
الأبوين لا يختلف والباقي بين الأولاد من الفريقين وتوضح ذلك أن أصل المسئلة باعتبار
ربع الزوج مع سدس أحد الأبوين اثنا عشر لوجود الربع والسدس فيها للزوج الربع
ثلاثة يقسم نصفها بينهم وبين الزوجة ويقسم نصفها الآخر بينهم وبين أولادها فالزوجة
ربعها وأولادها كذلك ولا ربع لها صحيح فيضرب مخرجه وهو أربعة في اثني عشر بمثمانية
وأربعين وأصلها باعتبار ثمن الزوجة مع سدس أحد الأبوين أربعة وعشرون فيتنازع
الزوج مع الزوجة في ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينهم وبينهم ويتنازع الزوج مع أولاد الزوجة
في بقية الربع الذى له وهو ثلاثة فتقسم بينهم وبينهم وكل من الثلاثين لأنصف له صحيح
فيضرب مخرجه وهو اثنان في أربعة وعشرين بمثمانية وأربعين فعلى كل من الأصلين
تقسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة والزوجة ثلاثة وأولادها ثلاثة ولكل من
الأبوين السدس ثمانية يبقون عشرون تقسم بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة فلكل عشرة
وأولاد الزوجة الثلاثة التى أخذوها من أجل المنازعة مع الزوج تضم لعشرتهم فيكمل
لهم ثلاثة عشر فإذا فرض أن الأولاد من كل من المجهتين خمسة فالثلاثة عشر لا تقسم عليهم
فتضرب عدد رؤسهم الخمسة في الثمانية والاربعة يحصل مائتان وأربعون فن له شئ
من الثمانية والاربعة من أخذه مضر وبأى جزء السهم وهو خمسة فللزوج ستة في خمسة
بثلاثين وللزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ولكل من الأبوين ثمانية في خمسة بأربعين
وأولاد الزوج عشرة في خمسة بخمسة عشر ولكل منهم عشرة وأولاد الزوجة ثلاثة عشر في خمسة
بخمسة وستين لكل منهم ثلاثة عشر فإذا جملة مائتان وأربعون هذا توضح ما فى الأولوة عن
شيخ الاسلام (قوله مقدما الارث الخ) أى حال كونه مقدما الارث الخ وقوله لتقدمه على
التعصيب اعتبارا أى فى الاعتبار فيعتبر أولاد الارث بالفرض ثم يعتبر الارث بالتعصيب لانه
لا يعرف ما يعطى للعاصب إلا بعد معرفة ما يعطى لصاحب الفرض وان حاز أعطى
العاصب أولا وقوله وان كان الارث بالتعصيب أقوى أى لان الوارث به قد يستحق كل
المال ولان ذا الفرض إنما فرض له لضعفه لثلاثة أسقطه القوي ولهذا كان أكثر من
فرض له الاناث وهذا ما جزم به الرشيدى فى شرح المجعبرية واختاره الشرح فى شرح
الترتيب حيث قال وهذا هو الذى ينبغي اعتماده وجزم ابن الماسم فى شرح الاشبهية
بالعكس لعدم سقوطه بضيق التركة وهذا هو المشهور والخلاف فى ذلك مما لا يظهر له ثمة

مقدما الارث لتقدمه على
التعصيب اعتبارا وان
كان الارث بالتعصيب أقوى

(قوله فقال) عطف على شرع (قوله باب الفروض المقدرة) أى باب بيانها ومعنى
 الفروض الانصباء المقدرة لكن يرتكب فيها التجريد بأن يراد بها الانصباء والالزم
 لتكرار وقال الشيخ الامير ما معناه ان الفروض غلبت عليها الامة فلذلك صرح بعدها
 بالمقدرة وقوله فى كتاب الله تعالى متعلق بالمقدرة وقوله والثابت بالاجتهاد عطف على
 الفروض وكذلك قوله ومستحقها وأشار به الى قصور فى الترجمة فان الناظم ذكر فيما
 يأتى الفرض الثابت بالاجتهاد حيث قال * فثالث الباقي لما رتب * وذكروا فيما يأتى أيضا
 مستحقى الفروض بقوله * فالنصف فرض خمسة افراد الخ (قوله يقال لمعان) أى يطلق على
 معان وقوله أصلها أى الكبر والغالب أو ان غيره متفرع عليه لسريان معناه فيه فى
 الجملة وكان الانصباء به - أنه أن يقول منها كذا وهو الغالب ومنها الخ وقوله الخزبة فتح
 الحاء المهملة وهو ابتداء القطع التدريجي وقوله والقطع أى ولو دفعة فيمنع - ما عموم
 وجهى ومن ذلك قولهم فرض الخياط الثوب اذا خوها وقطعها (قوله ومنها التقدير) أى
 ومنها العطف ومنها الانزال ومنها البيان ومنها السنة ومنها الاحلال قال تعالى فنصف
 ما فرضتم أى قدرتم وتقول فرضت الرجل أعطته وقال تعالى ان الذى فرض عليك
 القرآن لراذك الى معاد أى أنزله وقال تعالى سورة أنزلناها وفرضناها بالتخفيف أى بيناها
 وتقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أى سن وقال تعالى ما كان على النبي من حرج
 فيما فرض الله له أى فيما أحل الله له اه شيخ الاسلام (قوله النصيب) أى الحظ من
 الشئ فخرج النصيب المستغرق وقوله المقدرة خرج التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره
 وخرج به أيضا نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية وقوله شرعا أى من جهة
 الشرع أى الشارع وخرج به الوصية فانها مقدرة جملا لا شرعا أى يجعل الموصى لأبصل
 الشرع وقوله لوارث خرج به نحو العشر فى الزكاة فانه مقدرة شرعا لغير وارث وقوله
 خاص لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فخرج بما خرج به التعصيب وقوله الذى لا يراد
 الخ اعترضه العلامة القليوبي بأنه لا حاجة اليه وان جعل لبيان الواقع لم يصح لانه ليس من
 حقيقة - فان زيادته بالرد ونقصانه بالعول أمر عارض والتعاريف انما تكون بالحقائق
 وحينئذ فلا يحتاج للعوارض وأجيب بأن قوله الذى لا يراد الخ بيان وتوضيح للفرض
 لا من تمام المحذ (قوله الى الفرض والتعصيب) جرى فى ذلك على ظاهر المتن والافراد الى
 الارث بالفرض والارث بالتعصيب (قوله أيها الناظر فى هذا الكتاب) فالأمر بالعلم غير
 معين وهو من قبيل المجاز وانما آثار التعبير بالعلم على غيرهما من أفعال الامر كاعرف وافهم
 اقتداء بالقرآن فانه ورد فيه الامر بالعلم قال تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وغير ذلك (قوله بأن
 الارث الخ) ضمن اعلم معنى اجزم فعداه بالباء أو انها زائدة لكمة الوزن وقوله نوعان أى
 لان الوارث امله سهم مقدرة شرعا فانه بالفرض أو لا فيما نصيب وقوله لاثالث لهما أى فى
 الارث المتفق عليه فلا يراد بالرد ولا بيت المال ولا ذوالارحام على أن الارث بالرد تابع للفرض
 بدليل انه يرد بحسب الفروض عند تعددها (قوله فرض وتعصيب) لما كان الفرض
 والتعصيب ليسا نوعين للارث وانما نوعاه الارث به - ما حوّل الشرح العبارة الى قوله أى

فقال
 * (باب الفروض المقدرة
 فى كتاب الله تعالى) *
 والثابت بالاجتهاد ومستحقها
 والفروض جمع فرض وهو
 فى اللغة يقال لمعان أصلها
 الخز والقطع ومنها التقدير
 وفى الاصطلاح النصيب
 المقدرة شرعا لوارث خاص
 الذى لا يراد الا بالرد ولا
 ينقص الأبالعول وقدم
 المصنف رحمه الله تعالى
 على ذكر الفروض
 تقسيم الارث الى الفرض
 والتعصيب فقال (واعلم)
 أيها الناظر فى هذا الكتاب
 (بأن الارث نوعان) لاثالث
 لهما (هما) أى النوعان
 (فرض) أى ارث به وتقدم

ارث به لئلا يكون لا حاجة الى هذا التأويل الاعلى جعل الارث بالمعنى المصدرى وأما على جعله
بمعنى الموروث المعترف بأنه حق قابل للتجزى الخ فلا حاجة إليه لان الفرض والتعصيب
فوعان له (قوله آتفا) هو الزمن القريب ويستعمل للماضى والمستعمل فعنائه في الزمن
القريب (قوله على ما قسمنا) أى حال كون التقسيم الذى ذكرناه على التقسيم الذى ذكره
الفرضية - يون أو على التقسيم الذى اعتبره الشارع وأشار الشرح الى أن على معنى الباء وأن
ما مصدرية حيث قال أى بهذا التقسيم أى حال كونه متلبسا بهذا التقسيم ولا يخفى أن
الالف في قسمنا للإطلاق وثابت الفاعل ضمير يعود على الارث (قوله والمراد انه لا يخلو
منهما) أى وليس المراد ما هو ظاهر العبارة من أن الارث اما بالفرض فقط أو بالتعصيب
فقط ولا يكون بهما معاً انه قد يكون بهما معا ولذلك قال الشرح كما سيأتى انه قد يجمع
الارث بهما أى بالفرض والتعصيب (قوله والارث بذلك الاعتبار) أى وهو انه لا يخلو
عنهما وقوله بكون أربعة أقسام وهى الارث بالفرض فقط كإرث الزوج والارث
بالتعصيب فقط كإرث الابن والارث بالفرض والتعصيب ولا يجمع بينهما كإرث الميت
فترث بالفرض ان لم يكن معها معصب وترث بالتعصيب ان كان معها معصب والارث
بالفرض والتعصيب ويجمع بينهما كإرث الاب مع الميت وقوله كما سنبين أى فى التمه
الثانية آخر باب التعصيب (قوله والفرض فى نص الكتاب) أى الفروض المذكورة فى
نص الكتاب فال فى الفرض الخمس الصادق بالمتعدد فلذلك صح الاختيار عنه بقوله ستة
واضافة نص للكتاب من اضافة الصفة للوصف أى الكتاب النص أى الصريح وهو
مادل دلالة صريحة وقوله أى القرآن العزيز تفسير للكتاب قال فيه للعهد (قوله والسابع)
أى الذى هو ثلث المائى وقوله ثبت بالاجتهاد أى فلا يرد على قول المصنف ستة لأنه انما
ذكر الفروض المذكورة فى نص الكتاب (قوله لافرض فى الارث) أى من الارث بمعنى
الموروث وقوله بنص القرآن أى بذلك لتصحىح كلام الناظم فإنه قد يرد على إطلاقه ثلث
المائى ويدل لهذا القيد قوله فى نص الكتاب (قوله البته) بقطع المزملة لان فيه جعل
كالمجزئ من الكلمة وقال الشيخ الاميرالمحقق أن همزته همزة وصل والتاء فيه للوحدة
كأنه قال أجزم بذلك المجزئ الواحد الذى لا ترد فيه كما فى الدمامى فى على المعنى
وقوله أى قطعاً أى أقطع بذلك قطعاً فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وقوله والى
القطع أى لان الميت القطع فهو تعليل لنفسه بقرينه (قوله فخرج بقولنا بنص القرآن)
أى فلا يرد على قول المصنف لافرض فى الارث سواها بعد تقييده بما ذكر (قوله
والفروض الستة الخ) اعلم أن لهم فى عد الفروض طرقاً ثلاثة الأولى طريقة التدرج وهى
ان تذكر أولاً الكسر الاعلى ثم تنزل الى ما تحته وهكذا كأن تقول الثلثان والنصف
ونصف كل ونصف نصفه أو تقول الثلثان ونصفهما ونصفهما ونصفهما ونصفهما
وعبارة المصنف قريبة من ذلك لأنه أخر الثلثين لاضيق النظم كما سنبين ذكره الشرح والثانية
طريقة الترقى وهى ان تذكر أولاً الكسر الادنى ثم ما فوقه وهكذا كأن تقول الثمن
والسدس وضعفهما أو تقول الثمن وضعفه وضعفه وضعفه والسادس وضعفه وضعفه وضعفه

معناه آتفا (وتعصيب)
أى ارث به وسأنى تعريفه
(على ما قسمنا) أى بهذا
التقسيم والمراد انه لا يخلو
منهما كما سيأتى انه قد يجمع
الارث بهما والارث بذلك
الاعتبار يكون أربعة
أقسام كما سنبين ذكره ان شاء
الله تعالى (فالفرض فى
نص الكتاب) أى القرآن
العزيز (سته) والسابع
ثبت بالاجتهاد (لافرض
فى الارث) بنص القرآن
(سواها) أى الفروض
الستة (الته) أى قطعاً
والى القطع وأما السابع
الذى هو ثلث المائى فخرج
بقولنا بنص القرآن
والفروض الستة

والثالثة طريقتا التوسط وهى أن تذكر أول الكسر الوسيط ثم تنزل درجة ونصف درجة
 كان تقول الربع والثالث ونصف كل وضعف كل أو تقول الربع ونصفه وضعفه والثالث
 ونصفه وضعفه والمقصود من العبارات واحد فهو تفتن في التعبير (قوله أحدها نصف)
 إنما بدأ به المصنف كالمجهول لأنه أكبر كسر مفرد كذا علة السميكي ثم قال وكنت أود لو
 بدؤا بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهما حتى رأيت بعضهم بدأ بهما فإعجبني ذلك والنصف
 بثلث فونه والرابعة نصف كعريف والخامسة نص بضم النون وتشديد الصاد وقوله
 وثانيها ربع بسكون الباء في كلام المصنف والافيه ثلاث لغات ضم الباء وسكونها
 وربع بوزن فعيل وهكذا في الثمن وقوله ثم نصف الربع بضم الباء وقوله ورابعها
 الثالث بسكون اللام في كلام المصنف والافيه اللغات الثلاث التي في الربع وهكذا في
 السادس وقوله ينص الشرع أى حال كون ذلك متلبا بنص الشارع عليه وقوله في
 القرآن متعلق بنص وقوله والثلثان بضم اللام في كلام المصنف والافيه ثلاث لغات
 ضم اللام وسكونها وثلثان كغيفان وحينئذ فجرى هذه اللغات الثلاث في جميع
 الفروض ويزيد النصف بما تقدم (قوله وهما أى الثلثان) ففى الضمير ههنا نظرا للفظ
 الثلثين وأفرده في قوله الاثنى وهو كذلك لئلا ينال الابن وفي قوله بعد وهو للاختين فما زيد
 نظرا لسكونهما ما فرضا كما أشار إليه الشرح هناك وقوله التمام أى التمامان وقوله
 للفروض متعلق بالتمام (قوله ويقال بعبارة أخرى النصف الخ) هذه طريقة التمدى
 المختصرة وقوله التى أخصرها الربع الخ هذه طريقة التوسط المختصرة وأما طريقة الترقى
 فلم يصرح بها الشرح وقد تقدمت وقوله وضعفه أى ضعف كل منهما (قوله وإنما أخر
 الثلثين الخ) هذا جواب عما يقال قد سلك المصنف طريقة التمدى حيث قال نصف وربع
 الخ فلم أخرج الثلثين عن الثلث والسادس مع أن تلك الطريقة تقتضى تقديمهما وحاصل
 الجواب من وجهين الأول ضيق النظم والثانى أنه كسر مكرر وما قبله كسر مفردة والمفرد
 مقدم على المكرر لأنه جزء منه والمجزء مقدم على الكل (قوله يخالف لغره) أى لأن غيره
 ذكر الثلثين قبل الثلث والسادس وقوله ومخالفات ما سيذكره عند ذكر أصحاب الفروض
 أى لأنه ذكر أصحاب الثلثين قبل ذكر أصحاب الثلث والسادس (قوله ثم رغب في الحفظ
 بقوله الخ) أى حيث أمر به وعلة بقوله فكل حافظ امام وقوله أيا الناظر أى فالخاطب
 بقوله فاحفظ غير معين كما تقدم في نظيره (قوله فان حذف المعمول الخ) علة للتعميم قبله
 فكانه قال وإنما عممنا في ذلك لأن حذف المعمول الخ (قوله فكل حافظ امام) أى لأن
 كل حافظ امام فهو تعليم للامربا الحفظ وقوله خصوصا ان انضم الخ أى أخصه بذلك
 خصوصا ان انضم الخ فهو فى حال كونه ينضم الى حفظه فهم المحفوظ أولى منه فى حال كونه
 لا ينضم الى حفظه فهم المحفوظ وقوله بل ربما يدعى الخ اضراب عما قبله لأنه يقتضى
 أن مجرد الحفظ معتبر وقد قالوا فهم سطرين خير من حفظ وقرين ومناسبة اثنين خير من
 هذين (قوله وينبغى تقييد العلم بالكتابة أيضا) أى كما ينبغى حفظه فلا يقتصر الشخص
 على الحفظ وحده ولا على الكتابة وحدها وما أحسن قول بعضهم

أحدها (نصف و) ثانيها
 (ربع) وهو نصف النصف
 (ثم نصف الربع) وهو الثمن
 وهو ثالثها (و) رابعها
 (الثالث و) خامسها (السادس
 ينص الشرع) فى القرآن
 العزيز (و) سادسها
 (الثلثان وهما) أى الثلثان
 (التمام) للفروض الستة
 ويقال بعبارة أخرى النصف
 والثلثان ونصفهما ونصف
 نصفهما ويقال غير ذلك
 من العبارات التى أخصرها
 الربع والثالث ونصف كل
 منهما وضعف كل وإنما أخر
 الثلثين عن الثلث والسادس
 مخالفات غيره ومخالفات
 ما سيذكره عند ذكر أصحاب
 الفروض لضيق النظم
 ولأنه كسر مكرر وما تقدمه
 كسر مفردة ثم رغب في
 الحفظ بقوله (فاحفظ) أى
 الناظر فى هذا الكتاب ما
 ذكرته لك وما لم أذكره من
 هذا العلم وغيره فان حذف
 المعمول يؤذن بالعموم
 (فكل حافظ امام) أى
 مقدم على غيره خصوصا
 ان انضم الى حفظه فهم
 معناه بل ربما يدعى أن
 الحفظ بغير فهم لا عبرة به
 وينبغى تقييد العلم بالكتابة
 أيضا

العلم صمد والكاتب قبيد * قديم صبودك بالجمال الوائفة
فن الحماقة أن تصب دغزالة * وتسيرها بين الخلائق طالقة

وقوله لما ورد في معنى ذلك فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاص
أن يكتب عنه فإنه قال يا رسول الله أنا سمع منك الحديث فكتبته قال نعم قالت في الرضا
والصفا قال نعم فاني لا أقول فيها إلا حقاً وهذا ما عليه عامة الناس وكره بعضهم الكتابة
وهو محمول على ما إذا قول عليهما دون النور القاي الذي هو حقيقة العلم (قوله إذا عرفت
ذلك) أي ما ذكر من الفروض الستة وقوله وأردت معرفة أصحاب هذه الفروض أي
التي سبق ذكرها (قوله فالنصف الخ) الفاء فاء القصة كما أشار إليه الشرح وقوله
فرض خمسة أفراد أي مفروض خمسة موصوفة بأنها أفراد فأفراد صفة خمسة وما نقل عن
حاشية الشيخ المحفني من أنه حال فلم نجد فيها أوله في بعض النسخ وعليه فكسره للروى
مع كونه منصوباً على المحال بناء على أن الضرورة تتجاوز مخالفة حركة الأعراب وفيه خلاف
وقوله أي كل واحد منهم منفرد بالرفع جملة مفسرة لأفراد وفي بعضها ينصب منفرداً على أنه
حال من نائب فعل محذوف والتقدير يعتبر منفرداً أي عن يساويه وهذا القيد لبيان
الواقع بالنسبة للزوج إذ لا يكون إلا منفرداً أو بعد ملاحظة انفراجه عن الفرع الوارث
(تنبيه) * الذي يمكن اجتماعه من ذوى النصف الزوج والاخت الشقيقة أو التي لا ب
كما في اللواؤة عن شيخ الإسلام (قوله أحدهم) المناسب ما يأتي أن يقول الأول وقوله
عند عدم الفرع الوارث بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث
وقوله بالاجتماع يحتمل أنه متعلق بالوارث وعليه فالمعنى أنه يشترط لارث الزوج النصف
عدم الفرع الوارث المجمع على أرثه بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير
وارث أو كان هناك فرع وارث مختلف في أرثه كولد البنت فلا يجمع منه من النصف إلى
الربع إلا الفرع الوارث المجمع على أرثه ويحتمل أنه راجع لأصله في الكلام فيكون
استدلالاً على كون الزوج يرث النصف ويؤيد الاحتمال الأول قوله ذكرنا كان أو أنى فإنه
تعميم في الفرع الوارث وقوله لقوله تعالى الخ استدلال على كون الزوج يرث النصف
على الاحتمال الأول وسند الاستدلال على الاحتمال الثاني وعلى كل فلا حاجة إلى أن يقال
الأولى أن يأتي بالواو فيقول ولقوله تعالى الخ إذ لا يتجه ذلك إلا لو كان الاجتماع دلالةً أولاً
والآية دلالةً ثانياً وقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم أي ولكل زوج نصف ما تركته
زوجته فهو من مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الاتحاد وقوله أن لم يكن لمن أي
للازواج بمعنى الزوجات (قوله وإنما لم يذكر اشتراط الخ) جواب عما يقال لم يذكر المصنف
أنه يشترط في أرث الزوج النصف عدم الفرع الوارث مع أنه شرط وقوله للعلم به الخ فيه أنه
قد يتوهم قبل الوصول إلى ما سيأتي في أرثه الربع أنه يرث النصف بدون شرط فكان على
المصنف أن يذكر الاشتراط هناك دفع هذا التوهم من أول الأمر على أنه قد جرت العادة
بذكر القيود مع الأول ويحصلون عليه فيما بعده والمصنف قد خالف ذلك وقوله من مفهوم
الخ المراد بالمفهوم ما قابل المنطوق فالأول ما دل عليه اللفظ لافي محل النطق والثاني ما دل

لما ورد في معنى ذلك
إذا عرفت ذلك وأردت
معرفة أصحاب هذه الفروض
(فالنصف فرض خمسة
أفراد) أي كل واحد منهم
منفرداً أحدهم (الزوج)
عند عدم الفرع الوارث
بالاجتماع ذكرنا كان أو أنى
لقوله تعالى ولكم نصف ما
ترك أزواجكم أن لم يكن لمن
ولد وإنما لم يذكر اشتراط عدم
الفرع في أرث الزوج النصف
للعلم به من مفهوم ما سيأتي
في أرث الربع (و) الثاني

عليه اللفظ في محل النطق (قوله الانثى الواحدة) لاحاجة لقوله الواحدة هنا وفيما يأتي
لغتهم من قوله أفراد فيجعل على أنه توضيح للقسام وقوله عند أفرادها عن معصمها أي
بمخلاف ما لو كانت مع معصمها فانه يكون للذكر مثل حظ الانثيين وقوله كما سيذكره أي
في عموم قوله عند أفرادها عن معصم (قوله لقوله تعالى اتخ) استدلال على أن بنت
الواحدة النصف وقوله وان كانت واحدة أي وان كانت المتروكة واحدة فاسم كان ضمير
يعود على المتروكة المعلوم من السياق وواحدة خبرها هذا على قراءة النصب وقرئ بالرفع
على أن كان تامة وواحدة فاعل أي وان وجدت واحدة (قوله بنت الابن) بخلاف بنت
المت فقهي من ذوى الارحام وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله عند فقد البنت
فأكثر أي وأما عند وجود البنت فإما الثالث تكملة الثلثين وعند وجود الأخت من البنت
فلا شيء لها ما لم تعصب ببن ابن كما سيأتي (قوله وفقد الابن أيضا) أي وعند فقد الابن
كفقد البنت فلو كان هناك ابن خيمها سواء كان أباه أو لا وقوله وعند أفرادها عن
معصم لها أي كما سيذكره في عموم قوله عند أفرادها عن معصم وقوله من أخ أو ابن
عم بيان للعصب لها (قوله إجماعا) استدلال على كون بنت الابن تراث النصف بالشروط
وقوله قياسا استدلالا إجماعا وقوله لان ولد الولد الخ علة لقياس وكان الأولى أن يقول
ولد الابن لان قوله ولد الولد يشتمل على ابن البنت وبنت البنت وقوله إجماعا أي من
جهة الارث والمحب وقوله الذكركا لذكر الانثى كالانثى هذا تفصيل لما أجله أولابن به
ان المراد ان ابن الابن كالابن إرثا ومحبيا وان بنت الابن كالبنت كذلك وحيث كان المراد
ما ذكر فلا يرد أن كلامه يقتضي أن ابن الابن كالابن إرثا ومحبيا وأن بنت الابن كالابن
كذلك مع أنه ليس كذلك ولا يحتاج للجواب بأن المعنى في مطلق الارث والمحب (قوله
والاخذ) المراد به لخصوص الشقيقة والقرينة على ذلك قوله فيما بعده وهكذا الاخذ
التي من الاب وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله الشقيقة قد بينا القرينة على كون
المراد بالاخذ لخصوص الشقيقة وقوله عند أفرادها عن معصم لها أي كما سيذكره
في عموم قوله عند أفرادها عن معصم وقوله من أخ شقيق أو جد بيان للعصب وفهم
منه أنها لو كانت مع أخ شقيق لا يفرض لها النصف بل يعصب بها وكذلك مع الجد الذي
مسائل المعادة فانه يفرض لها فيها معه وذلك كزوجة وجد وشقيقة وأخوين فللزوجة
الرابع والاحظ للحد ثلث الباقي فبقي النصف فتأخذ الشقيقة ولا شيء للأخوين كما سيأتي
في الشرح وقوله بل وعن الأولاد وأولادهم لا وجه لهذا الاضراب فالأولى حذف بل
واحتراز بذلك عما إذا كانت مع الأولاد وأولادهم فانه لا يفرض لها النصف معهم بل تعصب
بالابن وابن الابن وتكون عصبية مع البنت أو بنت الابن وقوله الذكور والانات أي
الوارثين بخصوص القرابة فلا يرد أن ولد البنت لا يمنع الأخت عن نصفها وقوله وعن
الاب أي والاحتج به (قوله في مذهب كل مفتي) أي حال كون هذا المحكم مندرجا في
الاحكام التي ذهب اليها كل مجتهد فالمراد من المذهب الاحكام والمراد بالمفتي المجتهد كما
أشار إليه الشرح بقوله أي مجتهد وسواء استنبطت الاحكام من الكتاب والسنة (قوله لان

(الانثى) الواحدة (من
الأولاد) وهي البنت عند
أفرادها عن معصم أو هو
أخوها كما سيذكره لقوله
تعالى وان كانت واحدة
فأكثر النصف (و) الثالث
(بنت الابن) الواحدة (عند
فقد البنت) فأكثر وقد
الابن أيضا وعند أفرادها
عن معصم لها من أخ أو
ابن عم إجماعا قياسا على
بنت الصلب لان ولد الولد
كالولد إرثا ومحبيا الذكور
كالذكور والانثى كالانثى
(و) الرابع (الاخذ)
الواحدة الشقيقة عند
أفرادها عن معصم لها
من أخ شقيق أو جد بل
وعن الأولاد وأولادهم
الذكور والانات وعن الاب
(في مذهب كل مفتي) أي
مجتهد لان

ذلك مجمع عليه) أي لان الحكم المذكور وهو كون الاخت لها النصف مجمع عليه عند العلماء وهذا تعليل لمحكم المصنف بأن ذلك في مذهب كل مفتي أو يلاحظ التفصيل ثم الاجال فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه (قوله وأصل المذهب مكان الذهاب) اقتصر عليه مع أنه مصدر مجي يصلح للزمان والمكان والمحدث كما تقدم في كلامه لانه المعنى المنقول عنه فيما يظهر بخلاف الزمان فلا يصلح النقل عنه لعدم المناسبة بينه وبين المنقول اليه وبخلاف المحدث فانه وان صح النقل عنه لم يكن الاظهر نقله عن المكان وقوله ثم أطلق على ما ذهب اليه الخ أي على سبيل الاستعارة التصريحية وقد تقدم تقريرها وقوله المجتهد أي كلاما للشافعي وقوله وأصحابه أي أصحابه فالواو بمعنى أو فاذ ذهب اليه أصحاب المجتهد المار فون بقواعده ومداركه بعد مذهبهم له بخلاف غير المارفين فقد مثل ابن عرفة هل يجوز أن يقال في طريق من الطرق انها مذهب مالك فأجاب بأنه ان كان مستخرجها طرفا بقواعده وأعماله فمجاز والافلا وقوله من الاحكام في المسائل بيان لما ذهب اليه المجتهد وأصحابه والمراد بالاحكام النصب النامة وهي جزء من المسائل المركبة من الموضوعات والمجربول والاشياء نظرية الاحكام في المسائل من ظرفية المجزوء في الكل كما قاله الاستاذ المحقق ومن قال من ظرفية الدليل في الدال أراد بالاسائل أجمل الدالة على الاحكام وقوله اما لاقامجازيا أي بطريق الاستعارة التصريحية لكن هذا بحسب الاصل والا فقد صار المذهب حقيقة عرفية في الاحكام المذكورة (قوله وهكذا الخ) أي مثل الاخت الحقيقية الاخت التي من الاب في ثلث النصف وقوله وهي الخامسة كان الاولى تأخير عن قوله الاخت التي من الاب وتبيله وفي بعض النسخ وبهذا هذه النسخة تفيد اشتراط عدم الشبهة لارث الاخت التي من الاب للنصف وقوله الاخت ممتدة أم وثق وهكذا خبر مقدم وقوله الواحدة قد عرفت ما فيه وقوله التي من الاب صفة للاخت وقوله عند انفرادها عن معصب لما في كذا كره المصنف في عموم قوله عند انفرادها عن معصب وقوله من أخ لاب أو جد بيان للعصب لها وقوله وعن شرطنا فقد في الشبهة أي من الاب والاولاد وأولادهم الوراثين بخصوص القرابة والاخ الشقيق وقوله وعن الاشقاء من ذكر أو أنثى لا يخفى ان انا ذكر الشقيق داخل فيما شرطنا فقد سابقا فهو من درج في قوله وعن شرطنا فقد في الشبهة كونه عليه العلامة الامر (قوله وقوله) مبتدا وقوله عند انفرادها عن معصب لالقول وخير المبتدا محذوف يؤخذ من تفسير الشرح أي نقول في شرحه كذا وكذا كما تقدم وبعضهم قال أي واجمع لمساعد الزوج من وارثات النصف وقوله عند انفراد كل واحدة منهن أي من البنات وبنات الابن والاخت الحقيقية والتي من الاب فهو راجع لمساعد الزوج كما علمت وقوله عن معصب متعلق بانفرادها وقوله من ذكرته في كل واحدة منهن بيان للعصب على الاجال وقد تقدم تفصيله (قوله والاصل في ارث كل واحدة من الاختين النصف) أي الدليل على ارث كل من الاختين النصف وقوله قبل الاجماع أفاد أن ذلك مجمع عليه ومستند الاجماع الآية وقال المحقق الامر لاحاطة اليه مع انه أخذ الاجماع في الدليل بعد انتهائنا لكن

ذلك مجمع عليه وأصل المذهب مكان الذهاب ثم أطلق على ما ذهب اليه المجتهد وأصحابه من الاحكام في المسائل اطلاقا مجازيا (وهكذا) وهي الخامسة وفي بعض النسخ وبهذا (الاخت) الواحدة (التي من الاب) عند انفرادها عن معصب لما من أخ لاب أو جد وعن شرطنا فقد في الشبهة وعن الاشقاء من ذكر أو أنثى فقوله (عند انفرادها عن) أي عند انفراد كل واحدة منهن (عن معصب) من ذكرته في كل واحدة والاصل في ارث كل واحدة من الاختين النصف قبل الاجماع

قد علمت فأنه وهـذا الاجماع غير الاجماع المذكور بعد فتدبر (قوله ان امرؤ) أى
 ان هلاك امرؤ فهو فاعل فعـ لم يحذف يفسره المذكور لان أدوات الشرط لا تدخل الاعلى
 الالفعال على طريقة البصريين وقوله ليس له ولد أى ولا ولد ابن وقوله وله أخت أى
 شقيقة أو لأب لما ذكره بعد من الاجماع وقوله فلهما نصف ما ترك أى فلا أخت شقيقة
 كانت أو لأب نصف ما ترك الميت (قوله لانهم قد أجمعوا الخ) تعليل لكون الآية دالة على
 ارث كل من الاختين النصف فكأنه قال وانما كانت الآية دالة على ما ذكر لانهم قد
 أجمعوا الخ وقوله على ان الآية أى التى فى آخوالسورة وهى قوله تعالى ان امرؤ هلك
 الخ وأما التى فى أولها وهى قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الخ فأجمعوا على انها فى
 الاخوة للإلام دون الاخوة لأبوين والاخوة لأب وفى ذلك جمع بين الآيةين كما قال شيخ
 الاسلام وقد تقدم ذلك فراجع (قوله ثم اعلم ان الذى علم الخ) فى ذلك توركه على المصنف
 فى كونه لم يعلم من كلامه الاشتراط فقد المصعب لكل واحدة من الاربع ونوقش بأنه
 علم من كلامه أيضا اشتراط انفرادهن عن المساوى حيث قال خمسة أفرادوا اشتراط فقد
 البنت فى بنت الابن حيث قال وبنت الابن عند فقد البنت وعلم منه أيضا الاشتراط فقد
 الشقيقة فى الأخت التى للأب وأجيب بأن المراد الذى علم من كلام المصنف صراحة فلا
 ينساقى ما ذكر وفيه تأمل (قوله وأما ما ذكرته) أى من الشروط وقوله غير ذلك أى حال
 كونه غير فقد المصعب فهو حال من مفعول ذكرته وقوله فاعلم تركه كغيره الخ غرضه
 بذلك الاعتماد عن الثبوت السابق وأشار باطاف الى أن المصنف سلفا فى ذلك حيث قال
 كغيره من المصنفين وقوله اكتفاء بذكره فيما ساقى أى فى بيان بعض أصحاب الفروض
 الآية وفى باب النجب (قوله ولو ذكرنا جميع ما يحتاج اليه الخ) أى كأن يقولوا فى بيان
 أصحاب النصف شرط ارث الزوج النصف عدم الفرع لو ارث ثم يقولوا فى بيان أصحاب
 الربع شرط ارث الزوجة للربع عدم الفرع الوارث وقوله لا تذى الى التكرار والتطويل
 أى لان احدى العبارتين كافية عن الاخرى (قوله والربع) بسكون الباء ليصح الوزن
 وقوله فرض اثنين أخذ الشرح من كلام المصنف بعد وليس من باب حذف الخبر (قوله
 فرض الزوج) أى مفروض للزوج وقوله ان كان معه من ولد الزوجة من قدمه أى ان
 وجد مع الزوج الشخص الذى منه عن النصف ورده الى الربع وهو ولد الزوجة فـكان
 تامة بمعنى وجد ومن ولد الزوجة بيان لمن قدمه منه فهو بيان مقدم على المين ومن قد
 منه فاعل كان ويحتمل أن ولد الزوجة هو الفاعل بزيادة من فى الاثبات على طريقة من جوز
 ذلك ومن قدمه صفة لولد الزوجة ويكون احترازا عن ولد الزوجة الذى لا يمنع الزوج
 كالقاتل والرقيق والاول هو الاظهر (قوله عن النصف) متعلق بمنعه وأشار به الى أنه
 ليس المراد أنه منعه عن الارث بالكلية وقوله ورده الى الربع عطفا على منعه وقوله
 وهو الابن أو البنت تفسيران قدمه منه عن النصف ورده الى الربع فلا فرق بين الذكر
 والانثى بل والمتخفى وقوله سواء كان أى الابن أو البنت وأفراد الضمير لان العطفاً
 يرجعه أحدهما أو ان مرجعه الولد وقوله منه أو من غيره بل ولوم زنا لانه ينسب اليها

قوله تعالى ان امرؤ هلك
 ليس له ولد وله أخت
 فلهما نصف ما ترك لانهم
 أجمعوا على أن الآية تترت
 فى الاخوة لأبوين والاخوة
 للأب دون الاخوات للإلام
 ثم اعلم ان الذى علم من
 كلام المصنف رحمه الله هو
 اشتراط فقد المصعب لكل
 واحدة من الاربع وأما
 ما ذكرته غير ذلك فانما
 تركه كغيره من المصنفين
 اكتفاء بذكره فيما ساقى
 ولو ذكرنا جميع ما يحتاج
 اليه فى جميع الفروض
 لا تذى الى التكرار
 والتطويل (والربع)
 فرض اثنين من ذكر الاول
 منها بقوله (فرض الزوج
 ان كان معه من ولد
 الزوجة من قدمه) عن
 النصف ورده للربع هو
 الابن أو البنت سواء كان

وقد أضاف الله تعالى الولد في الآية إلى الزوجات فيشمل الولد من الزوج أو من غيره كما
 يؤخذ من شرح كشف الغوامض (قوله لقوله تعالى فان كان له ن ولد الخ) استدلال على
 أن الزوج الربع ان كان للزوجة ولد (قوله وهو أي الربع الخ) يعلم من ذلك ان المرأة
 جعلت على النصف من الرجل بحق الزواج كما في النسب فان الأصل فيه ذلك فلا يضر
 تساوي الاخ والاخت للام ولا الشقيق وأخته في المشتركة كما في شرح الترتيب (قوله
 لكل زوجة) أي منفردة عند زوجها وقوله أو أكثر أي عند زوج واحد لانا لوجهنا
 لكل زوجة الربع لاستغراق المال وقوله من زوجة متعلق بأكثر وقوله إلى أربع أي
 منتهيا في الكثرة إلى أربع في المحر وأما في العبد فإلى ثنتين فقط بدخول الغاية فهم - ما ولا
 يتصور الزيادة على الأربع في الارث وقيل يتصور ذلك فيما لو أسلم الكافر على أكثر من
 أربع وأسلم معه أو في العدة ومات قبل الاختيار قاله شيخ الاسلام في شرح الفصول
 الكبير ونقله الشرح في شرح الترتيب ثم قال وهذا لا يرد لان الوارث انما هو أربع في ضمن
 هؤلاء وجاز الصلح بنسأ أو تفاضل على ما هو مذكور في كتب الفقه للضرورة اه أفاده في
 اللؤلؤة (قوله مع عدم الاولاد) أي وهذا ثابت مع عدم الاولاد وقوله الذكور والاثان
 أي والمخناني وقوله للثان أي المذس وبين للثان وهو الزوج وقوله من الزوجة أو من غيرها
 أي سواء كانا من الزوجة أو من غيرها كزوجة أخرى لامن زنا لانهم ليسوا مذبذبين للثان
 حينئذ (قوله فيما قدرا) أي وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد بسبب ما قدر
 وبين في كتاب الله تعالى فليست في للظرفية قبل للسببية والالزم ظرفية الشيء
 في نفسه لان ما قدر هو وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد وهذا اذا لوحظ ما قدر
 خاصا وهو المقدر في قوله تعالى ولهن الربع الخ فان لوحظ عاما وهو المتدر في القرآن بقطع
 النظر عن خصوص هذه الآية كان من ظرفية الخاص في العام وهذا هو المتبادر من كلام
 المصنف وأما كلام الشرح فهو مناسب للعمل الاول والمناسب للثاني أن يقول فيما قدر في
 كتاب الله كقوله تعالى ولهن الربع الخ (قوله ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة الخ)
 هذا أحد القولين والاخر انه يشمل حقيقة والاشهر انه لا يشمل الابحازا وعليه فيستدل
 على حكم اولاد البنين بالاجماع المستند للقياس كما ذكره الشرح بخلافه على القول
 الاخر فانه يستدل عليه بالآية وفي اللؤلؤة أنه يستدل بالآية عليه مع كونه مجازا بناء على
 جواز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه كما عليه امامنا الشافعي رضي الله عنه لكن
 الشرح قد استدل عليه بالاجماع المستند للقياس (قوله بقوله) أي في قوله فلا يلزم
 المحذور النحوي الذي تقدم التنبيه عليه (قوله وذكر اولاد البنين) مبتدأ خبره جملة قوله
 يعتمد أي يتبرر وليس المراد أنه يعتمد من خلاف كما نص عليه العلامة الامير وقوله
 ان ذكر اولاد البنين تعميم في اولاد البنين لا في نفس البنين كما لا يخفى وقوله حيث اعتمدنا
 القول في ذكر الولد أي لانا اعتدنا برنا القول الكاش في ذكر الولد فالحقيقة للتعديل وظرفية
 القول في الذكر من ظرفية العام في الخاص والمراد ذلك الخاص فبكانه قال لانا اعتدنا
 ذكر الولد وقوله في حجب الزوج من النصف إلى الربع أي كما سبق في قوله والربع فرض

منه أو من غيره لقوله تعالى
 فان كان له ن ولد فلكم
 الربع مما تركن وذكر
 الثاني بقوله (وهو) أي
 الربع (لكل زوجة أو
 أكثر) من زوجة إلى
 أربع (مع عدم الاولاد)
 الذكور والاثان للثان من
 الزوجة أو من غيرها (فما
 قدرا) أي فرض في قوله
 تعالى ولهن الربع مما تركن
 ان لم يكن لكم ولد ولما كان
 الولد لا يشمل ولد الابن
 حقيقة صرح بأولاد الابن
 بقوله (وذكر اولاد البنين)
 الذكور والاثان (يعتمد
 حيث اعتمدنا القول في
 ذكر الولد) في حجب الزوج
 من النصف إلى الربع
 والزوجة من الربع إلى

الزوج ان كان معه * من ولد الزوجة من قدمته وقوله والزوجة من الربع الى الثمن أى كما سبأنى في قوله والثلث للزوجة والزوجات * مع البنين أو مع البنات إلا أنه لم يعبر بالولد كما ترى وكان الأولى أى يقول الشرح فى حل كلام المصنف فى ارب الزوج للربع عند وجودهم وارث الزوجة له عند عدمهم لأنه السابق فى كلام المصنف فيكون معنى الميت وذو أولاد البنين اثباتا فى ارب الزوج للربع ونفيًا فى ارب الزوجة له يعتبر لانا اعتبارنا القول الكاش فى ذكر الولد اثباتا فى ارب الزوج للربع ونفيًا فى ارب الزوجة له (قوله لان أولاد البن الخ) له لقول المصنف وذو أولاد البنين يعتمد مع عاتيه وهى قوله حيث اعتمدنا القول الخ وقوله كالاولاد أى مثلهم فإن الابن كالابن وبنت الابن كالبنت كما وضع ذلك بقوله الذى ذكر كذا وكذا لا تثنى وقوله عند عدمهم أى عند عدم الأولاد وقوله ارثا وحما أى من جهة الارث والمحب أو فى الارث والمحب (قوله بالاجماع) دليل على كون أولاد الابن كالاولاد وقوله قياسا على الاولاد من الاجماع وقوله كما قدمته أى عند قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله والثلث) يسكون الميم ليصح الوزن وقوله فرض صنف واحد أى الشرح من كلام المصنف بعد كما تقدم نظيره وقوله للزوجة أى الواحدة وقوله والزوجات أى فيشتركن فيه كما تقدم فى الربع والمراد بالجمع ما فوق الواحدة وقوله الى اربع أى منتهيا بعدد من الى اربع فى الحر وأما فى العبد فالى ثنتين فقط ولا يتجاوز الزيادة على الاربع فى الارث كما مر (قوله مع البنين) أى جنسهم فيشمل الواحد والآخر كما أشار إليه الشرح بقوله الواحد فأكثر وكذا يقال فى قوله أو مع البنات الواحدة فأكثر * (تنبيه) * لوطاقتها باثنا فى حال مرضه وقلنا بأنها اثرت فتمادى الحال الى أن ولد له قبل موته فهل تأخذ بالربع نظرا لمحال الطلاق أو الثمن نظرا لمحال الموت احتمل أن لصاحب الوافى قال وأظهره ما الأول كذا فى اللؤلؤة نقلنا عن شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى لكن قال العلامة الامير العبد بوقت الموت فلا بد من فرع وارث ولو جملا وما فى اللؤلؤة هنا لا يوافق مذهب المالكية اه بعض تغير (قوله لقوله تعالى فان كان لكم ولد الخ) اسـ تدلال على ارب الزوجة فأكثر للثلث مع البنين أو مع البنات (قوله أو مع أولاد البنين) أى جنسهم كما مر فى نظيره وسبب الـ الشرح وقوله الذى كور أو لانا تـ ميم فى أولاد البنين وقوله الواحد أى من الذى كور وقوله أو الواحد أى من الاناث وقوله فأكثر أى منهم ما وأشار بذلك الى أن المراد بالجنس كما نهينا عليه سابقا وقوله قياسا على الاولاد أى لقياس أولاد البنين على الاولاد وقوله كما سبق أى فى شرح قوله وذو أولاد البنين يعتمد * حيث اعتمدنا القول فى ذكر اولد وكتب بعضهم أى عند قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله فاعلم) المفعول محذوف قدره الشرح بقوله ذلك أى ارب الزوجة الثمن مع البنين أو البنات أو مع أولاد البنين وقوله ولا تظن الجمع الخ فالداخله عليه جنسية فتبطل معنى الجمعية وقوله بل الواحد منهم كذا أى بل الواحد من البنين أو البنات أو أولاد البنين كالتجمع فيما ذكر وهذا اضرب انتقالي وقوله أى اعلم ذلك فيه إشارة الى أن المفعول محذوف مع تفسير افهم

الثلث لان أولاد الابن
كالاولاد عند عدمهم ارثا
وحما بالاجماع الذى كذا كذا
والأنثى كالأنثى قياسا على
الاولاد كما قدمته (والثلث)
فرض صنف واحد وهو
الذى كور فى قوله (للزوجة
والزوجات) الى اربع
(مع البنين) الواحد
فأكثر (أو مع البنات)
الواحدة فأكثر لقوله تعالى
فان كان لكم ولد فلهن
الثلث مما تركتم (أو مع أولاد
البنين) الذى كور والاناث
الواحدة أو الواحد فأكثر
قياسا على الاولاد كما سبق
(فاعلم) ذلك (ولا تظن
الجمع) الذى كور فى لفظ
البنين والبنات وأولاد
البنين (شرطا) بل الواحد
منهم كذا كما أوضحته
(فافهم) أى اعلم ذلك

باعلم (قوله والثمان) بضم اللام ولا يجوز في كلام المصنف تسكينها لانه يلزم عليه دخول
 القطع في المحشور وهو ممنوع فيه والقطع حذف آخر النغمة له وتسكين ما قبله فاذكره
 بعض الشراح من جواز التسكين سهواً لأن يكون بالنظر للفظ الثمان بقطع النظر عن
 الواقع في كلام المصنف والافلية بين فيه الضم لأجل الضرورة وقوله فرض أربعة أصناف
 أخذها الشرح من كلام المصنف بعد كلامه (قوله للبنات) أي مفروض للبنات وقوله جمعاً
 أي حال كونهن جمعاً فهو حال من البنات وقوله والمراد ثنتان فأكثر أي وليس المراد ثلاثة
 فأكثر دون الثنتين كما قد يتوهم من التعبير بصيغة الجمع وقوله وقد صرح بذلك أي قد
 صرح المصنف بذلك المراد أي بما يفيد أنه لم يقل ثنتين فأكثر وإنما قال ما زاد عن
 واحدة وهو يفيد ذلك وقوله ما زاد الخ يدل من البنات أو من جمعاً ويصح أن يكون خبراً
 لمبتدأ محذوف والتقدير والجمع ما زاد الخ وقوله عن واحدة أي مرتبة عن واحدة وقوله
 من ثنتين أو أكثر (فسمعا) جمع طاعة وأذعان موافقة للإجماع
 وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الثنتين
 النصف المفهوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين
 فلهن ثلث ما ترك فنهى عن تركه
 لم يصح عنه والذي صح عنه
 موافقة الناس كما قاله ابن
 عبد البر ودليل الإجماع
 فيما زاد على الثنتين الآية
 المذكرة وهي قوله تعالى
 فان كن نساء فوق اثنتين

باعلم (قوله والثمان) بضم اللام ولا يجوز في كلام المصنف تسكينها لانه يلزم عليه دخول
 القطع في المحشور وهو ممنوع فيه والقطع حذف آخر النغمة له وتسكين ما قبله فاذكره
 بعض الشراح من جواز التسكين سهواً لأن يكون بالنظر للفظ الثمان بقطع النظر عن
 الواقع في كلام المصنف والافلية بين فيه الضم لأجل الضرورة وقوله فرض أربعة أصناف
 أخذها الشرح من كلام المصنف بعد كلامه (قوله للبنات) أي مفروض للبنات وقوله جمعاً
 أي حال كونهن جمعاً فهو حال من البنات وقوله والمراد ثنتان فأكثر أي وليس المراد ثلاثة
 فأكثر دون الثنتين كما قد يتوهم من التعبير بصيغة الجمع وقوله وقد صرح بذلك أي قد
 صرح المصنف بذلك المراد أي بما يفيد أنه لم يقل ثنتين فأكثر وإنما قال ما زاد عن
 واحدة وهو يفيد ذلك وقوله ما زاد الخ يدل من البنات أو من جمعاً ويصح أن يكون خبراً
 لمبتدأ محذوف والتقدير والجمع ما زاد الخ وقوله عن واحدة أي مرتبة عن واحدة وقوله
 من ثنتين أو أكثر (فسمعا) جمع طاعة وأذعان موافقة للإجماع
 وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الثنتين
 النصف المفهوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين
 فلهن ثلث ما ترك فنهى عن تركه
 لم يصح عنه والذي صح عنه
 موافقة الناس كما قاله ابن
 عبد البر ودليل الإجماع
 فيما زاد على الثنتين الآية
 المذكرة وهي قوله تعالى
 فان كن نساء فوق اثنتين

مقدمة فتكون الآية دالة على حكم البنتين وعلى أن فيها تقدما وتأخيرا وحذفاً والاصل
اثنيتن ففوق تكون دالة على حكم البنتين فما زاد ولا حاجة للقياس فتدبر (قوله وفي
البنتين) أي ودليل الاجماع في البنتين وقوله القياس على الاختين أي بالطريق الأولى
فهو قياس أولوى لأن البنتين أقرب من الاختين ففهوم الآية معطل لهذا القياس
ولقضائه صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بالثنتين كما مر فان قيل حيث وردانه صلى الله عليه
وسلم قضى للبنتين بالثنتين فلا حاجة للقياس لوجود النص أجيب بان هذا الخبر لم يبلغ
ابن عباس فلا يحتاج به عليه (قوله وهذا) أي قياس البنتين على الاختين وقوله من
أحسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس ومنها أيضاً ان في الآية تقدماً وتأخيراً وحذفاً
والاصل اثنيتن ففوق ومنها أن لفظة فوق صالحة على حذفها ضرباً فوق الاعناق وتعقب
هذا بان الاسماء لا يجوززادتها في كلام العرب لغيره في فسا بالك بافصح الكلام وقوله
ان صحت عنه فيه اشارة الى أنها لم تصح عنه كما تقدم التصريح به في كلامه وقوله وهي أي
شبهة ابن عباس وقوله مفهوم قوله تعالى فوق اثنيتن أي وهو أن الثنتين لهما النصف
وقد علمت أن المفهوم معطل (قوله فائدة) أي هذه فائدة وهي متعلقة بقوله سمعا (قوله
لانه بدل من اللفظ بفعله) أي لان المصدر عوض عن اللفظ بفعله وقوله والمحدوف عامله
وجوبا قسماً أي من المصدر لا في بدلا من اللفظ بفعله والافا مصدر المحذوف عامله
وجوبا كثير (قوله واقع في الطلب) وهو قياس ولا فرق في الطلب بين أن يكون أمراً
كقوله تعالى فاضرب الرقاب أي فاضربوا أو نهياً كقولهم لا تعودوا أي لا تقعوا أو دعاء كقولك
سعي أي سقاه الله أو استغفها ما كقوله أتوانيا وقد جد قروناؤك وقوله وواقع في الخبر وهو
سماعي لا قياسي كما قاله الدماميني كقولهم عندئذ كرا للنعمة جدا وشكرا لا كفرا
وعند الامتنال سمعاً وطاعة (قوله فيجوز أن يكون الخ) تفرع على قوله والمحدوف
عامله وجوبا قسماً وقوله فيكون المعنى الخ تفرع على التفرع الذي قبله (قوله
ويجوز أن يكون الخ) فيه مع بعده انه سماعي يحفظ ولا يقاس عليه فالبنتين أن يكون
واقعا في الطلب ولا يقال ان سمعاً من جملة ما سمع لانا نقول المسموع سمعاً وطاعة معالاً
سمعاً فقط كواقع للناظم وقد جرت هذه الامور مجرى الامثال فلا تغير عما وردت عليه
(قوله فيكون المعنى سمعت ما ورد الخ) أي فيكون المعنى على هذا الاحتمال سمعت من
العلماء ما ورد الخ وقد علمت ما فيه (قوله وهو) أفرد الضمير باعتبار كون الثنتين فرضاً كما
أشار اليه الشرح بقوله أي الفرض المذكور فهو توجيه لا أفراد الضمير وقوله كذلك
أي مثل كونه للبنتين وقوله لبنيات الابن أي ما زاد على واحدة مثل ما ذكره في البنات كما
أشار اليه الشرح بقوله اثنيتن فأكثر وقوله قياساً على البنات أي لان بنت الابن كالبنات
كما مر (قوله فافهم) أي تأملها الخطاب وقوله أي اعلم تفسير لقوله افهم وقوله مقال
مصدر بمعنى معنى قولي كما ذكره الشرح بقوله أي قولي هذا أي المذكور وقوله فهم
صافي الذهن أي مثل فهم انسان صافي الذهن فهو على حذف مضاف وموصوف وقوله
أي خالصه نفسه بر صافي الذهن وقوله من كدرات الشكوك والاهام أي من كدرات

فلهن ثلثا ما ترك وفي البنتين
القياس على الاختين
وهذا من أحسن الاجوبة
عن شبهة ابن عباس رضي
الله عنهما السابقة ان صحت
عنه وهي مفهوم قوله تعالى
فوق اثنيتن (فائدة) قوله
سمعا منصوب على انه
مفعول مطلق وعامله
محذوف وجوباً لانه بدل
من اللفظ بفعله والمحدوف
عامله وجوبا قسماً
واقع في الطلب وواقع في
الخبر فيجوز أن يكون قوله
سمعا واقعا في الطلب ويكون
المعنى فاسمع لمن يقول
باستحقاق الثنتين فأكثر
من البنات للثنتين ويجوز
أن يكون من قبيل المصدر
الواقع في الخبر فيكون المعنى
سمعت ما ورد من القول
باستحقاق الثنتين فأكثر
للثنتين سمعا والله أعلم ثم
ذكر الثاني بقوله (وهو)
أي الفرض المذكور وهو
الثلاثان (كذلك لبنيات
الابن) اثنيتن فأكثر قياساً
على البنات (فافهم) أي
اعلم (مقال) أي قولي هذا
(فهم صافي الذهن) أي
خالصه من كدرات
الشكوك والاهام

هي الشكوك والالوهام فالإضافة للبيان أو من الشكوك والالوهام الشبهة بالكدرات
 فالإضافة من إضافة المشبه به للشبه وفي كلامه حذف الواو مع ما عطف أي والظنون
 أو يقال المراد بالشكوك والالوهام ما قابل اليقين فيشمل الظنون (قوله والذهن الفطنة)
 أي لغة فهذا معنى لغوي والفطنة قوة لنفس معدة لا كتساب الأراء وهي مرادفة للذكاء
 بالذال المحجة وضدها البلاء وقوله والمراد هنا العقل ويصح هنا المعنى الأول أيضا فلا داعي
 إلى صرفه عن أصل معناه إلى هذا المراد الصحيح في تفسير العقل أنه نور روحاني به تدرك
 النفس العلوم الضرورية والنظرية والراجح أن محله القلب وله شعاع متصل بالدماع
 وقيل محله الدماغ وهو اختبار أصحاب أي حنيفة (قوله ويقال ذهن الخ) أي فيكون
 الذهن بمعنى المحفظ فهذه الإشارة لعني آخر للذهن وقوله حفظ قلبه ما أودعه أي من
 الممارف والأسرار (قوله وهو) أفرد الضمير لما تقدم وقد أشار له الشرح بقوله أي
 الفرض المذكور فهو توجيهه لأفراد الضمير كما مر في نظيره وقوله للاختين أي مفروض
 للاختين وقوله شقبةتين أولاب أي لا لام فقط وقوله كما يصرح به أي في قوله هذا إذا
 كن الخ وقوله فيما يزيد عن ثنتين أي فيما يزيد عنهما وقوله وكذا لا حاجة إليه مع
 الكاف إلا أن يجعل للتأكيد (قوله قضى به) أي حكم به وقوله أي بما ذكر تفسير لقوله
 به وقوله من فرض الثلثين بيان لما ذكر وقوله مطلقا أي عن التقيد بصنف مخصوص
 فيكون راجعا للأصناف الأربعة وقوله أولالاختين فأكثر أي أو فرضه للاختين فأكثر
 وقوله وهو المتبادر أي لتوسط قوله قضى به الخ بين حكم الاختين وبين قوله هذا إذا كن
 الخ فكل منهما مائة ليق بالاختين فيكون ما توسطهما كذلك (قوله أي افتواه) تفسير لقضى
 به الأحرار والعبيد كما فسروا علفتها تبنها وما باردا بانها تبنها وما باردا ويحتمل أنه تقدير
 العامل يناسب العبيد كما قدروا في المثال المذكور وسقيتها فكلام المصنف على حد علفتها
 تبنها وما باردا وقوله فان العبد لا يكون قاضيا لعامل للتفسير المذكور وهذا على حل القضاء
 على القضاء الاصطلاحي ولأنه على القضاء اللغوي فلا حاجة لذلك (قوله ومرا دة)
 أي بقوله قضى به الأحرار والعبيد وقوله أن ذلك أي ما ذكر من فرض الثلثين مطلقا
 أولالاختين فأكثر (قوله ولما كان اطلاق الاختين الخ) دخول على كلام المصنف وأشار
 بهذا الدخول إلى أن قوله هذا الخ تقيد لاطلاق الاختين قهه وقوله صرح جواب لما
 وقوله بأن المراد الخ الباء هنا للتعدية وفي قوله بقوله للظرفية فهي بمعنى في فلا يلزم
 المحذور المشهور (قوله هذا الخ) قد عرفت أنه تقيد لاطلاق الاختين قبله وقوله أي
 ما ذكرته تفسير لاسم الإشارة وقوله أي الأخوات أنفسهن بضمير النسوة وقوله وهن
 الشقيقات أي والأخوات لام وأب الأخوات الشقيقات (قوله فاحكم) أي إذا علمت ذلك
 فاحكم وقوله به هذا المحكم المذكور أي وهو كون الثلثين للاختين الشقيقتين أولاب أو
 كونها للأصناف الأربعة وقوله تصب مجزوم في جواب الأمر وكسرت بأو لجهة النظم
 والعامل فيه لفظ الأمر أو أداة شرط مقدرة والأصل أن تحكم به هذا نص وقوله من
 الصواب أي مأخوذ من الصواب للناس به بينه ما في المادة والمعنى وقوله ضد الخطأ فهو

والذهن الفطنة والمراد هنا
 العقل ويقال ذهن بالضم
 ذهانية حفظ قلبه ما أودعه
 وذكر له ثنتين الثالث والرابع
 بقوله (وهو) أي الفرض
 المذكور وهو الثلثان
 (للاختين) شقبةتين أولاب
 كما يصرح به (في يزيد)
 عن ثنتين كذلك وأربع
 وهكذا (قضى به) أي بما
 ذكرته من فرض الثلثين
 مطابقا أولالاختين فأكثر
 وهو المتبادر (الأحرار
 والعبيد) أي افتواه فان
 العبد لا يكون قاضيا ومراده
 أن ذلك أمر مجمع عليه
 ولما كان اطلاق الاختين
 شاملا للاختين من الأم
 صرح بأن المراد الأخوات
 لا بغير أولاب لا لام بقوله
 (هذا) أي ما ذكرته من
 فرض الثلثين للاختين
 فأكثر (إذا كن) أي
 الأخوات (لام وأب) وهن
 الشقيقات (أولاب) فقط
 لا لام فقط (فاحكم) وفي بعض
 النسخ فاعمل (بهذا) أي
 المحكم المذكور (تصيب)

موافقة الواقع لان الخطأ مخالفة الواقع وقوله وهو أى المصواب وقوله من قوله -م أى
 مأخوذ من قولهم وقوله صاب السهم أشار به الى انه يستعمل مجردا من الهمزة وقوله
 صوبا وصوبا أشار به الى انه يستعمل واويا ويائيا وقوله وأصاب أشار به الى انه يستعمل
 بالهمزة كما يستعمل مجردا منها وقوله وقع بالرمية تفسيرا لكل من صاب وأصاب والرمية
 كقضية بمعنى رمية وهي ما يرمى من الحيوان أو غيره بالسهم وقال في المختار الرمية الصيد
 يرمى يقال بذست الرمية الارنباء وقوله والسحاب الموضع أى وأصاب السحاب الموضع
 وقوله أوقعه أى أوقع عليه المطر وفي بعض النسخ أمطره (قوله فائدة) أى هذه فائدة
 تتعلق بالمقام (قوله لا بد من اشتراط عدم المعصب الخ) فلو كان هناك معصب لم يرثن
 الثلثين بل يعصبون وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاولاد الخ فلو كان هناك ولد واحد
 كان أو أكثر ذكرًا كان أو أنثى لم يرث بنات الابن الثلثين بل يحجب بالذكور وكذلك البنات لان
 كان معهن معصباهن فيعصبهن وقوله وفي ارث الاخوات أى الاشقاء اولاد وقوله
 كذلك أى للثلثين وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء الخ فلو كان هناك شقيق واحد
 كان أو أكثر ذكرًا كان أو أنثى لم يرث الاخوات الابن الثلثين بل يحجب بالذكور وكذا
 بالشفقة بين الابن كان معهن من يعصبهن وقوله وكل ذلك معلوم أى فلا حاجة الى
 التصريح به لكنه نبه عليه لئلا يغفل عنه (قوله وضابط اصحاب الثلثين أن تقول الخ)
 هذا الضابط يشمل الاصناف الاربعة المذكورة في المتن وقوله اثنتي عشرة قبيلة وقوله
 متساويين قدينان وقوله من يرث النصف قدينان وسبب ذلك ما خرج بالقيدين الاولين
 وخرج بالقيدين الثالث الاختان لام وقوله وهى أى العبارة المذكورة وقوله الزوج أى
 فانه وان كان من يرث النصف لكنه واحد فلا يرث الثلثين وقوله مثل بنت وأخت أى
 فانه ما وان كانتا من يرث النصف لكنهما ليستا متساويتين بل احدهما بنت فلها
 النصف والاخرى أخت لغير أم فلها الباقي لكونها عصبة مع الغير (قوله ولا يتصور
 اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان) أى لانه لو اجتمع بنات وبنات ابن مثلا فالثلثان
 للبنات وقوله انتهى أى كلام الشيخ ذكره (قوله والثلث) بسكون اللام وقوله فرض
 اثنتين أخذه الشارح من كلام المصنف بعد كما تقدم مرارا * (نفيه) * لا يتصور اجتماع
 صنفين لكل منهما الثلث كما في اللواؤة (قوله فرض الام) أى مفروض للام وقوله
 بشرطين عدمين الشرط الاول عدم الولد وولد الابن والشرط الثاني عدم عدم الاخوة
 و يعلم من ذلك أن عدم ولد الابن من ثمة الشرط الاول كما يشير اليه الشارح وليس شرطا
 مستقلا فتكون الشروط ثلاثة كما قدمته من صنيع المصنف حيث أنقذه ولا بد
 ابن معها أو بنته عن قوله ولا من الاخوة الخ وأجاب الشارح عن ذلك في الدخول الآتي
 (قوله أحدهما أن تكون الخ) أى أحدا الشرطين كونها الخ وكان الاولى حذف الكون
 لانه أمر ثانوي لا عديمي لانه حال فينا في ما قبله وكذا يقال فيما بعده وقوله حيث لا ولد أى
 بقصد عدم الولد فالجملة حشمة تقيد وخبر لا محذوف تقيد بغيره موجود وقوله ذكرًا كان
 أو أنثى نعم في الولد وكذلك قوله واحدًا كان أو متعددا وقوله ولا ولد ابن أشار به الى انه

من الصواب ضد الخطأ وهو
 مأخوذ من قوله -م صاب
 السهم صوبا وصوبا وأصاب
 وقع بالرمية والسحاب
 الموضع أوقعه * (فائدة)
 لا بد من اشتراط عدم
 المعصب في ارث هؤلاء الاناث
 الثلثين ولا بد من اشتراط
 عدم الاولاد في ارث بنات
 الابن الثلثين وفي ارث
 الاخوات كذلك ولا بد
 من اشتراط عدم الاشقاء
 في ارث الاخوات للاب
 الثلثين وكل ذلك معلوم
 وضابط اصحاب الثلثين أن
 تقول الثلثان فرض اثنتين
 متساويتين فأكثر من يرث
 النصف وهى عبارة ابن
 الهيثم رحمه الله قال الشيخ
 ذكره رحمه الله وخرج بقوله
 اثنتين الزوج وبقوله
 متساويتين مثل بنت
 وأخت لغير أم ولا يتصور
 اجتماع صنفين لكل
 منهما الثلثان انتهى
 (والثلث) فرض اثنتين
 أحدهما ذكره بقوله (فرض
 الام) بشرطين عدمين
 أحدهما أن تكون (حيث
 لا ولد) ذكرًا كان أو أنثى
 واحدا كان أو متعددا ولا
 ولد ابن كما سيذكره قريبا

من ثمة الشرط الاول كما مر التنبيه عليه وقوله كما سيذكره قريبا وسأبقى الاعتذار عن تأخيرها في الدخول كما علمت (قوله وثانيهما أن تكون حيث الخ) قد علمت أن الاولى حذف لتكون اسما وقوله لا من الاخوة جمع أي لا جمع من الاخوة موجود وقوله اثنان أو أكثر تعميم في الجمع وقوله كما أشار الى ذلك أي كما أشار المصنف لهذا التعميم وقوله بقوله ذو عدد أي صاحب عدد بحيث يدل عليه بالعدد بأن يقال اثنان ثلاثة وهكذا وقوله فان العدد الخ تعليل للإشارة الى ما ذكره بقوله ذو عدد وقوله حقيقة أقله اثنان فلا يطلق العدد على الواحد لا مجازا من تسمية المجزء باسم كله لتركيب العدد منه وحقيقة العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيته القرينتين أو البعيدتين على السواء وذلك كسنة لأنه يساوى نصف مجموع حاشيته القرينتين على السواء وهما خمسة وسبعة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وسأوى أيضا نصف مجموع حاشيته البعيدتين على السواء كأربعة وثمانية فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وان شئت ذات حقيقة العدد الكثرة المجتمعة من الاتحاد (قوله فليس الجمع الخ) تفريع على قوله اثنان أو أكثر وقوله من أن أقله ثلاثة بيان لحقيقة وعلم من ذلك أن إطلاقه على الاثنين مجاز وقوله ووضح ذلك أي أن المراد اثنان أو أكثر وقوله كائنين أخوين هذه صورة وقوله أو ثنتين أخنتين هذه صورة وقوله وكذلك أخ وأخت هذه صورة وبقي الخنثيان والخنثى والذ كروا الخنثى والانثى فالصورست وقوله أو ثلاث من الاخوة عطف على قوله كائنين أو ثنتين وقوله الذ كور أي فقط وهذه صورة وهي ثلاثة ذكور وقوله أو الاناث أي فقط وهذه صورة وهي ثلاث اناث وقوله أو الذ كور والاناث أي معا ونحت ذلك صورتان الاولى ذكر وأنثيان الثانية أنثى وذكران وقوله أو الخنثيان المنفردين وهذه صورة وهي ثلاث خنثى وقوله أو مع الذ كور أي أو خنثيان مع الذ كور ونحت ذلك صورتان الاولى خنثى وذكران الثانية ذكر وخنثيان وقوله أو الاناث أي أو خنثيان مع الاناث ونحت ذلك صورتان الاولى خنثى وأنثيان الثانية أنثى وخنثيان وقوله أو معهما أي أو خنثيان مع الذ كور والاناث وهذه صورة وهي خنثى وذكر وأنثى فتلخص أن تحت قوله أو ثلاث عشر صور وقوله وذلك كله أي ما ذكر من قوله كائنين أو ثنتين الخ وقوله معنى قوله حكم الذ كور فيه كالاناث أي حكم الذ كور من الاخوة في الجمع المذكور كحكم الاناث فالضمير راجع للجمع لانه المحذوف عنه خلافا لمن رجعه للعدد و مراده الذ كور والاناث ولو احتمل لا فيشم على الخنثيان ومحكم أن كلا يمنع الام من الثالث الى السادس (قوله ولا فرق في الاخوة الخ) اذا عبرت ذلك مع ما تقدم ترديد الصور سيأتي ان جعلتها خمس وأربعون صورة وقوله كونهم أشقاء أي وحدهم وقوله أولاب أي وحدهم وقوله أولام أي وحدهم وقوله أو مختلفين أي بان كان بعضهم أشقاء وبعضهم لاب أو كان بعضهم لاب وبعضهم لام وقوله ولا بين كونهم وارثين أو محبوبيين أي ولا فرق بين كون الاخوة وارثين أو محبوبيين فالاول كالمومات عن أم وأخوة فانهم وارثون والثاني كالمومات عن أم وجد وأخوة لام وقوله أو بعضهم عطف على الضمير في المحبوبيين الواقع نائب فاعل ومثال محب البعض

(و) ثانيهما أن تكون حيث (لا من الاخوة جمع) اثنان فأكثر كما أشار الى ذلك بقوله (ذو عدد) فان العدد حقيقة أقله اثنان فليس الجمع على حقيقة فقه من أن أقله ثلاثة ووضح ذلك بقوله (كائنين) أخوين (أو ثنتين) أختين وكذلك أخ وأخت (أو ثلاث) من الاخوة الذ كور والاناث أو الذ كور والاناث المنفردين أو مع الذ كور أو الاناث أو معهما وذلك كله معنى قوله (حكم الذ كور فيه كالاناث) ولا فرق في الاخوة بين كونهم أشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين ولا بين كونهم وارثين أو محبوبيين أو بعضهم محب شخص والمحبوب بالوصف من الاولاد والاخوة وجوده

ما لو مات عن أم و جد وأخت شقيقة وأخت لام فإن الأخت لام محبوبة بالجد دون الأخت
 الشقيقة وقوله يجب شخص راجع لقوله أو محبوبة أو بعضهم وهو من إضافة
 المصدر لفاعله فلا يحبون الأم إذا كانوا محبوسين كلهم أو بعضهم إلا إذا كانوا محبوسين
 بالشخص بخلاف ما إذا كانوا محبوسين بالوصف كأن كانوا قاتلين أو أرقاء وقوله
 والمحجوب بالوصف الخ أي لأن المحجوب بالوصف الخ فهو تليق لما قبله لأن الواو قد تأتي
 للتعليل وقوله من الأولاد والأخوة الأولى أن يقول من الأخوة وكذا من الأولاد لأن
 الكلام في الأخوة (قوله والاصل في ذلك) أي الدليل على ذلك أي أدت الأم الثالث
 بالشرطين المذكورين وقوله فإن لم يكن له ولد وورثته أبواه فلا مه الثلث أي ولا يسه الباقي
 وأفادت هذه الآية اشتراط عدم الولد ولم تفد اشتراط عدم الأخوة فلذلك احتيج لتضييعة
 مفهوم قوله تعالى فإن كان له أخوة فلا مه السدس كما أشار إليه الشارح بقوله مع مفهوم
 قوله تعالى فإن كان له أخوة فلا مه السدس فإن مفهومه أن أخذها الثلث مشروط بعدم
 الأخوة وقوله تعالى في الآية الأولى وورثته أبواه مشروط بأنه لا وراث له سواه ما قاله في
 وورثته أبواه فقط وحديثه فلا ينافي ما قاله المجهور في الغراوي من أن لها ثلث الباقي كما
 سماه لأنه ورث فمما مع الأبوين الزوج أو الزوجة فما قاله المجهور ملام للقرآن لأخالف
 له والمراد من الأبوين الأب والأم ففيه تعليل الأب لشرفه (قوله ولما كان أولاد الابن الخ)
 دخول على كلام المصنف وقوله أرنا وحبنا أي من جهة الارث والمحجوب أوفى الارث
 والمحجوب وقوله ذكرهم جواب لما وقوله مؤخره لم الخ أي حال كونه مؤخره لم الخ
 وقوله لأن اشتراط عدم الأخوة الخ أشار بذلك إلى الاعتذار عن تأخير أولاد الابن عن
 الأخوة مع أن عدم ولد الابن من تمة الشرط الأول كما مر وحاصل الاعتذار أن اشتراط
 عدم الأخوة ثابت بالنص واشتراط عدم ولد الابن ثابت بالقياس على الأولاد وما كان ثابتا
 بالنص مقدم على ما كان ثابتا بالقياس (قوله فقال) عطف على ذكرهم (قوله ولا ابن
 ابن) بأبائهم همزة ابن الثاني للضرورة وقوله واحدا كان أو أكثر تعميم في ابن الابن
 وأشار به إلى أن الإضافة للعنس الصادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله أو بنته كما
 أشار إليه الشارح بقوله واحدة كانت أو أكثر (قوله ففرضها الثلث) أي إذا علمت ذلك
 ففرضها الثلث فالغاء فاء الفصيحة لأنها أفهت عن شرط مقدر وقوله إن انتفى من ذكر
 أي ففرضها الثلث بخلاف الشرط محذوف دل عليه ما قبله والمراد من ذكر الولد والجمع من
 الأخوة وابن الابن وبنته لأخصوص ابن الابن وبنته كما هو قضية قوله قياسا الخ (قوله كما
 يثبت بهذه العبارات) أي مثل ما يثبت في هذه العبارات من أن فرضها الثلث إن انتفى من
 ذكر (قوله قياسا على الأولاد) أي قياسا لابن الابن وبنته على الأولاد وقضية ذلك أن
 قوله ففرضها الثلث كما يثبت به مرتبط بقوله ولا ابن ابن معها الخ فقط وليس كذلك كما
 تقدمت الإشارة إليه وقوله كما أشرت إليه أي في الدخول حيث قال بخلاف أولاد الابن
 فيما القياس (قوله وروى عن ابن عباس الخ) كان الأولى تقديم ذلك على قوله ولا ابن ابن
 معها الخ لأنه متعلق بالأخوة وكذا يقال في قوله وروى عن معاذ الخ وقوله أنه قال لا يردّها

كما لم يردّها والاصل في ذلك
 قوله تعالى فإن لم يكن له
 ولد وورثته أبواه فلا مه
 الثلث مع مفهوم قوله تعالى
 فإن كان أخوة فلا مه
 السدس ولما كان أولاد
 الابن كالأولاد أرنا وحبنا
 ذكرهم مؤخره لم الخ
 الأخوة لأن اشتراط عدم
 الأخوة في أرثها الثلث
 بالنص بخلاف أولاد الابن
 فيما القياس فقال (ولا ابن
 ابن) واحدا كان أو أكثر
 (معها) أي الأم (أو بنته)
 أي بنت الابن واحدة
 كانت أو أكثر (ففرضها
 الثلث) أي إن انتفى من
 ذكر (كما يثبت) بهذه
 العبارات قياسا على الأولاد
 كما أشرت إليه وروى عن
 ابن عباس رضي الله عنهما
 أنه قال لا يردّها من الثلث
 إلا ثلاثة من الأخوة نظاهر
 قوله تعالى فإن كان له أخوة

عن الثلث الاثلاثة وهو ناظر في ذلك لكون اخوة في الآية جمعاً وأقل الجمع ثلاثة وروى عنه أنه قال لعثمان لم صار الاخوان يردان الام من الثلث الى السدس وانما قال الله فان كان له اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال لا استطيع أن أرد قضاء قضى قبلي ومضى في الامصار وقوله اظاهر قوله تعالى الخ انما قال لظاهراً لاحتمال أن يراد بالجمع ما يشمل الاثنين وقوله وأقل الجمع ثلاثة من ثمة التعليل (قوله وروى عن معاذ الخ) قد علمت أن الأولى تقدم على قوله ولا ابن ابن معها الخ وقوله أنه قال لا يرد هاهنا عن الثلث الا الاخوة الخ وهو ناظر في ذلك لكون الاخوة في الآية لذلك كور فقط أو مع الاناث على سبيل التغليب دون الاناث المخلص وهما ذا غير ما نظرا اليه ابن عباس كما لا يخفى وقوله وأما الاخوات الصنف أي المخلص وقوله فلا يرد دنها عنه للسدس عنده أي فلا ترد الاخوات المخلص الام عن الثلث للسدس عنده معاذ وقوله لان اخوة الخ علة لقوله فلا يرد دنها الخ وقوله والاناث المخلص الخ بخلاف غير المخلص فانهم يدخلان تبعاً وقوله ولا يدخلان في ذلك أي لا يدخلان في الاخوة استقلاً لا (قوله والجمع وور على خلافهما) أي خلاف ابن عباس ومعاذ فيقولون بأنه يرد هاهنا عن الثلث للسدس اثنتان أو ثلثان كما تقدم ويرد هاهنا له أيضا الاناث المخلص (قوله وجوابهما مذ كور في المطولات) فجواب ابن عباس ان الجمع يطلق على اثنين بل هو أقل الجمع عند بعضهم وقد أجمع التابعون بعد ابن عباس على حجبها باثنين والاجماع المنعقد بعد الخلاف حجة على الاصح وجواب معاذ أن المراد ما يشمل الاخوة والاخوات لكن غلب في اللفظ حكم التذكير فهو صادق بالذكور فقط وبالاناث فقط وبهما معا وحديث مذ فتحب الام بالاناث المخلص عن الثلث للسدس أفاده في الأولوة عن شرح الترتيب (قوله ولما كانت الام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وليس هناك الخ أي والمحال أنه ليس هناك الخ فالجمله حالبة وقوله في مسئلة من متعلق بقوله لا ترد الثلث وقوله تسميان بالغراوين أي أشهرتهما كالذكور بالاعتراف وقيل لان الام غرت فيهما باللفظ الثلث وهو اما سدس أو ربع وقوله وبالعمريتين أي وتسميان بالعمريتين لقضاء عمر بن الخطاب فيهما بذلك وتسميان أيضا بالغريبتين وقوله ذكرهما جواب لما وقوله مقدمهما لما أي حال كونه مقدمهما لما وقوله لان ذلك أي عدم ارتباط الثلث في المسئلةين المذكورتين وهو تعليل لقوله مقدمهما الخ وقوله مع عدم من ذكر أي من الولد وولد الابن والعهد من الاخوة وقوله فقال عطف على ذكرهما (قوله وان يكن) مضارع كان التامة كما أشار اليه الشارح بقوله أي يوجد وقوله زوج وأم وأب فقط أي دون غيرهم فصورة المسئلة أن تموت الزوجة عن زوجها وأماها وأبيها فالزوج النصف والام ثلث الباقي والاب الباقي كما سيذكره الشارح والمسئلة من ستة لان فيها نصفاً وثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين اللذين هما يخرج النصف في ثلاثة التي هي يخرج الثلث ستة فأصلها بالاتفاق ستة ومن زعم من المصنفين ان فيها قولاً آخر بأن أصلها اثنتان وتصح من ستة فقد وههم كما في الأولوة عن شرح كشف الغوامض (قوله فثلث الباقي بعد فرض الزوج) أي وهو في الحقيقة سدس كما سيذكره الشرح فان فرض النصف وهو ثلاثة

وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ رضي الله عنه أنه قال لا يرد هاهنا عن الثلث الا الاخوة المذكور أو المذكور مع الاناث وأما الاخوات الصنف فلا يرد دنها عنه للسدس عنده لان الاخوة جمع ذكور والاناث المخلص لا يدخلن في ذلك والجمع وور على خلافهما وجوابهما مذ كور في المطولات ولما كانت الام قد لا ترد الثلث وليس هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات في مسئلتين تسميان بالغراوين وبالعمريتين ذكرهما مقدمهما على الصنف الثاني من يرث الثلث لان ذلك من جملة احوال الام مع عدم من ذكر فقال (وان يكن) أي يوجد (زوج وأم وأب) فقط في فرضية (فثلث الباقي) بعد فرض الزوج (لها) أي الام ثابت

وثالث الباقي بعده واحدا إذا الباقي بعد فرض الزوج ثلاثة وثلاثين واحدا وقوله مرتب أي
رتبه الشارع بمعنى أئنته وبندنه (قوله وهذه إحدى الغراوين) والميت في هذه هو الزوجة
والوارث فيها هو الزوج وقوله والثانية الخ والميت فيها هو الزوج والوارث فيها هو الزوجة
فهى على العكس مما قبلها (قوله وهكذا الخ) أى والأمثلة هذا فى أن للام ثلث الباقي
إذا كان الأب والام مع زوجة وقوله للام ثلث الباقي تفسير للتشبيه ولوجه له وجه الشبه
كما قرئناه لكان أظهر وقوله بعد فرض الزوجة أى الذى هو الربع وثلث الباقي بعده
واحد وهو فى الحقيقة ربع كما سيذكره الشارح واعلم أن ما تأخذ الام فى المسئلتين
بالفرض لا بالتعصيب خلافا لما أورده الصبيدلى فى شرح المختصر من أنها تأخذ فى
المسئلة بالتعصيب بالأب كما فى الأولوة (قوله إذا كان الأب والام مع زوجة) فصورة
المسئلة أن يموت الزوج عن أبه وأمه وزوجته فلا زوجة الربع وللأم ثلث الباقي وللأب
الباقي كما سيذكره الشرح والمسئلة من أربعة مخارج الربع فلا زوجة الربع واحد وللأم
ثلث الباقي واحد وهو ربع فى الحقيقة وللأب الباقي وهو ثلثان وفى هذه الصورة قد
اجتمع الربع مع مثله فتكون مستثناة من قولهم لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل منهما
الربع (قوله فصاعدا) أى مرتفعاً فصاعداً اسم فاعل من صعد إذا ارتفع وهو حال من
محذوف والعامل فيه محذوف أيضاً والتقدير فذهب العدد حال كونه صاعداً ولا يجوز
ذكر هذا الفعل مجرى تلك الحال مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت عليه فانها لم تسمع إلا مع
حذف عاملها أفاده المحقق الأمر (قوله أى فذهب عددها) أى عدد الزوجة بمعنى
الجنس وقوله إلى حالة الصعود حل معنى والأفحال بمعنى فى لا بمعنى إلى وقوله فهو منصوب
الخ تقديره على ذكر الحالة فى المحل وقوله بالمحالة أى بسبب كونه حالاً وقوله من
العدد أى المحذوف مع فعله والتقدير فذهب العدد صاعداً وقوله ولا يجوز فيه غير
النصب أى فلا يجوز أن يقال فصاعداً بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف مثلاً وذلك لما
علمت من أنها جرت مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت عليه وقوله ولا يستعمل إلا بالفاء
أوبىم وهما عاطفان على محذوف أى حصل كذا فذهب العدد الخ أو ثم ذهب العدد الخ
وقد يكون على مذكور نحو تصدقت بدرهم فصاعداً وقوله عن ابن سيدة بسكون الهاء
وصلاد ووقفاً كما تقدم التنبيه عليه (قوله فلا تكن الخ) أى إذا علمت ما ذكر فلا تكن الخ
وقوله قاعداً أى غير مجتهد * (فائدة) * روى أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال متعلم كسلان أى غير مجتهد فى طلب العلم أفضل عند الله من سبعمائة
عابد مجتهد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الذنوب ذنوباً لا يغفرها صلاة ولا
صيام ولا حج ولا جهاد إلا الهوم فى طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم
وأدركه كان له كفالان من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من الاجر وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من كانت همته فى طلب العلم سعى فى السماء نديماً وكتب الله له بكل
شعرة على جسده ثواب نبي وكائنما أعتق بكل قدم رقبة وبني الله له بكل عرق فى جسده
مدينة فى الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب اه برماوى (قوله بل شهر الخ) اضرب

(مرتب) وهذه هى إحدى
الغراوين والثانية ذكرها
بقوله (وهكذا) للام ثلث
الباقي بعد فرض الزوجة
إذا كان الأب والام (مع)
زوجة فصاعداً) أى
فذهب عددها إلى حالة
الصعود على الواحد إلى
أربع فهو منصوب بالمحالة
من العدد ولا يجوز فيه غير
النصب ولا يستعمل إلا
بالفاء أو بىم نقله الشيخ
ذكره عن ابن سيدة (فلا
تكن عن العلوم قاعداً)
بل شهر لها عن سادة المجتهد

انتقالى عما قبله وقوله لما أى للعلوم وقوله عن ساعد المجتد والاجتهاد فيه استعارة
بالكناية وتخيل فشبه المجتد والاجتهاد بانسان ذى ساعد تشبها مضمر فى النفس وطوى
لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو الساعد فإثباته تخيل وشهر ترشيح والغرض
من ذلك المحث على الاهتمام بالعلوم وإدامة الاشغال بها والتجذب بكمسرح الجيم بمعنى الاجتهاد
فعطفه عليه من قبيل عطف التفسير ويطلق أيضا على ضد الهزل وأما بالفتح فهو من النسب
معروف وأما بالضم فهو الرجل العظيم وقوله وقم على قدم العناية والسداد فيه استعارة
بالكناية وتخيل أيضا فشبه العناية والسداد بانسان ذى قدم تشبها مضمر فى النفس
وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو القدم فإثباته تخيل وقم ترشيح
والغرض من ذلك المحث على الاهتمام بالعلوم وإدامة الاشغال بها كما مر فى الذى قبله
والعناية بالاهتمام والسداد الصواب وقوله فان ذلك أى ما ذكر من التثمين عن ساعد
المجتد والاجتهاد والقيام على قدم العناية والسداد وقوله من سبيل الرشاد أى من
الطريق الموصلى للاهتمام فالسبيل بمعنى الطريق والرشاد بمعنى الاهتداء (قوله فى
زوج الخ) أى اذا اردت بيان ما لكل من الورثة فى المسئلةين فأقول لك فى زوج الخ وقد
عرفت ان المسئلة الاولى من ستة لان فيها نصفان ثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين
الذين هما مخرج النصف فى ثلاثة التى هى مخرج الثلث ستة وان المسئلة الثانية من
أربعة مخرج الربع لانه بعد اخراج الربع من مخرجه يبقى ثلاثة وهى منقسمة على مخرج
ثلث الباقي وحينئذ فامخرج الجميع لها هو مخرج الربع فيكون هو أصل المسئلة كما
سأنى (قوله للزوج النصف) أى وهو ثلاثة وقوله وللام ثلث الباقي أى وهو واحد
وقوله وهو فى الحقيقة سدس أى لانه واحد من ستة لكنهم عبروا عنه بثلث الباقي تأديبا
مع لفظ القرآن كما سيذكره وقوله وللاب الباقي أى وهو اثنان (قوله فى زوج الخ)
هذه هى المسئلة الثانية وقوله للزوج الربع أى وهو واحد وقوله وللام ثلث الباقي أى
وهو واحد وقوله وهو فى الحقيقة ربع أى لانه واحد من أربعة لكنهم عبروا عنه بثلث
الباقي تأديبا مع لفظ القرآن كما سيذكره الشارح وقوله وللاب الباقي أى وهو اثنان
فللام فى هذه المسئلة الربع فرضا وقد اجتمع فيها ربعان ولذلك الغرض منهم فيها بقوله

قل لمن اتقن الفرائض فهما * أى امرأة لما الربع فرض

* لا بعول ولا برء وليست * زوجة الميت هل بذلك تنقضوا

ثم قل لى ربعان فى أى ارث * ناستان وما لذلك نقض

(قوله وأبقى لفظ الثلث فى فرض الام) أى دون معناه فانه ليس بثلث حقيقة وقوله وان
كان فى الحقيقة سدسا أو ربعا أى والحال انه فى الحقيقة سدس فى الصورة الاولى وربع فى
الثانية وقوله كما قلنا راجع لقوله وان كان فى الحقيقة سدسا أو ربعا وقوله تأديبا مع
القرآن أى حيث قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاثمه الثلث وقد تقدم ان الآية
مشعرة بأنه لا وارث له سواه ما فلا يخالفها ما ذكره الجمهور فى الغراوين بل يلائمها (قوله
وهذا) أى ما ذكر من أن للام فى المسئلةين المذكورتين ثلث الباقي وقوله ما قضى به عمر

والاجتهاد وقم له على قدم
العناية والسداد فان ذلك
من سبيل الرشاد فى زوج
وأب لأب للزوج النصف
وللام ثلث الباقي وهو فى
الحقيقة سدس وللاب
الباقي وفى زوجة وأم وأب
للزوجة الربع وللام ثلث
الباقي وهو فى الحقيقة
ربع وللاب الباقي وأبقى
لفظ الثلث فى فرض الام
فى صورتين وان كان فى
الحقيقة سدسا أو ربعا كما
قلنا تأديبا مع القرآن وهذا
ما قضى به عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ووافقه
الجمهور ومنهم الائمة الأربعة

أى حكم به وقوله ووافقه الجمهور أى جمهور العلماء وقوله ومنهم أى من الجمهور (قوله وذلك لاننا لو أعطينا الخ) أى وذلك ثابت لاننا لو أعطينا الخ فذلك ممتدأ والخبر محذوف وهكذا نظير هذه العبارة (قوله اما تفضل الخ) أى لان الام تأخذ خمسة ذواتين والاب يأخذ واحداً وقوله واما أنه لا يفضل الخ أى لان المسئلة تكون خمسة من اثني عشر لان فيه اربعة ابناء وثلاثا لو أعطينا الام ثلثا كاملا فللزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث اربعة لو أعطينا لها وللأب الباقي وهو خمسة فهو وان فضلها بنصف السدس لم يفضل عليها التفضل بل المعهود وهو أن يعطى مثاها وقوله مع ان الام والأب في درجة واحدة أى والاصل أنه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة واحدة يكون للذكر ضعف ما للانثى واستشكل الامام ذاك بما اذا اجتمع مع الام والاخت والاخت للام فانه يسوى بين الذكرو الانثى فيه ما وأجيب بأن قولهم الاصل كذا لا ينساق في خروج بعض الافراد لدليل كما في اللؤلؤة (قوله وخالف ابن عباس الخ) أى خالف الجمهور وقوله لظاهر نص القرآن أى في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواؤه فلا شيء له وأجاب الجمهور عن الآية بما تقدم من أنها فيما اذا ورثه أبواؤه خاصة واحتج أيضا بخبر المحقق الفرائض بأهلها فبأبى فلاولى رجل ذكر فيكون الباقي للأب كالمجد وأجاب الجمهور بأن عصوبة الأب غير مشمعة وخالف المجد لأنه في درجة الام والمجد أبعد درجة منها انتهى لؤلؤة بتصرف (قوله ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج) أى لانه لو أعطيناها فيها الثلث كاملا لفضلت الأب ولان لها في هذه المسئلة السدس وهو فرضها في الجملة وقوله وابن عباس في مسألة الزوجة أى ووافق ابن سيرين ابن عباس في مسألة الزوجة لانهم لا يفضل الأب بل فضلها هو بنصف السدس وقد عهدت المساواة بين الذكرو الانثى في أولاد الام فالفاضلة بشئ أولى ولانها لو أعطيت ثلث الباقي في هذه المسئلة لكان لها الربع وهي لا تترك قط فيكون لها الثلث لشبوهته لها بالنص وفقهه أن قاعدة الباب امامساواة الذكرو الانثى أو تفضل به علمها التفضل بالمعهود وكلاهما مفقود في صورة الزوجة أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله ثم رجع) أى المناظم وقوله بعد فراغه من أحوال الام الخ أى من كونها لها الثلث كاملا في غير مسألة الغراوي وكونها لها ثلث الباقي فيها وقوله الى بيان متعاقب رجع وقوله وهو أى بقية من يرث الثلث وذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله فقال عطف على رجع (قوله وهو لاثنتين) أى بائيات الهمزة من اثنتين أن سكنت هاء هو فان ضمت فلا تثبت الهمزة وان شدد الرضى في شرح الشافعية للامام ابن الحاجب عن اثبات همزة اثنتين قوله

لى في محبة شهود أربع * وشهود كل قضية اثنان

خفقان قلب واضطراب جوارح * ونحول جسم واعتقال لسان

(قوله أى ذكرين) أى ولو احتملا لا فيشتمل المختصين وقوله وكذلك ذكر وانثى أى ولو احتملا لا في أحدهما فيشتمل الذكرو المختصين ويشمل أيضا الانثى والمختص (قوله من ولد الام) أى من جنس ولد الام وقوله فقط أى دون الأب وقوله وهم الاخوة للام أى وأولاد الام فقط هم الاخوة للام والمحكمة في كون أولاد الام يرثون الثلث قارة والسدس

وذلك لاننا لو أعطينا الام الثلث كاملا لزم اما تفضل الام على الأب في صورة الزوج واما أنه لا يفضل عليها التفضل بل المعهود في صورة الزوجة مع ان الام والأب في درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال للام فيها الثلث كاملا لظاهر نص القرآن ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج وابن عباس في مسألة الزوجة ثم رجع بعد فراغه من أحوال الام عند عدم الفرع الوارث والعهد من الاخوة الى بيان بقية من يرث الثلث وهو النصف الثاني فقال (وهو) أى الثلث (لاثنين) أى ذكرين (أو اثنتين) أى اثنتين وكذلك ذكر وانثى (من ولد الام) فقط وهم

أخرى أنهم يدلون باللام وهي ترتب الثالث تارة والسادس أخرى (قوله بغير من) أى حالة
كون ما ذكرتم ليسا بغير من (قوله وهكذا) أى مثل هذا وبين الشارح معنى التشبيه
المذكور بقوله يكون الثالث لهم وقوله ان كثروا أو زادوا أى فالثالث لهم فجواب الشرط
محذوف دل عليه ما قبله (قوله وأوهنا بمعنى الواو) اذا المتعاطفان مترادفان وانما يعطف
بها المتباينان ويصح أن تكون على حقيقة تباحس من الزيادة على ما فوق السكتة كما قاله
المحقق الأثير (قوله والمقصود الخ) أى على ما مشى عليه من أن أو بمعنى الواو ليكون
المتعاطفين مترادفين وعطف أحدهما مترادفين على الآخر يفيد التوكيد (قوله وكذا قوله
الخ) أى فالمقصود به التوكيد وقوله فسألهم فيما سواه زاد أى فليس للاخوة للام زيادة
فما سوى الثالث وقوله لانهم لا يستحقون الخ تعليل لقوله فسألهم الخ وقوله لقوله تعالى
فان كانوا الخ تعليل للتعليل (قوله والزاد هو الطعام الخ) هذا فى الاصل والمراد به هنا الشئ
الزائد فالمعنى ليس لهم شئ زائد فيما سواه (قوله وفي البيت جناس ناقص مطرف) الجناس
يكسر الجيم مصدري جناس اذا وافق فهو موافقة الكلمةين ثم ان كانت الموافقة فى أنواع
الحروف واعدادها وهما تهاو تر تبهافه وجناس تام كقوله

أطال ليالك حتى ماله سحر * أم نوم عيذك أهل المحى قد سحرنا

لا اعتبار مدة الاشباع فى الاولى وان نقصت احدى الكلمتين عن الاخرى فهو جناس
ناقص كقوله * يمدون من أيدعواص عواصم * أى يمدون سوا عدا من أيدعواصم
بالعصا حافظه وحامية فعواص جمع عاصية من عساه اذا ضرب به بالعصا والعواصم
من عصمه اذا حفظه وجاء ولوقوع الزيادة فى الطرف يسمى مطرفا فان زيادة الميم فى طرف
الكلمة وجعل الشارح ما هنا جناسا ناقصا مطرفا نظرا لنقص احدى الكلمتين مع زيادة
الاخرى فى الطرف فان لفظه زاد اثنان ناقصة عن الاولى بواو فى طرفه سامع عدم اعتبار
المدة فى الثانية وهى وان كانت فى الاولى كلمة مستقلة لكونها فاعلا لكن الفعل مع فاعله
كالكلمة الواحدة والافله رانه جناس تام لا اعتبارا شباع الروى كما فى البيت السابق
المنسل به للجناس التام لا لاسمته لال الواو لما علمت من أن الفعل مع فاعله كالكلمة
الواحدة انتهى ملخصا من اللؤلؤة مع زيادة (قوله ويستوى الاناث والذكور فيه) وشذ
عن ابن عباس أن لاذ كرم مثل حظ الانثيين يحمل المطلق على المقيد ومراده بالمطلق قوله تعالى
فهم شركاء فى الثالث لانه أطلق فى الشركة ولم يبين فيه كونها على التسوية أو المفاضلة
ومراده بالمقيد قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذا كرم مثل حظ الانثيين فانه قيد
بكون التسوية على المفاضلة وأجاب القاضى أبو الطيب بأن قوله تعالى وان كانوا اخوة الخ
فى الاخوة لغير أم خاصة بدليل أنه جعل فيه للأنثى النصف حيث قال تعالى وله أخت فلها
نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد الآية ولا يكون ذلك فى الاخوة للام وأما قوله
فهم شركاء فى الثالث فهو فى الاخوة للام وأطلقت فيه الشركة وذلك يقتضى المساواة أفاده
فى اللؤلؤة نقل عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما قد أوضح المفسر) أى
كالذى قد أوضحه المفسر وقوله أى المكتوب تفسير للمفسر وقوله وهو القرآن

الاخوة للام (بغير من) أى
كذب (وهكذا) يكون
الثالث لهم (ان كثروا أو
زادوا) عن الاثنين وأوهنا
بمعنى الواو والمقصود بالجمع
بين لفظي السكتة والزيادة
التأكيدي وكذا قوله (فما
سألهم فيما سواه) أى الثالث
(زاد) لانهم لا يستحقون
أكثر منه لقوله تعالى فان
كانوا أكثر من ذلك فهم
شركاء فى الثالث والزاد هو
الطعام فى السفر وفى البيت
جناس ناقص مطرف
(ويستوى الاناث والذكور
فيه) أى فى الثالث (كما قد
أوضح المفسر) أى المكتوب
وهو القرآن العظيم فى قوله
تعالى فهم شركاء فى الثالث
فان التشريك اذا أطلق

العظيم أى فى هـ هذا المقام والافهوشمى كل كتاب فهو عام أر يديه خاص بقريته المقام
وقوله فى قوله تعالى متعلق بأوضح وقوله فان التشرىك الخ علة للايضاح فى قوله تعالى
فهم شركاء فى الثالث (قوله وهذا) أى هذا الحكم وهو مساواة الاناث والذكور وقوله
مما خالف الخ أى من الاحكام التى خالف الخ وقوله فانهم خالفوا الخ علة لقوله مما خالف
الخ وقوله فى أشياء أى خمسة كما صرح به بعد (قوله لا يفضل ذكركم على أنثاهم) أى لان
أرثهم بمحض الرحم فقط كالابوين مع الابن فانه يسوى بينهم ما حيزت من ذلك المعتقد
والمعتقة اذا اشتركا فى العتق فيسوى بينهم بالاستواء ما فى العتق فالحاصل أن كل ذكر وأنثى
اتحدوا جهة وقربا فله ضعف ما لها الا ما ذكر أفاده فى اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله اجتماعا)
أى فى حال الاجتماع وقوله وانفرادا أى فى حال الانفراد فهـ ما من صوبان على نزع
الحافض أو من جهة الاجتماع والانفراد فهـ ما من صوبان على التميز وهما شيان من
الخمسة فأنثاهم كذكركم عند الاجتماع بخلاف غيرهم فان البنت اذا اجتمعت مع الابن
عصمها فله ضعف ما لها وأنثاهم كذكركم عند الانفراد أيضا بخلاف غيرهم فان البنت اذا
انفردت لها النصف والابن اذا انفرد له جميع المال (قوله ويرثون مع من أدلوا به) أى
بخلاف غيرهم فهم يرثون مع الام التى أدلوا بها وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كان الابن فانه
لا يرث مع الابن فالقاء مدة ان من أدلى بواسطة حبيته تلك بواسطة الاولاد الام (قوله
ويحبب بهم نقصانا) أى ويحبب بهم من أدلوا به بحجب نقصان فان الام تحبب بهم من الثالث
الى السادس بخلاف غيرهم فلا يحبب من أدلى به بل من أدلى به يحببه (قوله وذكركم أدلى
بأنثى ويرث) أى بخلاف غيرهم فانه اذا أدلى بأنثى لا يرث كان البنت وهذا فى النسب وأما
الولاء فيرث وان أدلى بأنثى كان المعتقد وانما قال وذكركم لان أنثاهم لا تخالف أنثى غيرهم
فانه عهد أن الانثى تدلى بأنثى وترث كام الام أفاده فى اللؤلؤة عن شرح الكفاية الشيخ
الاسلام (قوله فهذه) أى الامور التى تخالف فيها اولاد الام غيرهم (قوله فائدة) أى هذه
فائدة وأشار الشارح بهذه الفائدة الى أن الثالث فرض ثلاثة ذكر المصنف منهم اثنين وترك
الثالث وهو المحدث فى بعض أحواله والى أن ثلث البساق كما هو فرض للام فى الغراوين
فرض للمحدث فى بعض أحواله وعذر المصنف فى ترك هذين أن ذلك سيعلم مما يأتى فى باب المحدث
والاخوة (قوله وبقي من يرث ثلث المحدث فى بعض أحواله) وذلك اذا لم يكن هناك صاحب
فرض وكان الثلث أو فرله من المقاسمة لزيادة الاخوة على مثله كجد وثلاثة اخوة فللمحدث
الثلث وقوله وبقي من يرث ثلث البساق المحدث أيضا فى بعض أحواله وذلك اذا كان هناك
صاحب فرض وكان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن السادس كزوجة وجد وثلاثة
اخوة لغیر أم فللزوجة الربع وللجد ثلث البساق وقوله وسبأ فى ذلك الخ غرضه بذلك
الاعتذار عن ترك ذلك هنا (قوله والسادس) بسكون الدال ليصح الوزن وقوله فرض
سبعة أى مفروض سبعة وقوله من العدد تكملة ولا فائدة فيه الا تصحح النظم كما قاله
الاستاذ المحققى (قوله ذكركم اجمالا) أى وسبأ ذكركم تفصيلا بقوله فالاب يستحقه الخ
وحينئذ فلا حاجة لتعديد الشرح لكل واحد من السبعة بما ذكره معه لان مراد المصنف

بقضى المساواة وهذا
خالف فيه اولاد الام غيرهم
فانهم خالفوا غيرهم فى أشياء
لا يفضل ذكركم على أنثاهم
اجتماعا ولا انفرادا ويرثون
مع من أدلوا به ويحبب بهم
نقصانا وذكركم أدلى بأنثى
ويرث فهذه خمسة أشياء
(فائدة) * بقى من يرث
الثلث المحدث فى بعض
أحواله مع الاخوة وبقي
من يرث ثلث البساق المحدث
أيضا فى بعض أحواله مع
الاخوة وسبأ فى ذلك فى باب
المحدث والاخوة والله أعلم
(والسادس فرض سبعة
من العدد) ذكركم اجمالا

بقوله (أب) مع الفرع
 الوارث (وأم) مع الفرع
 الوارث أو عدد من الاخوة
 والاختوات (ثم بنت ابن)
 فأكثر مع بنت واحدة وكذا
 بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت
 ابن واحدة أعلى منها
 (وجد) مع الفرع الوارث
 وكذا في حال من أحواله مع
 الاخوة وسأقي (والاخت
 بنت الاب) فأكثر مع الاخت
 الشقيقة الواحدة (ثم الجدة)
 فأكثر (و ولد الام) أي
 الواحد ذكرًا كان أو أنثى
 (تمام العدة) فهو السابع
 وهذا كله حيث لا حاجب
 في الجميع ثم أردف ذلك
 ببيان المحالة التي يرث فيها
 كل واحد منهم السدس
 فقال (فالأب يستحقه) أي
 السدس (مع الولد) ذكرًا
 كان أو أنثى فإن كان الولد
 ذكرًا فلا شيء للأب غير
 السدس وإن كان أنثى
 وفضل بعد الفروض شيء
 أخذه أيضا تعصبا فيجمع
 إذ ذاك بين الفرض
 والتعصيب كما سنوضحه إن
 شاء الله تعالى فهذا هو
 الأول من يرث السدس
 والثاني الام وقد ذكرها بقوله
 (وهكذا الام) تستحق
 السدس مع الولد ذكرًا
 كان أو أنثى واحدا كان

ذكرهم اجالا وما ذكرهم تفصيلا فسماني لكن الشارح عجل الغائبة (قوله أب مع الفرع
 الوارث) فله السدس معه فقط إن كان الفرع ذكرًا ومع ما بقي بعد الفروض إن كان أنثى
 كما سيذكره الشرح (قوله وأم مع الفرع الوارث) فلهامعه السدس سواء كان ذكرًا أو أنثى
 وقوله أو عدد من الاخوة والاختوات فلهامع العدد منهم السدس * (تذييله) * لو اجتمع
 مع الام فرع وارث وعدد من الاخوة كان المحجب مضافا للفرع كما قاله ابن الزفة لأنه أقوى
 انتهى لؤلؤة (قوله ثم بنت ابن فأكثر مع بنت واحدة) فلهما أو هن السدس تسكيلة الثلثين
 وقوله وكذا الخ فبنت الابن النازلة فأكثر بمثلة بنت الابن فأكثر غير النازلة وبنت الابن
 الواحدة العليا بمثلة بنت الصاب (قوله وجد مع الفرع الوارث) فله السدس معه
 فقط إن كان الفرع ذكرًا ومع ما بقي بعد الفروض إن كان أنثى كما مر في الأب وقوله في حال
 من أحواله مع الاخوة وذلك إذا كان معه ذوفرض والسدس أو فرله من ثلث الباقي ومن
 المقاسمة كزوج وأم وجد وثلاثة اخوة فلزوج النصف وللأم السدس والافرله سدس
 وهو سهم كامل فإن المسئلة من ستة ولو قاسم أو أخذ ثلث الباقي لاخذ أقل من ذلك (قوله
 والاخت بنت الاب الخ) فلهما السدس مع الشقيقة تسكيلة الثلثين (قوله ثم الجدة) فلهما
 السدس وقوله فأكثر أي فيشتركن فيه (قوله وولد الام) أي الاخ والأخت من الام
 فقط وقوله الواحد قديم بخلاف المتعدد فله الثلث وقوله ذكرًا كان أو أنثى تعميم في ولد الام
 وقوله تمام العدة أي هو مقيم عدة السبعة فتمام بمعنى مقيم وهو خبر بابتداء محذوف وليس
 خبرا عن قوله ولد الام لأنه ليس مبتدأ بل معطوف على ما قبله لكونه في مقام التعداد
 وقوله فهو السابع تفريع على قوله تمام العدة (قوله وهذا كله) أي كون كل واحد من
 السبعة له السدس وقوله حيث لا حاجب في الجميع أي المجموع والافالاب والام لا يحجبهم
 شخص بل وصف فإن أريد بالتعصبات ما يشتمل الوصف الذي يحجب من قام به كان الجميع
 باقيا على ظاهره (قوله ثم أردف ذلك) أي أتبع ذكرهم اجالا وقوله ببيان المحالة التي الخ
 وهذا هو المراد بالتعصبات فيما تقدم وقوله فقال عطف على أردف (قوله فالأب الخ) أي
 إذا أردت ببيان ذلك تفصيلا فأقول لك الأب الخ (قوله مع الولد) أي حال كونه مع الولد
 وقوله ذكرًا كان أو أنثى وكان عليه أن يقول أيضا واحدا أو متعددا كما ذكره في جانب الام
 ولعله حذفه من الاول لدلالة الثاني عليه وإن كان خلاف الغالب أو غير ذلك (قوله فإن
 كان الولد ذكرًا فلا شيء للأب غير السدس) أي لان جهة المتوة مقدمة على جهة الابوة في
 الارث بالتعصيب فليس للأب الا السدس فرضا وللأب الباقي (قوله وإن كان أنثى) أي
 وإن كان الولد أنثى وقوله وفضل بعد الفروض شيء بخلاف ما إذا لم يفضل فلا يأخذ شيئا
 سوى السدس وقوله أخذه أيضا تعصبا أي كما أخذ السدس فرضا وقوله فيجمع الخ
 تفريع على قوله أخذه أيضا تعصبا وقوله إذ ذاك أي إذ ذاك موجود فذاك مبتدأ والخبر
 محذوف والمجمل في محل جر بضافته ذالها واذبمعني حين ظرف ليجمع واسم الإشارة عائد
 على كون الولد أنثى وفضل بعد الفروض شيء (قوله فهذا) أي الذي هو الأب (قوله
 وهكذا الام) أي والام مثل هذا والاشارة للأب كما قاله الشيخ الامير وقوله تستحق السدس

أومتعدا (بتنزيل الصمد)
 جل وعلا في كتابه العزيز
 قال الله تعالى ولا يوه
 لكل واحد منهما السدس
 مما ترك ان كان له ولد
 وما أحسن هـ لما الترتيب
 في هذه المنظومة فإنه
 أعقب الأب بالأم مؤثرا
 للجدع منهما من أجل ان الله
 جمع بينهما في الآية الكريمة
 ولما كان الولد في الآية
 الكريمة خاصا بولد الصلب
 حقيقة وكان ارث كل من
 الأب والأم للسدس مع أولاد
 الابن بالقياس على الأولاد
 أعقب ذلك بحكمهما مع
 أولاد الابن فقال (وهكذا)
 يرث كل من الأب والأم
 السدس (مع ولد الابن)
 ذكرا كان أو أنثى (الذي
 مازال يقفواثره) أي الولد
 أي يتبعه (ويحتذى)
 بالذال المبهمة أي يقتدى
 به في الارث والمحجب قياسا
 عليه الذكر والأنثى فتلخص
 من هذا كله ان الأب يرث
 السدس مع الابن أو ابن
 الابن أو البنت أو بنت
 الابن وان الأم ترث السدس
 مع الابن أو ابن الابن أو
 البنت أو بنت الابن ولما
 كانت الأم تزيد على الأب
 بانها ترث السدس مع العدد

بيان لما استقدم من التشبيه (قوله بتنزيل الصمد) أي حال كون استحقاق كل من
 الأب والأم للسدس مع الولد ثابتا بتنزيل الصمد فهو راجع لكل من الأب والأم والصمد
 اسم من أسمائه تعالى ومعناه الذي لا خوف له وقيل الذي يصعد أي يقصد في الحوائج
 على الدوام وقيل غير ذلك * (فائدة) * قال صلى الله عليه وسلم من قال يا صمد في كل يوم
 أربعين مرة آمن من سلطان الجوع بقية عمره ذكره في الأثر (قوله جل) أي عظم من
 الجلالة وهي العظمة وقوله وعلا أي ارتفع عما لا يليق به وقوله في كتابه العزيز متعلق
 بتنزيل (قوله قال تعالى الخ) بيان للذي نزل الله تعالى في كتابه العزيز وقوله ولا يوه
 أي ولا يوهي الميت وفيه تغليب الأب لشرفه والمجوار والمجور وخبر مقدم والسدس مبتدأ
 مؤخر وقوله لكل من هـ ما يدل من قوله ولا يوه وفائدة هذا البديل دفع توهم الاشتراك في
 السدس لوقيل ولا يوه السدس وانما لم يقل ولكل من أبويه السدس مع انه لا إيهام
 في ذلك لانه في الأبدال اجبال ثم نقص بـ وهو أرسخ في النفس وقوله مما ترك متعلق
 بالسدس وقوله ان كان له ولد أي ان كان للميت ولد فان قيل لاشك أن حق الوالدين أعظم
 من حق الولد فالمحكمة في جعل نصيب الولد أعظم أجيب بان المحكمة في ذلك ان الوالدين
 ما بقي من عمرهما الا القليل غالبا فكان احتياجهما الى المال قليلا ولا واما الولد فهو في زمن
 الصبا فكان احتياجه لآمال كثير انتهى شرح الترتيب (قوله وما أحسن هذا الترتيب)
 أي شئ عظيم حسن هـ هذا الترتيب أي أتجيب من حسنه وقوله فانه الخ علة للتجيب من
 حسن الترتيب في هذه المنظومة وقوله فانه من أجل الخ علة لقوله أعقب الأب بالأم وقوله
 جمع بينهما في الآية أي التي هي قوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس (قوله
 ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ عطف على كان الاولى وقوله
 بالقياس أي ثابتا بالقياس وقوله أعقب جواب لما وقوله ذلك أي حكم الأب والأم مع
 ولد الصلب وقوله فقال عطف على أعقب (قوله وهكذا الخ) أي وحال الأب والأم مع ولد
 الابن مثل حالهما مع الولد في استحقاق السدس وقوله يرث كل الخ بيان لما استقدم من
 التشبيه لكن المناسب لتعبير المصنف فيما تقدم بالاستحقاق أن يقول يستحق كل الخ
 لكنه عبر باللازم لانه يلزم من الاستحقاق الارث (قوله مع ولد الابن) بسكون العين
 وائتات همزة الابن ليصح الوزن وقوله ذكرا كان أو أنثى كان علمه أن يقول أيضا واحدا
 كان أو متعددا كما مر في نظيره (قوله الذي مازال الخ) صفة لولد الابن وقوله اثره أي حكمه
 وقوله أي الولد كان مقتضى الظاهر أي الابن لانه المذكور في كلام الناظم لكن الشارح
 لم يرجع الضمير للابن وفسره بالولد ليشمل البنت فان بنت الابن تقفواثر البنت لا اثر الابن
 كما يعلم من قوله بعد الذكركر كالأنثى كالأنثى أفاده المحقق الامير (قوله أي يتبعه)
 تفسيره بقفواثره وقوله أي يقتدى تفسيره بحتذى (قوله الذكركر كالأنثى كالأنثى)
 تفصيل لما أجله أولا كما تقدم غير مرة (قوله فتلخص من هـ هذا كله) أي من قوله فالأب
 يستحقه مع الولد الى هنا واصله أن الأب يستحق السدس مع واحد من أربعة والأم
 تستحقه مع واحد من هـ هذه الاربعة لكن تزيد على الأب بانها ترث السدس مع العدد

الاخوة وهذا سبب ذكر المصنف بقوله وهو لها أيضا الخ فلذلك دخل عليه الشارح بقوله
ولما كانت الام تزيد الخ (قوله مطلقا) أى أشقاء أولاد أولاد ولام وقوله ذكر ذلك جواب
لما داسم الإشارة راجع ليكون الام لها السدس مع عدد من الاخوة والاخوات (قوله
أي كما هو لها مع الولد وولد الابن وقوله مع الاثنين أى حالة كونها مع الاثنين
ولو كانا متصقين لهما رأسان وأربعة أي ذراع أربعة أرجل وفرجان فهما كالاثنتين في جميع
الاحكام من أرث وحجب وغيرهما كما نقل عن ابن القطان فيرثان الثلث من أخيهما للام
ويحجبان الام من الثلث إلى السدس وقال ابن حجر الظاهر أن تعدد غير الرأس ليس
بشرط بل متى علم استتلال كل بحياة كان المحكم كذلك (قوله من اخوة الميت) المراد
بالاخوة ما يشمل الاخوات ففيه تغليب والميت في كلامه بالتخفيف وان كان فيه التشديد
أيضا والمخفف فرع المشدد فهما بمعنى واحد وقبل المشدد من سميوت ومنه قوله تعالى انك
ميت وانهم ميتون المخفف من مات بالفعل وللمعظم

أي سائل نفسه ميت وميت * فدونك قد فسرت ان كنت تعقل

فما كان ذا روح فذلك ميت * وما الميت الامن الى القبر بحمل

والاظهر القول بالاتحاد في كل من المخفف والمشدد حقيقة فيمن مات باللفظ لم يجاز فيمن
سميوت من باب مجاز الاول ونخرج بالاخوة بنوهم فلا يجعون الام من الثلث إلى السدس
فان قيل لم يجزها ولد الابن كايه ولم يجزها ابن الاخ كايه أجيب بأن الاخ لا يطلق على
ابنه بخلاف الابن فانه يطلق على ابنه مجازا شأنه على قبل حقيقة وأيضاً ولاد الابن أقوى
من أولاد الاخوة انتهى لمخصا من الأولاد وغيرها (قوله فأكثر) أى من اثنين وقوله
مطلقا أى أشقاء أولاد أولاد ولام وقوله فلذا أى لقولنا فأكثر وقوله فقس هذين الظاهر من
كلام المصنف أن هذين مفعول قس فيكون هو المقدس وأما المقدس عليه فهو محذوف
والتقدير فقس هذين أى الاثنين على ما زاد عليهما كالثلاثة ووجه ذلك أن الثلاثة لم
يختلف في أنها تتجهج الخ لاف الاثنين فقد قال ابن عباس بعدم جهاهما ما والجهور
يقبسون الاثنين على الثلاثة في جهاهما وقرر الشرح انتم بتقريرين الأول أن هذين
منصوب بنزع المخافض ومفعوله محذوف والتقدير فقس على هذين أى الاثنين الواقعين
في كلامي ما زاد عليهما كالثلاثة وقد أشار الشارح لذلك بقوله أى عليهما في كلامي ما زاد
فالمقدس عليه هو الاثنين والمقدس هو ما زاد والمراد انه مقدس في الذكروا التصوير لافي
المحكم لانه ثابت بالنص فالمصنف صرح بالاثنتين ولم يصرح بما زاد فلذلك أمره بأن تقس
على الاثنين ما زاد عليهما والثاني أن هذين مفعول قس لكن على تقدير مضافين
والمقدس عليه محذوف أى فقس بعض أفراد هذين على بعض أفرادهما الآخر ووجهه
ذلك أن الآية وهي قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس لا تشمل بحسب ظاهرها
نحو الاثنين وإنما تشمل بعدد الجمع على ما فوق الواحد الاخوين فأكثر والاخ والاخوة
فأكثران راعينا التغليب فيكون نحو الاثنين مقبسا على نحو الاخوين وقد أشار الشارح
لذلك بقوله أو قس بعض افراد الاثنين الخ (قوله أى عليهما) أشار به الى أن هذين في

من الاخوة مطلقا ذكر ذلك
بقوله (وهو) أى السدس
(لها) أى الام (أيضا مع
الاثنين * من اخوة الميت)
فأكثر مطلقا فلذا قال
(فقس هذين) أى عليهما
في كلامي ما زاد أو فقس
بعض أفراد الاثنين على ما
تشملة الآية على ما شملته

كلام المصنف منصوب على نزاع الخافض وقوله في كلامي أي حال كونها في كلامي وقوله
ما زاد أي الذي زاد علمها كالثلاثة وهذا مفعول قس على هذا المحل وعلمه فالمقدس عليه
الاثنان والمقدس ما زاد وقد عرفت أنه مقدس في الذكر والتصوير فقط وقوله أو قس بعض
أفراد الاثنان أشار به إلى أن هذين مفعول قس لكن على تقدير مضافين وقد عرفت وجهه
وقوله مما لم تشمله الآية أي نحو الاختين وهذا بيان لبعض أفراد الاثنان المقدس وقوله
على ما شملته منها أي على ما شملته الآية من الأفراد وكان المناسب أن يقول على بعض
أفرادهما الاثنان مما شملته (قوله فان اثنهما السدس الخ) علة لقوله فقس هذين على المحل
الثاني وقوله منصرف في خمس وأربعين صورة وجهه المحصر أن الاخوة باعتبار الزكورة
والانوثة والخنوثة ثلاثة وباعتبار كونهم أشقاء أولاب أولام ثلاثة أيضا فاذا ضربت
الثلاثة الاولى في الثلاثة الثانية كان الحاصل تسعة وهي أخ شقيق أخت شقيقة خنثى
شقيق أخ لاب أخت لاب خنثى لاب أخ لام أخت لام خنثى لام فاذا رتبته هكذا أو أخذت
الاول مع نفسه ومع ما بعده ثم الثاني مع نفسه ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنتين
الناسئة من هذه التسع خمسا وأربعين صورة يبينها أن تقول أخ شقيق مع أخ شقيق مع
أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام
مع خنثى لام فهذه تسع ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب
مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان ثم تقول خنثى
شقيق مع خنثى شقيق مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع
خنثى لام فهذه سبع ثم تقول أخ لاب مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع
أخت لام مع خنثى لام فهذه ستة ثم تقول أخت لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ
لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه خمس ثم تقول خنثى لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع
أخت لام مع خنثى لام فهذه أربع ثم تقول أخ لام مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام
فهذه ثلاث ثم تقول أخت لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان اثنان ثم تقول خنثى
لام مع خنثى لام فهذه واحدة والجمله خمس وأربعون ولو أخذت كل واحد مع
ما قبله أيضا التكرار ست وثلاثون صورة والحاصل أن أصل الصور احدى وثمانون
صورة خاصة من ضرب تسعة في تسعة وإذا أسقط منها المكرر وهو ست وثلاثون
بقي منها خمس وأربعون وقوله ينتهي في شرح الترتيب قد علمته مما مر (قوله
والحمد) هو عند الإطلاق لا ينصرف الا للوارث فلذلك قال الشرح أي الذي لم يدخل
الخ فآخذ من إطلاق المجدد فانه متى أطلق في عباراتهم فالمراد به الوارث كما قاله الاستاذ
المحقق وقوله مثل الاب عند فقده أي وأما عند وجوده فهو مخجوب به (قوله في حوز
ما يصيبه) أي أخذ ما يخصه وبين الشرح ذلك بالسدس اما مع التعصيب أو مع عدمه
أو بالتعصيب وحده كما تعلمه من عبارته فقوله من السدس الخ يبين ما يصيبه وقوله
حامعا يمينه وبين التعصيب أي ان كان الفرع الوارث أنثى وقوله أو غير جامع أي ان كان
الفرع الوارث ذكرا وقوله والارث الخ عطف على السدس فهو بالبحر لانه من جملة البيان

منها فان اثنهما السدس مع
اثنين من الاخوة منصرف في
خمس وأربعين صورة ينتهي في
شرح الترتيب والثالث الحمد
وقد ذكره بقوله (والحمد)
الذي لم يدخل في نسبته
لايت أنثى (مثل الاب عند
فقده) أي الاب (في حوز
ما يصيبه) من السدس مع
الفرع الوارث حامعا يمينه
وبين التعصيب أو غير جامع
على ما سنبينه ان شاء الله
تعالى والارث بالتعصيب
عند عدم الفرع المذكور
على ما سيأتي (و) في (مذه)
أي مدوده أي رزقه الموسع
من قولهم مد الله في رزقه
أي وسعه فيكون تأكيذا
لقوله في حوز ما يصيبه
ويصح أن يكون المراد بقوله

قبله (قوله ومده) قرر الشرح فيه تقريرين الاول انه مصدر بمعنى اسم المفعول كما اشار
 لذلك بقوله أي ممدوده وفسره بقوله أي رزقه الموسع وعليه فهو معطوف على ما يصديه
 و بساط عليه حوز فالقدير وحوز مده أي ممدوده أي رزقه الموسع الثاني انه بمعنى حجه
 على طريق الاستعارة التصريح بحجة المبينة على محازرسل كما سيأتي بيانه وعليه فهو
 معطوف على حوز و بساط عليه في فالتقدير وفي مده أي حجه فتقدير الشارح في يناسب
 المحل الثاني والمناسب للمحل الاول تقدير حوز ولو أبقاه بدون تقدير شيء ثم يقدر في كل
 من المحلين ما يناسبه لكان أولى (قوله أي ممدوده) أشار به إلى انه مصدر بمعنى اسم المفعول
 وقوله أي رزقه الموسع تفسيرا لتفسير قبله والرزق في كلامه بكسر الراء وهو اسم للشيء المعطى
 وأما بانفتح فهو نفس الاعطاء وقوله من قولهم أي مأخوذ من قولهم وقوله فيكون الخ
 تفريع على تفسير المد بالمدود وقوله تا كيدا لقوله في حوز ما يصديه الاولى تا كيدا لقوله
 ما يصديه لان المراد من كل منهما النصيب (قوله ويصح أن يكون المراد الخ) توضيح ذلك
 أن المذا الحقيق الذي هو مد القامة وطول الباع يستلزم المحب المحس فإطلاق المد وأريد
 لازمه وهو المحب المحس محازا مرسلان إطلاق الملزوم على اللازم ثم شبه المحب المعنوي
 بالمحب المحس بخامع مطاق المحب في كل واستعير المدم المحب المحس للمحب المعنوي على
 طريق الاستعارة التصريح بحجة المبينة على الجواز المرسل كبناء الاستعارة المكنية على
 المصروفة في قوله تعالى فإذا قمها الله لباس الجوع والخوف حيث شبه ما يغشى الإنسان من
 الاصفرار والنحول الناشئين عن الجوع والخوف من حيث الاشتغال باللباس ثم شبهه من
 حيث الكراهية بالمطعم المر البشع تشبيها مضمر في النفس وإثبات الأذقة تخييل أفاده
 الأستاذ المحفني (قوله أي حجه) الاولى حذف أي والاضافة في حجه من اضافة المصدر
 لفاعله كما هو المناسب للاستثناء بعده والمفعول به ويصح أن يراد ما هو أهم وقوله من قولهم
 أي مأخوذ من قولهم وقوله أي طويل الباع هذا تفسير باللازم لانه يلزم من كون الرجل
 مديد القامة أن يكون طويل الباع وفي نسخة حذف أي وهي ظاهرة وقوله فكان
 المحاجب الخ توجيه لا خذ مده بمعنى حجه من قولهم المذكور وقوله لقوته علة متوسطة بين
 اسم كان وخبرها (قوله اذا تقر ذلك) أي ما ذكر من الاحكام وقوله ارثنا أي من جهة
 الارث وأخذه من قوله في حوز ما يصديه وقوله وحجا أي من جهة المحب وأخذه من قوله
 ومده على المحل الثاني (قوله الا في ست مسائل) أي فليس المجتهد فيها كالأب ومذهب أبي ثور
 أن المجد كالأب في جميع الاحكام كما في شرح كشف الغوامض (قوله على ثلاثة منها) أي
 من الستة وقوله الاولى منها أي من الثلاثة التي اقتصر المصنف عليها (قوله الا اذا كان
 هناك الخ) هذه الصور الثلاث من حالات الأب كما هو قضية قول المصنف أو أبوان معهما
 زوج وورث والمناسب لذلك أن يقول الشارح مع الأب بدل قوله مع المجد ثم يقول فليس
 المجد كالأب في ذلك (قوله فليس كالأب) هذا نتيجة الاستثناء وقوله لكونهم الخ علة
 لهذه النتيجة بالنظر لصنيع الشارح وعلة الاستثناء في كلام المصنف والمآل واحد
 والضمير المضاف اليه الكون في محل رفع باعتبار أنه اسم لا يكون وفي محل جرب اعتبار

ومده أي حجه من قولهم رجل
 مديد القامة أي طويل
 الباع فكان المحاجب لقوته
 مديد القامة طويل الباع
 اذا تقر ذلك فاجتد كالأب
 عند فقده ارثا وحجا الا في
 ست مسائل اقتصر المصنف
 على ثلاث منها فذكر الاول
 منها بقوله (الا اذا كان
 هناك) مع المجد (اخوه)
 أشقاء أولاد فليس كالأب
 في ذلك (لكونهم) أي
 الاخوة (في القرب) الى
 الميت (وهو) أي المجد
 (أسوه) أي سواء في جهة
 واحدة لانهم فرع الأب
 والمجد أصله فერთون معه على
 تفصيل سيأتي في بابهم ان

الاضافة وبالاختبار الاول عطف عليه ضمير الرفع في قوله وهو فسقط ما قد يقال كيف
 يعطف ضمير الرفع على ضمير الجر وقوله أى الاخوة بالرفع أو بالجر بالاختبارين المذكورين
 وقوله فى القرب متعلق بأسوة وقوله الى الميت متعلق بالقرب وقوله وهو قد عرفت أنه
 عطف على الضمير المضاف اليه السكون باعتبار كونه فى محل رفع لكونه اسم السكون
 وقوله أسوة خبر السكون خلافاً لمن جعل قوله فى القرب خبر السكون وجعل الضمير مبتدأ
 وأسوة خبره اذ لا محصل لذلك وقوله أى سواء فى جهة واحدة تفسير لقوله أسوة فهو بمعنى
 مستويين وقوله لانهم الخ أى لان الاخوة الخ وهو علة لعلامة أعنى قوله لكونهم فى القرب
 وهو أسوة وقوله والمجد أصله أى أصل الأب فكل من الاخوة والمجد يدل بالأب وقوله
 فيرتبون معه تفريع على التعديل قبله (قوله وأما الأب فيجبهم) وعند أى خفيفة ان الجدة
 فيجبهم كالأب (قوله وأما الاخوة للام الخ) مقابل للتقييد بالاستثناء أو لأب (قوله كما
 سبأنى أيضاً) أى كما أن ما قبله سبأنى (قوله بمعنى الواو) لم يجهلها على حقيقة الثلاثية وهم
 ان المستثنى احدى صورتين مع ان كلا منهما مستثنى (قوله فان للام الخ) أى فليس
 المجد كالأب فى ذلك لان للام الخ وقوله كما تقدم أى فى قوله وان يمكن زوج وأم وأب
 * فثبت الباقي لما رتب * وقوله ومع المجد لو كان بدله الخ أى وللأم مع المجد لو كان بدل
 الأب الخ ومذهب أبى ثور أن لها مع المجد ثلث الباقي فهو كالأب عنده فى الغراوين بل فى
 جميع الاحكام كما تقدم (قوله كما صرح به) أى لكون الام لها ثلث المال مع المجد والماء
 هنا للتعدية وقوله بقوله أى فى قوله فالماء هنا للظرفية فلا يلزم المجدور النحوى (قوله
 فالام الخ) أى لان الام الخ فهو علة للاستثناء وقوله للثالث بسكون اللام ولأم الجرفيه
 للتقوية لان العامل ضعف بالتأخير وقوله لو كان بدل الأب هذا على ما قبله فلا حاجة
 اليه وقوله ترث هو العامل فى الثالث وهو متعدي بنفسه لكن ضعف بالآخر فأتى باللام
 للتقوية كما علمت (قوله فتسكون المسئلة الخ) وصورته ان تموت الزوجة عن زوجها
 وأما وجدها ومسلتهم من ستة لان فيها اصفاء وثلثا والمحصل من ضرب اثنين مخرج
 النصف فى ثلاثة مخرج الثالث ستة وقوله فلزوج النصف أى ثلاثة وقوله وللأم الثلث
 كاملاً أى اثنان وقوله وللجد الباقي أى واحد (قوله ولم ينظر الى كونها تأخذ الخ)
 جواب عما يقال يلزم من كونها ترث الثلث كاملاً مع المجد فى هذه الصورة أنها تأخذ أكثر
 من المجد مع انكم منعتم ذلك مع الأب وحاصل الجواب أنها لما كانت أقرب من المجد لم
 ينظر لكونها تأخذ أكثر منه بخلافها مع الأب فانها فى درجته غنعت من أن تأخذ أكثر
 منه وأعطيت ثلث الباقي (قوله وهكذا ليس الخ) أى وليس المجد شبيهاً بالأب فى هذه
 المسئلة مثل هذا أى ما سبق من المسئلتين المستثنيتين فهذه المسئلة مثلهما فى الاستثناء
 وقوله فى زوجة الميت بسكون الباء مخففة ويصح تشديد ما مع تسكين التاء للوصول بنية
 الوقف وقوله فان لها مع الأب الخ تعديل للاستثناء وقوله ولو كان المجد بدل الأب الخ
 من تمام التعديل وليس منقطعاً عنه كما قد يتوهم وقوله لكانت المسئلة الخ وصورته ان
 يموت الزوج عن زوجته وأمه وجدته ومسلتهم من اثني عشر لان فيها ثلثا وربعاً والخارج

شاء الله تعالى وأما الأب
 فيجبهم كما سبأنى فى باب
 المحب أن شاء الله وأما الاخوة
 للام فالأب والمجد فى جميعهم
 سواء كما سبأنى أيضاً وذكر
 الثانية بقوله (أو) بمعنى
 الواو أى والا إذا كان عنك
 (أبوان) أى أب وأم (معهما)
 أى الأب والام (زوج واث)
 فان للام مع الأب ثلث
 الباقي كما تقدم ومع المجد لو
 كان بدله ثلث جميع المال
 كما صرح به بقوله (فالام
 للثالث مع المجد) لو كان بدل
 الأب (ترث) فتسكون
 المسئلة زوجاً وأماً وحداً
 فلزوج النصف وللأم
 الثلث كاملاً وللجد الباقي
 ولم ينظر الى كونها تأخذ
 أكثر منه لانها أقرب بخلافها
 مع الأب فانها ما فى درجة
 واحدة كما تقدم وذكر
 الثالثة بقوله (وهكذا
 ليس) المجد (شبيهاً بالأب
 * فى زوجة الميت وأم وأب)
 فان لها مع الأب ثلث الباقي
 كما تقدم ولو كان المجد بدل
 الأب كانت المسئلة زوجة
 وأماً وحداً فيكون للام
 الثلث كاملاً وللزوجة الربع

من ضرب ثلاثة مخرج الثالث في أربعة مخرج الربع اثنا عشر وقوله فيكون للام الثالث
كاملا أي أربعة وقوله وللزوجة الربع أي ثلاثة وقوله والباقي للحد أي وهو خمسة
(قوله لان الحمد الخ) أي ولم ينظر لكون الحمد لم يفضل عليها التفضيل المعهود بأن يعطى
ضعف ما لها لان الحمد الخ وقوله وان لم يفضل عليها الخ أي والمحال انه لم يفضل عليها التفضيل
المعهود عند الفرضين وان فضل عليها بنصف السدس وقوله لا محذور في ذلك أي في عدم
تفضيله عليها التفضيل المعهود وقوله لكونها الخ علة لقوله لا محذور في ذلك وقوله بخلافها
مع الاب أي فانه ما في درجة واحدة في عدم تفضيل الاب عليها التفضيل المعهود محذور
فلذلك أعطيت ثلث الباقي (قوله ولما ذكر الخ) دخول على كلام المصنف وقوله في
مشاركته أي الحمد بخلاف الاب وقوله وكان الخ عطف على ذكر وقوله أحوال ذلك أي
المذكور من مشاركة الحمد للاخوة وقوله أن جواب لما وقوله حكمهم أي حكم الحمد
والاخوة وقوله الى أن يعقد له بابا أي الى أن يترجم حكمهم بباب وقوله ونبه على ذلك
أي على تأخير له الى أن يعقد له بابا وقوله بالوعد متعلق بنبه وقوله يذكره متعلق بالوعد
وقوله فقال معطوف على نبه المعطوف على آخر الواقع جواب لما (قوله وحكمه وحكمهم
الخ) لو قدم هذا الميت على قوله أو أبوان الخ لكان أنسب لتعلقه بقوله الا اذا كان هناك
اخوة الخ وقوله أي الحمد والاخوة نفسير للضميرين على ألف والنشر المرتب فالاول للاول
والثاني للثاني وقوله مجتمعين أي حالة كونهما مجتمعين وأما اذا كانا منفردين فبعض
حكمهما من هنا ومن باب التعصيب وقوله مكمل البيان أي حال كونه مكمل البيان
وقوله في باب معقود لذلك أي به مع غلبه مما سبق لاجل قوله يسمى باب الحمد والاخوة
(قوله والاربعة مما خالف الخ) هذا شروع في المسائل التي تركها المصنف من
المسائل الست التي يخالف فيها الحمد الاب وقوله ان الاخوة لغبر أم أي بأن كانوا أشقاء أو
لاب وقوله وبنهم أي بنى الاخوة لغبر أم وقوله ويجيبون الحمد في باب الاول لانهم فرع
الميت والحمد أصله والفرع أقوى ولم يعمل بمثل ذلك في النسب لاجتماع الأئمة على خلافه
فضدنا عن العمل بذلك لاجتماع وعلى هذا فلولمات العتيق عن أخى معتقه أو ابن أخيه
وجده فلا شئ يحد المعتقد محبة بالاخ أو ابنة وقوله بخلاف الاب أي فلا يجيبونه بل هو
يجيبهم فلولمات العتيق عن أبي معتقه وأخيه أو ابن أخيه فلا شئ يحد المعتقد أخا أو ابنة محبة
بالاب (قوله والخامسة ان الاب يجيب أم نفسه) أي الحمد التي تدلى به وقوله ولا يجيبها
الحمد فترث أم الاب مع الحمد لكونها لم تدل به فلا يجيبها نعم الحمد يجيب أم نفسه أيضا فهما
وان اشتركا في أن كلا يجيب أم نفسه قد اختلفا في أن أم الاب يجيب الاب ولا يجيبها الحمد
فهذا هو محل المخالفة فسقطت المناقشة والتظير في استثناء هذه الصورة بأن كلا يجيب
أم نفسه ووجه سقوطها ان المنظور اليه في المخالفة أم الاب فقط فالاب يجيبها والحمد لا يجيبها
(قوله والسادسة أن الاب الخ) وجه المخالفة بينهما جريان الخلاف في الحمد دون الاب كما
سيصرح به الشرح حيث قال ففارق الاب الحمد في جريان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كما
زعم كبار من أصحابنا نظر لكون الحمد أخذ الباقي جميعه اتفاقا سواء قلنا بأنه يرث السدس

والباقي للحد لان الحمد وان لم
يفضل عليها التفضيل
المعهود لا محذور في ذلك
لكونها أقرب منه بخلافها
مع الاب كما تقدم ولما ذكر
أن الحمد يخالف الاب في
مشاركته الاخوة وكان
الكلام في تفاصيل أحوال
ذلك مما يطول أن حركهم
الى أن يعقد له بابا يخصه في
لحل الالتئق وبه نبه على ذلك
بالوعد يذكره فقال
(وحكمه وحكمهم) أي
الحمد والاخوة مجتمعين
(سابق) ان شاء الله تعالى
(مكمل البيان في الحالات)
الا تبين في باب معقود
لذلك يسمى باب الحمد
والاخوة والرابعة مما خالف
فيه الحمد الاب ان الاخوة
لغبر الام وبنهم يجيبون
الحمد في باب الاول بخلاف
الاب والخامسة ان الاب
يجيب أم نفسه ولا يجيبها
الحمد والسادسة ان الاب في

فرضا والباقي تعصبا كالأب أو قلنا بأنه يأخذ الباقي جميعه تعصبا لظهور ثمره الخلاف في
مسئلة حسابية ومسئلة فقهية أما المسئلة التحسابية فتأصيل المسئلة فان قلنا بأن المحدث
السدس فرضا والباقي تعصبا وهو الأصح فأصل المسئلة ستة مخرج السدس ولا الثقات
لمخرج النصف لدخوله في مخرج السدس وان قلنا بأنه يرث الباقي جميعه تعصبا فأصلها
اثنتان مخرج النصف وأما المسئلة الفقهية فهي ما لو أوصى بشئ مما يبق بعد الفروض كأن
أوصى لزيد بنصف ما يبق بعدها فان قلنا بالأصح كان للبنت النصف وللجد السدس وما
بقى بين الجد والموصى له فتكون المسئلة من ستة فإذا أخذت البنت النصف والجد
السدس بقي اثنتان بين الجد والموصى له وان قلنا بما قبله كان للبنت النصف وبشرك الجد
والموصى له في الباقي فتكون المسئلة من اثنتين فإذا أخذت البنت سهمها من اثنتين بقي سهم
على الجد والموصى له لا بقسم عليهم مع المباشرة في ضرب عدد رؤسهما ومما وثان في أصل
المسئلة على هذا وهو اثنتان فيحصل أربعة للبنت اثنتان ويبقى اثنتان بين الجد والموصى له
هذا كله ان أجاز الجد الوصية لان فيها ادخال الضيم على الجد دون البنت فيكون مخرج
بأنه لا يضم ذوا الفروض ويختص الضيم بالعاصب فتعقر هذه الوصية الى اجازة من دخل
عليه الضيم لانها متضمنة للوصية لو ارث وهو البنت بأنه لا يدخل عليها الضيم فلم يدخل عليه
الضيم أن لا يحز فتبطل الوصية لو ارث بأنه لا يدخل عليه الضيم بخلاف الوصية للاجنبي
فلا تعقر لا حاجة لانها دون الثلث فاذا لم يحز الجد فلا تطل الوصية لزيد بل تطل الوصية
للبنت بأنه لا يدخل عليها الضيم وحده فلا يختص الضيم بالجد بل يدخل على البنت أيضا
فعلى الأصح من أن للجد السدس فرضا والباقي تعصبا فتكون المسئلة من ستة مخرج
السدس يخرج لزيد نصف الباقي بعد الفروض وهو سهم لكن يخرج منه قبل الفروض
لإلغاء الوصية بكونه بعد الفروض والباقي للبنت نصفه وللجد سدس فرضا والباقي تعصبا
فان اخذت نظرت للنصف فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا نصف لها صحيح فتضرب
مخرجه وهو اثنتان في ستة باثنى عشر فالموصى له سهمان يبق عشرة فللبنت خمسة وللجد مثلها
فرضا وتعصبا وان لم تختص نظرت للسدس فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا سدس لها
صحيح فتضرب مخرجه وهو ستة في ستة ستة وثلاثين فللموصى له ستة يبق ثلاثون فللبنت
خمس عشرة وللجد مثلها فرضا وتعصبا وعلى مقابل الأصح يخرج لزيد نصف الباقي بعد
الفرض وهو في الحقيقة ربع لكن يخرج قبل الفرض لما مرو الباقي بين البنت والجد
نصفين ونصح المسئلة من ثمانية لان الوصية فيها بالربع ومخرجه أربعة فإذا أخذ الموصى
له سهمان لم يكن للثلاثة الباقية نصف صحيح فتضرب مخرجه وهو اثنتان في أربعة ثمانية
فللموصى له سهمان وللبنات ثلاثة وللجد مثلها أفاده في اللؤاوة (قوله بلا خلاف) هو محل
الخالف بين الأب والجد وقوله فكذلك أي فيرث الجد الثلث فرضا والباقي تعصبا لكن
فيه الخلاف كما أشار إليه بقوله على المرح أي على القول المرح وهو الوجه اذ لا فرق
بين الأب والجد وقوله وبه قطع أي جزم وقوله الشيخ أبو محمد الجويني أي الذي هو والد
أمام الحرمين (قوله وقيل انه يأخذ الخ) مقابل للمرح وهو ضعيف وقوله ففارق الأب الخ

فخويت وأب يرث السدس
فرضا والباقي تعصبا بلا
خلاف ولو كان الجد بدل
الأب فكذلك على المرح
وبه قطع الشيخ أبو محمد
الجويني وقال النووي انه
الأصح والأرجح وقيل انه
يأخذ الباقي جميعه تعصبا
وربما صاحب التتمة وقال
انه المذهب المختار ولم يرج
الرافعي رحمه الله شيئا من
الوجهين ففارق الجد الأب
في جريان الخلاف وان كان
المرجح أنه كهو في الأربع
من يرث السدس بنت
الأب وقد ذكرها بقوله

تفريع على ما قبله وقوله في جريان المخلاف أي في المجددون الاب كما علم محامر وقوله
وان كان المرجح أنه كهوأي والمحال أن المرجح ان المجدد مثل الاب وفي كلامه ادخال الكاف
على الضمير وهو شاذ (قوله وبنت الابن) يحتمل جعل الاضافة للجنس الصادق بالواحدة
والمتعددة وجهه الشارح على بنت الابن الواحدة فزاد قوله أوبنات الابن المتحاذيات أي
المتساويات في الدرجة فان كانت واحدة أقرب فالسدس لها وحدها وقوله تأخذ
أي ان كانت واحدة وقوله أو يأخذن أي ان كن أكثر وكذا يقال في قوله اذا كانت
أو كن (قوله تكملة الثمнин) أشار بذلك الى أن السدس لبنت الابن ليس فرضا مستقلا
كما قاله الشهاب عميرة فيكون النصف معه فرضا واحدا وهو الثلثان ومقتضاه أن أصل
مسئلة البنت وبنت الابن من ثلاثة اعتبارا بالثلثين ثم يقال انكسرت على مخرج النصف
والسدس الخ واظواهر ان هذا ليس بلازم فأصاها مستعاة اعتبارا بالسدس ولا تعتبر ما تقدم
اه أمير يتصرف (قوله للاجتماع) دليل أول وقوله ولقول ابن مسعود الخ دليل ثان
ولم يترك العاطف ويجعله سند الاجماع لانه لم يعلم أنه منه وقوله لا قضين الخ انما
قال ذلك بعد أن سئل عنها أبو موسى الأشعري فقال لبنت النصف وللأخت النصف
ولا شيء لبنت الابن وقال السائل وأنت ابن مسعود فوسـ جوافتنا فقال لقد ضللت اذا وما أنا
من المهتدين لا قضين الخ فقال أبو موسى لا تسألوني أو لا تزالوا بخير ما دام هذا الخبر فيكم
(قوله وما بقي للأخت) انما عبر بذلك دون وللأخت الثلث لأنها عصبية مع الغير
والعاصب يأخذ ما بقيت الفروض من غير تحديد بثلث أو بغيره وان اتفق أنه ثلث أو غيره
(قوله وفس على ذلك) أي بنت الابن مع البنت وقوله كل بنت ابن نازلة الخ أي كبنت ابن
الابن فأكثر مع بنت ابن واحدة وقوله وقد أشار الى ذلك أي الى قياس بنت الابن النازلة
فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها على بنت الابن فأكثر مع البنت (قوله مثالا) مفعول ثان
لفعل حذف مع مفعوله الأول كما أشار اليه الشارح بقوله أي اجعل ذلك مثالا لوجه يحتذى
بالنساء للجهول صفة مثالا وقوله يقتدى به تفسير ليحتذى وقوله ويقاس عليه غيره
عطف بنفسه (قوله وهكذا الأخت الخ) أي ومثل هذا الأخت الخ في كونها تأخذ
السدس تكملة الثمнин فقول الشارح تأخذ السدس الخ بنفسه لما أفاده التشبيه
وقوله التي أدلت بالاب فقط صفة للأخت وأخذ الشرح من قول المصنف مع الأخت
التي الخ وقوله بالابوين متعلق بأدلت وفيه تقديم معمول الصلة عليها (قوله يا أخى)
هذه جملة معترضة أتى بها للاستعطاف ولك في أخى أن تعتبره غير مضاف لساء المتكلم
فتقرأ بالضم ولك أن تعتبره مضافا لما افتقره بالفتح أو بالكسر وهو حينئذ منصوب بفتحة
مقدرة لكن لا يظهر الضم على الاعتبار الأول الا لو كان ذكره مقصودة والظاهر أنه
ذكره غير مقصودة كقول الواعظ يا غافلا وأوت بطلمه فيكون منصوبا لكن ترك تنوينه
للضرورة وقوله تصغير أخ أي فاضله أخبوان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وأخ أصله
أخو حذف منه الواو تخفيفا فيقال في التصغير أخبوان ثم يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أدلت) وانما كسرت

(وبنت الابن) أوبنات
الابن المتحاذيات (تأخذ)
أو يأخذن (السدس اذا
كانت) أو كن (مع البنت)
الواحدة تكملة الثمنين
للاجتماع ولقول ابن مسعود
رضي الله عنه في بنت وبنت
ابن وأخت لا قضين فيها
بعض رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم لبنت النصف
ولبنت الابن السدس
تكملة الثمنين وما بقي
للأخت رواه البخاري
وغیره وفس على ذلك كل
بنت ابن نازلة فأكثر مع
بنت ابن واحدة أعلى منها
وقد أشار اليه بقوله (مثالا
يحتذى) أي اجعل ذلك
مثالا يقتدى به ويقاس
عليه غيره والخامس ممن يرب
السدس الأخت الاب وقد
ذكرها بقوله (وهكذا
الأخت) اني أدلت بالاب
فقط فأكثر تأخذ السدس
(مع الأخت) الواحدة (التي
بلا بون يا أخى) تصغير

تأدلت مع أنها ساكنة أصالة لا روى (قوله تكملة الثلثين) فيه الإشارة السابقة
وقوله بالاجماع استدلال على المحكم المذكور وقوله قياساً الخ سند للاجماع (قوله
وتقسيدى بالواحدة) ممتداً أول وقوله وقول تكملة الثلثين معطوف عليه وقوله
كل ذلك ممتداً ثان وقوله ليخرج الخ أى كائن ليخرج الخ خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر
المبتدأ الأول (قوله فانه الخ) علة لقوله ليخرج الخ والضمير لثبنت الابن أو الاخت للاب
وقوله ما لم تعصب أى ما لم يعصب بنت الابن ابن ابن ولو أنزل منها وما لم يعصب الاخت
للأب أخ لأب أو جد (قوله والسدس) بسكون الدال وقوله فرض جدة أى مفروض
لها وقوله صححة أى وارثة واحتزب بذلك من المجدة الفاسدة وهى المدلية بذكر بين
أثنين كام أى الام كما سأتى للشارح وقوله فى النسب ينبغى أنه متعلق بفرض ويكون
المعنى بسبب النسب فى سببية وقوله لافى الولاء أى لا بسبب الولاء كام أى المعتقد وفيه
أنه لا خصوصية لذلك لان جميع الفروض لا مدخل لها فى الولاء الا ليرث به الا العصبية
بالنفس وان جعل متعلقاً بجدة فلا يحسن قوله لافى الولاء لان الولاء لا يقتضى جدة وأم
أى المعتقد ليست جدة لولدت فلوجعل محترزه المجدة من الرضا كان أظهر (قوله
واحدة) بالجر صفة لمجددة ومفهومة وهو الاكثر فيه تفصيل يعلم من قوله وان تساوى
نسب المجذات الخ ولذا قال الشارح أو أكثر كما سأتى فى كلامه قريباً والكاف فيه بمعنى
على أى على ما سأتى من التفصيل وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى التقيد بالواحدة
اه حفى (قوله سواء كانت) فيه إشارة الى أن قوله كانت الخ فى تأويل مصدر ممتداً
محذوف الخبر وهو سواء والتقدير كونها كذا وكذا سواء فهو على حد سواء علمهم
أنذرهم أم لم تنذرهم ونوقش بأن الذى يعطف به بعد همزة النسوية أم دون أو قال فى
الغنى اذا عطف بعد الهمزة بأوفان كانت همزة النسوية لم يحز قياساً وقد أطلع الفقهاء
وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا انتهى وقد يقال محل عدم جواز العطف بأو بعد
همزة النسوية اذا صرح بها فان لم يصرح بها كما هنا جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافى
فيجوز سواء على قلت أو قدمت وكذلك قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ونوقش أيضاً
بأنه لا دليل على الخبر الذى قدره مع أن عبارة المناظم فى جذاتها صححة يجعل جلة كانت
الخ صفة أخرى لمجددة وقد يقال كلام الشرح مجرد مزج فهو محل معنى لأجل اعراب حتى
يعترض بأنه لم يعمد مثل هذا المحذف (قوله لام أولاب) اللام بمعنى من وفى الكلام حذف
مضاف كما أشار لذلك الشارح بقوله أى من قبل الام أو من قبل الاب والمحوج لذلك ان
ظاهر المتن لا يصدق الا بالمجدة للام والمجدة للاب دون أم الام وأم الاب والمراد جدة الميت
من جهة الام ومن جهة الاب فجعلنا اللام بمعنى من وفى الكلام مضافاً محذوفاً ليشتمل
الكلام أم الام وأم الاب (تنبيه) قال الماوردى المجدة المطلقة هى أم الام واختلاف
أصحابنا فى أم الاب هل هى جدة بطلاق أو بالتقسيد واختلافوا فيه من شغل عن ميراث جدة
هل يجب قبل أن يسأل عن أى المجذتين أراد أولاً والاصح أنه ان كان هناك حاجب لام
الاب لم يجب حتى يسأل عن أى المجذتين أرادوا لأجاب من غير سؤال أفاده فى اللؤلؤة عن

أخ (أدلت) تكملة الثلثين
بالاجماع قياساً على بنت
الابن فأكثر مع بنت الصلب
وتقسيدى بالواحدة فى كل
من الثبنت والاخت الشقيقة
وقول تكملة الثلثين كل
ذلك ليخرج ما لو كانت بنت
الابن مع بنتين أو كانت
الاخت للاب مع شقيقتين
فانه لا يرث السدس بل
تسقط ما لم يعصب كما سأتى
والسادس ممن يرث السدس
المجدة فأكثر وقد ذكرها
بقوله (والسدس فرض
جدة) صححة (فى النسب)
لافى الولاء (واحدة) أو
أكثر كما سأتى فى كلامه
قريباً سواء (كانت لام أو)
كانت ل(أب) أى من قبل
الام أو من قبل الاب

شيخ الاسلام (قوله وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له اخوة أو لم يكن) غرضه بهذين
 التعميمين الإشارة الى أن المجدة ليست كالأم فترث السدس مطلقة وشذعن ابن عباس أن
 لها الثلث عند عدم الولد والتجمع من الاخوة والسدس عند وجود الولد أو التجمع من
 الاخوة فتكون كالأم كما أن المجد كالاب وأجاب الجمهور بأنهم المحقوا المجد بالاب لتقوته
 لأن ابن الاب وهو الاخ للاب يقوم مقامه في العصبية فكذا أبوه أي أبو الاب وهو المجد ولم
 يلحقوا المجدة بالأم لضعفها لأن ابن الأم وهو الاخ للام لا يقوم مقامه في استحقاق الثلث بل
 يستحق السدس فكذلك أمها وهي المجدة (قوله لما ورد في ذلك) أي من قضائه صلى
 الله عليه وسلم للمجدة أم الأم بالسدس وقضاء أبي بكر لها به أيضا وقضاء عمر به لام الاب وقال
 هؤلاء ان افردت وان اجتمعت مع التي من قبل الأم فهو لك (قوله وولد الأم الخ) كان
 الانسب أن يقدم هذا البيت على قوله فرض جدة في النسب ليكون الكلام على
 المجدات متصلا ببعضه ببعض (قوله ينال السدس) أي يأخذه وقوله اجاعا أي بالاجاع
 وقوله لقوله تعالى سئل للاجاع وتقدم الكلام على هذه الآية مستوفى (قوله
 والشرط) أي لاستحقاقه السدس وقوله في افراده من ظرفية العام في الخاص أو تجعل
 في معنى من البيانية فالهني والشرط الذي هو افراده فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه وقوله
 لا ينسب أي لا ينسب في نسبه (قوله للآية) أي التي هي قوله تعالى وان كان رجل يورث
 كالة الخ وقوله فانهم الخ علة للعامل مع علة (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في
 بعض النسخ وفي بعض النسخ الخ فهو عطف على محذوف وقوله نصا قد ورد أي قد ورد
 بالنص كما أشار الى ذلك بعد وقوله وهو معناه أي وهذا البيت بمعنى البيت الاول ثم
 ترقى عن ذلك الى كونه أصرح منه حيث قال بل هو أصرح وكان الأظهر أن يقول بل هو
 أزيد معنى أو أفيد وقوله قد ورد بالنص أي متساويا بالنص أو الباطن بمعنى في وهو الذي
 يشير اليه قوله أي في القرآن العزيز (قوله ولما أنهي الكلام الخ) دخول على كلام
 المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله استطرادا) أي على وجه الاستطراد وهو
 ذكر الشيء في غير محله لمناسبة وأصله ان الصائد قصد صد مدابغته فعرض له صيد آخر
 فطرده لاعتقاده ومضى في أثره كما قاله الشنواني فان قيل المجدات من جملة أصحاب
 السدس فلم يخرج الكلام عن محله حتى يكون استطرادا أوجب بأنه استطراد في الجملة
 فانه بالنظر لقوله وان يمكن قرني لا محجبت الخ فانه من مباحث المحج وأجب أيضا بأنه
 لما كان لها أحكام تخصها كان مقتضى الظاهر أن يجعل لها بابا منسقا بكتاب المجد
 والاخوة فقد ذكرها في غير محلها اللائق بها فذلك كان استطرادا أو يؤيد ذلك ما في بعض
 النسخ من الترجمة بباب المجدات كالنسخة التي شرح عليها السيوطي (قوله واعلم قوله)
 أي قبل التكلم في شيء من أحوال المجدات وقوله انه اذا اجتمع الخ أي أن المحال والنسب
 اذا اجتمع الخ وقوله فتارة يكون في درجة واحدة أي وقد ذكر المصنف ذلك بقوله وان
 تساوى الخ فمكون في درجة هو مراد المصنف بالتساوي وتحت صورتيان كونهن من جهة
 واحدة وكونهن من جهتين وقوله وتارة يكون بعضهن أقرب من بعض أي وقد ذكر

وسواء كان معها ولد أم لا
 وسواء كان له اخوة أو لم يكن
 لما ورد في ذلك والسابع
 من يرث السدس الواحد من
 ولد الأم وقد ذكره بقوله
 (وولد الأم) ذكرنا كان أو
 أنتي (ينال السدس) اجاعا
 لقوله تعالى وان كان رجل
 يورث كالة أو امرأة له أخ
 أو أخت فلاكل واحد
 منهما السدس والمراد الاخ
 أو الأخت للام كما قرئ به
 في الشواذ (والشرط في
 افراده لا ينسب) للآية
 الكريمة المذكورة فانهم
 اذا كانوا متعددين كان لهم
 الثلث كما تقدم وفي بعض
 النسخ بدل هذا البيت
 وولد الأم له اذا انفرد سدس
 جميع المال نصا قد ورد
 وهو معناه بل أصرح لان
 فيه التصريح بأن ذلك قد
 ورد بالنص أي في القرآن
 العزيز ولما أنهي الكلام
 على من يرث السدس شرع
 بتكلم في شيء من أحوال
 المجدات استطرادا واعلم
 قبله انه اذا اجتمع جدات
 فتارة يكون في درجة
 واحدة وتارة يكون بعضهن
 أقرب من بعض

المصنف ذلك بقوله وان تكن قربي لام حجت الخ وتحتته أيضا صورتان كونهن من جهة واحدة وكونهن من جهتين كما يعلم من كلام المصنف الاثني وقوله وعلى كل تقدير فتارة الخ أى وعلى كل تقدير من تقديرى كونهن فى درجة وكون بعضهن أقرب من بعض فتارة الخ وحدهم ذقا الصور أربع الأولى كونهن فى درجة من جهة واحدة ومثاله أم أم أب وأم أبى أب والثانية كونهن فى درجة من جهة واحدة ومثاله أم أم وأم أب والثالثة كون بعضهن أقرب من بعض من جهتين ومثاله مع كون القربى من جهة الأم أم أم وأم أبى أب ومثاله مع كون القربى من جهة الأب أم أب وأم أم أم فتحت الصورة الأخيرة مستثان تقدير (قوله وقد ذكر حكم المتساويات) أى سواء كن من جهة واحدة أو من جهتين كما صرح به بعد (قوله وان تساوى نسب المجدات) أى قرابتهن بأن كن فى درجة واحدة وقوله حيث كن الخ أى وقت أن كن الخ وقوله ثنتين فأكثر يعلم منه ان المراد بالجمع ما فوق الواحدة فيشمل الثنتين والاكثر وقوله من جهة واحدة أى كام أم أب وأم أبى أب وقوله أو من جهتين أى كام أم وأم أب (قوله وكن كلهن الخ) الواو للحال ونون النسوة اسم كان وكلهن نو كيد لها ووارثات خبرها وقوله بأن لا يكون الخ تصوير لكونهن وارثات كلهن وقوله جدة محبوبة أى كام الأب معه وقوله ولا فاسدة أى كام أبى الأم وقد ذكر ضابطها بقوله وهى التى الخ (قوله فالسندس الخ) جواب الشرط وقوله بالسوية أى بالاستواء فيه بحسب الابدان لا بحسب الجهات كما أشار الى ذلك بقوله وان أدلت أحدهما الخ وقوله بجهتين أو أكثر وغيرها بجهة واحدة صورة ذلك أن يكون هنالك امرأتان أحدهما تسمى هنداً والآخرى تسمى دعداً وهند ابى يسمى زيداً وبنت تسمى زيباً وبنت أخرى تسمى فاطمة ولد دعدا بنت تسمى عائشة فتزوج ابن هند وهو زيد بنت دعدا وهى عائشة فرزق منها ابى يسمى عمرو تزوج عمرو هذا الذى هو ابن هند بنت زيب التى هى هند فرزق منها ابى يسمى بكرًا وتزوج بكرها ذابنت بنت فاطمة التى هى بنت الآخرى هند فرزق منها ابى يسمى خالدًا فاذا مات بكر عن جدته هند ودعدا فالسندس بينهما بالسوية وان أدلت هند بجهتين ودعدا بجهة واحدة فان هنداً أم أم أمه وأم أبى أبيه ودعداً أم أم أبيه وكذلك اذا مات خالد عنهما مع أن هنداً أدلت بأكثر من جهتين ودعداً أدلت بجهة واحدة فان هنداً أم أم أمه وأم أبى أبيه وأم أم أبى أبيه ودعداً أم أم أبى أبيه كذا يؤخذ من الأولوة فانظرها ان شئت (قوله بحسب الجهات) أى ان ورتت ذات المجهتين بالمجهه التى امتازت بها فلم ترث بها لكونها ذات رحم أو محبوبة سوى بينهما قطعاً فلو كانت هنداً أم أبى أبيه وأم أم أبى أمه كأن تزوج ابن ابنها بنت ابنها الآخر فجاههما ولد لم ترث بالثانية قطعاً وكذلك كانت هنداً أم أمه وأم أبى أبى أبيه كأن نكح ابن ابنها بنت بنتها فولد لهما ولد فلا ترث بالمجهه الثانية قطعاً لانها محبوبة لبعدها من هذه المجهه أفاده فى الأولوة عن شيخ الاسلام (قوله مثلاً) أى ولذات الجهات الثلاثة ثلاثة ارباعه ولذات المجهه رابعه (قوله الونى) قال المحقق يفتح الواو وتشديد النون كما ضبطه فى

وعلى كل تقدير فتارة يكن من جهة واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم المتساويات بقوله (وان تساوى نسب المجدات) حيث كن ثنتين فأكثر من جهة واحدة أو من جهتين (وكن كلهن وارثات) بأن لا يكون فيهن جدة محبوبة ولا فاسدة وهى التى تدلى بذكر بين اثنين كما قدمته وكما سأتى (فالسندس يبين بالسوية) وان أدلت أحدهما أو واحداهن بجهتين أو أكثر وغيرها بجهة واحدة على الأرجح عندنا دية قال أبو يوسف رحمه الله والثانى وهو محكى عن ابن سريج رحمه الله يقسم السندس بينهما أو يبين بحسب الجهات لذات المجهتين مثلاً ثلاثاً ولذات المجهه ثلثه وهو قول زفر ومحمد بن الحسن والحسن ابن زياد وجماعة قال الونى وهو قياس قول أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وقوله (في القسمة العادلة الشرعية) وفي بعض النسخ المرضية بشير به التي ماروي الحاكم على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قضى للمجدتين في الميراث بالسدس وقيس الأكثر منهما عليهما (فائدة) إذا كانت إحدى المجدتين محبوبة بالاب كما لو خلف جدة أم أم وجدة أم أب مع ١٢٤ الاب فالسدس للأولى وحدها والباقي للاب على الأرجح وقبل لام الأم

نصف السدس والباقي للاب لأنه الذي يجب أمه فترجع فائدة المحب إليه وهذا عندنا وأما عند المخنابلة فالسدس بينهما ولا يجب أم نفسه وعن هذه المجدة المحبوبة أحد ترزت بقولي آتينا بأن لا يكون فيهن جدة محبوبة والله أعلم ثم ذكر حكم ما إذا كانت أحدهما أقرب من الأخرى وهما من جهتين مقدما إذا كانت القربي من جهة الأم فقال (وان تمكن) المجدة (قري لام) أي من جهة الأم كام أم (جهت أم أب) أي من جهة الأب (بعدي) كام أم أب وكام أبي أب (وسدسا سلبت) أي أخذته وحدها كاملا لأنها أقرب منهما ثم ذكر حكم ما إذا كانت القربي من جهة الأب فقال (وان تمكن) المجدة القربي (بالعكس) من الأولى بأن كلت القربي من جهة الأب كام أب والبعدي من جهة الأم كام أم أم (فالقولان) فيهما مذ كوران (في كتب

شرح الملقبات الوردية (قوله في القسمة) أي حال كون ذلك ثابتا في القسمة وقوله العادلة أي غير المجاورة وقوله الشرعية أي المنسوبة للشرع وقوله وفي بعض النسخ المرضية أي التي ارتضاها الفرضيون (قوله على شرط الشيخين) أي عن رجالهما فعلى معنى عن وشرطهما بمعنى رجالهما لا لقي والمعاصرة أو المعاصرة فقط لأن هذا الغما هو شرط في الحديث المعنعن وهو الذي يقال في سنده عن فلان عن فلان الخ (قوله وقيس الأكثر الخ) بل ثبت بالنص تورث ثلاث جدات ففي مراسيل أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات أي وهن أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب كما فسرهن الراوي بذلك اه من الأواؤة (قوله فائدة) أي هذه فائدة وذكر فيها حكم ما إذا كانت إحدى المجدتين محبوبة بالاب (قوله كالمؤلف جدة أم أم) لا يخفى أن أم أم بدل من جدة وكذا يقال في قوله وجدة أم أب (قوله وهذا) أي ما ذكر من القولين وقوله عندنا أي معاشرة الشافعية وقوله وأما عند المخنابلة فالسدس بينهما أي لأن الاب لا يجب أم نفسه عندهم وكذا التجدي لا يجب أم نفسه أيضا عندهم (قوله وعن هذه المجدة) متعلق باحترزت بعده وقوله آتينا أي قريبا (قوله وهما من جهتين) أي وأما إذا كانتا من جهة فسد ذكره في قوله وتسقط البعدي بذات القربي وقوله مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله وان تمكن) اسم تكن ضهير يعود على المجدة كما أشار إليه الشارح بقوله المجدة وهو بدل من الضهير أو على تقدير أي فيكون تفسير للضمير وقربي خبر تسكن وقوله لام اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أي من جهة الأم وقد تقدم نظير ذلك وقوله أم أب أي أم من جهة الأب كما أشار إليه الشارح بقوله أي من جهة الأب فليست قاصرة على أم الأب كما قد يتوهم من ظاهرها العنارة (قوله كام أم أم) أشار به عدد المآل إلى أنه لا فرق بين أن تدلى للاب بأنني كما في المثال الأول وكام أبي أب) أو بدرك كما في الثاني أفاده المحقق (قوله وسدسا سلبت) إذا حقت النظر وجدت السلب أو بدرك كما في الثاني أفاده المحقق (قوله وسدسا سلبت) إذا حقت النظر وجدت السلب لنصف السدس لأنها ألوم تحجب الأخرى لا شتركا لكن المصنف نظر لكونها أخذت السدس بقسامه أفاده العلامة الأمر وقد بشره قول الشارح كاملا (قوله بالعكس) أي متبادسة بالعكس وقوله بأن كانت الخ تصوير للعكس (قوله في كتب) يسكون التاء وقوله من الشافعية وغيرهم بيان لاهل العلم (قوله أحدهما لا تسقط الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف لا تسقط الخ خبر لم يتداحذف وقوله لأن التي الخ علمه لقوله لا تسقط الخ وقوله وان كانت أبعدا أي وانحال أنها أبعدا كما هو موضوع المسئلة (قوله لكون الأم أصلا) أي لأن ارت المجدات بطريق الأمومة وظاهر أن أصلها اللام كما في السيد

أهل العلم) من الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم (منصوصان) للإمام الشافعي رضي الله عنه على وهما أباضار وابتسان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أحدهما (لا تسقط البعدي) من جهة الأم بالقربي من جهة الأب بل يشتركان في السدس (على الصحيح) وبه قال مالك رضي الله عنه لأن التي من جهة الأم وان كانت أبعدا فهي أقوى لكون الأم أصلا في ارت المجدات

فعدل قرب التي من قبل الاب قوة التي من جهة الام فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني أنها شجهاجر يا على الاصل من أن
 القرى شجهاجر المعدي وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه وهو المفتي به عندنا بحال رجحهم الله تعالى (واتفق المجمل) أي
 المعظم من الشافعية والمالكية (على الصحيح) لهذا القول الاول ولما كان في ١٢٥ عبارة السابقة وهي قوله وكن

كلهن واريثات بماء الى أن
 من المجذات غير وارثة وهي
 المعبر عنها بالمجدة الفاسدة
 وهي التي احتريت عنها فيما
 سبق بقوله صحيحة بينها
 بقوله (وكل من أدلت)
 من المجذات (بغير وارث)
 كام أي الام فان أنا الام غير
 وارث وبغير عنها بالتي تدلى
 بذكر بين اثنين (فأما
 حظ من الموارث) لانها من
 ذوى الارحام فلا ترث الا
 عندهم من قال بتوريث ذوى
 الارحام كما تقدمت الاشارة
 الى ذلك في الكلام على
 الواريثات (فائدة) حاصل
 القول ان المجذات عندنا
 على أربعة أقسام القسم
 الاول من أدلت بمحض انات
 كام الام وأمهاتها المدليات
 بانات خلص والقسم الثاني
 من أدلت بمحض ذكور
 كام الاب وأم أي الاب وأم
 أي أبي الاب وهكذا بمحض
 الذكور والقسم الثالث
 من أدلت بانات الى ذكور
 كام أم أب وكم أم أم أي أب
 وهكذا وكل جدة كانت
 من هذه الاقسام الثلاثة
 فهي وارثة عندنا وعند

على السراجية وغيره فاندفع بذلك التوقف في معنى أصالتها وقوله فعدل قرب الخ ينبغي
 أن قرب مفهول مقدم وقوة فاعل مؤخر وقوله فاعتدلا واشتركا صوابه فاعتدلتا واشتركا
 بتمام التأنيث لانها تلزم في الفعل المستند لغير المؤنث الحقيقي التأنيث (قوله والقول الثاني
 أنها شجهاجر) أي ان القرى شجهاجر المعدي وقوله جري على الاصل أي القاعدة وقوله
 من أن الخ بيان للاصل بمعنى القاعدة (قوله والمالكية) ضبطه بعضهم بالرفع عطفا على
 المعظم لا بالجرح عطفا على الشافعية لان المالكية مجمعون على ذلك (قوله ولما كان الخ)
 دخول على كلام المصنف الثاني وقوله إمساك أي اشارة وقوله بينها جواب لما (قوله
 فالحاظ) أي نصيب وقوله من الموارث أي من الامور الموروثة فالوارث جمع ميراث
 بمعنى الموروث (قوله فلا ترث الخ) تفريع على التعليل (قوله فائدة) أي هذه فائدة ذكر
 فيها حاصل القول في المجذات فقوله حاصل القول أي في المجذات وقوله عندنا أي معشر
 القرصين (قوله القسم الاول من أدلت بمحض انات) أي بانات خلص وهذه وارثة باجتماع
 الأئمة الأربعة وقوله المدليات بانات خلص أي بخلاف ما لو كان هنالك ذكر بين الاناث
 فانها لا ترث حينئذ (قوله والقسم الثاني من أدلت بمحض ذكور) أي بالذكور المخلص
 وقوله كام الاب هذه وارثة باجتماع الأئمة الأربعة وكذا أمهاتها المدليات بمحض الاناث
 وقوله وأم أي الاب هذه ترث عند الأئمة الثلاثة ولا ترث عند المالكية ومثلها في ذلك
 أمهاتها المدليات بانات خلص وقوله وأم أي أبي أب هذه ترث عند الشافعية والحنفية
 دون المالكية والحنابلة وقوله وهكذا بمحض الذكور أي كام أم أبي أبي أب (قوله
 والقسم الثالث من أدلت بانات الى ذكور) أي لابانات خلص ولا يذكور خلص بل بانات
 الى ذكور وقوله كام أم أب هذه مجمع على ارثها كما علم مما مر وقوله وكم أم أم أي أبي هذه
 وارثة عند غير المالكية كما علم مما مر أيضا وقوله وهكذا أي كام أم أم أم أبي أب (قوله
 وكل جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة) أي التي هي من أدلت بمحض الاناث ومن
 أدلت بمحض الذكور ومن أدلت بانات الى ذكور وقوله فهي وارثة عندنا وعند الحنفية
 أي وأما عند المالكية فلا ترث الأم الام وأمهاتها وأم الاب وأمهاتها المدليات بمحض
 الاناث فهما وأما عند الحنابلة فترث هاتان المجذتان وأم أي الاب وان أدلت بمحض الاناث
 (قوله وهي المعبر عنها بالمجدة الصحيحة) أي الوارثة والضمير راجع للمجدة التي من هذه
 الاقسام الثلاثة (قوله والقسم الرابع عكس الثالث) أي خلافا له فالمراد العكس اللغوي
 كما أشار اليه بقوله وهي من أدلت بذكور الى انات (قوله وهي غير وارثة عندنا كالحنفية)
 أي والمالكية والحنابلة (قوله ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الام الا
 جدة واحدة فقط) أي لانه اذا اجتمع جذات من جهة الام كام أم وأم أم أم أم وأم أم وأم

الحنفية وهي المعبر عنها بالمجدة الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من أدلت بذكور الى انات كام أبي الام وهي
 السابقة في قوله وكل من أدلت بغير وارث الخ وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالحنفية الاعلى القول
 بتوريث ذوى الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الام الا جدة واحدة فقط

أوكنتنا من جهة الاب والبعدي مدلية بالقربي كام أب وأمها اتفاقا ١٢٧ أيضا لانها أدلت بها أوكنتنا من جهة الاب والبعدي لاتدلي بالفـ ربي كام الاب وأم أبي الاب على الاصح المنصوص في زوائد الروضة ومن صور هذه ما اذا كانت القرني من جهة أب الاب كام أبي أب والبعدي من جهة أمهات الأب كام أم أم الاب وفيها وجهان أرجحهما كما قاله العلامة شهاب الدين ابن الهائم رحمه الله انها تصحبا قال ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى في المهرر والمناهج ان قرني كل جهة تصحب بعدها انتهى والوجه الثاني انها لاتصحبا بل يشتركان في السدس وظاهر كلام الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله ترجيحه فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال (في المذهب الاولى) يعني الاربع المفتي به في بعض هذه المسائل وأما في بعضها فاتفقا كما قدرته لك فخران الخلاف في هذه المسائل باعتبار المجموع لا باعتبار الجبيع وقوله (فعل) أيها الناظر في هذا الكتاب (أي حسي) أي يكفي من ذكر المسائل في أصحاب الفروض أو في المجدات فغيبا ذكرته كفاية للبتدي ولا يقصر عن افادة

أدلت الى الميت بأب الاب فتسقط بها (قوله أوكنتنا من جهة الاب والبعدي لاتدلي الخ) أي والمحال ان البعدي لاتدلي الخ فالواو للتحال كما في سابقه (قوله على الاصح) أي من وجهين للاصحاب لأن قولين للامام وتعبيره بالاصح يقتضي ان الخلاف قوي لان مقابل الاصح صحيح وقوله المنصوص أي المصريح به وليس المراد المنصوص عليه للامام فلا ينافي ما قلناه من أنهما وجهان للاصحاب لا قولان للامام أفاده المحفني (قوله ومن صور هذا) أي كونها من جهة الاب والبعدي لاتدلي بالقربي وقوله وفيها وجهان أي للاصحاب فان أوجه للاصحاب والا قول للامام (قوله انها تصحبا) أي ان القرني من جهة أبي الاب تصحب البعدي من جهة أمهات الاب (قوله ان قرني كل جهة تصحب بعدها) أي من تلك الجهة وان لم تصحبا من جهة أخرى وقد تقدم مثاله وقوله انتهى أي كلام ابن الهائم (قوله والوجه الثاني انها لاتصحبا أي بعدم ادلائها بها) وقوله بل يشتركان في السدس اضربا تنقيالي (قوله فلاجل هذا الاختلاف) علة مقدمة على المعلل وهو قوله قال الخ وقوله في بعض صور هذه الحالة أي التي هي ما اذا كانت المجدتان من جهة واحدة واحدا هما قرني والاخرى بعدي (قوله في المذهب الاولى) أي في القول الاربع عند الشافعية وأما عند الاثنية الثلاثة فمحل وفاق ولا يخفى ان الاولى بفتح الهمزة صفة للمذهب (قوله وأما في بعضها فاتفقا) أي فتسقط البعدي بالقربي اتفاقا (قوله فخران الخلاف الخ) تفريع على قوله يعني الاربع المفتي به في بعض هذه المسائل وأشار به ذاك الى دفع الاعتراض على المصنف وقوله باعتبار المجموع أي البعض كما هو المتبادر من كلام الشارح وان كان اطلاق المجموع على البعض تسجيما ويحتمل ان المراد بالمجموع الهيئة الاجتماعية وهذا هو الذي درج عليه العلامة الامرو عليه فالمعنى ان الهيئة الاجتماعية فيها خلاف لان في بعضها خلافاً وقوله لا باعتبار التجميع أي كل فرد فرد لان بعض الافراد متفق عليه (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أي يكفيني والتقدير نقول في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظيره فاندفع ما لبعضهم هنا (قوله أي يكفيني من ذكر المسائل الخ) أي يكفيني ما حصل من ذكر المسائل الخ وظاهر هذا المحل ان حسب اسم فعل بمعنى يكفي وهو قول مرجوح لان أسماء الافعال لاتدخل عليها العوامل اللفظية وقد دخلت على حسب كما في قوله تعالى فان حسبك الله فالحق انه اسم بمعنى كافي ويحجب عن الشارح بأن ما ذكره تفسيرا لمراد منه لا تفسيرا للمعنى الموضوع له أفاده المحفني (قوله فغيبا ذكرته كفاية) أي لان فيما ذكرته كفاية فهو تعليل للامر بالقول أو للقول فالمعنى على الاول انما أمرتك بأن تقول حسبي لان ما ذكرته فيه الكفاية وحينئذ فيقرأ بضم التاء من ذكرته والمعنى على الثاني كافي ما حصل من ذكر المسائل لان ما ذكرته فيه الكفاية وحينئذ فيقرأ بفتح التاء (قوله للبتدي) بالهمز من ابتدأ بالهمز أيضا وبالهمز من ابتدأ بالهمز أيضا وأهل المدينة يقولون بديننا بمعنى بدنا والمبتدئ هو الذي ابتدأ في العلم ولا يقدر على تصوير المسئلة فان قدر على تصويرها ولم يمكنه إقامة الدليل عليها فتوسط وان أمكنه إقامة الدليل عليها فنته (قوله ولا يقصر) أي ما ذكرته وقوله عن افادة المنتهى أي والمتوسط بالاولى فهو

مفهوم بالاولى من المنتهى أو انه أراد بالمبتدى فيما تقدم ما قبل المنتهى فيشمل المتوسط
أو أراد بالمنتى هنا ما قبل المبتدى فيشمل المتوسط وبهذا كله يندفع ما قد يقال انه أهمل
المتوسط (قوله وقد تناهت) التفاعل ليس على بابه كما أشار إليه الشرح بقوله أى انتهت
وقوله قسمة الفروض أى ما يؤخذ منه قسمة الفروض والا فإلذى انتهى ببيان الفروض
ومستحقها لا قسمة الفروض (قوله وبيان كل الخ) عطف على قوله قسمة الفروض
وأشار الشرح به الى القصور في كلام المصنف (قوله من غير الخ) أى حال كونها من غير
الخ وقوله ولا غرض لازم لما قبله (قوله فائدة) أى هذه فائدة وذكر فيها أنه علم مما
تقدم أن أصحاب الفروض ثلاثة عشر والمراد بهم من يرث بالفرض وان كان قد يرث
بالتعصيب كالاب ولا يرث الاخ الشقيق في الميراث لانه وان ورث بالفرض فيه ساكن تبعاً
لاولاد الام والكلام فيمن يرث بالفرض استقلالاً على ان هذه فائدة فهي كالعدم (قوله
أربعة من المذكور) هو مع قوله وتسع من النساء تفصيل لما أجمله قبل ذلك وقوله الا
المعقبة أى فانها ترث بالتعصيب (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف
وقوله شرع في العصبيات وهو جواب لما وقوله فقال عطف
على شرع

* (باب التعصيب أى بيان ذى التعصيب وأقسامه) *

(قوله مصدر عصب) أى هو مصدر عصب بالتشديد وقوله نصب بضم أوله وتشديد ثالثة
وقوله تعصياً لا حاجة اليه لانه المحدث عنه فكان الأولى حذفه وقوله فهو عاصب ببيان
لاسم الفاعل وكان حق التعصب بمرعصب بكسر الصاد مشددة لانه هو اسم الفاعل لعصب
بالتشديد وأما عاصب فهو اسم فاعل لعصب كضرب (قوله ويجمع العاصب على عصبة)
أى مثل طالب وطالبة وكتب وكتبة وقوله وتجمع العصبة على عصبات أى مثل قصبه
وقصبات فجمع عصبات جمع الجمع (قوله ويسمى بالعصبة الواحد وغيره) أى يطلق على الواحد
وغيره تصببة فيقال زيد عصبة والزيدان عصبة والزيدون عصبة وظاهر هذا انه اسم جنس
فأرادى وهذا بخلاف قوله أولاً لانه جمع لعاصب الا أن يقال ان فيه استعمالين فيستعمل
جمعاً وهو الذى أشار اليه الشارح بقوله ويجمع العاصب على عصبة ويستعمل اسم
جنس افرادى وهو الذى أشار اليه الشارح بقوله ويسمى بالعصبة الواحد وغيره ويحتمل
ان استعماله في الواحد مجاز من استعمال اسم الكل في الجزء وهو الذى استظهره العلامة
الامر حتى قال ابن الصلاح اطلاقاً على الواحد من كلام العامة واشبهوا بهم من الخاصة كما
في التلوثة (قوله قرابة الرجل) أى ذو وقرابة الرجل فهو على تقدير مضاف ليصح الاخبار
به عن العصبة فان القرابة معنى من المعاني والعصبة اسم للذوات فلا يصح الاخبار الا
بتقديره هذا المضاف ويصح أن تكون القرابة معنى الاقارب كما يدل له قوله سموها الخ
حيث أعاد عليه ضمير جمع المذكور وقوله لايه أى دون أمه لضعف قرابته حيث أدلوا
برحم أنثى وأيضاً فالغالب أنهم من قبيلة أخرى وفي هذا التعريف قصور لانه لا يشمل

المنتهى ومن أراد المتعصب
في ذلك فعليه بالكتاب
المطولة ومنها كتابنا شرح
الترتيب (وقد تناهت)
أى انتهت (قسمة الفروض)
ببر مستحقها وبيان كل
مترجم على ما أردناه (من غير
اشكال) أى التباس (ولا
غرض) أى خفاء (فائدة)
علم مما تقدم أن أصحاب
الفروض ثلاثة عشر أربعة
من المذكور وهم الزوج
والاخ للام والاب والمجد
وتسع من النساء جميع
النساء الا المعقبة والله أعلم
ولما انتهى الكلام على
الفروض ومستحقها شرع
في العصبيات فقال

* (باب التعصيب) *

مصدر عصب يعصب
تعصياً فهو عاصب ويجمع
العاصب على عصبة ويسمى
بالعصبة الواحد وغيره
والعصبة لغة قرابة الرجل

الاباء ولا الابناء مع ان الاحاطة لاتتم الا بهم فالابناء من تحت والاباء من فوق والاخوة
 وبنوهم والاعمام وبنوهم في الجوانب القريبة والبعيدة (قوله سموها بالانهم الخ) أي
 سمى أقارب الرجل بالعصبية لانهم الخ فالعصبية مأخوذة من العصب بمعنى الاحاطة وقد
 استفيد من كلام الشارح أن عصب بمعنى أحاط يتعدى بالباء ومعنى شدي يتعدى بنفسه
 (قوله وكل ما استداحول شيء فقد عصب به) أي أحاط به وقوله ومنه أي من العصب
 بمعنى الاحاطة وقوله أي العمام سميت بالعصائب لاحاطتها بالرأس (قوله وقيل سموها
 بها) أي وقيل سمى أقارب الرجل بالعصبية وقوله لتقوى بعضهم ببعض أي لتقوى بعض
 الأقارب بالباقي الآخر وقوله من العصب أي مأخوذة من العصب وقوله وهو الشدة
 والمنع فبعضهم بشد بعضا ويمنع من تطاول الغير عليه (قوله يقال الخ) استدلال على
 نفسه برالعصب بالشدة وقوله والرأس أي وعصبت الرأس وقوله شدتها الاولى شدته
 كما في بعض النسخ لان الرأس مذكرا لا أن المولدين ربما أنتوها باعتبار انها جارحة أو هامة
 (قوله ومنه) أي من العصب بمعنى الشدة وقوله العصابة أي العمامة وقوله لشدة الرأس
 بها أي سميت العمامة بالعصابة لشدة الرأس بها (قوله ومدار هذه المادة) أي التي هي
 العين والصاد والباء وقوله على الشدة والقوة والاحاطة أي والمنع لذكره آنفاً هذه
 المادة تدل على هذه المعاني (قوله والعصبية اصطلاحاً ما سبأني) أي الذي هو كل من
 أحوز كل المال الخ (قوله وحق أن نشرع في التعصيب الخ) أي وجب صناعة أن
 نشرع الخ فحق بفتح الحاء مبني على الفاعل بمعنى وجب قال في المختار حق الشيء يحق بالكسر
 أي وجب وانتهى وانما وجب صناعة أن نشرع في التعصيب لان العادة جرت بذلك
 التعصيب به مذكراً للفروض ويصح كما قال النبتيتي أن يقرأ بضم الحاء مبني على الفاعل
 ويؤيده قول النحاة في زيد أبوك عطوفاً التمتع بدير أحقه عطوفاً لانه يقتضي أنه يستعمل
 متعدياً فيصح بناؤه للجهول اه ملخصاً من المحقق مع الأمير (قوله الى آخره) اعناد كذا
 لان تعريف العصبية اصطلاحاً ما سبأني بعد وقوله أي في الارث به أشار بذلك الى أن في
 كلام المصنف توسعاً بحذف مجرور في مع الباء والاولى أن يقول أي في بيان ذي التعصيب
 (قوله بكل قول) أي بكل مقول تيسر له فالقول بمعنى القول والاسم تغراق عرفي لانه
 بحسب ما تيسر له والا فلا تستغرق التحقيق غير ممكن وبعضهم قال أي بقول كلي فالمراد أنه
 يذكرك ذلك بقاعدة كلمة ثم قال فاندفع الاعتراض بأنه لم يأت بكل قول موجز أي لان كل
 قول بمعنى القول السكلي وفيه بعد لا يخفى (قوله موجز) بفتح الميم أي موجز فيه فهو من
 باب المحذف والاصال ويصح كسرهما على انه اسم فاعل لكن يكون الاسناد محاذياً أي
 موجز صاحبه وقوله مختصر نفسه يراو جزيءه على أن الاجازة والاختصار مترادفان على
 معنى واحد (قوله مصيب) اسم فاعل من أصاب وأصله مصوب بوزن مكرم نقلت حركة
 الواو للسكون قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها انكسرة وقوله ليس بخطا نفسه لم يصيب
 لانه من الصواب الذي هو ضد الخطأ (قوله فكل من الخ) أي اذا أردت بيان العصبية

لا يسمونها بالانهم
 به أي أحاطوا به وكل
 ما استداحول شيء فقد
 عصب به ومنه العصائب
 أي العمامة وقيل سموها
 لتقوى بعضهم ببعض من
 العصب وهو الشدة والمنع
 يقال عصبت الشيء عصبا
 شدته والرأس بالعمامة
 شدتها ومنه العصابة لشدة
 الرأس بها وقيل غير ذلك
 ومدار هذه المادة على
 الشدة والقوة والاحاطة
 والعصبية اصطلاحاً ما سبأني
 في قوله (وحق أن نشرع
 في التعصيب) الى آخره أي
 في الارث به (بكل قول
 موجز) مختصر (مصيب)
 ليس بخطأ (فكل من

فأقول كل من الخ فالغاء فاه الفصيحة ويصح أن تكون للاستثناف واعتراض اتبانه بكل
 بان التعريف لبيان المسألة وكل للأفراد فلا يصح الاتيان بها في التعريف وأجيب بأنه
 ضابط لا تعريف لكن هذا قد يخالفه قول الشارح وهذا تعريف العاصب الخ فالأحسن
 ما قاله بعضهم من أن التعريف ما بعد كل وانما دخلت عليه للدلالة على أن التعريف محط
 بأفراد المعرفة لانها مفيدة للأحاطة فتدل على أنه لم يخرج عن هذا التعريف شيء من أفراد
 العصبية (قوله أحز كل المال) أي جمع كل التركة (قوله من القربات) توقف فيه بأنه ليس
 بعربي لانه جمع قرابة كما قاله الشرح وهي في الأصل مصدروها لا يشي ولا يجمع الا اذا
 تنوع لأنواع وأجيب بان القرابة أنواع فذلك جعت وبأن محل المنع اذا بقي المصدر على
 مصدرية وما هنا بمعنى اسم الفاعل فالقرابة بمعنى القريب والقربات بمعنى الاقارب
 واليه يشير قول الشرح أي الاقارب (قوله أو الموالى) أي أو من الموالى فهو عطف على
 القربات بمعنى الاقارب وقوله من المعتقين وعصبتهم بيان للموالى (قوله اجاسا) دليل
 للحكم المستفاد مما تقدم وهو احراز العاصب من النذب أو الولاة جميع المال وقوله لقوله
 تعالى الخ سند للاجتماع بالنظر لبعض أفراد العاصب من النذب وهو الاخ شقيقا كان
 أولاب فالضمير في الآية راجع للاخ وقوله وغر الاخ كالاخ أي وغير الاخ من سائر
 العصابات مقدس على الاخ فالقياس سند للاجتماع بالنظر غير الاخ (قوله أو كان ما يفضل
 الخ) عطف على أحز فالعنى أولم يحز كل المال بل كان ما يفضل الخ وقوله بعد الفرض
 أي جنسه الصادق بالواحد والمتعدد كما اشار اليه الشارح فقوله الشامل للواحد وما زاد
 وقوله له أي لمن (قوله اجاسا) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو كون ما يفضل بعد
 الفرض له وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ سند للاجتماع بقوله هنا وفيما لم يدل للحكم
 المستفاد مما تقدم اندفع ما يقال كيف يستدل عليه كسائر النصب بقا مع انه هنا للتصور
 ووجه اندفاعه أنه دليل للحكم المستفاد من ذلك واعلم أنهم قالوا المعرفة مع التعريف
 كقولهم الانسان حيوان ناطق على صورة التصديق وهو في الحقيقة من قبيل التصور فهو
 على حذف أي (قوله الحقوا) بفتح المهملة من الحق المزيده المهملة وقوله الفرائض
 أي جنسها الصادق بالواحد والمتعدد وقوله فابقي أي بعد الفرائض (قوله فلاولى
 رجل) أي فلا قريب رجل فالمراد بالاولى الاقرب لا الاحق لانه كما قاله شيخ الاسلام لو كان
 المراد به الاحق لمخلاعن الفائدة لانا لاندري من هو الاحق بخلاف الاقرب فانه معروف
 والتقييد بالرجل للاغلب والا فالمتبعة عصبية وقوله ذكر بدل من رجل فان قيل ما فائدة بعد
 رجل مع فهمه منه أجيب بأنه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي قيل
 ذكر إشارة الى أنه في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر لا البالغ فهو مبين لمراد فان قيل هلا
 اقتصر على قوله ذكر لمحصل هذا المعنى مع الاحتصار أجيب بأنه يفوت حينئذ افادة
 اطلاق الرجل بمعنى الذكرك قال في شرح الترتيب نقل عن ابن الهائم فان قلت هذا الحديث
 يقتضى اشتراط الذكورة في العصبية المستثناة للباقى فيخرج العصبية عنه بره ومع
 غيره قلت يخص مفهوم هذا الحديث وهو أن غير الذكرك لا يستحق الباقى بالنص

أحز كل المال (عند الأفراد
 من القربات) جمع قرابة
 أي الاقارب (أو الموالى) من
 المعتقين وعصبتهم اجاسا
 لقوله تعالى وهو يرثها ان
 لم يكن لها ولد وغر الاخ
 كالاخ (أو كان ما يفضل)
 كالاخ (بعد الفرض)
 الشامل للواحد وما زاد
 (له) اجاسا لقوله صلى الله
 عليه وسلم الحقوا الفرائض
 باهلها فابقي فلاولى رجل ذكر

والاجماع الدالين على أن العصبية بالغير ومع الغير تستحق الباقي اه ببعض تغير
(قوله فهو أخواله عصبية) أي ملازمها والمتصف بها كما في قوله هم أخوالهم لأن شأن الأخ
بصاحب أخاه ويلزمه ومن هذا قولهم يا أخا العرب ابن صاحبهم ولازمهم وقوله بالنفس
أي بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لأن الحكم الأول وهو أحرار كل المال عند الانفراد مخصوص
بالعصبية بالنفس وقوله المفضله أي التي فضلها الفرضيون وقوله على غيرها من أنواع
العصبية أي وذلك الغير هو العصبية بالغير والعصبية مع الغير وقوله وعلى الفرض كما
اخترته الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فارجع اليه ان شئت (قوله وهذا تعريف للعاصب
بالحكم) أي الذي هو أحرار جميع المال عند الانفراد وكون ما يفضل بعد الفروض له
ولا يخفى أن قوله بالحكم متعلق بتعريف والتعريف بالحكم من قيد للتعريف بالخاصة
لأن الحكم خاصة للمعرف وقوله والتعريف بالحكم دورى أي موجب للدور لأن الحكم على
الشيء فرع عن تصوّره فصار التعريف متوقفا على المعرف بواسطة أخذ الحكم فيه ومن
المعلوم أن المعرف متوقف على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء الدور وغرض
الشارح بذلك الاعتراض على المصنف وأجيب بأنه تعريف لفظي فهو لمن يعرف الحكم
ويجهل التسمية بلفظ عاصب فيعرف أن الأب مثلا إذا انفرد حاز جميع المال وإذا اجتمع
مع ذي فرض أخذ ما بقي لكن يجبه لانه يسمى بلفظ عاصب وأجيب أيضا بأن الحكم
يتوقف على تصوّر المحكوم عليه بوجه ما وان لم يكن بالتعريف حتى ينجى الدور على أن
الحكم أن الحكم انما يتوقف على تصور المجهول جنس في التعريف كالأسم في تعريف
الفاعل بل بأنه الاسم المرفوع الخ لانه هو المحكوم عليه فلم يتوقف على تصور المعرف حتى
يجى الدور أفاده المحقق الامير (قوله كما هو معلوم عند العقلاء) أي مثل ما هو معلوم عند
علماء المعقول وهم المناطقة ولذلك قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود

(قوله واحكام العاصب بنفسه ثلاثة) أي والاحكام الثابتة للعاصب بالنفس ثلاثة وهي
أنه إذا انفرد حاز جميع المال وإذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقيت الفروض وإذا
استغرقت الفروض التركة سقط (قوله ذكر منها اثنين) أي وهما الأولان (قوله الا
الاخوة الاشقاء في المشتركة) هذا الاستثناء بحسب الظاهر والا فلا شقاء في المشتركة انتقلوا
للفرض فليسوا عصبية حينئذ اه أمير بالمعنى (قوله والا الاخت في الا كدرية) فيه
تسميح لانه جعل موضوع كلامه العاصب بنفسه والاخت في الا كدرية عصبية بالغير وهو
المجدل لانه كالأخ في سهمه والحكم لكن سهل الامر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء كما
سيذكره الشارح أفاده الامير (قوله وستأنيان) أي المشتركة والا كدرية (قوله وانما
ترك المصنف الخ) غرضه بذلك الاعتذار عن المصنف في تركه للحكم الثالث ويعتذر عنه
أيضا بأنه تركه لانه لا يطرد فان بعض العصبية كالابن لا يتأني معه استغراق حتى يسقط به
بل لا يسقط بحال وشذ بعضهم فعمله ليس عصبية كما أنه ليس صاحب فرض ويرثه ما تقدم
من حصر الارث في الارث بالفرض أو بالتعصيب (قوله للعالم به من الثاني) أي من مفهومه

(فهو أخواله عصبية) بالنفس
(المفضله) على غيرها من
أنواع العصبية وعلى
الفرض كما اخترته في شرح
الترتيب وهذا تعريف
للعاصب بالحكم والتعريف
بالحكم دورى كما هو معلوم
عند العقلاء واحكام
العاصب بنفسه ثلاثة ذكر
منها اثنين وترك الثالث
وهو أنه إذا استغرقت
الفروض التركة سقط الا
الاخوة الاشقاء في المشتركة
والا الاخت في الا كدرية
وستأنيان وانما ترك المصنف
هذا الثالث للعالم به من

الثاني

فانه قال أو كان ما يفضل بعد الفرض الخ ويفهم منه أنه إذا لم يفضل بعد الفرض شيء سقط
(قوله والعاصب بغيره ومع غيره) أعلم أنهم عرفوا العاصب بغيره بأنه كل أنثى عصبة ذكر
وعرفوا العاصب مع غيره بأنه كل أنثى تصير عصبة باجتماعها مع أخرى وهو مجرد اصطلاح
والافضل من القسمين عصبة بسبب مصاحبة الغير فكل منهما عصبة بالغير وعصبة
مع الغير وفرق الرافعي بأن العصبة بالغير يجب فيه كون الغير عصبة بنفسه بخلاف العصبة
مع الغير فإن الغير فيه ليس عصبة وذلك لأن الماء لا أصاق ولا يتحقق الاصاق بين
الشدين الا بمشاركتهم في الحكم فالباقي في قولهم عصبة بغيره تفيد المشاركة في حكم العصوبة
بخلاف مع فانها لا اقتران وهو يتحقق بدون مشاركة في الحكم كما في قوله تعالى وجعلناهم
أخاء هرون وزيرا فان موسى لم يشارك هرون في الوزارة فالغير في قولهم عصبة مع غيره
لا يكون عصبة كما لم يكن موسى وزيرا (قوله كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام) قال شيخ
الاسلام وفي كون الحكم الثاني يشترك فيه أقسام العصبة نظر لان العاصب بغيره لا يأخذ
الباقي وحده بل مع العاصب بنفسه ويمكن تصحيح ذلك بتأويل اه أي بأن يقال المراد
أنه يأخذ الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره يأخذ بغيره من الباقي (قوله الا الحكم الاول)
أي الذي هو كونه يحوز جميع المال اذا انفرد ووجه استثناء ذلك ظاهر لانه لا يتأق الأفراد
العاصب بغيره والعاصب مع غيره (قوله ثم بعد تعريف العاصب الخ) فقد عقب التعريف
المذكور بالعدد الايضاح وقوله به هذا التعريف أي الذي هو قوله فكل من أحوز الخ
وقوله المتعبد بالعدل المسملة أي المعترض من الانتقاد وهو الاعم تراص فانه اعترض بأنه
دوري كما صرح به الشارح آتفاؤا بأنه دخل فيه كل كما علمت وبأنه قاصر على العاصب
بالنفس ولا نجد تعريفا للعاصب سائما من الانتقاد ولذلك قال ابن المصنف في كفايته
وليس يخلو حده من نقد * فينبغي تعريفه بالعدد.

(قوله شرع في عددهم) أي عد العصبة المفهوم من العاصب كما قاله المحقق (قوله
وهم خمسة عشر) الاولى عدم حصرهم في هذا العدد اذا المجتزأ أفراد كثيرة وكذا أفراد الم
فن الاولى جذأ الاب وجذأ المجذأ ومن الثانية عم الاب وعم المجذأ وهكذا (قوله ولما لم
يستوف عدتهم أي بكاف التمثيل) أي لا دخال ما لم يذكر كاخ المعتق وابن أخيه وهكذا
وحيث قد فلا يرد الاعتراض الآتي في الشرح بأن فيه نوع قصور ولا حاجة للجواب الذي
ذكره الشارح هناك (قوله فقال) عطف على شرع أو على أي بكاف التمثيل (قوله كلاب
الخ) قد علمت أن الكاف للتمثيل (قوله أي الاب) بدل من المجذأ وعلى تقدير رأي التفسيرية
وقوله وجذأ الاب أي أب اب الاب وأشار الشرح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف لكن
هذا مستغنى عنه بكاف التمثيل (قوله وجذأ المجذأ) أي أب أب اب الاب وأشار بقوله وان
علا إلى ما فوق ذلك (قوله والابن) انما أخره عن الاب والمجدد مع أنه أقوى منهما لانه قيل بأنه
ليس بعاصب كما حكاها المتولي وقد تقدم التنبيه عليه (قوله عند قربه) أي بأن كان بلا
واسطة وقوله وهو ولد الصاب الاولى ابن الصاب لصديق الولد بالانثى وقوله والبعد
أي وعند عدده وعلم من ذلك أن المراد بالابن ما يشمل ابن الابن وان نزل وقوله بمحض

والعاصب بغيره ومع
غيره كالعاصب
بالنفس في هذه الاحكام
الا الحكم الاول ثم بعد
تعريف العاصب بهذا
التعريف المتقدّم شرع
في عددهم وهم خمسة عشر
ولما لم يستوف عدتهم أي
بكاف التمثيل فقال (كلاب
والمجد) أي الاب وجذأ الاب
(وجذأ المجذأ) وان عدلا
(والابن عند قربه) وهو ولد
الصاب (والبعد) وهو
ابن الابن وان سفل بمحض

الذ كور كما تقدم (والاخ) لابوين اولاب لالام بدليل ماسبق في الفروض ١٣٣ (وابن الاخ) لابوين اولاب لالام

بدليل ماسبق في المجمع على
ارثهم من الرجال (والاعمام)
لابوين اولاب لالام بدليل
ماسبق في الفروض أيضا
وكاعمام الميت اعمام أبيه
واعمام جده وهكذا
(والسيد المعتقد ذى الانعام)
بالمعتق ذكرا كان أو أنثى
(وهكذا بنوهم جميعا) اى
بنو الاعمام وبنو المعتقدين
وان نزلوا ببعض الذكور
قال الشيخ بدر الدين سبط
المساردينى رحمه الله تعالى
فى شرح الكتاب وفيه نوع
قصور حيث اقتصر على ابن
المعتق وسكت عن باقى
عصبة المعتقدين بأنفسهم
انتهى ويمكن الجواب عنه
بانهم دخلوا فى قوله سابقا
أو الموالى ولم يذكروا المصنف
رحمه الله بيت المسال كالم
يذكره سابقا فى الاسباب
* فائدة * قال البيضاوى
رحمه الله فى تفسير قوله
تعالى قلنا اميطوا منها
جميعا فجاء حال فى اللفظ
تأكيديا كيد فى المعنى كأنه قبل
اميطوا أنتم اجمعون ولذلك
لا يستدعى اجتماعهم على
المبوط فى زمان واحد
كقولك حاوا جميعا انتهى
فكذا هنا كأنه قبل بنوهم
أجمعون ولا يستدعى أن
يكون المراد مجتمعين وهو
حال من المضاف وهو بنوهم والله أعلم

الذ كور أى بالذ كور الخاص واحتراز بذلك من نحو ابن بنت الابن (قوله والاخ) أطلقه
المصنف لكنه أراد به الاخ الشقيق أولاب بقريته ذكره الاخ للام فى أصحاب الفروض كما
أشار لذلك الشارح (قوله بدليل ماسبق فى الفروض) أى من ذكر ان للاخ للام السادس
(قوله وابن الاخ) أطلقه المصنف لكنه أراد به ابن الاخ الشقيق أولاب لان ابن الاخ للام
من ذوى الارحام كما أشار لذلك الشرح (قوله كما سبق الخ) أى فانه سبق التقييد بذلك لان
ابن الاخ للام من ذوى الارحام كما علمت (قوله والاعمام) يقال فيه ما تقدم وقوله لالام
أى لا الاعمام لام وهم اخوة أبيك لاله وقوله بدليل ماسبق أيضا أى من أن الاعمام للام
من ذوى الارحام (قوله وكاعمام الميت الخ) أنت خير بأن المصنف لم يقيد بأعمام الميت
فيشمل أطرافه أعمام الميت وأعمام الاب وأعمام الجد وان علل لكن الشارح نظم
للواقع فى عبارة الفرضين من التقييد بأعمام الميت (قوله وهكذا) أى ومثل هذا أعمام
أبى الجد وأعمام جد الجد وان علل (قوله والسيد المعتقد) المراد به ما يشمل السيدة المعتقد
كما أشار لذلك الشرح بقوله ذكرا كان أو أنثى وقوله ذى الانعام بالمعتق أى صاحب
الانعام بالمعتق وهذا مستغنى عنه بقوله المعتقد فهو متكمله (قوله وهكذا) أى ومثل هذا
أى المذ كور وقوله بنوهم بأشباع الميم وقوله جميعا أى حال كون بعضهم جميعا فهو حال فى اللفظ
لكنه توكد فى المعنى فكانه قال بنوهم أجمعون كما سبقت ذكره الشارح فى الفائدة (قوله
وان نزلوا ببعض الذكور) أى بخلاف نحو ابن بنت ابن العم (قوله قال الشيخ بدر الدين الخ)
غرضه به الاعتراض على المصنف وسد كراهات الجواب لكن قد علمت أنه لا يرد هذا الاعتراض
لانه أشار إلى يذكروه بكاف التمثيل ولا يلزمه استقصاء الافراد (قوله وفيه نوع قصور) أى
فى كلام المصنف نوع من القصور وقوله حيث اقتصر الخ أى لانه اقتصر الخ فالجيشية
للتعميل (قوله ويمكن الجواب عنه بانهم الخ) بحث فيه بأنه لو ألغيت لهذا ما ذكر هنا
شأن أن جميع ما ذكر داخل تحت قوله من القرابات أو الموالى فشكل العصبية من النسب
داخلون تحت القرابات والسيد المعتقد داخل تحت الموالى فالحق ان كلام المصنف يشمل
للمجمل ولا يلزمه الاستقصاء كما تقدم (قوله ولم يذكروا المصنف الخ) أى فعلة عدم ذكره هنا
هى علة عدم ذكره سابقا فى الاسباب وهى الاختلاف فيه (قوله فائدة) أى هذه فائدة
وغرضه بهذه الفائدة دفع ما قد يتوهم من أنهم لا يكونون عصبة الا عند الاجتماع فى زمن
واحد ووجه الدفع ان جميعا وان كان حال فى اللفظ تأكيديا فى المعنى فلا يقتضى اشتراط
الاجتماع (قوله قال البيضاوى الخ) هذا توطئة للقصد هنا فالأية نظير ما هنا وقوله
جميعا حال الخ مقول قول البيضاوى وقوله ولذلك لا يستدعى الخ أى وليكونه تأكيديا فى
المعنى لا يستلزم الخ وقوله كقولك حاوا جميعا أى فانه يستدعى اجتماعهم على الجي فى
زمن واحد فهو راجع للميم (قوله فكذا هنا) أى فهو حال فى اللفظ تأكيديا فى المعنى
(قوله ولا يستدعى أن يكون الخ) أى لان كل واحد عصبة عند انفراده وكذا عند اجتماعه
مع غيره ولو جيب به لان كلامنا فى مجرد تسميته عصبة فافهم انتهى أمر بعض تقييد
(قوله وهو بنوهم) أى بنوهم بنوهم اذ هو المضاف اه حقيقى فى كلام الشرح تسمع

(قوله وقوله) مبتدأ خبره متصداً من كلامه أي نقول في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظيره وقوله فمكن لما أذكره أي إذا علمت ما ذكرته فمكن لما أذكره المخ وقوله أي من الأحكام أي من دال الأحكام لأنه الذي يذكروا يسمع لأنفس الأحكام (قوله سمع تفهم واذعان) أي سمعاً سمع تفهم للأحكام وقبول لما لا سمعاً خالفاً عن ذلك لأنه كالعدم (قوله ثم اعلم المخ) غرضه التوطئة لكلام المصنف بعد وقوله أنه أي المحال والشأن وقوله فتارة يستويان أو يستويان المخ أي كابنين أو بنين وأخوين أو أخوة وعمين أو أعمام ولا يخفى أن قوله يستويان راجع لقوله عاصبان وأن قوله أو يستويان راجع لقوله فأكثر ففهم لف ونشر مرتب وكذا يقال في قوله فبشتر كان أو بشتر كون المفرع على ذلك وقوله في المال أي أن لم يكن هناك أصحاب فروض وقوله أو ما أبقت الفروض أي أن كان هناك أصحاب فروض (قوله وتارة يختلفون) كان المناسب لسابقه أن يقول وتارة يختلفون أو يختلفون وقوله في شيء من ذلك أي المذكور من الجهة والدرجة والقوة فمثال الاختلاف في الجهة مالوا اجتماع ابن وأخ ومثال الاختلاف في القوة مالوا اجتماع الأخ الشقيق والأخ للاب (قوله فيجب بعضهم بعضاً) أي فيجب بعضهم بعضاً بمقتضى ما لا ينحجب الأخ وابن والأخ وابن الابن والشقيق فيجب الذي لا ينحجب (قوله وذلك) أي يجب بعضهم بعضاً المفهوم مما قبله وقوله على قاعدة ذكرها المجعري المخ حاصل تلك القاعدة أنه عند الاختلاف في الجهة كما لو اجتمع ابن وأخ يقدم بالجهة وعند الاتحاد فيها مع الاختلاف في الدرجة كما لو اجتمع ابن وأخ يقدم بقراب الدرجة وعند الاتحاد في الجهة والدرجة مع الاختلاف في القوة كما لو اجتمع أخ شقيق وأخ لاب يقدم بالقوة (قوله حيث قال) أي لأنه قال وقوله في الجهة التقديم أي فالتقديم في الارتفاع بالجهة عند الاختلاف فيها والجهات سبع ستأتي في كلامه وقوله ثم يقرب أي ثم التقديم بقراب العاصب في الدرجة عند الاختلاف فيها فالضعيف طائفة على العاصب المعلوم من المقام خلافاً لمن جعله راجعاً للتقدم المفهوم من التقديم لأنه يصير التقديم هكذا ثم التقديم بقراب المقدم وهو غير ظاهر المعنى كما قاله الاستاذ المحفني وقوله وبعدم التقديم بالقوة جعله أي وبعدم الجهة والقرب اجعلان التقديم بالقوة عند الاختلاف فيها وتقدمت أمثله ذلك (قوله وذكر المصنف بعضها) أي الذي هو التقديم بالدرجة وهذا قد ذكره بقوله وما الذي البعدي المخ والتقديم بالقوة وهذا قد ذكره بقوله والأخ والمخ ولم يذكر المصنف التقديم بالجهة وهذا كله نشأ من قصر الشارح كلام المصنف على الدرجة حيث قال وما الذي الدرجة البعدي إلى آخره والاولى جعله شاه لا للجهة أضاف فيكون المعنى وما الذي البعدي جهة أو درجة المخ وعلى هذا فيكون المصنف ذكر كل القاعدة لأن بعضها الكن قال المحقق الأمير المصنف والقرب في الاصطلاح إنما يقال في درجات جهة واحدة والقول بأنه ذكر الجميع وأن المراد بعدي جهة أو درجة بعد انتهى أي فالشارح نظر للاصطلاح وقصر كلام المصنف على الدرجة وأخبر بأنه ذكر بعض القاعدة (قوله وما الذي المخ) مانافية ملغاة لا عمل لها على المختار والمجار والمجرو وخبر بمقدم وحظ مبتدأ مؤخر بزيادة من لأنه يشترط

وقوله (فمكن لما أذكره) أي من الأحكام (سمعاً) أي سامعاً سمع تفهم واذعان ثم اعلم أنه إذا اجتمع عاصبان فأكثر فتارة يستويان أو يستويان في الجهة والدرجة والقوة فبشتر كان أو بشتر كون في المال أو ما أبقت الفروض وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب بعضهم بعضاً وذلك معني على قاعدة ذكرها المجعري رحمه الله تعالى في بحث واحد حيث قال فيما تجهة التقديم ثم يقربه وبعدم التقديم بالقوة جعله * وذكر المصنف بعضها بقوله (وما الذي)

لعمل ما هذه ان لا يتقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفا أو حارا أو مجرورا على الاصح خلافا
 لابن عصفور فسامي عليه الشارح في الفائدة مبني على قول لبعض النحاة (قوله الدرجة
 البعدى) قد عرفت ما فيه من القصور وعلمت ان الشارح نظر للاصطلاح (قوله وان كان
 قويا) أى وان كان ذو الدرجة البعدى قويا فلا يتطرق للقوة حينئذ فيقدم ابن أخ لاب على
 ابن ابن أخ شقيق كما صرح به الشارح (قوله مع الوارث) أى حال كونه مع الوارث الخ
 وأشار الشارح بتقدير الوارث الى ان قول المصنف القريب صفة لموصوف محذوف وقوله
 القريب أى درجة على كلام الشارح وعلى كلام غيره درجة وجهة (قوله اذا كانا) أى
 ذو الدرجة البعدى والقريب فى الدرجة وقوله من جهة واحدة أى كالأول اجتماع ابن
 وابنه وقوله فى الارث أى الموروث وقوله من حظ ولا نصيب العطف فيه للتفسير (قوله
 محبة بالاقرب منه درجة) أى محبة ذى الدرجة البعدى بالوارث الاقرب منه درجة وهذا
 تعليل لقول المصنف وما لذى البعدى الخ (قوله وان كان ضعيفا) أى وان كان الاقرب
 درجة ضعيفا فيقدم لقربه فى الدرجة وان كان ضعيفا فى القرابة كما فى المثال الذى ذكره
 الشارح (قوله كان ابن أخ لاب وابن ابن أخ شقيق) الأول قريب درجة لكنه ضعيف قرابة
 والثانى بعد درجة لكنه قوى قرابة وقوله فلا شئ لثانى مع الأول أى فلا شئ لابن ابن
 الاخ الشقيق مع ابن الاخ لاب وقوله اجماعا أى بالاجماع وقوله لا يكون أبدا منه درجة
 أى لا يكون لثانى الذى هو ابن ابن الاخ الشقيق أبدا من الأول الذى هو ابن الاخ لاب
 وهذه العلة سند للاجماع فلذلك لم يأت بالعاطف وقوله وان كان أقوى من الأول أى
 والمحال ان الثانى أقوى من الأول فى القرابة فالوالمحال وان وصلية (قوله وكان ابن
 ابن) الأول قريب فى الدرجة والثانى بعيد فيها وقوله وان لم يدل به أى وان لم يدل ابن
 الابن بالابن كأن مات الميت عن ابن وابن ابن أخو (قوله وكان وجد) فى هذا المثال نظر لان
 كلامه الآن فى اختلاف الدرجة مع اتحاد الجهة وهذا المثال اختلقت فيه الجهة كالدرجة
 لما يأتى من أن الابوة جهة والمجدودة مع الاخوة جهة نعم المجدودة والابوة عند المحفة جهة
 واحدة وعليه فالمثال ظاهر فتدبر (قوله وكان ابن أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق أولاب) الأول
 قريب فى الدرجة والثانى بعيد فيها مع الضعف فى القرابة ان كان ابن ابن أخ لاب وقوله وكىم
 شقيق أولاب وابن عم شقيق أولاب العم بقسميه قريب فى الدرجة عن ابن العم بقسميه (قوله
 فلا شئ لثانى مع الأول) راجع لما عدا المثال الأول لانه قد قال فيه فلا شئ لثانى مع الأول فلو
 رجع اليه ايضا لتكرر وقوله لبعدى أى لبعد الثانى عن الأول فى الدرجة (قوله فائدة) أى هذه
 فائدة وقوله ما حجازية بكسر الحاء ويصح كونها تميمية وقوله ولذى البعدى خبرها الخ قد
 عرفت ان ما جرى عليه الشارح طريقة لبعض النحاة والراجح خلافه وعليه فاما لغة لا عمل لها
 ولذى البعدى خبر مقدم وحظ منتهى مؤخر بزيادة من كما تقدم (قوله وجاز تقديمه لكونه
 حارا ومجرورا) أى على قول لبعض النحاة قال فى شرح الكافية من النحويين من ترى عمل
 ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا انتهى لكن الراجح خلافه كما مر وقوله ومن حظ اسمها
 فيه تسمع لان من ليست من الاسم (قوله وهو مجرور بمن الزائدة) لكن فى محل رفع لكونه

الدرجة (البعدى) وان كان
 قويا (مع) الوارث (القريب)
 اذا كانا من جهة واحدة (فى)
 الارث من حظ ولا نصيب
 محبة بالاقرب منه درجة
 وان كان ضعيفا كان ابن أخ
 لاب وابن ابن أخ شقيق فلا
 شئ لثانى مع الأول اجماعا
 لكونه أبدا منه درجة وان
 كان أقوى من الأول وكان
 وابن ابن وان لم يدل به وكان
 وجد وكان ابن أخ شقيق وابن
 ابن أخ شقيق أولاب وكىم
 شقيق أولاب وابن عم شقيق
 أولاب فلا شئ لثانى مع
 الأول فى جميع هذه الصور
 لبعدى * (فائدة) * ما هذه
 حجازية ولذى البعدى
 خبرها مقدم وجاز تقديمه
 لكونه حارا ومجرورا ومن
 حظ اسمها مؤخر وهو مجرور
 بمن الزائدة

لتنصيب العموم وسوغ
زيادتها سبق النفي وكون
مجرورها نكرة ولا يخفى
ما في عطف النصب على
المحظ من التأكد فانهما
معنى واحد قال القرطبي
في مختصر الصحاح النصب
المحظ من الشيء والله أعلم
(والاخ) لام وأب (والعم
لام وأب) وابن الاخ
لام وأب وابن العم لام وأب
(أولى من المدلى بشرط
النسب) وهو الاخ للاب
في الاولى والعم للاب في
الثانية وابن الاخ للاب في
الثالثة وابن العم للاب في
الرابعة فيجميعها
لانه أقوى منه لا يقال
ظاهر عبارته يقتضي يجب
الاخ للام بالاخ الشقيق فانه
مدل بشرط النسب لانا
نقول كلامه في المدلى
بشرط النسب من العصبات
وهو الاخ للاب وأما الاخ
للأم فليس من العصبات
بل الاخ للام من ذوى
الفروض فيرتفع الاخ
الشقيق بالفرض (تنبهان)
الاول قد ذكرت ان ما ذكره
المصنف رحمه الله تعالى بعض
القاعدة التي ذكرها
المجبري وغيره واعلم قبل
ايضاح ذلك ان جهات
العصوبة عندنا سبع البنوة
ثم الابوة

اسم ما على ما شئ عليه الشارح اول كونه مبتدأ على الراجح وقوله لتنصيب العموم أى
لتنصيب على العموم وهذا لتعليل لزيادة من واصل العموم مستفاد من وقوع النكرة في
سباق النفي لان النكرة في سياق النفي تعم وزيادة من لتنصيب على العموم (قوله وسوغ
زيادتها الخ) أى وجوز زيادتها الخ وذلك لانه يشترط مجاوز زيادتها تقدم النفي وكون
مجرورها نكرة فلا تترادف الاثبات ولا فيما اذا كان مجرورها معرفة وبعضهم يجوز زيادتها
مطلقا كما هو مقرر في علم النحو (قوله ولا يخفى ما في عطف النصب على المحظ) أى في قول
المصنف من حظ ولا نصب وقوله من التوكيد لما وقوله فانهما بمعنى واحد أى لانهما
متابسان بمعنى واحد فهما مترادفان وعطف أحدهما ترادفهما على الآخر يفيد التوكيد
وقوله قال القرطبي الخ تأييد لقوله فانهما بمعنى واحد (قوله والاخ الخ) هذا شروع
في التقديم بالقوة مع الاتحاد في الجهة والدرجة وقول الشارح لام وأب أخذه من كلام
المصنف بعده فقول المصنف لام وأب راجع لكل من الاخ والعم وقوله وابن الاخ لام وأب
وابن العم لام وأب أشار بذلك الى أن في كلام المصنف حذفاً وانما حذف المصنف ذلك لانه
يعلم بالمقايسة (قوله أولى من المدلى بشرط النسب) أى أحق من المدلى لليت بنصف
النسب من العصبات فلا يرد الاخ للام كما سذكره الشارح لكن كلام المصنف يقتضي ان
المدلى بشرط النسب له حق وليس كذلك لانه لاحق له بالكلمة مع المدلى بالجهةتين ولذلك
قال بعضهم أفضل التفضيل على غير بابه لكن نص بعض المحققين على أن أفضل التفضيل
حتى اقترن بمن لا يكون الاعلى بابه فليستأمل (قوله وهو) أى المدلى بشرط النسب وقوله
في الاولى أى صورة الاخ للاب والام وقوله في الثانية أى صورة العم للاب والام وقوله
في الثالثة أى صورة ابن الاخ للاب والام وقوله في الرابعة أى صورة ابن العم للاب
والام (قوله فيجميعها) أى فيجميع الصور الاربعة وقوله لانه أقوى منه أى لان المدلى بالجهةتين أقوى
من المدلى بجهة واحدة (قوله لا يقال ظاهر عبارته يقتضي الخ) أى حيث عبر بقوله أولى
من المدلى بشرط النسب والاخ للام مدلى بشرط النسب فيقتضى طاهره أنه محبوب بالاخ
الشقيق وليس كذلك بل هو صاحب فرض وقوله فانه مدلى الخ هو تعليل لقوله يقتضى
الخ (قوله لانا نقول كلامه الخ) أى فالاخ للام خارج بقريضة السياق لان سياق كلامه في
العصبات وليس منها الاخ للام (قوله تنبيهان) أى هذان تنبيهان وقوله الاول أى التنبيه
الاول (قوله بعض القاعدة) قد علمت ما فيه وقوله قبل ايضاح ذلك أى ان ذكر من القاعدة
(قوله ان جهات العصوبة عندنا سبع) وكذلك عند المالكية واما عند الحنابلة فست
باسقاط بيت المال وعند الحنفية انها خمس بادراج المحبودة في الابوة وادخال بنى الاخوة في
الاخوة واسقاط بيت المال ولذلك قالوا في عدها البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم
الولاء (قوله البنوة) انما كانت البنوة أقوى من الابوة مع اشتراكها في الادلاء الى الميت
بأنفسهما كما قاله السمعاني في شرح الفصول لان الله تعالى بدأ بالبنوة في قوله تعالى يوصيكم
الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين والعرب تبدأ بالاهم فالاهم ولان الابن يعصب

أخته والاب لا يعصب أخته اه باختصار (قوله ثم المجدودة والاخوة) أى فكلاهما جهة واحدة وإنما كانتا جهة واحدة لأن كلام من المجدد والاخ غير أم يدلى بالاب وتقديم الاخ وابنه على المجدد في الولاء لانهم افرع الاب والمجدد أصله والفرع أقوى من الأصل وصدا عن ذلك الاجماع في النسب كما مر (قوله ثم بنوا الاخوة) وإنما كانوا جهة مستقلة لأن بنى الاخوة يحجبون بالمجدد بخلاف الاخوة فانهم يشاركونه وقد علم من كلامه أن الاخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق وهو كذلك لأن قرب الدرجة آكد من قرابة الام ألا ترى أن الاخ للاب يعصب أخته وابن الاخ الشقيق لا يعصب أخته وعن أبي منصور البغدادي أن ابن الاخ الشقيق مقدم على الاخ للاب تنزيلاً له منزلة أبيه كما نزل ابن الاب منزلة أبيه والقول بهذا يوجب القول بأن ابن الاخ الشقيق مقدم على الاخت للاب ولا قائل به اه من اللاؤة بتصرف (قوله ثم العمومة) وأدرجوا فيها بنى العمومة فالترتيب بين العم وابنه ترتيب قرب لا ترتيب جهة بخلافه في الاخ وابنه كما يعلم مما تقدم (قوله إذا علمت ذلك فاذا اجتمع الخ) أى إذا علمت ترتيب الجهات السبع فأقول لك اذا اجتمع الخ وقوله فمن كانت جهته الخ أى عند الاختلاف في الجهة وقوله وان بعد أى فلا ينظر لغرب ولا بعدل للجهة عند الاختلاف فيها وقوله على من كانت الخ متعاقبة تقدم من قوله فهو تقدم (قوله فابن ابن اخ شقيق أولاب مقدم على العم) أى لأن جهة بنى الاخوة مقدمة على جهة العمومة وقوله وذلك معنى قول المجعبري الخ اسم الإشارة راجع لقوله فمن كانت جهته مقدمة الخ (قوله فان اتحدت جهتهما) هذا مقابل لمقدراشرت اليه بقولي أى عند الاختلاف في الجهة وقوله فالقريب درجة أى عند الاختلاف في الدرجة وقوله وان كان ضعيفاً أى وان كان القريب من جهة الدرجة ضعيفاً في القرابة وقوله على البعيد أى من جهة الدرجة وقوله وان كان قوياً في القرابة وقوله كما مثله آتفاً أى قريباً به بقول المصنف وما لذي البعدى الخ فانه قال هناك كابن اخ لاب وابن ابن اخ الخ وقوله وذلك معنى قول المجعبري الخ اسم الإشارة راجع لقوله فالقريب درجة الخ (قوله فان اتحدت درجتها أيضاً) أى كما اتحدت جهتهما وهما إذا مقابل لمقدراشرت اليه بقولي أى عند الاختلاف في الدرجة وقوله فالقوى وهو ذو القرابة أى كالاخ الشقيق وابنه وقوله على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة أى كالاخ للاب وابنه وقوله كما سبق تمثله قريباً أى في قوله والاخ لام وأب والعم لام وأب الخ وقوله وذلك معنى قول المجعبري الخ اسم الإشارة راجع لقوله فالقوى الخ (قوله قد تأتي في أصحاب الفروض) أى فقط فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة فمثال التقديم البنت أو بنت الابن على ولد الام ومثال التقديم فيهم بالقرب تقديم البنين على بنى ابن لم يعصبوا ومثال التقديم فيهم بالقوة تقديم الاختين الشقيقتين على الاختين لأب لم يعصبنا وقوله وفي أصحاب الفروض مع العصبات أى فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة فمثال التقديم بالجهة تقديم الاب أو المجدد على الاخوة للأم ومثال التقديم بالقرب تقديم ابن على بنت ابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الاخ الشقيق على الاخت للاب فتحصل أن الامثلة سبعة ثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض فقط

ثم المجدودة والاخوة ثم بنوا الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال اذا علمت ذلك فاذا اجتمع عصبات فمن كانت جهته مقدمة فهو مقدم وان بعد على من كانت جهته مؤخرة فابن ابن اخ شقيق أولاب مقدم على العم وذلك معنى قول المجعبري رحمه الله في الجهة التقديم فان اتحدت جهتهما فالقريب درجة وان كان ضعيفاً مقدم على البعيد وأن كان قوياً كما مثله آتفاً وذلك معنى قول المجعبري رحمه الله ثم يقربه فان اتحدت درجتها أيضاً فالقوى وهو ذو القرابة الواحدة كما سبق تمثله قريباً وذلك معنى قول المجعبري رحمه الله وبعدهما التقديم بالقوة اجعلها * (التنبيه الثاني) * هذه القاعدة كما هي في العصبات قد تأتي في أصحاب الفروض وفي أصحاب الفروض مع العصبات

وثلاثة للتقديم في أصحاب الغروض مع العصبات (قوله وعليها) أي على تلك القاعدة
 والمجار والمجور ومنعلق بقوله الاتي ينبغي كما لا يخفى (قوله وهي) أي القاعدة الأخرى
 وقوله ان كل من أدلى بواسطة حجة تلك الواسطة أي كابن الابن مع الابن وكام الام مع الام
 وكام الاب مع الاب فلا فرق بين أن يكون كل من المدلى والمدلى به عصبة أو صاحب فرض
 أو صاحب فرض مع عصبة أفاده في الأوالة (قوله الاولاد الام) أي الأناخ للام فانه يرث
 مع الواسطة التي أدلى بها وهي الام ووجه استثنائه ان شرط حجب المدلى بالمدلى به اما اتحاد
 جهتهما كالابن مع ابن الابن واما استحقاق الواسطة كل التركة لو انفردت كالاب مع الاخ
 واما الام مع ولدها فليست كذلك لانها تأخذ بالامومة وهو يأخذ بالاخوة ولا تستحق
 جميع التركة اذا انفردت اه شرح الفصول للسهل (قوله ينبغي باب المحب) قد علمت
 أنه يتعلق به المجار والمجور (قوله وما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف
 وقوله شرع في القسم الثاني جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله والابن) جملة
 الشارح على الابن المحقق فلذلك قال ومثله ابن الابن ويحتمل أن المصنف أراد به ما يشمل
 الابن المجازي وهو ابن الابن وقوله والاخ المراد به ما يشمل الشقيق والذي لا بدون
 الذي لام كما أشار إليه الشارح بقوله شقيقا كان أولاب (قوله مع الاناث) أي جنسهن
 فاللجنس وهي اذا دخلت على جميع أطراف منه معنى الجمعية فيصدق بالواحدة والاكثر
 كما أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر (قوله المساوية أو المساويات) الاول راجع
 للواحدة والثاني راجع للاكثر فلهذا ذكرنا في قوله والجهة أيضا فيخرج نحو
 المعصب قد يكون غير أخ كما سيأتي وقوله في الدرجة والقوة أي والجهة أيضا فيخرج نحو
 بنت وأخ وليس قوله في الدرجة والقوة راجعا لكل من البنات والاخوات بل قوله في
 الدرجة راجع للبنات وقوله والقوة راجع للاخوات والافليس في البنات تفاوت بالقوة
 والضعف حتى يظهر التقييد فبين بالمساواة في القوة وليس في الاخوات تفاوت في الدرجة
 حتى يظهر التقييد فبين بالمساواة في الدرجة (قوله يعصب عنهن في الميراث) أي يجعلانهم
 عصبية في الارث فلذلك كرر مثل حظ الانثيين وقوله فتكون الانثى الخ تفريع على قوله
 يعصب عنهن وقوله مع الذكر المساوي لما أي في الدرجة والقوة والجهة كما تقدم (قوله
 فالعصبة بغيره أربع الخ) تفريع على قول المتن والابن والاخ أي مع قول الشارح ومثله ابن
 الابن وقوله في الاخ شقيقا كان أولاب فيعلم من ذلك ان العصبة بغيره أربع (قوله وتزيد
 بنت الابن أي في التعصيب بالغير وقوله عليهن أي على باقهن والافلامعني لزيادة بنت
 الابن على نفسها كما في المحقق وقوله بأنه يعصبها ابن ابن في درجتها أي بأن كان ابن عمها
 لانه هو الذي تزيد به عصبية على الباقي وأما اذا كان أخاها فقد تقدم ولا تزيد به وقوله
 مطابقا أي سواء كان لها شيء من الثلثين أم لا كما يدل عليه ما بعده (قوله ويعصبها ابن ابن أنزل
 منها) أي بان كانت عمته أو عمة أبيه أو جده وقوله اذا لم يكن لها الخ أي بان يكون هناك
 بنتان فأكثر فيعصبها حينئذ لاستغراق البناتين فأكثر للثلاثين بخلاف ما اذا كان لها شيء من
 الثلثين فلا يعصبها حينئذ وقوله من نصف الخ ظاهر ذلك أن النصف يقال له شيء من

وعليها مع قاعدة أخرى
 وهي أن كل من أدلى
 بواسطة حجة تلك الواسطة
 الأولاد الام ينبغي باب المحب
 والله أعلم ولما انتهى الكلام
 على القسم الاول من العصبة
 وهو العصبة بنفسه شرع في
 القسم الثاني وهو العصبة
 بغيره فقال (والابن) ومثله
 ابن الابن (والاخ) شقيقا
 كان أولاب (مع الاناث)
 الواحدة فأكثر المساوية أو
 المساويات للذكر في الدرجة
 والقوة (يعصب عنهن في
 الميراث) وتكون الانثى
 منهن مع الذكر المساوي لها
 عصبية بالغير فالعصبة بغيره
 أربع البنات وبنت الابن
 والاخت الشقيقة والاخت
 للأب كل واحدة منهن مع
 أخيها وتزيد بنت الابن
 عليهن بأنه يعصبها ابن ابن
 في درجتها مطلقا ويعصبها
 ابن ابن أنزل منها اذا لم يكن
 لها شيء في الثلثين من نصف
 أو سدس

الثلثين ولو لم يصاحبه سدس وفيه ما فيه أه أمير بعض تصرف لكن الشارح نظرا لكون
 النصف بصديق عليه أنه شيء من الثلثين في الواقع وإن لم يعتبر الغرضيون ذلك بل يعدونه
 فرضا مستقلا وقوله أو سدس عطف على نصف وقوله أو مشاركة فيه أي في السدس وأما
 النصف فلا يتأني فيه مشاركة إذ لا يكون لثنتين فأكثر وقوله أو في الثلثين أي أو مشاركة
 في الثلثين وهو ناظر لكل بنت على حدتها فكل واحدة لها مشاركة في الثلثين والافالموع
 له الثلثان بهما هما (قوله وتزيد الأخت) أي في التخصيص بالغير وقوله بأنه بهما
 الجدة أي لأنه بمنزلة الأخ في الأدلاء بالاب (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة فهي خبر لمبتدأ
 محذوف كسائر التراجم وهي ترجمة لما سبذ كره من أمثلة المنطوق والمفهوم فأمثلة المنطوق
 فيها تعصب وأمثلة المفهوم لا تعصب فيها وكان الاظهر ان يذكرا خارج قبيل الامثلة
 كأن يقول ونخرج بقوله إذا لم يكن لها شيء من الثلثين ما إذا كان لها شيء منها فلا تعصبها ثم
 يقول الامثلة (قوله بنت فأكثر) أي منها كالثلثين فأفوقهما وقوله مع ابن فأكثر أي منه
 كالابن فأفوقهما وقوله المال بينهما أي ان كان هنالك بنت مع ابن وقوله أو بينهما
 أي ان كان هنالك أكثر وقوله للذكر مثل حظ الأنثيين أي مثل نصيبها والمحكمة في
 ذلك ان الذكر زوجا تبين حاجة لنفسه وحاجة لعماله والأنثى ذات حاجة فقط وأضا فالأنثى
 قليلة العقل وكثرة الشهوة فإذا أكثر عليها المال عظم فسادها والرجل كامل العقل قليل
 الشهوة فإذا أكثر عليه المال صرفه فيما يفيد هذه الثناء الجميل في الدنيا والثواب الجزيل في
 الآخرة وروى أن جعفر الصادق سئل عن ذلك فقال ان حواء أخذت حفنة من الخنطة
 وأكلتها وأخذت حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعها إلى آدم فلما جعلت
 نصيبها ضعف نصيب الذي كرم الله امرها لم يفعل نصيب الذي كرمه نصيب الأنثى
 انتهى من الأواؤه (قوله ومثل ذلك) أي المذكور وهو بنت فأكثر مع ابن فأكثر وقوله
 سواء كان الخ تميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها هذا مما زاد به بنت الابن على غيرها
 (قوله وأخت شقيقة مع أخ شقيق) معطوف على قوله بنت ابن مع ابن ابن وكذلك قوله
 وأخت لاب مع أخ لاب وقوله فأكثر في الجميع أي في جميع ما تقدم ما عدا المثال الاول
 لأنه صرح فيه بذلك فهو راجع للامثلة الثلاثة السابقة فالعني بنت ابن فأكثر مع ابن ابن
 فأكثر وأخت شقيقة فأكثر مع أخ شقيق فأكثر وهكذا (قوله بنت ابن وابن ابن في
 درجاتها) فيه تعصبها في هذا المثال ولو كان لها شيء من الثلثين لم يعصبها لأنه إذا كان في
 درجاتها يعصبها مطلقا كما تقدم وقوله سواء كان الخ تميم في ابن الابن وقوله أو ابن
 عمها قد علمت أنه مما زاد به بنت الابن على غيرها وقوله للبنت النصف وهو ثلاثة
 وقوله ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي أي وهو ثلاثة أيضا فلا ابن الابن اثنان ولبنت الابن
 واحد وأصل المسئلة من اثنين مخرج النصف اسكن انكسر الباقي وهو واحد على ثلاثة
 رؤس لان ابن الابن برأسين وبنت الابن برأس تضرب الثلاثة في اثنين بسنة (قوله بنت
 ابن وابن ابن ابن ابن أنزل منها) هذا مثال لما إذا كان لها شيء من الثلثين وهو النصف فهو من
 أمثلة المفهوم وقوله لها النصف أي وهو واحد وقوله والباقي له أي وهو واحد أيضا

أو مشاركة فيه أو في
 الثلثين وتزيد الأخت
 شقيقة كانت أولاب بأنه
 بهما الحمد كما سيأتي في
 باب الحمد والأخوة بالأمثلة
 بنت فأكثر مع ابن فأكثر
 المال بينهما أو بينهما للذكر
 مثل حظ الأنثيين ومثل
 ذلك بنت ابن مع ابن ابن
 سواء كان أخا لها أو ابن عمها
 وأخت شقيقة مع أخ شقيق
 وأخت لاب مع أخ لاب
 فأكثر في الجميع بنت وبنت
 ابن وابن ابن في درجاتها سواء
 كان أخا لها أو ابن عمها للبنت
 النصف ولبنت الابن مع
 ابن الابن الباقي للذكر مثل
 حظ الأنثيين بنت ابن وابن
 ابن ابن أنزل منها لها
 النصف والباقي له فلا
 يعصبها الاستغناء بها بفرضها

والمسئلة من اثنين مخرج النصف ولا تعصب في هذه الصورة لان النصف وهو ليس في درجتها بل أنزل منها ولذلك قال الشارح فلا يعصبها الخ (قوله بنيت وبنيت ابن فأكثر وابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهو السدس أو مشاركة فيه فان كانت بنت ابن واحدة فلها السدس مع البنات وان كانتا اثنتين فأكثر فلا بكل واحدة مشاركة في السدس وقوله للبنيت النصف أى وهو ثلاثة وقوله ولبنت الابن فأكثر السدس أى وهو واحد ولا يخفى انه منه كسر على أكثر من واحدة والتصحیح ظاهر وقوله والباقي أى وهو اثنان فالمسئلة من ستة مخرج السدس وقوله فلا يعصبها المسمى أى من استغناها بفرضها (قوله بنتا ابن وابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهي مشاركة في الثلثين فكل واحدة لها مشاركة فيهما وان كان المجموع له الثلثان وقوله لهما الثلثان أى وهما اثنان وقوله والباقي له أى وهو واحد فالمسئلة من ثلاثة مخرج الثلثين وقوله للمسمى أى من استغناها بفرضها فلا يعصبها (قوله بنيت وبنيت ابن وبنيت ابن ابن وابن ابن ابن ابن نازل) هذا المثال من أمثلة المنطوق بالنظر لبنت ابن الابن لانها ليس لها شيء من الثلثين فيعصبها ومن أمثلة المفهوم بالنظر لبنت الابن لان لها شيء من الثلثين وهو السدس ولعل الشارح نظر لهذا فذكر ذلك من أمثلة المفهوم وقوله للبنيت النصف أى وهو ثلاثة من أصل المسئلة فان أصابته مخرج السدس وقوله ولبنت الابن السدس أى وهو واحد وقوله والباقي أى وهو اثنان لكن الاثنان لا ينقسمان على بنت ابن الابن وابن ابن الابن وهما بثلاثة رؤس فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة ثمانية عشر فللبنت ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولبنت الابن واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة فلان ابن ابن الابن أربعة ولبنت ابن الابن اثنان وقوله المذكور رأى النازل (قوله وقس على ذلك) أى قس على ما ذكر من الأمثلة باقيا (قوله أخت شقيقة أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فللبنت اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله وقوله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم دليل لتعصب الابن فأكثر لبنت فأكثر وقوله وقوله تعالى وان كانوا اخوة لم ينسبوا (قوله أخت شقيقة أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فللبنت اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله وقوله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم دليل لتعصب الابن فأكثر لبنت فأكثر وقوله وقوله تعالى وان كانوا اخوة لم ينسبوا (قوله أخت شقيقة أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فللبنت اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله وقوله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم دليل لتعصب الابن فأكثر لبنت فأكثر وقوله وقوله تعالى وان كانوا اخوة لم ينسبوا (قوله أخت شقيقة أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فللبنت اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله

ابن ابن الابن النازل فلا يعصبها المسمى بنتا ابن وابن ابن لهما الثلثان والباقي له كما تربيت وبنيت ابن وبنيت ابن ابن وابن ابن ابن نازل للبنيت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين والباقي لبنت ابن الابن مع ابن ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ الانثيين وفس على ذلك أخت شقيقة أولاب مع جد المال بينهما لا ذكر مثل حظ الانثيين كما سيأتى في باب المجد والاخوة والاصل في ذلك كله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلا ذكر مثل حظ الانثيين وقياس أولاد الابن على أولاد الصاب مع ماساى في باب المجد والاخوة ان شاء الله تعالى ولما أنهى الكلام على القسم الثاني من العصبية شرع في القسم الثالث من العصبية وهو العصبية مع غيره وهما اثنان فقال (والاخوات) الشقيقات أولاب والمراد الواحدة فأكثر (ان تكن) أى توجد (بنات) واحدة أو أكثر أو بنات ابن كذلك

الاول للاخوات والثاني للبنات وحينئذ فيقرأ معصبات بفتح الصاد على انه اسم مفعول كما
 سلكه الشارح ويحتمل أن يكون الضمير الاول للبنات والثاني للاخوات وحينئذ فيقرأ
 معصبات بكسر الصاد على انه اسم فاعل وعلى هذا فمعنى اللام والاول احسن (قوله
 وهو ذمعي قول الفرضيين الخ) اشار به - هذا الى أن ما يوجد في بعض كتب الفرائض
 وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم لم قال اجعلوا الاخوات مع البنات عصبات ليس له أصل
 يعرف فليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام الفرضيين وقوله
 الاخوات مع البنات عصبات أي جنس الاخوات الصادق بالواحدة مع جنس البنات
 الصادق بالواحدة أيضا عصبة وانما كانت الاخوات مع البنات عصبات ليدخل النقص
 على الاخوات دون البنات فيما لو كان هناك بنات مع أخوات فانه لو فرضنا للاخوات
 لمعالت المسئلة ونقص نصيب البنات ولا يمكن اسقاط الاخوات فجعلن معصبات ليدخل
 النقص عليهن خاصة كما قاله امام المحرمين وحكي غيره في ذلك الاجماع انتهى لؤلؤة (قوله
 والاصل في ذلك حديث ابن مسعود) أي الدليل على ذلك حديث ابن مسعود وقوله
 حيث قال وما بقي فللاخت أي فيدل ذلك على انها عصبة (قوله وهذا بشرط الخ) أي وما
 ذكره أن الاخت مع البنت عصبة مع الغير متبادس بشرط الخ وقوله فان كان معها
 أخوها الخ وذلك لان الأخ أقوى من البنت فيعصب أخوته فتعصب بالغير لامع الغير
 (قوله تنمة) أصاها تنمة كتمكلة تغلق حركة الميم الاولى للهاء الثانية وأدغمت الميم في الميم
 فصارت تنمة بفتح التاء الاولى وكسر الثانية ويجوز أن يجمع أوله لثانيته في الكسر وهو المشهور
 على الالفة (قوله حيث صارت الاخت الشقيقة عصبة مع الغير) أي بان كانت مع
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالأخ الشقيق أي صارت بمنزلته وقوله فتعصب
 الأخوة للأب تغريب على قوله صارت كالأخ الشقيق والمراد بالأخوة ما يشمل الاخوات
 بدليل قوله ذكرنا كافوا وانانا وقوله ومن بعدهم من العصبات أي كبنى الأخوة
 وكالاعمام وبنهم (قوله وحيث صارت الاخت الأب عصبة مع الغير) أي بان كانت مع
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالأخ للأب أي صارت بمنزلته وقوله فتعصب بنى
 الأخوة تغريب على قوله صارت كالأخ للأب وقوله ومن بعدهم من العصبات أي
 كالاعمام وبنهم (قوله ولما فهم الخ) دخول على كلام المصنف وقوله أن جميع الذكور
 عصبات أي لذكرا المصنف لهم في التمثيل للعاصب وقوله الا الزوج والاخ للام أي فليسا
 عصبة لذكرا المصنف لهما في أصحاب الفروض مع كونه لم يذكر الزوج في باب التعصب
 خصصا وقد قال فيه من القرابات أو المراتب والزوج ليس كذلك وتنعم أنه أراد بالأخ
 خصوص الشقيق أو الأب دون الذي لا يقر به ذكرا في أصحاب الفروض وقوله وأن
 جميع النساء صاحبات فرض أي لذكرا المصنف لهن في أصحاب الفروض مع كونه عد في
 التعصب الذكور فقط وقوله الا المعتقة أي فهي عصبة لدخولها في قوله والسيدة المعتق
 ذي الانعام اذا مراد به الشخص ذكرا كان أو أنثى (قوله صرح الخ) جواب لما وقوله
 بذلك في النساء أي بكونهن صاحبات فرض الا المعتقة وقوله بقوله أي في قوله فلا

وهو معنى قول الفرضيين
 الاخوات مع البنات عصبات
 والاصل في ذلك حديث
 ابن مسعود رضى الله عنه
 السابق في باب السدس
 حيث قال وما بقي فللاخت
 وهذا بشرط أن لا يكون
 مع الاخت أخوها فان كان
 معها أخوها فهي عصبة
 بالغير لامع الغير (تنمة)
 حيث صارت الاخت الشقيقة
 عصبة مع الغير صارت كالأخ
 الشقيق فتعصب الأخوة
 للأب ذكورا كانوا أو انانا
 ومن بعدهم من العصبات
 وحيث صارت الاخت
 للأب عصبة مع الغير
 صارت كالأخ للأب فتعصب
 بنى الأخوة ومن بعدهم من
 العصبات والله أعلم ولا
 فهم من ساسمق أن جميع
 الذكور عصبات الا الزوج
 والاخ للام وأن جميع
 النساء صاحبات فروض
 الا المعتقة صرح بذلك في
 النساء بقوله

محذور (قوله وليس في النساء) أي من النساء ففي معنى من وقوله طرأ على قراءته بفتح
الطاء يكون مفعولاً مطلقاً عاملاً محذوف بقدر من المعنى أي أقطع بذلك قطعاً وعلى
قراءته بضم الطاء يكون حالاً في اللفظاً كما في المعنى فكذا قال في النساء جميعهم كما تقدم
نظير في قوله بنوهم جميعاً وقوله عصبة بنفسها أي فلا ينافي أن فهم عصبة بالغير ومع
الغير فليس مراد المصنف في المصصة منهن بل مقابل خصوص العصبة بالنفس كما أشار
إليه الشارح بالتقييد بقوله بنفسها (قوله إلا التي التي الخ) أشار الشارح إلى أن التي
صفة لموصوف محذوف وقوله منت من المن وهو الانعام كما أشار إليه الشارح بقوله
أي أنعمت ومنه اسمه تعالى المنان فهو بمعنى المنعم وقوله بعني الرقبه أي الذات فقد
أطلق اسم الجزء على الكل فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية وانما اختبر اسم
الرقبة لأن الرق كالنمل في الرقبة (قوله من ذكر وأنثى) بيان للرقبة بمعنى الذات وقوله
فهى عصبة بيان لغاذا الاستثناء وقوله للعتيق أي لثبوت الولاء عليه بالماثرة وقوله
ولن انتمى إليه أي انتسب إلى العتيق لثبوت الولاء عليه بالسراية وقوله بنسب أو ولاء
متعلق بأنتمى فمن انتمى إليه بنسب كإبنه ومن انتمى إليه بولاء كعتيقه وقوله على تفصيل أي
حال كون ذلك كاشعاً على تفصيل وقوله سأتى بعضه أي في الفصول المذكورة في الخاتمة
(قوله ثمات) أي ثلاثة (قوله ابن كل أخ لغير أم كأييه) فابن الأخ الشقيق كأييه وابن
الأخ للأب كأييه وأما ابن الأخ للأخ فلا يسمي أخاً بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابناً مجازاً وقوله ولا
الخ) أي لان ابن الأخ لا يسمي أخاً بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابناً مجازاً وقوله ولا
بعضه من أخواتهم أي لان من ذوات الأرحام وقوله ولا يرثون مع المجدى أي لغيرهم
وقوله بخلاف آباءهم أي في الثلاثة فيردون الأم من الثلث إلى السدس وبعضه من
أخواتهم ويرثون مع المجدى (قوله وابن الشقيق يسقط في المشتركة) أي لانه لا قوة له كأييه
وقوله وبالأخ للأب أي ويسقط بالأخ للأب لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة بنى الأخوة
وقوله وبالأخت الخ أي لما تقدم من أنها حيث صارت عصبة مع الغير صارت كالأخ وهو
يحجب ابن الأخ فكذلك ما ألحق به وقوله ولا يحجب الأخ للأب أي لان جهة بنى الأخوة
متأخرة عن جهة الأخوة فالأخ للأب هو الذي يحجب ابن الأخ كما ذكره قبل وقوله
بخلاف أييه أي في جميع هذه المسائل فلا يسقط في المشتركة بل يقاسم الأخوة للأب
فيها كما سأتى ولا يسقط بالأخ للأب بل الأخ للأب هو الذي يسقط به ولا يسقط بالأخت بل
بعضها ان كانت شقيقة ويحجبها ان كانت لاب ويحجب الأخ للأب (قوله وابن الأخ للأب
يسقط بابتين الأخ الشقيق) أي لان ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للأب وقوله
وبالأخت للأب الخ أي لما تقدم من أنها حيث صارت عصبة مع الغير صارت كالأخ
لأب وهو يحجب ابن الأخ للأب فكذلك ما ألحق به وقوله ولا يحجب ابن الشقيق أي لما
علمت من أن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للأب وقوله بخلاف أييه أي في هذه
المسائل الثلاثة فلا يسقط بابتين الأخ الشقيق بل يحجبه ولا يسقط بالأخت للأب بل بعضها
ويحجب ابن الشقيق لان جهة الأخوة مقدمة على جهة بنى الأخوة (قوله الورثة أربعة

(وليس في النساء) كلهن
(طراً) بفتح الطاء أي قطعاً
وبعضها أي جميعاً (عصبة)
بنفسها (إلا) التي التي
منت أي أنعمت (بعني
الرقبة) الرقبة من ذكر وأنثى
فهى عصبة للعتيق وان انتمى
إليه بنسب أو ولاء على
تفصيل مذكور في الولاء سأتى
بعضه ان شاء الله تعالى
(ثمات) الأولى ابن كل
أخ لغير أم كأييه الألف مسائل
لا يرثون الأم عن الثلث
إلى السدس ولا بعضون
أخواتهم ولا يرثون مع المجدى
بخلاف آباءهم وابن الشقيق
يسقط في المشتركة وبالأخ
لأب وبالأخت شقيقة
كانت أو لاب اذا صارت
عصبة مع الغير ولا يحجب
الأخ للأب بخلاف أييه
وابن الأخ للأب يسقط
وابن الأخ الشقيق وبالأخت
لأب اذا صارت عصبة
مع الغير ولا يحجب ابن الأخ
الشقيق بخلاف أييه والله
أعلم الثانية الورثة أربعة
أقسام

أقسام) أى من حيث الارث بالفرض فقط والارث بالتعصيب فقط والارث بهما ولا يجمع بينهما والارث بهما ويجمع بينهما (قول قسم يرث بالفرض وحده) أى دون التعصيب وقوله من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لها فى المادة كالزوج فانه يرث بالفرض وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق لها فى المادة وهى الزوجية واحترز بذلك عما لو كان الزوج ابن عم مثله لافانه يرث بالتعصيب أيضا لامن تلك الجهة بل من جهة كونه ابن عم (قوله وهو) أى القسم الذى يرث بالفرض وحده وقوله الام فترث بالفرض وحده من جهة الامومة وقوله وولداها أى ولدا الام المذكور والانى فترث بالفرض وحده من جهة الاخوة للام وقوله والجدتان أى الجدّة من جهة الام والجدّة من جهة الاب فترثان بالفرض وحده من جهة الجدودة وقوله والزوجة أى الزوج والزوجة فترثان بالفرض وحده من جهة الزوجية (قوله وقسم يرث بالتعصيب وحده) أى دون الفرض وقوله كذلك أى من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لها فى المادة ككاتب الم فانه يرث بالتعصيب وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق لها فى المادة وهى بنوة الأعمام واحترز بذلك عما لو كان ابن العم زوجا فانه يرث بالفرض أيضا لامن تلك الجهة بل من جهة كونه زوجا (قوله وهم) أى القسم الذى يرث بالتعصيب وحده وأنى بضمير الجمع مراعاة للخبر وهو قوله جميع العصبة فانه جمع فى المبنى وقوله جميع العصبة بالنفس أى كالابن والاخ وابنه والعم وابنه وقوله غير الاب والجدّة أى فانهما ليس ازتهما قاصرا على الارث بالتعصيب وحده من الجهة التى تسمى بها وهى الابوة والجدودة كما انه ليس قاصرا على الارث بالفرض وحده من الجهة المذكورة بل تارة يرثان بالفرض وحده وتارة بالتعصيب وحده وتارة بهما والجهة فى الاحوال كلها واحدة كما سيوضحه الشارح (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا لم يكن هناك معصب وقوله وبالتعصيب أخرى أى مرة أخرى وذلك اذا كان هناك معصب وقوله ولا يجمع بينهما أى بين الفرض والتعصيب وقوله وهى أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى وانما أتى بضمير جمع الذسوة مراعاة للخبر وهو قوله ذوات وأشار بقوله ذوات النصف الى خروج الزوج اذا لا يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى من جهة واحدة وأما ذوات النصف فترث بالفرض أن لم يكن هناك معصب لهن وبالتعصيب ان كان هناك معصب لهن والجهة واحدة فيهما (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا كان هناك ابن أو ابن ابن أو بقى بعد الفروض قدر السدس فأقل أو لم يبق شيء ويعال بالسدس وقوله وبالتعصيب مرة وذلك اذا لم يكن هناك فرع وارث لا ذكر ولا أنثى وقوله ويجمع بينهما مارة وذلك اذا كان هناك أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض أكثر من السدس (قوله وهو) أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما مارة وقوله الاب والجدّة فترث الاب بجهة الابوة والجدّة بجهة الجدودة وقوله فان كلامه ما يرث أى بالفرض وحده وقوله مع ابن أو ابن ابن فيكون للاب أو الجد السدس وما بقى للابن أو ابن الابن وقوله وحيث بقى الخ عطف على قوله مع ابن أو ابن ابن أى وفى حالة هى ما ذابقى الخ وقوله قدر السدس أى كما لو مات عن أم

قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التى يسمى بها وهو جدّة الام وولداها والجدتان والزوجة وقسم يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجدّة وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات النصف والمثلثين كما سبق وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما مرة وهو الاب والجدّة فان كلامه ما يرث السدس مع ابن أو ابن ابن وحيث بقى بعد الفروض قدر السدس

وبنتين وأب أو جد فللام السدس سهم وللبنتين الثمان أربعة أسهم والباقي وهو قدر
 السدس سهم للأب أو الجد فإصل المسئلة من ستة وقوله أو دون السدس أى ويعال بما يكمل
 السدس وذلك كالمومات الزوجة عن زوج وبنتين وأب أو جد للزوج الربع ثلاثة
 وللبنتين الثمان ثمانية والباقي سهم وهو دون السدس فعل السهم آخر يكمل السدس
 ويعطى للأب أو الجد فإصل المسئلة من اثني عشر وقوله أو لم يبق شيء
 أى ويعال بالسدس وذلك كالمومات الزوجة عن زوج وأم وبنتين وأب أو جد للزوج
 الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللبنتين الثمان ثمانية مع أن الباقي سبعة فعال
 لهما بأحد ويعال أيضا للأب أو الجد بالسدس سهمين فإصل المسئلة من اثني عشر خمسة
 عشر (قوله ويرث) أى كل منهما وقوله بالتعصيب أى وحده وقوله إذا خلا أى كل
 منهما وقوله عن الفرع الوارث أى ولو كان هناك ذو فرض آخر كزوجة وقوله من ذكر
 أو أنثى بيان للفرع الوارث (قوله ويجمع) أى كل منهما وقوله بين الفرض والتعصيب
 أى فيرث البعض بالفرض والبعض بالتعصيب وقوله إذا كان هناك الخ أى كالمومات
 عن بنت وأم وأب أو جد فللمت نصف ثلاثة وللأم السدس واحد يبقى انسان وهما
 أكثر من السدس فيأخذ الأب أو الجد واحد بالافرض وواحد بالتعصيب (قوله قد
 يجمع في الشخص جهتا تعصيب) أى بكهنة البنوة وجهة العمومة في ابن هو ابن ابن عم
 وبكهنة الاخوة وجهة الولاء في أخ هو معتق (قوله كابن هو ابن ابن عم) هذا تمثيل للشخص
 الذي اجتمع فيه جهتا التعصيب وصورته أن تزوج امرأة بابن عمها فتأني منه بان فذلك
 الابن ابنها وابن ابن عمها وقوله وكأخ هو معتق صورته أن يشترى شخص أخاه ثم يعتقه
 فهو أخوه ومعتقه (قوله فيرث بأقواهما) أى فيرث الشخص الذي اجتمع فيه جهتا
 تعصيب بأقوى الجهتين وقوله والا قوى معلوم من القاعدتين أى قاعدة المجعري
 وقاعدة كل من أدلى بواسطة جهته تلك الوساطة لأولاد الام فيعلم من القاعدتين
 المذكورتين أقوى الجهتين فأقوى الجهتين في الابن الذي هو ابن ابن عم جهة البنوة لأنها
 مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الاخ الذي هو معتق جهة الاخوة لأنها
 مقدمة على الولاء (قوله وقد يجمع في الشخص جهتا فرض) أى كالبنتية والاختية من
 الام في بنت هى أخت من أم وكالا مومة والاختية من الاب في أم هى أخت من أب (قوله
 ولا يكون ذلك الا في نكاح المجوس) أى ولا يكون اجتماع جهتى الفرض في شخص
 الا في نكاح المجوس لاستباحتهم وطء المحارم وقوله وفي وطء الشبهة أى من المسامين
 وغيرهم وانما لم يكن ذلك في نكاح المسامين لان الشرع منع من نكاح المحارم (قوله فيرث
 بأقواهما لا بهما) أى فيرث الشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض بأقوى الجهتين
 لا بالجهتين معا وقوله على الأرجح وقيل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود
 وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقتادة والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحق
 وبه قال ابن سريج وابن اللبان من أصحابنا وهناك قول ضعيف مصرح به عند المالكية
 انه يرث بالأكثر اه لؤلؤة بزيادة (قوله والقوة) أى قوة إحدى الجهتين على الاخرى وقوله

أو دون السدس أو لم يبق شيء
 ويرث بالتعصيب إذا خلا عن
 الفرع الوارث من ذكر أو
 أنثى ويجمع بين الفرض
 والتعصيب إذا كان معه أنثى
 من الفروع وفضل بعد
 الفرض أكثر من السدس
 وسقطت الإشارة إلى ذلك
 والله أعلم الثالثة قد يجمع
 في الشخص جهتا تعصيب
 كابن هو ابن ابن عم وكأخ
 هو معتق فيرث بأقواهما
 والا قوى معلوم من
 القاعدتين السابقتين
 في البينات وقد يجمع في
 الشخص جهتا فرض ولا
 يكون ذلك الا في نكاح
 المجوس وفي وطء الشبهة
 فيرث بأقواهما لا بهما على
 الأرجح والقوة بأحد أمور
 ثلاثة

بأحد أمور ثلاثة أي وهي حب احداها ما الاخرى حب حرمان وعدم حب احداها ما
 حب حرمان بالشخص والاخرى تحجب وكون احداها ما أقل حب من الاخرى كما يعلم من
 الشارح (قوله الاول ان تحجب احداها ما الاخرى) أي حب حرمان بجهة البنتية تحجب
 جهة الاختية من الام حب حرمان (قوله كبرت هي أخت من أم) هذا تمثيل للشخص
 الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بحب احداها ما الاخرى وقوله كأن بطأ محوسى
 أمه أي أو بطأ شخص أمه وطء شبهة وقوله فتلد بنتا أي فتلد أمه بنتا منه وقوله ثم تموت
 دنها أي عن تلك البنت وقوله فترث بالبنتية أي لا بالاختية للام لان البنتية أقوى لحبها
 للاختية للام (قوله الثاني أن تكون احداها ما لا تحجب) أي حب حرمان بالشخص
 والاخرى تحجب بجهة الامومة أو البنتية لا تحجب حب حرمان بالشخص وجهة الاختية
 من الاب تحجب بالابن والاب والابن الشقيق (قوله كام أو بنت هي أخت من أب) هذا
 تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بعدم حب احداها ما وقوله كأن بطأ
 محوسى بنته أي أو بطأ شخص بنته وطء شبهة وقوله فتلد بنتا أي فتلد بنته بنتا منه وقوله
 ثم تموت الصغرى عن الكبرى أي فقد اجتمع في الكبرى جهتا فرض لانها أمها وأختها من
 أبيها وقوله فترث بالامومة أي لا بالاختية من الاب لان الامومة لا تحجب حرمانا بالشخص
 بخلاف الاختية من الاب فانها تحجب حرمانا به (قوله أو عكسه) أي بان تموت الكبرى
 عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهتا فرض لانها بنتها وأختها من أبيها وقوله فترث
 منها بالبنتية أي لا بالاختية للاب لان البنتية لا تحجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية
 للاب كما مر (قوله الثالث أن تكون احداها ما أقل حبا) أي أن تكون احدي الجهتين
 أقل محبوبة من الاخرى فحب مصدر المبنى للمجهول لانه معنى المحبوبة (قوله كجدة أم
 أم هي أخت من أب) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بكون
 احداها ما أقل حبا من الاخرى وقوله كأن بطأ محوسى أي أو بطأ شخص بنته وطء شبهة
 وقوله فتلد بنتا أي فتلد بنته الاولى بنتا منه وقوله ثم بطأ الثانية أي بنته الثانية وقوله
 فتلد بنتا أي فتلد بنته الثانية بنتا منه وقوله ثم تموت السفلى عن العليا أي فقد اجتمع في
 العليا جهتا فرض لانها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وقوله بعد الوسطى أي بعد
 موت الوسطى لانها لو كانت حمة لمحت العليا من جهة كونها جدة وترث حينئذ بالاختية
 كما سيذكر بعد وقوله والاب أي وبعد موت الاب فهو موقوف على الوسطى وانما قيد
 بذلك لتمكين جهة الاختية غير محبوبة كما أن جهة المجدودة غير محبوبة وبعضهم جعله
 موقوفاً على العليا لان موت الاب ليس شرطاً في ارث العليا كما هو شأن المجدودة من
 جهة لام والاب لا يحجبها من تلك الجهة وان حباها من جهة الاختية للاب وقال الشيخ
 الامير لو حذفه ما ضرعطفه على الوسطى أو العليا وقوله فترث بالمجدودة دون الاختية أي
 لان المجدودة من جهة الام وان حمت بالام لأنها أقل محبوبة من الاختية للاب فترث
 بالمجدودة السدس مع أنها لو ورثت بالاختية لاستحققت النصف وهناك قول ضعيف مصرح
 به عند المالكية أنها ترث بالاكثر كما تقدم (قوله فلو كانت الخ) مقابل المحذوف والتقدير

الاول أن تحجب احداها ما
 الاخرى كبرت هي أخت
 من أم كأن بطأ محوسى أمه
 فتلد بنتا ثم تموت عنها فترث
 بالبنتية الثاني أن تكون
 احداها ما لا تحجب كام أو
 بنت هي أخت من أب كأن
 بطأ محوسى بنته فتلد بنتا ثم
 تموت الصغرى عن الكبرى
 فترث بالامومة أو عكسه
 فترث بالبنتية الثالث أن
 تكون احداها ما أقل حبا
 كجدة أم أم هي أخت من أب
 كأن بطأ محوسى بنته فتلد
 بنتا ثم بطأ الثانية فتلد بنتا
 ثم تموت السفلى عن العليا
 بعد موت الوسطى والاب
 فترث بالمجدودة دون
 الاختية فلو كانت المجهدة
 القوية محبوبة ورثت
 بالضعيفة

هذا اذا لم تكن الجهة القوية محبوبة فلو كانت المح والجهة القوية كالجدة والضعيفة كالاختبة للاب في المثال المذكور وقوله كأن تموت السفلى أى التى هى البنت الاخيرة وقوله عن الوسطى أى التى هى أمها وأختها لا يها وقوله والعليا أى وعن العليا التى هى جدتها أم أمها وأختها من أبيها وقوله فترث العليا بالاختبة أى فترث العليا التى هى جدة أم وأخت لاب بالاختبة للاب لا بالجددة لمح بالأم التى هى الوسطى فترث النصف لكونها أخت لآب وقوله والوسطى بالامومة أى وترث الوسطى التى هى أم وأخت لآب بالامومة لا بالاختبة لان الامومة لا تحجب بخلاف الاختبة كما تقدم وبما يها فبقال أى جدة لها النصف فرضا وأى حاجب يز يد نصيب محبوبة بوجوده وأى جدة ورثت مع الام ولذلك قال الشيخ الامير مغزافها

أمو لاى نزل في الفرائض جدة * لها النصف فرضا ما سمعت بمنه
وما حاجب قد زاد محبوبة به * فما حجبته والارث ينمو لاجله
وما جدة ثالث مع الام ارثها * وأدلت بها أرشد فتاك لسؤله
(* وقال العلامة السجاعي مغزافها أيضا *)

أبني هذاك الله ما هي جدة * عن الارث لم تحجب دوام ابنتها
وبنت لها أم وقد ورثا معا * فثالث لام ثم نصف لامها
وأجاب بعضهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون في * نكاح محرمى لبنت فبنتها
فأولاد نذى ان تمت كانت أمهم * لها الثلث ميراثا ونصف لامها
بأختبة للميت فاسمع هذا الذى * طلبت حماك الله فضل أولى النهى

(قوله وقد يجتمع في الشخص جهة فرض ونصيب) أى كجهة اخوة الام أو الزوجية وجهة العمومة فى ابن عم هو أخ لام أو زوج (قوله كابن عم هو أخ لام) هذا تمثيل للشخص الذى اجتمع فيه جهة فرض ونصيب صورته أن يتعاقب اخوان على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ثم يموت أحدهما ابني عن الآخر فهو ابن عمه وأخوه لامه وقوله أو زوج أى ابن عم هو زوج وصورته أن تتزوج المرأة بابن عمها ثم تموت عنه فهو ابن عمها وزوجها (قوله فيرث بهما حيث أمكن) أى يرث بالمجهتين معا وقت إمكانه لعدم المحاجب وبقاء شئ للعاصب فان لم يمكن بأن وجد مانع للارث بأحدى المجهتين ورث بالانحرى كما لو كان مع ابن العم الذى هو أخ لام بنت فان البنت تمنعه من الارث بالاخوة للام فيرث بالنصيب فقط (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله أردف ذلك باب المحب أى أتبع الكلام على العصبان باب المحب وقوله مع أن بعضه سبق في العصبان أى كقوله

وما لذى البهذى مع القريب * في الارث من حظ ولا نصيب

وقوله والاخ والعم لام وأب * أولى من السدى بشرط النسب

وأشار الشارح بذلك الى أن في كلام المصنف تكرار في الجملة (قوله فقال) عطف على أردف

كأن تموت السفلى
في المثال الأخير عن الوسطى
والعليا فترث العليا بالاختبة
والوسطى بالامومة وقد
يجتمع في الشخص جهة فرض
ونصيب كابن عم هو أخ
لام أو زوج فيرث بهما حيث
أمكن والله تعالى أعلم ولما
أنهى الكلام على العصبان
أردف ذلك باب المحب مع
أن بعضه قد سبق في
العصبان فقال

* (باب المحجب) *

أى باب بيان ذى المحجب وهو المحجوب وهو باب عظيم فى الفرائض ويحرم على من لم يعرف المحجب أن يفتى فى الفرائض كما فى شرح الترتيب (قوله وهو لغة المنع) فالمحجب لغة المانع ومنه قول الشاعر

له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

قال بعضهم يعنى به النبي صلى الله عليه وسلم أى له صلى الله عليه وسلم مانع عن كل أمر يشينه وليس له مانع عن طالب المعروف والاحسان (قوله واصطلاحاً مانع من قام به سبب الارث) أى كالتراية فنع من لم يقيم به سبب الارث لا يسمى حجباً اصطلاحاً وقوله من الارث بالسكينة أى من المودوث بكليته وهذا يسمى حجب الحرمان وقوله أو من أوفر خطبه أى أو من أعظم نصيبه وهذا يسمى حجب النقصان فأول التنوين لالشك (قوله وهو) أى ألعلم مما فى الترجمة لان المراد به فى الترجمة المحجب بالاشخاص فقط كما سبذكره الشارح وقوله حجب بالادوصاف أى بسببها وقوله وهى الأنواع السابقة أى التى هى الرق والقتل واختلاف الدين الخ ما سبق وقوله وحجب بالاشخاص أى بسببهم (قوله وهو المراد عند الاطلاق) فتى أطلق المحجب فالمراد به المحجب بالاشخاص نقصاناً لا حرماناً لكن هذا فى التراجم كما فى ترجمة المتن وأما فى الافتاء فالمراد به المحجب بالاشخاص حرماناً فاذا قيل فى الافتاء فلان محجوب كان المراد أنه محجوب بالاشخاص حرماناً (قوله وهو المقصود بالترجمة) أى وهو المراد بالنصف بترجمته أى بقوله باب المحجب (قوله وهو قسمان) الضمير عائذ للمحجب بالاشخاص وقوله حجب نقصان أى حجب يترتب عليه النقصان (قوله وهو سبعة أنواع الخ) قد ذكر الشارح منها واحداً وثانها انتقال من تعصيب الى تعصيب أقل منه كانتقال الاخت من النصف بالتعصيب اذا كانت مع البنت الى الثلث بالتعصيب اذا كانت مع أخها وثالثها انتقال من فرض الى تعصيب أقل منه كانتقال النصف فرضاً الى الثلث بالتعصيب مع ابن ورابعها انتقال من تعصيب الى فرض أقل منه عكس ما قبله كانتقال الاب أو الجد مع الابن من ارث جميع المال تعصياً الى السدس فرضاً وخامسها مزاجعة فى الفرض كما فى البنات فان بعضهن يزاحم بعضاً فى الثلثين وسادسها مزاجعة فى التعصيب كما فى البنين فان بعضهم يزاحم بعضاً فى التعصيب وسابعها مزاجعة بالمول كفى أم وزوج وأخت لغترام ولا يخفى عليك أن الخامس وما بعده لا ينعين فيه المحجب من المحجوب بل لك أن تعتبر كل واحد منهم حاجباً ولك أن تعتبره محجوباً أه من حاشية الامر بتصرف (قوله ذكرتها فى شرح الترتيب) قد علمتها (قوله منها الانتقال الخ) فى التعمير بالانتقال مسامحة لانه فرع عن ثبوت المنتقل عنه أولاً كان ثبت للزوج النصف أو لأم ينتقل عنه الى الربع وأجيب بأنه اعتبارى فيه لاحظ أن له النصف أو لأم انتقل عنه الى الربع ويؤيد ذلك أن ارث الزوج للنصف شرطه عدم الفرع الوارث وأثره للربع شرطه وجوده والأصل عدمه وقوله من فرض أى كالنصف وقوله الى فرض أقل منه أى كالربع (قوله ويعلم أكثرها) أى أكثر الأنواع السبعة (قوله وحجب حرمان) أى حجب يترتب عليه الحرمان

* (باب المحجب) *

وهو لغة المنع واصطلاحاً مانع من قام به سبب الارث من الارث بالسكينة أو من أوفر خطبه وهو قسمان حجب بالادوصاف وهى الموانع السابقة وحجب بالاشخاص وهو المراد عند الاطلاق وهو المقصود بالترجمة وهو قسمان حجب نقصان وهو سبعة أنواع ذكرتها فى شرح الترتيب منها الانتقال من فرض الى فرض أقل منه كحجب الزوج من النصف الى الربع ويعلم أكثرها ما سبق ومما سبب أنى للتأمل وحجب حرمان

من الميراث بالاب) لانه أدلى به وقوله (في أحواله) أي الاب أو المجد (الثلاث) بشر به الى الأحوال الثلاث التي ذكرتها من الارث بالفرض أو التعصيب أو بهما (وتسقط المجدات من كل جهة) أي من جهة الام أو من جهة الاب (بالام) أما التي من جهة الام فلا دلالة لها وأما التي من جهة الاب فلا تكون الام أقرب من يرث بالامومة (فافهمه) أي ماذا كرهته لك (وقس ما أشبهه) فيجب كل جذ قريب كل جذ أبعد منه لادلائه به وتجب المجدات بعضهم بعضا على التفصيل السابق ويحب كل من الاب أو المجد جذدة التي تدلى به دون غيرها (وهكذا) يسقط (ابن الابن) وبنت الابن (بالابن) وكذا كل ابن ابن وبنت ابن نازين بابن ابن أقرب منه (فلا تبغ) أي تطلب (عن) هذا (الحكم الصحيح) أي المجمع عليه (معدلا) أي ميلا الى حكم باطن بأن تورث ابن ابن مع ابن (وتسقط الاخوة) سواء كانوا أشقاء أو لاب أولام وسواء كانوا ذكور أو إناثا أو خنثى (بالبنتين) والمراد الواحد فأكثر كما هو معلوم

وهو معطوف على قوله يجب نقصان (قوله وقد سبق بعضه) أي كحب الاب اخ لاخ (الشقيق وقوله شيئا منه أي من أفراد وقوله مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله والمجد محبوب عن الميراث) أي عن الارث وقوله بالاب أي بسبب لاب (قوله لانه أدلى به) أي لان المجد انتسب الى الميت بواسطة الاب (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يشير به الى قوله في أحواله يحتمل أن الضمير للاب أو للمجد كما أشار اليه الشارح وقوله من الارث بالفرض الخ بيان للأحوال الثلاث (قوله وتسقط المجدات من كل جهة) أي تسقط من الورثة وقوله أي من جهة الام أو من جهة الاب أي أو من جهة الام أو مانعة خلو تجوز الجمع وقوله بالام أي بسبب الام (قوله أما التي من جهة الام فلا دلالة لها) أي أما سقوط التي من جهة الام فنابت لادلائها بالام وقوله وأما التي من جهة الاب فلا تكون الام الخ أي وأما سقوط التي من جهة الاب فنابت لكون الام الخ ووجه كون الام أقرب من يرث بالامومة أنها ترث بالامومة بلا واسطة والمجدات يرثن بالامومة بواسطة فالتى من جهة الاب ترث بالامومة بواسطة الاب أي باعتبار كونها أم أب والتي من جهة الام ترث بالامومة بواسطة الام أي باعتبار كونها أم وبهذا يتضح أصالتها فيما سبق (قوله فافهمه) أي اعلمه وقوله أي ماذا كرهته أي من يجب المجد بالاب وسقوط المجدات بالام (قوله وقس ما أشبهه) أي في يجب البعيد بالقرب والضمير لما ذكر من يجب المجد بالاب ويجب المجدات بالام وبين الشارح ما أشبهه يجب المجد بالاب بقوله فيجب كل جذ قريب كل جذ أبعد منه وبين ما أشبهه يجب المجدات بالام بقوله وتجب المجدات بعضهم بعضا فالبعض المحاب كالمجدة لقرينة من جهة الام والبعض المحبوب كالمجدة البعيدة من جهة الاب وقوله ويجب كل من الاب أو المجد جذدة التي تدلى به أي جذدة الميت التي تدلى بكل من الاب أو المجد جذد فالاب يجب المجدة التي تدلى به وهي أمه وأمهاتها والمجد يجب المجدة التي تدلى به وهي أمه وأمهاتها وقوله دون غيرها أي غير التي تدلى به كام الام وأم الاب بالنسبة للجذ (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي ماذا كرهته بين الشارح مفاد التشبيه بقوله يسقط وقوله ابن الابن مبتدأ خبره هكذا قبله وقوله وبنت الابن أشار به الى ان في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف وقوله بالابن أي بسبب الابن وقوله وكذا كل ابن ابن وبنت ابن الخ أي فيسقطان حال كونهما نازين بابن ابن أقرب منهما (قوله فلا تبغ الخ) أي اذا علمت ماذا كرهته فلا تبغ الخ وقوله عن هذا الحكم أي الذي هو يجب ابن الابن بالابن ويحتمل شعوله يجب المجد بالاب والمجدات بالام وقوله معدلا المشهور وقراءته بكسر الدال لكن القياس فتحها لان ما جاء على مفعول مما فعله على وزن ضرب يضرب فان أريد منه المحدث فقياسه الفتح وان أريد منه المكن أو الزمان فقياسه الكسر والمراد منه هنا المحدث كما أشار اليه الشارح بقوله أي مبالغة فقياسه الفتح ويكون الكسر سماعيا وقوله بأن تورث الخ تصوير للحكم المأط (قوله وتسقط الاخوة) أي جنسهم يشمل الواحد والاكثر وقوله سواء كانوا أشقاء الخ تعميم أول في الاخوة وقوله وسواء كانوا ذكورا الخ تعميم ثان فيهم وقوله بالبنتين أي جنسهم الصادق بالواحد والاكثر كما أشار اليه الشارح بقوله والمراد الخ

وقوله وسيصرح به في بني الابن أي بقوله سيان فيه الجمع والوحدان (قوله وبالاب الادنى)
 أي وتسقط الاخوة بالاب الادنى أي الاقرب واحترز به عن الاب الاعلى كما أشار إليه الشارح
 بقوله دون الاعلى فلا تسقط الاخوة به وقوله وهو أي الاعلى (قوله كما رويناه) الاروج
 قراءته بالبناء للجهول حينئذ فأصله روي لنا فدخله المحذف للعارض والابصال للضمير
 ويصح قراءته بالبناء للجهول وهو الذي يشبه له الشارح وكأنه لم يرتض الاقل لان المحذف
 والابصال سمائي (قوله ذلك) أي سقطت الاخوة بالبنين وبالاب الادنى واسم الإشارة
 مفعول روي بنا على بناءه للجهول وقوله في معنى ما ورد الخ أي بسبب الاخذ بمفهوم معنى اللفظ
 الذي ورد في القرآن وهو لفظ الكلالته في آيتها أعني قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
 أو امرأة لآية وقوله تعالى يستعمونك قل الله يفتيك في الكلاله الآية فالآية الاولى تفيد
 بمفهومها حجب الاخوة للام بالولد أو بالوالد والثانية تفيد بمفهومها أيضا حجب الاخوة
 الاشقاء والاب بهما أفاده المحفني (قوله فان الكلاله من لم يخلف الخ) أي ومفهومه ان
 من خلف ولدا أو والد فلا شيء لآخوته فيعلم من هذا سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى
 (قوله أو كما رويناه ما يؤدي الى ذلك) أي الى سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى
 وأما مائة خلوت تجوز الجمع وكذلك أو التي فيما بعد فان ذلك كما هو مروي عن القرآن مروى عن
 الرسول ومروى عن الفقهاء والفرضيين وغيرهم وقوله في قوله أي من قوله ففي معنى من
 السانحة لانه بيان لما يؤدي الى ذلك وقوله فابق فلاولى الخ وفي رواية فهو ولاولى الخ وفي
 رواية فابق الفروض الخ وفي رواية فابق الورثة الخ (قوله ولا شك ان كلا
 الخ) هذه ضمنية للحديث بين بها لشارح وجه كونه يؤدي الى سقوط الاخوة بالابن
 وبالاب وقوله وكذا ابن الابن الخ أي بذلك ليس بين انه يعلم من الحديث وان كان ابن
 الابن سيذكره المصنف (قوله أو كما رويناه ذلك) أي سقوط الاخوة بالبنين وبالاب وقد
 عرفت ان أمانة خلوت تجوز الجمع وقوله وغيرهم أي من بقية العلماء وقوله فانه مجمع
 عليه أي لان هذا المجمع عليه فهو تعليل لقوله عن الفقهاء والفرضيين وغيرهم
 (قوله ولما كان الابن حقيقة خاصا الخ) أي ولما كان الابن حال كونه حقيقة خاصا الخ
 وقوله وكان ابن الابن الخ عطف على كان الاولى وقوله اجاعا أي بالاجاع وهو دليل لكون
 ابن الابن كالابن وقوله صرح بذلك أي بكون ابن الابن كالابن في حجب الاخوة وقوله
 بقوله أي في قوله فالهالة النانية بمعنى في والهالة الاولى للتعدي (قوله وبني البنين) أي وتسقط
 الاخوة بجنس بني البنين الصادق بالواحد والآخر كما سيصرح به (قوله كيف كانوا)
 كيف اسم استفهام في محل نصب على أنه خبر له كان ان كانت ناقصة أو على أنه حال ان
 كانت تامة بمعنى وجدوا الواو واسمها على الاول وفاعلها على الثاني وقوله على أي حالة تفسر
 كيف على كل من لاحتمالين وابن أفهم كلام بعضهم قصره على الثاني وقوله من قرب
 أو بعيد ان لاى حالة (قوله ولما كان من المعلوم الخ) كان الاخصر منه أن يقول ولما كان
 الواحد من بني البنين وكذا من البنين كما لجمع في حجب الاخوة صرح بذلك بقوله سيان
 الخ وقوله بأنه أي الحال والشأن والقاعدة أن ضمير الشأن يفسره ما بعده وهو هنا قوله

وسيصرح به في بني الابن
 (وبالاب الادنى) دون الاعلى
 وهو المجتزأ (كما رويناه) ذلك
 في معنى ما ورد في القرآن
 العزيز فان الكلاله من لم
 يخلف ولدا ولا والدا أو كما رويناه
 ما يؤدي الى ذلك عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم
 في قوله فابق فلاولى رجل
 ذكر ولا شك ان كلام ابن الابن
 والاب وكذا ابن الابن أولى
 من الاخوة أو كما رويناه ذلك
 عن الفقهاء والفرضيين
 وغيرهم فانه مجمع عليه ولما
 كان الابن حقيقة خاصا بابن
 الصلب وكان ابن الابن
 كالابن في حجب الاخوة اجاعا
 صرح بذلك بقوله (وبني
 البنين كيف كانوا) أي على
 أي حالة كانوا من قرب أو بعد
 ولما كان من المعلوم انه
 ليس المراد بني البنين
 وكذا بالبنين في حجب
 الاخوة

ليس المراد الخ وقوله اجمع بالنصب على أنه خبر ليس وقوله بل الواحد الخ اضراب
 انتقالي وقوله في ذلك سواء أى مستويان في حجب الاخوة وقوله صرح بذلك أى يكون
 الواحد والجماعة سواء وقوله بقوله أى في قوله كما تقدم غير مرة (قوله سيان) بكسر السين
 تنبيه سى وهو خبر مقدم والجمع وما عطف عليه مبتدأ مؤخر وقوله أى سواء تفسر لسيان
 وقوله فيه متعلق بسيان والضمير للعلم السابق كما أشار إليه الشارح بقوله أى الخ حكم الخ
 (قوله اجمع) المراد به ما فوق الواحد فيصدق باثنين فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله
 الصادق الخ (قوله والوحدان) بضم الواو جمع واحد كزعمان جمع راع وشبان جمع شاب كما
 في القاموس والصحيح أن الواو جمع أحاد بمعنى واحد كزعمان جمع غلام وضبطه العلامة
 المحقق بالكسر وجعله جمع الواحد ثم حكم بشذوذه وهو تعلق لا يعول عليه كما قاله المحقق
 الأمير (قوله جمع واحد) يمكن الجمع ليس مراد بل المراد به الواحد مجازاً أمرسلا من اطلاق
 اسم الكل وأرادة المجزأة لأن المفرد جزء الجمع وإنما كان المراد به الواحد لمقابله بالجمع
 المراد به ما فوق الواحد (قوله فلا تظن الجمع شرطاً) تقرير على قوله سيان فيه الجمع
 والوحدان أى فلا تظن الجمع الواقع في عبارة المصنف شرطاً في حجبهم الاخوة (قوله ولما
 كان الاخوة للام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله بمن يحجب به الاشقاء أى وهو
 ثلاثة الابن وابن الابن والاب فالاخ الشقيق يحجب بثلاثة والاخ للاب يحجب بهؤلاء
 الثلاثة وبالاخ الشقيق وكذلك الشقيقة اذا صارت عصبة مع الغير كما تقدم وابن الاخ
 الشقيق يحجب بهؤلاء وبالمجد والاب وكذلك الاخت للاب اذا صارت عصبة مع الغير
 كما مروا بن الاخ للاب يحجب بهؤلاء وبابن الاخ الشقيق والعلم الشقيق يحجب بهؤلاء وبابن
 الاخ للاب والعلم للاب يحجب بهؤلاء وبابن العلم الشقيق وابن العلم الشقيق يحجب بهؤلاء وبابن
 للاب وابن العلم للاب يحجب بهؤلاء وبابن العلم الشقيق والمولى المعتقد ذكر اكان أو انتى
 يحجب بهؤلاء وبابن العلم للاب اه من اللؤلؤة بتصرف (قوله وزيادة على ذلك) أى
 ويزائد على ما يحجب به الاشقاء فالزيادة بمعنى الزائد ولذلك قال صرح بالزائد ويصح أن
 يكون على تقدير مضاف أى زى زيادة والمجوز لذلك أن الزيادة لا تحجب وإنما يحجب
 الزائد الذى هو ذو الزيادة (قوله صرح بالزائد) جواب لما وقوله بقوله أى في قوله كما مر
 مراراً كثيرة (قوله ويفضل ابن الام) أى ويزيد الاخ للام على الاخ الشقيق والاخ للاب
 فيعلم من ذلك ان الاخ للام يسقط بما يسقط به الاخ الشقيق والاخ للاب من الابن وابن الابن
 والاب ويزيد عليهم ما يأنه يسقط بما سبذ كره من المجد والبنات وبنات الابن فيسقط بسببته
 ولا يسقط بالاخ الشقيق (قوله وكذا بنت الام) أى فابن الام ليس بقيد وقوله وهما أى
 ابن الام وبنت الام وقوله الاخ والاخت للام فالمراد من ابن الام الاخ للام والمراد من بنت
 الام الاخت للام (قوله بالاسقاط) متعلق بيفضل وكان المناسب لقوله سابقاً وتسقط الاخوة
 الخ أن يعبر بالسقوط لأنه لاحظ هنا اسقاط الغرلة والمخطب سهل وقوله بالمجد أى
 بسبب المجد (قوله فافهمه) أى فاعلم المحكم المذكور وهو اسقاط الاخ للام بالمجد وهو المراد
 باسم الإشارة في قول الشارح أى ذلك فهو تفسير للضمير وقوله فهما محجبا أى مطابقا

الجمع بل الواحد والجماعة
 في ذلك سواء صرح بذلك
 بقوله (سيان) أى سواء
 (فسيه) أى المحكم
 المذكور وهو حجب الاخوة
 بهم (الجمع) الصادق باثنين
 في زاد (الوحدان) جمع
 واحد فلا تظن الجمع شرطاً
 ولما كان الاخوة للام
 يحجبون بمن يحجب به
 الاشقاء وزيادة على ذلك
 صرح بالزائد بقوله (ويفضل
 ابن الام) وكذلك بنت الام
 وهما الاخ والاخت للام
 (بالاسقاط) أى المحجب
 (بالمجد فافهمه) أى ذلك
 فهما محجبا

للاواقع وقوله على احتياط أى تثبت وقوله ويقتين أى جزم وقوله لا على شك وتردد
 العطف فيه للتفسير (قوله وبالبنات) أى ويفضل ابن الام بالاسقاط بالبنات أى يحسنهن
 الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله وبنات الابن أى
 جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله كذلك أى الواحدة فأكثر
 (قوله كما صرح به) أى بأن المراد الواحدة فأكثر فى البنات وبنات الابن وقوله بقوله
 أى فى قوله فالإمام معنى فى (قوله جمعاً ووحداً) أى سواء كن جمعاً وهو ما فوق الواحدة
 فيصدق بانثنين فأكثر أو وحداً يضم الواو وكسرها والمراد به الواحدة بدل لـ لـ مقابلة
 بقوله جمعاً كما تقدم (قوله فقل لى زدى) أى لانه ينبغي طلب الزيادة من العلم قال تعالى وقل
 رب زدنى علماً وقوله من هذا العلم المتفق عليه وغيره أى لأن حذف المعمول يؤذن
 بالعموم (قوله فتخلص) أى من كلام المصنف وقوله أن الاخوة للام المراد بهم ما يشمل
 الاخوات للام وقوله يحجبون بسنة أى بأحد سنة وقوله بالابن وابن الابن الخ بدل من
 قوله بسنة وقوله اجمعاً أى بالاجماع وقوله لآية الكلاله الاولى أى لفهوه وهاوآية
 الكلاله الاولى هى قوله تعالى وان كان رجلاً يورث كلاله الخ وقيد بالاولى لانها المثبتة
 للذكر بمفهومها لكون المراد بالاخوة فيها الاخوة للام وأما آية الكلاله الثانية التى هى
 قوله بسنة فتقرنك قل الله يغتـكم فى الكلاله الخ فالمراد بالاخوة فيها الاخوة لآوين أولاب
 (قوله لان الكلاله من لم يخلف ولداً) أى لان معنى الكلاله ميت لم يخلف ولداً
 وان نزل ولداً لداوان علا وقوله وقيل فيها غير ذلك مما ذكرته فى شرح الترتيب أى
 وقيل فى الكلاله غير هذا القول مما ذكرته فى شرح الترتيب قال فيه وقيل الكلاله
 اسم للورثة اذ لم يكن فيه م ولد ولا والد وقيل ميت فاقد للولد وقيل ورثة فاقد وره وروى
 التوقف فيها عن عمر رضى الله عنه اه وقد نظم بعضهم هذا الخلاف بقوله
 وفى المراد بالكلالة اختلاف * والاكثر أنهما عرفت
 فقيل وارثون ما فيه م ولد * ووالد وقيل ميت فقد
 ذنب وقيل فاقد للولد * أو وارثون فاقد وره فاعدد
 والوقف فى معناه بروى عن عمر * وعزو سابق الى المجل اشهر
 (قوله لكن خص الخ) هذا استدراك على قوله لآية الكلاله مع قوله لان الكلاله من لم
 يخلف ولداً ولا والد لان الام والمجدة دخلتا فى ذلك والتخصيص فى الحقيقة للمفهوم وهوانه
 لو لم يكن كلاله بأن كان له ولد أو والد لا ميراث للاخوة فيخرج من ذلك الام والمجدة وكذلك
 خص من مفهوم الكلاله فى الآية الثانية الميت فانها لا تحجب الاخوة الاشقاء أولاب
 والعمدة فى ذلك السنة (قوله ثم بنات الابن) أى جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار
 إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله بسقطن أى من عدد الورثة المحجبين بالبنات عند
 حوزهن الثلثين (قوله متى حاز البنات الثلثين) أى متى استحق البنات الثلثين بأن كن
 اثنتين فأكثر فالمراد من المحبزة الاستحقاق لا الأخذ لانه لا يتوقف سقوط بنات الابن عليه
 والمراد بالبنات ما يشمل بنتين فأكثر ولا يخفى أن جواب الشرط محذوف دل عليه ما سبق

(على احتياط) ويقتين
 لا على شك وتردد
 (وبالبنات) الواحدة
 فأكثر (وبنات الابن)
 كذلك كما صرح به بقوله
 (جمعاً ووحداً) من البنات
 وبنات الابن (فقل لى زدى)
 من هذا العلم المتفق عليه
 ومن غير فتخلص ان الاخوة
 للام يحجبون بسنة بالابن
 وابن الابن والميت وبنات
 الابن والاب والمجدة اجمعاً
 لآية الكلاله الاولى لان
 الكلاله من لم يخلف ولداً
 ولا والد وقيل فيها غير
 ذلك مما ذكرته فى شرح
 الترتيب لكن خص من
 الكلاله الام والمجدة فلا
 يحجبان ولد الام بالاجماع
 (ثم بنات الابن) الواحدة
 فأكثر (بسقطن متى حاز
 البنات الثلثين)

بإثباتي لفهوم قول ابن مسعود
رضي الله عنه السابق في
بنت وبنت ابن وأخت
حيث قال للبنت النصف
ولبنت الابن السدس
تكملة الثلثين وأخبر أن
ذلك بقضاء النبي صلى الله
عليه وسلم والفقي في الأصل
الشاب أو السخي (الأذا
عصم من الذكر * من ولد الابن
وهو القريب المبارك سواء
أكان في درجة بنت الابن
أو أنزل منها الاحتياج إليه
(على ما ذكرنا) أي
الفرضيون وقدمته في باب
التعصيب بخلاف الابن
مسعود رضي الله عنه حيث
جعل الفاضل بعد فرض
البنات للذكر خاصة واسقط
بنات الابن (تمة)

ولتقدير متى حاز البنات الثلثين سقطت بنات الابن (قوله بإثباتي) أي بامتناعه في
الفرائض شاباً أم لا متخذاً أم لا وإن كان الفقي في الأصل الشاب أو السخي كما سب ذكره
الشارح وفيه إشارة إلى أنه ينبغي إبطال العلم صرف زمن الشبوبة في طلب العلم لأنه زمن
القوة والنشاط المحتاج إليها فيه وينبغي له أيضاً أن يكون متخذاً في كرم بنفسه ويبدل
ماله في طلب العلم ليحصل له مقصوده (قوله لفهوم قول ابن مسعود الخ) أي فإن لفهوم
قوله ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين أنه لو كمل الثلثان للبنات بأن كن اثنتين
فأكثر فلا شيء لبنت الابن وقوله حيث قال أي لأنه قال ولو حذف ذلك ماضر ويكون
ولبنت الابن السدس الخ بمقول القول في قوله لفهوم قول ابن مسعود وقوله وأخبر أن
ذلك الخ أي حيث قال لأقضي فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وغرض الشارح بذلك
دفع ما قد يقال كيف يقول وقد يستدل بكلام ابن مسعود مع أن كلام الصحابي ليس بحجة
ووجه الدفع أنه أخبر بأن ذلك بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستدل به في الحقيقة فهو
قضاء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والفقي في الأصل) أي في اللغة وإنما قال في الأصل لأن
المراد به هنا من له تنبه في الفرائض وقوله الشاب أو السخي هما اطلاقان للفقي (قوله إلا
إذا عصم من الذكر) أي إذا أقواهن الذكر أخا كان أولاً فلا يسقطن وقوله من ولد الابن
بقطع الحمزة للوزن ومن يسانية مشوبة بثب بعض أي الذي هو بعض ولد الابن وقوله وهو
القريب المبارك أي الذي جعل الله فيه بركة وسبب أي تعريفه في الفائدة وقوله سواء
كان في درجة بنت الابن أي بأن كان أخاها أو ابن عمها وقوله أو أنزل منها أي بأن كانت
عمته أو عمة أبيه أو جدته وقوله لا احتياج إليها أي لا احتياج لبنت الابن إلى الذكر من ولد
الابن وهو علة لتعصبيه لها فكانه قال وإنما عصمها لا احتياجها إليه وإنما احتاجت إليه
لأنه لم يفضل لها من الثلثين شيئاً (قوله على ما ذكرنا) أي حال كون ذلك جارياً على ما ذكره
الفرضيون ولا يخفى ما في آخر المصراعين من التخصيس وقد تقدم مستوفى عند قوله وهكذا
أن كثروا أو زادوا الخ وقوله أي الفرضيون أنفسهم للضمير وهو الواو وهم معلومون من
السياق (قوله وقدمته في باب التعصيب) أي في شرح قوله

والابن والآخر مع الأناث * به صمانن في الميراث

(قوله خلافاً لابن مسعود) أي حال كونهم مخالفين لابن مسعود فهو حال من الواو في ذكرنا
روافق ابن مسعود أبو ثور من أئمة أعلم من كلام الشارح أن في المسئلة قولين وفيها قول
ثالث للمصنفين وهو التفصيل بين أن يكون ابن الابن في درجتها فعصمها وأن يكون أنزل
منها فلا يعصمها ففي المسئلة ثلاثة أقوال (قوله حيث جعل الخ) أي لأنه جعل الخ وإنما
جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة واسقط بنات الابن لأنه لو جعل بينهم لم يترك
مثل حظ الاثنين زاد حق البنات على الثلثين ولا يرد حقهن على الثلثين ولأن الأنثى إنما
تصير عصمة بالذكور إذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد كالبنات والأخت وأما إذا لم تكن
كذلك فلا نصير به عصمة كبنت الأخ وبنت العم وأجيب عن الأول بأن استحقاق
البنات بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب وهما سيبيان مختلفان وعن الثاني بأن

ما قلناه في بنت الابن مع بنتي
 الصاب يجري في كل بنت ابن
 نازلة مع من يستغرق الثلثين
 من بنات الابن العائلات
 كملت ابن ابن مع بنتي ابن
 وكملت وبنت ابن وبنت
 ابن ابن وكملت ابن وبنت
 ابن ابن وبنت ابن ابن
 فلا شيء للنازلة في الصور
 الثلاثة الا اذا كان معها في
 درجتها أو أسفل منها ابن ابن
 فمعها كما سمعت الإشارة
 لذلك والله أعلم (ومثلهن)
 أي ومثل البنات (الاخوات
 اللائي يبدلن بالقرب من
 الجهات) أي جهات الاب
 والام وهن الاخوات
 الشقيقات (اذا أخذن
 فرضهن وافيا) وهو الثلثان
 بأن كن ثنتين فأكثر
 (أسقطن أولاد الاب) وهن
 الاخوات للاب سواء
 الواحدة والاكثر وفي قوله
 (البواكيا) ايما إلى انهن
 لم يحصل لهن الالبكاء على
 الميت فقط

بنت الابن صاحبة فرض عند الانفراد الا ترى انها تأخذ النصف عند عدم البنات بخلاف
 بنت الاخ وبنت العم (قوله ما قلناه في بنت الابن مع بنتي الصاب) أي من سقوط بنت
 الابن مع بنتي الصاب وقوله يجري في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين الخ
 فتسقط بنت الابن النازلة مع من ذكر (قوله كملت ابن ابن مع بنتي ابن) لم يبق الابن الثلثان
 ولا شيء لبنت ابن الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكملت وبنت ابن
 وبنت ابن ابن للثلاث النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين ولا شيء لبنت ابن
 الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكملت ابن وبنت ابن وبنت
 ابن ابن لم يبق الابن النصف ولبنت ابن الابن السدس تكملة الثلثين ولا شيء لبنت
 ابن ابن الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها (قوله فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث)
 أي لاستغراق الثلثين كما بين والباقي بردها من ان لم يكن هناك عاصب (قوله الا اذا كان
 معها) أي مع النازلة (قوله كما سمعت الإشارة إلى ذلك) أي في باب التعصيب حيث قال
 هناك وتريد بنت الابن بانه يعصها ابن ابن في درجتها مطلقا بعصها ابن ابن أنزل منها اذا
 لم يكن لها شيء في الثلثين الخ (قوله ومثلهن الاخوات الخ) أي في اسقاط الاخوات لاب عند
 استغراقهن الثلثين الا اذا كان هناك أخ لاب فبعصهن وقد بين ذلك المصنف بقوله اذا
 أخذن فرضهن الخ (قوله أي ومثل البنات) أشار إلى أن الضمير راجع للبنات (قوله اللائي
 يدلن بالقرب من الجهات) أي اللائي ينتسبن إلى الميت بسبب قربهن من جميع الجهات
 والمراد بالجمع ما فوق الواحد لان بالقرب جهتين جهة الاب وجهة الام وكان الاولى للشارح
 ان يقول أي جهتي الاب والام بدل قوله أي جهات الاب والام تنبيه على ان المراد بالجمع
 ما فوق الواحد وذلك قال سبط المارديني بعد قول النظم من الجهات أي جهتي الاب
 والام ويمكن ان يكون الجمع باقيا على حقيقته نظر إلى تعدد الجهة باعتبار تعدد الاخوات
 لانه لكل אחת جهة فان فيه تامل ان يكون اتسان الشارح بالجمع في النفس إشارة لذلك
 أفاده الرشيد (قوله وهن) أي الاخوات اللائي يدلن بالقرب من الجهات (قوله اذا
 أخذن فرضهن) أي اذا أخذت الشقيقات مفروضهن وفي بعض النسخ حظهن أي
 نصيبهن والمراد بالاخذ الاستحقاق وان لم يحصل له أخذ حقيقة والفرض بمعنى المفروض
 والمخط بمعنى النصيب وقوله وافيا أي كاملا وهو حال من فرضهن وهي حال لازمة لان
 فرضهن لا يكون الا كاملا اذا العدم من لا يرث أقل من الثلثين بالاجماع كما في المفروض
 ويحتمل على بعد أنه احتريزه عما لو جبت إحدى الاختين بالوصف (قوله وهو) أي
 فرضهن وقوله بأن كن الخ تصور ان يكونن يأخذن الثلثين (قوله أسقطن) أي حين
 والجملة جواب اذا وقوله أولاد الاب أي جنسهم الصادق بالواحدة والاكثر كما أشار إليه
 الشارح بقوله سواء الواحدة والاكثر (قوله وفي قوله) خبر مقدم وایما مبتدأ مؤخر
 وقوله البواكيا جمع بكبة وقوله ايما إلى انهن الخ أي إشارة إلى انهن الخ وقوله الا
 البكاء على الميت فقط أي لا الارث لسقوطه من باستغراق الثلثين والمراد حصص لهم البكاء
 بالفعل أو بالقوة ويحكي ان ابن الجوزي سئل عن ابن وأم ولم يخاف الميت لهما شيئا ميرث كل

(وان يكن أخ لمن)

أى وان يكن مع

الاخوات لأب أخ لأب

(حاضرا) معهن (عصبن)

واقدمه أو اقدمهوا الباقي

بعد الفرض للذكر مثل حظ

الانثيين خلافا لابن مسعود

رضي الله عنه حيث جعل

الباقى للأخ للأب دون

الأخت للأب وقوله (باطنا

وظاهرا) فيه إيماء الى أن

ذلك حكم بالحق لمنفوخه

باطنا وظاهرا ولما كانت

الاخوات للأب لسن كبنات

الابن في جميع الاحكام لأن

بنت الابن عصم بها من هو

أنزل منها اذا لم يكن لها في

الثلاثين شئ ولا كذلك

الاخت للأب فانه لا يصعبها

الاخ لأب فقط فلا يصعبها

ابن الاخ وان احتاجت اليه

صرح بذلك في ضمن حكم

عام فقال (وليس ابن

الاخ) وابنه وان نزل سواء

كان شقيقا أو لأب (بالمعص

من مثله) من بنات

الاخ لانهم من ذوى الارحام

(أو فوقه في النسب) من

بنات الاخ كذلك أو من

الاخوات المحتاجات اليه

لانه لما لم يصعب من في

درجته لم يصعب من فوقه

بالأولى فائدة القريب

المبارك هو من لولاه لستقطت

الانثى التي يصعبها

منها فقال يرث الابن البتم والام الشكل أى المحزن (قوله وان يكن) أى يوجد وقوله أخ
لمن أى معهن فاللام بمعنى مع كما أشار اليه الشارح بقوله أى وان يكن مع الاخوات للأب
اخ لأب وقوله حاضرا أى حالة كونه حاضرا أى موجودا واحترابه من المفقود وسياقى
في بابه وقوله معهن لاحاجة اليه بعد قوله وان يكن مع الاخوات الخ وقوله عصبن جواب
الشرط وقوله واقدمه أى الاخ والاخت وهذا راجع للواحدة وقوله واقدمهوا أى
الاخ والاخوات وهذا راجع للذكر (قوله خلافا لابن مسعود الخ) فقد خالف في هذه كما
خالف في التي قبلها (قوله باطنا) أى عند الله وقوله وظاهرا أى عند القاضى والمفتى اه
أمير وقوله فيه إيماء الى أن ذلك الخ أى لانه لو كان بالباطل لم ينفذ باطنا (قوله ولما كانت
الاخوات الخ) دخول على كلام المصنف وقوله لان بنت الابن بعصمها من هو أنزل منها
اذا لم يكن لها في الثلاثين شئ أى من نصف أو سدس أو مشاركة فيه أو في الثلثين كما قدمه
الشارح وقوله فلا يصعب بها ابن الاخ أى لانه لا يصعب من في درجته وهى أخته لكونها
من ذوى الارحام وقوله وان احتاجت اليه أى لانه ليس لها شئ في الثلاثين (قوله
صرح) جواب لما وقوله بذلك أى بعدم تعصيب ابن الاخ للاخت وقوله في ضمن
حكم عام أى لانه ذكر أو لعدم تعصيب ابن الاخ لمن في درجته وهذا حكم زائد على المقصود
ثم ذكر عدم تعصبيه لمن كان فوقه في الدرجة وهو حكم عام لشموله عدم تعصبيه بنت الاخ
التي فوقه وعدم تعصبيه الاخت (قوله فقال) عطف على صرح (قوله وليس ابن الاخ)
بقطع همزة ابن للضرورة ويصح في النجاء التشديد والتخفيف والوزن صحيح على كل منهما
الا أنه دخله الطي على التخفيف وقوله وابنه أى ابن ابن الاخ وقوله وان نزل غاية في
ابنه وقوله سواء كان شقيقا أو لأب تعميم في الاخ وقوله بالمعص بكسر الصاد المشددة
لانه اسم فاعل ومفعوله ما بعده (قوله من مثله) يحتمل ان من منكرة موصوفة ومثله
بالنصب على انه صفة بمعنى مماثلة أى انى مماثلة له في الدرجة ويحتمل انها موصولة
ومثله بالرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف أى التي هى مثله وحذف صدر الصلة ههنا نادر
لعدم الطول وقوله من بنات الاخ بيان من مثله وهو شامل لاختواته وبنات عمه وقوله
لانهم من ذوى الارحام الاولى من ذوات الارحام وهو تعليل لعدم تعصبن (قوله أو
فوقه) عطف على مثله على الوجهين فيه وهو معلوم بالاولى من المعطوف عليه كما يشير اليه
الشارح بالتعليل وقوله في النسب تنازعه كل من مثله وفوقه وقوله من بنات الاخ أى
اللاتى فوقه وهوى بيان من فوقه وقوله لذلك أى لانهم من ذوى الارحام وفي بعض النسخ
كذلك بالكاف بدل اللام والاولى أظهر وقوله أو من الاخوات أى للأب وهو عطف على
من بنات الاخ وقوله المحتاجات اليه أى لانه ليس لها شئ في الثلاثين وقوله لانه الخ تعليل
لعدم تعصيب ابن الاخ من فوقه من خصوص الاخوات لانه قد عدل ذلك في بنات الاخ
ويحتمل دخولهن ويكون التعليل بالنسبة لمن تأكيدا (قوله فائدة) أى أولى بدليل ما
ساقى من قوله فائدة ثانية وقوله فائدة ثالثة وانما حذف الوصف هنا لانه لم به (قوله القريب
المبارك) أى الذى جعل الله فيه البركة وقوله هو من لولاه لستقطت الانثى الخ أى كابن

الابن مع بنت الابن عند استغراق البنات للثلاثين وقوله سواء كان أخاها مطلقا أى عن
 التقيد بكونه فى أولاد الابن فيشمل الأخ للاب مع أخته وقوله أو ابن عمها أى بان كانت
 بنت ابن مع ابن ابن آخر وقوله أو أنزل منها أى بان كانت بنت ابن مع ابن ابن وقوله فى
 أولاد الابن أى لافى الاخوة والاحوات للاب (قوله وأما القريب المشوم) مقابل للقريب
 المبارك والمشوم الذى لا بركة فيه من الشوم ضد البين وهو بضم الشين وبالواو ويصح
 بسكون الشين وبالهمز قبل الواو وهذا أصل الاول فخفف بنقل حركة الهمز الشين وحذف
 الهمز وقوله فهو الذى لولاه لورثت أى كابن الابن مع بنت الابن فى الصورة الآتية فى
 الشرح كما سبأنى توضيحه (قوله ولا يكون ذلك الامساو باللائنى) أى ولا يكون القريب
 المشوم الامساو باللائنى فى الدرجة وقوله من أخ مطلقا أى عن التقيد بكونه لبنت
 الابن فيشمل الأخ للاخت من الاب وقوله أو ابن عم لبنت الابن أى بان كانت بنت ابن مع
 ابن ابن آخر (قوله وله صور) أى للقريب المشوم صور بصورها وقوله منها أى ومنها
 زوج وأم وأخ للام وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ كذلك فلزوج النصف ثلاثة وللأم
 السدس واحد وللأخ للام كذلك يبقى واحد فيعمال عليه باثنتين وتكون الثلاثة للاخت
 فالمسئلة من ستة فتعمل لثمانية وسقطت الاخت للاب والأخ كذلك لاستغراق الفروض
 التركة فلولا الأخ للاب لورثت الاخت للاب السدس تكملة الثلاثين فهو مشوم عليها
 وهذا المثال فى الاخوة وهو الذى أهمله الشارح (قوله فلزوج الربع) أى وهو ثلاثة
 وقوله وللأم السدس أى وهو اثنان وكذلك قوله وللأب السدس وقوله وللمنت
 النصف أى وهو ستة فيعمال لها با واحد وقوله وللمنت الابن السدس أى فيعمال لها باثنتين
 وقوله فتعمل المسئلة الى خمسة عشر أى وأصلها اثنا عشر لان فيها ربعا وسدسا وقوله فلو
 كان الخ أى هذا ان لم يكن معهم فلو كان الخ فهو مقابل لمخدوف وقوله لاستغراق
 الفروض على لسقوطهما وقوله وتكون اذذاك أى وتكون المسئلة وقت ذلك حاصل
 كما تقدم نظيره وقوله فلولا لورثت أى فلولا ابن الابن لورثت بنت الابن السدس
 وقوله فهو أخ مشوم عليها أى عا عليها شؤمه (قوله المحبوب بالوصف) أى المحبوب بوصف
 قام به من الاوصاف السابقة فى قول المصنف وينمى الشخص من الميراث الخ وقوله
 وجوده كعدمه أى لانه والمحالة هـ ذه كلاجنبى وقوله فلا يحجب أحدا ربع على قوله
 وجوده كعدمه وقوله لا حرمانا ولا نقصانا هـ ذاما علمه جـ اهر العمانية ونقل عن ابن
 مسعود أن الكافر والقاتل والرقيق يحجب غيره حرمانا لكن لم يضح عنه والصح عنه انهم
 لا يحجبون أحدا حرمانا وذهب ابن مسعود الى تحجب الزوجين والام نقصانا بالولد والاخوة
 الكفار والارقاء والقاتلين لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة ولم يقل وارثين ولا غير
 وارثين أفاده الرشيدى (قوله والمحبوب بالشخص) أى حرمانا كما هو معلوم من الاطلاق
 وقوله لا يحجب أحدا حرمانا لا يقال نرد الأخ المشوم لانه محجوب بالشخص وقد يحجب أخته
 حرمانا لانا نقول الأخ المشوم ليس محجوبا بالشخص وانما سقط الاستغراق الفروض
 التركة ولذلك سقطت هى معه فالحاجب فى الحقيقة انما هو الاستغراق (قوله وقد يحجب

سواء كان أخاها مطلقا أو ابن
 عمها أو أنزل منها فى أولاد
 الابن وأما القريب المشوم
 فهو الذى لولاه لورثت
 ولا يكون ذلك الامساو يا
 لللائنى من أخ مطلقا أو ابن
 عم لبنت الابن وله صور منها
 زوج وأم وأب وبنت وبنت
 ابن فلزوج الربع وللأم
 السدس وللأب السدس
 وللمنت النصف وللمنت
 الابن السدس فتعمل
 المسئلة خمسة عشر فلو كان
 معهم ابن ابن سقطت
 معه بنت الابن لاستغراق
 الفروض وتكون اذذاك
 عائلة ثمانية عشر فلولا
 لورثت كما بينا فهو أخ
 مشوم عليها والله أعلم
 * (قائدة ثانية) * المحبوب
 بالوصف وجوده كعدمه
 فلا يحجب أحدا حرمانا
 ولا نقصانا والمحجوب
 بالشخص لا يحجب أحدا
 حرمانا وقد يحجب نقصانا

نقصانا) أى وقد يحجب المحبوب بالشخص غيره يجب نقصان وقوله وذلك أى كون المحبوب بالشخص يحجب غيره نقصانا وقوله فى مسائل ذكرتها فى شرح الترتيب قد ذكر منها هنا واحدة بقوله منها أم وأب وأخوة كيف كانوا أى سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم فالأخوة مع كونهم محجوبين بالأب محجوبون بالأم من الثالث إلى السادس والثانية أم وجد وعدد من أولاد الأم فالأم السادس والباقي للجد ولا شئ لأولاد الأم محجوبين بالجد فالأخوة للأم مع كونهم محجوبين بالجد محجوبون بالأم من الثالث إلى السادس والثالثة أم وأخ شقيق وأخ لأب فالأم السادس والباقي للأخ الشقيق ولا شئ للأخ فالأب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق يجب معه الأم من الثالث إلى السادس والرابعة أم وأخ شقيق وأب وجد وأخ لأم فالأم السادس والباقي بين الجد والأخ الشقيق أو الذى لأب ولا شئ للأخ للأم فالأخ للأم محجوب بالجد ومع ذلك يجب مع الأخ الشقيق أو لأب الأم من الثالث إلى السادس والخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ لأب فالأم السادس ولا شقيقة النصف وللزوج النصف فهى من ستة وتقول لسبعة ولا شئ للأخ للأب فقد يجب مع الأخت الأم من الثالث إلى السادس مع كونه محجوباً بالاستغراق الفروض التركة بالنظر لكونه محجوباً بالأشخاص المستغرقين لتركته والسادسة مسائل المعادة كجد وأخ شقيق وأخ لأب فالأخ الشقيق بهذا لأب على الجد فى أخذ الثالث ولو لم بعده عليه لا أخذ النصف فالأخ لأب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق يجب الجـد من النصف إلى الثالث انتهى ما ذكره فى شرح الترتيب بتوضيح (قوله المحجب بالوصف يتأق دخوله على جميع الورثة) فقد يكون الابن رتبة قائماً لا وكذلك الأب ونحوه فيجب بالوصف وهو الرق مثلاً وقوله والمحجب بالشخص نقصانا كذلك أى يتأق دخوله على جميع الورثة فيجب الابن مثلاً بالشخص نقصانا بمنزلة ابن آخر له وهكذا (قوله وأما المحجب بالشخص حرماناً فلا يدخل على ستة) أى لا دلالتهم على الميت بأنفسهم وهم أقرب إليه وأقوى أدلاً فلو حجبهم غيرهم حرماناً لم ترجح الضعيف على القوى وهو ممتنع وقوله وهم الأب والأم الأخ فهم الأبناء والولدان والزوجان لكن الزوجان لا يحجبان الابن إلا فى مسألة المنفوف وهى نادرة فلذلك عددهم بعضهم خمسة حيث قال ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الأبناء والولدان وأحد الزوجين (قوله وضابطهم) أى الستة الذين لا يدخل عليهم المحجب بالشخص حرماناً وقوله كل من ادلى إلى الميت بنفسه أى كل وارث انتسب إلى الميت بنفسه لا بواسطة وقوله غير المعتق والمعتقة أى لأن عصبات الولاء مؤثرون عن عصبات النسب بالإجماع ولأن الولاء أضعف من النسب فكل منهما مدلى إلى الميت بنفسه لكن يحجب بالشخص حجب حرماناً ما ذكر (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخوله على كلام المصنف وقوله وكان الخ أى والمحال أنه كان الخ فالواو للعال وقوله من أحكام العاصب خبره كان مقدم وقوله أنه إذا استغرقت الخ فى تأويل مصدراهما مؤخر أى سقوط العاصب عند استغراق الفروض التركة فكانه قال وكان سقط العاصب عند استغراق الفروض التركة من أحكام العاصب وقوله وإن لم يصرح به أى والمحال أنه لم يصرح به وقوله

وذلك فى مسائل ذكرتها فى شرح الترتيب منها أم وأب وأخوة كيف كانوا فالأم السادس والباقي للأب ولا شئ للأخوة محجوبين بالأب والله أعلم * (فاثثة ثالثة) * المحجب بالوصف يتأق دخوله على جميع الورثة والمحجب بالشخص نقصانا كذلك وأما المحجب بالشخص حرماناً فلا يدخل على ستة وهم الأب والأم والابن والابنة والزوجة وضابطهم كل من ادلى للميت بنفسه غير المعتق والمعتقة والله أعلم ولما أنهى الكلام على العصبات والمحجب وكان من أحكام العاصب وإن لم يصرح به لكونه معلوماً أنه إذا استغرقت الفروض التركة

سقط العاصب الا
الاخت لغير أم في الاكدرية
والا الاخوة الاشقاء في
المشركة كما أشرت الى ذلك
في باب التمسيد وكانت
الاكدرية ستأتي في باب
الجدوالاخوة ذكرهما
المشركة وعقد لها بابا فقال
(باب المشتركة)

بفتح الراء كما ضبطه ابن
الصلاح والنووي رحمهما
الله أي المشترك فيها وبكسرهما
على نسبة التثريك اليها
محازا كما ضبطها ابن يونس
وحكى الشيخ أبو حامد
المشركة بتاء بعد الشين
وتسمى بالمحاربة وبالمجربة
وبالبيعة لما سبأني وزعم
بعضهم انها تسمى بالمنبرية
لان عمر بن الخطاب رضى
الله عنه سئل عنها وهو على
المنبر قال ابن الهيثم رحمه
الله وفيه نظر (وان تجد
زوجا وأما) أوجدة (ورثا)
أي الزوج والام أو الجدة
فورث الزوج النصف والام
أو الجدة السدس (واخوة
للأم) اثنين فأكثر (حازوا
الثلاث) وأخوة أيضا لأم
وأب) أي أشقاء ذكرها أكثر
ولو كان معه اثني أو اثنا

لكنونه معلوما أي من مفهوم قوله أو كان ما يفضى ل بعد الفرض له اذ مفهومه انه اذا لم
يفضل بعد الفرض شيء فلا شيء له كما تقدم وقوله سقط العاصب فيه اظها في محل
الاضمار في كان يكفيه أن يقول سقط والاضمار المستتر يعود على العاصب لتقدم ذكره
(قوله الا الاخت لغير أم في الاكدرية) أي فلا تسقط فيها مع كونها عصمة بالمجد لانها
تأخذ أولا بالفرض ثم تهيب وقوله والا الاخوة الاشقاء في المشتركة أي فلا يسقطون
فيها مع كونهم عصمة أي لا تنقلهم الى الارث بالفرض فلا يستثنى ظاهره كما تقدم (قوله
وكانت الاكدرية المح) عطف على قوله وكان من أحكام العاصب المح وقوله ذكرهما
المشركة جواب لما وقوله وعقد لها بابا أي ترجم لها بابا وقوله فقال عطف على ذكر

(باب المشتركة)

أي باب بيان المسئلة المشتركة ولقبت بذلك لما فيها من التثريك بين أولاد الابوين
وأولاد الأم في فرض واحد (قوله بفتح الراء) هو المشهور وكذا فتح الراء الواقعة بعد التاء في
المشركة وقوله أي المشترك فيها أي فدخله المحذف للجار والابصال للضمير وان كان
سماعيا فقد وقع في كلام المؤلفين كالقياسي (قوله وبكسرهما) أي بكسر الراء
وقوله محازا أي عقليا لان المشترك حقيقة المجتهد ظاهره والشارع باطنا لكن لما كانت
المسئلة مشتملة على الاخ الشقيق المشترك لا اولاد الام في قرابتها التي هي سبب في
التثريك بينه وبينهم نسب التثريك اليها فهو على حد قولهم أنبت الربيع البقل وليس
محازا مرسلان خلافا من وهب فيه (قوله المشتركة بتاء بعد الشين) أي مع فتح الراء بمعنى
انها مشتركة فيها وبكسرهما على نسبة الاشتراك اليها محازا لان المشترك حقيقة هم الاخوة
(قوله وتسمى بالمحاربة وبالمجربة وبالبيعة لما سبأني) أي من انهم قالوا هب ان ابانا حاز
أو جعله حجازا ملقى في اليم (قوله وفيه نظر) أي لان المنبرية انما تعرف اصطلاحا في
المسئلة التي سئل عنها سبأنا على وهو على المنبر كما سبأني وبعضهم حال النظر بأنه لم يثبت
ورد بأنه ثبت برواية الترمذي أفاده الامر (قوله وان تجد زوجا المح) هكذا في أكثر نسخ
المتن وفي بعضها وان يكن زوج المح وعلمنا شرح بعضهم وقوله وأما اقتصر المصنف عليها
مع أن مثلها المجددة كما أشار اليه الشارح بقوله أوجدة لان المشتركة التي وقعت للحماية رضى
الله عنهم فيها أم لا جدة لكن المجددة فأكثر كالام في المحكم وقوله ورثا في الاحتراز به عما اذا
قام بهما مانع من الارث وقوله فورث ضبطه بعضهم بصيغة فعل الامر والظاهر ضبطه بصيغة
الماضي كما يدل عليه قوله حازوا فانه بصيغة الماضي كما ترى (قوله واخوة للام) أي وتجد
أيضا اخوة للام وقوله اثنين فأكثر أشار به الى أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله حازوا
الثلاث بالاشباع للوزن أي ما استحقوه وورثوه والجملة وصف للاخوة للام وهو لبيان
الواقع اولادهم ترازعا اذا قام بهم مانع من الارث (قوله واخوة أيضا لأم وأب) أي وتجد مع
من ذكر اخوة أشقاء كما وجد اخوة للام والمراد بالاخوة الاشقاء الجنس الصادق بالواحد
والاكثر سواء تمخضوا ذكر أو كان معهم ذكر أو أنثى كما أشار اليه الشارح بقوله ذكر

(و) قد (استغرقوا) أي المذكورون ١٥٨ غير الاشقاء (المال بفرض النصب) جمع نصيب فالمسئلة أصلها ستة للزوج

النصف ثلاثة وللأم أو
المجدة السدس واحد وللأخوة
للأم الثلث اثنان ومجموع
الانصاء ستة فلم يبق للعصبة
الشقيق شيء فكان مقتضى
الحكم السابق أن يسقط
لاستغراق الفروض وذلك
هو الذي قضى به عمر بن
الخطاب رضي الله عنه أولا
وهو مذهب الامام أبي حنيفة
والامام أحمد بن حنبل رحمهما
الله تعالى وهو أحد قولين
عندنا واحد الروايتين عن
زيد بن ثابت رضي الله عنه
ثم وقعت لعمر بن الخطاب
فأراد أن يقضي بذلك فقال
له زيد بن ثابت هبوا أباهم
كان جازا فجازاهم الأب
الأزبيا وقيل قائل ذلك
هو أحد الورثة وقيل قال
بعض الأخوة لعمر رضي
الله عنه هب أن أبانا كان
جراما في اليم فلهذا سميت
بما تقدم فلما قيل له في ذلك
نقض بالتشريك بين الأخوة
للأم والأخوة الاشقاء كما هم
كانوا كلهم أولاد أم بعدان كان
أسقطهم في العام الماضي
فقبل له في ذلك فقال ذلك
على ما قضينا وهذا على
ما نقضى ووافقنا على ذلك
جماعة من الصحابة منهم زيد
ابن ثابت رضي الله عنه
في أشهر الروايتين عنه

فاكثر الخ (قوله وقد استغرقوا الخ) أي والمال انهم قد استغرقوا الخ فالجمله حاله كما أشار
إليه الشارح بتقدير قد وهذا مجرد توضيح ولا فقد علم من المال فلا حاجة اليه وقوله أي
المذكورون تفسر للضمير الذي هو الواو وقوله بفرض النصب أي بالنصب المفروضة
فهو من اضافة الصفة للوصف بعد تاويل الفرض بالمفروض والنصب جمع نصيب كما قاله
الشارح (قوله فالمسئلة الخ) تفريع على ما قبله وقوله أصلها ستة أي مخرج السدس الذي
هو فرض الأم أو المجدة ولا نظر لفرض الزوج وفرض الأخوة للام لدخول مخرج كل منهما
في مخرج السدس ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الأخوة من الصنفين فلو كان فيها أخ
وأخت من أم وأخ وأخت شقيقان كان الثلث وهو اثنان بين الأربعة بالسوية لا يفضل
ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف فيضرب نصف الأربعة
وهو اثنان في ستة باثني عشر ومنها تصح فلزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم أو المجدة واحد
في اثنين باثنين وللأخوة اثنان في اثنين بأربعة بين الأربعة كل واحد منهم أفاده الرشيد
(قوله فكان مقتضى الحكم السابق) أي وهو أنه إذا استغرقت الفروض التركة سقط
لما صاب وقوله لاستغراق الفروض أي لاستغراقها التركة وقوله وذلك أي سقوط الشقيق
وقوله هو الذي قضى به عمر أي هو الذي حكم به (قوله ثم وقعت لعمر بن الخطاب) أي في
العام المقبل كما في شرح الترتيب وقوله فأراد أن يقضي بذلك أي أن يحكم بالسقوط وقوله
فقال له زيد الخ كون قائل ذلك هو زيد هو المعتمد كما رواه غيره واحد منهم أبيه في وقوله هبوا
أباهم كان جازا أي افرضوا أباهم كان جازا وهذا كناية عن عدم اعتبار قرب الأب
فيجعل كالجوار والمخطوب مال العمر وحده والمجمع للعظيم وأماله وإن كان معه من الصحابة وفي
بعض الروايات هب وهي ظاهرة (قوله فجازاهم الخ) هذا لعيل المحذوف والتقدير ولا
يحرمون بسبب الأب لانه ما زادهم الأب الا قربا (قوله وقيل قائل ذلك هو أحد الورثة)
أي غير الأخوة كالأم ويكون الحمل لها على ذلك الشفقة عليهم فغابر هذا القول ما بعده
على أنه قد اختلف هذا القول فتدبر (قوله وقيل قال بعض الأخوة) أي الاشقاء وقد
عرفت وجه مغايرة هذا القول للذي قبله وقوله هب أن أبانا كان جراما في اليم
أي افرض أن أبانا كان جراما وطروحا في البحر وهذا كناية عن عدم اعتبار قرابة الأب كما
تقدم (قوله فلهذا سميت بما تقدم) أي بالمحاربة والمجربة وبالجملة (قوله فلما قيل له ذلك
قضى بالتشريك الخ) أي فلما قيل له ما ذكره حكم بالتشريك الخ وقوله فقبل له في ذلك أي
فقبل له كلام بسبب ذلك ففي السببية وقوله فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى
أي ذلك الحكم على ما قضيناه وبما قضى وهذا الحكم على ما نقضناه إلا أن فذاك معمول
به فيما سبق وهذا معمول به الآن لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد أفاده السجاعي (قوله
ووافقنا على ذلك) أي على التشريك بين الأخوة للام والأخوة الاشقاء وقوله جماعة من
الصحابة منهم زيد بن ثابت أي ومنهم عثمان بن عفان رضي الله عنه وقوله وذهب إليه أي
ذهب إلى التشريك (قوله بلغظ موافق) أي في المعنى وإن كان مغاير في بعض الكلمات

وذهب إليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي رحمه الله الذي قطع به (قوله)
الاصحاب رحمه الله وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله بلفظ موافق لما قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله

(قوله فاجعلهم الخ) جواب الشرط في قوله وان تحذروا ما منح ويقرأ فاجعلهم بضم الميم مع الاشباع وكذلك قوله كلهم فهو بضم الميم مع الاشباع ايضاً وهو توكيد للضمير في قوله فاجعلهم العائد على الاخوة مطلقاً كما أشار اليه الشارح بقوله أي الاخوة الاشقاء والاخوة للام وقوله اخوة لام أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف لام متعلق بمحذوف أي اخوة لام (قوله واجعل أباهم) أي الاخوة الاشقاء ويقرأ أباهم باسكان الميم وقوله حجرافيه تشبيهه بالسبع محذوف أداة التشبيه كما أشار اليه الشارح بقوله أي كحجر ووجه التشبيه عدم الانتفاع بكل وقوله ملقى في التيم أشار الشارح بذلك الى أن قوله في التيم متعلق بمحذوف أي ملقى في التيم وهذا كناية عن قطع النظر عنه بالكلمة (قوله حتى كان الجميع الخ) أي فكان الجميع الخ فحتى بمعنى فاء التفريع وقوله بالنسبة لقسمه الثالث بينهم فقط لامن كل الوجوه أي فلا يرد سقوط الاخت أو الاخوات لاب بالنسبة الشقيقة كما سألني توضيحه في التنبيه (قوله كما قال واقسم الخ) أي لقوله واقسم الخ فهو تعليل لقوله بالنسبة لقسمه الثالث الخ وقوله على الاخوة أي على عدد رؤسهم وقوله والذين لام فقط أي لالاب وقوله ثلث التركة بسكون اللام وفتح التاء وكسر الراء وهـ ذامة عين هما وان حازغ بذلك كما سبق (قوله بالسوية) أي كما هو شأن اولاد الام فان الاخوة الاشقاء يرثون حينئذ بالفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب وقوله فلو كان الخ تفريع على قوله بالسوية وقوله فيها أي في هذه المسئلة التي هي المشتركة وقوله أخذت كواحد من المذكور أي لما علمت من أن الاخوة الاشقاء انما يرثون حينئذ بالفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب (قوله فهذه المسئلة المشتركة) أي اذا أردت معرفة اسم هذه المسئلة بعدم معرفة حكمها فاقول لك هذه المسئلة اسمها المشتركة وأشار اليها إشارة المحاضر القريب لاستحضارها وقربها ذهنا وقوله الشهورة أي بهذا الاسم وقوله من زمن الصحابة بيان لابتداء زمن الشهرة وقوله الى هذا الوقت بيان لانتهائه (قوله ولا بد في تسميتها الخ) أي ولا بد في تسمية هذه المسئلة بما ذكر من المشتركة والحجارية والحجرية والجمية من هذه الاركان الاربعة والافلا تسمى بما ذكر ولا بد في الحكم فيها بما ذكر من التشريك بينهم في الثلث من هذه الاركان الاربعة والافلا يحكم فيها بما ذكر من قوله بما ذكر راجع للتسمية والحكم (قوله وهي) أي الاركان الاربعة وقوله وذو سدس أي صاحب سدس وقوله من أم أو جدته بيان لذي السدس والتعريف بذي السدس أشمل من التعريف بالام وان كانت هي التي وقعت للصحابة كما تقدم (قوله ومحترز أركانها) مبتدأ وما بعده عطف عليه والخبر قوله مذكور في الماطولات فلو لم يكن زوج أو ذو سدس من أم أو جدته أو اثنان من ولد الام لم يبق شيء بعد الفروض تأخذ هذه الاشقاء تعصبا ولو كان بدل الاشقاء اخوة لاب لسقطوا ناسبة غرق الفروض التركة وكذا لو كان أخ لالاب وأخت كذلك فسقطت الأخت مع الأخ ويسمى الأخ المشوم ولو كان يدهم أخت شقيقة أو لاب لا عمل لها بالنصف أو أختان شقيقتان أو لاب عمل لهما بالثلث أو أخت شقيقة فتقدر ذكورتها بشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير أنوثته لا يشارك بل يعال له فيجعل للذكور مسئلة وللإناث مسئلة وتخصص جاءه

(فاجعلهم) أي الاخوة
الاشقاء والاخوة للام
(كلهم) اخوة (لام) واجعل
أباهم (حجرا) أي كحجر ملقى
(في التيم) أي البصر حتى كان
الجميع اخوة للام بالنسبة
لقسمه الثالث بينهم فقط لا
كل من الوجوه كما قال (واقسم
على) الاخوة (الجميع)
الاشقاء والذين لام فقط
(ثلاث التركة) بينهم بالسوية
فلو كان مع الاشقاء فيها
أنتى أخذت كواحد من
المذكور (فهذه المسئلة
المشتركة) الشهورة من زمن
الصحابة رضي الله عنهم الى
هذا الوقت ولا بد في تسميتها
والحكم فيها بما ذكر من
هذه الاركان الاربعة وهي
زوج وذو سدس من أم
أو جدته واثنان فأكثر من
اولاد الام وعصبة شقيقة
ومحترز أركانها

وتقسم تلك الجامعة على مسئلتى التذكير والتأنيث ويعامل كل بالاضرفى حقه ويوقف مابقى
مسئلة الذكورة مع تقدير أن أولاد الام اثنان تصح من ثمانية عشر لان أصلها ستة للزوج
النصف ثلاثة وللأم السدس واحد في انسان على ولدى الام والشقيق فلا يتقسم
الاثنان على الثلاثة فتضرب الثلاثة في ستة بمائة عشر فللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة
وللام واحد في ثلاثة ثلاثة ولكل واحد من ولدى الام والخنثى اثنان ومسئلة الانوثة من
تسعة لانه يعال بالنصف الاثنى الشقيقة فتعول من ستة الى تسعة وبين المسئلتين تدخل لان
التسعة داخلة في الثمانية عشر فيكتفى بالا كبرو يجعل هو الجامعة فتصح المسئلتان من تلك
الجامعة وهي ثمانية عشر فاذا قسمت الثمانية عشر التي هي الجامعة على مسئلة التذكير
وهي ثمانية عشر لكان جزؤ السهم واحد فانها خرج سهم مسئلة الذكورة ولو قسمت على
مسئلة التأنيث وهي تسعة لكان جزؤ السهم اثنين فهما جزؤ سهم مسئلة الانوثة فللزوج
من مسئلة الذكورة تسعة في واحدة بتسعة ومن مسئلة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فتعطي
الستة فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الانوثة وللأم من مسئلة الذكورة ثلاثة في واحد
بثلاثة ومن مسئلة الانوثة واحد في اثنين باثنين فتعطي اثنين فقط معاملة له بالاضرفى
حقها وهو الانوثة ولكل واحد من ولدى الام من مسألة الذكورة اثنان في واحد باثنين
ومن مسئلة الانوثة واحد في اثنين باثنين فلكل واحد من ولدى الام اثنان على كل من
الذكورة والانوثة وللخنثى من مسئلة الذكورة اثنان في واحد باثنين ومن مسئلة الانوثة
ثلاثة في اثنين بستة فتعطي اثنين فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الذكورة ويوقف
الباقى وهو أربعة فان بان أنثى فهي له ويكمل له بها ستة وهي نصف عائل كالزوج وان
بان ذكر أخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهي النصف وأخذت الام واحدًا ويكمل
لها به ثلاثة وهي السدس ومع كل واحد من ولدى الام والخنثى اثنان وهذا عند الشافعية
وأما عند المالكية فتضرب الجامعة في حالتى الخنثى وهما التذكير والتأنيث فالخائن
من ضرب ثمانية عشر في اثنين ستة وثلاثون فتقسم على كل من المسئلتين يخرج جزؤ السهم
فجزؤ سهم مسئلة الذكورة اثنان وجزؤ سهم مسئلة الانوثة أربعة ويجمع نصيب الوارث من
كل من المسئلتين ويعطى نصف المجموع ولا وقف للزوج من مسئلة الذكورة تسعة في اثنين
بثمانية عشر ومن مسئلة الانوثة ثلاثة في أربعة باثنى عشر فالمجموع ثلاثون يعطى نصفها
خمس عشرة وللأم من مسئلة الذكورة ثلاثة في اثنين بستة ومن مسئلة الانوثة واحد في
أربعة بأربعة فالمجموع عشرة تعطى نصفها خمسة ولكل واحد من ولدى الام من مسئلة
الذكورة اثنان في اثنين بأربعة ومن مسئلة الانوثة واحد في أربعة بأربعة فالمجموع لكل
واحد منهما ثمانية يعطى نصفها أربعة وللخنثى من مسئلة الذكورة اثنان في اثنين بأربعة
ومن مسئلة الانوثة ثلاثة في أربعة باثنى عشر فالمجموع ستة عشر يعطى نصفها ثمانية فتقسم
أخذ الزوج خمسة عشر والام خمسة وولداها ثمانية كل واحد منهما أربعة والخنثى ثمانية ومجموع
ذلك ستة وثلاثون وايضاح هذه المسئلة يعلم بما يأتى في باب الخنثى المشكل (قوله وتوجيه
كل من المذهبين) أى مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه

وتوجيه كل من المذهبين

مذهب القائلين بالتشريك القياس على الاخ للام اذا كان ابن عم وسقطت عصوبته
 بالعم مثلا فانه يرث بقراءة الام فكذلك الشقيق لما سقطت عصوبته باستغراق الفروض
 التركة ورث بقراءة الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم التشريك أن الاصل في العاصب
 سقوطه عند استغراق الفروض التركة وقد استغرقت هنا (قوله والمعايية بها) أي
 الاعاز بها وهي معايية لانه يورث الي ولما كان الغالب أن من استشكك عليه
 بتشكيل عابك عبر بصيغة المفاعلة وصورة المعايية بها أن يقال لنا عاصب استغرقت
 الفروض التركة ولم يسقط أو يقال أخ شقيق ورث بالفرض أو يقال شقيقة ساوت
 الشقيق في القسمة وأما ما قالوه في تصوير المعايية بها من امرأة وجدت قومًا يقتسمون
 تركتها فقالت لا تبعوا فاني حملى فان ولدت أنثى أو اناثا ورثت أو ورثن وان ولدت ذكرا
 أو ذكورا ولومع اناث لم يرث أولم يرثوا فهذه المرأة زوجة أبي الميتة في المشتركة والمقتسمون
 هم الزوج والام وأولادها ففيه نظر لانه مع عدم الاشقاء فليست مشركة فليست هذه
 الصورة من المعايية بها بل من المعايية ببعض محترزاتها وأجيب بان المرأة أم الميتة
 المذكورة فالاشقاء موجودون وهم جملها وقولها فان ولدت أنثى أو اناثا ورثت أو ورثن
 أي بالعمول وقولها وان ولدت ذكرا أو ذكورا ولومع اناث لم يرث أولم يرثوا أي على مذهب
 عدم التشريك وحينئذ هذه الصورة من المعايية بها (قوله اغما قلت بالنسبة القسمة
 الثالث بينهم فقط) أي لا من كل الوجوه كما مر في كلامه وقوله لثلاثا لو كان معهم أخت
 أو أخوات لاب أي ما لو كان مع الاخوة من الصنفين أخت لاب أو أخوات كذلك وقوله
 فانهم يسقطن الخ أي جريا على الاصل من يجب أولاد الاب بالعصمة الشقيق بالاجماع
 قال في كشف الغوامض ولا نعلم أحدا استثنى من الاجماع الشقيق في المشتركة ثم قال وقد
 أخطأ بعض المفتين في عصرنا فافتوا بأنه يفرض للأخوات للاب في المشتركة وتعمل الى
 تسعة أو الى عشرة لان الاخ الشقيق اغما ورث فيها بقراءة الام وألغيت قراءة الاب فلا
 يجب الأخوات للاب كالاخ للام كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفا في ذلك وهو قول محترع
 فاسد مخالف لا طلاق الاجماع وأطال في تقريره فراجع ان شئت (قوله ولا يفرض
 للأخت للاب النصف) أي يجبها بالشقيق وقوله وتعمل التسعة عطف على المنفى فهو
 منفي أيضا وقوله وللأخوات للاب الثلثان أي ولا يفرض للأخوات للاب الثلثان
 لمجهن بالشقيق وقوله وتعمل عشرة عطف على المنفى فهو منفي أيضا مثل ما قبله فالمنفى
 فيها لا يفرض لها أولاد ولا يبال لها أولاد (قوله كما قد توهمه بعضهم) هو الشيخ
 سراج الدين المجوري والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدي والشيخ داود المالكي
 وغيرهم وقوله وهو توهم باطل أي لمخالفة للاجماع على أن الاخ الشقيق يجب أولاد
 الاب ولم ينقل عن أحد من العلماء أنه استثنى من الاجماع الاخ الشقيق في المشتركة
 والواقعة في عصر السلف وقد بسطها في شرح كشف الغوامض وقد تقدم بعض عبارته
 (قوله ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء) أي في دال شيء وقوله وفاء بوعده أي لاجل وفائه
 بوعده فهو مغول لاجله وقوله السابق أي في قوله وحكمهم وحكمهم سيأتي الخ وقوله

والمعايية بها مذكور في
 المطولات ومنها كتابنا
 شرح الترتيب (تبيينه)
 اغما قلت بالنسبة القسمة
 الثالث بينهم فقط لثلاثا لو
 كان معهم أخت أو
 أخوات لاب فانهم يسقطن
 بالعصمة الشقيق ولا يفرض
 للأخت للاب النصف
 وتعمل التسعة أو للأخوات
 للاب الثلثان وتعمل لعشرة
 كما توهمه بعضهم وهو توهم
 باطل والله أعلم ثم شرع
 المصنف رحمه الله في شيء
 من أحكام الجدة والأخوة
 وفاء بوعده السابق فقال

* (باب المجد والاخوة) *

أى باب بيان أحكامهما مجتمعين كما يشير إليه الشارح بقوله والمراد أيضا حكمهم معهم وحكمهم معه والمراد بالمجد عند الإطلاق المجد الصحيح وإن علا وهو حقيقة في المجد الأدنى محاز في غيره والمجد في الأصل من جددت الشيء إذا قطعت له قال ابن الهائم ويُسببه أن يتلمح لهذا المأخذ معنى قريب وهو أن الأب كان طرفا للنسب فلما ولد لابنه ولد نوح أبوه عن أن يكون طرفا وصار هو الطرف فلما قطع عن ذلك سمي جدا بمعنى محدود أو يحفل غير ذلك انتهى والاخوة بكسر الهمزة على المشهور وحكى في شرح الفصيح الضم قال ابن الهائم والاشهر في واحده أخ بالتخفيف وحكى عن جماعة أخ بالتشديد انتهى (قوله أى من الابوين أو من الأب فقط) أى لا من الأم لأن الاخوة من الأم محجوبون بالمجد وقوله سواء كان أحدا الصنفين أى الاخوة من الابوين والاخوة من الأب فقط وقوله منهم ما لا حاجة له بعد قوله أحدا الصنفين وقوله منفردا عن الآخر أى كأن انفردت الاخوة من الابوين عن الاخوة من الأب فقط أو بالعكس وقوله أو كانا مجتمعين أى أو كان الصنفان مجتمعين والمناسب لما قبله أو بجمعة مع أى أو كان أحدا الصنفين بجمعة مع الآخر (قوله والمراد الواحد ذفا كثر) أشار بذلك إلى أن آل الحسن الصادق بالواحد والمعدد وقوله من الذكور أو من الاناث الخ أشار بذلك إلى أن فيه تغليب الذكور على الاناث وقوله والمراد أيضا أى كما أن المراد ما تقدم وقوله حكمهم معهم وحكمهم معهم أى بيان حكمهم معا كما في مسائل المعادة فان بيان حكمهم معهم لم يتضمن بيان حكمهم معا وقوله أما حكمهم منفردا الخ محترز للمعية وقوله فقد تقدم أى في باب التعصيب (قوله واعلم أن المجد والاخوة) أى مجتمعين كما علمت وقوله لم يرد فيهم أى في حكمهم وقوله وانما ثبت حكمهم أى من حجب المجد للاخوة لكونه كالأب كما هو مذهب أبي بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم ومن أنهم يرون معه على التعصيل الخ أى كما هو مذهب الامام علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود (قوله فذهب الخ) أى إذا أردت ذلك فذهب الخ (قوله وجماعة من الصحابة والتابعين) أى كابن الزبير وعمادة بن الصامت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري وعمران بن حصين وكثير بن عطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وطاوس إلى غير ذلك (قوله والزنبي) هو ومن بعده شافعية وقوله وغيرهم أى كابي ثور ومحمد بن نصر المروزي والاسناد أى منصور البغدادي (قوله أن المجد كالأب) أى فهو نازل منزلة فكأن الأب يحجب الاخوة كذلك المجد فلذلك فرغ على ما ذكر قوله فيحجب الاخوة مطلقا أى ولو من الابوين أو الأب (قوله وهذا هو المقتضى به عند الحنفية) أى تكون المجد كالأب هو المرجح عند الحنفية (قوله ومذهب الامام علي الخ) معطوف على قوله فذهب الامام أبي بكر الخ (قوله انهم يرون معه) أى أن الاخوة من الابوين أو الأب يرون مع المجد وقوله

* (باب المجد والاخوة) *
أى من الابوين أو من الأب فقط سواء كان أحدا الصنفين منهما منفردا عن الآخر أو كانا مجتمعين والمراد الواحد ذفا كثر من الذكور أو من الاناث أو منهما والمراد أيضا حكمهم معهم وحكمهم معهم أما حكمهم منفردا عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم واعلم أن المجد والاخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم بما اجتهد الصحابة رضي الله عنهم فذهب الامام أبي بكر الصديق وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم ومن تبعهم كأبي حنيفة والمزني وابن سريج وابن اللسان وغيرهم أن المجد كالأب فيحجب الاخوة مطلقا وهذا هو المقتضى به عند الحنفية ومذهب الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه أنهم يرون معه على تفصيل

على تفصيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب حاصل ما ذكره فيه من التفصيل والخلاف
 أن مذهب علي بن أبي طالب في المشهور عنه أن للجد الباقي بعد فرض الاخوات ان لم يكن
 معهن أخ مالم ينقص عن السدس والاقاسم مالم تنقصه المقاسمة عن السدس ولم يكن ثم
 أحدهن البنات أو بنات الابن فان نقصته عنه أو كان الباقي بعد فرض الاخوات أقل منه
 أو كان معه أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السدس وعنه أنه كواحد منهم م أبدا
 ومذهب زيد ماسمى ذكره المصنف ومذهب ابن مسعود أن المجد يقاسمهم مالم ينقص حظهم
 عن الثلث وأن بنى البنات لا يعمه م مع بني الاعيان في القسمة ففي جد وشقيق وأخ لاب
 للجد النصف وللشقيق النصف الباقي عنده وأن الاخوات المنفردات معه ذوات فروض
 لأصمات به فاذا كانت معه أخت شقيقة وأخت لاب فلا لأولى النصف ولثلاثة السدس
 وله الباقي عنده ونقله الرشيدى عن الطائى (قوله مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل من
 الفريقين) فن الأدلة للفريق الاول أن ابن الابن نازل منزلة الابن في اسقاط الاخوة وغيره
 فليكن أبو الابن نازلا منزلة الاب في ذلك ولد لك قال ابن عباس ألا يتيق الله زيد بن ثابت يجعل
 ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أباً وأجيب عن ذلك بأن الاخوة انما يجتمعوا بالاب لا لأنهم
 به وهو منصف في المجد فلا ينزل منزلة الاب ومن الأدلة للفريق الثانى أن ولد الاب يدلى بالاب
 فلا يسقط بالمجد كام الاب كما فى التولوة عن شرح الترتيب (قوله ومذهب الإمام زيد)
 أى ومن ذكره (قوله وبنه دى) باسقاط الهمزة تخفيفا وهو لغة وقوله الا أن أى فى
 هذا الوقت المحاضر وقد يقع على القربى الماضى والمستقبل تنزلا بمنزلة المحاضر
 وقوله بما أردنا اراده أى بالأحكام التى أردنا ارادها وبالعبارات التى أردنا ارادها
 فما وقع على الأحكام مع تقدير المضاف أو على العبارات من غير تقدير (قوله فى المجد
 والاخوة) أى حال كون ذلك فى بيان ارث المجد والاخوة وقوله لامن الام فقط أى بأن
 كانوا من الابوين أو من الاب (قوله اذ وعدنا) أى لانا وعدنا بذلك ووعدى يكون للخير
 وأوعد للشر ولذلك قال الشاعر

وانى وان أوعدته أو وعدته * لخلاف ابعادى ومنجز موعدى

وقد قال بعض فقهاء العرب فى دعائه يامن اذا وعد وفى اذا أوعد عفا وقد يستعمل وعد فى
 الشر بقرينة وقوله فى باب الفروض متعلق بوعدنا وقوله حيث قال الخ أى لانه قال الخ
 فهو تعالى لقوله اذ وعدنا (قوله فالتى نحو ما أقول السمعاء) أى اذا أردت ذلك فالتى بقطع
 الهمزة من التى جهة الذى أقوله السمعاء ألف الاطلاق فنحو معنى جهة كما هو أحد معانيه فى
 اللغة ومما وصل اسمى معنى الذى والعائد محذوف (قوله واسمع سماع تفهم واذعان)
 أى لاسماع جهل وانكار لان ذلك لا ينفذ (قوله واجمع) أى - ضر وقوله فى ذهناك أى عقلك
 وقوله حواشى جمع حاشية وهى الطرف ولذلك قال الشارح أى اطراف والمراد بها الكلام
 بتمامه وانما خص الحواشى التى هى الاطراف بالذكر لان أول الكلام يأتى فى غفلة
 وآخره فى سآمة فالشأن أن كلامه لا يحفظ ولم يظهر النظم نصب حواشى لضرورة النظم
 (قوله وهو القول المفرد) لىكن هذا ليس مرادها نابل المراد بها الكلام كما يشرب اليه

ونحو خلاف ذكرته فى شرح
 الترتيب مع ذكر الأدلة
 والاجوبة لكل من الفريقين
 ومذهب الإمام زيد بن
 ثابت رضى الله عنه هو
 مذهب الأئمة الثلاثة مالك
 والشافعى وأحمد بن حنبل
 رضى الله عنهم ووافقهم محمد
 وأبو يوسف والمجهور ورجعهم
 الله تعالى وهو ما ذكره
 المصنف رحمه الله حيث قال
 (وبنهدى الآن بما أردنا)
 اراده (فى المجد والاخوة)
 لامن الام فقط (اذ وعدنا)
 فى باب الفروض حيث
 قال وحكمه وحكمهم
 سأتى (فالتى نحو ما أقول
 السمعاء) واسمع سماع تفهم
 واذعان (واجمع) فى ذهناك
 (حواشى) أى اطراف
 (الكلمات) جمع كلمة
 وهى القول المفرد

قوله والمراد أنك تصني لما نوردته من العبارات فهي من باب قول ابن مالك * وكلمة بها كلام قديم * (قوله جمعا) منصوب على أنه مفعول مطلق وقوله مصدر مؤكد أي لانه يفهم معناه من عامله كما في قولك ضربت ضربا (قوله والمراد) أي من كلام المصنف وقوله أنك تصني الخ هذا والمراد من القاء السمع وقوله وتجمع الخ هذا والمراد من جمع حواشي الكلمات وقوله أول الكلام وآخره أي ووسطه لما علمت من أن المراد الكلام بتمامه وقوله وتتم الخ هذا والمراد من المصدر المؤكد وهو قوله جمعا وقوله عسى أن تظفر ببعض المراد أي عسى أن تفوز ببعض المراد (قوله وانما قدم هذا الكلام الخ) أي وانما قدم على المقصود هذا الكلام الذي هو قوله فأتى فخر ما أقول الخ (قوله خطر) بفتح الخ وكسر الطاء وقوله صعب المرام تفسير لما قبله (قوله فلقد كان السلف الصالح الخ) لكن هذا قبل تدوين المذاهب الأربع واستقرار الأمر عليها لا بعد ذلك والاف فيكم المجد مع الاخوة عند كل مجتهد من الأئمة الأربعة ومقلديهم واضح لا خفاء فيه ولا صعوبة في الافتاء به فالوعيد الوارد في الافتاء والقضاء به انما هو في زمن تعارض المجتهدين واختلاف آرائهم فيه اه حفي (قوله يتوقون الكلام فيه جدا) أي لانه ورد أجرؤ كم على قسم المجد أجرؤ كم على الغارر واد الدارقطني والصحيح أنه من كلام عمر رضي الله عنه كما في اللؤلؤة (قوله فمن على رضى الله عنه من سره أن يقتحم حرائم جهنم) أي من أفرحه أن يدخل أصول جهنم ومعظمها فسر به بمعنى أفرحه والافتحام الدخول والمجرائيم الأصول والمعظم جميع حرمته بمعنى الأصل والمعظم والمقصود من ذلك التنفير من التكلم في المجد والاخوة والا فلا يفرح أحد ادخول أصول جهنم (قوله وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلونا عن عضاك) أي مشكلات أموركم جمع عضلة كغرف جمع غرفة وقوله واتر كوننا من المجد والاخوة أي لا نسألوننا عن مسائل المجد وقوله لا حياة الله ولا يباه أي لا ملأه ولا اعتمده بالتحية كما في الصحاح قال ابن قتيبة يقال حيائك الله أي ملائكته من التحية وهي الملك ومنه التحيات لله أي الملك لله وبياك الله اعتمده * وروى يياك أضحكك انتهى والغرض من ذلك التنفير من صعوبة حكمه لاحقة الدعاء اه حفي (قوله وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن أبو لؤلؤة) وسب ذلك أنه كان عبدا للغيرة وكان مجوسيا وقبل نصرانيا وكان سيده جعل عليه كل يوم أربعة دراهم وكان يطعن على الرحافكم عمر ليجفف عنه من ذلك فقال له ليس ذلك عليك بكثير اتق الله وأحسن إلى مولاك بغضب العين وعمد إلى الحداد وعمل له خنجرًا قمضته في وسطه وله طرفان وسمعه ولما دخل عمر في صلاة الصبح لم يجمع بقيت من ذي الحجة وكبر للآحرام طعنه بذلك الخنجر فقال قتلى السكاب فهرب وبيده خنجره فصار لا يمر على أحد عينا ولا شعا لا الا طعنه حتى طعن ثلاثة عشر رجلا مات منهم سبعة أو تسعة فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برسا فلما علم أنه مأخوذ فخره منسه وكادت الشمس أن تطالع فتقدم عبد الرحمن بن عوف وصلى بالناس ثم مات عمر ودفن بجانب أبي بكر لاربعة بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وكانت خلافته عشر

(جمعا) مصدر مؤكد والمراد أنك تصني لما نوردته من العبارات في المجد والاخوة وتجمع أول الكلام وآخره وتفصيله واجماله وتتم بذلك اه تمام ما زائد عسى أن تظفر ببعض المراد وانما قدم هذا الكلام لان باب المجد والاخوة خطر صعب المرام فلقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه جدا فمن على رضى الله عنه من سره أن يقتحم حرائم جهنم فله قبض بين المجد والاخوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلونا عن عضاك واتر كوننا من المجد لا حياة الله ولا يباه وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن أبو لؤلؤة

سنتين وستة أشهر وخمس لئال وقيل ثلاثة عشر يوماً اهـ أولوة بزيادة (قوله لا أقول في الجدة شيئاً) أى لا أقول في اثنى عشر شيئاً يوثق به والافقد روى عنه الاقوال المتقدمة ونقل السبط في شرح المجزعية عن القاضي أبي الطيب أن عمر أول جد قاسم الاخوة وكذا يقال في قوله ولا أقول في الكلالة شيئاً نقله الرشيدى عن الطائى (قوله ولا أولى عليكم أحداً) أى بل قولون من شئتم (قوله اذا تقرر ذلك فنرجع الى كلام المؤلف) أى اذا ثبت ما ذكر فانرجع الى شرح كلام المؤلف (قوله نقوله) مبتدأ خبره محذوف أى نقول في شرحه كذا وكذا (قوله واعلم بأن الجد الخ) أى واجزم بأن الجد الخ فضمن اعلم معنى اجزم فعدها بالباء وقوله أى مع الاخوة أى لا وحده (قوله أحوال) جمع حال وهى تذكر وتؤنث وقوله باعتبارات أى بسببها (قوله فباعتبار أهل الفرض معهم) أى مع الجد والاخوة وقوله وجودا وعدمهما أى من جهة وجودهم وعدمهم وقوله حالان لابدن اعتبار هذين المحالين فيما بعد حتى تتأتى الاحوال الثلاثة كما ينبغي لك (قوله وباعتبار ماله من المقاسمة) أى مقاسمة الاخوة وقوله والثالث أى ثلث جميع المال كما هو المتبادر ويحتمل أن المراد به ما يشمل ثلث الباقي وقوله وغيرهما أى من السدس وثلث الباقي أن لم يندخله فى الثلث وقوله خمسة أحوال أى لانه ان لم يكن معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثلث المال وان كان معه صاحب فرض فله أحوال ثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال فالجمله خمسة أحوال اجبالا (قوله وباعتبار ما يتصور فى تلك الاحوال الخمسة عشرة أحوال) أى لانه اذا كان معهم صاحب فرض فاما أن يتعين المقاسمة واما أن يتعين ثلث الباقي واما أن يتعين سدس جميع المال أو تستوى له المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة وان لم يكن معهم صاحب فرض فاما أن يتعين المقاسمة أو يتعين ثلث جميع المال أو يستوى ما يقع اذا كان معهم صاحب فرض سبعة أحوال وفيما اذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة أحوال والجملة عشرة (قوله وباعتبار انفراد أحد الصنفين معهما واجتماعهما مع أربعة أحوال) أى لانه اما أن يكون معه أحد الصنفين أو يجتمعان معه وعلى كل اما أن يكون معه صاحب فرض أو لا فلا بد من ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحل الاربعة أحوال والمراد بالصنفين الاخوة الاشقاء والاخوة لاب ولم يعد أحد الصنفين حالين مع أن أحدهما اما اشقاء أو لا بل لان المحكم متحد فى كل منهما (قوله أنيك) بضم الهمزة من أنباء ويجوز فتحها من نبأ فان الجوهرى جعل الفعل منها ثلاثيا ورباعيا وأبدلت همزته بياء بعد تسكينها تخفيفا وقوله عنن انما أى بنون النسوة لضيق النظم والا فكان مقتضى الظاهر أن يقول عنها (قوله اما نصريها) وذلك كالمقاسمة وثلث جميع المال وغيرهما مما يأتى التصريح به فى كلامه وقوله واما ضمنا من تفاريع الكلام وذلك فى صور مساواة الثلث أو السدس أو ثلث الباقي للمقاسمة فانهم اتفهم من تفاريع الكلام ضمنا ولم يصرح بها المصنف (قوله على التوالى) أى على التتابع وقوله بحسب الحاجة أى بقدر حاجة النظم فلا يردانه يتخالف تلك الاحوال كلمات قليلة كتكملة بيت ونحو ذلك (قوله يقاسم الاخوة

وحضرته الوفاة قال احفظوا
عنى ثلاثة أشياء لا أقول فى
المجزة شيئاً ولا أقول فى
الكلالة شيئاً ولا أولى عليكم
أحد اذا تقرر ذلك فنرجع
الى كلام المؤلف رحمه الله
فقوله (واعلم بأن الجد الخ)
أى مع الاخوة (ذو) أى
صاحب (أحوال) باعتبارات
فباعتبار أهل الفرض
معهم وجودا وعدمها حالان
وباعتبار ماله من المقاسمة
والثلث وغيرهما خمسة
أحوال وباعتبار ما يتصور
فى تلك الاحوال الخمسة
عشرة أحوال وباعتبار
انفراد أحد الصنفين معه
واجتماعهما مع أربعة
أحوال (أنيك) أى
أخبرك (عنن) أى عن
تلك الاحوال اما نصريها
واما ضمنا من تفاريع
الكلام (على التوالى) أى
ولا بحسب الحاجة (يقاسم
الاخوة

(الح) هذا شروع في تفصيل الاحوال فذكر اولها وهو المقاسمة سواء كان معه ذو فرض أم لا هكذا قال بعضهم وعليه فيكون المناسب في قول المصنف فتارة بأخذ الح التعدير بالواو لا بالفاء لانه ليس تقرير على ما قبله بل بيان محالة أخرى مقابلة للمقاسمة وأعاد العلامة الامر أن هذا البيت يعني قوله يقاسم الاخوة الح ذكره المصنف مجالا ولا يضر حذفه وقوله فتارة الح بفاء الفصيحة تفصيل للاحوال المجملة اه فاشار للاحوال اجالا بقوله يقاسم الاخوة الح فانها تؤخذ منه اجالا منطوقا ومفهوما ثم فصلها بقوله فتارة الح منطوقا ومفهوما كما سيأتي (قوله فحين) أي حال كون المقاسمة معدودة ممن فهو متعلق بمحذوف هو حال وفي معنى من كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الح فليس المراد أنه يقاسم الاخوة في جميع الاحوال كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله أي في تلك الاحوال) تفسير للضمير مع إعادة الجار وهو في (قوله والمراد أن المقاسمة الح) انما عبر الشارح بالمراد لأن ظاهر المتن خلاف المراد فانه يوهم ان المقاسمة تكون للجد في جميع الاحوال كما تقدم وقوله في عدد تلك الاحوال أي في معدودات هي تلك الاحوال وقوله ومن جملتها نفس المصنف ما قبله وهذا على النسخة التي فيها والمقاسمة الح بالواو التي للاستثناف ويليها فالمقاسمة مبتدأ والخبر محذوف أي تكون اذالم بعد الح وفي بعض النسخ ومن جملتها المقاسمة الح وعليه فاجارو المجرور خبر مقدم والمقاسمة مبتدأ مؤخر (قوله والمقاسمة المذكورة) أي مقاسمة الاخوة ولا حاجة لذلك لان قوله اذالم بعد الح ظرف لقوله يقاسم الاخوة الا أن يقال انه حل معنى (قوله اذالم بعد الح) صادق بأن تكون المقاسمة خبرا له من الثلث أو السدس أو ثلث الباقي وبأن تكون مساوية لما ذكر ومفهومة انه اذا عاد عليه القسم بالاذى لا يقاسم وأصله بعد يعود فلما دخل عليه الجازم حذف الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو وحركت الدال بالسكر مخلاصا من التقاء الساكنين وقوله بالاذى متعلق بيبعد والاذى مصدر أذى كتمعب (قوله أي بالضرر) تفسير للاذى وقوله بالنقص أي بسدسه وقوله عما سيذكره أي من ثلث أو سدس (قوله سواء كان معهم الح) كتب بعضهم أن الاولى حذف هذا التعميم وفرض الكلام فيما اذالم يكن معهم صاحب فرض لقوله فيما بعد ان لم يكن ثم ذووسهام انتهى لئلا قد عرفت أن هذا البيت ذكر اجمالا للاحوال وما بعده تفصيل له فالتعميم هنا في محله فتدبر (قوله وبيان ذلك) أي ومبين ما ذكر من قوله يقاسم الاخوة فحين اذالم بعد القسم عليه بالاذى في بيان معنى مبين مبتدأ خبره قوله أنه الح والضمير في قوله أنه للحال والشأن (قوله واما أن يكون) أي واما أن يكون معهم صاحب فرض (قوله فان لم يكن معهم صاحب فرض له خير الامرين الح) أي وان كان معهم صاحب فرض فله خير الامور الثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال (قوله فتارة الح) أي اذا أردت بيان الاحوال فتارة الح فالفاء الفصيحة وكتب بعضهم أن الاولى أن يقول وتارة وقد تقدم توجيهه كل من التقريرين وتارة بمعنى الظرف لما أخذ ذو ثلثا يسكون اللام وقوله كاملا لصفة ثلثا وظاهر كلام المصنف أنه يأخذ الثلث في هذه الحالة فرضا وهر ظاهر نص الام أيضا كما قاله ابن الرفعة وصرح به ابن الماسم في

فحين) أي في تلك الاحوال
والمراد أن المقاسمة في تعدد
تلك الاحوال ومن جملتها
والمقاسمة المذكورة (اذا لم
بعد القسم عليه بالاذى)
أي بالضرر المحصل له
بالنقص عما سيذكره سواء
كان معهم صاحب فرض
أم لا وبيان ذلك انه اما أن
لا يكون مع الجدة والاخوة
صاحب فرض واما أن يكون
مع الجدة والاخوة صاحب
فرض فان لم يكن معهم
صاحب فرض فله خير
الامرين من المقاسمة ومن
ثلث جميع المال (فتارة
بأخذ ثلثا كاملا ان كان
بالقسمة عنه) أي عن
الثلث (نازلا)

شرح كفايته لكن ظاهر كلام الغزالي والرافعي أنه يأخذ به بالتعصيب قاله السبكي وهو
عندي أقرب وقال في شرح الترتيب والاولى ماجرى عليه ابن الهائم وهو ظاهر عبارات كثير
من الغرضين أفاده في اللؤلؤة (قوله وذلك) أي كونه نازلا عنه بالمقاسمة وقوله في صور غير
منحصرة أي في عدد كالحصة والثلاثة فيما بعد وضابطها أن تزيد الاخوة على مثليه تحذف
وأخوين وأخت وكحذف ثلاثة أخوة وهكذا إلى ما فوق (قوله من أجل جد وأخوان وأخت) أي
ومن أجل جد وثلاث أخوة إلى ما زاد كما علمت (قوله فان لم يكن نازلا عنه) أي عن الثلث وهذا
مفهوم قول المصنف أن كان بالمقاسمة عنه نازلا وقوله بأن كانت المقاسمة الخ تصوير لعدم
كونه نازلا عنه (قوله وذلك) أي كون المقاسمة أحظ وقوله في خمس صور أي منحصرة في
خمس صور وقوله وضابطها أن تكون الاخوة أقل من مثليه أي بأن يكونوا مثلا ونصفا
فما دون ذلك كما في اللؤلؤة (قوله وهي) أي الخمس صور وقوله جد وأخ فالمقاسمة أحظ له
في هذه الصورة اذهبها يخصه فيها نصف المال وهو أكثر من الثلث كما لا يخفى وقوله جد
وأخت فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذهبها يخصه فيها الثلثان وهما أكثر من الثلث
قطعا وقوله جد وأختان فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذهبها يخصه فيها النصف
كالصورة الاولى وقوله جد وثلاث أخوات فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذهبها
يخصه الخمسان وهما أكثر من الثلث لان العدد الجامع لكسرين خمسة عشر فثلاثة خمسة
وخمسة ستة وهي أكثر من الخمسة بواحد وهو ثلث الخمس من العدد المذكور وهكذا يقال
في الصورة الباقية أعني قوله جد وأخ وأخت اه ملخصا من اللؤلؤة (قوله أو كانت
المقاسمة والثلث الخ) عطف على قوله بأن كانت المقاسمة أحظ فهو من جملة تصوير عدم
كونه نازلا عن الثلث بالمقاسمة وقوله سيما كان مقتضى الظاهر سيما لكن قد يقال جوى
على لغة من يلزم المثني الالف في الاحوال الثلاثة (قوله وذلك) أي كون المقاسمة والثلث
سمايين وقوله في ثلاث صور أي منحصرة في ثلاث صور وضابطها أن تكون الاخوة مثليه كما
قاله العلامة الامر (قوله وهي) أي الثلاث صور وقوله جد وأخوان فيستوى له المقاسمة
والثلث فانه ان قاسم أخذ ثلثا وان لم يقاسم فكذلك وهكذا يقال فيما بعد (قوله فانه
يقاسم الاخوة) جواب الشرط في قوله فان لم يكن نازلا عنه وقوله اذ ذاك أي وقت كون
المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سمايين فاذمعتي وقت ظرف لقوله يقاسم واسم
الاشارة راجع لكون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سمايين وهو مبتدأ وخبره
محذوف والتقدير اذ ذاك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك (قوله كما علم من كلامه السابق) أي
من قوله يقاسم الاخوة فيهن اذا لم يعد القسم عليه بالاذى (قوله فظاهر كلامه الخ) أي
حيث قال يقاسم الاخوة الخ فانه صادق بما اذا كانا سمايين وقوله اختيارا لانه يعبر بالمقاسمة
أي كان يقول يقاسم الجد فأخذ الثلث تعصبا لا فرضا وقوله حيث استوى الامر أي
في صور استواء المقاسمة والثلث (قوله وهو أحد ثلاثة أقوال) فقبل يعبر بالمقاسمة وعليه
فادنه بالتعصيب وقبل يعبر بالثلث وعليه فادنه بالفرض وقبل بالتخير فيتحيزا للمفتي بين أن
يعبر بالمقاسمة أو بالثلث ولذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول وحكي بعض العلماء في

وذلك في صور غير منحصرة
منها جد وأخوان وأخت
فان لم يكن نازلا عنه بأن
كانت المقاسمة أحظ وذلك
في خمس صور ضابطها أن
تكون الاخوة أقل من مثليه
وهي جد وأخ وأخت
جد وأختان جد وثلاث
أخوات جد وأخ وأخت
أو كانت المقاسمة والثلث
سمايين وذلك في ثلاث صور
وهي جد وأخوان جد وأخ
وأختان جد وأربع أخوات
فانه يقاسم الاخوة اذ ذاك
كما علم من كلامه السابق
فظاهر كلامه اختيارا لانه يعبر
بالمقاسمة حيث استوى
الامر وهو أحد أقوال
ثلاثة ذكرتها في شرح
الترتيب

ارثه ثلاثة أقوال يرث بالفرض يرث بالتعصيب يتخير المفتي وقال السبع طرجه الله الأولى
 التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض أصحابنا أن الأخذ بالفرض أن أمكن كان أولى لقوة
 الفرض وتقديم ذوى الفروض على العصبة وقال المتولي إذا استوى للعقد المقاسمة والثلث
 يعطى الثلث دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالتخيير وتظهر فائدة هذه الأقوال كما
 قاله ابن المصنف في الوصية كما لو أوصى بثلث الباقي مثلا بعد الفرض ومات عن جد وأخوين
 وأحاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تبطل لعدم ما يتعلق به بعديتها وأما على
 الثالث فالظاهر الصحة على تقدير اختيار المفتي التعبير بالثلث وفي الحساب كما لو كان هناك
 جد وأربع أخوات فعلى الأول أصلها ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول
 الأمر وعلى الثالث تختلف باختلاف التعبير فأقل من أنه لا يظهر للخلاف فائدة ليس شيء
 أفاده في الأولوة مع بعض زيادة (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من المقاسمة أو الثلث وقوله ثم
 بفتح المثلثة ظرف مكان ولذلك فسرها الشارح بقوله أي هناك (قوله ذووسهام) بصيغة الجمع
 كما يقتضيه قول الشارح أي أصحاب وفي بعض النسخ ذووسهام بصيغة الأفراد في المضاف
 ولا يستقيم الوزن عليه إلا لو كان بدل ثم هناك كما يدرك ذلك من له أدنى المسام بفن
 العروض أفاده الاستاذ المحقق (قوله أي أصحاب فروض) تفسير للمضاف والمضاف إليه
 فالعروض تفسير للسهام وأصحاب تفسير لذووعلى نسخة الجمع ويمكن توجيهه على نسخة
 الأفراد بأنه عبر في التفسير بالجمع إشارة إلى أن ذووان كان مفردا لفظا المقصود منه الجمع
 كما في الزيات (قوله من الزوجين الخ) بيان لأصحاب الفروض وإنما اقتصر على ما ذكره لأن
 المتصور أن رثته مع الجد والأخوة من أصحاب الفروض هم السبعة المذكورون كما في الأولوة
 (قوله فاقنع بإيضاحي) أي فارض بتوضيحي وقوله لا متعلق بإيضاحي وقوله الأحكام
 مفعول لا بإيضاحي وقوله عن استفهامي بياء الإطلاق أو بياء المتكلم ويكون من إضافة
 المصدر لمفعوله (قوله أي طلب الفهم) أشار بذلك إلى أن السنين والتاء في استفهامي للطلب
 وقوله مني ربما يشير إلى أن بياء استفهامي بياء المتكلم كما هو أحد الاحتمالين وقوله بطلب
 زيادة الإيضاح أي تسدب ذلك فالباء للسببية (قوله فاني الخ) تعليل لقوله فاقنع بإيضاحي
 وقوله قد أوضحت أي الأحكام (قوله وسأني معنى القناعة وشئ مما ورد فيها) عبارته
 فمه آخر باب الحساب بعد قوله فاقنع من القناعة وهي الرضا بالسير من العطاء من قواهم
 قنع بالسير قنوعا وقناعة إذا رضى والا حادىث في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روى
 البيهقي في الزهد عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة
 كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الأثير رحمه الله حديث عزم من قنع وذلك من طمع انتهى (قوله
 ما ذكره من المقاسمة والثلث حالان الخ) كتب عليه بعضهم ما نصه فيه أن المقاسمة المذكورة
 في المتن جعلها الشارح شاملة للمقاسمة فيما إذا كان هناك صاحب فرض وللمقاسمة فيما
 إذا لم يكن هناك صاحب فرض حيث قال بعدها سواء كان معهم صاحب فرض أم لا
 فيكون ما ذكره ثلاثة أحوال لا حالان كما قال ويبي في من الخمسة أحوال حالان لا ثلاثة كما
 قال نعيم يظهر ما قاله لوجمل المقاسمة في المتن على المقاسمة إذا لم يكن هناك صاحب فرض

وهذا كله (أن لم يكن
 ثم) أي هناك مع الجد
 والأخوة (ذووسهام) أي
 أصحاب فروض من الزوجين
 والأم والمجدتين والبنات
 وبنات الابن (فاقنع بإيضاحي)
 لك الأحكام (عن استفهامي)
 أي طلب الفهم مني بطلب
 زيادة الإيضاح فاني قد
 أوضحت الإيضاح المحتاج
 إليه وسأني معنى القناعة
 وشئ مما ورد فيها (تنبيه)
 ما ذكره من المقاسمة والثلث
 حالان

انتهى وأنت تعلم. يربان ذلك مبنى على أن قول المصنف يقاسم الاخوة الخ بيان لبعض
 الاحوال وقد تقدم عن العلامة الامير أن هذا البيت ذكره المصنف بيانا للاحوال على
 وجه الاجمال وعليه فيكون أول الاحوال قوله فتارة يأخذ ثلاثا كاملا وثاني الاحوال
 المقاسمة المأخوذة من كلامه بالمفهوم كما يفهم بذلك قول الشارح فإن لم يكن نازلا عنه
 الى أن قال فإنه يقاسم الاخوة وحينئذ فاذكره المصنف منطوقا ومفهوما من المقاسمة
 والثالث حالان من الاحوال الخمسة ويبقى منها ثلاثة أحوال فتدبر (قوله من الاحوال
 الخمسة) أي التي هي المقاسمة أو تلك المسال أن لم يكن هناك صاحب فرض أو المقاسمة أو
 تلك الباقي أو سدس جميع المسال أن كان هناك صاحب فرض وقوله التي أشرت اليها
 أول الباب أي في قوله وباعتبار ماله من المقاسمة والثالث وغيرهما خمسة أحوال بعد قول
 المصنف واعلم بأن المجدوذ وأحوال (قوله يبقى ثلاثة أحوال) كتب عليه بعضهم قد علمت
 ما فيه وأنت قد علمت ما فيه فكلام الشارح مستقيم (قوله ويرجع المحالان) أي
 المذكوران وهما المقاسمة والثالث وقوله الى ثلاثة أحوال من عشرة أي التي هي تعيين
 المقاسمة وتعيين الثالث واستواء الامرين أن لم يكن هناك صاحب فرض وتعيين المقاسمة
 وتعيين تلك الباقي وتعيين سدس جميع المسال واستواء المقاسمة وتلك الباقي أو المقاسمة
 وسدس جميع المسال أو تلك الباقي وسدس جميع المسال أو الثلاثة أن كان هناك صاحب
 فرض كما تقدم بيانها (قوله وهي) أي الثلاثة أحوال وقوله يبقى سبعة أي من العشرة
 وقد علمتها (قوله اذا تقررت ذلك فقد ذكر الخ) أي فأقول قد ذكر الخ لاجل أن يترتب الجواب
 على الشرط وقوله في ثلاثة أحوال أي اجمالا وهي ترجع لسبعة تفصيلا كما علم بمسار
 وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله وتارة يأخذ تلك الباقي) لانه لو لم يكن ذو فرض أخذ تلك
 المال فاذا كان هناك ذو فرض أخذ تلك الباقي كما في الأول (قوله بعد ذوى الفروض الخ)
 أي بعد أخذهم فروضهم وأرزاقهم وقوله جمع فرض أي هي جميع فرض فهو خبر مبتدأ
 محذوف وقوله وتقدم تعريفه أي بأنه نصيب مقدر شرعا للوارث (قوله وتقدم من يرث
 معهم) أي مع المجدوذ والاخوة وقوله أنفا أي قريبا عند قول الناظم أن لم يكن ثم ذو وسهام
 قاله البولاق (قوله والارزاق) هو عام أراده خاص لان المراد به رزق مخصوص وهو
 الارث بالفروض كما ذكره الشارح فعطف الارزاق حينئذ على الفروض من عطف
 المرادف أو التفسير ويحتمل أن يراد بها ما يشمل الوصية والدين الذي على الميت فانها
 مقدمة على الارث (قوله جمع رزق) أي هي جميع رزق فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله
 وهو ما ينتفع به هذا ما قاله أهل السنة وقالت المعتزلة هو ما ملك لكن لم يتبع هذا القول
 لانه يقتضى أن الدواب لا ترزق لانها لا تملك ويردّه قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على
 الله رزقها وما أحسن قول صاحب المجوهرة

والرزق عند القوم ما به انتفع * وقيل لا بل ما ملك وما اتبع
 (قوله ولو محرما) أي سواء كان حلالا أو مكروها أو محرما قال صاحب المجوهرة
 في رزق الله المحلال فاعلم * ويرزق المكروه والمحرما

من الاحوال الخمسة التي
 أشرت اليها أول الباب
 يبقى ثلاثة أحوال سند ذكره
 فيما إذا كان معهم صاحب
 فرض ويرجع المحالان كما
 تقدم الى ثلاثة أحوال من
 عشرة وهي تعيين المقاسمة
 وتعيين الثالث واستواء
 الامرين يبقى سبعة ستأتي
 ان شاء الله تعالى فيما إذا كان
 معهم صاحب فرض والله
 أعلم اذا تقررت ذلك فقد ذكر
 حكم ما إذا كان معهم
 صاحب فرض في ثلاثة
 أحوال وهي المقاسمة وتلك
 الباقي وسدس جميع المسال
 وهي تكملة الاحوال الخمسة
 بقوله (وتارة يأخذ تلك
 الباقي بعد ذوى) أي
 اصحاب (الفروض) جمع
 فرض وتقدم تعريفه في
 باب الفروض وتقدم من
 يرث معهم بالفروض أنفا
 (والارزاق) جمع رزق
 وهو ما ينتفع به ولو محرما

وبدل لذلك قوله تعالى قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا وقالت
 المة منزلة لا يكون الاحلال بالاستناد الى الله تعالى في الجملة والمستند الى الله تعالى لا تنفع عبيده
 بفتح أن يكون حراما يعاقبون عليه ورد بأنه لا يفتح بالنسبة اليه تعالى بفعل ما يشاء ويحكم
 ما يريد وعقابهم على المحرام لسره مباشرتهم أسماؤه وقائوا أيضا أمر الله تعالى بالانفاق من
 الرزق فقال أنفقوا مما رزقناكم وممدح على الانفاق منه فقال ومما رزقناهم ينفقون وهو
 تعالى لا يأمر بالانفاق من المحرام ولا يمدح عليه ورد بأن قرينة الامر والمدح خصته بالحلال
 ويلزمهم ان المتعدي طول عمره بالمحرام لم يرزقه الله أصلا وهو باطل ذكره الشهاب الزملي في
 شرح الزبدي انتهى ملخصا من اللؤلؤة (قوله عند أهل السنة) راجع لكل من قوله ما ينفع
 به وقوله ولو لم يحرموا مقابله بالنظر لا الاول ما قاله المعتزلة من انه ما ملك وبالنظر للآتي ما قالوه
 أيضا من انه لا يكون الاحلال كما علمت آنفا (قوله والمراد) أي في عمارة المصنف وقوله رزق
 مخصوص أي فهو عام أريد به خاص (قوله وهل الارث بالفرض أيضا) الاولي حذفها اذا
 معنى لها الا أن يراد بها ان الرزق فسر بهذا المعنى الخاص كما فسر بالمعنى العام (قوله فهذا) أي
 أخذه ثلث الباقي بعد الفروض وقوله هو المحل الاول أي من الاحوال الثلاثة (قوله
 والثاني) أي والمحال الثاني وقوله هو المقاسمة أي فيما اذا كان هناك ذو فرض وقوله
 وهو معلوم مما ذكره أي من مفهومه كما بينه الشارح بقوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ وقوله
 بقوله متعلق بالفعل قبله (قوله هذا) أي أخذه ثلث الباقي وقوله اذا ما كانت المقاسمة
 الخ بزيادة ما أي اذا كانت المقاسمة الخ بأن كان ثلث الباقي خبر الله من المقاسمة ولا يبدأ
 أن يكون خبرا من سدس جميع المال الا كان له السدس كما يعلم مما بعد (قوله تنقصه)
 بفتح التاء لا يضره الان ماضيه نقص لا نقص قال تعالى ثم لم ينقصكم شيئا انتهى زيات
 (قوله عن ذلك) متعلق بتنقصه واسم الاشارة راجع لثلث الباقي كما اشار اليه الشارح
 بقوله أي عن ثلث الباقي (قوله بالمزاجه) أي بسببها قاله اسبعية كما قاله الزيات وقوله
 في القسمة متعلق بالمزاجه وقوله لكثرة الاخوة علة لقوله تنقصه عن ذلك بالمزاجه (قوله
 فان لم تنقصه المقاسمة الخ) بيان لمفهوم قول المصنف هذا اذا ما كانت المقاسمة الخ ودخل
 تحت هذا المفهوم أربع صور لان المقاسمة اما أن تكون أحظ من ثلث الباقي ومن سدس
 الجميع أو تكون مساوية لثلث الباقي أو لسدس الجميع أو لها فاشأ بقوله لكونها
 أحظ الخ لصورة من هذه الاربع وبقوله أو مساوية الخ لثلاثة منها ودخل تحت قوله
 وتارة بأخذ سدس المال صورتان وهما اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وكذلك
 ثلث الباقي أو كان ثلث الباقي مساويه وقد تقدمت صورة في قوله وتارة بأخذ ثلث الباقي
 الخ وهي ما اذا كان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن سدس جميع المال فقـد تمت
 الصور السبع فتدبر (قوله لكونها أحظ من ثلث الباقي) فسه اظهر في مقام الاضمار
 ولعل النكتة مناسبة العطف فتأمل (قوله فهي له) أي فالمقاسمة له والجملة جواب الشرط
 في قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله أو مساوية) عطف على قوله أحظ وقوله لهما
 أي لثلث الباقي وسدس الجميع وقوله أو لاحدهما أي لثلث الباقي أو لسدس الجميع

عند أهل السنة والمراد رزق
 مخصوص وهو الارث بالفرض
 أيضا فهذا هو المحال الاول
 والثاني هو المقاسمة وهو
 معلوم مما ذكره بقوله (هذا
 اذا ما كانت المقاسمة
 تنقصه عن ذلك) أي عن
 ثلث الباقي (بالمزاجه) في
 القسمة لكثرة الاخوة فان
 لم تنقصه المقاسمة لكونها
 أحظ من ثلث الباقي ومن
 سدس الجميع فهي له أو
 مساوية لهما أو لاحدهما
 فهي له أيضا

وقوله فهي له أيضا أي فالمقاسمة له في صور المساواة كما هي له في صورة كونهما أحظ (قوله على ما تنقضه عبارته) أي بناء على ما تنقضه عبارته ومن اختار التعبير بالمقاسمة عند المساواة وقوله سابقا راجع لقوله أو مساوية له - ما ولقوله أو لاحدهما - ما لكن بالنظر لمساواة المقاسمة لثالث الباقي واقتضاء عبارته سابقا لذلك بالمفهوم فإن مفهوم قوله سابقا هذا إذا ما كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك الخ أن له المقاسمة في صورتي المساواة المذكورتين وقوله لاحقا راجع لقوله أو لاحدهما بالنظر لمساواة المقاسمة للسدس واقتضاء عبارته لاحقا لذلك باعتبار مفهوم القيد الملاحظ وهو أن كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وحذفه المصنف كتحذف بذكره فيما قبله - له والتقدير وتارة يأخذ سدس المال أن كانت المقاسمة تنقصه عنه فإن مفهوم ذلك أن المقاسمة له إذا لم تنقصه عنه وهو صادق بمساواتها له فقوله من معنى قوله الخ راجع لقوله لاحقا لكن باعتبار مفهوم القيد الملاحظ والمسا في ذلك من الحذف قال بعضهم في أخذ ذلك من قوله وتارة يأخذ سدس المال تأمل انتهى وقوله ذاكر الحال الثالث أي حال كونه ذاكر الحال الثالث (قوله وتارة يأخذ سدس المال) أي إذا كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثالث الباقي ينقصه عنه أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا أو تعصما صرح الملقيني بالآول وقال ابن المأثم في شرح كفايته الظاهر أنه بالعصوبة اه قال في شرح الترتيب والوجه الأول اه من الأولوة (قوله وليس عنه نازلا الخ) أي لأن الأولاد لا ينقصونه عنه فلا أخوة أولى قاله في الأولوة (قوله اسمها الحقيقة) أي من جهة الاسم وهو لفظ السدس لا من جهة الحقيقة فلا يراد أنه قديا يأخذ سدسا عائلا كله أو بعضه كما سيذكره الشارح فالواجب المحافظة له على اسم السدس لاحقيقته كما قاله البولاق (قوله بحال) أي في حال فالباقي معنى في (قوله فان كانت المقاسمة أو ثالث الباقي الخ) غرضه بهذه الجملة والتي بعدها أعني قوله فان ساواه ثالث الباقي فكذلك بيان الصورتين المندرجتين تحت قوله وتارة يأخذ سدس المال ولو قال بدل ذلك تقيد بالثمن ان كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثالث الباقي ينقص عنه أيضا أو يساويه لكان أحسن (قوله ينقص المجد فيه) الأولى فيه لأن العطف بأو (قوله فكذلك) أي فالسدس له (قوله فعلم مساقرته الخ) تفريع على ما تقدم في شرح كلام المصنف وقوله سبعة أحوال ثلاثة منها تعلم من منطوق كلام المصنف وأربعة منها تعلم من مفهومه وقد بينا الشارح في قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله وهي) أي السبعة أحوال (قوله في نحو أم وجد وخمسة أخوة) أي مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الأخوة أكثر من مثليه ووجه تعيين ثالث الباقي في ذلك أن الباقي بعد سدس الأم خمسة على المجد والخمسة أخوة وثلاثة واحد وثلاثان ولا شك أن ذلك أكثر من المقاسمة والسدس لكن الباقي ليس له ثالث صحيح فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ ثمانية عشر فللام واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد ثالث الباقي خمسة يبقى عشرة على خمسة أخوة لكل واحد اثنين (قوله في نحو زوج وجد وأخ) أي مما كان فيه الفرض قدر النصف وكانت الأخوة أقل من مثليه ووجه تعيين المقاسمة في ذلك أن الباقي بعد نصف

على ما تنقضه عبارته سابقا
ولاحقا من معنى قوله
ذاكر الحال الثالث
(قوله وتارة يأخذ سدس المال)
وليس عنه نازلا (إسمعلا
حقيقة) (بحال) من الأحوال
فان كانت المقاسمة أو ثالث
الباقي ينقص فيه - ما عن
السدس فالسدس له فان
ساواه ثالث الباقي فكذلك
فعلم مما قررته في كلامه
سبعة أحوال وهي اما أن
يتعين له ثالث الباقي في نحو
أم وجد وخمسة أخوة واما أن
يتعين له المقاسمة في نحو
زوج وجد وأخ واما أن يتعين

الزوج النصف الآخر على الجدة والاخت ولا شك ان نصفه هو الربع أكثر من ثلث الباقي
ومن السدس لكن الباقي لا ينقسم على الجدة والاخت فيضرب اثنين في أصل المسئلة وهو
اثنان تبلغ أربعة فللزوج واحد في اثنين باثنين يبقى اثنان للجدة واحد وللاخت واحد (قوله
في نحو زوج وأم وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاختوة
أكثر من مثله بواحد ولو أتى وجهه تعين السدس في ذلك ان الباقي بعد نصف الزوج
وسدس الام اثنان على الجدة والاخوين ولا شك ان السدس أكثر من ثلث الباقي ومن
المقاسمة لكن يبقى واحد على الاخوين لا ينقسم عليهم ما فيضرب اثنان في أصل المسئلة وهو
سبعة تبلغ اثني عشر فللزوج ثلاثة في اثنين بسبعة والام واحد في اثنين وللجدة واحد
في اثنين باثنين يبقى اثنان للاخوين لكل واحد منهما واحد (قوله في نحو أم وجد
وأخوين) أي مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الاختوة مثله ووجه استواء
المقاسمة وثلث الباقي ان الباقي بعد سدس الام خمسة على الجدة والاخوين فثلث الباقي
واحد وثلثان وهو مساو للمقاسمة لكن لا ثلث للباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة
وهو ستة تبلغ ثمانية عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى خمسة عشر للجدة خمسة بالمقاسمة
أو لا يكونها ثلث الباقي ولكل أخ خمسة (قوله في نحو زوج وجددة وجد وأخ) أي مما كان
الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاختوة مثله ووجه استواء المقاسمة والسدس أن الباقي
بعد نصف الزوج وسدس الجدة اثنان على الجدة والاخت فللجدة واحد بالمقاسمة أو لا يكونه
السدس وللأخت واحد (قوله في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة) أي مما كان الفرض فيه قدر
النصف وكانت الاختوة أكثر من مثله ووجه استواء السدس وثلث الباقي ان الباقي بعد
نصف الزوج النصف الآخر على الجدة والاخت الثلاثة أخوة فالسدس قدر ثلث الباقي لكن ليس
للباقي ثلث صحيح فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو اثنان تبلغ ستة للزوج واحد في
ثلاثة بثلاثة وللجدة واحد وهو ثلث الباقي وهو مساو للسدس ويبقى اثنان لا ينقسمان على
ثلاثة أخوة فتضرب ثمانية عشر بثلثين بثلثين في ستة للزوج ثلاثة في ثلاثة بثلاثة
وللجدة واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على الثلاثة أخوة لكل أخ اثنان (قوله في نحو زوج
وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاختوة مثله ووجه
استواء الامور الثلاثة ان الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الجدة والاخوين فثلث
الباقي والمقاسمة والسدس متساوية لكن لا ثلث للباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل
المسئلة وهو اثنان ستة للزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللجدة واحد ولكل من
الاخوين واحد (قوله تمت بها الاحوال العشرة) أي بواسطة انضمامها الى الثلاثة أحوال فيما
إذا لم يكن هناك صاحب فرض (قوله وحيث استوي الامران) أي كالمقاسمة وثلث الباقي
أو المقاسمة والثلث وقوله أو الامور الثلاثة أي المقاسمة وثلث الباقي والسدس (قوله
لا أقوال الثلاثة) نقبل بختار التعبير بالمقاسمة وقيل يختار التعبير بثلث الباقي وقيل بخير
المفتى وعلى هذا القياس وهذا ظاهر في استواء الامرين وأما استواء الامور الثلاثة فقد
يقال يأتي في التعبير أقوال أربعة التعبير بثلث الباقي التعبير بالسدس التعبير بالمقاسمة

له السدس في نحو زوج
وأم وجد وأخوين وأما أن
يستوي له المقاسمة وثلث
الباقي في نحو أم وجد
وأخوين وأما أن يستوي له
المقاسمة والسدس في نحو
زوج وجددة وجد وأخ
أن يستوي له السدس
وثلث الباقي في نحو زوج
وجد وثلاثة أخوة وأما أن
يستوي له الامور الثلاثة
في نحو زوج وجد وأخوين
فهذه الاحوال السبعة مع
ذوي الفروض تمت بها
الاحوال العشرة وحيث
استوي الامران أو الامور
الثلاثة في باقي التعبير
الاقوال الثلاثة التي سبقت

التعريف والاولى التعريف بالسدس لانه الفرض المنصوص عليه كما قاله الاستاذ المحفنى
 * (تنبيه) * استفيد مما تقدم انه يتعين للجدد الاحتياط وان رضى بغيره وصرح به في شرح
 الترتيب وفارق ما لو غصب مثله وصار متقوم ما حدث خبر المالك بين المثل وقيمة ما صار اليه
 حتى لو اراد المالك اخذ غير الاحتياط كان له ذلك بان الارث قهرى فلا يزول المالك عن الزائد
 بمجرد الاختيار بخلاف الغصب هكذا قال شيخ الاسلام ثم قال وفي الحقيقة هذه ليست
 نظرية تلك لان الثابت هنا الخبرية وشم الخبر انتهى ذكره الجولاقى بنوع تصرف (قوله
 هذا كله) أى ما ذكر من الاحوال السبعة فيما اذا كان معه صاحب فرض وقوله حيث
 بقى الخ أى كائن فى حالة وتلك الحالة هى أن يبقى الخ والمحصل أن للجدد باعتبار ما يفضل عن
 الفرض وجودا وعدمه أربعة أحوال المحال الاول أن يفضل عن الفرض أكثر من السدس
 فللجدد خبر الامور الثلاثة من المقاسمة وثالث الباقي وسدس المال المحال الثانى أن يبقى
 قدر السدس فهو للجدد فرضا على الادوجه المحال الثالث أن يبقى دون السدس فيعال للجدد
 بقسام السدس المحال الرابع أن لا يبقى شئ لاسيما تغرق الفروض جميع المال فيعال
 بالسدس للجدد وفي هذه الثلاثة أحوال تسقط الاخوة والاخت فى الكدريه اه بولاقى
 بتقديم وتأخير لمناسبة ترتيب الشارح (قوله فان بقى الخ) أى بعد الفرض كمتنين وأم
 وجد وأخوة هذه المسئلة من ستة فللمتني الثمان أربعة وللأم السدس واحد يبقى قدر
 السدس وهو واحد للجدد وسقطت الاخوة (قوله أو دون السدس) أى أو بقى قدر دون
 السدس (قوله كزوج وبنتين وجد وأخوة) أصل هذه المسئلة من اثني عشر فالزوج الربع
 ثلاثة وللمتني الثمان ثمانية يبقى واحد وهو دون السدس لانه انما فيعال للجدد واحد
 تمام السدس وسقطت الاخوة فأصل المسئلة من اثني عشر وعالت الثلاثة عشر (قوله أولم
 يبقى شئ) أى لم يبقى بعد الفرض شئ أصلا (قوله كمتنين وزوج وأم وجد وأخوة) أصل
 هذه المسئلة من اثني عشر فللمتني الثمان ثمانية وللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان
 فيعال لها باو واحد تمام سدسها ويزاد فى العول للجدد سدسها وسقطت الاخوة فأصل المسئلة من
 اثني عشر وعالت خمسة عشر (قوله فللعول السدس) أى فرضا على الادوجه فى الثلاث مسائل
 وقوله ويعال أى يستأنف ويبتدأ العول وهذا راجع للثانية وهى ما ذاب بقى دون السدس
 فيعال فيها تمام السدس للجدد وقوله أو يزداد فى العول أى لم يحصل أصل العول قبل ذلك
 فيزاد فى العول للجدد وهذا راجع للثالثة وهى ما اذا لم يبقى شئ بل عالت المسئلة باو واحد يزداد
 فى العول بالسدس للجدد كما تقدم توضيحه وقوله ان احتجج الى ذلك أى المذكور من أصل
 العول أو زيادته فان لم يحتجج اليه فلا عول أصلا كما فى الاولى (قوله وتسقط الاخوة) أى فى
 الثلاثة أحوال المذكورة وقوله الاالاخت فى الكدريه أى فانه بفرض لها النصف
 ويفرض له السدس ثم يعودان الى المقاسمة كما سأتى (قوله وحيث أخذ سدسا عائلا كله) أى
 أى كفى المسئلة الثالثة فانه يزداد فى العول بالسدس للجدد وقوله أو بعضه أى أو عائلا
 بعضه كفى المسئلة الثانية فانه يعال فيها بنصف السدس للجدد كما مر ولا يخفى أن قوله كله
 فاعل بعائلا وقوله أو بعضه عطف عليه وقوله فالسدس اذ ذاك أى وقت كونه عائلا

الاشارة الى (فائدة) هذا
 كله حيث بقى بعد الفرض
 وأكثر من السدس فان
 بقى قدر السدس كمتنين
 وأم وجد وأخوة أو دون
 السدس كزوج وبنتين وجد
 وأخوة أو لم يبقى شئ كمتنين
 وزوج وأم وجد وأخوة فللعول
 السدس ويعال أو يزداد
 فى العول ان احتجج الى ذلك
 وتسقط الاخوة الاالاخت
 فى الكدريه وسأتى وحيث
 أخذ سدسا عائلا كله
 أو بعضه فالسدس اذ ذاك
 يكون اسما لا حقيقة

كما أشرت الى ذلك سابقا والله أعلم (وهو) أى المجذ (مع الاناث) من الاخوات (عند القسم) أى المقاسمة بينه وبينهن (مثل أخ) فيما ذكره بقوله (فى سهمه) من كونه مثل حظ الانثيين (والحكم) من كون الاخت نصير معه عصبة بالغير كما أشرت الى ذلك سابقا فى باب التعصيب لافى جميع الأحكام فانهذا قال (الأمع الأم فلا يحجبها) بانضمامه الى الاخت لأنه ليس بأخ (بل ثلث المال لها) أى للام (بجانبها) كما دلالة ليس معها عدد من الاخوة فى زوجة وأم وجد وأخت للزوجة الربع وللأم الثلث كاملا والباقي بين المجذ والاخت متسامة له مثلا ماله ما وفى المسئلة المسماة بالخرقاء لتخرق أقوال العصاة رضى الله عنهم أولان الأقوال تخرقها أكثرتها وهى أم وجد وأخت للام الثلث والباقي بين الاخت والمجد ثلاثة مثلا ماله فاصلا ثلاثة ونصف من تسعة للام ثلاثة وأربعة للمجد والاخت اثنتان

كله أو بعضه واسم الإشارة مبتدأ خبره محذوف أى اذ ذاك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك كما مر وقوله يكون اسم الاحقة أى مجرد اسم لاسدس حقيقة لنقصه عنه بالعرل (قوله كما أشرت الى ذلك آنفا) أى قريبا عند قوله وليس عنه نازل لا بحال (قوله مع الاناث) أى جنسهن الصادق بواحدة وقوله من الاخوات هكذا فى نسخة وهى ظاهرة وفى نسخة من الاخوة وعلم فالمراد بالاخوة ما يشمل الاخوات على سبيل التغليب ومن لا يعرض المشوب ببيان والمعنى مع الاناث اللاتي هن بعض الاخوة بطريق التغليب اه زيات وبعضه من المحفى (قوله عند القسم) المراد به القسم من الجانبين فهو معنى المقاسمة كما أشار اليه الشارح بقوله أى المقاسمة الخ (قوله مثل أخ) أى لان كلا منهما يدلى بالاب وقوله فى سهمه أى نصيبه وقوله من كونه أى السهم (قوله والحكم) أى المجهود كما أشار اليه الشارح بقوله من كون الاخت الخ وعلمه فعطف المحكم على ما قبله من عطف أحد المتلازمين على الآخر لانه يلزم من أن يكون له مثل حظ الانثيين أن تكون الاخت نصير معه عصبة بالغير وبالعكس هذا وجه المحكم على المحكم المجهود كما اقتضاه صنيع الشارح لا يناسب الاستثناء فى قوله الأمع الأم الخ لان الاستثناء معيارا عموم فالاولى جملة على العموم لاجل الاستثناء منه الا أن يجعل منقطعا والمعنى لكن مع الأم الخ (قوله كما أشرت الى ذلك الخ) أى عند قوله والابن والاخ مع الاناث الخ حيث قال هناك وتزيد الاخت شقيقة كانت أو لاب بانه يصحها المجذ (قوله لافى جميع الاحكام) أى بل فى بعضها فقط وقوله فلهذا قال أى فلا جمل أنه ليس مثله فى جميع الاحكام قال لكن فيه أن هذا لا يناسب الاستثناء الا أن يجعل منقطعا كما مر (قوله الأمع الأم الخ) بخلاف الاخ فانه يحجبها بانضمامه الى الاخت من الثلث الى السدس وقوله فلا يحجبها مفاد الاستثناء والضمير للام كما لا يخفى (قوله بانضمامه الى الاخت) أى بسبب انضمامه اليها وقوله لانه ليس بأخ علمه لقوله فلا يحجبها أى لانه ليس بأخ حقيقة (قوله بل ثلث المال الخ) اضرب انقال عن قوله فلا يحجبها وقوله يصحها حال وقوله كاملا حال من الضمير الرجوع الى الثلث وقوله لانه ليس معها الخ علمه لقوله بل ثلث المال الخ (قوله فى زوجة الخ) تفريع على قوله الأمع الأم الخ وأصل هذه المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة يبقى خمسة على المجذ والاخت لا تنقسم عليهم اثنان فاضرب ثلاثة فى اثني عشر بسة وثلاثين ومنها تصح للزوجة ثلاثة فى ثلاثة بسة وللأم أربعة فى ثلاثة باقى عشرين فى خمسة عشر للجد عشرة والاخت خمسة وهذا توضيح ما ذكره الشارح (قوله وفى المسئلة) عطف على قوله فى زوجة الخ وقوله المسئلة بالخرقاء بالمخاء المحبة والراء والقاف مع المذ كما فى المولاى (قوله لتخرق أقوال العصاة فيها) أى اختلافها فيها كما سأتى بيانه فكان بعض الأقوال يخرق بعضها وقوله أولان الأقوال تخرقها أى وسعتها بكثرة الكلام فيها وهذه العملة لا تنافى ما قبلها بل تمامها والنسكات لا تتراحم وقوله لكثيرتها أى الأقوال (قوله وهى) أى المسئلة المسماة بالخرقاء وقوله أم الخ أصل هذه المسئلة من ثلاثة للام الثلث يبقى اثنتان على المجذ والاخت لا ينقسمان عليهما اثنان فاضرب ثلاثة فى ثلاثة بسة ومنها تصح للام

واحد في ثلاثة ثلاثة يبقى ستة للعد أربعة وللأخت اثنان وهذا ما ذكره الشارح (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون الأم لها الثلث والباقي بين الأخت والأخت اثنان وقوله وهو مذهب الأئمة الثلاثة أي ما عدا الإمام أبي حنيفة (قوله وأما عند الإمام أبي بكر الصديق الخ) مذهبه رضي الله عنه أن الأخت محجوبة بالمجد فالمسئلة عنده من ثلاثة للأم واحد وللأخت الباقي ولا شيء للأخت كما ذكره الشارح (قوله وهي عشرة) أو لها المحرقاء ما ذكره الشارح أنفا وثانها المثلثة لقول عثمان بن عفان رضي الله عنه بأن لكل من الثلثة الثلث وثالثها المربعة لقول ابن مسعود رضي الله عنه بأنها تصح من أربعة لأنه جعل للأخت النصف والباقي بين المجد والأم نصفين لأن كلامهم ماله ولادة على الميت ولا لام قوة القرب وللجد قوة المذ كورة فاستويا لكن لا نصف للباقي صحيح فيضرب اثنان في اثنين بأربعة فللأخت اثنان ولكل من المجد والأم واحد ودور أبعها الثلثة لقضاء خمسة من العتابة فيها عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وخامسها المسدسة لأن بعضهم يحكي فيها ستة أقوال وسادسها المسبعة لأن بعضهم يحكي فيها سبعة أقوال وسابعها الثمينة لأن فيها روايات ثمانية وثامنها العثمانية لأن عثمان أنفرد فيها بقوله السابق عنه رئاسها وعاشرها الحجابية والشعبية لأن الحجاج امتحن فيها الشعبي حين ظفربه فأصاب فيها فمعا عنه فكملت ألقابها عشرة وتضمن ذكر الألقاب شيئا من الأقوال (قوله أحد الصنفين) أي الأخوة الأشقاء والأخوة لأب (قوله وهو) أي ما إذا اجتمع معه الصنفان وقوله باب المعادة أي العدا فالمعادة بمعنى أصل الفعل كدفعه بمعنى دفعه كذا في المحقق أي لأن العدوا تقع من الأشقاء لبني الأب فقط لا من المجد وقيل إنها على بابها لأن الأشقاء يعدون بني الأب على المجد أثباتا وهو يعدهم عليهم نفيا وفيه نظر إذ لا معنى لعدم نفما قاله الزيات (قوله وبه تتم الأحوال الأربعة المشار إليها سابقا) أي في قوله بعد قول المصنف واعلم بأن المجد ذو أحوال وباعتبار أفراد الصنفين معه واجتماعها معه أربعة أحوال اه (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله واحسب) بضم السين من باب نصر بمعنى عد ومصدره المحسبان بالضم بخلاف حسب بمعنى ظن فصدره المحسبان بالكسر ومضارع بكسر السين وفصحها اه زيات بتصرف زيادة (قوله بني الأب فقط) أي دون الأم وزاد الشارح لفظ فقط للاحتراز من الأشقاء فإنه يصدق عليهم بنو الأب لكن ليس مراد (قوله وهم) أي بنو الأب فقط وقوله مع الأخوة الأشقاء مرتبط بأحسب أي أحسبهم معهم (قوله لذا) ترسم بالالف وهو ظرف لقوله احسب وقوله الأعداد بفتح الهزة جمع عدد والمراد بالجمع الجنس المتحقق في المفرد وهو العد دد بمعنى العدد كما أشار إليه الشارح بقوله أي عدد ويحتمل أن يقرأ المتن الأعداد بكسر الهزة بمعنى العدد فان قيل في كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لأن معناه عد بني الأب عند العد ولا معنى له صحيح أجيب بأنه على تقدير مضاف والأصل عند ارادة العد أي عدا الأخوة الأشقاء والأخوة لأب ولك أن لا تقدر مضافا ويكون المعنى مستقيما لأن المخاطب بالعد الفرضي عند عدا الأخوة الأشقاء والأخوة لأب والمعنى حينئذ عد أيها الفرضي بني الأب عند عدا الأخوة الأشقاء والأخوة لأب انتهى حفي

وهذا مذهب الإمام زيد
ابن ثابت رضي الله عنه
وهو مذهب الأئمة الثلاثة
رحمهم الله وأما عند الإمام
أبي بكر الصديق رضي
الله عنه فللأم الثلث والباقي
للجد ولا شيء للأخت وهو
مذهب الإمام أبي حنيفة
رحمه الله وفيه أقوال كثيرة
ذكرتها مع القابها وهي عشرة
وما يتفرع عليها في شرح
الترتيب وأثبت فيه بالهجب
الهجب وجميع ما ذكره من
أول الباب إلى هنا وفيها
إذا كان معه أحد الصنفين
سواء كان معهم صاحب
فرض أم لا ثم ذكر حكم ما إذا
اجتمع معه الصنفان سواء
كان معهم أم أيضا صاحب
فرض أم لا وهو باب المعادة
وبه تتم الأحوال الأربعة
المشار إليها أيضا سابقا فقال
(واحسب بني الأب) فقط
وهم الأخوة لأب مع الأخوة
الأشقاء (لذا) أي عند
(الأعداد) أي عدا الأخوة
الأشقاء والأخوة لأب

بتصرف وزيادة (قوله في المقاسمة) متعلق بحسب أو بالأعداد بمعنى العدو وكذا قوله على
 المجدد (قوله لينة قص بسبب ذلك نصيبه) علة لا حسب أى لينة قص بسبب حسبهم نصيب
 المجدد وعلم من ذلك أن الأخوة الاشقاء لو كانوا مثلي المجدد أو أكثر فلا معادة لانه لا فائدة لها
 قال في شرح الترتيب ولذلك انحدرت مسائل المعادة في ثمان وستين انتهى بولاقى (قوله
 وذلك) أى حسبهم لما ذكر وقوله في ثمان وستين مسألة وجه التحصر في ذلك كما قاله شيخ
 الاسلام ان مسائل المعادة لا بد فيها أن يكون الاشقاء دون المثلين والافلا فائدة للمعادة كما علم
 مما مروى في مصدر دون المثلين في خمسة وهي شقيقة أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق
 وشقيقة ويكون مع من ذكر من يكمل المثلين أو دونهم آمن أو لا بالاب فاما الشقيقة فتكون
 معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاث أخوات كذلك أو أخ لاب أو أخ وأخت كذلك فهذه
 خمس وأما الشقيقتان فيكون معهما أخت لاب أو أختان كذلك أو أخ كذلك وهكذا مع
 الشقيق فهذه ستة وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن الا أخت للاب وهكذا مع
 الاخ والأخت الشقيقتين فهاتان اثنتان فكمالت الصور ثلاث عشرة ثم لا يخفى لو فاما أن
 لا يكون معهم ذو فرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض اماربع أو سدس أو هما أو نصف
 فهذه خمسة تضرب في الثلاثة عشر يحصل خمس وستون والثلاثة الباقية أن يكون مع
 الشقيقة أخت لاب والفرض ثلثان أو نصف أو سدس أو نصف وثمان فهذه ثمان وستون
 وهذا باعتبار أهل الفرض مع قطع النظر عن خصوص من يرث والافز يد العدد على ذلك
 انتهى لؤلؤة (قوله وارفض) أى اترك بنى الام الخ أى لا تعدهم على الاشقاء وقوله مع
 الاجداد أى حال كونهم مصاحبين للاجداد (قوله تحبهم بالمجدد) علة لقوله وارفض الخ
 واعتراض بان نظير هذه العلة موجودة في بنى الاب مع الاشقاء فهلا قيل برفض بنى الاب مع
 الاشقاء تحبهم ولذا لا يروى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أنهم لا يعدونهم على المجدد
 كما أنه لا يعد بنى الام عليهم وأجيب من طرف المجهور بالفرق بين الاخوة للاب والاخوة للام
 لان الاخوة للاب شاركو الاخوة الاشقاء في جهة الاستحقاق وهي الاخوة فذلك عدوهم
 على المجدد وأما الاخوة للام فلم يشاركو المجدد في جهة الاستحقاق اذ جهة استحقاق المجدد قرابته
 بالاب وجهة استحقاق الاخوة للام قرابتهم بالأم فذلك لم يعدوهم على الاشقاء وأيضاً بنو
 الاب ليسوا محرومين أبداً بل يأخذون قسطاً مما قسم للاشقاء فيما لو فضل بعد نصف الشقيقة
 شئ كما يأتي بخلاف بنى الام فانهم محرومون مع المجدد إذ أبداً انتهى شيخ الاسلام أفاده في
 اللؤلؤة (قوله كما تقدم في باب المحب) أى في قوله

ويفضل ابن الام بالاسقاط * بالمجدد فافهمه على احتياط

وقضية ذلك أن ما هنا مكرر مع ما سبق ولذلك اعتذر عن اعادته بقوله وانما أعاده الخ وقد
 يقال لا تكرار لان ما سبق مذكور من حيث عدم الارث وما هنا مذكور من حيث عدم
 العدا لانه لا يلزم من عدم الارث عدم العدا ألا ترى أن الاخوة للاب لا يرثون مع الاشقاء
 ويعدونهم على المجدد وذلك قال العلامة الامير والظاهر أن قصد المصنف التنبيه على
 الفرق في المحكم بان الشقيق يعد محبوبة على المجدد والمجدد لا يعد محبوبة على الشقيق

في المقاسمة على المجدد
 لينة قص بسبب ذلك نصيبه
 وذلك في ثمان وستين
 مسألة ذكرتها في شرح
 الترتيب والفارضية
 (وارفض) أى اترك بنى
 الام فقط وهم الاخوة للام
 (مع الاجداد) تحبهم بالمجدد
 كما تقدم في باب المحب

وأنما أعاده هنا استطرادا
أولتكملة البيت وليس
من هذا الباب (واحكم على
الاخوة) الاشقاء وللأب أي
حكم بينهم (بعد العدس حكمك)
أي مثل حكمك (فيهم عند
فقد المجد) وذلك أنه إن
كان في الاشقاء ذكر فلا
شيء للاخوة للأب كجد وأخ
شقيق وأخ لأب فالأخ
الشقيق بعد الأخ للأب على
المجد فستوى للجد إذا
المقاسمة والثالث فإذا أخذ
المجد حظه وهو ثلث المال
بقي الثلثان فبأخذهما
الأخ الشقيق ولا شيء للأخ
للأب وكروحة وجد وأخ
شقيق وأخ لأب فالزوجة
الرابع وبعد الشقيق الأخ
للأب على المجد فبأخذ
أيضا ثلث الباقي لاستوائه
مع المقاسمة وهو ربع أيضا
بقي نصف المال يأخذه
الشقيق ولا شيء للأخ للأب
وإن لم يكن في الاشقاء ذكر
فإن كانتا شقيقتين فلهما
إلى الثلثين ولو فضل شيء
لكان للاخوة للأب لكن لا
يبقى بعد الثلثين وحصة المجد
والفرض إن كان شيء فلا
شيء للاخوة للأب مع
الشقيقتين ففي جد وشقيقتين
وأخ لأب يستوى للجد

وذلك لأن الاخوة من واحد ولا كذلك المجد مع بني الام انتهى ببعض تصرف
(قوله وأنما أعاده هنا) أي في باب المجد والاخوة وغرضه بذلك الاعتماد على التكرار
الذي أشار إليه بقوله كما تقدم وقد عرفت أنه لا تكرر فلا حاجة للاعتذار أصلا (قوله
استطرادا أولتكملة البيت) قال العلامة الامير أو مجوزا لمجمع انتهى أي لأنه لا تنافي بين
الاستطراد والتكملة فلا مانع من أن يكون أعاده لهما وبكونها مجوزا لمجمع اندفع ما قيل
من أن الأولى حذف أو وتكون تكملة البيت على الاستطراد وأنما لم يقل أو تكملة
بالنصب عطفًا على استطراد الان التكملة ليست مصدرًا بل أنما المصدر وهو التكميل
(قوله وليس من هذا الباب) أي بل هو من باب المحب وقد علمت ما فيه (قوله واحكم على
الاخوة المخرج) جل الشارح الاخوة على ما يشمل الاشقاء والأب ولذلك احتاج للتأويل بقوله
أي احكم بينهم ولو جعل الاخوة على خصوص الاخوة للأب لما احتاج لهذا التأويل لأن
المعنى حينئذ واحكم على الاخوة للأب بعد عددهم على المجد حكمًا حكمك فيهم عند فقد المجد
وهو عدم الارث (قوله حكمك) على تقدير مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أي مثل حكمك
(قوله وذلك) أي وبيان المحكم فيهم المماثل للمحكم فيهم عند فقد المجد وقوله أنه أي المحال
والشأن (قوله إذا كان في الاشقاء ذكر المخرج) حاصل ما ذكره أنه إما أن يكون في الاشقاء ذكر
أولاً وعلى الثاني فإما أن يكون هناك شقيقان وأما أن تكون شقيقة وقد بينها الشارح على
هذا الترتيب (قوله فلا شيء للاخوة للأب) أي مجبهم بالأخ الشقيق ولا فرق في ذلك بين
أن يكون هناك ذوفرض أو لا ولد لك مثل الشارح بمثلين (قوله كجد وأخ شقيق المخرج)
مثال لما إذا لم يكن هناك ذوفرض وهذه المسئلة من ثلاثة فللجد اثلاث بالمقاسمة أو الكونه
ثلث المال يبقى اثنتان يأخذهما الأخ الشقيق ولا شيء للأخ للأب (قوله وكروحة وجد المخرج)
مثال لما إذا كان هناك ذوفرض وهذه المسئلة من أربعة فللزوجة الربع وللجد واحد
بالمقاسمة أو الكونه ثلث الباقي وهو ربع أيضا يبقى اثنتان وهما نصف المال يأخذهما
الشقيق ولا شيء للأخ للأب (قوله وإن لم يكن في الاشقاء ذكر المخرج) هذا مقابل لقوله إذا
كان في الاشقاء ذكر (قوله فإن كانتا شقيقتين) أي فإن كانت الاختان شقيقتين وقوله
فلهما إلى الثلثين أي فللاختين الشقيقتين الأخذ إلى الثلثين وأنما قال إلى الثلثين لأنهما قد
ينقصان عن الثلثين فلا يلزم أن يكمل لهما الثلثان بل تارة يكمل لهما كما في مثال الشارح
الآتي وتارة ينقصان فمخوزوج وجد وشقيقتين وأخ لأب أو أكثر فالزوج النصف وللجد
ثلث الباقي يبقى للشقيقتين دون الثلثين ولا يعال لهما لأنه ليس ارثهما هنا بالفرض المحض
بل هو مشوب بتعصب أو تكونهما مع المجد (قوله ولو فضل شيء المخرج) قضية شرطية لا تقتضي
الوقوع ولذلك قال لكن لا يبقى المخرج وقوله إن كان أي إن وجد فدفع كان تامة فاعلموا ضمير
يعود على الفرض وأما قوله شيء فهو فاعل يبقى المخرج وقوله فلا شيء للاخوة للأب المخرج
تفريع على قوله لكن لا يبقى المخرج (قوله ففي جد وشقيقتين وأخ لأب) أي أو أختين لأب
وقد عرفت أنه في هذا المثال يكمل للشقيقتين الثلثان وقوله يستوى للجد المقاسمة
والمسئلة حينئذ من ستة عدد الرؤس فللجد اثنتان يبقى أربعة يأخذها الشقيقان ولا شيء

المقامة والثالث فله ثلث المال ١٧٨ والباقي للشقيقتين لانه ثلثان ولا شيء للأخ للاب وان كانت شقيقة

واحدة فلهما الى النصف فان
بقي بعد حصه المجد والفرض
ان كان نصف المال أو أقل
فهو للأخت الشقيقة ولا
شيء للأخوة للاب كزوجة
ووجد وشقيقة وأخوين
لاب فللزوجة الربع والاحظ
للجدات الباقي فيبقى بعد
الربع وثلث الباقي نصف
المال فتختص به الشقيقة
ولا شيء للأخوين للاب
وكزوج وجد وأخت شقيقة
وأخوين للاب فلا زوج
النصف ثلاثة وللجد
السدس أو ثلث الباقي
سهم من ستة وبقي اثنان
من ستة هما أقل من نصف
المال فهما للشقيقة ولا
شيء للأخوين للاب وان
بقي بعد حصه المجد
والفرض ان كان أكثر من
نصف المال كان للشقيقة
النصف والباقي للأخوة
للاب وذلك في ست صور
على ما ذكرته في شرح
الترتيب أو غماسة على
ما ذكرته في شرح الفارضة
تعالى بن الهائم رحمه الله
وذكرت في شرح
الترتيب أيضا الخلاف
في ان النصف الذي تأخذه
هل هو بالفرض أو بالتعصيب
فن الصور التي يبق فيها

للأخ للاب وقوله والثالث أي ثلث المال والمسئلة حينئذ من ثلاثة فللمجد واحد يبق
اثنان يأخذهما الشقيقتان ولا شيء للأخ للاب (قوله فله ثلث المال) أي اما بالمقامة
أو لكونه الثلث لاستوائهما له في هذه المسئلة وقوله والباقي أي الذي هو أربعة باعتبار
المقامة أو اثنان باعتبار كونه له الثلث وقوله ولا شيء للأخ للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله
وان كانت شقيقة) هذا مقابل لقوله فان كانتا شقيقتين وقوله فلهما الى النصف أي
فالأخت الشقيقة الاخذ الى النصف وبأن في نفسه نظير ما تقدم في قوله الى الثلثين (قوله
فان بقي الخ) هذا تفصيل لما قبله لانه مجمل وقد فصله بذلك وقوله ان كان أي ان وجد
في مكان تامة وفاعلها ضمير يعود على الفرض وأما قوله نصف المال فهو فاعل ببق وقوله
أو أقل عطف عليه وقوله فهو للأخت الشقيقة جواب الشرط في قوله وان بقي وقوله ولا
شيء للأخوة للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله كزوجة وجد الخ) هذه المسئلة من أربعة
للزوجة الربع وللجد ثلث الباقي وهو ربع أيضا يبق اثنان وهما نصف تأخذهما الشقيقة ولا
شيء للأخوين للاب وهذا مال اذا اكمل للشقيقة النصف (قوله والاحظ للمجد ثلث
الباقي) أي زيادة الأخوة على مثليه (قوله فتختص به الشقيقة) أي تستقل بأخذها وقوله
ولا شيء للأخوين للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله وكزوج وجد الخ) هذه المسئلة من ستة
وقد قسمها الشارح وهذا مال اذا لم يكمل للشقيقة النصف ولا يعمل لمباينة لانه لانه
ليس ارثها هذا بالفرض المحض بل مشوب بنوع تعصيب فليس بالفرض المحض ولا
بالتعصيب المحض (قوله وللجد السدس أو ثلث الباقي) أي لاستوائهما له في هذه المسئلة
وقوله سهم بدل من السدس أو ثلث الباقي (قوله فهما للشقيقة) أي ولا يعمل لمالها
علمت وقوله ولا شيء للأخوين للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله وان بقي بعد حصه المجد
الخ) مقابل لقوله وان بقي بعد حصه المجد الخ وقوله ان كان أي ان وجد وفاعلها ضمير
يعود على الفرض وقوله أكثر من نصف المال فاعل ببق وقوله كان الخ جواب الشرط
(قوله وذلك في ست صور) أي وبقاء أكثر من النصف كائن في ست صور وهي أن يكون
مع المجد والشقيقة من أولاد الاب أخ أو أختان أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في
الجميع أو يكون في الأخيرتين صاحب سدس يقطع النظر عن أن يكون أما أوجة لان
النظر الى اسم الفرض لا من يأخذ كما ذكره في شرح الترتيب وقوله أو غماسة أي نظرا الى
أن صاحب السدس في الأخيرتين أم أوجة (قوله وذكر في شرح الترتيب أيضا) أي
كما ذكرته فيه ما تقدم وقوله قل هو بالفرض أو بالتعصيب قال العلامة لا مبرأ الحق أنه
ليس فرضا محضاً ولا يعمل لمباين الكمال النصف في غير هذه المسائل مما تقدم ولا تعصب
محضاً ولا لكان للمجد مثلاً فله من كل شيء وقد استحسنوا في هذا الباب أسماء كثيرة
مخالفة للقواعد اه وقد تقدم التنبيه على ذلك وهذا المحسن ما كتبه هنا وقال البولاق
وبالجملة فهي مسئلة مشككة (قوله الزيديات) نسبة لزيد لانه الذي حكم فيها بذلك (قوله
العشرية) أصلها خمسة عدد الرؤس وأتم ما نسبت الى العشرة لاحتكامها وفي الأولوة أنها بفتح
الشين وفي البولاق أنها يسكون الشين ووجه حكمها من العشرة أن للشقيقة النصف ولا

نصف للخمسة صحيح فيضرب اثنين في أصل المسئلة وهو خمسة فتصح من عشرة للجد خمساً
 أربعة وللأخت نصفها خمسة يبقى واحد للآخر للاب (قوله والعشرة بنسبة العشرين
 لاختها من أصلها خمسة عدد الرؤس كالتى قبلها للجد منها سهمان بالمقاسمة وللشقيقة
 نصف المال ولا نصف للخمسة صحيح فيضرب اثنين في خمسة فيحصل عشرة للجد أربعة
 وللأخت خمسة يبقى واحد للاختين للاب بينهما مناصفة فاضرب اثنين عددهما في
 العشرة يحصل عشرون للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل من الاختين للاب سهم كذا في
 شرح الترتيب وهو أولى كما قاله ابن الهيثم مما في شرح كشف الغوامض من أن يقال
 أصلها خمسة للجد سهمان وللأخت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهم بين
 الاختين للاب لكل أخت ربع سهم فأنكسرت المسئلة أولاً على مخرج النصف وثانياً على
 مخرج الربع والاول داخل في الثاني فيكتب به وتضرب الأربعة في أصلها وهو خمسة تصح
 من عشرين أفاده في الأول (قوله ومختصرة زيد) سميت بذلك لان نصيبها من مائة
 وثمانية باعتبار المقاسمة وتصح بالاختصار من أربعة وخمسين اما لتوافق الانصاء بالنصف
 واما بأن تعدل الى ثلث الباقي لانه ساوى المقاسمة هنا قاله العلامة الامر وتوضح ما ذكره
 العلامة أنه يستوى للجد في هذه المسئلة المقاسمة وثلث الباقي فان اعتبرت المقاسمة كان
 أصلها من ستة للام سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لا تنقسم وتساين فتضرب الستة عدد
 الرؤس في ستة أصل المسئلة بستة وثلاثين للام سدسها ستة وللجد عشرة بالمقاسمة يبقى
 عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملاً وهو ثمانية عشر بفضل سهمان على الآخر
 والأخت للاب أثلاثاً فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين يحصل مائة وثمانية للام ثمانية
 عشر وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون وللآخر للاب أربعة وللاختة اثنان وترجع
 بالاختصار الى أربعة وخمسين لتوافق الانصاء بالنصف فتخرج المسئلة الى نصفها ويرجع
 كل نصيب الى نصفه وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الاحسن فأصلها من ثمانية عشر باعتبار
 ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس يبقى سدس سهم
 الام خمسة ولا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة
 وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الآخر والأخت للاب أثلاثاً فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر تباع
 أربعة وخمسين والاول أنسب بتسميتها مختصرة زيد فلو كان في المسئلة أخ لاب دون أخت
 لاب أو بالعكس لم يرث الآخر في الاولى ولا الأخت في الثانية وخرجت المسئلة عن كونها
 مختصرة زيد ووجه ذلك أن المجد يتعين له المقاسمة فهم ما قالوا في من ستة للام واحد وللجد
 اثنان يبقى ثلاثة هي نصف المال فيعطى للشقيقة ولا شيء للآخر للاب لانه لم يبق له شيء
 والثانية من ستة للام واحد يبقى خمسة منكمسرة على أربعة رؤس تضرب في أصل المسئلة
 وهو ستة بأربعة وعشرين للام السدس أربعة وللجد عشرة يبقى عشرة وهي أقل من النصف
 فتعطى للشقيقة ولا شيء للأخت للاب فلو كانت امرأة الاب حاملاً وقف الامر الى الياسن
 وبها يها فبقال جاءت امرأة حملي الى ورثة يقتسمون تركته فقالت لا تجهلوا فاني حملي
 فان ولدت ذكراً أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتهما معا ورثا فهذا ما ثبت ترك أم أو شقيقة

وشقيقة أخ لاب والعشرة بنسبة
 وهي جد وشقيقة واختان
 لاب ومختصرة زيد وهي أم
 وجد وشقيقة وأخ وأخت
 لاب

وحدها وهنالك امرأة أب حامل فان ولدت ذكر أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتها مائة أو ثمان
 وهي حينئذ مختصرة زيدانتهى لمخص من اللؤلؤة وزيادة من المحفني (قوله وتسعينية زيد)
 نسبة لتسعين لصحتها منها ولم يقل والتسعينية كما قال العشرية والعشرية نسبة للحفاظة على
 ما وضعه أهل الفن من أسماء هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين ان لاحظ للجد ههنا ثلث
 الباقي بعد سدس الام فيكون أصلها من ثمانية عشر ان اعتبر ثلث الباقي مع السدس وان
 شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس للام واحد يبقى خمسة لثلثها صحيح تضرب
 ثلاثة في ستة بمائة عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللأخت الشقيقة نصف المال
 تسعة يبقى واحد بين الاخوين والأخت للاب انكسر على خمسة رؤس فتضرب خمسة في
 ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصح للام ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللجد خمسة في
 خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة وأربعين ولكل من الاخوين للاب
 سهمان وللأخت للاب سهم فلو كان الميت في هذه المسئلة ترك تسعين دينار لمخص هذه
 الأخت دينار واحد وبها يابها يقال لثاميت ترك ثلاثة كور وثلاثة اثان وتسعين
 دينار فأخذت احدي الاناث ديناراً وليس ثم دين ولا وصية وهي الأخت للاب في هذه
 الصورة انتهت لؤلؤة بتصرف (قوله ولما كان من الاحكام الخ) هذا دخول على كلام
 المصنف وقوله الا لأخت في الا كدرية أي ففرض لها ابتداء كما سألني (قوله ومنها) أي
 من الاحكام السابقة في المجد (قوله على نزاع فيها) فقد قيل انها ترث فيها بالفرض وقيل
 بالتعصيب وقد تقدم أن الحق أن فيه الشائتين (قوله وكان من أحكام العاصب) عطف
 على كان من الاحكام السابقة وقوله الا لأخت في الا كدرية يقتضي أن ميراث الأخت
 في الا كدرية بالتعصيب وما قبله يقتضي أنه بالفرض وقد يقال هو بالفرض بالنظر لا قول
 الامر بالتعصيب بالنظر لانتهائه افاده الزيات (قوله أعقب باب المجد والاختوة ببيانها)
 أي ذكر بيانها في عقبه أي آخره لقوله لكونها منه كما نبه عليه العلامة الامير (قوله
 بقوله) متعلق بالبيان (قوله والاخت) مبتدأ خبره قوله لا فرض مع المجد لها أي لا فرض
 لها حال كونها مع المجد (قوله في غير مسائل المعادة) أي على نزاع فيها كما أسلفه قاله العلامة
 الامير وبهذا تعلم أن هذا لا يكر على قول الشارح فيما تقدم بل هو بالفرض أو بالتعصيب
 خلافا لما قوهه بعض الافاضل (قوله فيما عدم مسئلة) أي وهي الا كدرية كما سيذكره
 المصنف وقوله كذا أي كل أركانها وقوله وهما تمامها أي تمام أركانها فالضمير في
 كذا أو تمامها للمسئلة لكن على تقدير مضاف (قوله أي الزوج والام) وعلى هذا يكون
 الضمير في قوله وهما الزوج والام وهو الاولى لانه يعود لا قريب مذكور لكن فيه تكرار
 مع قوله كذا الزوج وأم اذ لم يمت منه انها تمامها أو يدفع التكرار المضربانه زيادة توضيح
 وقوله أي وهما أي المجد والأخت على هذا يكون الضمير في قوله وهما للجد والأخت لكن
 يلزم عليه التناقض في كلامه اذ قوله كذا الزوج وأم يقتضي أن الزوج والام تمامها وقوله
 وهما تمامها يقتضي أن المجد والأخت تمامها ويدفع بأن هذا امر اعتباري فكل منهما
 تمامها مع الآخر افاده العلامة الامير بتوضيح (قوله فأركانها أربعة) فربيع على ما تقدم

وتسعينية زيد وهي
 أم وجد وشقيقة وأخوان
 وأخت لاب ولما كان من
 الاحكام السابقة في المجد أنه
 حيث بقي بعد الفروض قدر
 السدس أخذ هذه المجد
 وسقطت الاخوة الا لأخت
 في الا كدرية ومنها انه
 لا يفرض لأخت مع المجد في
 غير مسائل المعادة على نزاع
 فيها الا لأخت في الا كدرية
 وكان من أحكام العاصب
 انه اذا استغرقت الفروض
 التركة سقط العاصب الا
 لأخت في الا كدرية
 أعقب باب المجد والاختوة
 ببيانها لكونها منه بقوله
 (والأخت) شقيقة كانت
 أولاب (لا فرض مع المجد
 لها) في غير مسائل المعادة
 فيما عدم مسئلة كذا الزوج
 وأم وهما أي الزوج والام
 تمامها مع المجد والأخت
 أي وهما أي المجد والأخت
 تمامها مع الزوج والام
 فأركانها أربعة زوج وأم
 وجد وأخت شقيقة أولاب

(قوله فاعلم) أى حصل العلم بالا كدريته وبغيرها أخذ من حذف المعمول لانه يؤذن بالعموم (قوله فغير أمة) أى فأكل جماعة فغير بمعنى أكل وأمة بمعنى جماعة وقوله علامها أى علام تلك الأمة وعلام بصيغة مبالغة وتترادف فيه الناء كثيرا أما كيد المبالغة وقد جاء في القرآن بدونها قال تعالى انك أنت علام الغيوب وعليه كلام الناظم كما في حاشية الاسـ تاذ الحفنى (قوله أى عالمها) أوله الشارح بما ليس فيه مبالغة للإشارة الى أنه لا يتوقف حصول فضل العلم على كثرة بل يحصل لمن كان عنده أصل العلم ولو على غير وجه المبالغة لكن يتفاوت الفضل بذلك أفاده الزيات (قوله وأنى بصيغة المبالغة) أى بحسب الظاهر وان كان المراد منها ما ليس فيه مبالغة أخذنا ما قبله وقوله لمزيد الاهتمام أى لطلب الاهتمام الزائد فهو على تقدير مضاف والمزيد بمعنى الزائد وضافته للاهتمام من إضافة الصفة للموصوف كما في الزيات (قوله وتقدم شئ مما يدل) أى من الآيات والأحاديث التي تدل وقوله في شرح المقدمة أى الخطبة (قوله ومما ورد الخ) خبر مقدم وقول النبي مبتدأ مؤخر وكل ما ورد في فضل العلماء فمعمول على العلماء العاملين قال الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو الجاهل سواء بل كلام صاحب الزبد حيث قال وعالم بعلمه لم يعمل به * معذب من قبل عباد الوثن

وفيه أنه أسوء حالا حتى من عابد الوثن ووجهه الشهاب الرملي في شرحه عليه بأن العالم ارتكب المعصية وهو عالم بتحریمها وعابد الوثن غير عالم بتحریم عبادته وجملة بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غيروا وبدلوا وكفوا الحق رقبيل ان تعذيبه قبل عباد الوثن ليس ليكون أسوأ حالا منهم بل للأسراع بتطهيره كما في حواشي البردة (قوله فضل العالم على العابد الخ) المراد بالعالم من غلب اشتغاله بالعالم لكن مع العمل والعابد من غلب اشتغاله بالعبادة لكن مع العلم الذي يتوقف عليه العبادة والا فالعالم من غير عبادة أصلا لا فضل له والعابد مع جهل لا اعتبار به لان العبادة مع الجهل ليست عبادة معتد بها شرعا وأل في العالم والعابد جنسية أو اشتغاقية أى فضل هذه الحقيقة على هذه الحقيقة أو فضل كل عالم على كل عابد وقوله كفضلي على أدناكم أى الصحابة أوجيع الأمة وهو مدح للعالم وعلى كل فهو تقريب على وجه المبالغة لاجل المحدث على العالم والألف الفرق كبير كما لا يخفى على كل ذي بصيرة فسقط ما تشدق به بعضهم هنا (قوله ان الله الخ) جملة مستأنفة أتى بها لبيان فضل العالم وقوله لصلون فيه تغليب العاقل على غيره حيث أتى بضمير العقلاء وهو التواضع والمراد من الصلوة القدر المشترك وهو العطف وبفسر بالنسبة لله بالرحمة وبالنسبة للملائكة بالاستغفار وبالنسبة لغيرهم بالدعاء كما اختار ابن هشام في المغني وهو أولى مما قاله الجمهور من أنهم امن الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم الدعاء كما اشتهر لانه يلزم عليه استعمال المشترك في معانيه في الحديث وفيه خلاف وقوله على معلم الناس الخير يؤخذ منه أن ذلك لتعليمه الناس الخير فلا بد من ذلك (قوله وقال حسن صحيح) أى وقال الترمذي حسن من طريق صحيح من طريق آخر لانه لا يكون حسنا صحيحا من طريق واحد فان رجال الحسن أقل في التوثيق من رجال الصحيح كما هو معلوم في فن المصطلح لكن ينافي هذا

(فاعلم فغير أمة علامها)
أى عالمها وأنى بصيغة
المبالغة لمزيد الاهتمام
بالعلم وفضل العلم مشهور
وتقدم شئ مما يدل على
فضل العلم والعلماء في
شرح المقدمة ومما ورد في
فضل العلماء قول النبي
صلى الله عليه وسلم لم يفض
العالم على العابد كفضلي
على أدناكم ان الله
وملائكته وأهل السموات
والارضين حتى النملة في
جحرها وحتى الحوت في البحر
ليصلون على معلم الناس
الخير رواه الترمذي وقال
حسن صحيح غريب

رضي الله عنه (تعرف) هذه
المسئلة (يا صاحب) بالترخيم
بالكسر على لغة من ينتظر
وبالضم على لغة من لا ينتظر
أي يا صاحب (بالا كدرية)
لا وجه كثيرة ذكرتها في
شرح الترتيب منها كونها
كدرت على زيد مذهبه
رضي الله عنه (وهي) أي
الاكدرية (بأن تعرفها
حريه) أي حقيقة بذلك
فلأزوج النصف وللأم
الثالث فأصلها من ستة لأزوج
ثلاثة وللأم اثنان ويبقى
واحد وهو قدر السدس
فيأخذها المجد فكان مقتضى
ما سبق أن تسقط الاخت
وهو مذهب المخنفية وأما
مذهبنا كالمالكية
والحنابلة تبعوا زيد رضي
الله عنه فهو ما ذكره بقوله
(في فرض النصف لها)
أي الاخت وهو ثلاثة من
سنة (والسدس له) أي
المجد وهو واحد من الستة
(حتى تعول) المسئلة
(بالفروض الجمله) أي
المجتمعة إلى تسعة لأزوج
ثلاثة وللأم اثنان وللجد
واحد وللأخت ثلاثة لكن
لما كانت الاخت لو استقامت
بما فرض لها زادت على المجد
زدت بعد الفرض إلى
التعصيب بالمجد فيضم حصته

قوله غريب فالأحسن الجواب بأنه حسن لذاته لكون رجاله رجال المحسن صحيح لغيره لكونه
تقوى بحديث آخر وقوله غريب أي مروى من طريق واحد قال صاحب المصنف
وقوله غريب ما روى راو فقط * وقوله والطبراني أي ورواه الطبراني (قوله تعرف)
بالبناء للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على المسئلة السابقة وقول الشارح هذه المسئلة
بذل من الضمير أو على تقدير رأي التفسيرية وليس نائب فاعل لأنه لا يجوز حذف نائب
الفاعل إلا في مسائل مخصوصة (قوله يا صاحب) جعله الشارح من قبيل الترخيم وعليه فهو
شاذ قال العلامة الأمير والأحسن أنه صاحب من غير ترخيم يجعل البناء في كلام المصنف
ليست بباء جرد داخله على الاكدرية بل جزء من صاحب والاكدرية مفعول لتعرف من غير باء
جاءه توضيح (قوله بالترخيم) أي حذف الآخر للنداء لكنه شاذ هنا لأنه ليس بعلم
ولا ذي تأنيث وقوله بالكسر أي للهاء وقوله على لغة من ينتظر أي بقدر الحرف
المحذوف وهو الاء هنا فبقي ما قبله على حاله قبل المحذف وقوله وبالضم أي للهاء وقوله
على لغة من لا ينتظر أي لا يقدر الحرف المحذوف ويجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على
تلك الصيغة وقوله أي يا صاحب وقيل أصله يا صاحبي وفيه اللغات الست في باغلام
(قوله بالا كدرية) وتعرف بالغراء أيضا الظهورها حتى صارت كالسكوب الاغراء ليس
في مسائل المجد مسئلة يفرض فيها للاخت في غير مسائل المعادة على ما مر فيها سواها وقيل
لان المجد غار على نصيب الاخت كما في الأولوة (قوله لا وجه كثيرة) علة لكونها تعرف
بالاكدرية وقوله منها الخ ومنها كون المجد كدر على الاخت ميراثها حيث أخذت
النصف ثم عاد عليها بالقاسمها ومنها أن عبد الملك بن مروان سأل رجلا من أشكدر عنها
فأخطأ فيها ومنها أن امرأة من أشكدر ماتت وخلفتهم وممنها ابن الزوج اسمه أشكدر ومنها
غير ذلك وقوله كونها كدرت على زيد مذهبه أي لان زيدا لا يفرض للاخوات مع المجد
ولا يعمل بل يسقط الاخوة معه اذا لم يبق لهم شيء وهنا أعال للاخت ثم جمع الفروض فقسما
على جهة التعصيب فخالفت هذه القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى هذا
الوجه ان تسمى مكدرة لا أكدرية اه فالانصب والأحسن نسبتهما لا كدر كما قاله العلامة
الأمير (قوله وهي) مبتدأ خبرية وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وقوله أي هذه
الاكدرية تفسر للضمير وقوله أي حقيقة بذلك نفس بحرية بان تعرفها على التقديم
والتاخير (قوله فلأزوج الخ) أي اذا أردت بيانها فأقول لك لأزوج الخ (قوله فأصلها ستة)
أي بضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثالث وهو ثلاثة (قوله فكان مقتضى
ما سبق) أي من انه لا شيء للاخوة حيث لم يفضل الا السدس انتهى زيات (قوله)
في فرض النصف لها) أي ابتداء أخذ من قوله ثم يعودان إلى المقاسمة وقوله حتى تعول
بالفروض أي بسببها وقوله إلى تسعة متعلق بتعول (قوله لكن لما كانت الخ) استدراك
على ما قبله لانه قد يظنهم انه لا تعصيب وقوله لو استقامت بما فرض لها زادت الخ اعترض
بان هذا يجري في مسائل المعادة مع انهم لم يردوها فيها إلى التعصيب وأجيب بأن العلامة
في ذلك النقل فما سنعنا الا الوقوف على النص (قوله زادت) جواب لو وقوله ردت

الى حصتها ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين فلهذا قال ١٨٣ (ثم يعودان) أي المجد والاخت (الى

المقاسمة) بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (كما مضى) في قوله وهو مع الانث عند القسم * مثل أخ في سهمه والمحكم (فاحفظه) أي ما ذكرته لك فكل حافظ امام (واشكرناظمه) بالدعاء له أو يذكره بالجبل أو بغير ذلك لانه قد صنع معك معروفا بنظمه لك الاحكام وبيانها فرجه الله رجة واسعة وقد روى الترمذي وغيره عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء قال الترمذي رحمه الله تعالى حديث حسن غريب وروى البيهقي رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فليكافئه فان لم يستطع فليذكره فان لم يستطع فليذكره (فائدة) وقد قلنا انه يضم حصته لمحصتها ويقسمان ذلك اثلاثا فجمع حصتهما اربعة واذا قسمتهما على ثلاثة عدد رؤسهما كانت غير منقسمة ولا موافقة فاضرب ثلاثة

جواب لما وقوله ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا لكتبتها لتقسم اثلاثا صحيحة فتضرب ثلاثة في المسئلة بعولها وهي تسعة ثم اخرج تسعة وعشرين كما سبذ كره الشارح في الفائدة (قوله فلهذا) أي فلا تجل كونها تزد الى التعصيب وتقسم مع المجد (قوله ثم يعودان الى المقاسمة) استشكل بأنه ان كان اعطاؤها النصف ثابتا بكتاب أو سنة فلا وجه للعود الى المقاسمة وان لم يكن ثابتا بذلك فلا وجه لفرض النصف لها وأجيب بأن فرض النصف ثبت لها بالكتاب والسنة لكتبتها بقيا شيئا لا اجتهدا وقد اجتهد زيد ومن تبعه فأوجبوا التعصيب فأعطيناها النصف ابتداء عملا بالكتاب والسنة أي بظاهرها ثم رجعت الى المقاسمة عملا بالاجتهاد نقله في اللؤلؤة عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما مضى) أي مثل المقاسمة التي مضت من انه يقاسم كأن (قوله فاحفظه) أي بقلبك وقوله فكل حافظ امام أي لان كل حافظ امام فهو تمثيل للامرب بالمحفظ (قوله واشكرناظمه) أي ناظمه ما ذكره وما أحسن قول بعضهم

إذا أفادك انسان بفائدة * من العلوم فلازم شكره أبدا
وقل فلان جزاء الله صالحة * أفادتها وألقى السكبر والمحمدا
وقوله بالدعاء له أو يذكره الخ أوفى كلامه مانعة خلوف فتجوز الجمع بين هذه الأمور وقوله أو بغير ذلك أي كالصدق عنه (قوله لانه قد صنع الخ) علة لقوله فاشكرناظمه (قوله فرجه الله رجة واسعة) أي عامة شاملة (قوله وقد روى الترمذي الخ) استدلال على النوع الاول وهو الشكر بالدعاء وقوله من صنع اليه معروف بدعاء الفاعل للفعول ومعروف نائب فاعله وضمن صنع معنى أوصل فعدى بالي وقوله فقال لفاعله جزاك الله خيرا أي جعل جزاءك على ما صنعت من المعروف ثوابا عظيما وقوله فقد أبلغ في الثناء أي أكثر فيه (قوله حديث حسن غريب) لاتنافي بين كونه حسنا وكونه غريبا لا يمكن انه تفرد به الراوي لكن باخ في التوثيق رجال المحسن (قوله وروى البيهقي الخ) استدلال على النوع الثاني من الشكر وهو ذكره بالجبل وفيه أيضا طلب المكافأة وقوله من صنع اليه معروف يقال فيه ما قيل في الحديث قبله وقوله فليكافئه أي فليصنع معه معروفا مثله والضمير المنصوب عائد على صانع المعروف المفهوم من صنع وقوله فان لم يستطع فليذكره أي فان لم يستطع المكافأة فليذكره بالجبل وقوله فن ذكره فقد شكره أي لان من ذكر صانع المعروف بالجملة فقد شكره وأثنى عليه (قوله فائدة) غرضه بهذه الفائدة تكميل العمل في المسئلة ألا كدرية وقوله قد قلنا أي فيما سبق قبل قوله ثم يعودان الى المقاسمة (قوله كانت غير منقسمة ولا موافقة) أي بل مباينة وقوله فاضرب ثلاثة في تسعة أي التي هي المسئلة بعولها (قوله وهي ثلث المال) لكنه نصف عائل وقوله وهي ثلث الباقي لكنه ثلث المال عائل (قوله فلهذا يلغزها الخ) نظم ذلك بعضهم بقوله ما فرض أربعة يفرق بينهم * ميراث مبيتهم بحكم واقع فلو احدث ثلث الجميع وثلث ما * يتيق لسانهم برأي جامع

في تسعة فتصح من تسعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وهي ثلث المال وللام اثنان في ثلاثة بتسعة هي ثلث الباقي وللبعد والاخت أربعة في ثلاثة باثني عشر لاخت أربعة ثلث باقي الباقي وللبعد ثمانية هي الباقي فلهذا يلغزها

والثالث من بعده ثالث الذي * يبقى وما يبقى نصيب الرابع

وأجابه المحقق الامير بقوله

أفدى الذي حاجي يعرف ضائع * فعرفته وعلى شكر الصانع

سحر البيان وحكمة الشعر التي * منها بوجه الحمل شكر السامع

يعنى التي ميتها من أكدر * معروفة لاسيما للبارع

(قوله فيقال خلف أربعة من الورثة) أى وهم الزوج والام والمجد والأخت وقوله فورث أحدهم ثلث المال أى وهو الزوج لكنه نصف عاثل وقوله والثاني ثلث الباقي أى وهو الام لكنه ثلث المال عاثلا وقوله والثالث ثلث الباقي أى وهو الأخت وقوله والرابع الباقي أى وهو المجد (قوله شيأمن المعايضة بها) المعايضة قال الجوهري هي أن تأتى بشئ لا يمتدى له من ذلك أن يقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف المجرأين والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك المحقق الامير بقوله

أنى شخص له من الارث جزء * ولثان سهم بمقدار نصفه

ثم نصف المجرأين يعطى لشخص * ولشخص نصف الثلاثة ضعفه

فيقال خلف أربعة من الورثة
فورث أحدهم ثلث المال
والثاني ثلث الباقي والثالث
ثلث الباقي والرابع
الباقي وقد ذكرت في شرح
الترتيب شيأمن المعايضة بها
ومحترز أركانها والاقوال
فيها وغير ذلك فراجعه والله
أعلم

وتوضيح ذلك ان المجد أخذ ثمانية والأخت أخذت أربعة وهى نصف الثمانية والام أخذت ستة وهى نصف الاثني عشر والزوج أخذ تسعة وهى نصف الثمانية عشر التى هى ضعف التسعة (قوله ومحترز أركانها) فلولم يكن زوج لكانت المحترقة وهى أم وجد وأخت وقد تقدمت ولولم يكن أم لقاسم المجد والأخت فيما بقى بعد فرض الزوج ولولم يكن جديا فازت الأخت بفرضها بعد العول بما يكمله ولو كان بدل الأخت أخ لسقط وصحت من أصلها وهى ستة ولو كان خنثى فاجعل له مسئلة لذ كورته ومسئلة لاثوته وجامعة بينهما فمسئلة الذ كورته من ستة ومسئلة الاثوته من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المسئلتين توافق بالثالث فاضرب وفق احدهما ما فى كامل الاخرى يحصل أربعة وخسون وهى الجامعة فاقسمها على ستة مسئلة الذ كورة يخرج لكل سهم تسعة وهى جزء سهم مسئلة الذ كورة واقسمها أيضا على تسعة مسئلة الاثوته قبل التصحيح يخرج ستة وهى جزء سهم مسئلة الاثوته فاضرب نصيب كل وادث فى كل من المجرأين وأعطه أقل النصيبين فلزوج من مسئلة الذ كورة ثلاثة فى تسعة بسبعة وعشرين ومن مسئلة الاثوته ثلاثة فى ستة بثمانية عشر فيعطى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر من مسئلة الاثوته لأنها الاضرب فى حقه ويوقف له تسعة واللام من مسئلة الذ كورة اثنان فى تسعة بثمانية عشر ومن مسئلة الاثوته اثنان فى ستة باثني عشر فيعطى أقل النصيبين وهو اثنان عشر من مسئلة الاثوته لأنها الاضرب فى حقه او يوقف لها ستة وللخدم من مسئلة الذ كورة واحد فى تسعة بتسعة ولاشئ للخنثى من مسئلة الذ كورة وللخدم والخنثى من مسئلة الاثوته أربعة فى ستة بأربعة وعشرين للجد ستة عشر وللخنثى على تقدير اثوته ثمانية فاعطى المجد أقل النصيبين وهى تسعة من مسئلة الذ كورة لأنها الاضرب فى حقه ولا يعطى الخنثى شيأما عمله له بالا ضرب فى حقه وهو مسئلة الذ كورة

ووقف خمسة عشر لان جملة ما أخذوه تسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان اتضح المحتج
بالذ كورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة له تكملة لنصفه على مسئلة الذ كورة وأعطيت
الأم الستة الموقوفة لها تكملة لثلثها على مسئلة الذ كورة أيضا وان اتضح بالاثوثة أخذ
ثمانية وأعطى للخدمة على التسعة التي معه فبصير له ستة عشر فقد صار مجموع نصيبها
أربعة وعشرين وقسمت بينهم ما أثلاثا للذ كرمثل حظ الاثنين انتهى لؤلؤة بتوضيح من
المحتج وغيره (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله على شيء من
المسائل الفقهية أى المنسوبة للفقه من نسبة المتعلق للمعلق والمراد فقهاء المواريت خاصة
لامطلق الفقه بقريته المقام وقوله شرع في المسائل المحاسبية أى المنسوبة للحساب من
نسبة المتعلق للمعلق والمحصل أن علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسمية المواريت كقولنا
للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها كقولنا كل
مسئلة فيها سدس فهي من ستة وكل سهم انكسر على فريق وبانته سهامه بضرب عدد
رؤسه في أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكلام على شيء من الجزء الاول أعنى المسائل
المتعلقة بفقه قسمية المواريت أخذ يتكلم على الجزء الثاني أعنى المسائل المتعلقة بالحساب
وانما قال على شيء لانه بقي مسائل فقه ميراث المحتج والمفقود والغرق والمهدى كما قاله
الامير (قوله فقال) عطف على شرع

* (باب الحساب) *

أى باب بيان الحساب بمعنى المسائل المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وهو الجزء الثاني
من علم الفرائض كما مر (قوله أى حساب الفرائض) أشار بذلك الى أن أله العهد والمعهود
حساب الفرائض أوالى انه اعوض عن المضاف اليه (قوله وهو تأصيل المسئلة وتصحيحها)
لا يخفى أن هذا تعريف للحساب بالمعنى المصدري وهو بهذا المعنى ليس هو الجزء الثاني
من علم الفرائض كما هو المراد فى الترجمة ويمكن أن يقدر فى كلام الشارح ما يناسب ذلك
بأن يقال وهو المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل وتصحيحها (قوله لأعلم الحساب
المعروف) أى لانه ليس بمراد وهو علم بأصول يتوصل بها الى استخراج الجهولات العددية
وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها وقوله مع انه الخ لا سبك أن يقول وان كان لا بد من
معرفة الخ وقوله لا بد من معرفته الخ أى لا غنى موجود عن معرفته الخ فلا يحصل اتقان
علم الفرائض بدونه (قوله وان ترد معرفة الحساب) أى وان ترد معرفة القضايا المتعلقة
بتأصيل المسائل وتصحيحها وظاهر كلام الشارح أن الحساب بالمعنى الذى قاله وهو تأصيل
المسائل وتصحيحها والمعرفة على ما قلناه تصديقية وعلى ظاهر ما قاله الشارح تصورية (قوله
المعهود) أى علما فال فى الحساب فى كلام المصنف لانه - بدالعلمى على حد قولك خرج
الامر اذا لم يكن فى البلد الامر واحد حيث ذكر الحساب عند أهل هذا الفن لا ينصرف
الى الحساب المذكور (قوله لتتدى فيه الخ) أى تهتدى بسببه الى الصواب فى علم
الفرائض ففي سببية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار فى هرة أى
بسببها ويحتمل ابقاء فى على بابها او يكون المعنى لتتدى فى علم الحساب المتعلق بعلم الفرائض

ولما انتهى المصنف رضى
الله عنه الكلام على شيء
من المسائل الفقهية شرع
فى المسائل المحاسبية فقال
* (باب الحساب) *
أى حساب الفرائض وهو
تأصيل المسئلة وتصحيحها
لأعلم الحساب المعروف مع
انه لا بد من معرفته ان يريد
اتقان علم الفرائض كما قال
الشيخ بدر الدين سبط
الماردينى رحمه الله فى شرح
هذا الكتاب (وان ترد
معرفة الحساب) أى حساب
الفرائض المعهود (لتتدى
فيه)

الى الصواب افاده الاستاذ المحقق (قوله أى الحساب) تفسير للضمير (قوله الى الصواب) أى المحكم المطابق للواقع وهو ضد الخطا الذى هو المحكم غير المطابق للواقع فقوله الشارح وهو خلاف الخطا فيه نظرا لانه ضد لا خلاف الا أن محاب عنه بأن مراده بالخطا مطلق المنافى لا الخلاف المصطلح عليه فلا ينافى انه ضد والفرق بين الخلاف والاضد أن الخلاف قد يجمع خلافه كالخحك والقيام والاضد لا يجمع ضده كالسواد والبياض والصواب لا يجمع خطأ فهو ضد لا خلاف (قوله وتعرف القسمة الخ) أى وتعرف القسمة الخ فهو معطوف على مدخول لام العلة وكان ينبغي للناظم تقديم المعرفة المتعلقة بالتأصيل والتصحيح على المتعلقة بالقسمة والتفصيل بل لأن الاولى مبنية على الثانية الا أن يقال الواو لا تقتضى ترتيبا وقوله للتركة متعلق بالقسمة وقوله والتفصيل أى للتركات وهو عطف تفسير وقوله بين الورثة الاولى أن يقول بين المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين ففي عبارته قصور وقد يقال اقتصر عليهم لانهم الاصل (قوله وتعرف التصحيح الخ) أى ولتعرف التصحيح الخ ولا يلزم عليه تعليل الشئ بنفسه كما توهم لان المعلن الارادة المذكورة في قوله وان ترد معرفة الحساب والعلة المعرفة على أن المراد هناك بالحساب القضاء بالكلمة المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وذلك غير التأصيل والتصحيح فمعرفة الاول غير معرفة الثانى لكن الاولى سبب فى الثانية وقوله والتأصيل لا يقال التأصيل مقدم على التصحيح مع ان المصنف أخره لانا نقول الوار لا تقتضى ترتيبا وقوله للمسائل راجع لكل من التصحيح والتأصيل (قوله فان قسمة التركات الخ) أى وانما احتيج لمعرفة التصحيح والتأصيل لان قسمة التركات الخ وقوله تبني على ذلك أى على التصحيح والتأصيل (قوله وتصحيح المسئلة) أى مصححها بديل وقوله هو أقل عددا الخ وبديل قوله وأصلها الخ وعلى هذا أفاء التصحيح والتأصيل فى كلام المصنف معنى المصحح والاصل ويحتمل أن يبنى على ظاهره ويكون قوله هو أقل عددا الخ أى تحصل أقل عددا الخ ويكون قوله وأصلها الخ أى وتأصيلها هو تحصل مخرج فرضها الخ وهذا هو الانسب والمراد بالمسئلة هنا الانصبا التى يستل عنها وادفاعة التصحيح الظاهرة لان المعنى وتصحيح الانصبا كذا وكذا وكذا يقال فى اضافة التأصيل اليها هذا هو الاظهر مما كتبه بعضهم (قوله هو أقل عددا يبنى منه الخ) ظاهره سواء سبقه كسر أو لا وهو كذلك كما يؤخذ من قوله

وان تكن من أصلها تصحيح * فترك تطويل الحساب ربح

خلافه ان قد يعمد اذا كان هناك كسر وعلى ما قلناه فالصحيح يجمع التأصيل وينفرد التصحيح عن التأصيل فيما اذا حصل كسر فيدفعه الى العموم والخصوص المطابق وقوله نصيب كل واحد من الورثة الاولى أن يقول من المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين كما تقدم وقد يجاب بما تقدم (قوله وأصلها هو مخرج الخ) أى وتأصيلها هو تحصل مخرج الخ كما هو الانسب بما سبق ويحتمل ابقاؤه على ظاهره ونرجع ما سبق الى ما هنا كما مر التنبيه عليه وقد علمت أن المراد بالمسئلة الانصبا التى يسأل عنها وادفاعة الاصل اليها ظاهرة لان المعنى والاصل المذسوب للانصبا كذا وكذا هذا هو الاظهر وقوله ان كان

أى الحساب المذكور الى
الصواب) وهو خلاف
الخطا (وتعرف القسمة)
لتركات (والتفصيل) بين
الورثة (وتعلم التصحيح
والتأصيل) للمسائل فان قسمة
التركات تبني على ذلك
وتصحيح المسئلة هو أقل عدد
يتأني منه نصيب كل واحد
من الورثة صحيحا وأصلها
هو مخرج فرضها أو فرضها
ان كان فيها فرض فأكثر

فما فرض فأكثر فيه مع ما قبله ألف ونشر مرتب لأن قوله فرض راجع لقوله مخرج فرضها وقوله فأكثر راجع لقوله أو فروضها والمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أما إذا تمحضت الخ) مقابل لقوله إن كان فيها فرض فأكثر وقوله فعدد رؤسهم أصل المسئلة على التقديم والتأخير فعدد رؤسهم خبر مقدم وأصل المسئلة مبتدأ مؤخر لأنه المحدث عنه وقوله مع فرض كل ذكر بأنتمين الخ وإنما لم يعكس لئلا تعطى الانثى منكسرا فلو مات الميت عن ذكر وأنثيين فالمسئلة من أربعة عدد رؤسهم بفرض الذكر أنثيين للذكر اثنين وللأنثى واحد ولو جعل الأصل الاثنان بذكر كان المسئلة من اثنين للذكر واحد وللأنثى نصف سهم (قوله ومنه تصح) أي ومن هذا العدد تصح المسئلة وقوله أيضا أي كما هو أصلها فقد اجتمع التصحيح والتأصيل (قوله وهكذا) أي كما تقدم من كون عدد رؤسهم أصل المسئلة وقوله في غير الولاء أي كالنصب وقوله أما فيه الخ أي وأما في الولاء ففيه تفصيل (قوله فان تساوا) أي أصحاب الولاء في المحص كمن تقين لكل واحد منهم ما النصف وقوله فكذلك أي فعدد رؤسهم أصل المسئلة لكن مع جعل الذكر هنا كالأنثى ففي قوله فكذلك شيء لا يوهم أنه يفرض الذكر هنا أيضا أنثيين إلا أن يقال التشبيه ليس من كل وجه (قوله والأفعلى حسب المحص) أي وتجعل المسئلة من مخرج أولهم نصيبا لمخرج نصيب كل واحد منهم صحيفا فلو مات عتيق عن ثلاثة أحدهم له نصفه والاخر له ثلثه والثالث له سدسه فالمسئلة من ستة نظرا للنصيب الأدق فلا أول ثلاثة ولثاني اثنين ولثالث واحد ولا تفاوت في ذلك ببرد كورة وأوثة أفاده في الأولوة نقلا عن شرح الترتيب (قوله ولما كان التصحيح الخ) دخول على كلام المصنف وقوله مبني على التأصيل قبله أي قبل التصحيح لاحتمال وجه السه فلا يثبت التأصيل أولا فان صححت منه المسئلة فذلك والاصححت على العمل الآتي وقوله قدم التأصيل جواب لما وقوله فقال عطف على قدم (قوله فاستخرج الأصول) أي أخرج الأصول من مخارج الفروض وقوله في المسائل أي الكائنة في المسائل باعتبار الفروض الكائنة فيها وقوله التي فيها فرض قبسبها لأن كلام المصنف فيها أخذنا بما بعد والأصول المسائل التي لا فرض فيها عدد رؤس عصبها بفرض الذكر بأنتمين في غير الولاء كما مر (قوله ولا تكن عن حفظها الخ) أي واحفظها ولا تكن عن حفظها الخ هكذا كتب بعضهم وأشار به إلى أن الواو عاطفة على محذوف وقد يقال إن هذا ليس بلازم لاحتمال كون الواو للاستئناف (قوله أي متناس) أي متعاطا أسباب النسيان وإنما لم يقل ناس لأن النسيان ليس في مقدوره حتى ينهي عنه فالنهي إنما هو عن تعاطي أسبابه وقوله أو متشاغل أي مشغول وإنما عبر بمشاغل لموافقة متناس (قوله يقال الخ) غرضه بذلك الاستدلال على التعسير الذي ذكره وقوله ذهلت الشيء وعنه إشارة إلى أنه يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وتعديته بحرف الجر هي الأكثر خلافا لما يوهمه كلام السارح حيث قدم تعديته بنفسه وقوله بالفتح والكسر لكن الفتح أكثر ولذلك قدمه وقوله تناسيته وشغلت عنه كل من تناسيته وشغلت عنه راجع لكل من المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف الجر وليس على التوزيع كما يعلم من المختار وغیره اذ لا يلزم من

أما إذا تمحضت الورثة
كلهم عصبات فعدد رؤسهم
أصل المسئلة مع فرض كل
ذكر بأنتمين إن كان فيهم
أنثى ومنه تصح أيضا وهذا
في غير الولاء أما فيه فان
تساوا فكذاك والا
فعلى حسب المحص ولما
كان التصحيح مبني على
التأصيل قبله قدم التأصيل
فقال (فاستخرج الأصول
في المسائل) أي التي فيها
فرض (ولا تكن عن
حفظها) أي أصول المسائل
(بذاهل) أي متناس أو
متشاغل يقال ذهلت الشيء
وعنه بالفتح والكسر
تناسيته أو شغلت عنه

كون اللفظ متعدداً بان يفسر بمعدولاً من كونه لازماً أن يفسر باللازم بل قد يفسر بالمتعدى باللازم وبالعكس كما قاله المحقق (قوله فانهن الخ) الغاء للاستئناف لا للتفريع لانه لم يتقدم ما يفرع عليه ذلك حتى قال بعضهم الاولى الاثنيان بالواو وبدل الفاء لكن قد علمت انها للاستئناف وقوله أى اصول المسائل تفسر للضعف وقوله المتفق عليها أى به لدفع ما يرد على قوله سبعة من انها تسعة بزيادة الاصلين المختلف فيهما فالانخبار بانها سبعة غير صحيح فاشار الشارح الى أن المراد المتفق عليها وهي سبعة فقط فالانخبار صحيح (قوله سبعة اصول) لا يخفى ان اصول يدل من سبعة لا بوضوح والافهم معلوم بما قبله وانما انحصرت في السبعة كما نقله في التلوة عن الشيخ عميرة رحمه الله تعالى لان للفروض حالة انفراد وحالة اجتماع ففي الانفراد يخرج خمسة لان الفروض وان كانت ستة لكن الثلث يفتى عن الثمانين وفي الاجتماع يخرج اثنتان آخران لانه عند الاجتماع لا يخلو الحال من تماثل أو تداخل أو تباين أو توافق ففي الاول يكتب باحد المتماثلين وفي الثاني بأكثر المتماثلين وفي الاخيرين يحتاج الى الضرب فيحصل اما اثنا عشر وأربعة وعشرون فاذا ضمنا الى الخمسة السابقة كانت الجملة سبعة (قوله وهي اثنتان الخ) انحصرت من هذا ان تقول وهي اثنتان وضعفهما وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها (قوله) وأما المختلف فيها أى وأما الاصول المختلف فيها والمراد بالجمع ما فوق الواحد وهو ذات مقابل لقوله المتفق عليها كما هو ظاهر (قوله فهم اثمانية عشر) أى كما في أم وجة وخمسة اخوة للام ثلاثة وهي السدس وللجدة ثلث الباقي خمسة ولكل اخ اثنتان من العشرة السابقة وقوله وستة وثلاثون أى كما في أم وزوجة وجدة وسبعة اخوة للام السدس ستة وللزوج الربع تسعة وللجدة ثلث الباقي سبعة ولكل اخ اثنتان من الاربع عشرة الباقي تسعة (قوله والراجح انهما اصلان لا تصحيج) هذا ما علمه المحققون لان ثلث الباقي فرض مضموم لفرض آخر أو لفرضين فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثلاث الباقي صحيجها ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثلاث الباقي صحيجها ستة وثلاثون وقال بعضهم هما تصحيج لان الاصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة وثلاث الباقي لم يرد فيها فهمما تصحيج لا تأصيل فأصل الاولى من ستة يخرج السدس ولا ثلث صحيج للباقي بعد سدس الام تضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل الثانية من اثني عشر يخرج السدس والربع وثلاث صحيج للباقي بعد سدس الام وربع الزوجة تضرب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين وقد علمت قسمتها (قوله كما بينت وجه ذلك الخ) هو أن التصحيج للرؤس وهذا تأصيل في الانصاف قاله العلامة الامير (قوله) ثم هذه الاصول السبعة الخ) أى وأما الاصل لان المزيديان فلا عول فيهما لان السدس وثلاث الباقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلاث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين كما أفاده الشهاب عميرة انتهى لتلوة (قوله قسمان قسم يعول وقسم لا يعول) ضابط الذي يعول هو الذي تساويه أجزاءه الصحيحة أو تزيد عليه ويسمى العدد حينئذ تاماً فالسبعة أجزاءها الصحيحة تساويه لان أجزاءها الصحيحة الثلاث وهو اثنتان والنصف

(فانهن) أى اصول المسائل
المتفق عليها (سبعة اصول)
وهي اثنتان وثلاثة وأربعة
وسبعة وثمانية واثنا عشر
وأربعة وعشرون وأما
المختلف فيها فهي اثمانية
عشر وستة وثلاثون ولا
يكونان الا في باب الجدة والاختوة
والراجح انهما اصلان لا تصحيج
كما بينت وجه ذلك في شرح
الترتيب ثم هذه الاصول
السبعة قسمان قسم يعول
وقسم لا يعول

وهو ثلاثة والسادس وهو واحد ومجموع ما ذكر ستة والاثناعشر والاربعة والعشرون
أجزاء الصيغة تزيد عليهما أما أجزاء الاثنى عشر الصيغة فالسبب وهو اثنان والثلاث
اربعة والنصف ستة والربع ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاثنى عشر وأما أجزاء الاربعة
والعشرين الصيغة فالسبب اربعة والثلاث ثمانية والنصف اثناعشر والربع ستة
والثمن ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاربعة والعشرين وضابط الذي لا يعول هو الذي
تنقص أجزاء الصيغة عنه ويسمى العدد حينئذ ناقصا كالاربعة السابقة فان أجزاء كل
تنقص عنه اه لؤلؤة بتوضيح (قوله وقد ذكر الاول) أي الذي هو القسم الذي يعول
(قوله أي الاصول المذكورة) هذا تفسير للضمير في قوله منهن (قوله وهي) أي الثلاثة
(قوله قد يعول) فمما كتفاه كما أشار إليه الشارح بقوله وقد لا يعول (قوله والعول الخ)
أي اصطلاحا وأما لغة فقال لما ان منها الارتفاع يقال حال الميزان أي ارتفع ومنها القياس
بكفاية العمال يقال حال عماله اذا قام بكفائتهم ومنها الاشتداد يقال حال الامرا اذا اشتد
ومنها الغلبة يقال حاله الشئ اذا غلبه ومنها الميل يقال حال الميزان اذا مال ومن هذا المعنى
قوله ذلك أدنى أن لا يعولوا أي ان لا يميلوا ولا تجوزوا وعن امامنا الشافعي رضي الله تعالى
عنه أن لا تكثروا عمالكم وهو لم ينفرد بذلك بل سبقه اليه زيد بن أسلم وجابر بن زيد وهما
تابعان وخطأ بعضهم بأن ذلك انما هو معنى أعال لا معنى عال وبأنه تعالى أباح التسري
في الآية بلا حصر وفيه تكثير العمال اه وهو المخطئ في تخطئه لان عال جاء بمعنى أعال
أي أكثر عماله كما هو منقول عن السكسائي والاصمعي وأبي عمرو وغيرهم وقرأوا وس أن
لا تعبوا من أعال وهو عاضدا لما قاله امامنا رضي الله عنه ولان التسري مظنة قلة الولد
بحسب القصد الأصلي لانه يقصد للتمتع والولد اذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه
تكثير العمال كما قال أمانه في اللؤلؤة (قوله زيادة في السهام ويلزمه الخ) ففيه زيادة كما
المنفصل وهو العدد ونقص كما المتصل وهو القدر واعلم أنه لم يقع العول في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أول من حكم به حين رفعت اليه
مسئلة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر حق فأشهر وأعلى
فأشار عليه العباس بالعول وقبل على وقيل لزيد بن ثابت ولعلمهم تسكلموا بذلك في مجلس
واحد لا ستشارة غمراياهم وأجعت الصحابة على العول ثم لما مات عمر أظهر ابن عباس
الخلاف فمعه وقال ان الذي أحصى رمل عاج عدد لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً
هذان النصفان قد ذهبا بالمال فإين الثلث وذلك في مسئلة زوج وأم وأخت شقيقة أو
لاب فانها تعول بثلاثها كما سألني وقال لو قدموا ما قدم الله وأنروا ما أنزل الله ما عالت فريضة
قط وروى عنه أنه قال من أهبطه الله من فرض الى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه
من فرض الى غيره فهو الذي أخره الله وروى عنه غير ذلك فقل له ما بالاك لم تقل هذا
لعمرك قال كان رجلا معها باهنته فقال له عطاء من أبي رباح ان هذا لا يغني عني ولا عنك
شيأ لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما علمه الناس اليوم فقال فان شاءوا فليدع أبناءنا
وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين

وقد ذكر الاول
بقوله (ثلاثة منهن) أي
الاصول المذكورة وهي
الستة والاثناعشر والاربعة
والعشرون (قد يعول) وقد
لا يعول والعول زيادة في
السهام ويلزمه النقص في

ولذلك نسي المماثلة وظاهر ما تقدم أنه كان مخالفا في زمن عمر لكنه كتم ذلك كما يقتضيه
 التعمير بقولهم ثم أظهر ابن عباس الخلاف و يؤيده قوله كان رجلا لها بآفة ميتة قال السبكي
 وليس معناه أنه خاف عدم انقياد عمر له للعلم الفطحي بانقياده للحق ولكن الهبة خوف منشؤه
 التعظيم فلعظمة عمر في صدر ابن عباس لم يبد ذلك له كما تعرض ذلك لطالب العلم فتتمعه
 عظمة شيخه من أن يبدى احتمالات تحتلج بصدوره واستشكل ذلك بأنه كيف بسكت عما
 يظهر له لأجل هذا مع أن غير الصحابة لا يمان به هذا فكيف بهم وأجيب بأنه لما كانت
 المسئلة اجتهدية ولم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير إليه ما غلغ عدم اظهار ما ظهر له
 واحتج مبتدئ العول باطلاق آيات المواثيق وبحديث المحققات الفرائض بأهلها وبالقياس
 على الديون والوصايا اذا ضاق عنها المال ذكر ذلك شيخ الاسلام أفاده في الاؤلوة (قوله وفي
 بعض النسخ) خبر مقدم وقوله مبتدأ مؤخر وبديل هذا البيت حال (قوله وهي) أي الاصول
 وقوله يدخل عليها العول أي قد يدخل عليها العول وقد لا يدخل (قوله وما وقع عليه المحل
 الخ) أي والبيت الذي وقع عليه حل الشارح أولى من هذا البيت وقوله لتصر بحه الخ
 أي وأما هذا البيت فلم يصرح بذلك وإن كان يعلم منه (قوله وبعدها) الضمير عائدة على
 الثلاثة المذكورة كما أشار إليه الشارح بالمحل والمعدية ليست في الزمة بل في الذكرك كما أشار
 إليه الشارح أيضا بقوله والمراد الخ (قوله والا فلا تريب الخ) أي والا فلا تقل ان المراد بعدها
 في الذكر بأن قلنا بعدها في الزمة فلا يصح لأنه لا تريب الخ (قوله أربعة تمام) أي مقومة
 للسبعة وهو صفة لأربعة (قوله وهي) أي الأربعة التمام (قوله لا عول بعروها) لانا فية
 للجنس وعول اسمها وحلة بعروها خبر لاو بعروها مضارع عر من باب غزا وأما عري من باب
 علم فعناه خلا وتجرد كما أفاده العلامة الأمير (قوله أي بترها) تفسير بعروها وفسر ذلك
 التفسير بقوله أي بغشاها ثم فسره أيضا بقوله وينزل بها فهو عطف تفسير وقوله يقال الخ
 استدلال على تفسير بترها بغشاها وينزل بها (قوله ولا انتلام) قضية كلام الشارح أن
 المراد بالانتلام هنا العول فيكون العطف من قبيل عطف المرادف وقوله أي تحلل وكسر
 هذا تفسير له بحسب أصله وقوله يقال الخ استدلال على تفسيره بالكسر والتحلل لكن
 كان المناسب لما في المتن أن يقول يقال انتلم الشيء انتلما اذا حصل فيه كسر وتحلل (قوله
 من المحاط وغيره) يحتمل من المحسوسات فقط ويحتمل ما هو أعم (قوله ولما كان العول الخ)
 غرضه بذلك توجيه اطلاق المصنف على العول انتلام بمعنى التحلل وقوله لكونه الاولى
 حذفه وحذفه يكون قوله يؤدى الخ خبر كان وعلى صنيع الشارح قد ضاع خبر كان الا أن
 يقال قوله لكونه متعلق بخبر كان المحذوف والتقدير ولما كان العول منتبها لكونه الخ
 كما قدره الأستاذ المحقق (قوله جعله كالتحلل) فيه أنه جعله خلا حيث جعله انتلما والانتلام
 هو التحلل الا أن يقال كلام المتن على معنى التشبيه فهو كالانتلام فيكون كالتحلل ولعله
 حينئذ لاحظ التحلل المحسوس فزاد الكاف كما أفاده العلامة الأمير (قوله على مسائل) هي
 مفردات تلك الصور وقوله منها أي من المسائل (قوله بقوله) متعلق بذكر (قوله
 فالسدس الخ) أي اذا أردت بيان الاصول المذكورة فالسدس الخ (قوله وحده) أي حال

الانصاء وفي بعض النسخ
 بديل هذا البيت قوله
 وهي اذا فصل فيها العول
 ثلاثة يدخل فيها العول
 وما وقع عليه التحل أولى
 لتصر بحه بأن جله الاصول
 سبعة وذكر القسم الثاني
 بقوله (وبعدها) أي
 الثلاثة المذكورة والمراد
 بعدها في الذكر والا فلا
 تريب بين القسمين
 (أربعة تمام) وهي الاثنان
 والثلاثة والاربعة والثمانية
 (لا عول بعروها) أي بترها
 أي بغشاها وينزل بها يقال
 اعتراني الامر غشني ونزل
 بي (ولا انتلام) أي كسر
 وتحلل يقال تلم الشيء تلمسا
 كسره والتلم التحلل من
 المحاط وغيره ولما كان
 العول لكونه يؤدى
 الى نقص كل ذي فرض من
 فرضه جعله كالتحلل الذي
 يدخل على المسائل وبترها
 أي ينزل بها وقد بدأ بالمسائل
 التي عول وأولها الستة
 ولما صور تشتمل على مسائل
 كثيرة منها ما ذكره بقوله
 (فالسدس) وحده

كونه وحده (قوله بكدة وعم) مسئلتهم من ستة للجددة سهم وللم الباقي وهو خمسة (قوله
أومع النصف) أى أو كان السدس مع النصف لدخول مخرج النصف في مخرج السدس
فيكتفى بالا كبر (قوله بكدة وبنت وعم) مسئلتهم من ستة للجددة سهم وللبنات ثلاثة وللم
الباقى وهو اثنان (قوله أومع الثلث) أى أو كان السدس مع الثلث لدخول مخرج الثلث
في مخرج السدس فيكتفى بالا كبر كما مر (قوله كام وأخوين لام وعم) مسئلتهم من ستة
للأم سهم وللأخوين للام سهمان وللم الباقي وهو ثلاثة (قوله أومع سدس آخر) أى
أو كان السدس مع سدس آخر ثلثا ثلثهما فيكتفى بواحد منهما (قوله بكدة وأخ لام وعم)
مسئلتهم من ستة للجددة سهم وللأخ للام سهم وللم الباقي وهو أربعة (قوله أومع ثلثين) أى
أو كان السدس مع ثلثين لدخول مخرج الثلثين في مخرج السدس كما تقدم في الثلث (قوله
كام وبنتين وعم) مسئلتهم من ستة للام سهم وللبنتين أربعة وللم الباقي وهو واحد
(قوله أومع نصف وثلث) أى أو كان السدس مع نصف وثلث لدخول كل من مخرجي
النصف والثلث في مخرج السدس (قوله كام وأخت شقيقة وأخوين لام) مسئلتهم من
ستة للام سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين للام اثنان (قوله أومع نصف وسدس
آخر) أى أو كان السدس مع نصف وسدس آخر لدخول مخرج النصف في مخرج السدس
ولثماثل مخرجه مع مخرج السدس الآخر (قوله كبنت وبنت ابن وأم وعم) مسئلتهم
من ستة للبنات ثلاثة ولبنات الابن سهم تكملة الثلثين وللأم سهم وللم الباقي وهو واحد
(قوله أومع نصف أخ) أى أو كان السدس مع نصف أخ لما علمته عامر (قوله كام وثلاث
أخوات متفرقات) أى واحدة شقيقة وأحدة لاب وأحدة لام ومسئلتهم من ستة للام
واحدة وللشقيقة ثلاثة وللتى للاب واحدة تكملة الثلثين وللتى للام واحدة أيضا (قوله أومع
ثلثين أخ) أى أو كان السدس مع ثلثين أخ لما تقدم (قوله كام وأختين شقيقتين وأخت
لام) مسئلتهم من ستة للام سهم وللشقيقتين أربعة وللأخت للام سهم (قوله من ستة أسهم
برى) أى به لم نروجه صحيحا من ستة أسهم فأنسأه أصل مخرج السدس سواء كان وحده
أومع ما ذكره الشارح (قوله فجميع أخ) تفريع على قوله من ستة أسهم أخ بواسطة
ما ذكره الشارح من المسائل وقوله أصلها من ستة أى أصلها التي تصح منه ستة مخرج
السدس فن زائدة أو تجزئية فيكون قد جرد من الستة شيئا مما لا لها متدنا منها على سبيل
التجريد كما يفيد كلام المحقق الأمير (قوله لأنها مخرج السدس) أى لأن الستة محل
خروج السدس صحيحا واحدا ومعددا وهذا تعليل لقوله أصلها من ستة وقوله وما عداها مما
ذكره أى كالنصف والثلث وقوله فمخرجه أخ هذه الجملة خبر المبتدأ وقرنها بالفاء لشمه
المبتدأ بالشرط في العموم (قوله فيكتفى بها) تفريع على قوله داخل في الستة وقوله
لأن المبتدأ حين أخ علة للتفريع (قوله وكذا إذا اجتمع أخ) أى مثل ما ذكر في كون أصله
ستة وهو زائد على ما ذكره المصنف ولو قال الشارح ومنهما إذا اجتمع أخ لسكان أنسب بقوله
فيما تقدم من أن ما ذكره المصنف بقوله أخ (قوله كزوج وأم وعم) مسئلتهم من ستة فائضة من
ضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثلث وهو ثلاثة للزوج ثلاثة وللأم اثنان

بكدة وعم أومع النصف
بكدة وبنت وعم أومع الثلث
كام وأخوين لام وعم أومع
سدس آخر بكدة وأخ لام
وعم أومع ثلثين كام وبنتين
وعم أومع نصف وثلث كام
وأخت شقيقة وأخوين لام
أومع نصف وسدس آخر
كبنت وبنت ابن وأم وعم أو
مع نصف وسدس وسدس
ثالث كام وثلاث أخوات
متفرقات أومع ثلثين وسدس
آخر كام وأختين شقيقتين
وأخت لام (من ستة أسهم
برى) فجميع هذه الصور
أصلها من ستة لأنها مخرج
السدس وما عداها مما ذكر
معه فمخرجه داخل في الستة
فيكتفى بها لأن المبتدأ حين
يكتفى بأ كبرهما كما سيأتي
وكذا إذا اجتمع النصف
مع الثلث كزوج وأم وعم

وللم الباقي وهو واحد (قوله للمباينة الخ) علة لقوله وكذا الخ المفيد أن أصل ذلك ستة أى
 وحيث كان بينهما مباينة ضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة (قوله ومسطح الخ) أى
 حاصل ضرب اثنين مخرج النصف في ثلاثة مخرج الثلث فالمسطح ما تحصل من ضرب أحد
 العددين في الآخر وقوله ما ذكر أى ستة (قوله وجميع ما ذكره الخ) المحاصل أن مسائل
 الستة أقسام ثلاثة إما ناقصة وهى التى اذا جعت فروضها نقصت عنها أو ماعادلة وهى التى
 اذا جعت فروضها عادتها أو ماعائلة وهى التى تعول وسأأتى (قوله من الصور) المناسب
 من المسائل لأنه جعل المسائل مندرجة تحت الصور (قوله لا عول فيها) فهى ليست عائلة
 وهل هى ناقصة أو ماعادلة فلما كانت عمارته تصدق بهما أضرب عما تقدم الى قوله بل هى
 الخ وقوله فى بعض الصور المناسب فى بعض المسائل لم أعلمت (قوله ناقصة) أى لأنك لو
 جعت فروضها نقصت عنها وقوله ماعادلة أى لأنك لو جعت فروضها عادتها (قوله ثم
 أعلم الخ) الأسبغ ان يقول وقد علم مما مر كذا وكذا لأن ذلك علم مما قدمه (قوله قد تكون
 من فرض واحد) أى قد تحصل وتوجد من مخرج فرض واحد كالسدس وحده وقوله
 وقد تكون من فرضين أى قد تحصل وتوجد من مخرجي فرضين كالنصف والثلث وقوله
 أو أكثر لم يظهر من أمثله كون الستة من أكثر من فرضين إلا أن اعتبر الداخل والمائل كما اذا
 كان السدس مع نصف وثلث أو مع نصف وسدس آخر أفاده العلامة الأمير بتوضيح (قوله
 وأما الاثناعشر الخ) مقابل للستة وقوله الا من فرضين أى من مخرجيهما (قوله والثلث
 والرابع الخ) ذكر الاثنى عشر عقب الستة لأنها ضعفها (قوله كزوجة وأم الخ) مستثنى من
 اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أولاد أخوين لام أربعة والباقي وهو خمسة لأم فقوله أو أخوين
 لام أى بدل الأم وقوله وعم أى فى المستثنى (قوله من اثني عشر) أى يخرجان صحبين من
 اثني عشر فالأثنا عشر أصل مستثنى (قوله لان الثلاثة الخ) علة لقوله والثلث والرابع من
 اثني عشر وقوله مخرج الثلث بالنصب على أنه بدل من الثلاثة وقوله والاربعة بالنصب
 عطف على الثلاثة وقوله مخرج الربع بالنصب على أنه بدل من الاربعة وقوله متباينان
 خبر لان وحيث كانا متباينين يضرب أحدهما في الآخر يخرج اثنا عشر (قوله ومسطحهما)
 أى المحاصل من ضرب أحدهما في الآخر كما علم مما مر (قوله وكذا اذا اجتمع الخ) أى ومثل
 الثلث والرابع فى كونهما من اثني عشر ما اذا اجتمع الخ وقوله والرابع مع الثلثين أى فالثلاثة
 مخرج الثلثين والاربعة مخرج الربع متباينان ومسطحهما اثنا عشر كما فى الثلث مع الربع
 (قوله كزوجة وأخين الخ) مستثنى من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأختين الشقيقتين
 ثمانية وللم الباقي وهو واحد (قوله أو الربع مع السدس) أى أو اجتمع الربع مع
 السدس للتوافق بين الاربعة التى هى مخرج الربع وبين الستة التى هى مخرج السدس
 بالنصف فبضرب نصف أحدهما فى كامل الآخر يحصل اثنا عشر (قوله كزوجة وجدّة وعم)
 مستثنى من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللجدّة اثنان وللم الباقي وهو سبعة (قوله وهو) أى
 كون الربع مع السدس يخرج من اثني عشر (قوله أو الربع مع النصف والسدس)
 أى أو اجتمع الربع مع النصف والسدس للتوافق بين مخرج الربع ومخرج السدس

للمباينة بين مخرجي النصف
 والثلث ومسطح اثنين وثلاثة
 ما ذكر وجميع ما ذكره
 من الصور لا عول فيها بل هى
 فى بعض الصور ناقصة وهى
 التى ذكرت فيها العم وفى
 بعضها عادلة وهى التى لم أذكره
 فيها وسأأتى ما فيه العول
 ان شاء الله تعالى ثم أعلم ان
 الستة قد تكون من فرض
 واحد وقد تكون من
 فرضين أو أكثر كما ظهر
 لك فى التمثيل وأما الاثنا
 عشر والاربعة والعشرون
 الاثنى عشر ان فلا يكونان الا من
 فرضين فأكثر وقد ذكر
 الاثنى عشر بقوله (والثلث
 والرابع) كزوجة وأم أو
 أخوين لام وعم (من اثني
 عشر) لان الثلاثة مخرج
 الثلث والاربعة مخرج
 الربع متباينان ومسطحهما
 اثنا عشر وكذا اذا اجتمع
 الربع مع الثلثين كزوجة
 وأختين شقيقتين وعم أو
 الربع مع السدس كزوجة
 وجدّة وعم وهو معنى قوله
 فى بعض النسخ والسدس
 والرابع من اثني عشر أو الربع
 مع النصف والسدس

وأما النصف فهو داخل فيه فلا يعتبر (قوله كزوج وبنت وبنت ابن وعم) مستلهم من
 اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنت ستة وللبنت الابن اثنان وللم الباقي وهو واحد (قوله وفي
 جميع هذه الصور الخ) المحاصل أن مسائل الاثني عشر قسمان إما ناقصة أو عالة ولا تكون
 عادلة أبدا (قوله هي) أي الاثني عشر وقوله ناقصة أي لأنها لو جمعت فروضها النقصت
 عنها (قوله أصلا) أي لا قليلا ولا كثيرا (قوله والتمن ان ضم اليه الخ) ذكر الاربعة
 والعشرين عقب الاثني عشر لأنها ضعفتها (قوله كزوج وأم وابن) مستلهم من اربعة
 وعشرين للزوج الثمن ثلاثة وللأم السدس اربعة وللأبن الباقي وهو سبعة عشر (قوله
 أو الثلثان) عطف على السدس أي أوضم اليه الثلثان لأن بين مخرج الثمن وهو ثمانية
 ومخرج الثميين وهو ثلاثة تباين كما سيذكره الشارح في ضرب أحدهما في الآخر يحصل
 اربعة وعشرون (قوله كزوج وبنتين وابن ابن) مستلهم من اربعة وعشرين للزوج
 الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة عشر ولأبن الباقي وهو خمسة (قوله أو النصف
 والسدس) أي أوضم اليه النصف والسدس فيعتبر مخرج الثمن مع مخرج السدس ولا
 يعتبر مخرج النصف لدخوله فيهما (قوله كزوج وبنت وبنت ابن وعم) مستلهم من
 اربعة وعشرين للزوج الثمن ثلاثة وللبنت النصف اثنا عشر وللبنت الابن السدس
 اربعة تكملها الثميين وللم الباقي وهو خمسة (قوله أو الثلثان والسدس) أي أوضم اليه
 الثلثان والسدس فيعتبر مخرج الثمن مع مخرج السدس ويضرب وفق أحدهما في كامل
 الآخر ولا يعتبر مخرج الثميين لدخوله في مخرج السدس كما سيذكره الشارح (قوله
 كزوج وبنتين وأم وعم) مستلهم من اربعة وعشرين للزوج الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان
 ستة عشر وللأم السدس اربعة وللم الباقي وهو واحد (قوله فأصله) أي أصل الثمن
 المذكور الذي يخرج منه صحبها وقوله الصادق نعت للأصل لكنه نعت سببي لرفع
 الظاهر وهو المحدث (قوله أي الظن) تفسر للمحدث بحسب اللغة وقوله والتخمين عطف
 تفسيرا ومرادف وإراد بالمدس هنا المجزم ولذلك قال يعرفها الحساب أجمعونا ويحتمل أنه
 وظر لا حتمال أن يكون الأصل ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب ثمانية في ستة أفاده
 العلامة الأمير (قوله اربعة) خبر عن المبتدأ وهو أصل في قوله فأصلها وجلة قوله يتبعها
 الخ نصفه له وقوله في النطق بها أي لا في الرتبة (قوله لان مخرجي الثمن والسدس فقط)
 أي فيما فيه ثمن وسدس فقط كالمثال الأول وقوله متوافقان بالنصف أي لان لكل
 منهما نصفان نصف الثمانية اربعة ونصف الستة ثلاثة فيضرب نصف أحدهما في كال
 الآخر يحصل اربعة وعشرون ولذلك قال وحاصل ضرب الخ (قوله ما ذكر) أي وهو
 اربعة وعشرون (قوله وكذا فيما إذا ضم الخ) أي وكذا يقال في العلة فيما إذا ضم الخ
 وقوله للسدس أي المصاحب للثمن وقوله شيء مما ذكر أي في الامثلة كما في المثالين
 الآخرين فإنه ضم للسدس المصاحب للثمن النصف في أولهما أو الثلثان في ثانيهما وقوله
 لان مخرجهما الخ علة لقوله وكذا يقال الخ أي لان مخرج النسي الذي ضم للسدس كالنصف
 والثلثين داخل في مخرج السدس فيكفي بالا كبره يعتبر مع مخرج الثمن (قوله وأما الثمن

كزوج وبنت وبنت ابن وعم
 وفي جميع هذه الصور هي
 ناقصة ولا يكون في الاثني
 عشر صورة عادلة أصلا
 وستأتي الصور التي فيها
 عالة ثم ذكر الاربعة
 والعشرين بقوله (والتمن
 ان ضم اليه السدس) كزوج
 وأم وابن أو الثلثان كزوج
 وبنتين وابن ابن أو النصف
 والسدس كزوج وبنت
 وبنت ابن وعم أو الثلثان
 والسدس كزوج وبنتين
 وأم وعم (فأصله الصادق
 فيه المحدث) أي الظن
 والتخمين (اربعة يتبعها)
 في النطق بها (عشرون
 يعرفها) أي الاربعة
 والعشرين المذكورة
 (الحساب) جمع حاسب
 (أجمعونا) تأكد وانما
 كانت هذه المسائل من
 اربعة وعشرين لان مخرجي
 الثمن والسدس فقط متوافقان
 بالنصف وحاصل ضرب
 نصف الثمانية في الستة
 أو نصف الستة في الثمانية
 ما ذكر وكذا فيما إذا ضم
 للسدس شيء مما ذكر لان
 مخرجه في مخرج السدس
 داخل وأما الثمن

والثلثان فقط) أى فيما فيه ثمن وثلثان فقط كالثلثان الثانى وهذا مقابل لمقدر تقديره أما
 الثمن والسادس فقد علمت عاتهما وقوله متباينان أى فيضرب أحدهما فى الآخر
 وحاصل ضرب أحدهما فى الآخر أربعة وعشرون (قوله ولاية تصور أن يجمع الثمن مع
 الثالث) أى لان الوارث للثمن الزوجية بشرط وجود الفرع الوارث والوارث للثلث الام أو
 العدم من الاخوة للام بشرط عدم الفرع الوارث بشرط ارث الثمن نقيض شرط ارث
 الثالث والنقيضان لا يجتمعان وما أحسن قول المجعبري في ذلك * وثالث وثمن لا يحلان منزلا *
 وقوله ولا مع الربع أى ولاية تصور أن يجمع الثمن مع الربع لان الوارث للثمن الزوجية بشرط
 وجود الفرع الوارث كما هو الوارث للربع اما الزوج بشرط وجود الفرع الوارث أو الزوجية
 بشرط عدم الفرع الوارث واجتماع الزوجين في مسألة غير ممكن الا في مسألة المفقوف وهي
 نادرة على ما فيه من الكلام وقد ساق ابن القاسم محصل ذلك في بيت واحد حيث قال
 والثنى فى الميراث لا يجمع * ثلثا ولا ربعا وغير واقع
 * (فائدة) * كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله الا النصف
 والسادس فقد يجمع نصفان وقد يجمع سدان بل ثلاثة أسداس كما في شرح الترتيب
 أفاده في الأولوة (قوله ثم اعلم أن الاربعة والعشرين الخ) المحاصل أن مسائل الاربعة
 والعشرين قسمان اما ناقصة أو طائلة ولا تكون عادلة أبدا (قوله وستأى الصور الخ) أل
 فى الصور للحدس لان الاربعة والعشرين لا تعمل الا في صورة واحدة (قوله ولما أنهى
 الكلام الخ) دخول على كلام المتن وقوله بغير عول أى حال كونها متلبسة بغير عول
 وقوله شرع جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله فهذه الخ) تفرع على قوله
 فيما تقدم ثلاثة ممن قد عول وقوله الستة الخ يدل من الثلاثة الاصول (قوله ان كثرت
 فروضها) أى بحيث زادت سهام أصحاب الفريضة على أصل المسئلة كما أشار الشارح لذلك
 بقوله أى تراجت فيها (قوله اجساعا) أى بأجساع الهابة لانهم اتفقوا عليه في زمن عمر
 رضى الله عنه وقوله قبل اظهار ابن عباس الخ أى لانه لم يظهر الخ لاف الابدع دموت
 عمر كما تقدم وقوله الخلاف فى ذلك أى المخالفة فى العول (قوله فتبلغ الستة فى عولها
 الخ) أى اذا أردت بيان ذلك فاقول لك فتبلغ الستة فى عولها الخ فتعول أربع مرات وهذا
 على كلام الجمهور وتعمل مرة خامسة على قول معاذ فتعول لاجد عشر كزوج وأم وشقيقين
 وأختين لأم والزوج النصف ثلاثة وللأختين الشقيقة ثلثان أربعة وللأختين للام
 الثلث اثنان وللأم الثلث اثنان أيضا لان معاذ لا يرد هاتين الثلثان الى السادس بالأخوات
 الخاص كما فى الأولوة (قوله من سبعة) متعلق بعولها وكذلك قوله على التوالى (قوله عقد
 العشرة) أى عقدا هو والعشرة فالأضافة اليه ان (قوله فتعول لسبعة ولثمانية الخ) تفرع
 على قوله فتبلغ الستة الخ (قوله والعشرة) مبتدأ خبره عقد مفرد وقوله كما قال الحساب
 مقدم من تأخير ومعنى كونها عقدا مفردا أنها غير مركبة من عقدين بخلاف العشرين مثلا
 فلان فى أن العشرة مركبة من خمسة وخسة (قوله وفى كلامه ايماء لذلك) أى وفى كلام
 المصنف إشارة لكونها عقدا مفردا حيث نطق بالعقد مفردا وأضافه الى العشرة الاضافة

والثلثان فقط فلان يخرج
 متباينان ولا تصور أن
 يجمع الثمن مع الثلث ولا
 مع الربع ثم اعلم ان الاربعة
 والعشرين فى جميع هذه
 الصور ناقصة ولا تكون
 عادلة وستأى الصور التى
 فيها عاتلة ولما أنهى الكلام
 على شئ من صور هذه
 الاصول الثلاثة بغير عول
 شرع فى ذكر عولها وما يعول
 اليه كل منها فقال (فهذه
 الثلاثة الاصول) الستة
 والاثنى عشر والاربعة
 والعشرون (ان كثرت
 فروضها) حتى تراجت فيها
 (تعول) اجساعا قبل اظهار
 ابن عباس رضى الله عنهما
 الخ لاف فى ذلك (فتبلغ
 الستة) فى عولها من سبعة
 على التوالى (عقد العشرة)
 فتعول لسبعة وثمانية
 ولعشرة وعشرة
 كما قال الحساب عقد مفرد
 وفى كلامه ايماء لذلك

التي للبيان وإنما لم يجعله نصري بالان الاصل تغاير المتضايقين مع أنه لم يصرح بالافراد كما قاله العلامة الامر (قوله فتعول السبعة) أي فتعول الستة الى سبعة وقوله كزوج وأختين الخ فالزوج النصف عا ثلثة وللأختين الثلثان عا ثلثان أربعة فاصلها من ستة وعالت السبعة (قوله وهذه أول فريضة عالت في الاسلام) أي لانه لم يحكم باليعول الا عمر بإشارة العناية عليه حين رفعت اليه مسألة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق الا تحرقه فأشبر واعي فأشار واعليه باليعول كما تقدم (قوله ومشيبت عليه) أي على هذا القيل وسياقي مقابله في قوله وقيل أيضا الخ (قوله ولثمانية) أي وتعول الستة الى ثمانية وقوله كما يماهله هي على وزن المفاعلة من الهل يقال بهله الله أي لعنه سميت هذه المسئلة بذلك لان ابن عباس لما خالف فيها قال له بعضهم الناس على خلاف رأيك فقال فان شأوا فاندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين كما مر (قوله وهي زوج وأم وأخت الخ) فالزوج النصف عا ثلثة وللأم الثلث عا ثلثة وللأخت النصف عا ثلثة ففقد عالت الستة لثمانية (قوله وقيل أيضا الخ) مقابل لقوله كما قيل ومشيبت عليه الخ (قوله وقيل ان المماهلة الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله ولتسعة) أي وتعول الستة الى تسعة وقوله كزوج وثلاث أخوات متفرقات وأم فالزوج النصف عا ثلثة وللأخت الشقيقة النصف عا ثلثة وللأخت للاب السدس عا ثلثة واحد تكمله الثلثين وللأخت للام السدس عا ثلثة واحد أضوا للام السدس عا ثلثة واحد كذلك فقد عالت الستة لتسعة (قوله وكالغراء) لقيت هذه المسئلة بذلك لان الزوج أراد النصف كاملا فسال بنو أمية فقهاء الحجاز فقالوا له ثلث المال باليعول فاشتهرت حتى صارت كالسكوكب الاغرو وقيل ان الميتة كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك وتسمية هذه بالغراء هو ما رجحه في الفصول ومشيبت عليه في الكفاية (قوله وهي زوج وأختان لام وأختان لابوين الخ) فالزوج النصف عا ثلثة وللأختين للام الثلث عا ثلثة وللأختين لابوين أولاب الثلثان عا ثلثان أربعة فقد عالت التسعة أيضا (قوله ولعشرة) أي وتعول الستة لعشرة وقوله في صورة لوقال في صور ما كان أحسن لان كلامه يوهم أنها تعول الى عشرة في صورة فقط وليس كذلك بل في صور كثيرة ويمكن حمل كلامه على ارادة الجنس (قوله معروفة) أي معلومة وقوله مشتهره أي شائعة مستغضة ولما لم يلزم من كونها معروفة كونها مشتهرة قال بعد قوله معروفة مشتهره (قوله تلقيب بأبم الفروخ) بالحاء المعجمة بدليل قوله لكثرة ما فرخت قال أبو عبد الله الوفي شهورها باثارة معها أفرأخها وقال القهولي أنها تلقيب بأبم الفروخ بالحجيم أيضا لكثرة الفروخ فيها وتلقب أيضا بالشر بحة لان شريحها وهو فاض بالمصرة أناه رجل فسأله عنها فأعطاه ثلاثة أعشار المال فسكان اذالقي النقيصه يقول له اذا ماتت الزوجة ولم تترك ولدا ولا ولدا ابن فساخص زوجها فيقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شريح نصفها ولا ثلثا فيأبقي النقيصه شريحها فيسأله عن ذلك فيخبرهم الخبر فكان شريح اذالقي الرجل قال اذا رأيتني ذكرتني حكما جائرا واذا رأيتك ذكرت بك رجلا فاجرا بين لي فجورك انك

فتعول السبعة كزوج وأختين
شقيقتين أولاب وهذه هي
أول فريضة عالت في
الاسلام كما قيل ومشيبت عليه
في شرح الترتيب ولثمانية
كما يماهله وهي زوج وأم
وأخت شقيقة أولاب وقيل
أيضا أنها أول فريضة عالت
في الاسلام وقيل ان المماهلة
لقب لكل عا ثلثة ولتسعة
كزوج وثلاث أخوات
متفرقات وأم وكالغراء
وهي زوج وأختان لام
وأختان لابوين أولاب
ولعشرة (في صورة معروفة)
بين الفرضيين (مشتهره)
يتنهم تلقيب بأبم الفروخ
لكثرة ما فرخت في العول

تشیع الفاحشة وتكتم النضالة وفي رواية انك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى
 اه من اللواؤة (قوله وهي زوج وأم وأختان لام وأختان شقيقتان أولاب) فلزوج
 النصف عا ثلثة واللام السدس عا ثلثا واحدا وللأختين للام الثلث عا ثلثا اثنتان
 وللأختين الشقيقة أولاب الثمان عا ثلثان أربعة فقد عالت الستة عشرة (قوله وقال
 بعضهم الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله كزوج وأم وأخوين لام وأخت شقيقة وأخت
 لاب) فلزوج النصف عا ثلثة واللام السدس عا ثلثا واحدا وللأختين لام الثلث عا ثلثا
 اثنتان وللأخت الشقيقة النصف عا ثلثة واللام السدس عا ثلثا اثنتان فقد
 عالت عشرة أيضا (قوله وتلق الخ) أي وتلقها الخ فالفعول محذوف والتي فاعل وضمير
 المفعول المقدر يعود على الستة وقوله تليها أي تتبعها والضمير عائدة على الستة كما أشار
 إليه الشارح بقوله أي تلي الستة وقوله في الأثر متعلق بتليها وأصل المراد به الخبر في قولهم
 ثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون وكتب الشيخ الزيات على قوله تليها ما نصه: أي
 تليها وتبعها فيما سبق في قوله والثلث والرابع من اثني عشر وأربع بالمضارع اضيق النظم
 انتهى وقوله وهي أي التي تليها (قوله في العول) متعلق بتلقى وقوله أفراد بفتح الهمزة
 أي في الأفراد لافي الشفع وقوله إلى سبع عشر متعلق بالعول وكان حقه سبعة عشر
 لكن حذف التاء حائرا لان المعدود محذوف وهذا عند الجمهور وأما عند معاذ فقد تعول إلى
 سبعة عشر كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام فللزوجة الربع ثلاثة واللام الثلث
 أربعة على مذهب معاذ فانه لا يرث الأم من الثلث إلى السدس بالأخوات المخلص وللأختين
 الشقيقتين الثمان ثمانية وللأختين للام الثلث أربعة فقد عالت المسئلة إلى تسعة عشر
 على غير مذهب الجمهور كما في اللواؤة (قوله فتعول ثلاث عولات) تفرع على ما قبله
 وقوله على توالي الأفراد بفتح الهمزة (قوله فتعول إلى ثلاثة عشر) أي فتعول الاثنا عشر
 إلى ثلاثة عشر وقوله كزوجة وأختين شقيقتين وأم فللزوجة الربع ثلاثة وللشقيقتين
 الثمان ثمانية واللام السدس اثنا عشر فقد عالت إلى ثلاثة عشر (قوله وإلى خمسة عشر)
 أي وتعول إلى خمسة عشر وقوله كبنتين وزوج وأبوين فالبنتين الثمان وهو ثمانية
 وللزوج الربع ثلاثة ولكل من الأبوين السدس فلهما أربعة فقد عالت إلى خمسة عشر
 (قوله وإلى سبعة عشر) أي وتعول إلى سبعة عشر وقوله كمثل زوجات وجدتين وأربع
 أخوات لام وثماني شقيقات أولاب فللزوجات الأربع ثلثة لكل واحدة واحد
 وللجدتين السدس اثنا عشر ولكل واحدة واحد وللأربع أخوات لام الثلث أربعة لكل
 واحدة واحد وللثماني شقيقات أولاب الثمان ثمانية لكل واحدة واحد وبغيرها فيقال
 رجل خلف سبع عشرة امرأة من أصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية وما أحسن قول
 بعضهم ملغزا في ذلك نظما

قل لمن يقرأ الفرائض واستل * ان سئلت الشيوخ والاحداثا
 ماتت عن سبع عشرة أنثى * من وجوه شتى فزن الترانما
 أخذت هذه كما أخذت تلك عقارا ودرهما وأمانا

وهي زوج وأم وأختان لام
 وأختان شقيقتان أولاب
 وقال بعضهم ان أم الفروع
 لقب لكل عائلة إلى عشرة
 كزوج وأم وأخوين لام
 وأخت شقيقة وأخت لاب
 (وتلق التي تليها) أي تلي
 الستة (في الأثر) وهي
 الاثنا عشر (في العول
 أفراد إلى سبع عشر) فتعول
 ثلاث عولات على توالي
 الأفراد لثلاثة عشر وخمسة
 عشر وسبعة عشر فتعول إلى
 ثلاثة عشر كزوجة وأختين
 شقيقتين وأم وإلى خمسة
 عشر كبنتين وزوج وأبوين
 وإلى سبعة عشر كمثل
 زوجات وجدتين وأربع
 أخوات لام وثماني أخوات
 شقيقات أولاب فهن سبع
 عشرة امرأة وعالت المسئلة
 لسبعة عشر وإذا كانت
 التركة فيها سبعة عشر ديناراً

وجوابه

قد فهمنا السؤال فهما صححها * فعرفنا الموروث والميراثا
خص ثلثا تراثه أخوات * من أبيه ثمانيا وراثا
ومن الام أربع خن ثلثا * ولزوجاته وكن ثلثا
ربع المال لا ينزعن فيه * فيوزعن ربعه اثلاثا
وله جدتان ياصاح أيضا * حازتا السدس صامتا وراثا
فاستوى القوم في السهام بعول * كان في فرضهم وحازوا التراثا
كل أنى له من المال سهم * أخذته من ماله ميراثا
لقبوهام الأرامل اذ كان جميع الوراث فيها اثنا

اه أولوة عن شرح الترتيب (قوله فلهذا) أي لما ذكر من أنهن سبع عشرة امرأة الخ
وقوله بأم الفروج لان جميع ورثتها أصحاب فروج وقوله بالجيم أي لابلحاء كالتى تقدمت
وقوله وبأم الأرامل أي لأنهن لم يكن متزوجات حين وقعت والأرامل جمع أرمله وهى
التي لا زوج لها وقوله وبالسبعة عشرية أي لعولها إلى سبعة عشر وقوله وبالدنيارية
الصغرى أي لانه اذا كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا أخذت كل أنى دينارا وستأتى
الدنيارية الكبرى فى الملقمات ان شاء الله تعالى ولهم دنيارية صغرى الصغرى لكونها غير
منشورة وهى أربع أخوات أشقاء أولاب وأختان لام فأصلها من ثلاثة وتصح من ستة
فقد خلاف ست نسوة واذا كانت التركة ستة دنانير أخذت كل أنى دينارا كما فى شرح
الترتيب اه أولوة (قوله والعدد الثالث) مبتدأ ونعت خبره قوله قد بعول وقوله
وهى أنت الضمير باعتبار المخبر (قوله بعول) أي وقد لا بعول كما سيذكره الشارح وقوله
بثمنه أي بثمنه وقوله لسبعة وعشرين أي عند المجعور وأما عند ابن مسعود فقد بعول إلى
أحد وثلاثين كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام وولد كافر فعنده أصلها أربعة
وعشرون ونعول إلى واحد وثلاثين بحسب الزوجة إلى الثمن بالولد الكافر فللزوجة الثمن
ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأختين الشقيقتين الثمانان ستة عشر وللأختين اللام الثلاث
ثمانية فقد عالت عنده إلى واحد وثلاثين كما فى الأولوة (قوله كالدنيارية) سميت بذلك
لان سيدنا عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهى على منبر الكوفة بخطب وكان صدر الخطبة
الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويحزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسئل
عنها حينئذ فأجاب ارتجالا بقوله صار ثمن المرأة تسعا ومضى فى خطبته (قوله وهى زوجة
وأبوان وابنتان) فالزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية وللبناتين الثلثان ستة
عشر فالجملة سبعة وعشرون فقد عالت إلى سبعة وعشرين (قوله وقد لا بعول) أشار إلى أن
فى كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى سرايه لقيمكم المحترأى والبرد وقوله كما
تقدم تصويره أي فى قوله بعد قول المصنف والثمن ان ضم إليه السدس كزوجة وأم وابن الخ
(قوله وكذلك ما قبله من الاصلين) أي تارة بعول كل منهما وتارة لا بعول وهذا تورك على
المصنف حيث يوقفهم كلامه أن الاصلين السابقين ملازمان للعول وليس كذلك وقوله

أخذت كل أنى دينارا فلهذا
تلقب بأم الفروج بالجيم
وبأم الأرامل وبالسبعة
عشرية وبالدنيارية الصغرى
(والعدد الثالث) من
الأصول التى نعول وهو
الأربعة والعشرون (قد
بعول بثمنه) لسبعة وعشرين
كالدنيارية وهى زوجة وأبوان
وبنتان وقد لا بعول كما
تقدم تصويره وكذلك
ما قبله من الاصلين الآخرين
لكن لما كان هذا الاصل
عوله مرة واحدة دون

ليكن لما كان الخ جواب عن التورك الذي قبله (قوله التي هي للتقيل في المضارع)
 كقولهم قد يحود الخيل وتديص صدق الكذب وزعم بعضهم أنها في هذين المثالين
 للتحقيق وأما التقيل فهو مستفاد من التركيب لأن الخيل والكذب صيغتان بالغة
 تقتضيان كثرة الخيل والكذب ويلزم من ذلك قبله المجود والصدق أفاده في شرح
 القواعد (قوله ولذلك تسمى بالخيلة) أي وتسمى هذه المسئلة بالخيلة لكون عولها مرة
 واحدة وقوله لأنها بخات بالعول على العمل مع علمه المتقدمة عليه وكان الأولى أن يقول
 كأنها بخات بالكاف (قوله وإذا علمت ما سبق فاعمل الخ) أشار الشارح إلى أن الفاعل
 واقع في جواب شرط مقدر وقوله بما أقول أي بما قلته لك وهذا على المحل الأول الذي
 أشار إليه الشارح بقوله في حكم العول أي في حكم هو العول وقوله واقض به الخ عطف
 تفسير وقوله فإنه أمر الخ أي لأن العول أمر الخ وهذا لتعليل لقوله فاعمل بما أقول على
 التفسير الأول وأما على المحل الثاني الذي أشار إليه الشارح بقوله أو اعلم الخ فيكون في
 كلام المصنف اكتفاء والتقدير فاعمل بما أقول وبما قلته لك وقوله فإنه مذهب الخ
 أي لأنه مذهب الخ وهذا لتعليل لقوله فاعمل على المحل الثاني (قوله ولما أنهى الكلام
 الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله وأولها الاثنان أي
 والمحال أن أولها الاثنان وقوله فقال عطف على شرع (قوله والنصف والباقي) أي مع
 الباقي (قوله كزوج) أي وعم أخذ مما يأتي فلا زوج النصف واحد ولعلم الباقي وقوله أو
 بنت أي وعم أخذ مما يأتي فالبنت النصف واحد ولعلم الباقي وقوله أو بنت ابن أي وعم
 أخذ مما يأتي فالبنت الابن النصف واحد ولعلم الباقي وقوله أو أخت شقيقة أي وعم أخذ مما
 بعده فلا أخت الشقيقة النصف واحد ولعلم الباقي وقوله أو أخت لاب وعم فلا أخت للاب
 النصف واحد ولعلم الباقي وعلم مما تقرر أن قوله وعم راجع للخمس قبله (قوله فأصلها اثنان)
 أي فاصل المسئلة المشتقة على النصف والباقي اثنان وقوله وهي اذالك ناقصة أي
 والمسئلة اذالك موجود ناقصة فالضمير للمسئلة المتعلمة من السياق واسم الإشارة مبتدأ
 خبره محذوف وهكذا يقال في نظيره وسُميت المسئلة حينئذ ناقصة لنقص فروضها إذا
 جُمعت عنها والمحاصل أنه إذا جُمعت فروض المسئلة التي فيها فانقصت عنها سميت ناقصة
 أو ساوتها سميت عادلة وإن زادت علمها سميت عائلة وعلم أن الأصول باعتبار ذلك أربعة
 أقسام قسم يتصرف به الثلاثة وقسم لا يتصرف به وقسم لا يكون الا ناقصة وهو الأربعة
 وضعفها والأصلان المختلف فيهما وقسم يكون عادلا وناقصا وهو الاثنان والثلاثة وقسم
 يكون ناقصا وعائلا وهو الاثنا عشر رضعفها كما في اللواؤة (قوله أو النصفان) عطف على
 قوله والنصف والباقي وقوله كزوج وأخت شقيقة أو لاب فلا زوج النصف وللشقيقة أو
 التي لاب النصف الآخر وقوله فأصلها من اثنين أي فاصل المسئلة اثنان ومن زائدة
 وقوله وحى اذالك عادلة أي والمسئلة اذالك موجود عادلة لمعادلتها الفروض كما مر (قوله
 وتسمى هاتان المسئلان) أي مسئلة الزوج والأخت الشقيقة وهمسئلة الزوج والأخت
 للاب دون مسئلة النصف والباقي لأنها لا تسمى بذلك كما قاله الأريات (قوله بالنصفيتين)

ما سبق به بر قد التي هي
 للتقيل في المضارع ولذلك
 تسمى بالخيلة لأنها بخات
 بالعول وإذا علمت ما سبق
 (فأعمل بما أقول) في حكم
 العول واقض به وأفاده
 لطامة فإنه أمر استتقر
 الإجماع وعمل الفرضين
 عليه أو اعلم بما قلته لك
 وما أقوله في هذا الكتاب
 من المسائل الفقهية وما
 يتبعها من الأعمال الحمائية
 فإنه مذهب الامام زيد بن
 ثابت رضي الله عنه وواقعه
 عليه أكثر الأئمة ولما أنهى
 الكلام على الأصول
 الثلاثة التي تعول شرعا في
 الأربعة التي لا تعول وأولها
 الاثنان فقال (والنصف
 والباقي) كزوج أو بنت أو
 بنت ابن أو أخت شقيقة أو
 أخت لاب وعم فأصلها
 اثنان وهي اذالك ناقصة
 (أو النصفان) كزوج
 وأخت شقيقة أو لاب
 فأصلها من اثنين وهي
 اذالك عادلة وتسمى هاتان
 المسئلان بالنصفيتين

أى لانه يورث فيها نصفان فقط بالفرض وقوله باليتيمين أى ونسبهما باليتيمين وقوله
تشبيها الخ علة لقوله وباليتيمين وقوله بالدرة اليتيمة أى الأولوة المنفردة فى الحسن كما
قبل والدرا أحسن ما يكون يتيماً وقوله التى لا نظير لها كالتفسير لقوله اليتيمة وقوله
لانه ليس الخ أى لان الحال والشأن ليس الخ وهذا تعليل لقوله تشبيها الخ وقوله نصفان فقط
احترز به عما اذا كانت المسئلة عائلية فانه يورث فيها نصفان لكن مع غيرهما باليعول
وقوله بالفرض احترز به عن التعصيب وقوله الا هاتين المسئلتين نصبه جيد ورفع أرح
على البدلية لانه استثناء من كلام تام غير موجب وحكمه ما ذكر (قوله وقوله) مبتداً
خبره مخذوف والتقدير نقول فى شرحه كذا وكذا وهو فى غنى عن ذلك لان جملة قوله
أصلها الخ خبر عن قول المصنف والنصف والباقى الخ لكن الشارح قد رد ذلك خبراً
وتصرف فى كلام المصنف وهو حمل معنى لاجل اعراب (قوله أى النصف وما بقى أو
النصفين) تفسر للضمير المضاف اليه وقد وقع فى بعض النسخ أو النصفان وهو غير مناسب
الاعلى لغة من يلزم المثنى الالف (قوله فى حكمهم) أى الكاشن فى متعلق حكمهم وقوله
الثابت بين العرضين صفة للحكم (قوله لان مخرج الخ) علة لقوله أصلها فى حكمهم
اثنتان وقوله من اثنتين أى اثنتان من زائدة أو أن مخرج بمعنى الخروج كما نبه عليه
العلامة الامر فيها سبق (قوله فى الاولى) أى مسئلة النصف وما بقى وقوله والاثنتان
والاثنتان هكذا بالتركيز مبتداً وقوله مخرجا النصف والنصف صفة فالاثنتان الاولى
مخرج النصف الاول والاخرى مخرج النصف الاخر وقوله فى الثانية أى مسئلة
النصفين وقوله تمت ثلثان خبر عن المبتداً وقوله والمثلاثان الخ من تمة التعليل بل
هو روح العلة (قوله والاصل الثمانى مما لا يعول) أى من الاصول التى لا يعول (قوله
والثلث) حمله الشارح على ما لو كان وحده ولذلك قال فقط ثم زاد على كلام المصنف
ما ذكره بعد ولو قال أى جنسه الصادق بالواحد والمتعدد اشمل ما ذكره (قوله كأم وعمة)
فالأم الثلث واحد والعم الباقى (قوله والثلثان فقط) ظاهره أن هذا زاد على كلام المصنف
وقد علمت ما فيه وقوله كبننتين وعم فلهن اثنتان اثنتان ولعم الباقى (قوله وهى اذناك
فيهما ناقصة) أى والمسئلة اذناك موجود فى الصورتين المذكورتين ناقصة لثلاثة نقصان
فروضها عنهما (قوله والثلث والاثنتان) أى معاً وقوله كاختين لام واختين شقيقتين أو
لاب فالاختين للام الثلث واحد وهو لا يتقسم عليهما فضر بآتين عدد هما فى ثلاثة
بسة فالاختين للام واحد فى اثنتين بائنتين لكل واحدة واحدة وللشقيقتين أو اللتين لآب
اثنتان فى اثنتين بأربعة لكل واحدة اثنتان (قوله وهى اذناك عادلة) أى والمسئلة اذناك
موجود عادلة لمعادلتها الفروضها (قوله من ثلاثة يكون) أى يكون خروجه من ثلاثة
صححها فى أصل المسئلة التى فيها ثلث ولو قال الشارح هكذا لكان أظهر (قوله أصلها)
بدل من الضمير المستتر فى يكون وليس هو اسم يكون (قوله لان مخرج الخ) تعليل لقوله
من ثلاثة يكون وقوله الثلث أى وحده وقوله أو الثلثين أى أحدهما وقوله من ثلاثة
من زائدة أو أن مخرج بمعنى خروج كما علمت غير مرة وقوله وفى اجتماعهما أى الثلث والثلثين

وباليتيمين تشبيها لما بالدرة
اليتيمة التى لا نظير لها لانه
ليس فى الفرائض مسئلة
يورث فيها نصفان فقط
بالفرض الا هاتين المسئلتين
وقوله (أصلهما) أى
النصف وما بقى أو النصفين
(فى حكمهم) الثابت بين
الفرضين (اثنتان) لان مخرج
النصف من اثنتين فى الاولى
والاثنتان والاثنتان مخرجا
النصف والنصف فى الثانية
متمم للاثنتان والمثلاثان يكتمل
بأحدهما والاصل الثانى
مما لا يعول الثلاثة وقد ذكره
بقوله (والثلث) فقط كأم
وعم والثلثان فقط كبننتين
وعم وهى اذناك فيهما
ناقصة والثلث والثلثان
كاختين لام واختين
شقيقتين أو لآب وهى
اذناك عادلة (من ثلاثة
يكون) أصلها لان مخرج
الثلث أو الثلثين من ثلاثة

وهو من ثمة التعلم. وقوله مخرجاها مما تمثالان أى لان مخرج الثالث ثلاثة وكذلك
مخرج الثمين فيكتفى بأحدهما ويجعل أصل المسئلة ولذلك قال واحد هما ثلاثة
أصاها (قوله والأصل الثالث مما لا يعول) أى من الأصول التي لا يعول (قوله والرابع
فقط) أى وحده بمعنى أنه ليس معه فرض آخر ولا فهو مع الباقي وقوله كزوجة وعم
فللزوجة الرابع وللم الباقي وقوله أزواج وابن فللزوجة الرابع وللأبن الباقي (قوله
أومعه نصف) عطف على قوله فقط أى أومعه الربع نصف لدخول مخرج النصف في
مخرج الربع فيكتفى بالا كبر (قوله كزوج وبنت وعم) فللزوجة الرابع واحد وللبن
النصف اثنتان وللم الباقي وقوله أزوجة وأخت شقيقة أولاد وعم فللزوجة الرابع واحد
وللاخت النصف اثنتان وللم الباقي وقوله أومعه ثلث الباقي أى أومعه الربع ثلث الباقي
أى لآنك لو أقيمت من مخرج الربع بسطه وهو واحد دلت على ثلاثة وهي منقسمة على مخرج
ثلث الباقي وحينئذ يكون مخرج الأول هو أصل المسئلة كما سأتى عن شرح التحفة (قوله
كزوجة وأبوين) فللزوجة الرابع وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وهي إحدى الغراوين
(قوله من أربعة) أى مخرج من أربعة هي حواء وقوله مسنون أى وكون الربع من أربعة أمر
مسنون أى مجعول سنة وطريقة هذا ما يشير إليه الشارح وقد يقال إن قوله مسنون مأخوذ
من السنن بمعنى الطلب فالمعنى والربع مطلوب من أربعة أى مطلوب أخواجه منها فتدبر
(قوله من السنن) أى مأخوذ من السنن وقوله فالسنة الطريقة أى وكذا السنن لانه
مشارك لها في المادة فعناء الطريقة (قوله أى كون الربع من أربعة طريقة) في هذا
التفسير شئ لأن المذكور في المتن اسم المفعول فلا يناسب تفسيره بالطريقة وكان الأولى
أن يقول أى كون الربع من أربعة مجعول طريقة كما أشرنا إليه في حل كلام المصنف
وقوله مذ كورة عند الحساب أى مذ كور كلها عند الحساب باعتبار لازمها وهو أن مخرج
الربع أربعة وذلك جزئي وكلية أن مخرج الكسر سمي به كما ذكره الشارح (قوله وهو) أى
كلها باعتبار لازمها كما مرقوله سمي به أى مشاركة في المادة فمخرج الربع من أربعة ومخرج
السدس من ستة وهكذا وعبر بعض المحواشي بالاشتقاق وفيه تسهيل لأن الاشتقاق
من المصادر ولا كذلك ما هنا وقوله إلا النصف أى فليس مخرجه سمي به لانه من التناصف
فكان المتقاسمين تناصفا واقسمهما بالسوية ولو قيل له حتى لكان جارا على القاعدة فيكون
مخرجه سمي به ودوائبان كما يفيد كلام اللؤلؤة (قوله فالربع سمي به الخ) تفريع على
المستثنى منه وقوله فهي مخرجه هو محط التفريع (قوله وان كان معه النصف فمخرجه
داخل الخ) أى فيكتفى بالا كبر وهو مخرج الربع (قوله وان كان معه ثلث الباقي فتد
ذ كرت وجهه الخ) هو أنه إذا اجتمع كسر مفرد وكسر مضاف للباقي أخذت مخرج الكسر
المفرد وأقيمت منه بسطه ونظرت فيما بقي فإن انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل
المسئلة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع وثلث الباقي فأنك لو أقيمت من الأربعة واحدا
وهو بسط الربع وجدت الباقي منقسما على ثلاثة فينبئنا أصل المسئلة أربع وان لم ينقسم
فأما أن يبين كنصف وثلث الباقي فأنك لو أقيمت من الاثنين واحدا وهو وسط النصف

وفي اجتماعهما مخرجاها
مما تالان وأحدهما ثلاثة
هو أصلها والأصل الثالث
مما لا يعول الأربعة وقد
ذكره بقوله (والربع) فقط
كزوجة وعم أزواج وابن
أومعه نصف كزوج وبنت
وعم أزوجة وأخت شقيقة
أولاد وعم أومعه ثلث
الباقي كزوجة وأبوين
(من أربعة مسنون) من
السنن والسنة الطريقة
أى كون الربع من أربعة
طريقة مذ كورة عند
الحساب في مخرج الكسر
وهو أن مخرج الكسر
المفرد سمي به إلا النصف
فمخرجه اثنتان فالربع
سمي به الأربعة فهي مخرجه
وان كان معه النصف
فمخرجه داخل في مخرجه
وان كان معه ثلث الباقي
فقد ذكرت وجهه

في شرح التحفة) والثنان (كان) أي وجد وحده كزوجة وابن أو كان معه نصف كزوجة وبنت وعم (فن ثمانية) أصلها ولا يكون كل من أصلي الأربعة والثمانية الاناقصا (فهذه) الأصول الأربعة الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية (هي الأصول الثمانية) في الذكر وهي (لا يدخل العول عليها) بل هي أملازمة للنقص وذلك الأربعة والثمانية وأما ناقصة أو عادلة وذلك الاثنان والثلاثة كما قدمت الإشارة لذلك (فاعلم) ما ذكرته لك في أصول المسائل وغيرها (ثم اسلك التصحيح فيها) أي في جميع الأصول المذكورة ان احتاجت اليه على ما سبأني (واقسم) أي أقسم مصححها بين الورثة على ما سبأني (فائدة) تقدم ان الاصناف المختلف فيها ما هما ثمانية عشر وستة وثلاثون وأنهما لا يكونان الا في باب المجد والاختوة أما الثمانية عشر فأصل كل مسألة فيها سادس وثلاث مابقي ومابقي

وجدت الماقي مائة للثلاثة فتضرب اثنين في ثلاثة بسبعة وأما أن توافق كسبع وربيع الباقي فانك لو ألقيت من السبعة واحدا وهو بسط السبع وجدت الباقي موافقا للأربعة بالنصف فتضرب نصف الأربعة وهو اثنان في سبعة بأربعة عشر اه اؤاؤة موضعا (قوله في شرح التحفة) هي في الحساب للسبط كما قاله الأمير (قوله والثنان ان كان الخ) كان هذاتامة كما أشار اليه الشارح بقوله أي وجد (قوله وحده) أي سواء كان وحده بمعنى أنه لم ينضم اليه فرض غيره والا فهو مع الباقي وقوله كزوجة وابن فالزوجة اثنان واحد والباقي للابن (قوله أو كان معه نصف) أي أو كان مع اثنان نصف لدخول مخرج النصف في مخرج اثنان فيكون في بالا كبر وقوله كزوجة وبنت وعم فالزوجة اثنان واحد وبنت والنصف أربعة والباقي للعم (قوله فن ثمانية) أي فخرجه من ثمانية فأصل المسئلة ثمانية ولو قال الشارح ذلك اكان أوضح وقوله أصلها أي أصل المسئلة وانما قدره إشارة الى أن قوله من ثمانية خبر ما يندأ محذوف (قوله ولا يكون كل الخ) فهو قسم من الاقسام الأربعة المتقدمة في المحاصل السابق وقوله من أصل الأربعة والثمانية الاضافة للبيان وقوله الاناقصا أي لا عادلا ولا عائلا (قوله فهذه الخ) تقريع على ما سبق وقوله الأصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان له والأربعة صفة وقوله الاثنان الخ بدل من الأربعة بدل مفصل من مجمل (قوله هي الأصول الثمانية) هذه الجملة خبر عن اسم الإشارة وقوله في الذكر أي لا في الرتبة (قوله وهي لا يدخل العول عليها) فلا تكون عائلة أصلا وقوله بل هي الخ اضراب انتمالي عما قبله لا ابطال وقوله أما ملازمة للنقص أي لنقص فروضها عنها وقوله وذلك أي المذكور من الملازمة للنقص وقوله وأما ناقصة أو عادلة أي لنقص فروضها عنها مرة ومساواتها مرة أخرى وقوله وذلك أي المذكور من الناقصة أو العادلة وقد تقدم ان الاقسام أربعة فتنبه (قوله فاعلم) حذف المعمول يؤذن بالعموم كما أشار اليه الشارح بقوله ما ذكرته لك في أصول المسائل وغيرها (قوله ثم اسلك التصحيح الخ) شروع في الكلام على التصحيح بعد الكلام على التأصيل وقوله فيها الضمير عائدا الى جميع الأصول كما أشار اليه الشارح بقوله أي في جميع أصول المسائل المذكورة (قوله ان احتاجت اليه على ما سبأني) أخذه من قوله وان تكن من أصلها تصحيح الخ ولذا دخل عليه بقوله ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها فلا تحتاج الى حمل وتصحيح أي مغاير للتأصيل لانه قد اجتمع التصحيح والتأصيل كما سبأني (قوله واقسم) مفعوله محذوف أشار اليه الشارح بقوله مصححها (قوله فائدة) غرضه به هذه الفائدة توضيح الاصناف المختلف فيها (قوله تقدم ان الاصناف المختلف فيها الخ) عبارة فيما سبق وأما المختلف فيها فهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب المجد والاختوة انتهى المراد منها وقوله وأنهما الخ معطوف على قوله أن الاصناف الخ فهو من جملة ما تقدم أيضا (قوله فاما الثمانية عشر فأصل كل مسألة فيها سادس وثلاث مابقي ومابقي) أي لانه اذا جتمع السدس وثلاث الباقي فالباقي بعد القاء بسط الكسر المفرد خمسة وهي مائة للثلاثة التي هي مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة في الستة بثمانية عشر وهذا تأصيل على المعتمد لان

كام وجد وخسة اخوة
لابون اولاب واما الستة
والثلاثون فاصل كل
مسئلة فيها ربع وسدس
وثلاث مابقي ومابقي كروجة
وام وجد وسبعة اخوة
كذلك وذكرت ما يؤخذ منه
توجيه ذلك في شرح التحفة
في مخرج الكسور والله
اعلم ثم اعلم ان المسئلة قد
تصح من اصلها فلا تحتاج
لعمل وتصحيح وقد اشار الى
ذلك بقوله (وان تكن)
المسئلة (من اصلها تصح)
بان انقسم نصيب كل فريق
من اصل المسئلة عائلة او
غير عائلة عليهم وذلك في
جميع ما ذكرته من الامثلة
العائلة وغير العائلة ما عدا
المثال الذي مثلت به في
اصل ثلاثة في اجتماع
الثلاث والثلاثين السابق
(فترك تطويل الحساب)
بضرب عدد الفريق او
الفرق المنقسم عليه او عليهم
في اصلها (ربح) بترك
النعب الذي لا يحتاج اليه
(فأعط كلا) من الوردة
(سهمه من اصلها * مكملها)
ان لم تعمل (او عائلان عولها)
ان عالت فيكون ناقصا
بنسبة ما عالت به الى المسئلة
جائلة او غير عائلة

التصحيح في الرأس وهذا تاصيل في الانصاء كما قاله العلامة الامير بقوله كام وجد وخسة
اخوة الخ) فلام السدس ثلاثة وللحد ثلث الباقي وهو وخسة والباقي للاخوة لكل واحد
اثنان (قوله واما الستة والثلاثون فاصل كل مسئلة فيها ربع وسدس وثلاث مابقي ومابقي)
أى لانه اذا اجتمع ربع وسدس وثلاث الباقي فالمحصل اولامن ضرب وفق أحد مخرجي
الكسرين المفردين في الاسطر اثنا عشر فاذا ألقيت منها بسطها بقي سبعة لان الربع سبع ثلاثة
والسدس اثنان والسبعة ثمان مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة التي هي مخرج ثلث
الباقي في الاثنى عشر ستة وثلاثين (قوله كروجة وام وجد وسبعة اخوة كذلك) أى لابون
اولاب فللزوجة الربع تسعة وللام السدس ستة وللحد ثلث الباقي سبعة والباقي وهو
أربعة عشر للاخوة لكل واحد اثنان (قوله وذكرت ما يؤخذ من ذلك الخ) هو عين
ما ذكرنا لك وقوله في مخرج الكسور بدل من قوله في شرح التحفة بدل بعض من كل
(قوله ثم اعلم ان المسئلة قد تصح من اصلها الخ) دخول على كلام المصنف وقوله فلا
تحتاج لعمل تفريع على قوله تصح من اصلها وقوله وتصحيح عطف تفسير للعمل (قوله
وقد اشار الى ذلك) أى لكونها قد تصح من اصلها وعدم الاحتياج للعمل والتصحيح (قوله
وان تكن) اسم تكن وقول الشارح المسئلة بدل منه وجلة تصح خبر تكن ومن
اصلها متعلق بتصحيح وحينئذ يتعد التأصيل والتصحيح بالذات ويختلفان بالاعتبار فلا يلزم
في الاصطلاح أن يسبق على التصحيح كسر كما هو الاصل بل قد يتكون التصحيح أصليا فاده
الامير (قوله أى بان انقسم نصيب كل فريق الخ) تصوير لكونها تصح من اصلها أو الباء
السيمية وقوله عليهم متعلق بانقسم وجمع نظر المعنى الفريق فانه جمع معنى (قوله وذلك)
أى انقسام نصيب كل فريق عليه وقوله في جميع أى كائن في جميع (قوله ما عدا
المثال الذي الخ) وهو اختان لام واختان شقيقةتان اولاب وقوله في اصل ثلاثة الاضافة
لبيان وقوله السابق صفة للمثال ومفاد الاسئلة ثمانية ووقع فيه الانكسار وهو كذلك فانه
انكسر نصيب الاختين للام اذ هما الثالث وهو واحد على اثنين فتضرب اثنين عددهما
في ثلاثة بسمة كما تقدم (قوله فترك تطويل الحساب الخ) جواب الشرط وقوله بضرب
عدد الخ تصوير لتطويل لا لتركه وقوله عدد الفريق أى ان كان هناك فريق واحد
وقوله أو الفرق ان كان هناك أكثر من فريق وقوله المنقسم عليه أو عليهم فيه مع ما قبله
لفواشر مرتب وقوله ربح أى ثمرة وفائدة وقوله بترك النعب تصوير للربح (قوله
فأعط كلا الخ) مفرع على قوله فترك تطويل الحساب ربح وقوله سهمه أى نصيبه
وقوله من اصلها متعلق بأعط وكذا قوله من عولها وقوله مكمل لاصل من سهمه وكذلك
قوله عائلان وفى كلامه للتوزيع فيكون مكمل لاصلها ان لم تعمل ويكون عائلان من
عولها ان عالت كما اشار اليه الشارح (قوله فيكون) أى سهمه العائل وقوله ناقصا
أى عن نصيبه الكامل وقوله بنسبة ما عالت به الخ أى بمقدار تعرف نسبتته الى نصيبه
الكامل أو العائل بنسبة ما عالت به الخ فقوله الى المسئلة عائلة أو غير عائلة راجع لهذا
المقدر على اللف والنشر المرتب فنسبته الى المسئلة عائلة راجع لنسبته الى نصيبه الكامل

ونسبته الى المسئلة غير عاثة راجع لنسبته الى نصيبه العائل وتوضيح ذلك انك اذا اردت ان تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه الكامل او نصيبه العائل فانسب ما عالت به المسئلة الى المسئلة عاثة فبتلك النسبة تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه العائل وفي المثال الذي ذكره الشارح وهو زوج واختان شقيقتان اولاب قد عالت المسئلة بواحد فاذا نسبت الواحد الى المسئلة عاثة وهي سبعة كان سبعة ما فتعرف ان ما نقص من نصيب كل وارث سبع نصيبه الكامل واذا نسبت الواحد الى المسئلة عاثة وهي ستة كان سدسا فتعرف ان ما نقص من نصيب كل وارث سدس نصيبه العائل والحاصل ان المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل فالنسبة الاولى تعرف بنسبة ما عالت به المسئلة اليها عاثة والنسبة الثانية تعرف بنسبة ما عالت به المسئلة اليها غير عاثة ولم يشر الشارح لطريق معرفة نسبة ما نقص من نصيب كل وارث الى مجموع المال وحاصل ما يقال في المقام ان المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل وتارة ينسب لمجموع المال وطريق معرفة ذلك كله ان تحصل عددا ينقسم على المسئلة عاثة وغير عاثة بان تنظر بين المسئلة عاثة وغير عاثة فان وجدت بينهما التباين كالسبعة والستة في المثال المذكور فاضرب احدهما في الاخرى يحصل العدد المنقسم على المسئلتين فاقسمه على كل منهما فالخارج هو جزء سهم المسئلة المنقسم عليها فاضرب نصيب كل وارث في جزء سهم كل منهما يظهر نصيبه في الحالين وخذ الغضل بينهما فهو ما نقص من نصيبه الكامل فاذا نسبت له لكل من النصيبين اللذين ظهرا عرفت نسبته من النصيب الكامل والنصيب العائل واذا نسبت لمجموع العدد عرفت قدره بالنسبة لمجموع المال فالعدد المنقسم على المسئلة عاثة وغير عاثة في المثال المذكور اثنان واربعون بضرب احدهما في الاخرى لتباينهما فاذا قسمتها على المسئلة عاثة وهي سبعة يخرج جزء السهم ستة واذا قسمتها على المسئلة غير عاثة وهي ستة يخرج جزء السهم سبعة فاذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في جزء سهم الاول وهو ستة حصل ثمانية عشر وهذا نصيبه عاثة واذا ضربت نصيبه وهو ثلاثة في جزء سهم الثانية وهو سبعة حصل احدى عشر وهذا نصيبه الكامل والتفاوت بين النصيبين ثلاثة فاذا نسبتها الى الاحد والعشرين كانت سبعة ما فتعرف حينئذ ان مقدار ما نقص من نصيبه نسبته الى نصيبه الكامل سبعة واذا نسبتها الى الثمانية عشر كانت سدسا فتعرف حينئذ ان مقدار ما نقص من نصيبه نسبته الى نصيبه العائل سدسه واذا نسبتها الى مجموع العدد وهو اثنان واربعون كانت نصف سبع فتعرف حينئذ ان نسبة ما نقص من نصيبه الى مجموع المال نصف سبع فتحصل ان ما نقص من نصيب الزوج نسبته لنصيبه الكامل سبع ونسبته لنصيبه العائل السدس ونسبته لمجموع المال نصف السبع انتهى ملخصا من الحواشي (قوله فان نسبته) أي ما عالت به المسئلة وقوله اليها عاثة أي الى المسئلة حال كونها عاثة وقوله كان ذلك ما نقصه من نصيب الخ أي كن ذلك الكسر الحاصل بالنسبة كالسبع في المثال الاخرى هو ما نقص من نصيبه الخ

فان نسبته اليها عاثة كان ذلك ما نقصه من نصيبه

أى كانت نسبته إلى المسئلة عائلة كنسمة مانقص من نصيبه إلى نصيبه الكامل وقوله
 لولا العول قيد في قوله الكامل (قوله وإن نسبت ذلك) المناسب وإن نسبته أى ما عالت
 به المسئلة فالقيام للضمير لان اسم الإشارة كالظاهر أو هو منه كما هو مقرر في فقهه وقوله
 إليها غير عائلة أى إلى المسئلة حالة كونها غير عائلة وقوله كان ذلك مانقص من نصيبه
 العائل أى كانت نسبة ذلك الكبير كالسدس في المثال الآتى كنسمة مانقص إلى نصيبه
 العائل فمن معنى إلى وهى متعلقة بالنسبة المقدرة وليست متعلقة بقوله نفسه والالاقتضى
 أن نصيبه العائل نقص شيئا وليس كذلك والحاصل أن النقص ليس الامن الكامل إلا
 أنك تارة تعتبر نسبته إلى نصيبه الكامل وتارة تعتبرها إلى نصيبه العائل كما نبه عليه
 العلامة الامير (قوله في زوج وأختين الخ) تفريع على ما تقدم وقوله أصلها ستة أى
 من مخرج النصف ومخرج الثلثين فإذا ضربت أحدهما في الآخر حصل ستة وقوله
 وتقول السبعة أى لاجل كمال الثلثين (قوله فعالت بواحد) تفريع على ما قبله (قوله فإن
 نسبت الواحد للسبعة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة وهو واحد إليها عائلة وقوله
 فنقص لكل من الزوج والأختين أى من حصة كل منهما الكاملة لولا العول (قوله
 وإن نسبت الواحد للستة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة وهو واحد إليها غير عائلة وقوله
 فقد نقص لكل من الزوج والأختين أى من نصيب كل منهما (قوله وقد لا تصح المسئلة
 من أصلها) معطوف على قوله فيما تقدم قد تصح من أصلها الخ وقوله فتحتاج الخ تفريع
 على قوله لا تصح من أصلها وقوله إلى تصحيح وعمل العطف فيه للتفسير كما تقدم نظيره
 (قوله وإن ترى) أى تعلم فالروية هنا عملية والسهم مفعول أول وجلة ليست تنقسم
 مفعول ثان (قوله وتسمى) أى السهام باعتبار فردها وهو السهم ولو قال الشارح جمع سهم
 ويسمى الخ لكان أولى وبالمجمل فالسهم والمخط والنصيب ألفاظ مترادفة (قوله ليست
 تنقسم) ليس المراد أنها ليست تنقسم أصلا بل المراد أنها ليست تنقسم قسمة صحيحة كما
 ذكره الشارح (قوله على ذوى الخ) إنما قال المصنف ذوى الميراث ولم يقل ذوى القروض
 ليشمل كلامه من يرث بالفرض ومن يرث بالنصيب وقوله أى أصحاب تنقسم لذوى
 وقوله الميراث أى الارث وقوله قسمة صحيحة أشار بذلك إلى أنه ليس مراد المصنف أنها
 ليست تنقسم أصلا كما التنبيه عليه (قوله فاتبع الخ) جواب الشرط وقوله مارس أى
 مارسه الفرضيون وقد بينته الشارح بقوله من الطرق الخ (قوله واطلب طريق
 الاختصار الخ) أى طريقها هو الاختصار الخ فالإضافة لليد وهذا يخص من قوله فاتبع
 مارس واعلم أن النظر بين السهام والرؤس بنظرين فقط لأنه إما أن يكون بينهما مباينة أو
 موافقة لكن الاختصار لا يكون إلا عند الموافقة دون المباينة (قوله بالوفق) أى الموافقة
 بين السهام والرؤس فالمراد من الوفق الموافقة وقوله أى بالنظر في الوفق أى بالنظر في
 الموافقة بين السهام والرؤس هل بينهما موافقة أو مباينة لكن قد علمت أن الاختصار
 لا يكون إلا عند الموافقة (قوله والضرب للوفق) أى وضرب الوفق في المسئلة عائلة أو
 غير عائلة بدون عمل إن كان الانكسار على فريق واحد أو بعد عمل يأتى إن كان على أكثر

الكامل لولا العول وإن
 نسبت ذلك إليها غير عائلة
 كان ذلك مانقصه من نصيبه
 العائل في زوج وأختين
 شقة قمتين أو لأب أصلها ستة
 وتقول السبعة فعالت بواحد
 فإن نسبت الواحد للسبعة
 كان سبعة فنقص من كل من
 الزوج والأختين سبع حصة
 الأسالة التي كانت له لولا العول
 وإن نسبت الواحد للستة
 كان سدا فقد نقص لكل
 من الزوج والأختين سدس
 حصته العائلة وقد لا تصح
 المسئلة من أصلها فتحتاج
 إلى تصحيح وعمل وقد ذكره
 بقوله (وإن ترى السهام)
 وتسمى المخط والنصيب
 (ليست تنقسم على ذوى)
 أى أصحاب (الميراث) قسمة
 صحيحة (فاتبع مارس) من
 الطرق التي ذكرها
 الفرضيون (واطلب طريق
 الاختصار في العمل بالوفق)
 أى بالنظر في الوفق لعلاقتهم
 بين الرؤس وسهامهم موافقة
 (والضرب) للوفق على الوجه

من فريق ويرى بما يشير لذلك قوله على الوجه الآخر (قوله فهو وأخصر الخ) كانه لعل لقوله والضرب للوفق فكأنه قال لانه أنخصر الخ وقوله فلا تعمل على العدد الكامل ففريق على قوله وأطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق والضرب وقوله متى وجدت الموافقة أى وأما اذا وجدت المماثلة عولت على العدد الكامل لانه لا يتأتى الاختصار حينئذ (قوله يحذف الزل) يجوز الفعل في جواب الامر وقوله أى الخطأ صناعة أى في الصناعة لا في العمل (قوله والاولى بقيت الخ) أى والاولى ان الخطأ صناعة بان قننا ان الخطأ في العمل فلا يصح لانه لو بقيت الخ فان شرطية مدغمه في لا لنافية وكل من فعل الشرط وجوابه محذوف وأما قوله فلما بقيت الخ تعليل للجواب المحذوف (قوله ولم ترده الى وفقه) في قوة التفسير لما قبله (قوله وتصرفت فيه بالاعمال الآتية وضربت ما انتهى اليه العمل الخ) هذا كله انما يناسب اذا كان الانكسار على أكثر من فريق لانه اذا كان الانكسار على فريق لا يعمل هناك الاضربه في المسئلة فتدبر (قوله لصحت) جواب لو وقوله من ذلك أى من المحاصل بابقاء الموافق على حاله وضربت ما انتهى اليه العمل في أصل المسئلة وقوله أيضا أى كما صحت من المحاصل بضرب الووفق في المسئلة (قوله لكن بطول ويعسر) استدراك على قوله لصحت من ذلك أيضا لانه ربما يوهى انه مثل ذلك في عدم الطول والعسر (قوله ويكون من الخطأ الصناعي) أى ويكون العمل المذكور من الخطأ في الصناعة لان ترك التطويل والعسر متعين في الصناعة (قوله فافهم ذلك) أى المذكور من كونه من الخطأ الصناعي وقوله فلهذا أى ليكون ذلك من الخطأ الصناعي وهو علة مقدمة على المعلول وهو قال (قوله فارد الى الووفق الخ) عطف على قوله فاطلب طريق الاختصار الخ وقوله الفريق الذى الخ أى جنس الفريق الذى الخ فيصدق بالواحد والاكثر كما أشار له بقوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله واضربه) عطف على اردد وقوله أى الووفق المذكور أى بدون عمل وقوله فبعدم عمل أى فاضربه بعدم عمل (قوله فى الأصل) متعلق باضرب وقوله للمسئلة أى الكاش للمسئلة (قوله فانت الخ) جواب شرط مقدر كما أشار اليه الشارح بقوله ان فعلت ما ذكر لكن الاولى للشارح اما تقدم جملة الشرط ليكون قوله فانت الخاذق جوابا لذلك الشرط المقدروا ما تأخذ به حال يكون ذلك دليلا للجواب بناء على كلام البصريين من أن الجواب لا يتقدم على الشرط (قوله أى العارف المتقن) أى على تفسير الخذق بالمعرفة والاتقان وقوله أو المحكم بكسر الكاف أى على تفسير الخذق بالاحكام وقضية كلامه مغايرة المتقن للمحكم مع أن الاتقان والاحكام بمعنى (قوله يقال الخ) أى قولاً موافقاً للغة فصيح الاستدلال به على التفسير الاول وظاهر عبارته كما قاله الاستاذ المحقق ان خذق بمعنى عرف وأتقن بكسر الذا ل فقط وبمعنى أحكم بفهمها وكسرهما على السواء وعبارة المختار تفيد أنه بالمعنيين من باب ضرب والكسر لغة فيه بل عبارته تفيد أن المكسور مفتوح بمعنى واحد وهو الاظهر (قوله خذقه بالكسر) أى للذال التى هي عين الكلمة (قوله ويقال) أى قولاً موافقاً للغة فصيح الاستدلال به على التفسير الثانى (قوله خذق العمل) الاولى الشئ سواء كان عملاً أو غيره وقوله بالفتح

الا فى فهو وأخصر من ضرب
الكامل فلا تعمل على العدد
الكامل فى شئ من الاعمال
متى وجدت الموافقة (بجانبك
الزل) أى الخطأ صناعة والا
فلما بقيت الموافق على حاله
ولم ترده الى وفقه وتصرفت
فيه بالاعمال الآتية
وضربت ما انتهى اليه
العمل فى أصل المسئلة
لصحت من ذلك أيضا لكن
بطول ويعسر ويكون من
الخطأ الصناعي فافهم ذلك
فلهذا قال (واردد الى
الوفق) الفريق الذى (الذى
يوافق) سهامه (واضربه)
أى الووفق المذكور ان كان
الانكسار على فريق واحد
وان كان على أكثر من ذلك
فبعدم عمل آخر سأتى وقوله
(فى الأصل) أى للمسئلة غير
عائلة أو بعوله ان كان عائلا
(فانت) ان فعلت ما ذكر
(الخاذق) أى العارف
المتقن أو المحكم يقال خذقه
بالكسر أى عرفته وأتقنته
ويقال خذق العمل بالفتح

فان ذلك محمود لقوله تعالى
 وجادلهم بالتي هي أحسن
 انتهى وفي مختصر الصحاح
 للقرطبي رحمه الله تعالى
 جدل بالكسر جدلا أحكم
 الخصومة وجادله جدالا
 ومجادلة خاصته انتهى
 (والمراد) أي الجدل
 والخاصة قال القرطبي في
 مختصر الصحاح ما رتبته
 أماريه مرا عجلته انتهى
 قال المنذري رحمه الله
 تعالى في كتاب الترغيب
 والترهيب الترغيب من
 المراء والمجدال وهو الخاصة
 والمحااجة وطالب القهر
 بالغلبة والترغيب في تركه
 للتحق والمبطل انتهى فعلمنا
 أن الجدل والمراء مترادفان
 وأن العطف فهما عطف
 المترادفين وفي الحديث
 الشريف الوارد عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال من ترك المراء وهو
 مبطل بني له بيت في ربض
 الجنة ومن تركه وهو محقق
 بني له بيت في وسطها ومن
 حسن خلقه بني له بيت في
 أعلاها رواه أبو داود
 والترمذي رحمه الله
 تعالى عن أبي أمامة رضي
 الله عنه وروى الجنة قال
 المنذري رحمه الله بفتح
 الراء والباء الموحدة والضاد

وهو محقق بني له بيت في وسطها (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على قوله فان ذلك محمود
 وقوله وجادلهم بالتي هي أحسن أي وجادل الكفار بالخصلة التي هي أحسن وقوله
 انتهى أي كلام ابن الأثير (قوله وفي مختصر الصحاح الخ) كلامه يفيد الفرق بين الجدل
 والمجادلة لأنه يقتضي أن الأول أحكام الخصومة والثاني الخصومة بخلاف كلام ابن الأثير
 فتدبر (قوله والمراد) من قيل عطف المرادف كما صرح به الشارح وهو محمود وقصر
 هنا للوقف وقوله أي المجدال والخاصة العطف فيه للتفسير (قوله قال القرطبي الخ)
 استدلال على تفسير المراء بالمجدال وكذلك قوله قال المنذري الخ لأنه فسر المراء والمجدال
 بمعنى واحد وقوله في كتاب الترغيب والترهيب أي في الكتاب المتعلق بالترغيب
 والترهيب (قوله الترغيب) أي التخييف مبتدأ ومن المراء والمجدال متعلق به وقوله
 والترغيب أي المحث في تركه أي المحث عليه عطف على الترغيب وقوله للتحق والمبطل خبر
 المبتدأ لكنه بالنسبة للتحق يحمل على ما إذا لم يفد والا كان محمودا وأما قوله وهو الخاصة الخ
 فجملة معترضة قصد بها تفسير المراء والمجدال (قوله فعلمنا) أي من كلام القرطبي والمنذري
 وقوله وأن العطف فهما أي وعلمنا أن العطف فهما الواقع في كلام المصنف وقوله عطف
 المترادفين أي عطف أحدا مترادفين على الآخر (قوله وفي الحديث الشريف الخ) غرضه
 بذكر هذا الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراء للتحق والمبطل (قوله من ترك
 المراء وهو مبطل الخ) أي من تركه والمحال أنه مبطل للتحق ومظهر للباطل ولا بد أن يكون
 تركه له لأجل التوبة ولأجل الرجوع عن الباطل حتى يجازي هذا الجزاء وقوله بني له بيت
 في ربض الجنة أي بني الله له بيتا في أحول الجنة كما سيذكره الشارح وقوله ومن تركه
 وهو محقق أي ومن تركه والمحال أنه مظهر للتحق لكن عند علمه بعدم إفادته أو زيادة المبطل
 في جفوره أو عند خوفه على نفسه مثلا أو أمانه فقد ذلك كله فلا يطلب تركه للتحق كما تقدم
 وقوله بني له بيت في وسطها أي بني الله له بيتا في وسط الجنة (قوله ومن حسن خلقه الخ)
 وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم
 خلقا وروى أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أكرم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن
 الخلق وسئل صلى الله عليه وسلم ما خير ما أعطى الإنسان قال خلق حسن وما أحسن قول
 بعضهم

بمكارم الاخلاق كن متخلقا * ليفوح منك ننايك العطر الشذى

وانفع صديقك ان صدقت صداقة * وادفع عدوك بالتي فاذا الذي

فالخلق بضمين أو بضم فسكون كما قاله الدميري السحبة والطبيعة وحقيقته أنه صورة
 الانسان الباطنية ولها أوصاف حسنة وفيحة والثواب والعقاب متعلقان بأوصاف
 الصورة الباطنية أكثر ما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرية أه أولوثة تصرف
 (قوله وربض الجنة) مبتدأ وقوله قال المنذري أي في ضبطه وتفسيره (قوله والضار)
 أي وبالضاد (قوله هو ما حرمها) أنظر هل المراد ما حرمها من داخل أو من خارج
 والظاهر بل المتعين الأول (قوله وفي الجامع الكبير الخ) غرضه بذلك الاستدلال على

الجنة هو ما حرمها انتهى وفي الجامع الكبير للجلال

السيد وطى رحمه الله من
رواية أبيه في رحمه الله عن
ابن عمر رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من طاب العلم
ليما في به العلماء أو ليمارى
به السفهاء أو بصرف به
وجره الناس إليه فهو في
النار * إذا تقرر ذلك
فانكسار السهام على الرأس
أما أن يكون على فريق أو
على فريقين أو على ثلاثة
اتفاقاً أو على أربعة

طاب ترك المراء لأنه توعد في هذا الحديث على المراء بقوله أو ليمارى به الخ (قوله من
طلب العلم ليما في به العلماء) أي ليمارى به أو ليمارى به السفهاء أي أو
ليجادل به السفهاء الجهال الذين لا ينقادون للحق وقوله أو بصرف به وجوه الناس
إليه أي كبر أو ياء أو أما متحد ثابته نعمة الله ونفعاً لمخلقه فمحمود وقوله فهو في النار وفي رواية
فليتبوأ أمة بعده من النار وعن مسروق كفى بالمرء علماً أن يخشى الله وكفى بالمرء جهلاً أن
يحب بعلمه أي لأن علمه فضل من الله فإذا أحب به فقد جهل لأنه أحب بما لم يصنعه
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علماً ينتفع به وجهه الله لا ينفعه إلا ما يصيب به
عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة أي ربحها يوم القيامة رواه أبو داود بأسناد صحيح وعن
علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا حلة العلم اعمالوا به فإن العالم من عمل بما علم ووافق
عمله علمه وسبكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم يخالف عملهم علمهم ويتخالف
سريرتهم علانيتهم يحاسنون خلقاً يبغون بعضهم بعضاً حتى أن الرجل ليغضب على جليسه
أن يحاسن إلى غيره ويدعه أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله تعالى وقد صح
عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب
إلى حرف منه فأحب أن يتعلم الخلق علمه من غير أن ينسب إليه منه شيء لا خلاصه كما ذكره
الزوي في الدستان وقد بسط الغزالي في الاحكام الكلام على ذلك فن أراد ذلك فليراجعه
اه من الاوثاق بتصرف (قوله إذا تقرر ذلك) أي إذا ثبت ما ذكر في قرار السامع وهو
الذهن أو محل رسمه وهو الورق وقوله فانكسار السهام الخ أي فأقول انكسار السهام
الخ (قوله أما أن يكون على فريق) أي أما أن يكون الانكسار على فريق واحد كما في
مسئلة بنت وعمين فامسئلة أصلها من اثنين مخرج النصف للمنت واحد يتي واحد على
عممين لا ينقسم عليهم ما وبيانها فتضرب اثنين في اثنين بأربعة للمنت واحد في اثنين
بائنتين يتي اثنين للعـمين لكل واحد واحد (قوله أو على فريقين) أي أو يكون
الانكسار على فريقين كما في مسئلة ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام فأصل المسئلة ثلاثة
مخرج الثالث للأخوة للام الثالث واحد على ثلاثة لا ينقسم وبيان والباقي وهو اثنين
على ثلاثة أعمام لا ينقسمان وبيانان وبين الرأس بعضها مع بعض تمائل فتكتفي
بأحدهما وتضربه في أصل المسئلة وتصح من تسعة ذللاً لأخوة للام واحد في ثلاثة ثلاثة
لكل واحد منهم واحد يتي ستة للأعمام الثلاثة كل واحد اثنين (قوله أو على ثلاثة
اتفاقاً) أي أو يكون الانكسار على ثلاثة فرق باتفاق لا ثمة كما في مسئلة خمس جذات
وخمس أخوة لأم وخمس أعمام فأصل المسئلة ستة مخرج السدس للجذات السدس واحد
على خمس لا ينقسم وبيان وللأخوة للام الثالث اثنين على خمسة لا ينقسمان وبيانان
يبقى للأعمام ثلاثة على خمسة لا ينقسم وتبين وبين الرأس تمائل فتكتفي بأحدهما
وتضربه في أصل المسئلة وتصح من ثلاثين ذللاً لجذات واحد في خمسة بخمسة لكل واحدة
منهن واحد وللأخوة للام اثنين في خمسة بعشرة لكل واحد اثنين يبقى خمسة عشر للأعمام
لكل واحد منهم ثلاثة (قوله أو على أربعة) أي أو يكون الانكسار على أربعة فرق كما

في مسألة تزوجتين وأربع جدات وثماني أخوة لام وست عشرة شقيقة فأصل المسألة اثنا عشر لانها المحاصلة من ضرب وفق مخرج السدس في مخرج الربع أو بالعكس وتقول السبعة عشر فللزوجتين الربع ثلاثة على اثنتين لا تنقسم وتباين وللأربع جدات السدس اثنان لا ينقسمان ويوافقان بالنصف فتد الأربع لوفقها وهو اثنان وللثاني أخوات لام الثالث أربعة لا تنقسم وتوافق بالربع فتد الثمانية لوفقها وهو اثنان يبقى من أصل المسألة ثلاثة فعال بخمسة لا تكال الثلثين للأخوات الشقيقات فصر نصيبهن ثمانية على ست عشرة لا تنقسم وتوافق بالثلث فتد الست عشرة لوفقها وهو اثنان وبين المحفوظات تماثل فتكتفي بواحد وتضربه في المسألة بعولها فتضرب اثنين في سبعة عشر بأربعة وثلاثين ومنها تصح فللزوجتين ثلاثين في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثين وللأربع جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثاني أخوات لام أربعة في اثنين بثمانية لكل واحدة واحد ولست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة عشر لكل واحدة واحد (قوله عندنا كالمخفية) أي لان الشافعية كالمخفية يورثون أكثر من ثلاث جدات وقوله والمخالبة أي لانهم يورثون ثلاث جدات أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها (قوله خلافا لالكبة) أي لانهم لا يورثون أكثر من جدتين أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها ولا يجمع أربعة أصناف متتدة الا في أصل اثني عشر وضعفه وانصيب المجتدين من كل منهما منقسم عليهما (قوله ولا يتجاوز الانكسار الخ) أي لانه اذا اجتمع الذكور والانات لم يرث الا خمسة كما مر ولا يمكن التعدد الا في أربعة أصناف وقوله في الفرائض احترز به عن الوصايا فانه يتجاوز الانكسار فيها أربعة وكذلك في المناسخت فالكلام على مسائل الفرائض التي لا مناسخة فيها وقوله ذلك أي المذكور من الأربعة وقوله عند الجميع أي جميع الاثمة (قوله فان كان الانكسار على فريق واحد تغرت الخ) أي بتقنين فقط اما المائنة أو الموافقة دون المائنة والمداخلة كما سيذكر به الشارح (قوله في أصل المسألة) أي بدون عول ان لم يعل أخذ مما بعد وكذا يقال في نظيره (قوله وذلك كله معنى ما قدمه المصنف) أي مما صدق عليه معنى ما قدمه المصنف اذا قدمه المصنف يشمل ما اذا كان المنكسر عليه أكثر من فريقين يبدل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر وفي كلام الشارح نظر لان المصنف لم يذكر المائنة فان كلامه لم يكن الا في الموافقة لا أن يقال انها تفهم بطريق المفهوم (قوله والفريق يسمى خبا) بنكسر الخاء وسكون الزاي وقوله وحيزا بفتح الحاء وتشديد الهمزة لانه يحوز سهامه فهو موضع الحوز وقوله ورؤسا هو في الأصل جمع رأس وقوله وصنفان بكسر الصاد وسكون النون فعلم من ذلك ان الفريق والحزب والحيز والرؤس والصنف ألفاظ مترادفة (قوله والمراد به) أي بالفريق وقوله جماعة اشتركو في فرض أي ان كانوا أصحاب فرض وقوله أو فيما بقي أي ان كانوا عصبة (قوله وقد يطلق) أي الفريق في غير هذا المقام (قوله ولنتمثل لذلك الخ) ذكر ثلاثة وعشرين مثالا وبدا بأصل اثنين ثم ذكر أصل ثلاثة ثم أصل أربعة ثم أصل ستة ثم أصل ثمانية ثم أصل اثني عشر ثم أصل أربعة وعشرين ثم أصل ثمانية وعشرين ثم أصل ستة وثلاثين

عندنا كالمخفية والمخالبة
خلافا لالكبة ولا يتجاوز
الانكسار في الفرائض
ذلك عند الجميع فان كان
الانكسار على فريق واحد
تطرت بين ذلك الفريق
وسهامه فان باين الفريق
سهامه ضربت عدد الفريق
في أصل المسألة أو بمثلها
بالقول ان طالت فبا باغ
فتمه تصح وان وافق
الفريق سهامه فرد ذلك
الفريق الى وفقه واضرب
وفقه في أصل المسألة أو
مداخلة بالقول ان طالت
فبا باغ فتمه تصح وذلك
كله معنى ما قدمه المصنف
رحمه الله تعالى والفريق
يسمى أيضا خبا وحيزا
ورؤسا وصنفان والمراد به
جماعة اشتركو في فرض
أو فيما بقي بعد الفروض
وقد يطلق أي الفريق
على الواحد المتفرد ونتمثل
لذلك

(قوله فنقول) أى فنحن نقول ولو قال فنقول عطف على غرض لكان أولى (قوله بذت
وعمان) هذا مثال لأصل اثنين ولا يأتى فيه إلا المباشرة كما سيأتى (قوله أصلها اثنان)
أى يخرج النصف للنصف والنصف واحد يبقى واحد على العامين لا ينقسم وتبين فتضرب
اثنين عدد الرأس فى أصل المسئلة وهو اثنان يحصل أربعة ومنها تصح كما ذكره الشارح
(قوله وخزء سهمها اثنان) سمي بذلك لأنك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو أربعة على
أصل المسئلة يخص السهم اثنان وقوله للمباشرة أى بين الواحد والعامين لأن الواحد يبين
كل عدد (قوله وتصح من أربعة) فلان بذت واحد فى اثنين باثنين وللعامين الباقي وهو اثنان
لكل واحد منهما واحد (قوله أم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل ثلاثة مع المباشرة (قوله
أصلها ثلاثة) أى يخرج الثالث فللام الثالث واحد يبقى اثنان على ثلاثة أعمام لا تنقسم
وتبين فتضرب ثلاثة عدد الرأس فى أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها تصح كما ذكره
الشارح (قوله وخزء سهمها ثلاثة) سمي بذلك لأنك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو
تسعة على أصل المسئلة يخص السهم ثلاثة وقوله للمباشرة أى بين الاثنين والثلاثة أعمام
(قوله وتصح من تسعة) فللام واحد فى ثلاثة بثلاثة يبقى ستة للثلاثة أعمام لكل واحد
اثنان (قوله أم وستة أعمام) هذا مثال لأصل ثلاثة مع الموافقة (قوله أصلها وخزء
سهمها وتصح كالتى قبلها) فأصلها ثلاثة يخرج الثالث كالتى قبلها وخزء سهمها ثلاثة كالتى
قبلها وتصح من تسعة كالتى قبلها فللام واحد فى ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ستة أعمام
لكل واحد منهم واحد وعلم من ذلك أن قوله كالتى قبلها راجع للثلاثة فكانه قال أصلها
كالتى قبلها وخزء سهمها كالتى قبلها وتصح كالتى قبلها (قوله للموافقة) أى بالنصف بين
الاثنين والستة فإنه إذا أخذت الام الثالث واحد من أصل المسئلة بقي اثنان على ستة
أعمام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف كما علمت (قوله زوجة وعمان) هذا
مثال لأصل أربعة مع المباشرة (قوله أصلها أربعة) أى يخرج الربع فللزوجة الربع
وللعامين الباقي وهو ثلاثة وهى لا تنقسم على العامين وتبين عددهم فتضرب اثنين عدد
الرأس فى أصل المسئلة وهو أربعة يحصل ثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وخزء
سهمها اثنان) سمي بذلك لأنه لو قسم الصحيح بالضرب على أصل المسئلة لم يخص كل سهم
اثنان (قوله وتصح من ثمانية) فللزوجة واحد فى اثنين باثنين يبقى ستة على العامين
لكل واحد منهما ثلاثة (قوله للمباشرة) أى بين الثلاثة والاثنين (قوله زوجة وستة أعمام)
هذا مثال لأصل أربعة مع الموافقة (قوله أصلها وخزء سهمها وتصح كالتى قبلها)
فأصلها أربعة يخرج الربع كالتى قبلها وخزء سهمها اثنان كالتى قبلها وتصح من
ثمانية كالتى قبلها وللزوجة واحد فى اثنين باثنين يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم
واحد (قوله للموافقة) أى بين الثلاثة والستة بالثالث فإنه إذا أخذت الزوجة الربع
واحد من أصل المسئلة بقي ثلاثة على ستة أعمام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالثالث
كما علمت (قوله بذت وأم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع المباشرة من غير عول
(قوله أصلها ستة) أى يخرج السدس وأما يخرج النصف فداخل فى يخرج السدس

فذنقول بذت وعمان
أصلها اثنان وخزء سهمها
اثنان للمباشرة وتصح من
أربعة أم وثلاثة أعمام
أصلها ثلاثة وخزء سهمها
ثلاثة للمباشرة وتصح من
تسعة أم وستة أعمام أصلها
وخرء سهمها وتصح كالتى
قبلها للموافقة زوجة وعمان
أصلها أربعة وخزء سهمها
اثنان للمباشرة وتصح من
ثمانية زوجة وستة أعمام
أصلها وخزء سهمها وتصح
كالتى قبلها للموافقة بذت
وأم وثلاثة أعمام أصلها
ستة

فلينصف النصف ثلاثة ولا لام السدس واحد يبقى اثنان على الثلاثة أعمام لا ينقسمان
عليهم ويأينان عددهم فتضرب الثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو ستة يحصل
ثمانية عشر ومنه أتضح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها ثلاثة) أي لأنك لو قسمت
الحاصل بالضرب على أصل المسئلة لخص كل سهم ثلاثة وقوله للباينة أي بين الاثنين
والثلاثة (قوله وتصح من ثمانية عشر) فلينصف الثلاثة في ثلاثة بنسبة ولا لام واحد
في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ثلاثة أعمام لكل واحد منهم اثنان (قوله بذت وأم
وسعة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع الموافقة من غير عول (قوله أصلها وجزء سهمها
وتصح كالتى قبلها) أي أصلها ستة كالتى قبلها وجزء سهمها ثلاثة كالتى قبلها وتصح
من ثمانية عشر كالتى قبلها فلينصف الثلاثة في ثلاثة بنسبة ولا لام واحد في ثلاثة بثلاثة
يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم واحد (قوله زوج وخمس شقيقات) هذا مثال
لأصل ستة مع المباينة بالعول (قوله أصلها ستة) أي حاصلة بضرب مخرج النصف في
مخرج الثمن فالزوج النصف ثلاثة يبقى ثلاثة وبالعول الواحد يكمل الثمن للشقيقات
فذلك قال وتقول السبعة وأربعة على خمس لا تنقسم وتبين فتضرب خمسة عدد الرؤس
في المسئلة بعولها وهي سبعة يحصل خمسة وثلاثون ومنها أتضح كما ذكره الشارح (قوله وجزء
سهمها خمسة) أي لأنك لو قسمت المصح على أصل المسئلة بعولها لخص كل واحد خمسة
وقوله للباينة أي بين الأربعة والخمسة (قوله وتصح من خمسة وثلاثين) فلزوج ثلاثة في
خمس بنسبة عشر وللشقيقات أربعة في خمسة بعشرين (قوله وكذلك لو كانت عدة
الشقيقات عشرين) أي فأصلها ستة وتقول السبعة وجزء سهمها خمسة وتصح من خمسة
وثلاثين فلزوج ثلاثة في خمسة بنسبة عشر وللشقيقات العشرين أربعة في خمسة بعشرين
لكل واحدة واحد (قوله للموافقة) أي بين الأربعة وبين العشرين بالربيع فترد العشرين
لربعها وهو خمسة وهي جزء السهم (قوله زوجة وخمس بنين أربعة وثلاثون ابناً) هذان
مثالان لأصل ثمانية الأول له مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية) أي
أصل المسئلة ثمانية مخرج الثمن (قوله وجزء سهمها خمسة) أي عدد الرؤس في
الأولى وعدد الوفاق في الثانية (قوله وتصح من أربعين) فلزوج واحد من أصل المسئلة
مضروب في خمسة بنسبة يبقى خمسة وثلاثون على خمسة بنين في الأولى لكل واحد سبعة
وعلى خمسة وثلاثين ابناً في الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله للباينة في الأولى) أي
بين السبعة والخمسة وقوله والموافقة في الثانية أي بالسبع فترد الخمسة والثلاثين لوفقها
خمس وتضرب في أصل المسئلة (قوله زوج وأم وثلاثة بنين أو أحد وعشرون ابناً) هذان
مثالان لأصل اثني عشر من غير عول الأول له مع المباينة والثاني له مع الموافقة (قوله
أصلها اثنا عشر) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق مخرج الربع في مخرج السدس أو
بالعكس وقوله وجزء سهمها ثلاثة أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفاق في الثانية
وقوله للباينة في الأولى أي بين السبعة الباقية للبنين وبين الثلاثة وقوله والموافقة في
الثانية أي بالسبع فترد الأحد والعشرين لوفقها ثلاثة وتضرب في أصل المسئلة (قوله

و جزء سهمها ثلاثة للباينة
وتصح من ثمانية عشر بذت
وأم وسعة أعمام أصلها وجزء
سهمها وتصح كالتى قبلها
للموافقة زوج وخمس
شقيقات أصلها ستة وتقول
السبعة وجزء سهمها خمسة
للباينة وتصح من خمسة
وثلاثين وكذلك لو كانت عدة
الشقيقات عشرين للموافقة
زوج وخمس بنين أو خمسة
وثلاثون ابناً أصلها ثمانية
و جزء سهمها خمسة وتصح
من أربعين للباينة في الأولى
والموافقة في الثانية زوج
وأم وثلاثة بنين أو أحد
وعشرون ابناً أصلها اثنا
عشر وجزء سهمها ثلاثة
للباينة في الأولى والموافقة

وتصح من ستة وثلاثين) فلزوج الربع ثلاثة من أصل المسئلة تضرب في ثلاثة بتسعة
وللام السدس اثنان من أصل المسئلة مضروبان في ثلاثة بستة يبقى أحد وعشرون على
الثلاثة بين في الاولى لكل ابن منهم سبعة وعلى أحد وعشرين ابناً في الثانية لكل واحد
منهم واحد (قوله زوجة وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة) هذان مثالان لأصل اثني
عشر مع العول الاول له مع المباينة والثاني له مع الموافقة (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأنها
الحاصل من ضرب وفق مخرج الربع في مخرج السدس أو بالعكس كما مر فلزوج الربع
ثلاثة وللام السدس اثنان يبقى سبعة وبعال واحد ليكمل الثمان للشقيقات ولا تنقسم
الثمانية على الخمس شقيقات وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فترد الاربعين شقيقة
لوفة الخمسة وتضربها في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر يحصل خمسة وستون ومنها تصح
كما ذكره الشارح (قوله وخمس سهمها خمسة) أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في
الثانية وقوله للمباينة في الاولى أي بين الثمانية والخمسة وقوله والموافقة في الثانية أي
بالثمن (قوله وتصح من خمسة وستين) فلزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللام اثنان في
خمس عشرة وللخمس شقيقات في الاولى ثمانية في خمسة باربعين لكل واحدة ثمانية
ولكل واحدة من الاربعين شقيقة في الثانية واحد (قوله زوجة وأم وابنتان أو أربعة
وثلاثون ابناً) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين من غير عول الاول له مع المباينة
والثاني له مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق
مخرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فلزوجة الثمن ثلاثة وللام السدس أربعة يبقى
سبعة عشر وهي لا تنقسم وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بجزء من سبعة عشر فترد
الاربعة والثلاثين لاثنين لانك لو قسمتها على سبعة عشر لمخرج لكل واحد اثنان فتضرب
اثنين في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بثمانية وأربعين ومنها تصح كما ذكره الشارح
(قوله وخمس سهمها اثنان) أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة
في الاولى أي بين السبعة عشر والاثنين وقوله والموافقة في الثانية أي بجزء من سبعة
عشر جزاً كما هيئت (قوله وتصح من ثمانية وأربعين) فلزوج ثلاثة في اثنين بستة وللام
أربعة في اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون للابنتين في الاولى كل واحد بأحد سبعة عشر
وكل واحد من الاربعة والثلاثين يأخذ واحد في الثانية (قوله زوجة وأبوان وثلاث بنات
أو أربع وعشرون بنتاً) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين مع العول الاول مع المباينة
والثاني مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق
مخرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فلزوجة الثمن ثلاثة وللابوين السدسان
ثمانية يبقى ثلاثة عشر وبعال ثلاثة ليكمل الثمان للبنات فيكون هن ستة عشر وهي
لا تنقسم وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فترد الاربع والعشرين الى ثمانية وثلاثة
وتضرب ثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة وعشرون يحصل احدى وعثمانون ومنها تصح كما
ذكره الشارح (قوله ونعول الى سبعة وعشرين) أي لا كمال الثمان للبنات وقوله وجزء
سهمها ثلاثة أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة في الاولى

في الثانية وتصح من ستة
وثلاثين زوجة وأم وخمس
شقيقات أو أربعون شقيقة
أصلها اثنا عشر وعول الى
ثلاثة عشر وجزء سهمها
خمس للمباينة في الاولى
والموافقة في الثانية وتصح
من خمسة وستين زوجة وأم
وابنتان أو أربعة وثلاثون
ابناً أصلها أربعة وعشرون
وجزء سهمها اثنان للمباينة
في الاولى والموافقة في الثانية
وتصح من ثمانية وأربعين
زوجة وأبوان وثلاث بنات
أو أربع وعشرون بنتاً
أصلها أربعة وعشرون
وتعول الى سبعة وعشرين
وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
في الاولى والموافقة في

الثانية وتصح من أحد
 وثمانين أم وجد وسبعة
 أخوة أشقاء أولاد أو
 سمعون أبا كذلك أصلها
 ثمانية عشر على الأربع
 وخمسها سبعة لثمانية
 في الأولى والموافقة في الثانية
 وتصح من مائة وستة
 وعشرين زوجة وأم وجد
 وثلاثة أخوة أشقاء أو
 لاب أو ستة كذلك أصلها
 ستة وثلاثون على الأربع
 وخمسها ثلاثة لثمانية
 في الأولى والموافقة في
 الثانية وتصح من مائة
 وثمانية (تنبيه) * إذا
 تأملت هذا التمثيل وجدت
 الانكسار على فريق واحد
 يتأني في كل أصل من
 الأصول التسعة وأنه في
 أصل اثنين لا يتأني فمعه
 الموافقة بين السهام والرؤس
 لأن الباقي بعد النصف
 واحد والواحد يساوي كل
 كل عدد وأن النظر بين
 الرؤس والسهام بالمباينة أو
 الموافقة لا المماثلة والمداخلة
 ووجه ذلك كما ذكرته في
 شرح الغارضة أن المماثلة
 بين الرؤس والسهام ليس
 فتح الانكسار والمداخلة أن
 كانت الرؤس داخلة في
 السهام فكذلك وإن كان
 بالعكس

أي بين الستة عشر والثلاث وقوله والموافقة في الثانية أي بالتمن كما علمت (قوله وتصح من
 أحد وثمانين) فالزوج ثمانية في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين
 وللبنات ستة عشر في ثلاثة بثمانية وأربعين لكل واحدة في الأولى ستة عشر ولكل
 واحدة في الثانية ثمانين (قوله أم وجد وسبعة أخوة أشقاء أولاد أو سمعون أبا كذلك)
 أي أشقاء أولاد هذان مثالان لأصل ثمانية عشر الأول مع المباينة والثاني مع الموافقة
 (قوله أصلها ثمانية عشر على الأربع) أي على القول الأربع بأنها تأصيل لا تصحيح فاللام
 السدس ثلاثة وللبعد ثلث الباقي خمسة والباقي وهو عشرة للأخوة لكن العشرة لا تنقسم
 على السبعة أخوة وتباين ولا تنقسم على السبعين أخا وتوافق بالعشر فتد السبعين لعشرها
 وهو سبعة وتضرب السبعة في ثمانية عشر التي هي أصل المسئلة يحصل مائة وستة
 وعشرون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وخمسها سبعة) أي عدد الرؤس في
 الأولى وعدد الوفاق في الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين العشرة والسبعة وقوله
 والموافقة في الثانية أي بالعشر كما علمت (قوله وتصح من مائة وستة وعشرين) فاللام
 ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في
 سبعة بسبعين فلكل واحد منهم في الأولى عشرة وفي الثانية واحد (قوله زوجة وأم وجد
 وثلاثة أخوة أشقاء أولاد أو ستة كذلك) أي أشقاء أولاد هذان مثالان لأصل ستة
 وثلاثين الأول مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ستة وثلاثون على الأربع) أي
 على القول الأربع بأنها تأصيل لا تصحيح فالزوج أربع تسعة وللأم السدس ستة وللبعد ثلث
 الباقي سبعة يبقى أربعة عشر وهي لا تنقسم على الأخوة بل تباينهم في الأولى وتوافق
 عددهم بالنصف في الثانية فتد الستة لنصفها وتضرب الثلاثة في الستة والثلاثين بمائة
 وثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وخمسها ثلاثة) أي عدد الرؤس في الأولى
 وعدد الوفاق في الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين الأربعة عشر والثلاثة وقوله
 والموافقة في الثانية أي بالنصف كما علمت (قوله وتصح من مائة وثمانية) فالزوج تسعة
 في ثلاثة بسبعة وعشرين وللأم ستة في ثلاثة بثمانية عشر وللجد خمسة في ثلاثة بخمسة
 وعشرين يبقى اثنين وأربعون لكل أخ أربعة عشر في الأولى وسبعة في الثانية (قوله
 إذا تأملت هذا التمثيل) أي السابق من قوله وانتمثل لذلك فقول إلى هنا وقوله وجدت
 الخ جواب الشرط وقوله من الأصول التسعة أي التي هي أصل اثنين وأصل ثلاثة وثلاثة
 وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل
 ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين (قوله وأنه في أصل اثنين الخ) أي ووجدت
 أنه في أصل اثنين الخ وقوله وان النظر الخ أي ووجدت أن النظر الخ (قوله ووجه ذلك)
 أي عدم كونه بالمماثلة والمداخلة (قوله ليس فيها انكسار) أي لانقسام السهام على
 الرؤس (قوله أن كانت الرؤس داخلة في السهام) أي كأنهم يبتن وعمل فان للبنتين أربعة
 فالرؤس داخلة في السهام وقوله فكذلك أي ليس فيها انكسار لانقسام السهام على
 الرؤس (قوله وإن كان بالعكس) أي وإن كان الأمر متبادلا بالعكس وهو أن السهام داخلة

فتنظروا باعتبار الموافقة

لان كل متداخلين مترافقان مع ان ضرب الوفاق أخصر من ضرب الكل والله أعلم ولما أنهى الكلام في الانكسار على فريق واحد شرع بتكامل في الانكسار على فريقين ويقاس عليه الانكسار على ثلاثة وأربعة وأعلم قبله ان للفرضين في ذلك نظرين المنظر الأول بين كل فريق وسهامه وقد قدمه المصنف مع الكلام في الانكسار على فريق واحد فاما ان يوافق كل من الفريقين مهامه واما ان يبين كل منهما سهامه واما ان يوافق فريق سهامه ويبين الآخر سهامه فهذه ثلاثة أحوال فأنبت فيها المبين بتمامه ووفق الموافق والمنظر الثاني بين المبتين بالنسب الرابع وقد ذكره بقوله (وان ترى الكسر على أجناس) اثنين فأكثر لكن لم يكمل كلامه الا في الجنس فقط وذكر آخر الباب أنه يقاس على ذلك ما زاد (فانها) أي النسب الرابع الواقعة بين المبتين (في الحكم عند الناس) (الفرضين فهو عام أريد به الخصوص كما في قوله تعالى ان الناس الذين قال لهم الناس

في الرأس كأم وعشرة بنين فان الباقي بعد السدس للام خمسة وهي داخلة في العشرة (قوله فنظروا باعتبار الموافقة) أي لا باعتبار المداخلة ثم حال ذلك بقوله لان كل متداخلين الخ وقوله مع ان ضرب الوفاق أخصر من ضرب الكل أي مع ان ضرب وفق الرأس اذا اعتبرت الموافقة أخصر من ضرب كل الرأس اذا اعتبرت المداخلة (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وأعلم قبله) أي قبل الكلام في الانكسار على فريقين وقوله في ذلك أي في الانكسار على فريقين (قوله وقد قدمه المصنف) أي في قوله وان ترى السهام ليست تنقسم الخ بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله فهذه ثلاثة أحوال) أي تفصيلا وان كانا نظرين فقط (قوله فأنبت) أي في ذهنك وقوله ووفق الموافق أي وأثبت وفق الموافق (قوله بالنسب الرابع) التي هي التباين والتداخل والتوافق والتماثل (قوله وان ترى الكسر الخ) أي وان تعلم الكسر الخ فتري بمعنى تعلم فتتعدى الى مفعولين الأول الكسر والثاني متعلق الجار والمجرور أي واقعا على أجناس وجوز بعضهم ان تكون ترى بمعنى تبصر فتتعدى لمفعول واحد وفيه ان الكسر لا يبصر (قوله على أجناس) أي فرق والمراد بالجمع ما فوق الواحد كما يشير اليه قول الشارح اثنين فأكثر (قوله لكن لم يكمل كلامه الخ) استدراك على قوله اثنين فأكثر في كل كلام المصنف لانه ربما يوهم ان المصنف بكل كلامه فيشمل الاكثر وليس كذلك لقوله فخذ من المسائلين واحدا الخ (قوله وذكر آخر الباب الخ) أي بقوله فهذه من الحساب جمل ياتي على مثالين العمل (قوله فانها الخ) الانسب بالسوابق واللاحق ان الضمير راجع للأجناس باعتبار النسب فعمل الشارح اياه راجعا للنسب بخلاف الانسب (قوله أي النسب) أي المعلومة من المقام وفيه ما علمت (قوله في الحكم) أي سبب الحكم وقوله عند الناس أي المعهودين باللعهد كما أشار اليه الشارح بقوله أي الفرضين (قوله فهو عام أريد به الخصوص) الأولى ان يقول أريد به الخاص ويمكن ان يقال أراد بالخصوص الخاص وانما كان ذلك من قبيل العام الذي أريد به الخصوص أي لان عمومته ليس بمراد لا تنسأ ولا لا حكا واما العام المخصوص فضابطه ان يكون عمومته مراد تنسأ ولا لا حكا كما استثنى منه في الكلمة الشريفة ونحو قام القوم الازيد فان عمومته مراد تنسأ ولا لا حكا كان الاستثناء متصلا لا حكا والاناقض أول الكلام آخره ووزم الكفر في الكلمة المنرفة (قوله كما في قوله تعالى) هذا تنظير اسامنا وانما كانت الآية نظيرة لما هنا لان المراد بالناس الأول عبد القيس أو عيم بن مسعود الاشجعي وبالناس الثاني أبو سفيان وأعوانه كما يؤخذ ذلك من القصة وهي ما روى أن أباسفيان نادى عند منصرفه من أحد يا محمد وودنا ووسم القابل ان شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله فلما كان القابل خرج أبو سفيان في أهل مكة حتى نزل محلا يقال له مر الظهران فالتقى الله الرعب في قابله فبداه ان يرجع فلقى نعيم بن مسعود الاشجعي وقد قدم مع مترافقال يا نعيم اني وأعدت محمدا ان نلتقي بموسم بدر وان هذا عام جذب ولا يصلح الا عام نرعى فيه الشجر ونشرب فيه اللبن وقد بدى الى ان لا أخرج اليه وأكره ان يخرج محمدا ولا أخرج فيز يدهم ذلك

حراة علينا ولا يكون الخلف من قبلهم أحب الى من أن يكون من قبلي فالحق بالمدينة
 فنبطهم وأعلمهم اني في جمع كثير ولا طاعة لهم بنا ولاك عندى عشرة من الابل فخرج نعيم
 حتى أتى المدينة فوجد الناس يتجهزون لمعاد أبي سفيان فقال أين تريدون فقالوا واعدنا
 أبو سفيان بموسم بدر فقتل بها فقال ان الناس قد جعلوا لكم فاختشوهم والله لا يغت منكم
 أحد فزادهم ذلك القول اعنا بالله وقاوا حسبنا الله أى كافينا أمرهم ونعم الوكيل أى
 المفوض اليه الامر هو سبحانه ونخرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فوافوا وسوق بدر وكان
 معهم تجارات فباعوا وربحوا ولذلك قال تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل الآية انتهى
 من تفسير الخطيب بزيادة (قوله تحصر في أربعة أقسام) بثنتين أربعة للضرورة ووجه
 المحصران العددين اما أن يتساويا أو لا فان تساويا كالحسنة والخسنة فهما المتماثلان والافان
 أفنى أصغرهما أكبرهما في مرتين أو أكثر كالثلاثة والاثني والستة فهما المتداخلان والا
 فان بقي بعد الاصغر عدد من العددين غير الواحد فهما المتوافقان كالاربعة والستة فان
 الباقي بعد الاصغر اثنان وهما يفتيان الاربعة والستة والافهما المتباينان كالاربعة
 والخسنة (قوله وهى التماثل الخ) هذا على ما قدمه من أن الضمير عائدا على الذنب والمناسب
 لما قدمناه ان يقال وهى التماثل الخ بصيغة اسم الفاعل فيه وفيما بعده (قوله يعرفها) أى
 الاربعة أقسام وقوله في الاحكام أى المعهودة وهى الفرضية والحسابية كما أشار اليه
 الشارح (قوله فانها) أى الاقسام الاربعة وقوله أصل أى ضابط وقوله عليه مدار
 الخ هذه الجملة صفة ثانية لأصل كما قاله الاستاذ المحفنى (قوله ثم بين الاربعة بقوله مماثل
 الخ) هذا مناسب عود ضمير فانها لا جناس كما قلنا لا للذنب كما قال الشارح (قوله أى
 عدد مماثل لعدد غيره) أشار بذلك الى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف
 والتماثل تفاعل من الجانبين لان كلام العددين مائل صاحبه ويقال مثله في التباين
 والتوافق بخلاف التداخل كما سيأتى (قوله فهما متماثلان) أى فالعددان متماثلان
 (قوله من بعده في الذكر) أى لافى الرتبة وقوله عدد مناسب لعدد أكثر منه أشار بذلك
 الى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في نظيره (قوله فهما متناسبان)
 أى فالعددان متناسبان (قوله وهو) أى التناصب وقوله أن يكون أقلهما جزأ من
 أكبرهما أى جزأ صغيرا غير مكرر فخرج ما فيه كسر وخرجت الاربعة بالنسبة للستة لانها
 وان كانت جزأ صغيرا لكنه مكرر ولانها ثلاثة والناسب قراءة أكبرهما بالثلاثة لكن الذى
 في النسخ أكبرهما بالماء الموحدة (قوله أى ينسب الخ) دفع بذلك ما توهمه العبارة من
 أن الأقل بعض الأكبر لعدد آخر مستعمل فأشار بذلك الى أنه ليس جزأ حقيقة بالفعل بل
 بصح نسبته اليه بالجزئية (قوله كنصفه) أى كالثلاثة بالنسبة للستة وقوله وثلاثة أى
 كالاثنتين بالنسبة للستة وقوله وعشره أى كالاثنتين بالنسبة للعشرين وقوله ونصف ثمانية
 أى كالاثنتين بالنسبة الى الاثنتين والثلاثين فان نصف ثمانية اثنان (قوله وهى ذات تعبير
 العرايين) أى التعبير بالتناسب تعبير العرايين (قوله والمتأخرون يعبرون عنها) أى
 عن المتناسبين وقوله بالمتداخلين أى العددين اللذين دخل أحدهما فى الآخر فليس

(تحصر في أربعة أقسام)
 وهى التماثل والتداخل
 والتوافق والتباين (يعرفها
 الماهر) أى الخاذل (في
 الاحكام) الفرضية والحسابية
 فانها أصل كبير في الفرائض
 والحساب عليه مدار أكثر
 الاعمال الفرضية والحسابية
 ثم بين الاربعة بقوله
 (مماثل) أى عدد مماثل
 لعدد غيره فهما متماثلان
 أى متساويان كخمسة
 وخمسة (من بعده) في الذكر
 عدد (مناسب) لعدد أكثر
 منه فهما متناسبان كاثنتين
 وأربعة قال الشيخ بدر
 الدين سبط المارديني رحمه
 الله وهو أن يكون أقلهما
 جزأ من أكبرهما أى ينسب
 الى الأكبر بالجزئية كنصفه
 وثلاثة وعشره ونصف ثمانية
 وهذا هو تعبير العرايين
 من المتقدمين والمتأخرون
 يعبرون عنها بالمتداخلين

انتهى وقد ذكر في شرح
التحفة في علم الحساب أن جزء
الشيء هو كسره الذي إذا سلط
عليه أفناه ومعلوم أن
الأصغر داخل في الأكبر دون
العكس فليس التفاعل
فيهما على بابه ويقال أيضا
في تعريف المتداخلين هما
الذان يفتي أصغرهما
أكبرهما (وبعد) في الذكر
عدد (موافق مصاحب)
لعدد آخر فهما متوافقان
ويقال لهما مشتركان أيضا
وهما الذان يكون بينهما
موافقة في جزء من الأجزاء
ويقال أيضا المتوافقان هما
الذان لا يفتي أصغرهما
أكبرهما وإنما يفتيها
عدد ثالث كاربعة وستة
فإن الأربعة لا تفتي الستة
ويفتي كلا منهما الاثنان
فهذه ثلاثة أعداد بينهما وبين
ثلاثة أخرى هذه النسب
السابقة ويعبر عنها
بالاشتراك (والرابع)
العدد (المباين) لعدد
(المخالف) له فهما مباينان
ومتخالفان (ينبغي عن
تفصيلهن) أي تفصيل
النسب الأربع بين هذه
الأعداد (العارف) أي
العالم بالأعمال الحسابية
والفرضية وقد أوضحت
الكلام فيها وبيان

التفاعل على بابه كما سيصرح به الشارح (قوله وقد ذكر في شرح التحفة الخ) غرضه بذلك
بيان معنى قول السبط وهو أن يكون اقاهما جزأ من أكبرهما (قوله الذي إذا سلط الخ)
تخرج بذلك الجزء المكرر كالاربعة بالنسبة لستة فهما متوافقان لا متداخلان (قوله ومعلوم
أن الأصغر الخ) بين ذلك أن التفاعل ليس على بابه لأن الدخول للأصغر فقط (قوله ويقال
أي كما قيل ماسبق) (قوله يفتي أصغرهما أكبرهما) أي ولو في أكثر من مرتين
(قوله وبعد في الذكر) أي لافي الرتبة وقوله موافق صفة أو صوف محذوف قدره الشارح
بقوله عدد وتوله مصاحب صفة ثانية له وهي لجرد الايضاح واتسكاه البيت وقوله لعدد
آخر متعلق بموافق وأشار بذلك إلى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في
نظيره (قوله فهما) أي العددان فالضمير راجع للعددين وكذلك الضمير في قوله ويقال
لهما الخ وقوله مشترك كان أي في جزء من الأجزاء كنصف (قوله وهما) أي المتوافقان أو
المشتركان وقوله الذان يكون الخ أي كالستة والاربعة فإن بينهما موافقة في النصف إذ
الستة لها نصف والاربعة لها نصف (قوله ويقال أيضا) أي كما قيل ماسبق (قوله المتوافقان
هما الذان لا يفتي الخ) هذا تعريف بالأعم لأنه يصدق بالمتباينين فالتعريف الأول أولى
(قوله وإنما يفتيها عدد ثالث) أي غير الواحد لأنه يفتي كل عدد ويبينه أه أمير وهو
ظاهر على القول بأن الواحد عدد والمشهور أنه ليس بعدد وعليه فلا حاجة لإخراج الواحد
لأنه خارج من أول الامر (قوله كأربعة وستة) هذا مثال للذين لا يفتي أصغرهما أكبرهما
وإنما يفتيها عدد ثالث وقد علل التمثيل لذلك بما ذكره بقوله فإن الأربعة لا تفتي الخ (قوله
فهذه ثلاثة أعداد الخ) هذا تغريب على ما تقدم من قوله مماثل الخ ومراده بهذه الثلاثة
المشار إليها الثلاثة المذكورة في المتن وقوله بينهما وبين ثلاثة أخرى هذه النسب السابقة
أي بين هذه الثلاثة وبين ثلاثة أخرى مقابلة لها هذه النسب السابقة وهي التماثل
والتداخل المعبر عنه في المتن بالنسب والتوافق ومراده بالثلاثة الأخرى الثلاثة المحذوفة
من المتن التي قدرها الشارح بقوله لعدد غيره وبقوله لعدد أكثر منه وبقوله لعدد آخر
(قوله ويعبر عنها) أي عن هذه النسب وقوله بالاشتراك وظاهره أن الاشتراك يطلق على
الثلاثة نسب وقضية قوله في المتوافقين ويقال لهما مشترك كان أنه خاص بالتوافق فتأمل
(قوله والرابع العدد المباين للعدد الآخر) أشار الشارح إلى أن أحد العددين محذوف
من كلام المصنف كما علمت في نظيره فتد علمت مما تقرران أحد العددين محذوف من كلام
المصنف في المواضع الأربعة وقوله المخالف له كالتفسير للمباين (قوله فهما مباينان
ومتخالفان) أي فالعددان مباينان ومتخالفان (قوله ينبغي عن تفصيلهن) أي يخبرك
عن تفصيلهن وقوله أي تفصيل النسب الخ هذا على ما سبق له من جعل الضمير فيما تقدم
للسبب وأما على ما قلناه فالماضي يقال أي تفصيل الأعداد الخ (قوله العارف) أي
جنس العارف فالفيه للجنس ويحتمل أنه كناية عن نفس المصنف ويكون فحواها بالنعمة
(قوله وقد أوضحت الكلام فيها) أي في هذه الأعداد باعتبار طرقها وقوله وبيان ما تعرف
به من الطرق أحسنه تسليط الأصغر على الأكبر وطرحه منه في مرتين فأكثر فإن لم يبق شيء

إذا علمت النسبة من هذه النسب بين المثبتين من رؤس الفريقين ٢١٧ أو أوافقهما أو رؤس فريق ووفق فريق

آخر (نخذ من) العددين
المثبتين (المائلين) عددا
(واحد) واكتف به عن
الآخر فيكون المأخوذ جزء
السهم فاضربه في أصل
المسألة أن لم تعمل أو في مبلغها
بالعول إن عالت لأن ذلك
جزء السهم كما سألني (ونخذ
من) المثبتين (المائلين)
أي المتداخلين العددين
(الزائد) أي الأكبر واكتب
به عن الأصغر فيكون جزء
السهم فاضربه في أصل
المسألة أن لم تعمل أو مبلغها
بالعول إن عالت لأنه جزء
السهم كما سألني (واضرب
في المثبتين المتوافقين) جميع
الوفق) الراجع من أحد
العددين (في) العددين الآخر
(الموافق * واسلك بذلك)
أي بما حصل (أخرج
الطرائق) أي أوضحها فإن
المنهاج هو الطريق الواضح
وذلك بأن تضرب ما حصل
من ضرب وفق أحدهما
في كامل الآخر في أصل
المسألة أو مبلغها بالعول إن
عالت لأن ذلك جزء السهم كما
سألني (ونخذ جميع العدد
المائلين) من المثبتين للآخر
(واضربه في) العدد
(الثاني) المائلين له فاحصل
فهو جزء السهم فاضربه في
أصل المسألة أن لم تعمل وفي

كانا متداخلين كائنين وأربعة أو ستة وإن بقي شيء فإن بقي غير واحد كانا متوافقين كاربعة
وسبعة وإن بقي واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كاربعة وخسة أو تسعة فإن المدار
في التباين على بقاء واحد بعد طرح الأصغر من الأكبر وقد طرح بعد ذلك ما بقي للأكبر
من الأصغر كاربعة وسبعة فأنك إذا طرحت الأربعة من السبعة ثم طرحت ما بقي للسبعة من
الأربعة بقي واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل وطريق معرفة التوافق وطريق
معرفة التباين وأما القائل فواضح لا يحتاج معرفة لطريق أه أمير بوضيح من الزيات
(قوله إذا علمت النسبة الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف فخذ الخ جواب شرط مقدرة
بقوله إذا علمت النسبة الخ وقوله من هذه النسب أي الأربعة التي هي التماسيل والتناسب
والتوافق والتباين وقوله بين المثبتين ظرف للنسبة وقوله من رؤس الفريقين أي عند
مباينة كل فريق لسهامه وقوله أو أوافقهما أي عند موافقة كل فريق لسهامه وقوله
أو رؤس فريق ووفق فريق آخر أي عند مباينة فريق لسهامه وموافقة الفريق الآخر
للسهامه (قوله نخذ من العددين الخ) قد علمت أنه جواب شرط مقدرة الشارح بقوله
إذا علمت النسبة الخ (قوله فيكون المأخوذ جزء السهم) أي كما يعلم من محوم قوله فذلك جزء
السهم فاعلمه وقوله فاضربه في أصل المسألة أي بدون عول كما هو ظاهر ويمكن يقال
فما بعد (قوله ونخذ من المثبتين) أي من العددين المثبتين (قوله واضربه في المثبتين
المتوافقين) أي في صورة المثبتين المتوافقين فليس المراد أنهم مضروب فيهما كما لا يخفى
(قوله في العدد الآخر) متعلق بالضرب (قوله واسلك بذلك الخ) يحتمل أن المعنى واسلك
بذلك الضرب أي ضرب الوفاق في الموافق أو وضع الطرائق وهذا أولى مما ذكره الشارح
لما يأتي (قوله فإن المنهاج الخ) علة لتفسير أخرج الطرائق بأوضحها (قوله وذلك بأن تضرب
ما حصل الخ) أي وسلوك أخرج الطرائق وأوضحها يتحقق بأن تضرب ما حصل الخ وهذا
الحمل يستلزم التكرار في كلام المصنف لأنه قال بعد واضربه في الأصل الذي تأصلا فيكون
على الحمل المذكور مكررا بالنسبة لصورة التوافق مع قوله واسلك بذلك الخ
الطرائق فالأولى المحل الذي ذكرناه آنفا (قوله للآخر) متعلق بالمباين (قوله ولاتداهن)
أي ولا تظهر لا غير ما يريد مع انطواء سر على خلافه وهذا هو المراد بقوله أي لا تصانع
وانما سألني عن ذلك لأنه تعاقب لكن النفاق هو الذي يروج في هذا الزمان ومما يعزى
للرخصي هذان المبتان

زمان كل حب فيه خب * وطعم الخل خل لو يذاق

له سوق بضاعة نفاق * فنافق فالنفاق له نفاق

والمنهي عنه بذل الدين ليس لم المال ويقال لذلك مداخنة ومصانعة ومواراة وما بذل
المال ليس لم الدين فهو مودوي بمعنى مداراة وفي الحديث بعثت بمدارة الناس وفي مسند
الفرزدوس عن ابن مسعود من عاش مداريا مات شهيدا اه لؤلؤة وحفنى مع زيادة
(قوله قال القرطبي الخ) استدلال على التفسير وقوله المداخنة والادهان الخ صريحه
أنهما مترادفان وقوله وقيل الخ صريحه أنهم غير مترادفين لأنه فسر المداخنة بالمواراة

مبلغها بالعول إن عالت (ولاتداهن) أي لا تصانع قال طي رحمه الله

شنشوري

٢٨

المداهمة والادهان المصانة
وقيل داهنت بمعنى وأريت
وأدهنت بمعنى غششت
(فذلك) أي ما حصلته في
النسب الأربع وهو أحد
المتساويين وأكبر المتداخلين
ومسطح وفق أحد المتوافقين
في كامل الآخر ومسطح
المتباينين (جزء) أي حظ
(السهم) أو واحد من أصل
المسئلة أو مبلغها بالعول
ان عالت من التصحيح ووجه
تسميته بذلك كما قال ابن
الهائم رحمه الله انه اذا قسم
المصحح على الاصل تاما أو
عائلا نخرج هو لان المحاصل
من الضرب اذا قسم على أحد
المضروبين نخرج المضروب
الآخر والمطلوب القسمة
ونصيب الواحد من المقسوم
عليه من جملة المقسوم
والواحد من المقسوم عليه
وهو الاصل أو المنتهى اليه
بالعول يسمى سهما والمخط
يسمى جزا فذلك قيل جزء
السهم أي حظ الواحد من
الاصول أو المنتهى اليه
(فاعلمه) أي جزء السهم
الذي كوروا حفظه (واحد

والادهان بالغش (قوله فذلك الخ) هـ ذاراجع لجميع النسب السابقة وقوله أي
ما حصلته من النسب الأربع المناسب أن يقول من المتناسبات الأربعة ويمكن أن يقدر
مضاف في كلامه أي من ذى النسب الأربع (قوله وهو) أي ما حصلته وقوله أحد
المتساويين أي فيما اذا كان هناك تماثل كما قال المصنف فخذ من المتساويين واحدا
وقوله وأكبر المتداخلين أي فيما اذا كان هناك تداخل ويعبر عنه بالنسب كما قال
المصنف وخذ من المتباينين الزائدا وقوله ومسطح وفق الخ أي وحاصل ضرب وفق أحد
المتوافقين في كامل الآخر فيما اذا كان هناك توافق كما قال المصنف واضرب جميع الوفاق
في الموافق وقوله ومسطح المتباينين أي وحاصل ضرب أحد المتباينين في الآخر فيما اذا
كان هناك تباين كما قال المصنف وخذ جميع العدد المبين واضربه في الثاني ولتادهن
(قوله جزء الخ) خبر اسم الإشارة وقوله أي حظ أي نصيب (قوله من أصل المسئلة)
أي الكائن من أصل المسئلة ان لم نعمل أخذا مما بعد (قوله من التصحيح) أي من المصحح
وهو متعلق بمحط (قوله ووجه تسميته بذلك) أي ووجه تسميته ما حصلته من المتناسبات
الأربع بجزء السهم أي بهذا اللفظ وقوله انه أي الحال والشأن وقوله اذا قسم المصحح
أي الذي صحته بالضرب وقوله على الاصل أي أصل المسئلة وقوله تاما أي حال كونه
تامان لم نعمل وقوله أو عائلا أي أو حال كونه عائلا ان عالت وقوله نخرج هو أي
ما حصلته من المتناسبات (قوله لان المحاصل الخ) علة لقوله نخرج هو وقوله من الضرب
أي ضرب أحد العددين في الآخر وهما قد ضربت ما حصلته في أصل المسئلة ان لم نعمل وفي
مبلغها بالعول ان عالت وقوله على أحد المضروبين هو هنا أصل المسئلة تاما أو عائلا
وقوله نخرج المضروب الآخر هو هنا ما حصلته ومثال ذلك زوج وست شقيقات فهذه
المسئلة من ستة وعول لسبعة للزوج النصف ثلاثة وللشقيقات الثمان أربعة وهي لا تنقسم
عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتدالي وفقها وهو ثلاثة وتضرب في المسئلة بعولها وهي
سبعة يحصل واحد وعشرون فاذا قسمت هذا المذم على سبعة نخرج لكل سهم منها ثلاثة
فهو جزء السهم (قوله والمطلوب بالقسمة) أي والقرض منها وقوله نصيب الواحد من
المقسوم عليه أي نصيب السهم الواحد حال كون ذلك الواحد من المقسوم عليه الذي هو
أصل المسئلة ان لم نعمل ومبلغها بالعول ان عالت كالسبعة في المثال السابق وقوله من جملة
المقسوم متعلق بنصيب كما في المحقق (قوله والواحد من المقسوم عليه) مبدء أخبره جملة قوله
يسمى سهما وأما قوله وهو الاصل أو المنتهى اليه بالعول فجملة ما تعرضه تصديها بنفسه
المقسوم عليه فالضمر عائده عليه والمراد أصل المسئلة بلا عول ان لم نعمل والمنتهى اليه بالعول
ان عالت وقوله والمخط مبدء أخبره جملة قوله يسمى جزا وقوله فلذلك قيل جزء السهم أي
فلما ذكر من ان الواحد من المقسوم عليه يسمى سهما والمخط يسمى جزا قيل لما حصلته جزء
السهم وقوله أي حظ الواحد نفسه بجزء السهم حفظ نفسه بجزء الواحد نفسه بجزء
وقوله من الاصل أو المنتهى اليه أي الكائن من أصل المسئلة بلا عول ان لم نعمل أو
المنتهى اليه بالعول ان عالت (قوله واحفظه) هو ثابت في بعض النسخ ولا يستقيم النظم

لا يحدفه كما هو المحفوظ (قوله هديت) جملة مترضة بين الفعل وهو اذخر ومعموله وهو
 أن تفضل عنه غرضه بها الدعاء للواقف على هذه المقدمة (قوله في الاصل) أى أصل
 المسئلة (قوله وما تحصلا) تفسير (قوله فهو ما نصح منه المسئلة) تعاديل لما قبله فكأنه قال
 لأنه الذى تضح منه المسئلة (قوله واتممه) الضمير يعود لما انضم وما تحصلا ولذلك قال
 الشارح أى ما تحصل وانما لم يقل أى ما انضم وما تحصل لما علمت ان ما تحصل تفسير
 لما انضم فهو عينه (قوله وهو) أى ما تحصل وقوله بين الورثة طرف لا قسمه (قوله من
 الوجوه التى الخ) وقد ذكر فى الأصول وجوها خمسة فراجعها ان شئت (قوله منها الخ) ومنها
 أن تقسم جزء السهم على عدد الأصناف ثم تضرب الخارج فى النصيب من الأصل يخرج
 نصيب كل واحد من ذلك الصنف فى ثلاث نبات واخوين لابوين أو لاب أصاها ثلاثة
 يخرج الثلثين فله نباتان اثنان وهما لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وللاخوين
 واحد لا ينقسم عليهم ما ويباين وبين الرأس بعضها مع بعض تباين فاضرب ثلاثة فى اثنين
 بسمة وهى جزء السهم ثم تضربها فى أصل المسئلة وهو ثلاثة بثمانية عشر فاذا قسمت جزء
 السهم وهو ستة على عدد النبات وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنان واذا ضربت الخارج
 وهو اثنان فى نصيب النبات من الأصل وهو اثنان يخرج أربعة وهى نصيب كل بنت واذا
 قسمت جزء السهم وهو ستة على الاخوين يخرج لكل واحد ثلاثة واذا ضربت الخارج فى
 نصيب الاخوين من الأصل وهو واحد يبقى ثلاثة وهى نصيب كل أخ ومنها غير ذلك من
 الوجوه التى ذكرها فى الأصول (قوله ان تضرب حصة كل فريق الخ) فنصيب النبات فى
 ائمال السابق من الأصل اثنان يضرب فى جزء السهم وهو ستة يحصل اثنا عشر لكل بنت
 أربعة وللاخوين واحد يضرب فى جزء السهم وهو ستة بسمة لكل أخ ثلاثة وهذا الوجه
 هو أصل الوجه وأعمها وأنفعها وأسهاها ومن ثم اقتصر عليه الشارح كما فى الأصول (قوله
 من أصل المسئلة) أى لا عول ان لم تل وبها وان عالت (قوله فان كان الفريق شخصا
 واحدا أخذه) أى لان الشخص الواحد ينقسم عليه نصيبه دائما وقوله وان كان جماعة
 فاقسمه الخ أى وان كان الفريق جماعة فاقسمه الخ فى أم وثلاثة أخوة لام وعم أصلها ستة
 للام واحد وللثلاثة أخوة لام اثنان لا ينقسمان ويباينان والباقى للعم فتضرب ثلاثة فى
 أصل المسئلة وهو ستة يخرج ثمانية عشر فنصيب الام واحد من الأصل يضرب فى جزء
 السهم وهو ثلاثة ثلاثة تأخذها الام لانها شخص واحد ونصيب الاخوة من الأصل اثنان
 يضربان فى جزء السهم وهو ثلاثة بسمة لكل واحد اثنان ونصيب العم ثلاثة من الأصل
 تضرب فى جزء السهم وهو ثلاثة بثلاثة يأخذها العم لانه شخص واحد (قوله فالقسم اذا
 صحح) أى فقسملك للمسئلة بين الورثة اذا صححتها بالقواعد السابقة صحح لا منكسر (قوله
 يعرفه) أى يعرف كونه صحيحا (قوله قال القرطبي الخ) ذكر لا لاجمعى ثلاثة معان فتقوله
 الذى لا يقدر الخ أى كالأخوس وهذا هو المعنى الأول وقوله والذى لا يقصم الخ الواو بمعنى
 أولان هذا هو المعنى الثانى وقوله ولا يمين تفسير وقوله والذى فى لسانه الخ الواو بمعنى
 أولان هذا هو المعنى الثالث وقوله بحجة أى لكثرة كابدال الكاف بالتاء وقوله وان

هديت أن تصل) وفى بعض
 النسخ أن تربخ (عنه *
 واضربه) أى جزء السهم
 المذكور (فى الاصل) ان لم
 يعمل وبهولة ان حال وفى
 قوله (الذى تأصلا) تأكيد
 لأصله (واحص) أى
 اضبط (ما انضم وما تحصلا)
 بالضم فهو ما نصح منه
 المسئلة واقسمه أى ما تحصلا
 وهو ما صحت منه المسئلة بين
 الورثة بوجه من الوجوه التى
 ذكرها الفرضيون وذكرت
 بعضها فى شرح الترتيب
 منها ان تضرب حصة كل
 فريق من أصل المسئلة فى
 جزء السهم فان كان الفريق
 شخصا واحدا أخذه وان
 كان جماعة (فاقسمه) على
 عددهم يخرج ما لكل وارث
 مما صحت منه المسئلة
 (فالقسم اذا صحح) لانك
 قد صحت المسئلة بالقواعد
 السابقة وهى قواعد صحيحة
 (يعرفه الاجم) قال
 القرطبي رحمه الله تعالى
 الاجم الذى لا يقدر على
 الكلام أصلا والذى
 لا يفهم ولا يبين كلامه
 والذى فى لسانه بحجة وان

أفصح بالعجبة أى وان تكلم بالكلام الفصح بالعجبة (قوله والفصح) عطف على الاصح
وقوله البليغ أى لغة وفى الاصطلاح من له ملكة يقتدي بها على الاتيان بالكلام الفصح
ولا يلزم من ذلك ان يكون بليغا لان البليغ من له ملكة يقتدي بها على الاتيان بالكلام
البليغ والسلاطة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله قال القرطبي الخ) غرضه بذلك الاستدلال على
تفسير الفصح بالبليغ لغة (قوله واذا فهمت ما ذكر) أى من النظر بين الرأس والسهم
والمثبتات المتساين ووفق الموافق والنظر بين الرأس المثبتة بعضها مع بعض وأخذ أحد
المقتولين وأكبر المتداخلين وحاصل ضرب وفق أحد المتوافقين فى الآخر وحاصل ضرب
أحد المتباينين فى الآخر الى آخر ما سبق وقوله فاعلم ان الانكسار على فريقين الخ جواب
الشرط (قوله فيه اثنتا عشرة صورة) سياتى عند لها باثني عشر مثالا (قوله وذلك لان كل
فريق الخ) أى وكون الانكسار على فريقين فيه اثنتا عشرة صورة ثابت لان كل الخ فذلك
مبتدأ وخبره محذوف تقديره ثابت وقوله لان كل الخ تعليل للخبر المحذوف (قوله فهذه ثلاثة
أحوال) لان النظر بين الرأس والسهم وان كان بتطرين فقط وهما المباينة والموافقة
لكن اما أن يباين كل فريق سهمه واما أن يوافق كل فريق سهمه واما أن تباين فريقا
سهمه وتوافق فريقا آخر سهمه كما أفصح بها الشارح (قوله والمثبتان) أى اللذان هما
عدد الفريقين أو وفقا هما أو عدد فريق ووفق فريق آخر كما بصرح بذلك قوله فى تلك
الاحوال الثلاثة (قوله فلا يخلوان من واحدة منهما) أى من النسب الاربع التى هى
التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله وأربعة فى ثلاثة) أى مضروبة فى ثلاثة
وقوله باثني عشر أى قائمة من ضرب أربعة فى ثلاثة (قوله وان نظرت باعتبار العول وعدمه)
أى وان نظرت للصورتين المذكورتين مع اعتبار العول وعدمه فالباين معنى مع أو متحدة باعتبار
العول وعدمه فالباين للابسة (قوله كانت الصور أربعة وعشرين) أى قائمة من ضرب
اثنين حال العول وعدمه فى اثني عشر (قوله وان نظرت باعتبار الاصول) أى ما عدا أصل
اثنين كما نرى عليه الشارح بعد بقوله ثم اعلم ان الانكسار الخ قوله زادت الصور على أربعة
وعشرين أى فتباغت ستا وتسعين بضرب عدد الاصول الثمانية فى الصور الاثني عشر بقطع
النظر عن العول وعدمه لان العول لا يجرى فى جميع الاصول وان نظرت للعول وعدمه
وان كان العول لا يجرى فى الكل وضربت الثمانية فى الاربعة والعشرين بلغت الصور
مائة واثنين وتسعين لكن الصور حينئذ يكون بعضها ناقلة لما علمت من أن العول
لا يجرى فى الجميع والصور الواقعة مائة واثنان وثلاثون لان الستة والاثني عشر والاربعة
والعشرين تضرب فى اربعة وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول قد يجرى فيها
يحصل اثنان وسبعون والثلاثة والاربعة والثمانية والثمانية عشر والستة والثلاثون تضرب
فى اثني عشر باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجرى فيها يحصل ستون فاذا ضمت لما
تقدم كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة فتدبر (قوله ثم اعلم ان الانكسار على فريقين
لا يتأتى فى أصل اثنين) أى لان هذا الاصل لا يقوم الا من النصفين كزوج وأخت شقيقة

أفصح بالعجبة (والفصح)
البليغ قال القرطبي أيضا
فصح بالضم فصاحة صار
فصح أى بليغا انتهى وإذا
فهمت ما ذكر فاعلم ان
الانكسار على فريقين فيه
اثنتا عشرة صورة وذلك لان
كل فريق منها اما ان تباينه
سهمه واما أن توافقه واما
أن توافق فريقا سهمه
وتباين فريقا سهمه فهذه
ثلاثة أحوال كما تقدم
والمثبتان فى تلك الاحوال
الثلاثة اذا نظرت ينفرد
بالنسب الاربع فلا
يخلوان من واحدة منها
وأربعة فى ثلاثة باثني عشر
وان نظرت باعتبار العول
وعدمه كانت الصور أربعة
وعشرين وان نظرت باعتبار
الاصول زادت الصور ثم
اعلم ان الانكسار على
فريقين لا يتأتى فى أصل
اثنين

أولاب أو من النصف وما بقى كمنت وعم ومستحق النصف لا يكون الا واحدا وكل عدد
يصح على الواحد ولا يقع الانكسار على فريق واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك
نصف وما بقى وكان مستحق ما بقى متعديا كما في مسألة بنت وعمين اه شرح كشف
الغوامض ببعض تصرف افاده في اللؤلؤة (قوله ويتأتى فيما عداه من الاصل أى وهو
ثمانية لانها تسعة تخرج منها أصل اثنين) قوله اذا تقرر ذلك فلنمثل للانكسار على فريقين
بأثنى عشر مثالا) أى لان صورته اثنا عشر كما تقدم وقد بدأ بأصل ثلاثة وترك أصل اثنين
لمسبق من أنه لا يتأتى فيه الانكسار على فريقين وثنى بأصل أربعة وثلاث بأصل ستة الخ
كما يعلم بتسبع عبارة الشارح (قوله ففي ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام الخ) فلهذا ثلاثة أخوة
لأم الثلث واحد وهو لا ينقسم على الثلاثة ويباينها ولله ثلاثة أعمام الباقى وهو اثنان
لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وبين الثلاثة أخوة لأم وبين الثلاثة أعمام تماثل فيمكننى
بأحدهما وهو ثلاثة فهى جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها تصح
كما ذكره الشارح (قوله أصلها ثلاثة) أى يخرج الثلث الذى للثلاثة أخوة لأم (قوله
وجزء سهمها ثلاثة) أى التى هى عدد رؤس أحد الفريقين وقوله للمائة فى المباينة أى
للمائة بين الرؤس بعضها مع بعض فانهم ثلاثة وثلاثة وهما مائة تان فى حال المباينة بين
كل فريق وسهامه وفى معنى مع وهكذا يقال فيما بعد (قوله وتصح من تسعة) فلهذا ثلاثة
أخوة لأم واحد فى ثلاثة ثلاثة لكل واحد منهم واحد وللثلاثة أعمام اثنان فى ثلاثة ستة
لكل واحد منهم اثنان (قوله وفى زوجتين وثمانية أعمام الخ) فللزوجة من الربع واحد
وهو لا ينقسم على الزوجتين ويباينها وللمائة أعمام الباقى وهو ثلاثة لا تنقسم على
الثمانية ويباينها وبين الاثنين عدد الزوجتين وبين المائة عدد الأعمام تداخل فيمكننى
بأكبرهما وهو ثمانية فهى جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة وهو أربعة باثنين وثلاثين
ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها أربعة) أى يخرج الربع الذى للزوجتين (قوله
وجزء سهمها ثمانية) أى التى هى عدد رؤس الأعمام وقوله للداخله فى المباينة أى
للداخله بين الرؤس بعضها مع بعض فان الاثنين داخلان فى الثمانية فى حال المباينة بين
كل فريق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وثلاثين) فللزوجة من اثنين واحد فى ثمانية ثمانية لكل
واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة فى ثمانية أربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة (قوله
وفى أربع جدات وستة أعمام الخ) فللأربع جدات السدس واحد وهو لا ينقسم على
أربع جدات ويباينها وللسبعة أعمام الباقى وهو خمسة لا تنقسم على السبعة أعمام ويباينها
وبين الأربع عدد الجدات وبين السبعة عدد الأعمام توافق بالنصف فتضرب نصف
أحدهما فى كامل الآخر بأثنى عشر وهو جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة وهو ستة
باثنين وسبعين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أى يخرج السدس الذى
للجدات (قوله وجزء سهمها اثنا عشر) أى عدد الحاصل من ضرب نصف أحد العددين فى
الآخر وقوله للوافقة فى المباينة أى للوافقة بين الرؤس بعضها مع بعض فى حال المباينة
بين كل فريق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وسبعين) فللأربع جدات واحد فى اثني

و يتأتى فيما عداه من
الأصول اذا تقرر ذلك
فلهذا لا ينكسار على
فريقين بأثنى عشر مثالا
فلهذا ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام
أصلها ثلاثة وجزء سهمها
ثلاثة للمائة فى المباينة
وتصح من تسعة وفى زوجتين
وثمانية أعمام أصلها أربعة
وجزء سهمها ثمانية للداخله
فى المباينة وتصح من
اثنين وثلاثين وفى أربع
جدات وستة أعمام أصلها
ستة وجزء سهمها اثنا عشر
للوافقة فى المباينة وتصح
من اثنين وسبعين

عشر بائني عشر لكل واحدة ثلاثة ولا ستة أعوام خمسة في اثني عشر بستين لكل واحد
عشرة (قوله وفي أربع زوجات وخمسة بنين الخ) فللأربع زوجات الثمن واحد وهو لا ينقسم
على الأربع ويأبى أول الخمسة بنين الباقي وهو سبعة لا تنقسم على الخمسة وتباينها وبين
الأربع عدد الزوجات وبين الخمسة عدد البنين تباين فيضرب أحد العددين في الآخر
بعشرين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ثمانية بمائة وستين ومنها تصح كما
ذكره الشارح (قوله أصلها ثمانية) أي مخرج الثمن الذي للزوجات (قوله وجزء سهمها
عشرون) أي عدد المحاصل من ضرب أحد العددين في الآخر وقوله للمباينة في المباينة
أي للمباينة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة بين كل فريق وسهامه فقد عها
التباين (قوله وتصح من مائة وستين) فللأربع زوجات واحد في عشرين بعشرين لكل
واحدة خمسة وللخمسة بنين سبعة في عشرين بمائة وأربعين لكل واحد ثمانية وعشرون
(قوله وتسمى صماء) أي لأنها كالمجر الأصم أي الشديد لتحقيق الشدة فيها بواسطة عموم
التباين فيها (قوله وكذا كل مسئلة الخ) أي ومثل ذابني المذكور من المسئلة السابقة
كل مسئلة الخ فتسمى بالصماء (قوله وفي أم وأربعة أخوة لأم وعم في شقيقات الخ) فللأم
السدس واحد وللأربعة أخوة لأم الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الأربعة ويوافقها
بالنصف فتد الأربعة لاثنتين وللثلاث شقيقات اثنان أربعة فمع ال على الثلاثة المابقة
بواحد فتصير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية وتوافقها بالربع فتد الثمانية لاثنتين وبين
الوفقين تمائل فيكتفي باثنين فهما جزء السهم فيضربان في المسئلة بعولها وهي سبعة بأربعة
عشر ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج السدس الذي للأم وأما
مخرج كل من الثلث والاثنتين فداخل في مخرج السدس (قوله وتعمل لسبعة) أي لتكمل
الاثنتين للشقيقات (قوله وجزء سهمها اثنان) أي عدد أحد الوفقين وقوله للمائلة في
الموافقة أي للمائلة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه
(قوله وتصح من أربعة عشر) فللأم واحد في اثنين باثنين وللأربعة أخوة لأم اثنان في اثنين
بأربعة لكل واحد منهم واحد وللثلاث شقيقات أربعة في اثنين بثمانية لكل واحدة منهم
واحد (قوله ولو كانت الأخوة للام فهما ثمانية أيضا) أي كما أن الشقيقات ثمانية وقوله
كانت مثلا للداخل في الموافقة أي لأنه حينئذ يكون بين الثمانية أخوة لأم وبين الاثنين
سهمهم توافق بالنصف فتد الثمانية لنصفها أربعة مع كون الثمان شقيقات تردل بها
اثنين وبين الأربعة والاثنتين تداخل في حال الموافقة بين السهام والرؤس وقوله وكان جزء
سهمها أربعة أي عدد وفق الأخوة للام وقوله وتصح من ثمانية وعشرين أي لضرب
أربعة في سبعة وحاصله ماذ كفللأم واحد في أربعة بأربعة وللثمانية أخوة للام اثنان في
أربعة بثمانية لكل واحد منهم واحد وللثلاث شقيقات أربعة في أربعة بستة عشر لكل
واحدة منهم اثنان (قوله ولو كانت الشقيقات) أربعة وعشرين وأولاد الأم ثمانية مع الأم
كانت مثلا للموافقة في الموافقة أي لأنه حينئذ يكون بين الشقيقات وسهامها توافق
بالربع فتد الأربعة والعشرون إلى ربعها ستة مع كون الأخوة للام تردل نصفها أربعة

وفي أربع زوجات وخمسة بنين
أصلها ثمانية وجزء سهمها
عشرون للمباينة في المباينة
وتصح من مائة وستين
وتسمى صماء وكذا كل
مسئلة عها التباين أي بين
كل فريق وسهامه وبين
الفرق بعضها بعضا وفي أم
وأربعة أخوة لأم وعم في
شقيقات أصلها ستة وتعمل
لسبعة وجزء سهمها اثنان
للمائلة في الموافقة وتصح
من أربعة عشر ولو كانت
الأخوة للام فهما ثمانية
أيضا كانت مثلا للداخل
في الموافقة وكان جزء سهمها
أربعة وتصح من ثمانية
وعشرين ولو كانت
الشقيقات أربعة وعشرين
وأولاد الأم ثمانية مع الأم
كانت مثلا للموافقة في

وبين الستة والاربعة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر
وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي سبعة بأربعة وثمانين ومنها تصح كذا ذكره
الشارح وقوله وكان جزء سهمها اثني عشر أى عدد حاصل ضرب وفق أحد المتقين من
الوفيقين في كامل الآخر وقوله وتصح من أربعة وثمانين أى لضرب اثني عشر في سبعة
وحاصله ما ذكره فاللام واحد في اثني عشر باثني عشر وللثمانية الاخوة للام اثنان في اثني عشر
بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللاربعة والعشرين شقيقة أربعة في
اثني عشر بثمانية وأربعين لكل واحدة منهم اثنان (قوله وفي زوج وأربعة اخوة للام
واثني عشر شقيقة الخ) فللزوجة النصف ثلاثة وللاربعة اخوة للام الثلث اثنان وهما
لا ينقسمان على الاربعة ويوافقانها بالنصف فتد الاربعة لاثني بقى واحد وعال
بثلاثة لتكمل الثلثين اربعة للشقيقات وهي لا تنقسم على اثني عشر وتوافقها
بالربيع فتد الاثني عشر لثلاثة وبين الاثني عشر والثلاثة تباين فتضرب اثنان في
ثلاثة وستة وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي تسعة بأربعة وخمسين ومنها
تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلاها ستة) أى لأنها المحاصلة من ضرب مخرج النصف
في مخرج الثلث أو الثلثين وقوله ونعول لتسعة أى لتكمل الثلثين للشقيقات كما مر
(قوله وجزء سهمها ستة) أى عدد الحاصل من ضرب أحد الوفيقين في الآخر ثمانية
وقوله للباينة في الموافقة أى للباينة بين الرأس بعضهما مع بعض في حال الموافقة بين كل
فريق وسهامه (قوله وتصح من أربعة وخمسين) أى لضرب ستة في تسعة وحاصله ما ذكر
فألزوجة ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللاربعة اخوة للام اثنان في ستة باثني عشر لكل واحد
ثلاثة وللاثني عشر شقيقة أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل واحدة اثنان (قوله وفي
زوجة وأربع جدات وعين الخ) فللزوجة الربع ثلاثة وللاربعة جدات السادس
اثنان وهما لا ينقسمان عاين ويوافقان عددهن بالنصف فتد الاربعة لاثني وللعاين
الساقي وهو ستة وهي غير منقسمة عاينها ومباينة لها ما وبين وفق الجدات وبين
العاين قائل فيكتفي باثنين فهما جزء السهم ويضربان في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بأربعة
وعشرين ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلاها اثنا عشر) أى لأنها المحاصلة
من ضرب وفق مخرج الربع في كامل مخرج السادس أو بالعكس وقوله ولا نعول فيها
أى لعدم الاحتياج اليه (قوله وجزء سهمها اثنان) أى لأنهما عدد أحد المتماثلين من
وفق أحد الصنفين وعدد الآخر كما وضعه الشارح بقوله لأن نصيب الجدات الخ (قوله
وتصح من أربعة وعشرين) أى لضرب اثنين في اثني عشر وحاصله ما ذكره فللزوجة ثلاثة
في اثنين بستة وللاربعة جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة منهم واحد وللعامين
سبعة في اثنين بأربعة عشر لكل واحد منهما سبعة (قوله فهذا مثال المائنة) أى بين
وفق فريق وعدد فريق آخر وقوله في موافقة الخ أى في حال موافقة الخ (قوله وفي أربع
زوجات واثنين وثلاثين بنتا وأربعين الخ) فللاربعة زوجات اثنان ثلاثة وهي لا تنقسم
على الاربعة وتباينها ولاثنين وثلاثين بنتا لثلاثين ستة عشر وهي لا تنقسم على الاثنين

الموافقة وكان جزء سهمها
اثني عشر وتصح من أربعة
وثمانين وفي زوج وأربعة
اخوة للام واثنين عشر شقيقة
أصلاها ستة ونعول لتسعة
وجزء سهمها ستة لمباينة في
الموافقة وتصح من أربعة
وخمسين وفي زوجة وأربع
جدات وعين أصلاها اثنا
عشر ولا نعول فيها وجزء
سهمها اثنان لأن نصيب
الجدات وهو اثنان يوافق
عددهن بالنصف ونصف
الاربعة اثنان ونصيب
العاين وهو ستة مائة
لعددهما واثنان واثنان
مماثلان فيكتفي باثنين
منهما فهما جزء السهم كما قلنا
وتصح من أربعة وعشرين
فهذا مثال المائنة في
موافقة أحد الصنفين
سهامه ومباينة الآخر سهامه
وفي أربع زوجات واثنين
وثلاثين بنتا وأربعين

وثلاثين وتوافقها بنصف الثمن فترد الاثنان وثلاثون انصف ثمنها اثنان وبين الاربع
عدد الزوجات والاثنين عدد وفق البنات تدخّل فيكن في بالا كبر وهو الاربع فهي جزء
السهم وللاربوين السدس ان في المال لها بثلاثة لتكمل سدسهما فاصل المسئلة من أربعة
وعشرين وعالت السبعة وعشرين وتضرب جزء السهم وهو اربع في المسئلة بعولها وهي
سبعة وعشرون بمائة وثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها أربعة وعشرون)
أي عدد حاصل من ضرب وفق مخرج الثمن في كامل مخرج السدس أو بالعكس وقوله
تعول السبعة وعشرين أي التقيم السدسين للاربوين اذ لم يبق لها بعد الاثنان والثلاثين الا
خسة في المال لها بثلاثة (قوله وجزء سهمها أربعة) أي عدد رؤس الزوجات لدخول
عدد وفق البنات فيه مع مائة أحد الصنفين سهمها وموافقة الصنف الآخر سهمها كما
أشار لذلك بقوله للدخلة الخ (قوله وتصح من مائة وثمانية) أي لضرب أربعة في سبعة
وعشرين وحاصله ما ذكره للاربوع زوجات ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحدة ثلاثة
وللاثين وثلاثين بنات ستة عشر في أربعة بأربعة وستين لكل واحدة اثنان وللاربوين
ثمانية في أربعة باثني وثلاثين لكل واحد منهن مائة وستة عشر (قوله وفي جد و جدتين
لاتدلي واحدة منها مائة وستة اخوة الخ) فلا عدتين السدس ثلاثة وهي لا تنقسم عليهما
وتمايزهما وللجد ثلث الباقي خمسة والستة اخوة الباقي عشرة وهي لا تنقسم على الستة
وتوافقها بالنصف فترد الستة وفقها ثلاثة وبين الاثنين عدد الجدتين وبين الثلاثة عدد وفق
الاخوة تمايز فيضرب أحدهما في الآخر ستة وهي جزء السهم فتضرب في ثمانية عشر التي
هي أصل المسئلة بمائة وثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح واحترز بقوله لاتدلي واحدة
به من جماع الوادلت واحدة منها به فانها تحجب به (قوله أصلها ثمانية عشر) أي على
الراجح لان فيها سدسها وثالث الباقي كما مر وقوله وجزء سهمها ستة أي عدد حاصل ضرب
اثنين في ثلاثة أو بالعكس وقوله للباينة في مباينة الخ أي للباينة بين الرؤس بعضها مع
بعض فان اثنين عدد الجدتين تمايز ثلاثة عدد وفق الاخوة مع مباينة أحد الصنفين وهو
الجد نصيبه وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه بالنصف كما مر (قوله وتصح من مائة
وثمانية) فالجدتين ثلاثة في ستة بثمانية عشر لكل واحدة تسعة وللجد خمسة في ستة
بثلاثين والستة اخوة عشرة في ستة بستين لكل واحدة عشرة (قوله وفي أربع زوجات واثنى
عشر أخا شقيقا أولاب وجد و أم) فللاربوع زوجات الربع تسعة وهي لا تنقسم على الاربع
وتمايزها وللازم السدس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة للاثني عشر أخا أربعة عشر وهي
لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف فترد الاثنا عشر انصفها ستة وبين الاربع عدد
الزوجات وبين الستة عدد وفق الاخوة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل
الآخر باثني عشر وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسئلة بأربعة مائة واثنين
وثلاثين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لان فيها سدس
وربعها وثالث الباقي وتقدم أن أصلها ستة وثلاثون على الرابع وقوله وجزء سهمها اثنا عشر
أي عدد الحاصل من ضرب وفق الاربع في الستة أو بالعكس كما علمت وقوله لموافقة في

أصلها أربعة وعشرون وتعول
السبعة وعشرين وجزء
سهمها أربعة للدخلة في
مباينة أحد الصنفين نصيبه
وموافقة النصف الآخر
نصيبه وتصح من مائة
وثمانية وفي جد و جدتين
لاتدلي واحدة منها مائة
وستة اخوة أشقاء أولاب
أصلها ثمانية عشر وجزء
سهمها ستة للباينة في مباينة
أحد الصنفين نصيبه
وموافقة الآخر نصيبه
وتصح من مائة وثمانية
وفي أربع زوجات واثنى
عشر أخا شقيقا أولاب وجد
و أم أصلها ستة وثلاثون
وجزء سهمها اثنا عشر
للموافقة في مباينة أحد
الصنفين نصيبه وموافقة

مما ينسب الخ أي للوافقة بين الرأس وبعضها مع بعض فان الاربع توافق الستة بالنصف مع
 مما ينسب أحد النصفين وهو الزوجات نصيبه وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه (قوله
 وتصح من أربع مائة واثنين وثلاثين) فالاربعة زوجات تسعة في اثني عشر بمائة ومائة
 لكل واحدة سبعة وعشرون وللام ستة في اثني عشر باثنين وسبعين وللخ تسعة في اثني عشر
 بأربعة ومائة وثلاثين وللثاني عشر بأربعة عشر في اثني عشر بمائة ومائة وسبعين لكل
 واحد أربعة عشر (قوله فقد استوفيت الخ) تفريع على جميع ما تقدم من الامثلة
 (قوله مفرقة) أي حال كونها مفرقة (قوله ما عدا اصل اثنين) أي لما تقدم لك من أن
 الانكسار على فريقين لا يأتي في أصل اثنين (قوله فهذه الخ) تفريع على ما سبق
 والمناسبت نفس براسم الاشارة بالقواعد التي ذكرها المظهر الانجبار عنه بقوله جل والمعنى
 حينئذ فهذه القواعد المذكورة جل من الحساب وأما نفسه بالاحكام التي ذكرها فلا
 يناسب جل الجمل عليه الا بتقديره مضاف أي مدلول جل ان قدر في الآخر أودال هذه
 ان قدر في الاول (قوله من الحساب) أي بعض الحساب فن للتبعيض والمجار والمجرور صفة
 مجمل متقدمة عليه وقوله في تأصيل المسئلة الخ يلزم على كلامه ظرفية الشيء في نفسه لانه
 تقدم له أولا نفس الحساب بتأصيل المسائل وتصحيحها ومحاب بانه من ظرفية الاجزاء في
 الكل بأن يلاحظ في الحساب المظروف كل جزء من تجزأه المذكورين وفي الظرف جملة
 الجزئين كذا يفيد كلام الاساتذة المحققين وقد تقدم لك هناك أن الاولى نفس الحساب
 بالقواعد المتعلقة بالتأصيل والتصحيح وعلى هذا فهو من ظرفية المتعلقة بالسكر في
 الملقى بالفتح فتدبر (قوله وما ينبنى عليه ذلك) أي التصحيح فقط لا هو والتأصيل كما قد
 يتوهم لانه قد فسر ما ينبنى عليه ذلك بالنسب الاربع بين الاعداد والذي ينبنى على ذلك
 التصحيح فقط كما لا يخفى (قوله وهو) أي ما ينبنى عليه ذلك وقوله النسب أي الاربع
 (قوله جل) خبر عن اسم الاشارة وقد علمت ما فيه على كلام الشارح من انه يحتاج
 لتقدير مضاف (قوله والجملة مرادفة لكلامه عند بعض النحاة) هو ما عليه الزحشرى
 واخذه الكافيحي وهو ما ينبنى على اشتراط الفائدة بالفعل فيها كالسكلام فكل جملة
 كلام وبالعكس ولا يرد على ذلك قولهم جملة الشرط مع أنها الفائدة فيها واحد لانه من
 المجاز كما نبه عليه الامير (قوله وأعم منه عند بعضهم) هو ما مشى عليه ابن هشام وهو
 الاحسن كما قاله العلامة الامير ~~كان~~ في الاولولة أن المختار هو الترادف وهذا
 مبني على عدم اشتراط الفائدة بالفعل فيها فكل كلام جملة ولا عكس عكسا لغويا فيبينهما
 العموم والمخصوص المطلق فيجتمعا في نحو زيد قائم وتنفرد الجملة في نحو ان قام زيد
 (قوله يأتي على مثالين الخ) أي يأتي على طريقتي الخ وهذه صفة مجمل وقوله العمل في
 الانكسار الخ سألني توضيح ذلك في الشارح (قوله من غير تطويل الخ) مرتبط بقوله جل
 كما يؤخذ من كلام الشارح ويحتمل أنه مرتبط بقوله يأتي على مثالين العمل وقوله بل
 بالاختصار اضرب انتقالي (قوله ولا اعتساف) هكذا في بعض النسخ وهو حينئذ يوصل
 المزمرة وفي بعض النسخ ولا اعتساف وهو حينئذ يقطع المزمرة وهو الذي يظهر عايه قوله

الاخر نصيبه وتصح من
 أربع مائة واثنين وثلاثين
 فقد استوفيت الاقسام
 الاثني عشر بالامثلة مفرقة
 في جميع اصول المسائل
 بعول وبغير بعول ما عدا
 اصل اثنين قال المؤلف
 رحمه الله تعالى (فهذه)
 أي الاحكام التي ذكرتها
 (من الحساب) في تأصيل
 المسئلة وتصحيحها وما ينبنى
 عليه ذلك وهو النسب بين
 الاعداد (جل) بفتح الميم
 جمع جملة بسكونها والجملة
 مرادفة لكلامه عند بعض
 النحاة وأعم منه عند بعض
 (يأتي على مثالين) أي تلك
 الجمل (العمل) في الانكسار
 على ثلاثة فرق وعلى أربعة
 (من غير تطويل) في العمل
 بل باختصار (ولا اعتساف)

بكسر الهمزة دون الال اسقوط الهمزة عليه قال في القاموس عسف عن الطريق عسف
 أي من باب ضرب مال وعادل كاعتسف وتعتسف ثم قال وأعسف سار بالهـ لخطب عشوى
 اه أفاده الاستاذ الحفني (قوله أي ركوب خلاف الطريق) تفسير للاعتساف وقوله
 بل هي على الطريق المجادة ضرب انتقالي أي الجمـل المذكورة على الطريق المستقيمة
 فالضمير راجع للعمل وهذا يؤيد أن قوله من غير تطويل الخ مرتبط بقوله الجمـل والمجادة
 بمعنى المستقيمة قال في المختار المجادة معظم الطريق والجمع جواد بتشديد الدال والمراد هنا
 المستقيمة كجملت (قوله فاقنع الخ) لا بد في كلام المصنف من التجريد لان القناعة
 معناها الرضا باليسير من العطاء فيكون معنى كلام المصنف فارض باليسير من العطاء بما
 بين فيلزم التكرار في المرضي به فتجرد عن بعض معناه او يراد به الرضا فيصير المعنى فارض
 بما بين (قوله من القناعة) أي مأخوذ من القناعة وقوله وهي الرضا باليسير ومماها
 الزهد في الدنيا فان النجاة منها فوز والاسـ ترسل فيها عجز فبقى ان علم أن المال متروك
 لو ارث أو مصاب بحادث أن يكون زهـ ده فيها أقوى من رغبته وتركه أكثر من طلبه وإذا
 أردت أن تزهـد فيها فانظر هي عند من وفي يد من مع أن حلالها حساب وحرामها عقاب ومن
 طلبها فاته ومن نظر اليها عتمه ومن استغنى فيها فتن ومن افقة رغبها خزن وما أحسن قول
 الامام الشافعي رضي الله عنه

أمت مطامعي فأرحمت نفسي * فان النفس ما طمعت تهون
 وأحييت القنوع وكان ميتا * ففي أحياها عرضي مصون
 اذا طمع يحل بقلب عبيد * علقته مهانة وعـلامه هون

أفاده في اللواؤة (قوله من العطاء) أي من المعطى فهو اسم مصدر أعطى لكن بمعنى اسم
 المفعول كما يؤخذ من كلام الاستاذ الحفني (قوله من قولهم قنع بالكسر) حاصله أن قنع
 بالكسر كرضى وزنا بمعنى وقنع بالفتح كسأل وزنا بمعنى وقد قال بعضهم العبد حران قنع *
 أي رضي فهو بالكسر والمحر عبدان قنع * أي سأل فهو بالفتح
 فاقنع ولا تقنع فما * شئ بشين سوى الطمع

(قوله والا حديث في فضل القناعة) أي أو اوردته في بيان فضل القناعة وقوله كثيرة
 شهيرة خبران عن الميتة داو لم يلزم من الكثرة الشهرة جمع بينهما ولم يكن بالكثرة
 (قوله القناعة كثر لا يقنى) أي كالكثرة الذي لا يفرغ لانها تتجمله على عدم التطلع لما في
 أيدي الناس كما ان الكثرة المذكورة كوريجـ حل صاحبه على ذلك (قوله عز من قنع وذل من
 طمع) الظاهر أنهم اجلتان لانشاء الدعاء ويحتمل أنهم مالالاخبر عما يحصل لمن قنع وإن
 طمع (قوله وأما قنع بالفتح الخ) مقابل لقوله قنع بالكسر (قوله وقوله) ميتة أخيره
 متصيده من الكلام أي نقول في شرحه كذا وكذا (قوله بما بين) المتبادر أن ما موصولة
 وقال بعضهم الاولى أن تكون مصـ درية والمعنى فاقنع بتدبيري فهي كقوله في باب المجـد
 والاخوة فاقنع يا صاحبي عن استـفهام وحينئذ فليس المراد الأربا رضا بما بين في هـ ذه
 الارجوزة بأن يقتصر عليه لان طلب العلم الزائد يذهبني قطعاً ولو كانت موصولة لاسمها للزم

عليه ذلك اه ويمكن أن يقال ليس لازماً على ذلك أيضاً أن المراد أنه باندى يندى له
المصنف بحث لا يطالب ما يندى غيره المساوى لما يندى هو فلا يندى في أنه يطالب العلم الزائد
فتدبر (قوله في بيان العمل الخ) أى وهو النظر بين كل فريق وسهامه أماناً للمباينة وأما
بالموافقة ثم بين المبتدئات بعضها مع بعض بانظار أربعة إلى آخر ما يأتى عن الشارح (قوله
عند من الخ) راجع لقوله وعلى أربعة وقوله وهو ما عدا المسألة أى من أهل المذهب
الثلاثة لأنهم يورثون أكثر من جديتين (قوله وفي أمثلة) عطف على ما في بيان العمل
فالعائدة في شيتين وقوله من ذلك أى من المذكور من الانكسار على ثلاث فرق أو على
أربعة أى من مسائل ذلك (قوله اعلم أنه) أى المحال والشان (قوله ذلك نظران) أى
تنظر بين كل فريق وسهامه أماناً للمباينة وأما بالموافقة ونظر بين الرؤس بعضها مع بعض كما
سيوضحه الشارح (قوله أولهما) أى أول النظرين وقوله أن تنظر بين فريق وسهامه
هكذا في النسخ وهو الصواب وفي نسخة بين كل فريق وهي غير صواب أقوله بعد ثم تنظر
بين الفريقين المتباعدتين وسهامه إلى أن قال ثم تنظر بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين الرابع
وسهامه كذلك (قوله فاما أن يتباينا واما أن يتوافقا) فالنظر بين الفريقين وسهامه بهذين
النظرين فقط (قوله فان يتباينا فأبقى ذلك الفريق الخ) ولا تضربه في السهام لأنه لا يضرب
الفريق في السهام أصلاً وقوله وأثبت أى في الدهن وكذا يقال في قوله وان توافقا فرد
ذلك الفريق الخ (قوله ثم تنظر بين الفريقين المتباعدتين وسهامه كذلك) أى مثل نظرك بين
الفريقين الأول وسهامه في أنه أماناً للمباينة وأما بالموافقة (قوله وأثبت ذلك الفريقين) أى
عند مباينته لسهامه وقوله أو وفقه أى عند موافقته لسهامه (قوله ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك) أى مثل نظرك بين كل من الفريقين الأول والثاني وسهامه في أنه أماناً
بالمباينة وأما بالموافقة فتثبت الفريقين متباينتين أو وفقه عند الموافقة (قوله ثم
بين الرابع وسهامه) أى ان كان وقوله كذلك أى مثل ذلك كما مر (قوله فهذا) أى النظر
بين الرؤس والسهام وقوله هو النظر الأول أى من النظرين المذكورين في الانكسار على
ثلاث فرق وعلى أربعة (قوله والنظر الثاني بين المبتدئات) أى من الفرق الثلاث
أو الأربع كلها أو وفقها (قوله فان تماثلت كلها) أى الخمسة وخمسة وخمسة كما سأتى
في الأمثلة وقوله واكتف بأحدها أى واضربه في المسئلة وكذلك قال فهو جزء السهم
(قوله وان تداخلت كلها) أى الخمسة وخمسة وعشرة كما سأتى في الأمثلة وقوله فأكثرها
جزء السهم أى فاضربه في المسئلة (قوله وان تماثلت كلها) أى الثلاثة واثنين وخمسة كما
سأتى في الأمثلة وقوله فسطحها جزء السهم أى ما حصل من ضرب بعضها في بعض على الوجه
الآتى وقوله جزء السهم أى فاضربه في المسئلة (قوله وان توافقت) أى كأربع وأثنى
عشرة وست وثلاثين كما سأتى في الأمثلة وقوله واختلفت أى بان يبين بعضها أو وافق
بعضها (قوله وهي) أى طريق الكوفيين وقوله أن تنظر بين ميتين منها وتحصل أقل
عدد يقيسهم على كل منهما أى بان تنظر بينهما بالنسب الأربع فان تباينا كأربعة وخمسة
فاضرب أحدهما في كامل الآخر يحصل عشرون فقد حصلت أقل عدد يقيسهم عليه ما

عن غيره * (فائدة) * في
بيان العمل في الانكسار
على ثلاثة فرق وعلى أربعة
عند من يتأني عنه وفي
أمثلة من ذلك اعلم أنه إذا
وقع الانكسار على ثلاثة
فرق أو أربعة فلك نظران
كما تقدم في الانكسار على
فريقين أولهما أن تنظر بين
كل فريق وسهامه فاما أن
يتباينا واما أن يتوافقا فان
تباينا فأبقى ذلك الفريق
بتمامه وأثبتته وان توافقا
فرد ذلك الفريق إلى وفقه
وأثبت وفقه مكانه ثم تنظر
بين الفريقين الثاني وسهامه
كذلك وأثبت ذلك الفريق
أو وفقه ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك ثم بين
الرابع وسهامه كذلك
فهذا هو النظر الأول والنظر
الثاني بين المبتدئات بعضها
مع بعض فان تماثلت كلها
فاكتف بأحدها فهو جزء
السهم وان تداخلت كلها
فاكثرها جزء السهم وان
تماثلت كلها فسطحها جزء
السهم وان توافقت أو
اختلفت فأوجه منها طريق
الكوفيين وهي ان تنظر
بين ميتين منها وتحصل

أقل عدد ينقسم على كل
منها فما حصل فانظر بينه
وبين ثالث وحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما
فما حصل فانظر بينه وبين
رابع ان كان وحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما
فما حصل فهو جزء السهم
فاضربه في أصل المسئلة
أو مبلغها بالمول ان عالت
فما حصل فهو المطلوب
وهو ما تصح منه المسئلة
فاذا أردت قسمة المصحح
فاضرب حصه كل فريق
من أصل المسئلة في جزء
السهم واقسم المحاصل على
ذلك الفريق ان كان متعدد
يحصل ما لو احده من التصحيح
وان كان الفريق شخصا
واحدا فما حصل من ضرب
حصته في جزء السهم هو
ماله من التصحيح اذا تقرر
ذلك فلنمثل أمثلة من
الانكسار على ثلاثة فرق
ولا يتأتى ذلك الا في الاصول
الثلاثة التي نعمل في أصل
سنة وثلاثين ففي خمس
جذات وخمسة اخوة لام
وخمسة أعمام أصلها ستة وجزء
سهمها خمسة وتصح من
ثلاثين ولو كانت الأعمام
عشرة كان جزء سهمها

وان توافقا كأربعة وسبعة فاضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر فقد
حصات أقل عدد ينقسم عامهما وان بداخلافهما كنهما أو ان تماثلا كما
بأحدهما فهذا هو أقل عدد ينقسم عامهما فانظر بينه وبين ثالث كما قال الشارح (قوله
فما حصل فانظر بينه وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما) فان تماثلا
فاضرب أحدهما في كامل الآخر الى آخر ما تقدم وكذا يقال في قوله وما حصل فانظر
بينه وبين رابع وقوله ان كان أي ان وجد وقوله وحصل أقل عدد داخ أي فان تماثلا
فاضرب أحدهما في كامل الآخر الى آخر ما مر (قوله فاضربه في أصل المسئلة) أي بذون
عول ان لم نعمل أخذ ما بعد (قوله فما حصل) أي بالضرب المذكور وقوله فهو المطلوب
أي من الضرب وقوله وهو أي ما حصل الذي هو المطلوب (قوله فاذا أردت قسمة
المصحح) أي بين الورثة وقوله فاضرب حصه كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم الخ
ففي المثال الأول من الأمثلة الآتية تضرب حصه الخمس جذات من أصل المسئلة وهي
واحد في جزء السهم وهو خمسة يحصل خمسة وتقسيم ذلك المحاصل وهو خمسة على ذلك
الفريق وهو الجذات يحصل ما لو واحد وهو واحد لكل جذة وكذلك الباقي كما سيأتي
(قوله من التصحيح) أي من المصحح (قوله وان كان الفريق شخصا واحدا) أي كأنهم في
بعض الأمثلة الآتية وهذا مقابل لقوله ان كان متعدد (قوله فما يحصل من ضرب
حصه الخ) أي كالعشرين المحاصلة من ضرب حصه العزم وهي واحد في جزء السهم وهو
عشرون وقوله هو ماله من التصحيح أي من المصحح (قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من
النظر بين الرؤس والسهم بنسبتين والنظر بين الرؤس بعضها مع بعض بالنسب الاربع الى
آخر ما مر (قوله فلنمثل أمثلة) أي سبعة من الانكسار على ثلاثة فرق واثنتين من الانكسار
على أربعة فرق فالجمله تسعة (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الانكسار على ثلاثة فرق وقوله الا
في الاصول الخ أي لان أصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الا على فريق واحد كما سبق وأصل
ثلاثة ليس فيه غير فريقين وأصل أربعة وثمانية وان تصور فيها ثلاثة فرق لكن منها
صاحب نصف وهو لا يتعدو أصل ثمانية عشر فيه ثلاثة فرق منها الجذ وهو لا يتعدو
وانما يتعدو الجذات والاخوة اه لؤلؤة (قوله ففي خمس جذات وخمس أخوات لام
وخمس أعمام) فللخمسة الجذات السدس واحد وهو لا ينقسم على الخمسة ويباينها وللخمسة
اخوة لام الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الخمسة ويباينانها وللخمسة أعمام الباقي
وهو ثلاثة وهي لا تنقسم على الخمسة وتباينها وبين المشتقات التماثل فيمكن في واحد منها
وهو خمسة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة بثلاثين ومنها تصح كما ذكره
الشارح (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس الذي للجذات وقوله وجزء سهمها خمسة
أي للتماثل بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الممانعة بين الرؤس والسهم (قوله وتصح
من ثلاثين) أي لضرب خمسة في ستة وحاصله ما ذكره للجذات واحد في خمسة بخمسة لكل
واحد واحد وللأخوة للام اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللخمسة أعمام ثلاثة
في خمسة بخمسة عشر لكل واحد ثلاثة (قوله ولو كان الأعمام عشرة كان جزء سهمها

عشرة) أي لداخله خمسة ذين الرأس بعضها مع بعض إذا خمسة داخله في العشرة فيمكن
بالأكبر وهو العشرة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ستة يحصل ستون
فصحت من ضعف الثلاثين وكذلك قال الشيخ وتصح من ضعفها أي الذي هو ستون
فللخمس جذات واحد في عشرة بعشرة لكل واحد اثنان وللخمس عشرة أخوة لأم اثنان في
عشرة بعشرين لكل واحد أربعة وللعشرة أعمام ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد
ثلاثة (قوله وفي جذتين وثلاثة أخوة لأم وخمس أعمام) فالجذتين السدس واحد
لا ينقسم عليهما ويأبى بينهما وللثلاثة أخوة لأم الثلث اثنان لا ينقسمان عليهما ويأبى عددهم
وللخمس أعمام الباقي وهو ثلاثة لا تنقسم عليهم وتباين عددهم وبين عدد المجذتين
وعدد الثلاثة أخوة لأم تباين فيضرب أحدهما في الآخر ستة وبين الستة وعدد الخمسة
أعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر ثلاثين وهو جزء السهم فتضرب في أصل المسألة
وهو ستة بمائة وثمانين ومنها تصح كما ذكره الشرح (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس
الذي للجذتين وقوله وجزء سهمها ثلاثون أي لما بينة بين كل فريق وسهامه وبين الرأس
بعضها مع بعض (قوله وتصح من مائة وثمانين) أي لضرب ثلاثين في ستة وحاصله ما ذكر
فالجذتين واحد في ثلاثين بثلاثين لكل واحد خمسة عشر وللثلاثة أخوة لأم اثنان في
ثلاثين بستين لكل واحد عشرون وللخمس أعمام ثلاثة في ثلاثين بثلاثين لكل واحد
ثمانية عشر (قوله وهي صماء) أي أشدها بعموم التباين لها (قوله وفي جذتين وثمانية
أخوة لأم وثمان عشرة شقيقة) فالجذتين السدس واحد لا ينقسم عليهما ويأبى بينهما
وللثمانية أخوة لأم الثلث اثنان وهما لا ينقسمان عليهما ويوافقان عددهم بالنصف
فترد الثمانية لنصفها أربعة وللشقيقات الثلثان أربعة لكن الذي بقي ثلاثة وهي أقل
من الثلثين فيعمل الواحدان تكمل الثلثين فتصير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية عشر
وتوافقها بالنصف فترد الثمانية عشر لنصفها ستة وبين عدد المجذتين وعدد فوق الأخوة
لأم تدخل فيمكن بالأكبر وهو أربعة ويدينها وبين فوق الشقيقات وهو تسعة تباين
فتضرب أحدهما في الآخر ستة وثلاثين وهي جزء السهم فتضرب في المسألة بعولها وهي
سبعة بمائتين واثنين وخمسين ومنها تصح كما ذكره الشرح (قوله أصلها ستة) أي يخرج
السدس الذي للجذتين وقوله وتعمل أسبعة أي لتكمل الثلثين وقوله وجزء سهمها
ستة وثلاثون أي لما بينة وفق الشقيقات وهو تسعة لوفوق الأخوة لأم وهو أربعة الدائل
فيه عدد المجذتين (قوله وتصح من مائتين واثنين وخمسين) أي لضرب ستة وثلاثين في سبعة
وحاصله ما ذكر فالجذتين واحد في ستة وثلاثين بستة وثلاثين لكل واحد ثمانية عشر
والثمانية أخوة لأم اثنان في ستة وثلاثين باثنين وسبعين لكل واحد تسعة وللثمان عشرة
شقيقة أربعة في ستة وثلاثين بمائة وأربعة وأربعين لكل واحد ثمانية (قوله وفي أربع
زوجات واثنى عشرة جذة وستة وثلاثين شقيقة) فلأزواج الأربع ثلاثة وهي لا تنقسم
عليهن وتباين عددهن وللجذات السدس اثنان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان
عددهن بالنصف فترد الجذات لنصفهن ستة وللشقيقات الثلثان ثمانية لكن الذي بقي

عشرة وتصح من ضعفها
وفي جذتين وثلاثة أخوة لأم
وخمس أعمام أصلها ستة
وجزء سهمها ثلاثون وتصح
من مائة وثمانين وهي
صماء وفي جذتين وثمانية
أخوة لأم وثمان عشرة شقيقة
أصلها ستة وتعمل أسبعة
وجزء سهمها ستة وثلاثون
وتصح من مائتين واثنين
وخمسين وفي أربع زوجات
واثنى عشرة جذة وستة
وثلاثين شقيقة

سبعة في مال واحد لتكمل الثلاثين فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عاين وتوافق عددهن
 بالربع فترد الشقيقات لربعهن تسعة وبين عدد الزوجات الأربع وعدد وفق الجدات وهو
 ستة توافق بالنصف في ضرب نصف أحدهما في كابل الآخر يثنى عشر ويبنها وبين عدد وفق
 الشقيقات وهو تسعة توافق بالثلث في ضرب ثلث أحدهما في كابل الآخر يست وثلاثين
 وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر بأربعة مائة وثمانية وستين
 ومنها نصح كذكره الشارح (قوله أصاها اثنا عشر) أي عدد حاصل ضرب وفق مخرج
 لربع في مخرج السدس أو بالعكس وقوله وتعمل لثلاثة عشر أي لتكمل الثلاثين
 (قوله وجزء سهمها ستة وثلاثون) أي عدد حاصل ضرب وفق أحد العددين من الرؤس
 في كابل الآخر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانية وستين) أي لضرب ستة وثلاثين في
 ثلاثة عشر فللأربع زوجات ثلاثة في ستة وثلاثين بمائة وثمانية مائة لكل واحدة سبعة
 وعشرون وللاثنى عشرة جذة اثنان في ستة وثلاثين بثمانين وسبعين لكل واحدة ستة وست
 وثلاثين شقيقة ثمانية في ستة وثلاثين بمائة وثمانين لكل واحدة ثمانية
 (قوله وفي أربع زوجات وعشرين بنتا وأربعين جذة وعم) فللأربع زوجات الثمن ثلاثة
 وهي لا تنقسم على الأربع وتباينها وللعشرين بنتا الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على
 العشرين وتوافقها بالربع فترد العشرين بنتا لربعها وهو خمسة وللأربع زوجات السدس
 أربعة وهي لا تنقسم على الأربع وتوافقها بالربع فترد الأربع إلى أربع عشرة والباقي
 وهو واحد لأم وبين عدد الزوجات الأربع زوجات وفق البنات وهو خمسة تباين في ضرب أحدهما
 في الآخر بعشرين وبين وفق الجدات وهو عشرة تدخل في كابل أكبر وهو
 العشرون فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بأربعة مائة وثمانين
 ومنها نصح كما ذكره الشارح (قوله أصاها أربعة وعشرون) أي عدد الحاصل من ضرب وفق
 مخرج الثمن في كابل مخرج السدس أو بالعكس وقوله وجزء سهمها عشرون أي عدد
 الحاصل من ضرب عدد الزوجات الأربع في وفق عدد البنات وذلك عشرون وقد دخل
 فيها وفق عدد الجدات فاذلك اكتفى بالأكبر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانين) أي
 لضرب العشرين في أربعة وعشرين وحاصله ما ذكره للأربع زوجات ثلاثة في عشرين
 بستين لكل واحدة خمسة عشر وللعشرين بنتا ستة عشر في عشرين بثلاثمائة وعشرين لكل
 واحدة ستة عشر وللأربع زوجات أربعة في عشرين بثمانين لكل واحدة اثنان ولأم واحد
 في عشرين بعشرين واعلم أن ذكر الأربعين جذة أغماه وبحسب الامكان العقلي فقط لأن
 ذلك لا يتصور في الخارج بل قال بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جذات ثلاث
 وأرباب واحدة غير واردة فالوارثات أم الأم وأم الأب وأم أبي الأم وغير الوارثة أم أبي
 الأم وانما تذكر الزيادة على ذلك للتمرين (قوله وفي زوجتين وأربع جذات وجدان) فللزوجتين
 الأربع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينها وللأربع جذات السدس
 ستة وهي لا تنقسم عاين وتوافق عددهن بالنصف فترد الجدات لنصفها وهو اثنان
 وللجدات الباقي وهو سبعة وللعشرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة وهي لا تنقسم على

أصاها اثنا عشر وتعمل لثلاثة
 عشر وجزء سهمها ستة
 وثلاثون وتصح من أربع مائة
 وثمانية وستين وفي أربع
 زوجات وعشرين بنتا
 وأربعين جذة وعم أصاها
 أربعة وعشرون وتصح من
 سبعة وعشرين وتصح من
 أربع مائة وثمانين وفي
 زوجتين وأربع جذات وجد
 أبي أبي أبي في الدرجة
 الرابعة حتى لا يجيب واحدة
 من الجدات وعشرة أخوة

العشرة وتوافق بالنصف فتد العشرة لنصفها خمسة فبين عدد الزوجتين ووفق المجذات
وهو اثنتان تماثل فيكتفي بأحدهما وهو اثنتان وبينهما وبين وفق الاخوة وهو خمسة تماثل
فيضرب أحدهما في الاخرية عشرة وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة
وثلاثون بثلاثمائة وستين ومنها نصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي
لان فيها أربعة وسدسا وثلاث الباقي وكل مسئلة فيم اربع وسدس وثلاث الباقي فأصلها ستة
وثلاثون على الرابع كما تقدم (قوله وجزءها عشرة) أي لما بينة وفق الاخوة وفق المجذات
المماثل له عدد الزوجتين (قوله ونصح من ثلاثمائة وستين) أي لضرب عشرة في ستة
وثلاثين وحاصله ما ذكر فللزوجتين تسعة في عشرة بتسعين لكل واحدة خمسة وأربعون
وللاربعة جذات ستة في عشرة بستين لكل واحدة خمسة عشر وللجذات ستة في عشرة بستين
وللعشرة اخوة أربعة عشر في عشرة بمائة وأربعين لكل واحد أربعة عشر وقوله فقس
على ذلك أي على ما ذكرنا أثره من مسائل الانكسار على ثلاثة فرق (قوله ومن الانكسار
على أربعة فرق) عطف على قوله من الانكسار على ثلاثة فرق أي ولتأمل المسئلة من
الانكسار على أربعة فرق والمراد بالجميع ما فوق الواحد لانه ذكر مثالين من ذلك (قوله
ولا يتأني ذلك الا في أصل الخ) أي فلا يتأني ذلك في أصل اثنين وثلاثة وأربعة وثمانية
وثمانية عشر لما تقدم من أنه لا يتأني في الانكسار على ثلاثة فرق فلا يتأني فيها
الانكسار على أربعة بالاولى ولا يتأني في أصل ستة وثلاثين لانه في أصل ستة متى اجتمع فيه
أكثر من ثلاثة فرق فلا بد أن يكون هناك ذوالنصف ولا يكون الا واحدا وفي أصل ستة
وثلاثين انما يتعد في الزوجات والمجذات والاخوة وأما المجذات فلا يكون الا واحدا
لؤلؤة (قوله ففي زوجتين وأربع جذات وثمانى أخوات لام وست عشرة شقيقة)
فللزوجتين اربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهما وتماثلها وللاربعة جذات السدس اثنتان
وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان بالنصف فتد الاربع جذات الى نصفها وهو اثنتان
وللثمان أخوات لام الثلث أربعة وهي لا تنقسم عليهن وتوافقهن بالربع فتد الثمان أخوات
الى ربعا وهو اثنتان والست عشرة شقيقة الثمان ثمانية لكن الباقي ثلاثة فقط فعمال
بخمسة لتكمل الثلثين فتصير حصتهن ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها
بأثنين فتد الست عشرة الى ثمنها وهو اثنتان وبين الممثلة التماثل فيكتفي بأحدهما وهو
اثنتان فهو جزء السهم فاذا ضربت في المسئلة بعولها وهي سبعة عشر حصل أربعة
وثلاثون ومنها نصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أي لان فيها أربعة وسدسا
وكل مسئلة فيم اربع وسدس فهي من اثني عشر لانها الحاصلة من ضرب وفق مخرج
أحدهما في كامل مخرج الآخر (قوله وتعمل لسة عشر) أي لتكمل الثلثين وقوله
جزءها اثنتان أي للمماثلة بين الممثلة (قوله ونصح من أربعة وثلاثين) أي لضرب
اثنين في سبعة عشر وحاصله ما ذكر فللزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة
والاربعة جذات اثنتان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثمان أخوات لام أربعة في
اثنين بثمانية لكل واحدة واحد والست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة عشر لكل

لاب أصلها ستة وثلاثون
وجزءها عشرة
من ثلاثمائة وستين فقس
على ذلك ومن الانكسار على
أربعة فرق ولا يتأني ذلك
الا في أصل اثني عشر
وضعهما في زوجتين وأربع
جذات وثمانى أخوات لام
وست عشرة شقيقة أصلها
اثنا عشر وتعمل لسة عشر
وجزءها اثنتان ونصح
من أربعة وثلاثين

واحدة واحد (قوله وفي مسألة الامتحان) سمعت بذلك لانها يمكن بها الطلبة كما سيذكره
 الشارح (قوله وهي أربع زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة أعمام) فالاربعة
 زوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع زوجات وتباينها وللخمس جذات السدس
 اربعة وهي لا تنقسم على الخمس جذات وتباينها ولا سبع بنات الثمان ستة عشر وهي لا تنقسم
 على السبع بنات وتباينها وللتسعة أعمام الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم وتباينهم وبين
 عدد الزوجات الاربع وعدد الجذات الخمس التباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين
 وينتجها وبين عدد البنات السبع تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة وأربعين
 وينتجها وبين أعمام التسعة أعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائتين وستين
 وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو اربعة وعشرون بثلاثين ألفا ومائتين
 وأربعين لأن ألفا في اربعة وعشرين بأربعة وعشرين ألفا ومائتين في اربعة وعشرين
 بأربعة آلاف وثمانمائة وان ستين في اربعة وعشرين بالف وأربعة مائة وأربعين فيحتاج
 لثلاث ضربات وجعلته ذلك ثلاثون ألفا ومائتان وأربعون ومنها تصح كما ذكره الشارح
 (قوله أصلها اربعة وعشرون) أي لان فيها ثمانية وسدسا وكل مسئلة فيها ثمن وسدس فأصلها
 اربعة وعشرون لانها الحاصل من ضرب وفق مخرج أحدهما في كامل مخرج الآخر
 (قوله وجزء سهمها ألف ومائتان وستون) أي للباينة بين الممتهات فيعين الاربع عدد
 الزوجات والخمس عدد الجذات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين وينتجها وبين
 السبع عدد البنات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة وأربعين وينتجها وبين التسعة
 عدد الأعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر بالف ومائتين وستين كما تقدم (قوله
 وتصح من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين) أي لضرب ألف ومائتين وستين في اربعة
 وعشرين وحاصله ما ذكرنا فإذا أردت القسمة فاما أن تضرب حصته كل فريق من أصل
 المسئلة في جزء السهم واما أن تعطى كل فريق من الصحيح بمثل نسبة ماله من أصل المسئلة
 الى أصل المسئلة وهو أسهل فالاربعة زوجات الثمن ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانون لكل
 واحدة منهن تسعمائة وخمسة وأربعون وللخمس جذات السدس خمسة آلاف وأربعون
 لكل واحدة ألف وثمان ولسبع بنات الثمان عشرون ألفا ومائة وستون لكل واحدة
 ألفان وثمانمائة وثمانون وللتسعة أعمام الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحد
 مائة وأربعون (قوله يمكن بها الطلبة) أي يختبر بها فهم الطلبة وهذا هو وجه تسميتها
 بمسئلة الامتحان وقوله فيقال خلف اربعة فرق الخ هذه تفسر لقوله يمكن بها الطلبة
 وقوله ومع ذلك أي ومع كونه خلف اربعة فرق من الورثة كل فريق منها أقل من عشرة
 وقوله صحت من أكثر من ثلاثين ألفا أي لانها صحت من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين
 وقوله ما صورتها فيقال في الجواب صورتها ما لم يتع عن اربع زوجات وخمس جذات
 وسبع بنات وتسعة أعمام وقد تقدم لك العمل فيها فلا تغفل (قوله وتسمى أيضا صماء)
 أي وتسمى صماء كما تسمى بمسئلة الامتحان وانما سميت صماء لانه صماء التباين اذ كل
 فريق باينته سهمه وبين الممتهات التباين (قوله ففقس على ذلك) أي على ما ذكر من

وفي مسألة الامتحان وهي
 اربع زوجات وخمس جذات
 وسبع بنات وتسعة أعمام
 أصلها اربعة وعشرون
 وجزء سهمها ألف ومائتان
 وستون وتصح من ثلاثين
 ألفا ومائتين وأربعين يمكن
 بها الطلبة فيقال خلف
 اربعة فرق من الورثة كل
 فريق منهم أقل من عشرة
 ومع ذلك صحت من أكثر
 من ثلاثين ألفا ما صورتها
 وتسمى أيضا صماء ففقس
 على ذلك والله أعلم

المثالين نظائرهما (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وهو المسمى بالمناسخة) ظاهره يقتضي أن المناسخة اسم لتصحيح المسائل بالنسبة لمبتين فأكثر مع أن قوله بعد وفي اصطلاح الفرضيين أن يموت الخ يقتضي أن المناسخة اسم لثبوت واحد فأكثر من ورثة الأول قبل قسمة تركته لكن لا يخفى ما فيه من التسامح والتحقيق أنها اسم للصحيح الذي تصح منه المسئلتان فافهم (قوله فقال) عطف على شرع

* (باب المناسخات) *

أي باب بيان العمل فيها كما يعلم من كلام المصنف وهذا الباب من مستصعبات هذا الفن ولا يتقنه إلا الماهر في الفرائض والحساب كما في اللؤلؤة (قوله جمع مناسخة) يفتح السين على الأشهر مصدر وانما سجدت مع أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لاختلاف أنواعها أو اسم مفعول ويصح كسرهما على خلاف الأشهر اسم فاعل وعلى كل فالمفاعلة ليست على بابها إلا الأولى منسوخة فقط والثانية مناسخة فقط والمفاعلة تقتضي الفعل من الجانبين كالمضاربة وذلك أن تجعلها على بابها باعتبار أخذها من النسخ بمعنى النقل لأنك عند قسمة الجماعة تنقل الكلام من الأولى للثانية ومن الثانية للأولى لأنك تقول من له شيء من الأولى أخذته مضروباً في جميع الثانية أو وفقها ومن له شيء من الثانية أخذته مضروباً في سهام مورثه أو وفقها وبعضهم جعلها أشبه بمفاعلة حيث مات من ورثة الأول أكثر من واحد لأن المتوسط بين الأولى والآخرية مناسخة للأولى ومنسوخة بالثالثة وهكذا حيث لم يموت من ورثة الأول إلا واحد يكون إطلاقها حينئذ طرد الباب لأنه ليس هناك متوسط مناسخة ومنسوخة وانما كان ذلك شبه مفاعلة لمفاعلة حقيقة لأن المتوسط مناسخة للأولى ومنسوخة بالثالثة وحقيقة المفاعلة انما تكون إذا كان الفعل من الجانبين كما نقله في اللؤلؤة عن شيخ الإسلام (قوله من النسخ) أي مأخوذة من النسخ بمعنى الإزالة لأن الجماعة تزيد حكم المسائلين قبلها أو بمعنى التغيير لأنها تغير حكمهما أيضاً بمعنى النقل لأن النظر أنة نقل من المسئلة الأولى للثانية فالمناصفة موجودة على كل من المعاني الثلاثة ولذلك قال الشارح بعد ومناسبة الاصطلاح لغوي ظاهرة (قوله وهو) أي النسخ وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله الإزالة ومنه بهذا المعنى نسخت الشمس الظل أي أزالته وقوله أو النسخ من منته بهذا المعنى نسخت الريح آثار الأبار أي غيرتها وأدنى ذلك وفيما بعده تنويعة وقوله أو النقل ومنه بهذا المعنى نسخت الخشب أي نقلت ما فيه باللفظ والمعنى نقلها فان نقل المعنى لكن بالفاظ آخر قيل له سلخ وان أفسد المعنى واللفظ أفساداً كلياً قيل له مسخ بالميم أوله ولذلك قال في شرح الترتيب الفرق بين النسخ والسلخ والمسخ أن المسخ نقل اللفظ والمعنى نقلهما وان السلخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسخ أفساد اللفظ والمعنى أفساداً كلياً كما في اللؤلؤة (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله رفع حكم شرعي باثبات آخر أي كرفع وجوب استكمال بدت المقدس بوجوب استكمال الكعبة ومقتضى كلامه حيث قال بالثبات آخر أنه لا يكون إلا إلى بدل وعليه الإمام الشافعي رضي الله عنه وكذا بعض الأئمة وذهب

ولما أنهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لمبتين واحد شرع في تصحيح المسائل بالنسبة لمبتين فأكثر وهو المسمى بالمناسخات فقال
* (باب المناسخات) *
جمع مناسخة من النسخ وهو لغة الإزالة أو النسخ براء النقل وشرعاً رفع حكم شرعي

بعضهم الى أنه قد يكون لا الى بدل وممثل ذلك بآية يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول
فقدموا بين يدي نجواكم صدقة فانه نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا
بدل ومنع الاقوان كونه لا الى بدل بل الى بدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم صدقة أفاده
الاستاذ المحفني (قوله وفي اصطلاح الفرضيين الخ) واما المعنى الذي قبله فهو في اصطلاح
الاصوليين (قوله أن يموت من ورثة الميت الأول الخ) تقدم أن فيه مسامحة ولعل وجه
تسميته بذلك كون المذكور سببا للنسخ بمعنى الازالة أو التغير أو النقل كما تقدم نوصحه
وكلام الشارح في معنى النسخ ولا يخفى أنه اذا كان النسخ في اصطلاحهم معناه ما ذكره فلهذا
المناسخة المأخوذة منه معناها في اصطلاحهم ما ذكره على التسحيح السابق (قوله وقد يكون
بعض الموتي من ورثة ورثة الأول) أي فيكون قوله في التعريف أن يموت من ورثة الأول
الخ باعتبار الغالب وكتبوا العمل الأول وقد يكون ورثة الثاني في غير ورثة الأول أي فيه قل
المال من ورثة الأول الى غيرهم وهو من معاني النسخ لغة فيكون ذلك توجيه الأخذ بذلك
من النسخ لكن فيه بعد من صنيع الشارح فتدبر (قوله ومناسبة الاصطلاح للغوى
ظاهرة) أي ومناسبة المعنى الاصطلاحي للغوى ظاهرة لا تحتاج الى بيان وقد علمتها
(قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من أن معناها في اصطلاح الفرضيين أن يموت الخ وقوله
فتارة يموت أي في حالة يموت الخ فتارة بمعنى حالة وهو منصوب بترفع الخافض وقوله
وتارة يموت أكثر أي وفي حالة يموت أكثر من واحد (قوله وفي الحالتين) أي موت ميت فقط
من ورثة الأول وموت أكثر من واحد وقوله قبل العمل ليس بقيد بدليل قول الشارح
في آخر الباب تنبيه كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار أيضا بعد العمل
(قوله فهذه أربعة أحوال) سبأني توضيح واحد منها في كلام المصنف وتوضيح الثلاثة في
كلام الشارح في التهمة (قوله على حال واحد) أي وهو ما اذا مات من ورثة الأول ميت فقط
ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله وان يموت الخ) هذا
شرط سبأني جوابه وهو قوله فصحيح الحساب الخ وقوله من ورثة الميت الأول حال مقدمة
من الميت الآخر أي حال كونه كائنا من ورثة الميت الأول وقوله ميت آخر أشار
الشارح الى أن قوله آخر صفة لموصوف محذوف وقوله بفتح الحاء أي لا يكسرها لانه
هنا بمعنى المتأخر وهو بالفتح وأما بالكسر فهو بمعنى المتأخر وهو ليس مرادنا وقوله وهو
الميت الثاني أي والميت الآخر والميت الثاني (قوله قبل القسمة) ظرف لميت آخر
وقوله اتركة الميت الأول متعلق بالقسمة وفي تعبيره بذلك دون أن يقول أي قسمة تركة
الميت الأول نظر لما ذهب البصريين الذين لا يجعلون إل عوضا عن المضاف اليه (قوله ولم
يمكن الاختصار) أي قبل العمل لانه هو الحال التي ذكرها المصنف (قوله فصحيح الحساب
للمسألة الأولى) أي افعول بهما مسبق بحيث يخرج ما يخص كل واحد منها صحيحا (قوله
واعرف سهمه) أي سهامه فسهم مفرد مضاف يشمل المتعدد ولذلك قال المصنف بعد وان
تكن أي سهام الميت الثاني فأعاد الضمير على السهام المأخوذة من قوله سهمه بواسطة
الاضافة وقوله أي الميت الثاني تفسير لضمير في قوله سهمه وكان المناسب أن يقول أي

بأثمان آخر وفي اصطلاح
الفرضيين أن يموت من ورثة
الميت الأول واحد أو أكثر
قبل قسمة التركة وقد يكون
بعض الموتي من ورثة ورثة
الأول ومناسبة الاصطلاح
للفوضى ظاهرة اذا تقرر ذلك
فتارة يموت من ورثة الميت
الأول ميت فقط وتارة يموت
أكثر وفي الحالتين تارة يمكن
الاختصار قبل العمل وتارة
لا يمكن فهذه أربعة أحوال
اقتصر المصنف منها على
حال واحد فقال (وان يموت
من ورثة الميت الأول ميت
(آخر) بفتح الحاء وهو الميت
الثاني (قبل القسمة) لتركته
الميت الأول ولم يمكن اختصار
(فصحيح الحساب) للمسألة
الأولى (واعرف سهمه) من صحيح
أي الميت الثاني من صحيح

الميت الآخر لانه هو الواقع في كلام المصنف وكأنه لاحظ المعنى وكذا يقال فيما بعد وقوله
 من صحيح المسئلة الاولى مرتبط بقوله سهمه والاضافة فيه من اضافة الصفة لوصف أى
 من المسئلة الاولى المصححة (قوله واجعل) بمعنى صحيح كما قاله الشارح فلا بد من تصحيح المسئلة
 الثانية بحيث يخرج مال كل من الورثة فيها صحيحا وقوله مسئلة أخرى أى مغايرة للأولى
 وقوله تأنيث آخر أى بفتح الخاء (قوله أى صحيح للميت الثاني الخ) تفسير لا جعل له الخ لكن
 أحل بتفسير أخرى (قوله كما قد بين التفصيل) أى جعل جاريا على الوجه الذى بين تفصيله
 فالكاف بمعنى على وما معنى الذى صفة لوصف محذوف وآل فى التفصيل عوض عن
 المضاف اليه على مذهب الكوفيين وجعل بعضهم الكاف بمعنى اللام وعليه فالمدعى
 جعل لأموافقا للوجه الذى بين تفصيله وقوله فيما قدما متعلق بين أى فيما قدمه
 المصنف وقوله فى باب الحساب متعلق بقديم وقوله من تأصيل المسائل وتصحيحها بيان لما
 قدم (قوله فاذا عرفت صحيح الثانية الخ) الموافق لمسا فى النظم أن يقول فاذا جعلت للتأنيث
 مسئلة الخ لكنه صرح بأنه لا بد من معرفة صحيح الثانية وقوله سهام الميت الثاني أى
 وعرفت سهام الميت الثاني وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام وقوله فاعرض الخ
 جواب اذا وقوله فلا يخلو من ثلاثة أحوال أى فاذا عرضت عليها فلا يخلو حالها عن
 حال من ثلاثة أحوال (قوله لانه الخ) علة لقوله يخلو الخ والضمير للحال والأشأن (قوله اما
 ان تنقسم الخ) أى كفى أم وابن ثمان ثمان قبل قسمة التركة عن ابنين وبنت
 فاصل الاولى من ستة مخرج السدس ونص من اثني عشر للام اثنان ولكل ابن خمسة
 وأصل الثانية من خمسة عدد رؤس الورثة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وهى
 منقسمة على مسئلته كما سأتى فى الشارح (قوله واما أن توافقها) أى كالمومات رجل عن
 أبوين وبنتين ثمان ثمانى البنتين قبل قسمة التركة عن جد هاتين أبيهما الذى كان أبا
 فى الاولى وجدتهما أبيهما التى كانت أم فى الاولى واختها الشقيقة وأب التى كانت بنتا فى
 الاولى فالاولى من ستة مخرج السدس لان فيها سدسا ولا ينظر لمخرج الثلث لدخوله فى
 مخرج السدس لكل من الأبوين سهم ولكل من البنين سهمان وأصل الثانية من ستة
 مخرج السدس الذى للجددة فأها سهم والجد هاتين بعصب الاخت فى الباقي فهو هاتين
 فأنكسرت على ثلاثة رؤس لان الجد برأسين والاخت برأس فتضرب ثلاثة فى ستة بمائة
 عشر ومنها تصح فللجد منها ثلاثة وللجددة عشرة وللأخت خمسة فاذا عرضت سهام إحدى
 البنين على مسئلتها وجدت بينهما موافقة بالنصف لان سهمها اثنان نصفهما واحد
 ومساكنها ثمانية عشر نصفها تسعة فقد وافقت سهام الميت الثاني مسئلته بالنصف كما
 سأتى فى الشارح (قوله واما أن تباينها) أى كفى أم وابن ثمان ثمان قبل قسمة
 التركة عن ابنين فالاولى تصح من اثني عشر كما مر لابن منها خمسة ومسئلته اثنان وخمسة
 لاتنقسم على اثنين وتباينها فقد بابت سهام الميت الثاني مسئلته كما سأتى فى الشارح
 (قوله فان انقسمت عليها) أى كفى المال الاول وهو هذا هو الذى يقابله قول المصنف
 وان تكن ليست عليها تنقسم فهو مقابل لهذا المقدّر وقوله فلا ضرب أى أصلا للمسئلة

المسئلة الاولى (واجعل له)
 أى الميت الثاني (مسئلة
 أخرى) تأنيث آخر أى صحيح
 للميت الثاني مسئلته (كما قد
 بين التفصيل فيما قدما)
 فى باب الحساب من تأصيل
 المسائل وتصحيحها فاذا عرفت
 صحيح الثانية وسهام الميت
 الثاني من المسئلة الاولى
 فاعرض سهام هذا الميت
 الثاني على مسئلته فلا يخلو
 من ثلاثة أحوال لانه اما أن
 تنقسم سهام الميت الثاني
 على مسئلته واما ان
 توافقها واما أن تباينها فان
 انقسمت عليها فلا ضرب
 وتصح المناصفة مما صحت

الثانية ولا لوفقها في الاولى وقوله وتصح المناصفة مما صحت منه الاولى أي ونصح الجامعة
للمسئتين من العدد الذي صحت منه الاولى وهو في المثال المذكور اثنا عشر (قوله وان
تكن الخ) قد عرفت أنه مقابل لقدر كما أشار إليه الشارح حيث دخل عليه بقوله فان
انقسمت وقوله سهام الميت الثاني تفسير للضمير في تكن العائد على السهام المعلومة من
قوله سهمه بواسطة الاضافة كما تقدم وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام (قوله ليست
الخ) هذه الجملة خبر تكن واسمها الضمير المستتر وقوله عليها متعلق بتنقسم (قوله فان
وافقتها) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف فارجع الى الوفق جواب شرط مقدر
والجملة جواب الشرط المصريح به أعني قوله وان تكن الخ وهذا المحل يستلزم التكرار مع
قوله وانظر فان وافقت السهام الخ ولذلك جعل العلامة المحففي الميت الا في من التطويل
الذي لا يحتاج اليه ولو حذفه لكان أولى ويمكن دفع التكرار بحل كلام المصنف بغير
ما حله به الشارح بأن يقال معني فارجع الى الوفق فارجع الى التوفيق بين سهام الميت
الثاني وسهام الاول فمطبق بينهما ما فائدة تحده بينهما موافقة وتارة تجدي بينهما ما بينة ثم
فصل ذلك بقوله وانظر فان وافقت السهام الخ كما يؤخذ من كلام السبط فكان الاولى
للشارح أن يحذف قوله فان وافقتها ويحل كلام المصنف بهذا ليدفع التكرار (قوله
أي وفق مسئلة الثاني) ربما يشير الى أن ألعوض من المضاف اليه على مذهب الكوفيين
(قوله به ذا) متعلق بقوله حكم بعده وانما قدمه عليه مع كونه نائب فاعله للضرورة وقد
فسر الشارح اسم الاشارة بالرجوع الى الوفق فهو راجع للرجوع المعلوم من ارجع وقوله في
الموافق الاولى في الموافقة (قوله أي حكم به الفرضيون والمحاسب) أي علماء الفرائض
وعلماء المحاسب المتعلق بالفرائض وهذا تفسير لقوله بهذا قد حكم مع الاشارة الى أن الجار
والمرجور مقدم على متعلقه (قوله وبين كيفية النظر الخ) هذا لا يناسب الاعلى المحل الذي
قدمناه واما على حل الشارح فهو محض تكرار كما علمت (قوله وانظر أي الناظر في هذا
الكتاب) المناسب أن يقول وانظر أي المشتغل بمسئلة المناصفة لان هذا أمس بالمقام من
ذاك (قوله فان وافقت مسئلة الميت الثاني السهام) أي ان كان بينهما موافقة في نصف أو
ربع أو غيرها وقوله فخذ جواب الشرط وقوله هديت أي يألم الناظر في هذا الكتاب
أو المشتغل بمسئلة المناصفة وقوله وفقها تمام أي الوقف بتمامه أي حال كونه تاما
وقوله فهو قائم مقامها تعليل لقوله فخذ وفقها لانه قائم مقامها (قوله فقوله هديت الخ)
الاولى وقوله هديت الخ لان هذا لا يتفرع على ما قبله ويمكن أن يجعل الفاء استثنائية
لا تفرعية وقوله دعائية أي لانشاء الدعاء للمخاطب وقوله بين الفعل أي الذي هو
خذ وقوله مفعوله أي الذي هو وفق (قوله واضربه) عطف على قوله فخذ الواقع جوابا
لقوله فان وافقت وقوله أو اضرب جميعها لا يصح عطف ذلك الاعلى قوله فان وافقت
السهام فلا بد من تقدير الفعل الذي قدره الشارح ويكون معطوفا على ذلك ويمنع من
عطف قوله أوجبه على الضمير في واضربه لان ذلك مرتبط بقوله فان وافقت السهام وهذا
لا يصح ارتباطه به بل هو مرتبط بقوله بعده ان لم يكن بينهما موافقة فتدبر (قوله بان كان

منه الاولى (وان تكن)
سهام الميت الثاني من المسئلة
الاولى (ليست عابها) أي
على مسئلة الثاني (تنقسم) فان
وافقتها (فارجع الى الوفق)
أي وفق مسئلة الثاني
(بهذا) أي بالرجوع للوفق
في الموافق (قد حكم) أي
حكم به الفرضيون والمحاسب
وبين كيفية النظر في الموافقة
بقوله (وانظر) أي الناظر
في هذا الكتاب بين سهام
الميت الثاني ومسئلته كما
أسأله (فان وافقت)
مسئلة الميت الثاني
(السهام) أي سهامه (فخذ)
هديت وفقها) أي وفق
المسئلة الثانية (تماما)
فهو قائم مقامها فقوله
هديت جملة دعائية معترضة
بين الفعل ومفعوله (واضربه)
أي الوفق المذكور (أو)
اضرب (جميعها) أي المسئلة
الثانية (في السابقة) أي
الاولى (ان لم يكن بينهما)
أي بين المسئلة الثانية
وسهام الميت الثاني من
الاولى (موافقه) بأن كان

بينهم ما تبين فقط كما قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين السهام والرؤس أنه لا تنافي المماثلة ولا المداخلة
لأن الثانية هنا كالرؤس هناك فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسئلته
أو موافقتها أو مباينتها ما قررت به كلام المؤلف رحمه الله تعالى وإذا ٢٣٧ ضربت الثانية أو وفقها في الاولى

فما بلغ منه تصحح المناسخة
الجماعة للاولى والثانية
فاذا أردت قسمة هذه
الجماعة على ورثة الاول
والثاني فن له شيء من الاولى
أخذ مضر وباني كل الثانية
عند التباين أو في وفقها
عند التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله (وكل سهم) من الاولى
(في جميع) المسئلة (الثانية
بضرب) عند التباين
(أو في وفقها) عند التوافق
(علايته) أي جهرافا
حصل من الضرب المذكور
فهو ذلك الوارث صاحب
تلك السهام التي ضربت بها في
الثانية أو في وفقها من صحيح
المناسخة ومن له شيء من
الثانية أخذ مضر وباني كل
سهام مورثه من الاولى عند
التباين أو في وفقها عند
التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله (وأسهم) المسئلة
(الانحرى) وهي الثانية
(ففي السهام) للميت الثاني
من المسئلة الاولى (تضرب)
ان لم تكن من مسئلة الثاني
وسهامه موافقة بل كانت
المباينة (أو في وفقها تمام)
ان كانت بينهما موافقة فإ
حصل من الضرب في كل من

بينهما فقط) لما كان قول المصنف ان لم يكن بينهما موافقة يصديق بالمباينة والمماثلة
والمداخلة قصره الشارح على المباينة بقوله بان كان بينهما تبين فقط وعال ذلك
بقوله لما قدمت في تصحيح المسائل وقوله في النظر الخ بدل من قوله في تصحيح المسائل الخ
وقوله انه الخ أي من انه الخ فهو بيان لما قدمت الخ وقوله لا تنافي المماثلة أي التي تحوج
الى ضرب والافقد يكون هناك مماثلة كأن تكون سهام خمسة ومسئلته خمسة لكنها
لا تحوج الى ضرب وقوله ولا المداخلة أي التي تحوج الى ضرب الا كبر والافقد يكون
هناك مداخلة لكن تارة تكون المسئلة هي الداخلة في السهام كأن كانت المسئلة خمسة
والسهام عشرة فتكون ممتصة فلا تحوج الى الضرب وتارة بالعكس فتعتبر الموافقة
لأنها أخصر من المداخلة كما تقدمت الاشارة الى ذلك في النظر بين السهام والرؤس (قوله
لان الثانية الخ) علة للمباينة أي لكون ما قبله علة وقوله هنا أي في عمل المناسخة وقوله
كالرؤس هناك أي والسهام هنا كالنصيب هناك أي في النظر بين السهام والرؤس
(قوله فقد علمت) بالبناء للمجهول وقوله مما قررت به كلام المصنف أي بواسطة ما قدره
بقوله فان انقسمت عليها الخ (قوله وإذا ضربت الثانية) أي عند المباينة وقوله أو وفقها
أي عند الموافقة وأما عند الانقسام فلا ضرب وتصحح المناسخة مما صحت منه الاولى كما
مر (قوله فاذا أردت قسمة الخ) هذا دخول على كلام المصنف وهو بيان لكيفية قسمة
الجماعة وقوله فن له شيء الخ أي فقل من له شيء الخ (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وكل سهم
الخ) اسم الاشارة راجع الى كون من له شيء من الاولى أخذ مضر وباني كل الثانية عند
التباين أو في وفقها عند التوافق (قوله وكل سهم) مبتدأ خبره جملة بضم وبه يتعلق الجار
والجور رقبته أو بعده وقوله علايته تكملة أي في العلانية والجمهور لا في الخفاء (قوله
فما حصل من الضرب المذكور) أي الذي هو ضرب سهام الوارث من الاولى في كل
الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق وقوله فهو ذلك الوارث أي فما حصل من
الضرب المذكور كاش لذلك الوارث وقوله من صحيح المناسخة أي الجماعة وهو مرتبط
بقوله فهو ذلك الوارث (قوله ومن له شيء من الثانية الخ) معطوف على قوله فن له شيء من
الاولى الخ وقوله من الاولى مرتبط بسهام (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وأسهم الانحرى الخ)
اسم الاشارة راجع الى كون من له شيء من الثانية أخذ مضر وباني الخ وقوله ففي السهام
متعلق بقوله تضرب بعد ذلك قوله أو في وفقها أي أو في وفق السهام وقوله بتمامه
المادة فيه زائدة (قوله فما حصل من الضرب في كل من المحالين) أي حالة المباينة والموافقة
وقوله فهو أي ما حصل من الضرب وقوله من صحيح المناسخة مرتبط بقوله فهو خمسة ذلك
الوارث (قوله واذا ورث شخص من ميتين فاجع الخ) أي واذا ورث شخص من أحدهما
فاقصر على ماله منه ولم يقبض عليه لظهوره (قوله والاختبار) الاظهر قرأته بالرفع مبتدأ

المحالين فهو خمسة ذلك الوارث في الثانية الذي ضربت سهامه في تلك السهام أو في وفقها من صحيح المناسخة واذا ورث شخص
من ميتين فاجع ماله منهما والاختبار لوجه المناسخة بان تجمع حصص الورثة فان ساوى مجموعها صحيح المناسخة فهو صحيح

وقوله المحبة المناسبة أي المحبة عمل المناسبة وهو متعلق بالاختيار وقوله بأن تجمع الخ
 الاظهر انه هو الخبر والباء فيه للتصوير أو زائدة وسيأتي توضيح ذلك في الشارح وقوله فان
 ساوى الخ مرتب على محذوف والنقطة تدبر فتقابل بمجموعها مصحح المناسبة فان ساوى الخ
 وقوله فهو صحيح أي فالحل صحيح وقوله والا فهو غلط فاعده أي والا يساوى مجموعها
 مصحح المناسبة فالعمل غلط فاعده ايصح (قوله فهذه الخ) الاظهر انه مستأنف للاخبار
 بان الطريقة المذكورة طريقة المناسبة ولا يظهر كونه مفرعا على ما قبله كل الظهور وقوله
 طريقة المناسبة أي طريقة العمل فيها لكن في خصوص ما ورثه الثاني من الاول وأما
 ان ترك الثاني ما يخصه فشيء آخر كما أفاده العلامة الامير (قوله التي مات فيها الخ) أي
 ولم يمكنه فيها الاختصار قبل العمل لان هذه الحالة هي التي ذكرها المصنف كما مر (قوله
 فارق) أمر من رقي بكسر القاف يرقى بفقهه جامع معنى صعد وصعد ولذلك قال الشارح أي
 اصعد لامن رقي بفتح القاف يرقى بكسر هاءه معنى عود يعرذو امارقا الدمع فعناه جديثم ان
 الرقي حقيقة في الصعود المحسوس والمراد هنا الصعود المعنوي على سبيل الاستعارة التبعية
 فيكون قدس به الصعود المعنوي بمعنى الرقي الذي هو الصعود المحسوس بجامع الارتفاع في
 كل واسم تعبر الرقي من الصعود المحسوس للصعود المعنوي واشتق منه رقي بمعنى اصعد
 صعودا معنويا ويحتمل أن يكون في الكلام اسم استعارة بالكناية وتخيل وترشيح فيكون
 قدس به رتبة الفضل بشئ محسوس يرقى تشبيها مضمرا في النفس وطوى لفظ المشبهة ورمز
 اليه بشئ من لوازمه وهو الرقي فهو تخيل وشاحنة ترشيح أفاده الزيات (قوله بها) على
 تقدير مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله أي بمعرفتها (قوله فضل) أي كمال ومعرفة (قوله
 من قولهم فضل الخ) أي حال كونه مأخوذا من قولهم فضل الخ وظاهره أن الاشتقاق من
 الافعال فاما أن يقال انه جار على مذهب الكوفيين واما أن يقال ان مادة الاخذ أوسع
 من مادة الاشتقاق (قوله والفضيلة ضد النقص) أي وهو السكال وكذلك الفضل (قوله
 شاحنة) صفة مخصصة لان رتبة الفضل تارة تكون شاحنة أي مرتفعة جدا وتارة تكون
 غير شاحنة وان كان فيها أصل الارتفاع وقوله أي مرتفعة أي جدا وقوله عالسة تفسر
 لمرتفعة (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على تفسير شاحنة بمرتفعة وقوله شخ الجبل
 ضبط في النسخ الصحاح بضم الميم قال بعض الافاضل هكذا سمعته بهذا الضبط ووجدت
 انه كدخل اه وقوله والرجل أي وشخ الرجل وقوله والانف أي وشخ الانف
 (قوله كبرا) بكسر الكاف وسكون الباء أي لاجل الكبر (قوله وانتمثل ثلاثة أمثلة)
 أي وانتمثل ثلاثة أمثلة وفيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قليل وقوله باعتبار
 الانقسام الخ أي بسبب اعتبار انقسام سهام الميت الثاني على مسئلتها وتسايتها لها
 وتوافقها معها (قوله فتأمل الانقسام الخ) أي اذا أردت ذلك فتأمل الانقسام الخ وقوله أم
 وابنان فللام السدس وللأبنين الباقي فاصلها من ستة للام السدس واحد يبقى خمسة
 لا تنقسم على الابنين وتباينها فمضربا اثنين في ستة باثنى عشر ومنها تصح فللام ابنان
 ولاكل ابن خمسة كما قاله الشارح بعد (قوله مات أحدهما) أي أحدا لابنين وقوله قبل

والافه وغلط فاعده (فهذه)
 الطريقة التي ذكرها
 (طريقة المناسبة) التي
 مات فيها من ورثة الاول
 ميت فقط (فارق) أي
 اصعد بها أي بهذه
 الطريقة أي بمعرفة
 (رتبة) أي منزلة (فضل)
 من قولهم فضل الرجل فضلا
 صاذا افضل والفضيلة
 ضد النقص (شاحنة) أي
 مرتفعة عالية قال القرطبي
 رحمه الله في مختصر الصحاح
 شخ الجبل شموخا ارتفاع
 والرجل بانفه تكبر والانف
 ارتفع كبرا وأنوف شخ
 أوجبال شواخ انتهى وانتمثل
 ثلاثة أمثلة باعتبار الانقسام
 والتباين والتوافق فتأمل
 الانقسام أم وابنان مات
 أحدهما قبل خمسة التركة

قسمة التركة أى بخلاف ما لو مات بعد قسمة التركة فإنه تكون له مسألة مستقلة ولا
مناسبة (قوله عن ابنين وبنت) أسقط الجدة التى هى الام فى الاولى لعله لوجود مانع قام بها
كالقتل ونحوه فلم يقيم بها مانع. كان ذلك مما لا يتبين لان المسئلة الثانية حجة من ستة
وسهام الميت الثانى خمسة وبينهما تبين فتضرب الستة التى هى المسئلة الثانية فى الاثنى عشر
التي هى الاولى يحصل اثنان وسبعون فمن له شئ من الاولى أخذه مضروباً فى جميع سهام مورثه وهو خمسة فللام بوصف
وهو ستة ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً فى جميع سهام مورثه وهو خمسة فللام بوصف
كونها أما اثنان من الاولى فى ستة باثنى عشر ولها بوصف كونها جده واحد من الثانية فى
خمس بخمس فيجتمع لها سبعة عشر وللابن الحى خمسة من الاولى فى ستة بثلاثين ولكل
من الابنين اثنان من الثانية فى خمسة بعشرة وللبنت واحد من الثانية فى خمسة بخمس
ومجموع تلك المحصص اثنان وسبعون وهى الجامعة (قوله فالاولى من اثنى عشر) أى تصح
من اثنى عشر والافصالها من ستة كما هو ظاهر وقوله والثانية من خمسة أى التى هى عدد
الرؤس لان الابنين بأربعة والبنت بواحد (قوله وخمس) مبتدأ وقوله على خمسة متعلق
بمنقصة الذى هو التحجب (قوله فتصح المناصفة كلها) أى الجامعة للثلاثين وقوله من اثنى
عشر أى التى صحت منها الاولى وقوله من غير ضرب أى لعدم التباين والتوافق (قوله
للأم اثنان) أى من الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما تقدمت الإشارة اليه
وقوله وللابن الباقي أى الباقي حياً بعد موت ذلك الابن وقوله خمسة أى من الاولى وقوله
ولكل ابن من ابني الميت الثانى اثنان أى من الثانية وقوله وليته واحد أى من الثانية
أيضاً ومجموع تلك المحصص اثناعشر وهى الجامعة (قوله ومثال المباشرة أن يموت الابن الخ)
أى والمسئلة الاولى باقية بأصلها كما كانت وقوله عن ابنين أسقط الجدة التى هى أم فى
الاولى لوجود المانع القاسم بها كما مر فى مثال الانقسام فلم يقيم بها مانع لصحت المسئلة
الثانية من اثنى عشر وان كان أصلها من ستة وإذا نظرت بينهما وبين سهام الميت الثانى
الخمس وجدت بينهما تبيناً فتضرب مسئلة الثانية وهو اثناعشر فى مثلها وهو
مصحح الاولى ومسطح ذلك مائة وأربعة وأربعون فمن له شئ من الاولى أخذه مضروباً فى
جميع الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً فى جميع سهام مورثه فللام بوصف
كونها أما اثنان من الاولى فى اثنى عشر بأربعة وعشرين ولها بوصف كونها جده اثنان
من الثانية فى خمسة بعشرة فيكمل لها أربعة وثلاثون وللابن الحى خمسة من الاولى فى اثنى
عشر بستين ولكل من ابن الميت الثانى خمسة فى مائة وخمسة وعشرين لكل منهما فلها
معا خمسون ومجموع تلك المحصص مائة وأربعة وأربعون وهى الجامعة (قوله فالاولى من
اثنى عشر) أى تصح منها كما تقدم وقوله ومسئلته اثنان أى عدد رؤس الاثنين (قوله
فاضرب الاثنين) أى الذين هما المسئلة الثانية وقوله فى الاثنى عشر أى التى هى المسئلة
الاولى (قوله فتصح المناصفة) أى الجامعة لكل من المسئلتين وقوله من أربعة
وعشرين فمن له شئ من الاولى أخذه مضروباً فى جميع الثانية ومن له شئ من الثانية أخذ
مضروباً فى سهام مورثه (قوله فاذا أردت القسمة فللام) أى فأقول لك للام الخ وقوله

عن ابنين وبنت فالاولى من
من اثنى عشر أى بالتصحیح
للأم اثنان ولكل ابن
خمس والثانية من خمسة
وسهام الميت الثانى من
الاولى خمسة وخمس على
خمس فتصح المناصفة
كلها من اثنى عشر من غير
ضرب للام اثنان وللابن
الباقي خمسة ولكل ابن من
ابني الميت الثانى اثنان
وليته واحد ومثال المباشرة
أن يموت الابن عن ابنين
فالاولى من اثنى عشر وللابن
الميت منها خمسة ومسئلته
اثنان وخمس على اثنين
لا تنقسم عليهما وتباينهما
فاضرب الاثنين فى الاثنى
عشر فتصح المناصفة من
أربعة وعشرين فاذا أردت
القسمة فللام من الاثنى
عشر وهى الاولى اثنان فى
جميع الثانية وهو اثنان

المتخلف خمسة في جميع
الثمانية اثنين عشرة فهي
له ولكل ابن من ابني
الثاني من مسئلته وهي
انسان واحد في جميع
سهام مورثه أي الابن
الميت من الاولى وهي خمسة
وواحد في خمسة بخمسة فهو
مال كل ابن منه - ما فاهما
عشرة كعهما - ما الذي لم
يمت فاذا جعت أربعة حصص
الام وعشرة حصص الابن
المتخلف وخمسة وخمسة حصص
ابن الابن الذي مات كان
الجميع أربعة وعشرين
وهي ما صحت منه المناصفة
فالعامل صحيح ومثال الموافقة
بعض صور المسئلة الامونية
وهي رجل مات فلم تقم
التركة حتى ماتت احدى
البنين وخلف ابوين وابنتين
عمر في المسئلة فالاولى من
سنة لكل من الابوين سهم
ولكل من البنين سهمان
والثانية فيها جدة أم أب
وجد أبواب وأخت شقيقة
أولاب فأصلها ستة للجددة
سهم وللجد والاخت الخمسة
الباقية بينهم على ثلاثة
لأنقسم وتباين وحاصل
ضرب ثلاثة في ستة ثمانية
عشر منها تصح للجددة ثلاثة
للجددة عشرة وللأخت خمسة

من الاثنى عشر وهي الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما مر وقوله اثنان في
جميع الثمانية أي مضروبان في جميع الثمانية (قوله وللابن المتخلف) أي بعد الابن الميت
وقوله خمسة في جميع الثمانية أي مضروبة في جميع الثمانية وقوله اثنين بدل من جميع
الثمانية (قوله ولكل ابن من ابني الثاني) أي الميت الثاني وقوله من مسئلته أي الثاني
وقوله واحد في جميع الخ أي مضروب في جميع الخ وقوله أي الابن الميت نفسه برأورثه
وقوله من الاولى مرتبط بسهام وقوله وهي أي سهام مورثه (قوله كعهما) أي فان له
عشرة كما تقدم (قوله فاذا جعت) أي لأجل الامتحان لأجل صحة عمل المناصفة (قوله وهي
ما صحت منه المناصفة) أي والاربعة والعشرون ما صحت منه الجامعة وقوله فاعمل صحيح
تقريب على قوله وهي ما صحت منه المناصفة (قوله ومثال الموافقة بعض صور المسئلة
الامونية) انما القبت بالامونية لان المؤمن سأل عنها يحيى بن أكثم كما سئذ كره الشارح
وانما جعل لها صور باعتبار ان الميت فيها صادق بأن يكون ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا
فجعت - هل أن البنيتين أختان شقيقتان أو لأب ولاختان المحال بذلك وإذا كان أنثى
فجعت - هل أنهما أختان شقيقتان أو لأب ولاختان المحال بذلك كما يأتي والمراد بالعض هنا ما لو
كان الميت ذكرا لا فرق بين كون البنيتين أختين شقيقتين أو لأب (قوله وهي) أي البعض
وانما أنت الضمير باعتبار أنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وليس عائدا على المسئلة
لان الميت فيها صادق بأن يكون ذكرا أو أنثى كما علمت وقد جعله هنا رجلا فجع بين
رجوع الضمير للبعض (قوله وخلف ابوين وابنتين) فلكل من الابوين السدس فلهما معا
الثالث وللبنيتين الثلثان (قوله عن في المسئلة) أي الابوين واحدي البنيتين لكن صار
الأب جد في الثانية وصارت الام جدة في الثمانية واحدي البنيتين أختا فصارت الورثة في
الثمانية جد جدة وأختا (قوله فالاولى من ستة) أي مخرج السدس الذي لكل من
الابوين وأما مخرج الثمن فهو داخل في مخرج السدس وقوله لكل من الابوين سهم
أي لان لكل منهن - ما السدس وقوله ولكل من البنيتين سهمان أي لان لهما الثلثين
(قوله والثانية فيها جدة) وهي التي كانت أمافي الاولى وقد عبرنا فيها بأحد الابوين وقوله
وجد وهو الذي كان أبافي الاولى وعبرنا عنه فيها بأحد الابوين وقوله وأخت شقيقة
أولاب وهي التي كانت احدى الممتن في الاولى (قوله فأصلها من ستة) أي مخرج
السدس الذي للجددة ولا يقال ان أصلها من ثمانية عشر لان فيها سدسا وثلاث الباقي وقد
تقدم أن كل مسئلة فيها سدس وثلاث الباقي يكون أصلها من ثمانية عشر على المعتمد لانا
نقول محل ما تقدم إذا كان ثلاث الباقي للجد بالعرض وما هنا ليس كذلك لان ثلاث الباقي
للأخت بالتعصيب مع الجد فليس في المسئلة فرض غير السدس فأصلها من مخرجه فقط
وانما تبرنا عليه لان بعض الطلبة قد غلط فيه (قوله للجددة سهم) أي لان لها السدس
وقوله للجد والأخت الخمسة الخ أي تعصبا لان الجد - نزل الاخ فنعصب الأخت كما مر
(قوله وحاصل ضرب ثلاثة الخ) أي والذي يحصل من ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر
(قوله للجددة ثلاثة) أي لان لها واحد في ثلاثة ثلاثة وقوله للجددة عشرة أي لان له ثلثي

فليبت المبتة من الاولى
اثنان فاعرضهما على الثمانية
عشر صحيح الثمانية فتجد
بينهما موافقة بالنصف
فاضرب نصف الثمانية عشر
تسعة في الاولى وهي ستة
تبلغ أربعة وخمسين ومنها
تصح المناصفة فن له شيء من
الاولى اخذ مضر وباني تسعة
وهي وفق الثمانية ومن له
شيء من الثمانية اخذ مضر وباني
في واحد وهو وفق سهام
المدة فانما فاللام من الاولى
واحد في تسعة بتسعة ولها
من الثانية يكونها جدة ثلاثة
في واحد بثلاثة فاجعها
لها مجتمع لها اثنا عشر
وللاب من الاولى واحد في
تسعة بتسعة وله من الثانية
بكونه جدها عشرة في واحد
بعشرة فيجتمع له تسعة عشر
والمبت المتخلفة من الاولى
اثنان في تسعة بتسعة عشر
ولها من الثانية بمقتضى
كونها اختا خمسة في واحد
بخمسة فيجتمع لها ثلاثة
وعشرون فاذا جمعت اثنا عشر
وتسعة عشر وثلاثة وعشرون
اجتمع أربعة وخمسون وهي
ما صحت منه المسئلة فالعمل
صحيح فلو كان الميت الاول
الذي خلف أبو بن وابنتين
أنى كان المجد في الثانية
أب أم فلا يرث وكان في الثانية
ارث بيت المال أو الراد

الباقى الذى هو خمسة عشر وقرله وللأخت خمسة أى لان لها ثلث الباقي وهو خمسة (قوله
فلا يبت الخ) أى اذا أردت بيان العمل في المناصفة التى في هذه المسئلة فأقول لا يبت الخ
وقرله فاعرضهما على الثمانية عشر أى قابل بينهما وقوله صحيح الثانية بدل من الثمانية
عشر (قوله فتجد بينهما موافقة بالنصف) أى لان للابنتين نصفاهما وواحد وللثمانية عشر
نصفاهما وهو تسعة (قوله فاضرب نصف الثانية الخ) مرتب على محذوف والتقدير فرد كلا الى
نصفه فاضرب نصف الثانية الخ وقوله تسعة بدل من نصف وقوله تباع أى المناصفة وكذا يقال
في قوله ما تصح (قوله فن له شيء الخ) هذا بيان لكيفية قسمة الجماعة (قوله ثانيا) أى في
زمن ثان وليس المراد موتا ثانيا لانها لم تمت موتا أولا ثم ماتت موتا ثانيا ويصح أن يكون
المراد موتا ثانيا بالنسبة لموت الميت الاول (قوله فاللام الخ) تفصيل لما قبله (قوله فاذا جمعت
الخ) أى لا امتحان صحة العمل في المناصفة (قوله فالعمل صحيح) تفريع على قوله وهو
ما صحت منه المسئلة (قوله فلو كان الميت الاول الخ) هذا محترز قوله فيما تقدم وهو رجل
مات الخ وقوله فلا يرث أى لانه من ذوى الارحام (قوله وكان في الثانية ارث بيت المال
أو الراد) أى ووجدت المسئلة الثانية ارث بيت المال أو الراد فللمجدة التى هي أم أم السدس
وللاخت ان كانت لابوين النصف وان كانت لام السدس وما بقى لبيت المال ان كان
منتظما أو للمجدة والاخت بالردان لم يكن منتظما فمرد عليهم بحسب انصباهم ثم فاذا كان
الباقى لبيت المال كانت المسئلة الثانية من ستة كالأولى وللميت من الاولى سهمان فاذا
عرضتهما على مسألتها وهي ستة وجدت بينهما موافقة بالنصف فتضرب نصف المسئلة
الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الاولى بثمانية عشر فاللام من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولها
بكونها جدة من الثانية سهم في واحد بواحد فيجتمع لها أربعة وللاب من الاولى سهم في
ثلاثة بثلاثة ولا شيء له في الثانية لانه من ذوى الارحام كما علمت والمبت من الاولى سهمان
في ثلاثة بثلاثة ولها بوصف كونها اختا في الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة
فيجتمع لها تسعة والباقي سهمان لبيت المال وان كانت لام كان لها من الثانية واحد في
واحد بواحد ومن الاولى ثلاثة في اثنين بستة فيجتمع لها تسعة والباقي أربعة لبيت المال
واذا رد الباقي عام ما كانت المسئلة الثانية من أربعة ان كانت الأخت شقيقة لان
الباقى بعد فرض سهماء مرد عليهم ما بحسب انصباهم وهي أربعة فتجعل المسئلة من أربعة
وسهام المبتة من الاولى اثنان فاذا عرضتهما على مسألتها وهي أربعة وجدت بينهما موافقة
بالنصف فاضرب وفق الثانية وهو اثنان في الاولى وهي ستة فتحصل اثنا عشر فاللام
واحد من الاولى في اثنين باثنين ولها بكونها جدة في الثانية واحد أيضا في واحد بواحد
فيجتمع لها ثلاثة وللمبت من الاولى اثنان في اثنين بأربعة ولها من الثانية بكونها اختا
شقيقة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها تسعة وللاب من الاولى واحد في اثنين باثنين
ولا شيء له من الثانية وان كانت الأخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين لان الباقي
بعد فرض المجدة والأخت للام مرد عليهم ما بحسب فرضيهما وهما اثنان فتجعل المسئلة من
اثنين وسهام المبتة من الاولى اثنان فاذا عرضتهما على مسألتها وجدت بينهما منتسمين فتصح

باعتبار ذكره الميت
الاول وأوثته فلذلك لما
سأل أمير المؤمنين المأمون
عنها القاضي يحيى بن
أكرم رضى الله عنهم بقوله
هالك هالك وخلف أبوين
وابنتين فلم تقسم التركة
حتى ماتت إحدى البنين
عن الباقي فقال يا أمير
المؤمنين الميت الاول رجل
أو امرأة فعرف المأمون فطنته
فقال له اذا عرفت التفصيل
عرفت الجواب فولاه
القضاء وسبب سؤاله عن
ذلك أنه لما أراد أن يوليه
قضاء البصرة أحضره
فاستحققه لصغر سنه فانه
كما حكى المحافظ عبد الغنى
المقدسى رحمه الله كان
اذا كان ابن احدى وعشرين
سنة فأحسن يحيى بذلك
فقال يا أمير المؤمنين سألني
فان القصـد على لاخاقي
وكانوا يمتحنون العمال
والقضاة والامراء بالفرائض
فقال ما تقول في أبوين
وابنتين لم تقسم التركة
حتى ماتت إحدى البنين
عن الباقي وقيل عنهم وعن
زوج فأجاب بما سبق
فولاه فلما مضى الى البصرة
قاضيا استحققه مشايخها

مما صحت منه الاولى بلا ضرب فللاب من الاولى واحد لا شيء له من الثانية وللام من
الاولى واحد أيضا ولها من الثانية بوصف كونها جدة كذلك فيجتمع لها اثنان والابنت
من الاولى اثنان ولها من الثانية بكونها اختا لام واحد فيجتمع لها ثلاثة فتدبر (قوله على
الخلاف المشهور في ذلك) أى حال كون ذلك كاشعا على الخلاف المشهور في توريث بيت
المسال أوارد (قوله واحتمل الخ) معطوف على قوله كان المجدي في الثانية الخ (قوله
فاختلف الحال الخ) أى لانه يرث الاب في الثانية ان كان الميت الاول ذكرا ولا يرث في
الثانية ان كان أنثى (قوله فلذلك) أى لاجل اختلاف الحال باعتبار ذكره كورة الميت
وأوثته (قوله أمير المؤمنين) فاعل والمأمون بدل منه ويحيى مفعول وأكرم بالمشاهدة وفي
الاصلى اسم لعظيم البطن ثم جعل على الالاف يحيى (قوله بقوله) متعلق بسأل وقوله هالك
هالك الخ مفعول القول ومنه هالك مات وبسبب جعل في الكافرو والمسلم قال تعالى ان امرؤ
هالك لـكن ينبغي التعبير الآن بمات ميت بحجارة لا يعرف (قوله فقال يا أمير المؤمنين الخ)
أى فقال يحيى يا أمير المؤمنين الخ وقوله الميت الخ على تقدير همزة الاستفهام وقوله
فطنته أى خذقه وفهمه وقوله فولاه القضاء أى قضاء البصرة كما صرح به ما بعد (قوله
وسبب سؤاله عن ذلك) أى المذكور من المسألة المذكورة وقوله انه الخ خبر مبتدا
وقوله البصرة مثلية المباءة والفتح أفهم والكثير في النسبة المباشرة بالفتح ويقـل
الكسر وأما الضم فلم يسمع كما نقله الاساذ المحفنى عن المناوى مثالا يقيس بالنسبة الى بصرى
بالشام فانها بالضم فقط والقياس أن النسبة الى البصرة بصرى مثل الماء كما قررنا بالاستاذ
المحفنى في قراءته الشبائل ونقله عنه العلامة الامير ولم يسألوا باللبس اتسكا لا على القرائن
(قوله فاستحققه) أى عده حقيرا وقوله فانه الخ تعليل للعلة أعنى لصغر سنه وقوله
اذا كان أى وقت الاحضار وقوله فأحسن يحيى بذلك أى فعل يحيى باستحقاق المأمون له
(قوله فان القصـد) أى المقصود والمعول عليه وقوله لاخاقي يقتضى فكون أى لاصورنى
من صغرا أو كبر (قوله وكانوا يمتحنون) أى يمتحنون وقوله العمال جمع عامل وهو المتولى
على عمل وقوله والقضاة والامراء عطف خاص على عام وقوله بالفرائض أى بمسائل
الفرائض (قوله فقال ما تقول في أبوين الخ) لا يخفى أن المقول هنا غير المقول فيما سبق
فاعمل الشارح نقله في أحد الموضعين بالمعنى (قوله عن الباقي) أى اللذين صار احدا
وجدة واحدة البنين التي صارت اختا وقوله وقيل عنهم أى عن الباقي (قوله
استحققه مشايخها) أى علمائوها وقوله واستصغروا عطف سبب على مسبب (قوله
فامتحنوه) أى اختبروه وقوله فقالوا له الخ تفسير للامتحان وقوله كم سن القاضي أى
أى عدد من السنين سن القاضي وقوله فقال سن عتاب الخ وكان سنه اذا كان احدى
وعشرين سنة وأجابهم بذلك إشارة الى أنه وقع قولية مثله في السن منه صلى الله عليه
وسلم فلما أجابهم بذلك أسكتهم وقوله ابن أسيد بفتح الهمزة وكسر السين (قوله
مكة) أى قضاءها (قوله فلذلك سميت الخ) أى فلاجـل كون المأمون سأل عنها

فدني ان سئل عنها ان يفحص عن الميت الاول كما يفحص عنه يحيى بن اكرم ٢٤٣ لاختلاف الحكم كما اسلفنا واعلم انك

لوعلت في المناهضة كل مسألة على حديثها بحيث لا يتعلق لواحدة بأخرى اصح ولو كان بطول ويفوت القصد من قسمة المسائل على حساب واحد (تمة) جميع ما تقدم اذا مات ميت فقط من ورثة الاول ولم يمكن الاختصار قبل العمل وهو حال من احوال اربعة كما سبقت الاشارة اليها والحال الثاني ان يموت أكثر من ميت سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فيهم من هو من ورثة ورثة الاول وفي ذلك اوجه عشرة ذكرتها في شرح الترتيب أشهرها وأعمها ان تحصل جامعة لمسئلة الميت الاول والثاني كما اسلفنا واجعلها أولى بالنسبة للميت الثالث ومسئلة الميت الثالث ثانية بالنسبة لها وانظر بينها وبين سهام الثالث من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من انقسام وتوافق وتباين فان كان معك رابع فاجعل جامعة الثلاث أولى ومسئلة الرابع ثانية واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا بلغ فنه تصح مسألة المناهضة الجامعة لمسائل أولئك الاموات وانتمثل لذلك بمثال ذكره

يحيى بن اكرم سمعت الخ (قوله فينبغي الخ) تقر ببع على ما تقدم وقوله ان يسأل فاعل ينبغي وقوله كما يفحص أي سأل وقوله لاختلاف الحكم عليه لقوله ينبغي الخ وقد علمت وجه اختلاف الحكم محامر (قوله واعلم انك الخ) مجرد فائدة وغرضه بها الاشارة الى أنه لا يتعين العمل بطريق المناهضة (قوله وليكن بطول) فمسه نظرا لان الطول على عمل المناهضة بالطريق السابق أكثر ضرورة أنه يحصل المسئلتان ثم الجامعة فكان الاولى أن يحدف ذلك كما يفحصه كلام العلامة الامير وقوله ويفوت القصد أي المقصود وقوله من قسمة الخ بيان للقصد بمعنى المقصود ووجه فوات القصد بذلك أنه تقسم كل مسألة على حساب مسئلة (قوله تمة) أي الكلام المصنف لانه انما ذكر حالا من اربعة فقم الشارح الكلام يذكر الثلاث حالات الباقية فقط أي لا أكثر والفاء زائدة لتزيين اللفظ وقطع معنى حسب هذا هو المشهور وكتب بعضهم ان الفاء واقعة في جواب شرط مقدر وقطع اسم فعل بمعنى انته والنفق دبر ان أردت الزيادة عن ميت واحد فانتبه اه وفيه تكلف (قوله أكثر من ميت) أي ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله سواء كانوا كلهم) أي الميتين وقوله من ورثة الاول أي كما سبقت في المثال الآتي عن شيخ الاسلام وقوله أركان فيهم الخ لم يمثل له (قوله وفي ذلك اوجه) أي وفي العمل في ذلك اوجه (قوله ان تحصل جامعة) أي بان تجعل للميت الثاني مسألة وتنتظر سهامه من الاولى بعد تحصيلها وتعرضها على مسئلته فان انقسمت كانت الجامعة ما صحت منه الاولى وان باينت فاضرب جميع الثانية في الاولى وان وافقت فاضرب وفق الثانية في الاولى وما حصل فيها فهو الجامعة (قوله والثاني) أي ومسئلة الميت الثاني (قوله واجعلها أولى بالنسبة لثالث) أي واجعل تلك الجامعة بمنزلة المسئلة الاولى بالنسبة لمسئلة الميت الثالث وقوله ومسئلة الميت الثالث أي واجعل مسئلة الميت الثالث وقوله ثمانية أي بمنزلة الثانية (قوله وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال) أي جارية على ما يقتضيه الحال فمبين تلك الحال بقوله من انقسام الخ ومعنى تحصل الجامعة حينئذ ملاحظة أن الجامعة ما صحت منه الاولى وان كان بلا ضرب فاندفع قول بعضهم الاولى حذفه اذ مع الانقسام لا تحصل جامعة (قوله وهلم جرا) هلم في الاصل معناه أقول لكن ليس ذلك مرادنا بل المراد استمرارها في الاصل مصدر جرحه اذا سجده لكن ليس ذلك مرادنا بل المراد استقرارا كانه قال واستمر على ذلك استمرار او هو في الاصل أيضا اللطاب والمراد منه الخبر فالعني ويستمر ذلك في الميت السابع والثامن والتاسع وهكذا استمرار الى ما لا نهاية له (قوله ولنتمثل لذلك) أي لما ذكر من موت أكثر من واحد ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله مثاله في الاربعة) أي الاربعة اموات فان الميت الاول في هذا المثال الزوج ثم الاب ثم الام ثم احدى البناتين (قوله زوجة وأبوان وابنتان) أصلها من اربعة وعشرين وتقول تسعة وعشرين فللزوجة اثنتي عشرة وللأبوين السدسان ثمانية لكل اربعة وللبنات اثنتان ستة عشر لكل بنت ثمانية (قوله ثم مات الاب عن الباقي) أي الذي هو زوجته التي كانت أمافي الاولى وعبر عنها باحد الابوين وبثناينه الثمان كاتبا بنين في الاولى وأما زوجة الميت الاولى فلا ترث الاب لانها زوجة أبه

الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في شرح الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة وأبوان وبنتان ثم مات الاب عن الباقي

وهي اجنبية منه وان اوههم كلام الشارح دخولها في الباقي وقوله واخ لابوين أي وعن
 أخ لابوين وهذا لم يكن وارثا في الاولى مع انه عم الميت الاول لانه محجوب بالاب وعلم من
 ذلك أن الورثة في الثانية زوجة وبنات ابن وأخ شقيق وهي من أربعة وعشرين فالزوجة
 الثمن ثلاثة وبنتي الابن الثمان ستة عشر لكل واحدة ثمانية وللأخ الباقي خمسة (قوله
 ثم الام) أي ثم ماتت الام المبرعة في الاولى باحد الابوين وقد صارت زوجة في الثانية
 وقوله عن الباقي أي الذي هو بنتا بناتها فقط اللتان كاتبا بنتين في الاولى وصارتا بنتي ابن في
 الثانية وكذا في الثالثة وقوله وأم وعم أي وعن أم وعن عم وهذا ان لم يكونا وارثين
 في المسكتين السابقتين وعلم من ذلك أن الورثة في الثالثة بنات ابن وأم وعم وهي من ستة لبنتي
 الابن الثمان أربعة وللأم السدس واحد وللعم الباقي واحد (قوله ثم احدى البنتين) أي ثم
 ماتت احدى البنتين اللتين صارتا بنتي ابن في الثانية والثالثة وقوله عن زوج وهذا لم يكن
 وارثا في المسائل الثلاث وقوله ومن بقي أي وهو اختها شقيقة التي كانت بنتا في الاولى
 وصارت بنت ابن في الثانية والثالثة وأما التي كانت زوجة في الاولى وأما أم أبيها التي في
 قوله سابقا وأم وعم فتحجوب بهما وأما عم أبيها المذكور في قوله سابقا وأخ لابوين فلا شيء
 له لاستغراق الفروض التركة وأم عم أم أبيها من ذوى الارحام فعلم من ذلك أن الورثة في
 الرابعة زوج وأخت شقيقة وأم وأصلها من ستة وتعمل للثمانية للزوج النصف ثلاثة
 وللأخت مثله وللأم الثلث اثنان (قوله فالمسئلة الاولى من سبعة وعشرين) أي بالعول
 وأصلها أربعة وعشرون لان فيها ثمانية للزوجة وسدسين للابوين لكنهما يعمل لسبعة
 وعشرين كما مر (قوله مات الاب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها مات الاول والمراد به
 الاب لانه أول في قوله ثم مات الاب الخ لكن النسخ الاولى أولى (قوله فالمسئلة من أربعة
 وعشرين) أي لان فيها ثمانية واثني عشر وسهام المات الثاني الذي هو الاب من الاولى أربعة فاذا
 عرضتها على مسئلة وجدت بينهما ما توا فقا بالربع فلذلك قال الشارح توافق حظه من
 الاولى بالربع أي توافق مسئلته من حظه الاولى وهو أربعة بالربع فتضرب وفق الثانية
 وهو ستة في المسئلة الاولى بعوله اوهي سبعة وعشرون يحصل مائة واثنا وستون وهي
 الجماعة التي تصح منها المسئلان فلذلك قال الشارح فتصحبان من مائة واثني وستين (قوله
 فن له شيء من الاولى ضرب في ستة) أي الذي هو وفق المسئلة الثانية وقوله ومن له شيء
 من الثانية ففي واحد أي فهو مضروب في واحد وهو وفق سهام مورثه (قوله فالزوجة ثمانية
 عشر) أي لان لها من الاولى ثلاثة في ستة ثمانية عشر وليس لها من الثانية لانها لا ترث
 فيها كما مر (قوله وللأم سبعة وعشرون) أي لان لها من الاولى بوصف كونها أما أربعة في
 ستة بأربعة وعشرين ولها من الثانية بوصف كونها زوجة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع
 لها سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخسون أي لان لكل بنت من الاولى ثمانية في ستة
 ثمانية وأربعين ولكل بنت بوصف كونها بنت ابن في الثانية ثمانية في واحد بثمانية
 فيجتمع لها ستة وخسون (قوله وللأخ خمسة) أي لان له من الثانية خمسة في واحد بخمسة
 ولا شيء له من الاولى (قوله ثم ماتت الام) أي التي هي زوجة في الثانية وقوله فالمسئلة

واخ لابوين ثم ماتت الام
 عن الباقي وأم وعم ثم
 احدى البنتين عن زوج
 ومن بقي فالمسئلة الاولى
 من سبعة وعشرين مات
 الاول عن زوجة وبنتي
 ابن وأخ فالمسئلة من أربعة
 وعشرين توافق حظه من
 الاولى بالربع فتصحبان من
 مائة واثني وستين فن
 له شيء من الاولى ضرب
 في ستة أو من الثانية ففي
 واحد فالزوجة ثمانية عشر
 وللأم سبعة وعشرون ولكل
 بنت ستة وخسون وللأخ
 خمسة ثم ماتت الام عن أم
 وبنتي ابن وعم فالمسئلة من
 ستة توافق حظه من
 الاولين بالثلث فتصح
 الثلاث من ثلاثة وأربعة

من ستة أى لان فيها سدسا ومخرج ستة وأما الثلاثة فخرجها ما داخل في مخرج السدس
وسهام الميت الثالث وهو الام من الجامعة للسبعة من الاولين سبعة وعشرون فاذا عرضتها
على مسائلها وجدت بينهم ما توافقا بالثلاث ولذلك قال الشارح توافق حفظها الخ فتضرب
وفق المسئلة الثالثة وهوائتان في جامعة الاولين وهي مائة واثنان وستون يحصل ثلاثمائة
وأربعة وعشرون وهي الجامعة التي تصح منها الثلاث مسائل كما قاله الشارح (قوله فن
له شيء من الاولين) أى من جامعتها وقوله ضرب في اثنين أى اللذين هما وفق المسئلة
الثالثة وقوله أو من الثالثة ففي تسعة أى ومن له شيء من الثالثة فهو مضروب في تسعة
التي هي وفق سهام مورثه وهو الام (قوله فللزوجة الاولى ستة وثلاثون) أى لان لها من
الاولين ثمانية عشر في اثنين ستة وثلاثين ولا شيء لها في الثالثة (قوله ولكل بنت مائة
وثلاثون) أى لان لكل بنت من الاولين ستة وحسين في اثنين بمائة واثنى عشر ولكل
بنت من الثالثة بوصف كونها بنت ابن اثنان في تسعة بثمانية عشر فيجتمع لكل بنت مائة
وثلاثون (قوله وللأخ عشرة) أى لان له من الاولين خمسة في اثنين بعشرة (قوله ولام
الثالثة تسعة) أى ولام الميتة الثالثة لان لها من الثالثة واحد في تسعة بتسعة وقوله
ولعمها كذلك أى لان له واحد في تسعة بتسعة (قوله ثم ماتت إحدى البنات) أى
التي صار تبا بنتي ابن في الثانية والثالثة وقوله وأم أى التي هي زوجة الميت الأول وقوله
وأخت أى شقيقة وهي بنت الميت الأول (قوله فماتت من ثمانية) أى بالمول لان أصلها
سنة اذ فهم انصف لكل من الزوج والأخت وثلاث للام وبين مخرجهم ما التباين فيضرب
أحدهما في الآخر يحصل ستة فهي أصل المسئلة لكنها تعول لثمانية وسهام الميت الرابع
وهو إحدى البنات من جامعة المسائل الثلاث مائة وثلاثون فاذا عرضتها على مسائلها
وجدت بينهم ما توافقا بالنصف فنصف سهامها خمسة وستون ونصف الثمانية أربعة فذلك
قال الشارح توافق حفظها بالنصف فتضرب أربعة التي هي وفق المسئلة الرابعة في جامعة
المسائل الثلاث وهي ثلاثمائة وأربعة وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة وتسعون وهي
الجامعة التي تصح منها الأربع مسائل ولذلك قال الشارح فتصح الأربع الخ (قوله فن
له شيء من الثلاث الاول) أى من جامعتها وقوله ضرب في أربعة أى التي هي وفق الرابعة
وقوله أو من الرابعة ففي خمسة وستين أى ومن له شيء من الرابعة فهو مضروب في خمسة
وستين التي هي وفق سهام مورثه (قوله فللزوجة الاولى التي هي أم في الرابعة مائتان
وأربعة وسبعون) أى لان لها من جامعة الثلاث الاول ستة وثلاثين في أربعة بمائة
وأربعة وأربعين ومن الرابعة بوصف كونها أما اثنين في خمسة وستين بمائة وثلاثين فيجتمع
لها مائتان وأربعة وسبعون (قوله وللميت الباقية سبع مائة وخمسة عشر) أى لان لها
من جامعة الثلاث مسائل مائة وثلاثين في أربعة بمائة وخمسة مائة وعشرين والرابعة بوصف
كونها أختا شقيقة ثلاثة في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين فيجتمع لها سبع مائة
وخمسة عشر (قوله وللأخ أربعون) أى لان له من جامعة المسائل الثلاث عشرة في أربعة
بأربعين ولا شيء له من الرابعة (قوله ولام الثالثة) أى ولام الميتة الثالثة وقوله ست

وعشرين فن له شيء من
الاولين ضرب في اثنين
أو من الثالثة ففي تسعة
فللزوجة الاولى ستة
وثلاثون ولكل بنت مائة
وثلاثون وللأخ عشرة ولام
الثالثة تسعة ولعمها
كذلك ثم ماتت إحدى
البنات من عن زوج وأم
وأخت فماتت من ثمانية
توافق حفظها بالنصف
فتصح الأربع من ألف
ومائتين وستة وتسعين
فن له شيء من الثلاث
الاول ضرب في أربعة أو
من الرابعة ففي خمسة وستين
فللزوجة الاولى التي هي
أم في الرابعة مائتان وأربعة
وسبعون وللميت الباقية
سبع مائة وخمسة عشر وللأخ
أربعون ولام الثالثة

ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون انتهى والمحالان الثالث والرابع أن يموت بعد الأول ميتاً أو أكثر ويمكن الاختصار قبل العمل ويسمى اختصار المسائل وهو أنواع ذكرتها في شرحي الفارضية والترتيب منها أن تخلص ورثة من بعد الأول فيمن بقي من ورثة من قبله ويرثون كلهم بمطلق العصوبة سواء كان معهم من يرث من الأول فقط بالفرض أم لا كزوجة وعشرة بنين من غيرها ماتوا كلهم واحداً بعد واحد حتى بقي مع الزوجة من الأولان فيقدر كأن الأول مات عن زوجة وابنين فقط فتصح باختصار من ستة عشر للزوجة اثنتان ولكل ابن سبعة ولو سلكت طريق المناسبة لاحت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار لما ذكر ولوخاف الأول فقط من غير زوجة فماتوا كلهم واحداً بعد واحد حتى بقي انسان فكانت مات عن اثنين فقط فتصح من اثنين (تنبيه) كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن

وثلاثون أي لأن لها من جامعة الثلاث تسعة في أربعة وست وثلاثين وقوله وله منها كذلك أي ست وثلاثون لأن له من جامعة الثلاث تسعة في أربعة وست وثلاثين (قوله ولزوج الرابعة) أي ولزوج الميعة الرابعة وقوله مائة وخمسة وتسعون أي لأن له من الرابعة ثلاثة وخمسة وستين مائة وخمسة وتسعون (قوله انتهى) أي كلام شيخ الإسلام زكريا (قوله والمحالان) أي الباقيان من الأحوال الأربعة وقوله الثالث والرابع نعتان للمحالين (قوله ويمكن الاختصار قبل العمل) أي فيها أعني في الميت الواحد وفي الأكثر (قوله ويسمى اختصار المسائل) أي لأن الملاحظ فيه اختصار المسئلة وإن تبعه اختصار السهام (قوله وهو) أي اختصار المسائل وقوله منها أي من الأنواع وقوله أن تخلص ورثة من بعد الأول أي من بعد الميت الأول (قوله بمطلق العصوبة) أي بالعصوبة المطلقة عن اشتراط الجهة المخصوصة كجهة البتوة أو الأخوة فلا يشترط الاتفاق في جهة مخصوصة ألا ترى أنهم ورثوا من الميت الأول في مثال الشارح بجهة البتوة ومن بعده بجهة فلم يتفقوا في خصوص جهة من أول البطون إلى آخرها وقد يتفقون في جهة مخصوصة كاخوة ماتوا واحداً بعد واحد حتى بقي منهم انسان مثلاً (قوله سواء كان معهم من يرث من الأول فقط بالفرض) أي كالزوجة في المثال الأول وقوله أم لا أي أم لم يكن معهم من يرث من الأول فقط بالفرض كالمثال الثاني الآتي في الشرح (قوله وعشرة بنين من غيرها) أي من غير تلك الزوجة لكن بشرط أن يكونوا كلهم من أم واحدة أو من عشرة أمهات وإن أسمتوا في كونهم أشقاء أو لأب والاختلاف المحكم كما هو ظاهر (قوله ماتوا كلهم) أي معظمهم بدليل قوله بعد حتى بقي مع الزوجة من الأولان وقوله واحداً بعد واحد أي مرتين وقوله من الأولاد الأنسب من البنين لأن الأولاد يشعل الأنثى وإن كان توهمه نامند فعا بالتعبير أولاً بالبنين (قوله فيقدر كأن الأول مات عن زوجة وابنين) أي للاختصار وأصل المسئلة من ثمانية لكن انكسر الباقي على البنين فتضرب عددهما وهو اثنتان في ثمانية ستة عشر ومنها أصبح ولذلك قال الشارح فتصح بالاختصار الخ (قوله ولو سلكت طريق المناسبة) بأن تجمع الأولى من ثمانية لانكسار الباقي بعد الثمن على عشرة فتضرب في الثمانية ثمانية فيخلص الميت الثاني من الأول سبعة ومثله من تسعة لأنها عدد رؤس ورثته الذين هم الأخوة وبين مسأله وسهامه تبين فتحتاج إلى ضربها في الأولى فما حصل فهو الجامعة وتنظر سهام الميت الثالث من تلك الجامعة وتوصل له مسئلة وتعرض سهامه عليها وهكذا حتى تصح المناسبة الجامعة لكل (قوله لاحت من عدد كثير) وهو ألفان وثمانمائة وستون وقوله رجعت بالاختصار لما ذكر أي لستة عشر لتوافق الانصاء ثلث سدد عشر (قوله ولوخاف الأولاد) المناسب البنون (قوله فتصح من اثنين) أي اختصاراً (قوله تنبيه) غرضه به ذكر المقابل لقوله قبل العمل (قوله كذلك) لا حاجة إليه لأنه أتى بالكافي في قوله كما يمكن الخ ولا حاجة إلى قوله أيضاً لذلك لكن كل منهم اللهوكيد (قوله وهو) أي اختصار السهام وقوله أن يوجد أي ذوان يوجد لأن الاختصار ليس هو عين الوجود وقوله في جميع الانصاء قيد سبأني محترزه

الاختصار أيضاً بعد العمل ويسمى اختصار السهام وهو أن يوجد بعد تصحيح

المسائل في جميع الانصاء
اشترك فترجع المسئلة
وكل نصيب الى الوفق
كزوجة وابن وبنت منها
فقبل قسمة التركة توفيت
البنت عن بقى وهما أمها
وأخوها فتمصع المناصفة
من اثنين وسبعين للزوجة
سبعة عشر وللأبن ستة
وخسون والنصيبان
مشتركان بالتين فترجع
المسئلة الى ثمانية سبعة وكل
نصيب الى ثمنه فيرجع
نصيب الابن الى سبعة
ونصيب الزوجة الى اثنين
واذا اشتركت الانصاء
كلها الانصياء منها فلا اختصار
ومن أراد المزيد من هذا
فعليه بكتابنا شرح الترتيب
والله أعلم ولما أنهى
الكلام على الارث المحقق
وما يتبعه شرع في الارث
بالتقدير والاحتياط وهو
أنواع فبدأ منها بالتختي
فقال

(باب ميراث التختي المشكل)

في كلامه (قوله كزوجة وابن وبنت منها) أى من تلك الزوجة وأصلها من ثمانية لان
فيها ثمانية مخرجه ثمانية وتصع من أربعة وعشرين لانكسار الباقي وهو سبعة على عدد
رؤس الابن والبنت وهو ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة في الثمانية بلغت ما ذكر للزوجة
ثلاثة وللأبن أربعة عشر وللبنات سبعة (قوله توفيت البنت عن بقى وهما الخ) ومثلهم
من ثلاثة مخرج فرض الام ولينة الثانية من الاولى سبعة واذا عرضتها على مسألتها
وجدت بينهما ما يتباين فتمضرب ثلاثة عدد المسئلة الثانية في أربعة وعشرين عددا الاولى
يحصل اثنان وسبعون وهى الجامعة التى تصح منها المسئلان فنلشئ من الاولى أخذه
مضروباً في ثلاثة ومن لشيء من الثانية أخذه مضروباً في سبعة فالزوجة من الاولى ثلاثة
في ثلاثة بتسعة ولها من الثانية بوصف كونها أم أو أخت في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة عشر
وللأبن من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين وله من الثانية بوصف كونه أختاً
اثنان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة وخسون ويمكن اختصارها الى ثمانية وتسعة
ويرجع كل نصيب الى ثمنه فيرجع نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين
(قوله فتمصع المناصفة من اثنين وسبعين) أى حاصلة من ضرب الثانية في الاولى لان
الاولى صحت من أربعة وعشرين والثانية من ثلاثة ونصيب الميت الثاني ميان مسألتيه
فتمضرب في الاولى يحصل ما ذكر (قوله للزوجة ستة عشر) أى لان لها من الاولى ثلاثة
في ثلاثة بتسعة ولها من الثانية بوصف كونها أم أو أخت في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة
عشر وقوله وللأبن ستة وخسون أى لان له من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين
وأربعين وله من الثانية بوصف كونه أختاً اثنان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة
وخسون (قوله والنصيبان مشتركان بالتين) فمن نصيب الزوجة اثنان ومن نصيب
الابن سبعة (قوله واذا اشتركت الانصاء كلها الانصياء منها الخ) هذا محترز قوله سابقاً في
جميع الانصاء (قوله من هذا) أى الاختصار بعد العمل (قوله وما يتبعه) كتمصع
المسئلة وتصلها والنسب بين السهام والورثة وبين الرؤس المئنة كما في المحقق (قوله
بالتقدير والاحتياط) أى المتأدس بهما وعطف الاحتياط على التقدير من عطف السبب
على السبب (قوله فبدأ منها بالتختي) أى فبدأ من تلك الأنواع بآرث التختي فهو على تقدير
مضاف لان الذى من أنواع الارث بالتقدير والاحتياط انما هو آرث التختي المشكل
(قوله فقال) عطف على بدأ

(باب ميراث التختي المشكل)

أى باب بيان آرث التختي المشكل فبراث بمعنى الارث وحكى الغزالي قولاً بأن التختي
لاميراث له وبناءه العتباتى في شرح الوافى على انه خلق ثالث لا ذكر ولا أنثى والله تعالى
اعلم قال بوجه يكمل الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلم يذكر التختي لكن نقل ابن خزم
الاجاع على خلافه والمحقق أنه لا يخرج عن أحد النوعين وسبب التختي على ما قيل
تساوى الابوين في الانزال لانه قبل سبعة من المساء من أحدهما يتضى موافقته له في
الذكورة والانوثة وعلى هذا فتساوى ما في الانزال يقتضى كونه تختي ووقع السؤال عن

الحال التي يدخل عليها الجنة فأجيب بأنه يرجع لنوعه في الواقع ان قلنا بأنه لا يخرج عن
 أحد النوعين وان قلنا انه خلق ثالث فهو مفوض للشبهة وأما المحشر فيكون على حاله وفي
 حاشية المحرشي عن بعضهم أنه يدخل الجنة على انه ذكر لكن لا يخفى أن الامر توقيفي أفاده
 المحقق الامير (قوله والمفقود والمحل) فيه اشارة الى نقص في الترجمة وقد سبق الكلام على
 نظير ذلك (قوله والمختنى) مأخوذ من الاختناث وألفه لتأنيث لفظه وان كان معناه مذكرا
 باعتبار كونه شخصا من ثم ذكر ضميره ووصفه وفعله ولوا توضح بالاثوثة والظاهر أنه كغيره
 يصح فيه ألف التأنيث المقصورة تحكي ولا يتون وان تحذف من أل كما أفاده العلامة الامير
 (قوله وهو الثني والتكسر) العطف فيه للتفسير والمراد الثني والتكسر في الكلام بأن
 يتكلم كالنساء لافي الافعال بأن يمزج ما طغى وان صدق بذلك ومن هذا المعنى المختنى
 والمختنى لمن يشابه النساء بحيث يتثنى ويتكسر في كلامه (قوله أو من قولهم الخ) أى من
 مصدره على الاصح من ان الاشتقاق من المصادر لا من الافعال أو يقال الاخذ يكون من
 المصادر وغيره باختلاف الاشتقاق فيكون الاخذ أو سعي بايا من الاشتقاق وقوله خنت بكسر
 النون من باب تعب وقوله اذا اشتبه أمره أى تقول ذلك اذا اشتبه حاله فلما اشتبه أمر
 المختنى قيل له خنتى وان اتضح بعد ذلك بالد كورة أو الاثوثة باعتباره ما كان وقوله فلم يخلص
 طعمه أى لانه لم يخلص طعمه فهو تعليل لما قبله (قوله وهو آدمي الخ) أى المختنى هذا
 آدمي الخ والافهوي يكون في الابل والبقر كالأدمى واء لم أنه لا نزاع في جوازه ولا في وجود
 غير المشكل منه وانما النزاع في وجود المشكل منه فذهب الاكثر الى وجوده وذهب
 المحسن البصري الى عدم وجوده وقال القاضي اسماعيل لا بد من علامة تزيل الاشكال
 والمحق انه لم يصح عن الامام مالك فيه شيء خلافاً لحكى عنه انه قال هو ذكر تغلب
 للذكورة فقد غلبت مع الانفصال كالف امرأة ورجل فانه مخاطب الجميع خطاب المذكر
 تغلب للذكورة مع الانفصال فأولى مع الاتصال (قوله أوله ثقبه الخ) أوتو يعبه فالمختنى
 المشكل فوطان وقوله منه ما أى من آلى الرجل والمرأة (قوله من شكل الامر) بفتح
 الكاف من باب قعد وفي أخذه من شكل وقفة لان قياسه حذو كذا كل كبة اعد من قعد
 فالأظهر انه من أشكل وقد يقال كلام الشارح في بيان المادة المأخوذة ومنها ويستعمل
 شكل بمعنى قيد ومنه شكلت الكتاب اذا قيدته بالأعراب لكن مصدره شكل لا شكلول
 ويستعمل أشكل بمعنى أزال اشكاله وخفاه ومنه أشكلت الكتاب أى أزلت اشكاله
 وخفاه وقوله التيس راجع لهما (قوله مادام مشكلا) بخلاف ما اذا اتضح (قوله
 لا يكون أبوا ولا أم الخ) أى في الغالب فلا ينافي ما سبق في مسألة الملفوف فلولا ولد نفسه قال
 ج يرث الاولاد ويرثونه بالاعتبار بين الابوة والامومة وهم اشقاء قال بعضهم وهل يرث من
 اولاد اولاده على انه جد او جدته لم أرنا والظاهر ان يرثه بها اه قال المحقق الامير بعد
 نقله ذلك والظاهر ارجاؤه على ما تقدم في ذى الجنتين على ان الوجه المحزم بأثوثة ويحدد
 جملا على الزنا فالاولاد اخوة لام وقوله انه حمل من نفسه شبهة ضعيفة بمنزلة قول المرأة ان
 فرجها شرب منيا من الحمام مثلا فليتأمل ولا يحزر اه (قوله والكلام فيه) أى في المختنى

والمفقود والمحل والمختنى
 مأخوذ من الاختناث وهو
 التثني والتكسر أو من
 قوله خنت الطعم اذا
 اشتبه أمره فلم يخلص طعمه
 وهو آدمي له آلى الرجل
 والمرأة أوله ثقبه لا تشبه
 واء منه ما والاشكل
 مأخوذ من شكل الامر
 شكولا واشكل التيس
 والمختنى مادام مشكلا
 لا يكون أبوا ولا أم ولا جد
 ولا جدّة ولا زوجا ولا زوجة
 وهو مختصر في أربع جهات
 البنوة والاختوة والعمومة
 والولاء والكلام فيه في
 مقامين

أى فى احكامه وقوله فى مقام من أى باعتبار المهر من مباحته والا فله مباحث كثيرة
مذكورة فى ختم الشيخ خليل لكنهم لا يتناولون النادر (قوله احدهما) أى أحد
المقامين وقوله فيما يتضح به وما لا يتضح أى فى بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح
به منها وفى كلامه حذف العائد المجرور لان النقص دبر وما لا يتضح به مع انه لم يجر بما جربه
الموصول ويمكن انه حذف أو لا الجار ثم الضمير فلم يحذف وهو مجرور (قوله ومجمله كتب
الفقه) محصاه ان ذا الثقبه المتقدمه يتضح بالاثبته بعد البلوغ بحبل أو حوض فان لم
يحبل ولم يحض فان احبر بميله للنساء فذكر أو بميله للرجال فأنثى أو بميله لهما فان غاب
احدهما فالحكم له وان استويا فهو باق على اشكاله ومن له الاكثران المتقدمات فان امنى
بذكره أو بال منه فقط فهو ذكر وان حاض أو حبل أو امنى أو بال من فرج النساء فأنثى وان
بال منها فان سبق من احدهما فالحكم له والا ففى محله للنساء أو للرجال أو لهما ما سبق
فى ذى الثقبه ولا يتضح بالذ كورة بنبات اللحيمة ولا يتضح بالاثبته بنو دالمين ونزل
الابن ولادخل لعد الاضلاع فى الاتضاح والامام احدى يحكم بذكورة من نبتت لحيته وكذا
الامام مالك ويزيد عليه بأنه يحكم بالاثبته من نبتت ثديه فان نبتت لحيته وثدياه معافوه
مشكل ما لم تظهر فيه علامة أخرى تقوى احدى العلامتين ويزيد على ذلك أبو حنيفة
بأنه يحكم بالاثبته نظهور الابن ويحكم بالاتضاح بعد الاضلاع فان كانت اضلاع الجنب
اليسرى ثمانية عشر ضلعا كالابن يحكم بالاثبته وان كانت سبعة عشر يحكم بذكورة لما اشتهر
من ان حواء خلقت من ضلع آدم اليسرى لكن قال أهل التشريح باستواء الرجل والمرأة فيها
ومن استدل بعد الاضلاع على بن أبى طالب رضى الله عنه فانه رفع له رجل تزوج بابنة
عمه وكانت خنثى فوقع على جارية فأجابها فامر غلامه فزهر به فداضلاع الخنثى فاذا هو
رجل فزياه بنزى الرجال ولعل عد الاضلاع لعدم الجزم بأن الحمل منه والا فهو اقوى وجمله
يقضى القطع بالاثبته ويقدم على الكل حتى لو حكم بذكورته باحباله لامرأة ثم حبل ذو
أبطان المحكم الأول وحكمنا بالاثبته ولذلك قيد قولهم اذا حكم بمتضى علامة ثم طرأ خلفها
لم ينقل المحكم بما اذا لم تكن الثانية اقوى كالبول فانه العلامة القدمة الواردة فى
التحديث وان كان ضعيفا وهو سئل صلى الله عليه وسلم عنه فقال بورت بفتح الواو وتشديد
الراء من حيث يقول وهذا من قبيل الافتاء فلا ينافى قولهم أول من قضى فيه فى الاسلام على
ابن أبى طالب وأما أول من حكم فيه فى المجاهلة فعا من النظر بفتح الظاء المشالة وكسر الراء
المجاهلة كان يفرع له فى كل مهم ومشكل فلما سئل عنه قال حتى أنظر فوالله ما نزل فى مثل
هذه منكم يا معشر العرب فبات ليلته ساهرا وكان له جارية ترضع غنمه يقال لها سمجة فلما
رأت قلقه قالت له ما عراك فى ليلتك هذا فقال لها ويحك وبلك دعى أمرا ليس من شأنك
ليس هذا رعى الغنم وقيل ان السائلين له عن ذلك أقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل
يوم فقالت له ان مقامه ذلاء عنه ذلك أسرع فى غنمك فقال لم تشكلى على حكومة قط مثل
حكومتهم فقالت أخبرنى لعل عنه دى مخرجا وكررت عليه الكلام فأخبرها فقالت أتبيع
القضاء المبال أقعد فأن بال من حيث يقول الذ كرفذ كروان بال من حيث يقول الاثنى فأنثى

احدهما فيما يتضح به
وما لا يتضح ومجمله كتب الفقه

فخرج للناس حين أصبح فقضى بالذي أشارت عليه به وفيه عبرة من حيث ان المحكمة قد
 بحريها الله تعالى عن لسان من لا تظن عنده ويحجبها عن هو مستعد لها وفيه اشارة الى أن
 القاضي أو المفتي يتوقف فيما لا يعلمه خلافا لما يفعله قضاة هذا الزمان ومفتوه فان هذا
 جاهلي تودف في حادثة سئل عنها أربعين على ما قيل حكى أن بعض العلماء سئل في درسه عن
 مسألة فقال لا أدري فقال له السائل أن هذا ليس مكان المجال فقال له المكان الذي يعلم
 أشياء ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له اهـ لمخضمان حاشيتي العلامة
 المحفني والآمر (قوله والثاني في ارثه) وهل هو بالفرض أو بالتعصيب فعند الشافعية أنه
 بالفرض فقط في نحو أخ خنثى وبالتعصيب فقط في نحو ابن أخ خنثى وهو ملحق منهما عند
 المالكية فيما أخذ عندهم ثلاثة أرباع المال نحو أخ خنثى لانه على تقدير الذكورة يستحق
 جميع المال بالتعصيب وعلى تقدير الانوثة يستحق النصف بالفرض فيعطى نصف
 مجموعهما وهو ثلاثة أرباع المال (قوله وقد ذكره) أي الثاني (قوله وان يكن) أي يوجد
 وقوله في مستحق المال وهم الورثة ولذلك يدغم الشارح بقوله من الورثة فهو بيان
 لمستحق المال وهو واحد من أرباب الديون (قوله خنثى صحيح في الاشكال) المراد بكونه
 صحيحا في الاشكال أنه بين الاشكال وظاهره بحيث أنه لم يتضح لا بذكورة ولا بانوثة فقوله
 بين الاشكال تفسير لقوله صحيح ووضحه الشارح بقوله والمراد الخ (قوله فاقسم التركة)
 أشار الشارح الى أن مفعول اقسام محذوف وقوله على الاقل هو صادق بحالتين من أحوال
 الخنثى الخمسة الاولى وهما الثاني والثالث أي كون ارثه بتقدير الذكورة أكثر منه بتقدير
 الانوثة وعكسه وقوله ولكل من الورثة والخنثى متعلق بالاقل وقوله ان ورت أي كل
 من الورثة والخنثى وقوله متفاض لا أي بأن كان ارثه بتقدير الذكورة أكثر منه بتقدير
 الانوثة (قوله كان خنثى مع ابن واضح) مسألة الذكورة من اثنين ومسألة الانوثة من
 ثلاثة وبينهما تبين فتضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة وهي الجامعة للمسألة بين
 فتقسم على كل من المسائلين فخرج فهو جزء السهم فاذا قسمت الستة على مسألة الذكورة
 خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الذكورة واذا قسمت الستة على مسألة الانوثة خرج
 لكل سهم اثنين فهي جزء سهم مسألة الانوثة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من
 المسائلين في جزء سهمهما فمات على نصيبه بتقدير الذكورة والانوثة فتعطيه أقل النصيبين
 فالواضح من مسألة الذكورة واحد في ثلاثة بثلاثة وله من مسألة الانوثة اثنان في اثنين
 بأربعة فيعطى ثلاثة لانها أقل النصيبين والخنثى من مسألة الذكورة واحد في ثلاثة بثلاثة
 ومن مسألة الانوثة واحد في اثنين فيعطى اثنين لانها أقل النصيبين فيصير
 الموقوف واحد فان تبين ذكورة الخنثى أخذته وان تبين انوثة أخذته الواضح (قوله)
 فالأقل الخ) الا ظاهر في الاثر ان الأقل مبدء أو نصيب الاثنى عشر وقوله للخنثى اما خبر
 فان أو متعلق بمحذوف والتقدير يعطى للخنثى وقوله وللواضح كون الخنثى ذكر أي
 والاضرر للواضح كون الخنثى ذكر وان كان مقتضى سياق الشارح أن المعنى والأقل للواضح
 كون الخنثى ذكر أي نصيبه باعتبار كونه ذكر السكن في عبارته قلاقة ولو قال فالأقل للخنثى

والثاني في ارثه وارث
 من معه وقد ذكره بقوله
 (وان يكن في مستحق المال)
 من الورثة (خنثى صحيح)
 في الاشكال (بين أي)
 ظاهر (الاشكال) والمراد
 كونه خنثى مشكلا باقيا
 على اشكاله لم يتضح بذكورة
 ولا بانوثة (فاقسم التركة
 بين الورثة والخنثى (على)
 التقدير (الاقل) لكل
 من الورثة والخنثى ان
 ورت بتقدير الذكورة
 والانوثة متفاض لا كان
 خنثى مع ابن واضح
 فالأقل نصيب الاثنى للخنثى
 وللواضح كون الخنثى ذكرا

نصيبه باعتبار كونه أنثى وللواضح نصيبه باعتبار كونه ذكر السكان أوضح (قوله فيعطى
 المختنى الثالث) أى وهو انسان من الجماعة وقوله والواضح النصف أى ويعطى الواضح
 النصف وهو ثلاثة من الجماعة وقوله ويوقف السدس أى وهو سهمان فان اتضح المختنى
 بالذكورة أخذته وان اتضح بالانثوية أخذته الواضح كما مر (قوله وكزوج الخ) مسألة
 الذكور من ستة بالاعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ الشقيق الباقي
 وهو واحد ومسألة الانثوية من ثمانية بالاعول في حال ما تنسب لا كمال النصف للشقيقة وبين
 المسألةتين توافق بالنصف في ضرب نصف احداهما فى كامل الاخرى يحصل أربعة
 وعشرون وهى الجماعة للمسألةتين فاذا قسمتها على الستة التى هى مسألة الذكور خرج لكل
 سهم أربعة فهى جزء سهم مسألة الذكور واذا قسمتها على الثمانية التى هى مسألة الانثوية
 خرج لكل سهم ثلاثة فهى جزء سهم مسألة الانثوية فللزوج من مسألة الذكور ثلاثة فى
 أربعة باثنى عشر وله من مسألة الانثوية ثلاثة فى ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة لانها أقل
 النصيبين وللأم من مسألة الذكور أربعة بثمانية وله من مسألة الانثوية اثنان
 فى ثلاثة بتسعة فتعطيها ستة لانها أقل النصيبين وللختنى من مسألة الذكور واحد فى
 أربعة بأربعة وله من مسألة الانثوية ثلاثة فى ثلاثة بتسعة فيعطى أربعة لانها أقل النصيبين
 ويوقف الخمسة الباقية فان اتضح المختنى بالانثوية أخذها وان اتضح بالذكورة ردت منها
 للزوج ثلاثة تكمل بالنصفه ووردا اثنان للام تكمل لثلاثها (قوله فالأضرفى حق المختنى
 ذكورته) أى لان نصيبه على تقدير الذكور أربعة وعلى تقدير الانثوية تسعة وقوله
 وفى حق الزوج والام أنوثته أى لان نصيب الزوج على تقدير الذكور أربعة عشر وعلى
 تقدير الانثوية ستة (قوله واليقين) هو صادق بالاحوال الخمسة الا تمة فمكون عطفه على
 الأقل من عطف العام على الخاص وبذلك التحقيق تعلم ما فى جعل بعضهم الأعطف للتفسير
 (قوله أى المتيقن) فالمراد بالمصداق المفعول وقوله الذى لا شك فيه صفة كاشفة
 للمتيقن أى بهائلا بتهوهم أن المراد بالمتيقن ما يشمل ما فيه شك والمراد بالشك هنا مطلق
 التردد (قوله وهو) أى المتيقن الذى لا شك فيه وقوله الأقل فيما سبق أى فيما اذا ورت
 بتهديد يرى الذكور والانثوية متفاضلا بان كان ارثه بتهديد يرى الذكور أكثر والعكس
 فهاتان حالتان وقوله أو العدم ان ورت بأحدهما فقط أى بالذكورة أو الانثوية فهاتان
 حالتان وكان عليه أن يقول أو المساواة لانهما من المتيقن فهى حالة فتمت الاحوال خمسة
 (قوله كولدعم خنتى مع معتق) فيعامل كل بالأضرفى حق ولد المع المختنى أنوثته
 لان بذات العلم لا شئ لها والأضرفى حق المعتق ذكورته لان المعتق متأخر عن ابن العلم فلذلك
 فالشارح فلا شئ له الخ (قوله وكزوج وأم الخ) هو على العكس مما قبله لان الأضرفى
 هنا فى حق المختنى ذكورته وفى حق غيره أنوثته ومسألة الذكور من ستة للزوج النصف
 ثلاثة وللأم السدس واحد ولولدى الأم الثلث اثنان ويسقط المختنى لأب على تقدير
 الذكور لانه عاصب وقد استغرقت الفروض التركة ومسألة الانثوية من تسعة لانه يعال
 للمختنى على تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المسألةتين توافق بالثلث فاذا ضربت

فيعطى المختنى الثالث
 والواضح النصف ويوقف
 السدس وكزوج وأم وختنى
 شقيق فالأضرفى حق
 المختنى ذكورته وفى حق
 الزوج والام أنوثته
 (واليقين) أى المتيقن
 الذى لا شك فيه وهو الأقل
 فيما سبق أو العدم ان ورت
 بأحدهما فقط كولدعم
 خنتى مع معتق فلا شئ له
 بتهديد يرى الذكور
 لان بتهديد يرى
 الذكور أكثر والعكس
 فهاتان حالتان
 وقوله أو العدم ان ورت
 بأحدهما فقط أى بالذكورة
 أو الانثوية فهاتان
 حالتان وكان عليه أن يقول
 أو المساواة لانهما من المتيقن
 فهى حالة فتمت الاحوال خمسة
 (قوله كولدعم خنتى مع معتق)
 فيعامل كل بالأضرفى حق ولد
 المع المختنى أنوثته لان بذات
 العلم لا شئ لها والأضرفى حق
 المعتق ذكورته لان المعتق متأخر
 عن ابن العلم فلذلك فالشارح
 فلا شئ له الخ (قوله وكزوج
 وأم الخ) هو على العكس مما قبله
 لان الأضرفى هنا فى حق المختنى
 ذكورته وفى حق غيره أنوثته
 ومسألة الذكور من ستة للزوج
 النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
 ولولدى الأم الثلث اثنان ويسقط
 المختنى لأب على تقدير الذكور
 لانه عاصب وقد استغرقت
 الفروض التركة ومسألة
 الانثوية من تسعة لانه يعال
 للمختنى على تقدير أنوثته
 بالنصف وهو ثلاثة وبين
 المسألةتين توافق بالثلث
 فاذا ضربت

وفق احدهما في كامل الاخرى يحصل ثمانية عشر وهي الجامعة للسائلين فاذا قسمتها على
الستة التي هي مسئلة الذ كورة خرج جزء السهم ثلاثة واذا قسمتها على التسعة التي هي مسئلة
الاثنية خرج جزء السهم اثنان فالزوج ثلاثة من مسئلة الذ كورة في ثلاثة بسبعة وله من
مسئلة الاثنية ثلاثة في اثنين بسبعة فيعطى ستة لانها أقل النصيبين وللام واحد من مسئلة
الذ كورة في ثلاثة بثلاثة ولها واحد من مسئلة الاثنية في اثنين باثنين فيعطى اثنين
لانها أقل النصيبين ولولدي الام من مسئلة الذ كورة اثنان في ثلاثة بستة وله من
مسئلة الاثنية اثنان في اثنين بأربعة فيعطيان الاربعة وللخنثى من مسئلة الاثنية ثلاثة
في اثنين بستة ولا شيء له من مسئلة الذ كورة فتوقف هذه السمة فان اتضح الخنثى بالاثنية
أخذها وان اتضح بالذ كورة ردت للزوج ثلاثة ولللام واحد ولولديها اثنين (قوله وخنثى
لاب) أى أح لاب فلو كان خنثى لام كانت المشتركة والغيب قرابة الأب كما يعلم مما مر (قوله
فلا يعطى شيئا في الحال) بخلاف ما اذا اتضح بالاثنية فانه يعطى في المال وقوله لاحتمال
ذ كورته فهي الاضر في حقه وقوله فيسقط لاستغراق الفروض أى لاستغراق الفروض
التركة وهو عاصب يسقط حينئذ (قوله والاضر في حق الزوج الخ) فهي على العكس مما
قيلها كما تقدم وقوله لعولها على لقوله والاضر الخ وقوله اذ ذاك أى موجوده مثلا واسم
الاشارة راجع للذ كور من الاثنية (قوله واذا عاملت الخ) راجع لجميع ما تقدم لا مخصوص
المسئلة التي قبله وقوله الى الاتضح أى بذ كورة أو اثنية وقوله أو الصلح بتساو أو
تفاضل أى اذا لم يكن بينهم محصور عليه والافلا عبرة بالصلح المذكور (قوله ولا بد من
جريان التواهب) أى ولا بد لبراءة الذمة من جريان التواهب بان يهب بعضهم بعضا (قوله
و يغتفر الجهل الخ) جواب عما يقال كيف يصح التواهب مع الجهل بالموهوب وشرطه
العلم به وقوله للضرورة أى لعمدة العلم بقصد الموهوب مادام على اشكاله فلو لم يتواهبوا
لم تغد لهم القسمة شيئا لانه لم يحصل بينهم ما يقتضى الملك (قوله وهذا كله) أى ما تقدم من
قوله فاقسم على الأقل الخ وغرضه تقيم الاحوال الخمسة لكن عرفت أن هذه الحالة داخلية
في قوله والبقين فكان الاولى أن يدرجها في حل المتن (قوله كولد أم) أى خنثى فلا يختلف
حاله بالذ كورة أو الاثنية لان له السدس على كل من الحالتين وقوله أو معتق أى خنثى
فلا يختلف حاله أيضا بذلك (قوله فالامر واضح) أى فالحكم واضح وهو أن ولد الام يأخذ
السدس على كل من الحالتين وكذلك المعتق بأخذ المال على كل من الحالتين (قوله تحت
الخ) يقع هنا اختلاف في نسخ المصنف فالنسخة التي شرح عليها الشارح تحت بحق القسمة
المبين وفي نسخة تحت بالقسمة والتبيين لكن الوزن غير مستقيم على هذه النسخة فلا بد
من زيادة حق وحذف التاويصير هكذا تحت بحق القسمة والتبيين (قوله جواب الامر)
فهو مجزوم بحذف الالف على نسخة تحت وبحذف الياء على نسخة تحت (قوله بحق القسمة)
من اضافة الصفة للموصوف كما اشار اليه الشارح بقوله أى القسمة المحق أى المطابقة
للاواقع وقوله المبين صفة للمحق وقوله أى الواضح تفسير للمبين وقوله الظاهر تفسير
للاوضح وعلم من ذلك ان المبين اسم فاعل من أبان بمعنى بان أى وضح وظهر (قوله فائدة)

وخنثى لاب فلا يعطى شيئا في
الحال لاحتمال ذ كورته
فيسقط لاستغراق الفروض
والاضر في حق الزوج
والام ولولدي الام اثنتان
لعولها اذ ذاك لتسعة واذا
عاملت كلا من الخنثى
ومن معه بالاضر فيوقف
المشكوك فيه الى الاتضح
أو الصلح بنسأ أو تفاضل
ولا بد من جريان التواهب
و يغتفر الجهل هنا للضرورة
وهذا كله اذا ورث بتقدير
الذ كورة والاثنية متفاضلا
أو باحدهما فقط كما قدمنا
الاشارة لذلك فان ورث
بهم متساويا كولد أم أو
معتق فالامر واضح وقوله
(تحت) جواب الامر (بحق
القسمة) أى القسمة المحق
والمبين أى الواضح الظاهر

أى هذه فائدة أولى أخذ ما يأتى (قوله ما قلناه) أى من أن كلاهما لا يضر فى حقه
 (قوله ومذهب الحنفية أنه يعامل الخ) وإذا اتضح بعد ذلك بما يقتضى خلاف الأضر
 نقض الحكم الأول كما هو مقتضى القواعد وان قال بعضهم لم نجد نقلا فى ذلك (قوله فان
 كان الأضر لاشئ الخ) أى كفى ولد دعم خنثى ومعتق فالأضر فى حق الخنثى لاشئ لاحتمال
 الأثوثة ولا يوقف المال بل يعطى للمعتق وإذا تبين كون الخنثى ذكر انقض ذلك كما مر (قوله
 ومذهب المالكية له نصف نصيبى ذكر وأنثى) أى بأن تجمعهما كما سأتى وتعطيه نصف
 مجموعهما وهذا ظاهر إذا كان الخنثى واحدا بخلاف ما إذا تعدد والضابط الكلى أنه يعطى
 بمثل نسبية واحد هو أنى لماله فان كانت حالاته أربعة فله ربع مجموع نصيباته التى له
 باعتبار حالاته لأن نسبة الواحد للأربعة ربع وهكذا وقوله ان ورث بهما متفاضلا أى
 كفى ولد خنثى وابن واضح وسأتى بيان كيفية العمل فى ذلك (قوله وان ورث بأحدهما
 فقط) أى كفى ولد دعم خنثى فانه يرث بتقدير الذكورة فقط وقوله فله نصف نصيبه فيكون
 له فى المثال المذكور النصف (قوله وان ورث بهما متساويا) أى كفى ولد أم خنثى فان له
 السدس على كل من المحالتين وقوله فالأمر واضح أى المحكم ظاهر وهو أنه يأخذ على
 كلا المحالتين (قوله ومذهب الحنابلة أن لم يرج الخ) أى فذهبهم إلى الفصل وقوله
 فكالمالكية أى فى أنه له نصف مجموع نصيبه الخ وقوله فكالمشافعية أى أنه يعامل
 كل من الورثة والخنثى بالأضر (قوله فائدة ثانية) أى هذه فائدة ثانية (قوله للخنثى خمسة
 أحوال) قد تقدم التذية على صدق كلام المصنف بها (قوله كأبوين الخ) مسئلتهم من
 ستة اعتبارا يخرج السدس الذى لكل من الأبوين وأما مخرج النصف فهو داخل فى
 مخرج السدس فلا أبوين السدسين اثنان وللمنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى السهم
 الباقي سواء قدرناه ذكر أو أنثى لأنه ان كان ذكر فله ما بقى بعد الفروض وهو مناسبهم
 واحد وان كان أنثى فلها السدس تكملة الثلثين وهو مناسبهم واحد (قوله بتقدير الذكورة
 أكثر) أى من ارثه بتقدير الأثوثة (قوله كم بنت الخ) مسألة الذكورة من اثنين لأن فيها نصفان
 وما بقى ومسألة الأثوثة من ستة لأن فيها سدس للمنت الابن تكملة الثلثين وبين المسألتين
 تدخل فيكتفى بالأكثر فالمنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى واحد ويوقف الباقي
 وهو اثنان فان اتضح بالذكورة أخذهما وان اتضح بالأثوثة فهما للعاصب ان كان والا
 رداعلهما ما يحسب فرضهما وتكون المسألة بعد ذلك من أربعة اختصارا (قوله ثالثها
 عكسه) أى عكس ثانیها وهو أن يكون ارثه بتقدير الأثوثة أكثر منه بتقدير الذكورة
 (قوله كزوج الخ) مسألة الذكورة من ستة بالعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث
 اثنان وللأخ للاب الباقي وهو واحد ومسألة الأثوثة من ثمانية بالعول لأنه يعال للأخت
 للاب باثنين لا كمال النصف وبين المسألتين توافق بالنصف فنضرب نصف أحدهما فى
 كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهى الجامعة للمسألتين فإذا قسمتها على الستة يخرج
 جزء السهم أربعة وإذا قسمتها على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فالزوج ثلاثة من مسألة
 الذكورة فى أربعة باثنى عشر وله ثلاثة من مسألة الأثوثة فى ثلاثة بدسعة فيعطى التسعة

* فائدة * ما قلناه هو المعتقد
 من مذهب الشافعية
 ومذهب الحنفية أنه يعامل
 الخنثى وحده بالأضر فان كان
 الأضر لاشئ فلا يعطى شيا
 ولا يوقف شئ ومذهب
 المالكية له نصف نصيبى
 ذكر وأنثى ان ورث بهما
 متفاضلا وان ورث
 بأحدهما فقط فله نصف
 نصيبه وان ورث بهما
 متساويا فالأمر واضح
 ومذهب الحنابلة أن لم يرج
 انضاحه فكالمالكية وان
 رجا انضاحه فكالمشافعية
 والله أعلم * فائدة * ثانية
 للخنثى خمسة أحوال أحدها
 يرث بتقدير يرى الذكورة
 والأثوثة على السواء كأبوين
 وبنت وولد ابن خنثى ثانیها
 بتقدير الذكورة أكثر
 كم بنت وولد ابن خنثى ثالثها
 عكسه كزوج وأم وولد أب

فقط واللام اثنان من مسألة الذكور في أربعة بمشانية ولها اثنان من مسألة الانوثة في ثلاثة بسمة فتعطي السبعة فقط ولولد الاب الخنثى واحد من مسألة الذكور في أربعة باربعة وله ثلاثة من مسألة الانوثة في ثلاثة بسمة فتعطي الاربعة فقط وتوقف الخمسة الباقية الى الاتضاح أو الصلح فان اتضح بالانوثة أخذها أو بالذكور رد ثلاثة للزوج واثنان للام (قوله بتقدير الذكور فقط) أي دون تقدير الانوثة وقوله كولد أخ خنثى أي فانه بتقدير الذكور يرث لكونه ابن أخ وبتقدير الانوثة لا يرث لانها من ذوات الارحام (قوله خامسها عكسه) أي عكس رابعها وهو أنه يرث بتقدير الانوثة فقط (قوله كزوج وشقيقة الخ) مسألة الذكور من اثنين ومسألة الانوثة من سبعة بالعول وبينهما تبين تضرب احدهما في الاخرى يحصل أربعة عشر وهي الجماعة فاذا قسمتها على الاثنين يخرج جزء السهم سبعة واذا قسمتها على السبعة يخرج جزء من السهم اثنان فلزوج في مسألة الذكور واحد في سبعة سبعة وله في مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بسمة فتعطي الستة فقط ويوقف له واحد وهذا يقال في الشقيقة ولولد الاب الخنثى في مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين ولا شيء له في مسألة الذكور فلا يعطى في الحال شيئا ويوقف الاثنان فان اتضح بالانوثة أخذها أو بالذكور رد واحد للزوج واحد للشقيقة (قوله فائدة ثالثة) أي هذه فائدة ثالثة ويصح أن يكون قوله فائدة مبتدأ أو ثالثة صفة وقوله في حساب مسائل الخناثا خبر وأل في الخناثا للجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله أما على مذهبننا) أي أما كيفيته على مذهبنا معاشر الشافعية وقوله فتصحح الخ أي فتصحح له مسألتين مسألة لذكوريته ومسألة لانوثته (قوله ثم تنظر بين المسألتين بالنسب الأربع) أي التي هي التباين والتوافق والتداخل والتماثل وببحث فيه بان التماثل لا يمكن هنا إذ مسألة الذكور مخالفة لمسألة الانوثة ولا بد وأجيب بأنه يتأتى في نحو ولد خنثى وبنت فان مسألة الذكور من ثلاثة عدد الرؤس ومسألة الانوثة من ثلاثة يخرج الثلثين وهما مقامان لان (قوله وتحصل أقل عددا الخ) أي بان تضرب احدهما في الاخرى أن كانا متباينين أو تضرب وفق احدهما في الاخرى أن كانا متوافقين أو تكفي بالا كبران كانا متداخلين أو تكفي باحدهما أن كانا مقاماتين (قوله بالتقديرين) أي تقديرى الذكور والانوثة (قوله فما كان فهو الجماعة) أي فما وجد فهو الجماعة للمسئلتين (قوله فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة) أي بالطريق الذي ذكرناه وهذا كله اذا كان الخنثى واحدا فان تعدد فاحل له مسائل بعد ادخالهم ثم انظر بينها بالنسب الأربع وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها فما كان فهو الجماعة فاقسمها على كل من الخناثا وبقية الورثة بحسب تلك الاحوال وانظر أقل الانصاء لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح (قوله وأما على مذهب الخنثية) أي وأما كيفية حساب مسائل الخناثا على مذهب الخنثية فتصحح المسألة على تقدير الاضرب في حق الخنثى وحده الخ أي كما في ولد خنثى وابن واضح فتصحح المسألة على تقدير الانوثة لانها الاضرب في حق الخنثى وحده وأعطه الثلث واحدا وأعط الابن الواضح الثلثين ولاوقف على مذهبهم (قوله وبقية الورثة الباقي) أي وأعط

خنثى رابعها يرث بتقدير الذكور فقط كولد أخ خنثى خامسها عكسه كزوج وشقيقة وولد اب خنثى والله اعلم * فائدة ثالثة * في حساب مسائل الخناثا أما على مذهبننا فتصحح المسألة بتقدير ذكوريته فقط وبتقدير انوثته فقط ثم تنظر بين المسألتين بالنسب الأربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسألتين بالثقة تدبرين فما كان فهو الجماعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر أقل النصيبين لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح وأما على مذهب الخنثية فتصحح المسألة على تقدير الاضرب في حق الخنثى وحده وأعطه الاضرب وبقية الورثة الباقي

بقية الورثة الباقي (قوله فان كان لا يرث بتقدير الخ) أي كافي ولد دعم خنثى فانه لا يرث
بتقدير الانوثة (قوله وأما على مذهب المالكية) أي وأما كيفية حساب مسائل الخنثانا
على مذهب المالكية (قوله فعلى مذهب أهل الأحوال) أي الذين يقولون بضرب الجامعة
في حالي الخنثى أو أحوال الخنثانا (قوله تحصل الجامعة كما علمت) أي بان تصح المسئلة
بتقدير ذكورية فقط وتصحها أيضا بتقدير أنوثة فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب
الأربع وتحصل أقل عددين تقسم على كل من المسئلتين فما كان فهو الجامعة (قوله
وتضربها في عدد حالي الخنثى) وهما حال الذكورة والانوثة وقوله أو أحوال الخنثانا فان
كانوا اثنين فاحوالهما أربعة وهي ذكورتهم وأنوتهما وذكورة أكبرهما وأنوثة أصغرهما
وبالعكس ففي خنثى وعاصب مسئلة تذكروهما من اثنين ومسئلة تأنيتهما من ثلاثة
مخرج الثلاثين ومسئلة ذكورة الأكبرو أنوثة الأصغر من ثلاثة عدد الرؤس وكذلك
مسئلة العكس فبين هذه المسائل الثلاثة التماثل فيمكن في باحداهما وبينها وبين مسئلة
تذكروهما تبين فتضرب ثلاثة في اثنين بسة ثم تضرب الستة في عدد الأحوال الأربعة
بأربعة وعشرين ثم اقسمها على كل تقدير من الأحوال الأربعة فاجتمع لكل أحد أربعة
فاذا قسمتها باعتبار ذكورتها حصل لكل اثنا عشر وباعتبار أنوتهما حصل لكل ثمانية
وباعتبار ذكورة الأكبرو أنوثة الأصغر حصل للأكبرة ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه
بعكسه فيجتمع لكل أربعة وأربعون يعطى ربعها وهو أحد عشر يبقى من الأربعة
والعشرين اثنين للعاصب (قوله فاجتمع الخ) أي ثم تجمع مال لكل شخص في جميع
الأحوال فاجتمع الخ وقوله فأعطه من ذلك أي مما اجتمع ولو قال فأعطه منه كان
أنسب وقوله بمثل نسبة الواحد أي الهوائي وقوله لمالات الخنثى أو الخنثانا كان الأنسب
بما يقوله أن يقول لمالي الخنثى أو أحوال الخنثانا والمخطب سهل (قوله ففي ابن واضح وولد
خنثى) هذا مثال للخنثى الواحد وقد علمت مثال الخنثيين (قوله بتقدير الذكورة الخ) أي
فستأتهما بتقدير الذكورة الخ (قوله والجامعة لها ستة للباينة) أي بين المسئلتين فتضرب
احداهما في الأخرى بسة وهي الجامعة (قوله فتم اتصع عندنا) أي فن تلك الجامعة تصح
مسئلة الخنثى عندنا معاشر الشافعية (قوله فيعطى المشكل اثنين) أي لأن له واحدا بتقدير
الانوثة في اثنين باثنين وله واحد بتقدير الذكورة في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين معاملة له
بالأضر (قوله والواضح ثلاثة) أي ويعطى الواضح ثلاثة لأن له واحدا بتقدير الذكورة
في ثلاثة بثلاثة وله اثنان بتقدير الانوثة في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأضر
(قوله ويوقف سهم) أي إلى البيان أو الصلح فان اوضح الخنثى بالذكورة أحذه أو بالانوثة
أحذه الابن الواضح (قوله فتصح من اثني عشر) فاذا قسمت على مسئلة الذكورة خرج جزء
السهم ستة واذا قسمت على مسئلة الانوثة خرج جزء السهم أربعة فاضرب مال لكل وارث
من كل من المسئلتين في جزء سهمها واجمع ما حصل له وأعطه منه بمثل نسبة الواحد الهوائي
للأحوال فلذلك قال الشارح للخنثى الخ (قوله نصفها سبعة فهي له) قال ابن خروف
حيث كان نصيب الذكر المحقق على عماهم هذا سبعة فنصيب الأنثى ثلاثة ونصف ونصفهما

فان كان لا يرث بتقدير
فلا يعطى شيئا وأما على
مذهب المالكية فعندهم
خلاف في كيفية العمل
فعلى مذهب أهل الأحوال
تحصل الجامعة كما علمت على
مذهبنا وتضربها في عدد
حالي الخنثى أو أحوال الخنثانا
ثم تقسم على كل حالة
فما اجتمع لكل شخص
فأعطه من ذلك بمثل نسبة
الواحد لمالات الخنثى أو
الخنثانا في ابن واضح وولد
خنثى بتقدير الذكورة من
اثنين وبتقدير الانوثة من
ثلاثة والجامعة لها ستة
للباينة فتم اتصع عندنا
فيعطى المشكل اثنين
والواضح ثلاثة ويوقف سهم
وعند المالكية تضرب
هذه الستة في اثنين حالي
الخنثى فتصح من اثني عشر
للخنثى بتقدير الذكورة ستة
وبتقدير الانوثة أربعة ومجموع
المحصتين عشرة نصفها خمسة
فهى له وللواضح بتقدير
ذكورة الخنثى ستة وبتقدير
أنوثة ثمانية ومجموع المحصتين
أربعة عشر نصفها سبعة
فهى له

وأما عند المخنفية فالخني
الثالث والواضع الثمان
فقس على ذلك والله
أعلم ولما أنهى الكلام على
الخني شرع في المفقود فقال
(واحكم على المفقود) إذا
كان من جملة الورثة
(حكم الخني) أي حكمه
من معاملة الورثة المحاضرين
بالاضر في حقهم من تقديري
حياته وموته (ان ذكر اكان
أو هو أني) يعني سواء كان
المفقود ذكراً أو كان أنثى
فن يرث بكل من التقديرين
واتحد ارثه بعهاء ومن
يختلف ارثه يعطى الاقل
ومن لا يرث في أحد
التقديرين لا يعطى شيئاً
ويوقف المال أو الباقي حتى
يظهر الحال بموته أو حياته
أو يحكم قاض بموته اجتهداً
على ما سمينته وهذا هو الصحيح
من مذهبنا وهو قول أبي
يوسف والأول لؤي وابن
القاسم عن مالك وقول
الامام أحمد ومقابل الصحيح
عندنا وجهان أحدهما يقدر
موته في حق الجميع

الذي يستحقه الخني خمسة ورابع وتكون القسمة حينئذ من اثني عشر ورابع لا اثني عشر
فقط فقد دغموه في ربع قال ومذهب أهل الحساب أنهم يجمعون مسألة التذ كبر بعد
تضعيفها ومسألة التأنيث بلا تضعيف فمسألة التذ كبر هنا من اثنين فيضعفونها أربعة
ومسألة التأنيث ثلاثة ويجمعون ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة لذلك كرمها
أربعة أسباعها والخني ثلاثة أسباعها قال وهذا اعتار صحيح لا غبن فيه على أحدهما ورد
ذلك البدر القرافي بان المراد نصف نصيب نفسه على أنه ذكر ونصف نصيب نفسه على أنه
أنثى لأن نصف نصيب الذكر والأنثى المقابلهين له حتى يرد البحث حتى قال بعضهم هو جدير
بالانكار (قوله وأما عند المخنفية الخ) أي أما عندنا وعند المالكية فالحكم قد علمته وأما
عند المخنفية الخ (قوله فالخني الثالث الخ) أي لأنه يعامل الخني وحده بالاضر بخلاف غيره
لكن ان تبين خلاف ذلك نقض الحكم كالمكر (قوله ولما أنهى الكلام على الخني) أي
على ارثه وقوله شرع في المفقود أي شرع في ارثه وقوله فقال عطف على شرع (قوله
واحكم على المفقود) أي الوارث كما أشار إليه الشارح بقوله اذا كان من جملة الورثة وأما
اذا كان مورثاً فسمي في حكمه في الفائدة الثانية والمفقود هو من غاب عن وطنه وطالت
غيبته وخبره وجهل حاله فلا يدري أحي هو أم ميت وقوله حكم الخني منصوب بنزع الخافض
كما أشار إليه الشارح بقوله أي حكمه لكن التقدير في الخني للذكورة والانوثة وفي
المفقود للحياة والموت وقوله من معاملة الخ بيان لمثل حكم الخني ويؤخذ منه أن المعنى
واحكم على من مع المفقود كحكمك على من مع الخني وهو معاملة تهم بالاضران كان هناك
أضرار لا فقد يكون الارث على حد سواء فتأتي الاحوال الخمسة السابقة هنا (قوله ان
ذكر الخ) أي ان كان ذكر الخ والغرض من ذلك التعميم لا التقييد كما أشار إليه الشارح
بقوله يعني الخ وقوله أو هو بفتح الواو وسكون الهاء ليستقيم الوزن (قوله فن يرث بكل من
التقديرين واتحد ارثه بعهاء) كوجهة مع ابن حاضر وابن آخر مفقود فانه ترث بكل من
تقدرى الحياة والموت واتحد ارثها لان نصيبها الثمن على كل حال (قوله ومن يختلف ارثه
يعطى الاقل) كما مع أخ حاضر وآخر مفقود فانه يختلف ارثها اذ ترث بتقدير الحياة
السدس وبتقدير الموت الثالث (قوله ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئاً) كرم
حاضر ابن مفقود وكبنت ابن مع بنتين وابن ابن مفقود فان لم لا يرث بتقدير الحياة وبنت
الابن لا ترث بتقدير الموت فلا يعطى كل منهما شيئاً (قوله ويوقف المال) راجع لمن لا يرث
في أحد التقديرين وقوله أو الباقي راجع لمن يختلف ارثه ففيه نشر على تشويش ألف
وقوله حتى يظهر الحال بموته أو حياته أي الى أن يظهر الحال المصور بموته أو حياته فالسأ
للتصوير ويصح أن تكون للاسمة من ملاسمة العام للخاص وقوله أو يحكم قاض بموته
اجتهاداً عطف على قوله يظهر الحال وقوله على ما سمينته أي في الفائدة الثانية (قوله
وهذا) أي معاملة الورثة المحاضرين بالاضر في حقهم من تقديرى حياته وموته (قوله
يقدر موته) أي لأنه الظاهر من حاله اذ لو كان حياً لتواصل خبره غالباً وقوله في حق
الجميع أي جميع الورثة سواء كان الاضر في حقهم موته أو حياته وهكذا يقال فيما بعد

فان ظهر خلافه غيرنا المحكم الاول
الوفى وبهذا المعنى قال محمد
ابن الحسن الا انه جعل القول
قول من المال في يده انتهى
والوجه الثاني تقدير حياته
في حق الجميع فان ظهر
خلافه غيرنا المحكم وهل
يؤخذ من الحاضرين كفيل
على هذين الوجهين لاحتمال
تغير الحكم قال الشيخ زكريا
رحمه الله فيه خلاف ذكره
في المصطلح وقال ايضا واعلم
انه اذا كان الموقوف بين
الحاضرين لاحق للمفقود فيه
على كل تقدير جاز ان
يصطلح الحاضرون عليه كما
نقله السبكي عن أبي منصور
انتهى * (فائدة) * كيفية
حساب المفقود أن تحصل
لكل حال من حالاته مسألة
وتحصل أقل عدد ينقسم
على كل من المسائلين فما
بلغ ففته تصح فاقسمه على
كل تقدير يظهر الأقل
فيعطاه كل وارث ويوقف
المشكوك فيه كما سبق
(مسألة) زوج حاضر وأختان
لاب حاضران وأخ لاب
مفقود فبتقدير موت الأخ
تكون المسألة من سبعة
بالعول وبتقدير حياته
أصلها من اثنين وتصح من
ثمانية والمسئلتان متباينتان

(قوله فان ظهر خلافه) أي كأن ظهر حيا بينة وقوله غيرنا المحكم فيه نقض الحكم الاول
(قوله قال الوفاي) المسعوع فتح الواو منه لئلا يكون قال بعضهم وحده بضبط بعض الفضلاء
بضم الواو قال وهو من أئمة الحنابلة وان وقع في طمغات السبكي أنه من الشافعية (قوله
وبهذا المعنى) أي تقدير موته في حق الجميع (قوله الا أنه الخ) مستثنى من تقدير الموت في
حق الجميع فيقول بتقدير الموت في حق الجميع الا ان كان المال في يد واحد منهم فاقول
قوله في حياته أو موته لترجحه باليد (قوله تقدير حياته) أي لانها الاصل (قوله وهل يؤخذ
الخ) المراد بأخذه طلبه ولعل الأرجح أخذ الكفيل كما قاله الاستاذ المحفني (قوله لاحتمال
تغير الحكم) أي مع أنه قد يتلف المال فيتعذر وصوله لمستحقه (قوله فيه خلاف) أي في
جواب الاستدلال بخلاف (قوله وقال) أي الشيخ زكريا (قوله اذا كان الموقوف بين
الحاضرين الخ) أي كما في أخ لاب مفقود وأخ شقيق وجد حاضرين كما سألني قريبا (قوله
فائدة) أي هذه فائدة أولى أخذنا بما في (قوله كيفية حساب المفقود) أي كيفية حساب
مسئلته وقوله ان تعمل لكل حال من حاله أي حالي موته وحياته وقوله وتحصل أقل
عدد الخ أي بان تضرب مسألة الحياة في مسألة الموت ان تباينا أو وفق احدهما في كامل
الانوى ان توافقا وقوله فما بلغ ففته تصح أي المسألة الجامعة وقوله فاقسم على كل تقدير
أي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير حياته أو موته أو على كل مسألة ذات تقدير
وسألني توضيح ذلك في المسائل الآتية (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله زوج حاضر
الخ) حاصل العمل في هذه المسألة أن تقول مسألة الموت من سبعة بالعول للزوج ثلاثة
والأختين أربعة لكل واحدة اثنان ومسألة الحياة تصح من ثمانية للزوج أربعة وللأخ
اثنان ولكل أخت واحد بين المسائلين تباين فتضرب احدهما في الانوى يحصل ستة
وخسون وهي الجامعة فاذ قسمتها على مسألة الموت وهي سبعة خرج جزء السهم ثمانية
واذا قسمتها على مسألة الحياة وهي ثمانية خرج جزء السهم سبعة ومن له شيء من احدي
المسائلين أخذته ضرر وبقي جزء سهمها وبعامل بالأضرب للزوج من مسألة الموت ثلاثة
في ثمانية باربعة وعشرين وله من مسألة الحياة أربعة في سبعة بثمانية وعشرين فيعطى
أربعة وعشرين معاملة له بالأضرب لكل من الأختين من مسألة الحياة واحد في
سبعة وسبعة ولكل منهما في مسألة الموت اثنان في ثمانية ستة عشر فيعطى كل منهما
سبعة معاملة له بالأضرب ويوقف الباقي وهو ثمانية عشر إلى البيان فان ظهر ميتا فالباقي
للأختين ومع الزوج حقه وان ظهر حيا كان للزوج منه أربعة وللأخ أربعة عشر كما ذكره
الشارح (قوله تكون المسألة من سبعة بالعول) أي لان أصلها من ستة فان فيها نصفان
وثلاثين وبين مخرجيهما تباين فتضرب مخرج احدهما في مخرج الآخر ستة عشر للزوج
النصف ثلاثة يبقى ثلاثة فيجاءل بواجب لا يكمل الثلاثين للأختين (قوله أصلها من اثنين)
أي لان فيها نصفان ومخرجه اثنان يبقى واحد بدخايج نصف الزوج على الأخ والأختين
باربعة رؤس فتضرب أربعة في اثنين بثمانية ومنها تصح ولذلك قال الشارح وتصح من
ثمانية (قوله والمسئلتان متباينتان) أي مسألة الحياة ومسألة الموت متباينتان لان بين

ومسطحهما ستة وتسعون
فهى الجماعة فلاضرفى حق
الزوج موت الاخ فله أربعة
وعشرون من ضرب ثلاثة
فى ثمانية والاضرفى حق
الاختين حياته فلكل منهما
سبعة من ضرب واحد فى
سبعة فمجموع ما أخذوه
ثمانية وثلاثون ويوقف
ثمانية عشر بين الزوج
والاختين والاخ المفقود فان
ظهر ميتا فمع الزوج حقه
وجميع الموقوف للاختين
وان ظهر حيا كان للزوج
منه أربعة وللأخ أربعة عشر
(مسئلة) *أخ لأب مفقود
وأخ شقيق وجد حاضران
فان كان الأخ للأب حيا
فللعبد الثالث وللأخ الشقيق
الثلاثان لانهما من مسائل
المعادة فهى من ثلاثة وان
كان ميتا فالمال بينهما
بالسوية فتكون من اثنين
فقدروا فى حق المجد حياته
وفى حق الاخ موته فالجماعة
سبعة للأبنة للعبد اثنتان
والشقيق ثلاثة ويوقف
سهم بين المجد والاخ
ولاشئ للمفقود فيه فللأخ
والمجد أن يصطفا فى السهم
المذكور كما تقدم نقله عن
أبى منصور والله أعلم (فائدة)
ثانية ما تقدم فيما اذا كان
المفقود وارثا فان كان مورثا
فحكمه أن يوقف ماله جميعه

سبعة وثمانية تباينا (قوله ومسطحهما) أى حاصل ضرب احدهما فى الاخرى (قوله
فهى الجماعة) فتقسم على مسئلة الموت وهى سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية وتقسم على
مسئلة الحياة وهى ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة ومن له شئ من احدى المسئلتين أخذ
مضروبا فى جزء سهمها ويعامل كل بالاضر كما تقدم (قوله فلاضرفى حق الزوج موت
الاخ) أى لان له فى مسئلة الحياة أربعة فى سبعة بثمانية وعشرين وله فى مسئلة الموت
ثلاثة فى ثمانية بأربعة وعشرين فلاضرفى حقه تقدير الموت فيعطى أربعة وعشرين معاملة
له بالاضر (قوله من ضرب ثلاثة) أى التى هى حصته من مسئلة الموت وقوله فى ثمانية
أى التى هى جزء السهم من مسئلة الموت (قوله والاضرفى حق الاختين حياته) أى لان
لكل منهما من مسئلة الحياة واحد فى سبعة بسبعة ولكل منهما من مسئلة الموت اثنين
فى ثمانية بستة عشر فيعطى كل منهما سبعة معاملة لكل منهما بالاضر (قوله من ضرب
واحد) أى الذى هو لكل منهما من مسئلة الحياة وقوله فى سبعة أى التى هى جزء السهم
(قوله فمع الزوج حقه) أى لان معه أربعة وعشرين وهى نصف طائل وقوله وجميع
الموقوف للاختين أى لا كمال الاثنين (قوله كان للزوج منه أربعة) أى لا كمال نصفه من
غير عول وقوله وللأخ أربعة عشر فيكون له مثل الاختين بطريق التعصيب (قوله
مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله أخ لأب مفقود) حاصل العمل فى هذه المسئلة أن تقول
مسئلة الحياة من ثلاثة للعبد الثالث واحد وللأخ الشقيق الثلثان لانهما من مسائل المعادة
ومسئلة الموت من اثنين للعبد واحد وللشقيق واحد وبين المسئلتين تباين فتضرب
احدهما فى الاخرى تحصل ستة وهى الجماعة فاذا قسمتها على ثلاثة وهى مسئلة الحياة
خرج جزء السهم اثنان وإذا قسمتها على اثنين وهى مسئلة الموت خرج جزء السهم ثلاثة
فمن له شئ من احدى المسئلتين أخذ مضروبا فى جزء سهمها ويعامل كل بالاضر فلعبد من
مسئلة الحياة واحد فى اثنين باثنين وله من مسئلة الموت واحد فى ثلاثة بثلاثة فيعطى
اثنين معاملة له بالاضر وللشقيق من مسئلة الحياة اثنان فى اثنين بأربعة وله من مسئلة
الموت واحد فى ثلاثة بثلاثة فيعطى ثلاثة معاملة له بالاضر ويوقف سهم الى البيان ويحوز
الصلح فيه قبل ظهور الحال لانه لا حق للمفقود فيه (قوله لانها من مسائل المعادة) أى التى
يعد فيها الاشقاء الاخوة للأب على المجد (قوله فيقدر فى حق المجد حياته) أى لانها الاضر
فى حقه وقوله وفى حق الاخ موته أى لانه الاضرفى حقه (قوله فالجماعة ستة للباينة) أى
بين مسئلة الحياة ومسئلة الموت فتضرب احدهما فى الاخرى يحصل ستة فهى الجماعة
(قوله للعبد اثنان) أى لان له واحد فى اثنين باثنين فى مسئلة الحياة لانها الاضرفى
حقه وقوله وللشقيق ثلاثة أى لان له واحد فى ثلاثة بثلاثة فى مسئلة الموت لانه الاضر
فى حقه (قوله ويوقف سهم الخ) فان ظهر الاخ للأب حيا فالسهم للشقيق وان ظهر ميتا فهو
للمجد فعلى كل من الحالين لاشئ للمفقود فيه (قوله وللأخ والمجد أن يصطفا) أى اذا لم يظهر
الحال (قوله فيما نقله) أى السبكي كما يعلم من عبارته السابقة وفى بعض النسخ كما تقدم
نقله وهو أظهر (قوله فائدة) أى هذه فائدة ثانية (قوله ما تقدم) أى من انه يعامل من

الحية موت بدينه أرحم
 القاضي بموته اجتهدا عند
 مضي مدة لا يعيش مثله اليها
 في غالب العادة والمشهور
 عندنا لا تقدر تلك المدة بل
 المعتبر غلبة الظن باجتهد
 الحاكم وهذا هو المشهور عن
 مالك وأبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقيل تقدر بسبعين
 نقله الوفي عن ابن عبد الحكم
 وحكي ابن الحاجب فيه
 ثلاثة أقوال آخر ثمانين
 وتسعين ومائة وفي رواية عن
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 تقدر بتسعين سنة وفي رواية
 عنه أيضا بمائة وعشرين
 سنة ومهما قيل له من المدة
 فمن ولادته لا من فقده وفرق
 الامام أحمد رحمه الله بين من
 يرجي رجوعه بأن كان
 الغالب على سفره السلامة
 كما إذا سافر لتجارة أو نزعة
 فيوقف ماله وينتظر به تمام
 تسعين وإذا كان لا يرجي
 رجوعه بأن كان الغالب
 على سفره الهلاك كما إذا كان
 في سفينة فأنكسرت أو
 قاتلوا أعدوا ولم يعلم من هلك
 ممن نجا أخرج من بين أهله
 ففقد فاذا مضى أربع سنين
 قسم ماله بين ورثته حقه ثم
 والله أعلم ولا أنهي الكلام
 على المفقود شرعا في الحمل
 فقال (وهكذا حكم) حمل
 (ذوات) أي صاحبات

معه بالاضر من حياته أو موته وكيفية حسابه كما سبق (قوله أو حكم قاض الخ) ويرثه من
 كان موجودا حين الحكم بلا مانع لا من مات قبل ولو بلحظة ولا من زال عنه المانع بعده ولو
 بلحظة أيضا وهذا حيث حكم بالموت الآن فان حكم به في زمن مضي فالعبرة بمن كان موجودا
 في ذلك الزمن بلا مانع ولو مات قبل صدور الحكم (قوله والمشهور عندنا الخ) هذا هو المعتمد
 عندنا ما عاشر الشافعية فالمدار على مضي مدة يغلب على الظن انه لا يعيش اليها (قوله
 وهذا هو المشهور عن مالك) الراجح عنده أن العبرة بمدة التعمير وهي سبعون على الراجح
 وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا في مفقود غير القتال وأما مفقود القتال فان كان
 القتال بين المسلمين حكم بموته بمجرد انفصال الصنفين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له
 مدة من غير تحديد بالمدة المذكورة بل ينتظره وكذا المفقود في زمن الوفاة وان كان القتال
 بين المشركين والمسلمين فينتظر له سنة بعده لاحتمال أسره ومحل الاحتياج للحكم بموته حيث
 لم يعض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يحج بحكم حاكم بل يورث ماله من غير حكم
 أفاده العلامة الامير (قوله وقيل تقدر الخ) هذا قابل المشهور السابق وهو ضعيف عندنا
 معتمد عند المالكية (قوله فيه) أي في تقدير المدة (قوله ثمانين) هو وما بعده بيان
 للأقوال الثلاثة (قوله تقدر) أي تلك المدة (قوله ومهما قيل به الخ) أي وأي مدة قيل بها
 فهي معتبرة من ولادته فاضمير في به عائده على مهاجور من المدة بيان لها (قوله بأن كان الخ)
 تصويرا لكونه يرجي رجوعه والظاهر أن الباء للسيدية (قوله أو نزعة) هي البعد عن
 الاكدار وانشراح الصدر بشاهدة المياه والخضرة والامور الغريبة وفي القاموس ان
 استمع المصافي الخروج للسانين ونحوه خطأ والمحق صحتة كما قاله بعضهم فان ذلك بعد عما
 يذكره أفاده العلامة الامير (قوله بأن كان الخ) هو نظير ما مر (قوله أو قاتلوا أعدوا) المناسب
 أو في قتال عدو ويكون معطوفا على في سفينة (قوله أو خرج) عطف على كان الخ (قوله
 فاذا مضى أربع سنين) أي من فقده وقوله حيث ثم أي حين اذ مضى أربع سنين (قوله
 على المفقود) أي على أرثه أي أرث من معه (قوله شرع في الحمل) أي في أرثه أي أرث من
 معه (قوله فقال) عطف على شرع (قوله وهكذا) أي وحكم المفقود أي من معه من
 الورثة من معاملتهم بالاضر في حقهم وقوله حكم حمل الخ أي من معه من الورثة من معاملتهم
 بالاضر في حقهم ولما كان ظاهرا كلام المصنف أن الموقوف له صواحبات الحمل لانفس
 الحمل وليس مراد بقدر الشارح المضاف في كلامه (قوله الذي يرث أو يحجب) نعمت
 للحمل وتخرج به الحمل الذي لا يرث ولا يحجب بكل تقدير كمال أم الميت مع وجود ابن له
 فانه لا يرث ولا يحجب بكل تقدير (قوله ولو بيع بعض التقادير) أي سواء كان أرثه أو حجه
 بكل التقادير أو ببعض التقادير فقال الاول حمل زوجة الميت بالنسبة للاخوة لا لام فان يرث
 ويحجب بكل التقادير ومثال الثاني حمل زوجة أي الميت مع زوج وأم وأخوة لام فان قدر
 ذكرنا اسقط لاستغراق الفروض التركة مع كونه أخا لاب وان قدر أني أعمل له بالنصف
 وحمل زوجة الميت بالنسبة للمثلا فان قدر ذكرنا حجب الم والم وان قدر أني لم يحجبه (قوله
 فيعامل الورثة الخ) تفريع على قوله وهكذا حكم ذوات الحمل لان المعنى وهكذا حكم من

(الحمل) الذي يرث أو يحجب ولو بيع بعض التقادير فعامل الورثة الموجودون

بالأضر من وجوده ونقدمه وذ كورته وأنوثته وانفراده وتعدده وتوقف المشكوك فيه على الوضع للجمل كله حياة مستقرة
أوبيان الحال فلذلك قال المصنف ٢٦٠ رحمه الله تعالى (فإن) علك في القسمة بين الورثة الموجودين أن لم يصبروا

وطلبوا أو طلب بعضهم
القسمة قبل الوضع (على
اليقين والأقل) فن يجب
ولو ببعض التقادير لا يعطى
شياً ومن لا يختلف نصيبه
دفع إليه ومن يختلف نصيبه
وهو مقدر أعطى الأقل
وان كان غير مقدر فلا يعطى
شيئاً فعلى هذا لا يعطى أخو
الحمل شيئاً لأنه لا ضبط لعدد
الحمل عندنا على الأصح
وقيل يقدر أربعة ويعامل
بقية الورثة بالأضر بتقدير
الأربعة ذكوراً أو إناثاً وهو
قول أبي حنيفة وأشهب
رحمهم الله تعالى ورحم
بعض المالكية رحمهم الله
تعالى ومن العلماء من
يقدر الحمل اثنين ويعامل
الورثة بالأضر بتقدير
الذ كورة فيهما أو أحدهما
أو الأنثى وهو مذهب
الحنبلة ومحمد والولوى
رحمهم الله تعالى ومن العلماء
من يقدر الحمل واحداً لأنه
الغالب ويعامل الورثة
بالأضر من تقديري ذكورة
وأنوثته وهو قول الليث بن
سعد وأبي يوسف وعليه
الفتوى عند الحنفية
ويؤخذ الكفيل من الورثة

مع جمل ذوات الحمل كما مر التنبيه عليه (قوله بالأضر) أى إن كان أضر وقد لا يكون أضر
كفى من لا يختلف نصيبه كالزوجة مع الفرع الوارث فإن لها الثمن قدر الحمل ذكر أو أنثى
منفرداً أو متعديداً (قوله من وجوده الخ) بيان مشوب بنصيب (قوله وذ كورته
وأنوثته) هذا التعميم والذي بعده بيان طرف الوجود من التعميم الأول (قوله كله)
فلو انفصل بعضه لم يكن فلو مات بعد انفصال بعضه لم يرث وقوله حياً فلما انفصل ميتاً لم
يرث وقوله حياة مستقرة فلما انفصل حياً حياة غير مستقرة لم يرث وهذا وما قبله غير
محتاج اليهما في وقف المشكوك فيه بل في إرث الحمل والسياق في الأول لافي الثاني فتصير
(قوله أوبيان الحال) المراد به ظهور أن لا حمل كأن ظهر أن ما بها نفاخ انفش فغاير ما قبله
فلذلك صح عطفه عليه بأو (قوله فلذلك) أى لاجل أن الورثة الموجودين يعاملون
بالأضر (قوله فإن علك) أشار إلى أن كلام المصنف فيه حذف المفعول (قوله ان لم
يصبروا وطلبوا) فإن صبروا ولم يطلبوا القسمة أخر قسمة التركة إلى وضع الحمل وقوله
أو بعضهم عطف على الضمير في لم يصبروا وطلبوا من غير فاصل وهو جائز عند ابن مالك
(قوله على اليقين) أى المتيقن وهو عدم الاعطاء بالنسبة لمن يجب ولو ببعض التقادير
ودفع النصيب الذى لا يختلف بالنسبة لمن لا يختلف نصيبه وأقل النصيبين بالنسبة لمن
يختلف نصيبه فعطف الأقل عليه من عطف الخاص على العام (قوله فن يجب ولو
ببعض التقادير) أى ككم مع جمل زوجة الميت وقوله ولا يختلف نصيبه أى
كالزوجة مع الفرع الوارث فإن لها الثمن على كل تقدير وقوله ومن نصيبه وهو مقدر
أى والحال أنه مقدر كالأمر الحامل فانه ان كان الحمل متحداً كان لها الثلث وان كان متعديداً
كان لها السدس (قوله وان كان غير مقدر) أى كفى أخ الحمل (قوله فعلى هذا) أى
قوله وان كان غير مقدر الخ (قوله لأنه لا ضبط لعدد الحمل) ولذلك حكى أن امرأة ولدت
أربعين ولداً كل واحد منهم مثل الأصبع فكبروا وربوا الحمل خلف أبيهم وحكى أيضاً
أن الإمام الشافعى قال جالست شيخاً لا سفة فمد منه فدخل عليه خمسة كهول قبلوا ما بين
عينيه ودخلوا الخباء ثم دخل خمسة شبان ثم خمسة دونهم ثم خمسة حدثان وفعولوا كذلك
فقتل الشيخ عنهم فأخبرناهم أولاده وأن كل خمسة توائم (قوله وقيل الخ) مقابل الأصح
(قوله ومن العلماء الخ) انما لم يقل وقيل الخ كما قال فيما قبله لأن هذا القول ليس في مذهبنا
معاشراً الشافعية ولو قال ما ذكرناه لم ان هذا القول في مذهبنا ويكون مقابلاً للأصح
(قوله ويؤخذ الكفيل) أى لاحتمال أن يظهر خلاف ما قدرناه بأن يظهر أكثر منه
والظاهر أن هذا جار على جميع الأقوال بالتقدير (قوله إلى الوضع مطلقاً) أى اختلف
نصيب بعض الورثة أو لا سواء فأنبأ أنه لا ضابط له أوله ضابط (قوله الغرة) هى أمة أو
عبد يساوى كل منهما عصرية أمه وانما ورثت عنه لأنه يقدر انها دخلت في ملكه ثم مات

بهما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال الفقهاء رحمه الله تعالى توقف القسمة إلى الوضع عنها
مطلقاً وهذا هو الأرجح من مذهب المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت الحمل مبتاعاً للموقوف للوجودين وكان الحمل لم يكن
ولو كان انفصاله مبتاعاً بجنابة على أمه توجب الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود

عنها (قوله وكأنه) أي الحمل وقوله لذلك أي للوقوف وقوله أيضا أي كأنه كالعدم
بالنسبة للوقوف فيمساذاوضع ميتايدون جنازة فاندفع بذلك قول بعضهم الأولي حذفه
لأنه عين قوله أولا وكان الحمل لم يكن (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله لا ينفق المحكم)
فان ظهر الحمل ذكر أو احمدا أو أكثر فلا شيء للاخ وكذا ان ظهر ذكر أو أنثى فأكثر وان ظهر
أنثى واحدة فاهما النصف وله الباقي وان ظهر اثنيان فأكثر فلهما الثلثان وله الباقي
هذا كله ان ظهر حيا حياة مستقرة والا فالمال كله للاخ (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة
(قوله فلا قسمه عند المالكية الى الوضع) أي لان الاربع عندهم انه توقف القسمه الى الوضع
مطلقا (قوله وتعطى الزوجة الثمن) أي لانه لا يختلف نصيبها فتعطاها حالا (قوله ولا يعطى
الابن شيئا عندنا) أي لان نصيبه غير مقدرمع اندلاضابط للحمل (قوله ويؤخذ منه كفيل)
راجع لمذهبي الحنابلة والحنفية (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله خاف زوجة حاملا
الح) أصل هذه المسئلة من أربعة ان قدرا ان لاجل أو نزل ميتا أو حيا حياة مستقرة وهي
احدى الغراوين ومن أربعة وعشرين بلا عول ان قدرا ان الحمل ذكر أو أنثى فقط ومن سبعة
وعشرين ان قدرا ان الحمل لاثنيان وهي المنبرية والأولى داخلية في الثانية وبين الثانية
والثالثة توافق بالثالث فاذا ضربت وفق احداهما في الاخرى يحصل مائتان وستة عشر
وهي الجامعة فاذا قسمتها على الاربعة والعشرين خرج جزء السهم تسعة واذا قسمتها على
السبعة والعشرين خرج جزء السهم ثمانية للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية
أربعة وعشرين ولها ثلاثة من أربعة وعشرين في تسعة تسعة وعشرين فتعطي أربعة
وعشرين ولكل من الابوين أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية باثنين وثلاثين ولكل
منهما أربعة من أربعة وعشرين في تسعة تسعة وثلاثين فتعطي كل منهما اثنين وثلاثين
يبقى بعد ذلك مائة وثمانية وعشرون فان ظهر الحمل اثنيان أخذناهما وان ظهر أنثى فقط
أخذت مائة وثمانية وثلاثين للزوجة ثلاثة لكل سبعة وعشرون ورد كلام أربعة اكمل
لهما ست وثلاثون ورد للاب ما بقى وان ظهر ذكر اردد للزوجة وللام ما سبق ورد للاب أربعة
تكملة السدس غير عائل وما بقى لا ذكر (قوله فالأضرفي حق الزوجة والابوين الخ) أي
لنعول الى سبعة وعشرين وظاهر كلام الشارح انها تقسم من سبعة وعشرين من غير
اعتبار الجامعة السابقة ومقتضى القياس اعتبارها كما سبق (قوله فتعطي الزوجة ثمان
عائلا) وهو أربعة وعشرون لان لها ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية بأربعة وعشرين
وقوله وللأب سدا عائلا وهو اثنان وثلاثون لان له أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية
بائنتين وثلاثين وهكذا يقال في قوله وللام سدا عائلا (قوله فالجميع من أربعة وعشرين
وتعول السبعة وعشرين) هكذا في نسخة وهي أوضح مما في النسخ الكثيرة في الجميع من
أربعة وعشرين اسبعة وعشرين والمعنى علمها ان جميع الانصبا عائلة من أربعة وعشرين
لسبعة وعشرين (قوله ويوقف سبعة عشر) أي الى ظهور الحمل فان ظهر ان الحمل اثنيان
فأكثر فالوقوف لهما وان انثى فقط فلهما النصف ويرد الباقي للزوجة والابوين وان
بان أنه ذكر فأكثر ولومع الاناث لكل للزوجة والابوين فروضهم هو الباقي للاداد وان بان

لعقة الورثة وكأنه كالعدم
بالنسبة لذلك أيضا (مسئلة)
خاف أمته حاملا وأخا شقة
فلا يعطى الاخ شيئا مادامت
حاملا بالاجماع وبعد ظهور
الحمل لا ينفق المحكم (مسئلة)
خاف ابنا وزوجة حاملا فلا
قسمه عند المالكية الى
الوضع وتعطى الزوجة الثمن
عند الاثنيان الثلاثة ولا يعطى
الابن شيئا عندنا حتى تضع
وعند الحنابلة يعطى الابن
ثلث الباقي ويوقف ثلثاه
لانهم بقدرونه باثنين
والأضرفي كونهم ماذكرين
وعند الحنفية يعطى الابن
نصف الباقي لانهم بقدرونه
واحدا والأضرفي كونه ذكرا
ويؤخذ منه كفيل لاحتمال
أن تضع أكثر (مسئلة)
خاف زوجة حاملا وابوين
فالأضرفي حق الزوجة
والابوين ان يكون الحمل
عند اثنان الاناث فتعطي
الزوجة ثمانا عائلا والاب
سدسا عائلا والام سدسا
عائلا فالجميع من أربعة
وعشرين وتعول السبعة
وعشرين في دفع للزوجة
ثلاثة من سبعة وعشرين
وللام أربعة منها والاب
كذلك ويوقف سبعة عشر

ومذهب الحنابلة كذلك
ومذهب الحنفية تعطي
الزوجة المئتين ثلاثة من
أربعة وعشرين والام
أربعة منها والاب كذلك
ويوقف ثلاثة عشر وعند
المالكية لا خمسة الى الوضع
(مسئلة) خلف اماحلا
وابا فالاضرفى حق الام كون
جاء عددان فالها السدس
وفى حق الاب عدم تعدده
فتعطي سدسا والاب ثلثين
ويوقف سدس بين الام
والاب فلا شيء للحمل منه
وعند الحنابلة كذلك وعند
الحنفية لها ثلث والاب
ثلثان ويؤخذ منها كليل
لاحتمال أن تلد عددا من
الاخوة وعند المالكية
لا خمسة الى الوضع والله أعلم
ولما انتهى الكلام على
مسائل الحمل شرعى في ميراث
الغرقى والهدمى لان فى بعض
مسائله توقفنا الى البيان أو
الصالح فقال

*** (باب ميراث الغرقى) ***

والهدمى ونحوهم وقد
قدمت ان شروط الارث
بما فيها من ميراث الغرقى
وهذا وان بيانها فنقول اعلم
ان شروط الارث ثلاثة أحدها
ويختص بالقضاء العلم بالجمعة
المقتضية للارث وبالدرجة
التي اجتمع فيها المورث
والوارث تفصيلا فلو شهد

ان لاجل أو نزل ميتا كمل للزوجة والابوين فروضهم (قوله ومذهب الحنابلة كذلك) أى
لانهم يقدرونه اثنين والاضركونهما اثنين (قوله ومذهب الحنفية تعطي الزوجة الخ)
أى لانهم يقدرونه واحدا والاضرفى حق الاب كونه ذكرا ولذا قال والاب كذلك أى
أربعة (قوله وعند المالكية لا خمسة الخ) أى لان المرجع عندهم انه توقف القسمة الى
الوضع مطلقا (قوله مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله فالاضرفى حق الام كون جملها عددا)
أى لانه لو قدر كونه واحدا لكان لها الثلث ولو قدر كونه عددا حجت من الثلث الى
السدس فلذلك قال الشارح فالها السدس (قوله وفى حق الاب عدم تعدده) أى والاضرفى
فى حق الاب عدم تعدده أى لانه لو قدر تعدده لكان له ما بقى بعد سدس الام وهو خمسة
أسداس ولو قدر عدم تعدده لكان له الثلثان فقط (قوله فتعطي سدسا) أى معاملة لها
بالاضرفى من تقدير تعدده وقوله والاب ثلثين أى ويعطى الاب ثلثين معاملة له بالاضرفى من
تقدير عدم تعدده (قوله ويوقف سدس بين الام والاب) أى الى البيان فان بان تعدده فهو
للأب وان بان عدم تعدده فهو للام ويجوز لهما أن يضطلفا فيه قبل البيان كما هو مقتضى
ما تقدم (قوله فلا شيء للحمل منه) أى من السدس محبة بالاب (قوله وعند الحنابلة كذلك)
أى لانهم يقدرونه اثنين اسكن هذا ظاهرا بالنسبة للام دون الاب اذ مقتضى تقديرهم
الحمل اثنين فى جميع الورثة أن يأخذ الاب خمسة أسداس ولا يوقف ويؤخذ منه كليل فتدبر
(قوله وعند الحنفية لها ثلث الخ) أى لانهم يقدرون الحمل واحدا (قوله ويؤخذ منها كليل)
أى يطلب منها كليل وقوله لاحتمال ان تلد عددا أى وجهتم ذلك كونها السدس فقط
ويرجع عليها بسدس (قوله على مسائل الحمل) بحث فيه بأنه انما تكلم على مسائل الورثة
مع الحمل ولم يتكلم على مسائله وأجيب بان المراد الحكم المنطبق عليها وقوله فى ميراث
أى ارث وقوله الغرقى جمع غريق وقوله والهدمى جمع هدمى وكان عليه أن يزيد
ونحوهم كالحرقى (قوله لان الخ) على لربط المروع فى ميراث الغرقى والهدمى ونحوهم
بانهاء الكلام على مسائل الحمل فبكانه قال لما يبينهما من المناسبة وقوله فى بعض مسائل
أى وهو ما اذا علم عين السابق ثم نسي كما يأتى

*** (باب ميراث الغرقى والهدمى) ***

أى هذا باب بيان ارثهم وقوله ونحوهم أى كالحرقى والقتلى فى معركة القتال (قوله يعلم
بعضها) هو الثالث الذى هو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث (قوله وهذا وان
بيانها) أى وقته (قوله ثلاثة) زاد بعضهم رابعا وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث
ولا يغنى عنه الثالث اذ يصح من حدث من الورثة بعد موت المورث (قوله ويختص
بالقضاء) أى بالحكم باستحقاق الوارث (قوله العلم بالجمعة) أى كالقرابة والنكاح والولاء
وقوله وبالدرجة أى كالبنوة والاخوة وهكذا وقوله التى اجتمع فيها الخ أى حصل بسببها
ارتباط كالاخوة فانها حصل بسبب ارتباط بين الوارث والمورث ولوقال حل فى الوارث
ليكن أوضح فى شمول الابن والاب وقوله تفصيلا أى بيان قوتها كسكره أخا شقيقا
أوضحها ككونه أخا لاب (قوله فلو شهد الخ) تفريع على مفهوم الشارح وقوله

شخص عند قاض بأن هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلا ٢٦٣ لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن

الشاهد من ليس بوارث وارثا
الشرط الثاني لتحقيق موت
المورث كما اذا شوهد ميتا أو
الحاقه بالاموات حكما وذلك
في المفقود الذي حكم القاضي
بموته اجتهادا كما تقدم في
بابه أو الحاقه بالاموات تقديرا
وذلك في النجسين الذي
انفصل بجناية على أمه
توجب الغرة اذ لا يورث عنه
غيرها كما تقدم في باب الحمل
الشرط الثالث تحقيق حياة
الوارث بعد موت المورث
حياة مستقرة أو الحاقه
بالأحياء تقديرا كحمل
انفصل حيا حياة مستقرة

وقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نطفة أو علقة اذا تقرر
ذلك في فرع من الشرطين
الاخيرين ما ذكره بقوله
(وان مات قوم متوارثون
من رجال أو نساء أو منهما
وهو في الاصل اسم للرجال
دون النساء قال القرطبي
رحمه الله تعالى في مختصر
الصالح والقوم للرجال دون
النساء وربما دخل النساء
فيه على وجه التبعية انتهى
وهو المراد هنا وقوله (بهدم)
يسكون الدال الفاعل من
قولهم هدمت المنان هدمنا
استقطعه وبفتح الدال اسم
للبناء المهدم وقال القرطبي
رحمه الله تعالى في مختصر

شخص أي جذبه الصادق بالمتعدد وقوله فلا يكفي ذلك أي فلا يكفي المذكور من هذه
الشهادة في القضاء بآرثه (قوله لاختلاف العلماء في الورثة) أي كاختلافهم في توريث أم
أبي أبي الأب وفي الجدة والأخوة (قوله تحقيق موت الخ) أي موت المورث حقيقة أو حكما
أو تقديرًا مجموع ذلك هو الشرط الثاني (قوله كما اذا شوهد ميتا) مثال لتحقيق موته (قوله
أو الحاقه الخ) عطف على تحقيق الخ وقوله وذلك أي الحاقه وقوله الذي انفصل بجناية
الخ حقيقة مدرانه كان حيا ثم مات (قوله اذ لا يورث عنه غيرها) كان الاولى أن يقول ولا يورث
عنه غيرها لانه لم يتقدم ما يصلح أن يكون هذا تعاليله وبعضهم جعله تعليلا لمخدوف
والتقدير فيورث عنه الغرة فقط اذ لا يورث عنه غيرها (قوله تحقيق حياة الوارث الخ) أي
حياة الوارث حقيقة أو تقديرًا (قوله حياة مستقرة) هي التي يكون معها البصائر باختيار
وحركة باختيار بخلاف حركة المذبوح (قوله لو قت) أي في وقت فاللام بمعنى في وهو متعلق
بأنفصل وقوله يظهر الخ صفة لوقت ولا بد من تقدير ضمير يعود عليه بأن يقال يظهر
وجوده عند الموت بالنسبة اليه هذا ان قرئ يظهر بفتح الياء والماء فان قرئ بضم الياء
وكسر الماء كان في يظهر ضمير يعود على الوقت ولا يحتاج لتقدير وذلك ولده لدون
سنة أشهر من موت المورث ولو كانت فراشا أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين ولم
تكن فراشا بخلاف ما اذا كان لا أكثر من أربع سنين أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع
سنين وكانت فراشا (قوله ولو نطفة أو علقة مما علة) أي سواء كان مضغة مثلاً أو نطفة أو علقة
(قوله اذا تقرر ذلك) أي المذكور من الشروط وقوله في فرع من الشرطين الاخيرين
تفرعه من الشرط الاخير أظهر من تفرعه على ما قبله ووجه التفرع ان ذلك يقع بطريق
المفهوم (قوله وان مات قوم متوارثون) أي يرث بعضهم بعضا والمفاعلة على غير بابها اذ لا
يشترط أن يرث كل منهم الآخر بتقدير موته قبله بل كذلك ما لو كان يرث بعضهم من
بعض دون العكس كالعتيق والعتيق (قوله من رجال أو نساء أو منهما) بيان المراد هنا من
القوم (قوله وهو) أي القوم وقوله في الاصل أي اللغة وقوله اسم للرجال دون النساء
ولذلك قال زهير

فما أدري ولست أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

(قوله فقابل بين القوم والنساء) لكونه اسما للرجال خاصة (قوله قال القرطبي الخ)
استدلال على قوله وهو في الاصل الخ (قوله وربما دخل النساء فيه) ومنه قوم نوح قوم لوط
قوم صالح وقوله على وجه التبعية أي على وجهه هو التبعية (قوله وهو المراد هنا) أي في
عبارة المصنف لكن كلامه يوهم ان المراد هنا ما دخل فيه النساء على وجه التبعية ولا يشمل
الرجال فقط ولا النساء فقط وليس كذلك كما قال أول من رجال أو نساء أو منهما ما فمكان
الاولى أن يقول والمراد هنا ما هو أعم وهو الجماعة فيشمل الرجال فقط والنساء فقط
والرجال والنساء (قوله وقوله بهدم) مبتدأ خبره مخدوف أي نقول فيه كذا وكذا كما
تقدم مرارا كثيرة (قوله للبناء المهدم) ظاهرة أعم من أن يكون من جوانب البئر أو من
غيره في كلام القرطبي أنخص من هذا (قوله أي بكسر الماء) أي وسكون الدال (قوله

الصالح المهدم بالتحريك ما تدم من جوانب البئر فسقط فيها والهدم بالكسر أي كسر الماء

وعرقه بتشديد الراء المفتوحة
في الماء غرسه فيه فهو مغرق
وغريق (أو) أمر (حادث)
أي نازل قال القرطبي رحمه
الله تعالى في مختصر الصحاح
حدث الشيء حدثاً واحداً
وحدثنا نزل واحداً حدث الرجل
معروفاً والمحدث ضد القديم
اه وفي النهاية لابن الأثير
في حديث المدينة من أحدث
فيها حدثاً أو آوى محدثاً
أحدث الأمر المحدث المنكر
الذي ليس بمعتاد ولا معروف
في السنة انتهى وقوله (م
الجميع) أي من القوم
المذكورين وهو في المحدث
النازل بهم بقوله (كالحرق)
بفتح الحاء والراء وقال الشيخ
بدر الدين سبط المارديني
رحمهما الله تعالى بكسر
الحاء المهملة وفتح الراء الناز
انتهى ووجه الاقل ما قاله
ابن الأثير في النهاية في
حديث الفتح دخل صلى الله
عليه وسلم مكة وعليه عمامة
سوداء حرقانية قال الزمخشري
رحمه الله الحرقانية هي التي
على لون ما أحرقته النار كأنها
منسوبة بزيادة الالف
والنون الى المحرق بفتح
الحاء والراء وقال يقال
المحرق بالنار والمحرق معاً
انتهى وقال فيها أيضاً حرق
النار بالتحريك لها وقد

الثوب) أي جنسه وقوله البالى أي الخاق (قوله أو غرق في الماء) حقيقة لا تكون الا في
الماء وأما استعماله في الخير والشر فهو مجاز والمراد هنا التحقيق (قوله فهو غرق) بفتح
فكسر على أنه صفة مشبهة وقوله وغارق أي بصيغة اسم الفاعل ويقال غريق أيضاً من
غرق فهو ولا يختص بالمشدد وان أوهمه كلام الشارح (قوله أو حادث) أي غير ما سبق
ليصح عطفه عليه بأو والافعطف العام على الخاص لا يصح بأو الا أن تجعل بمعنى الواو (قوله
أي نازل) سواء كان منكراً أو لا كما يدل عليه عموم كلام القرطبي (قوله واحد) حدث الرجل
أي مثلاً وقوله معروف أي معلوم معناه (قوله وفي النهاية) خبر مقدم والمحدث الأمر
المحدث مؤخر وقوله في حديث المدينة أي في الكلام على الحديث المتعلق بالمدينة
وقوله من أحدث فيها الخ يدل من حديث المدينة وقوله أو آوى بالمدولم يذكر بقية
الحديث وهي فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة
صرف ولا عدل (قوله المحدث) أي في الحديث وقوله الأمر المحدث مع ما قبله
لان ما قبله أفاد ان المحدث معناه تنزل الشيء وهذا أفاد انه نفس الأمر المحدث نعم المعنى الثاني
أنخص من متعلق معنى الاول وقوله الذي ليس بمعتاد كالتفسير لقوله المنكر وقوله
ولا معروف عطف تفسير (قوله وقوله عم الجميع) مبتدأ خبره محذوف أي نقول في شرحه
كذا وكذا كما سبق وقوله من القوم المذكورين بيان للجميع ولوقال أي جميع القوم
المذكورين لكان أوضح (قوله ومثل الحادث) أي مثله وقوله النازل تفسير للحادث
كما علم مما تقدم (قوله بفتح الحاء والراء) هذا هو الضبط الاول وسبب أي تفسيره على هذا
الضبط بلهب النار (قوله وقال الشيخ بدر الدين الخ) غرضه بذلك بيان ضبط آخر في المحرق
مع تفسيره على هذا الضبط فقوله النار تفسير له على الضبط الثاني (قوله ووجه الاقل) كان
الاولى ويفيد الاقل لان كلامه يوهم أن ما ذكره توجيه للضبط الاول وليس كذلك بل بيان له
(قوله في حديث الفتح) أي فتح مكة وقوله دخل مكة الخ يدل من حديث الفتح والمعنى
دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الخ وقوله وعليه عمامة سوداء فيه بيان محل لبس الاسود
وان كان الأبيض أفضل منه وفي لبسه في ذلك اليوم إشارة الى أن ما عليه من الدين
لا يتغير كما ان السوداء كذلك فلا يتغير بسرفة (قوله حرقانية) بفتح الحاء والراء والقاف
وكسر النون بعد الالف وتشديد الراء (قوله قال الزمخشري الخ) غرضه تفسير ما ذكره في
النهاية وقوله على لون ما الخ وهو الاسود وقوله كأنها منسوبة الخ أي وليس المقصد
النسبة حقيقة بل هذا اللفظ اسم لشيء على لون ما حرقته النار هذا هو المقصد من العبارة
فتأمل (قوله وقال) أي الزمخشري المحرق بالنار والمحرق معاً هذا يفيد الضبطين معاً
ويحتمل أن تكون البسالى في قوله بالنار لتصويره فيكون المحرق هو نفس النار ويحتمل أن
تكون للباسه فيكون غيرها كاللهب (قوله وقال فيها) أي في النهاية وقوله أيضاً أي كما
قال ما تقدم دم وقوله بالتحريك أي للراء وقوله وقد تسكن أي راؤه (قوله أي وان مات
متوارثان الخ) هذا راجع لاقل كلام المصنف وهو دخول على ما بعده وفيه إشارة الى أنه
اراد بالقوم الاثنين فاكثروا وقد عرفت أن التوارث من الجانبين ليس بشرط وقوله بانهدام

أولى غربة (ولم يكن يعلم حال السابق منهم) أي ولم يكن الحال والشأن
 السابق منهم أي لم يعلم عينه
 بأن علم أن أحدهم مات قبل
 الآخر لكن لم يعلم عينه
 وكذا إن لم يعلم سبق ولا معية
 أو علم أنهم ماتوا معاً (فلا تورث
 زاهقاً) منهم (من زاهق) آخر
 منهم والزاهق الذاهب
 يقال زهقت روحه إذا
 خرجت وزهقت النفس
 بالكسر لغتة أي فلا تورث
 ميتاً منهم من آخر أجماعاً
 فيما إذا علم موتهم معاً وأما
 إذا لم يعلم أماناً معاً أو مرتباً
 فعند زيد بن ثابت رضي الله
 عنه وبه قال مالك والشافعي
 وأبو حنيفة رحمهم الله تعالى
 فلا تورث وذكر أن علياً
 رضي الله عنه ورث بعضهم
 من بعض من تلاد أموالهم
 دون طريقها وبه قال أحمد
 رحمه الله تعالى وهذا عند
 الحنابلة ما لم يقع التداخي
 فان ادعى ورثة كل ميت
 تأخر موت مورثهم ولا بينه
 أو تعارضت بينتهما حلف
 كل على إبطال دعوى صاحبه
 وحينئذ لا تورث بينهما
 فيكون المحكم اذذاك
 كالمذهب الأول والمراد بالتلاد
 ماله الذي بيده والطريرف
 ما ورثه من الميت الذي معه
 ويجري الخلاف المذكور

الح أي بسبب انهدام الخ (قوله ولم يكن يعلم حال السابق منهم) أي ولم يكن الحال والشأن
 يعلم عين السابق من القوم المذكورين فيمكن مضارع كان الشائبة قاسمها ضمير الحال
 والشأن والجملة بعد هذا خبرها والمراد بحال السابق عينه كما يشير له قول الشارح أي لم يعلم
 عينه ونخرج بذلك ما إذا علم حال السابق فتارة يستمر علمه وتارة لا يستمر بل ينسى فالمفهوم
 تحته صورتان وهما الاكتمان في الفائدة (قوله بأن علم أن أحدهم الخ) تصوير لكلام
 المصنف فهذه صورة المنطوق وهي ما إذا علم السابق لكن لم يعلم عين السابق وبقي صورتان
 وهما ما إذا لم يعلم سبق ولا معية أو علم أنهم ماتوا معاً وقد ذكرهما الشارح بقوله وكذلك الخ
 وظاهر كلام الشارح بل صريحه أنهم لا يؤخذان من كلام المصنف ولذلك زاد ههنا من
 عنده وانت خبر بان الذي في قول المصنف ولم يكن يعلم حال السابق يصدق بعدم السابق
 جزماً أو احتمالاً لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع وعلى هذا فالمنطوق تحته ثلاث صور
 والمفهوم تحته صورتان فتكون الجملة خساً (قوله فلا تورث زاهقاً الخ) أي فلا تحكم بإيها
 القاضي أو لا تغت يا أيها المفتي بارت شخص زاهق من القوم المذكورين من شخص زاهق
 آخر منهم فالخطاب بذلك القاضي أو المفتي (قوله والزاهق الذاهب) لكن الزاهق
 والذاهب انما هو روحه بدليل قوله يقال زهقت روحه الخ (قوله بالكسر) أي للهاء
 (قوله أي فلا تورث ميتاً الخ) تفسر للحكم الواقع وإن لم يكن في كلام المصنف على صنيع
 الشارح مع أن الاجماع والخلاف لا يستفاد منه قطعا (قوله أماناً معاً أو مرتباً) أي جواب
 هذا الاستفهام والضمير في ما نال للتوارثين والمناسب أماناً أو يكون المراد بضمير الجمع
 ما فوق الواحد فيشمل المتوارثين والاكثر وقوله فعند زيد أي فعند التورث عند زيد
 (قوله بعضهم من بعض) فيكل منهم يرث من الآخر ويكون ما ورثه كل من كل لورثته
 وقوله من تلاد أموالهم دون طريقها أي من قديم أموالهم دون جديدها وسيذكر الشارح
 أن المراد بالتلاد ماله الذي بيده والطريرف ما ورثه من الآخر انما لم يرث من الطريرف لانه
 لو ورث منه لآدى إلى أن الشخص يرث من نفسه فلو مات زوجان وترك كل منهما ابناً له فقط
 وخاف كل منهما أربعة دينار للورث الزوج من زوجته ربع الأربعين وهو عشرة وورث
 منه ثمن الأربعين وهو خمسة لأن ذلك تلاد أموالهم ولا يرثها في الخمسة التي ورثها منه
 ولا ترثه في العشرة التي ورثها منها لأن ذلك طريقها فأموالهم وحينئذ يكون لابن الزوج خمسة
 وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون (قوله وبه) أي بتورث بعضهم من بعض من
 تلاد أموالهم دون طريقها ولا يخفى أنه لما كان في تورث أحدهما من الآخر دون المكس
 تحكم ورث كل منهم من الآخر لكن يلزم عليه التناقض اذ مقتضى كونه وارثاً أنه متأخر
 ومقتضى كونه مورثاً أنه متقدم (قوله وهذا) أي هذا المحكم وقوله ما لم يقع التداخي أي
 بأن يدعي ورثة كل ميت تأخر مورثهم (قوله على إبطال) الأولى بطلان (قوله وحينئذ) أي
 وحين ادعى كل على بطلان دعوى صاحبه (قوله اذذاك) أي اذذاك موجود مثلاً أي
 وقت الداعي والمخالف (قوله كالمذهب الأول) أي مذهب زيد (قوله ويجري الخلاف
 المذكور) أي عدم تورثهم عند زيد ومن تبعه وتورث بعضهم من بعض من التلاد دون

فَمَا إِذَا عَلِمَ السَّابِقُ عِلْمَ يَلْمِ عَيْنَ السَّابِقِ ٢٦٦ وَحَيْثُ لَمْ تَوْرَثْ أَحَدَهُمْ مِنَ الْأَشْخَافِ فَفَاهُمْ كَالْجَانِبِ فَلَذَا قَالَ (وَعَدَهُمْ)

أَيُّ الْمَوْتِ يَغْرُقُ وَنَحْوَهُ (كَأَنَّهُمْ أَجَانِبٌ) أَيْ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمْ وَلَا غَيْرَهَا مَا يَقْتَضِي الْأَرِثَ (فَهَكَذَا الْقَوْلُ السَّعِيدُ) أَيْ الصَّوَابُ يُقَالُ سَدَّ الشَّيْءُ سَدًّا إِذَا كَانَ صَوَابًا وَأَسَدَ الرَّجُلُ إِذَا جَاءَ بِالصَّوَابِ فِي قَوْلٍ أَوْ فَعَلٍ وَرَجُلٌ مَسَدَدٌ مُوَفَّقٌ لِلصَّوَابِ فَقَوْلُهُ (الصَّائِبُ) أَيْ الْمَصِيبُ غَيْرُ الْمَخْطِئِ عَطْفٌ تَقْسِيرٌ (فَائِدَةٌ) إِذَا عَلِمَ مَوْتَ أَحَدِ الْمُتَوَارِثِينَ بِالْغَرَقِ وَنَحْوِهِ بَعْدَ الْأَشْخَافِ مَعْنَاهُ لَمْ يَنْسَ فَلَا مَرَوَاضِحَ أَنْ التَّأْنِيهِتِ الْمَتَقَدِّمِ أَجْمَاعًا وَإِنْ عَلِمَ مَوْتَهُمَا مَرْتَبًا وَعَيْنَ السَّابِقِ ثُمَّ نَسِيَ وَقَفَّ الْأَمْرَ إِلَى الْبَيَانِ أَوْ الصَّلَاحِ وَبِهَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ تَمَّتْ أَحْوَالُ الْغَرَقِ خَمْسَةٌ أَحْوَالٌ وَلَمَّا أَنْهَى الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْكَلَامَ عَلَى مَا أَرَادَ أَنْ يُوْرِدَ فِي هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ خَتَمَهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالدَّعَاءِ كَمَا بَدَأَهَا بِذَلِكَ رَجَاءَ قَبُولِ مَا بَيْنَهُمَا فَقَالَ (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ) أَيْ تَمَامُ الْكِتَابِ أَيْ الْكَمَالُ (كَثِيرًا) أَيْ كَمَلُ (فِي الدَّوَامِ) أَيْ فِي الْمَقَامِ أَيْ جَدًّا كَثِيرًا دَائِمًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى النِّعْمَةِ هُوَ الشُّكْرُ فِي اللُّغَةِ وَشُكْرُ

الطَّرِيفُ (قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا عَلِمَ) هِيَ صُورَةُ كَلَامِ الْمَصْنِفِ عَلَى صَنْدِيقِ الشَّارِحِ (قَوْلُهُ وَحَيْثُ لَمْ تَوْرَثْ أَحَدَهُمْ) دَخُولُ عَلَى كَلَامِ الْمَصْنِفِ وَقَوْلُهُ فَلَذَا أَيْ لِأَجْلِ كَوْنِهِمْ كَالْجَانِبِ (قَوْلُهُ وَعَدَهُمْ) أَيْ أَجْعَلُهُمْ (قَوْلُهُ وَنَحْوَهُ) أَيْ كَالْمَحْرُوقِ وَالْمَدْمُومِ (قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهَا) أَيْ كَالزَّوْجِيَّةِ وَالْوَلَاءِ (قَوْلُهُ وَهَكَذَا) أَيْ مِثْلُ مَا قُلْنَا مِنْ عَدَمِ التَّوْرِيثِ (قَوْلُهُ الْقَوْلُ السَّعِيدُ) فِيهِ حَسَنُ اخْتِتَامٍ وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ هُوَ الْقَوْلُ السَّعِيدُ (قَوْلُهُ أَيْ الصَّوَابُ) بِمَعْنَى الْمَصِيبِ الْمُوَافِقِ لِلْوَاقِعِ (قَوْلُهُ يُقَالُ سَدَّ الدَّخْلُ) اسْتِدْلَالٌ عَلَى قَوْلِهِ أَيْ الصَّوَابُ (قَوْلُهُ أَيْ الْمَصِيبُ) فَسِرَ الصَّائِبُ الَّذِي هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ صَابٍ بِالْمَصِيبِ الَّذِي هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ أَصَابَ لَا تُشْهِرِيَّتُهُ وَأُكْثَرِيَّتُهُ (قَوْلُهُ عَطْفٌ تَقْسِيرٌ) فِيهِ أَنَّهُ لَا عَطْفَ فِي كَلَامِ الْمَصْنِفِ فَكَانَ الْأَوَّلِيُّ أَنْ يَقُولَ صِفَةً مُوضَّحَةً (قَوْلُهُ فَائِدَةٌ) أَيْ هَذِهِ فَائِدَةٌ وَقَدْ ذَكَرَ فِيهَا صُورَتِي الْمَفْهُومِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ بَعْدَ الْأَشْخَافِ) ظَرْفٌ لِلْمَوْتِ وَقَوْلُهُ مَعْنَاهُ حَالٌ مِنَ الْإِحْدَادِ (قَوْلُهُ فَلَا مَرَوَاضِحَ) أَيْ فَاتِحُكُمْ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ أَنْ التَّأْنِيهِتِ أَيْ وَهُوَ أَنْ التَّأْنِيهِتِ (قَوْلُهُ عَلَى مَا أَرَادَ) أَيْ يُوْرِدُهُ أَيْ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْمِيرَاثِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى مِنَ جِلَّةِ الْمَنْظُومَةِ (قَوْلُهُ كَمَا بَدَأَهَا بِذَلِكَ) أَيْ بِالْمَذْكُورِ مِنَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَالدَّعَاءِ (قَوْلُهُ رَجَاءُ) أَيْ فَعَلٌ ذَلِكَ رَجَاءُ الْخَيْرِ فَعَامِلُهُ مَحْذُوفٌ وَلَيْسَ الْعَامِلُ خَتَمَ وَابْتَدَأَ لِيَلْزِمَ أَجْمَاعُ عَامِلِينَ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ قَبُولِ مَا بَيْنَهُمَا أَيْ لِأَنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَقْبَلَهُمَا وَيُدْعَى مَا بَيْنَهُمَا (قَوْلُهُ فَقَالَ) عَطْفٌ عَلَى خَتَمِ (قَوْلُهُ عَلَى التَّمَامِ) أَيْ لِأَجْلِهِ فَعَلِيَ تَعَامِلِيَّةٌ وَقَوْلُهُ أَيْ تَمَامُ الْكِتَابِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أَلْهَوْضَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَلَوْ قَالَ أَيْ لِلْكِتَابِ لَأَشَارَ إِلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَقَوْلُهُ عَلَى الْكَمَالِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّمَامَ بِمَعْنَى الْإِتْمَامِ وَهُوَ لَا كَمَالٍ لِيَكُونَ الْحَمْدُ عَلَى الْفِعْلِ وَلَوْ أَبْقَيْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَكَانَ الْحَمْدُ عَلَى الْإِثْرِ وَالْحَمْدُ عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ اكْتَمَلَ مِنَ الْحَمْدِ عَلَى الْإِثْرِ (قَوْلُهُ جَدًّا كَثِيرًا) أَيْ كَمَا وَقَوْلُهُ تَمَّ أَيْ كَيْفَ فَاتَتْهَا غَيْرُهَا فَالْكَثْرَةُ تَرْجِعُ لِلْعَدَدِ وَالتَّمَامُ يَرْجِعُ لِلْقَدْرِ (قَوْلُهُ فِي الدَّوَامِ) أَيْ مَعَهُ فِي جَمْعٍ مَعَ تَمِّ الدَّوَامِ أَمَا عَرَفِي حَكَمِي أَوْ بِاعْتِبَارِ الثَّوَابِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْمَجُودِيَّةِ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى وَالْأَفْنَسُ الْحَمْدُ فَعَلِ الشَّخْصُ وَهُوَ لَا يَزِمُ لَهُ (قَوْلُهُ هُوَ الشُّكْرُ فِي اللُّغَةِ) أَيْ وَهُوَ فَعَلٌ يَنْبَغِي عَنْ تَعْظِيمِ الْمَنْعَمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مَنْعَمًا عَلَى الشَّاكِرِ أَوْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَشُكْرُ الْمَنْعَمِ وَاجِبٌ) الْوَاجِبُ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالشُّكْرِ اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَنْعَمُ بِحَسَبِ لَوْسُ ثَلَاثَ لَاعْتَرَفَ بِذَلِكَ وَأَذْعَنَ لَهُ وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنْ يفسَّرَ بِالثَّنَاءِ بِاللِّسَانِ أَوْ بِعَمَلِ الْجَوَارِحِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ كَالوَاجِبِ فِي الثَّوَابِ فَيُنَابِئُ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَاجِبِ وَقَوْلُهُ بِالشَّرْعِ أَيْ لَا بِالْعَقْلِ خِلَافًا لِلْمَنْزِلَةِ فَنَ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ لَمْ يَحْبِ عَلَيْهِ شُكْرُ (قَوْلُهُ وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ) لَمَّا كَانَ قَدْ نَبَّهَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ جَدًّا كَثِيرًا تَمَّ فِي الدَّوَامِ أَنَّهُ قَامَ بِحَقِّ النِّعْمَةِ دَفْعَهُ بِقَوْلِهِ وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ (قَوْلُهُ صَغِيرًا وَكِرَامًا) أَيْ لَصَفَحَهُ عَنِّي وَكِرَامَهُ عَلَيَّ (قَوْلُهُ أَيْ التَّوَانِي فِي الْأَمْرِ) أَيْ الْمَطْلُوبَةُ شَرْعًا (قَوْلُهُ وَخَيْرُ لَخ) أَيْ وَأَسْأَلُهُ خَيْرًا (قَوْلُهُ وَنَاسِلُ بَفَتْخِ النَّوْنِ وَضَمِّ الْمِيمِ) وَقَوْلُهُ فِي الْمَصْنُوعِ بِمَحْذُوفٍ أَيْ حَالُ كَوْنِهِ وَاقِعًا فِي الْمَصِيرِ وَلَيْسَ مَتَعَلِّقًا بِسَمَلٍ لِأَنَّ الْأَمْلَ حَاصِلٌ فِي الدُّنْيَا وَالْمُأْمُولُ يَقَعُ فِي الْآخِرَةِ وَقَوْلُهُ أَيْ الْمَرْجِعُ تَقْسِيرٌ لِلْمَصِيرِ فَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ وَقْتُ الصِّيْرَةِ أَيْ الرَّجُوعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (قَوْلُهُ

الْمَنْعَمُ وَاجِبٌ بِالْشَّرْعِ) (وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ) أَيْ تَرَكْتُ الْمَوْأَخِذَةَ صَفْحًا وَكِرَامًا (عَنِ التَّقْصِيرِ) أَيْ التَّوَانِي فِي الْأُمُورِ (وَخَيْرُ إِلَى

الى الله) أى الى جزائه لانه تعالى يستحيل عليه المكان وقوله اليه أى الى جزائه لما علمت
 وقوله مرجعكم أى رجوعكم (قوله وغفران) أى وأسأله غفران) وقوله أى ستر فسر الغفر
 بالستر والاولى تفسيره بالمحوم الحصة فقد وقع خلاف في تفسير المغفرة فقد ستر الذنب
 عن أمين الملائكة مع بقائه في الحصة وقبل محوم الحصة بالسكينة (قوله وهو المحرم)
 بضم الحيم وسكون الراء أى ما فيه عقاب (قوله وستر) أى تغطية أى بحيث لا يظهر ذلك
 للناس لئلا تحصل فضيحة وقوله ما شان أى مما فيه لوم فقط فيكون مغايرا لما قبله
 أو مما فيه لوم أو عقاب فيكون أعم مما قبله (قوله وأفضل الصلاة والتسليم على النبي) أى
 أعلاها وأكملها كائن على النبي (قوله المصطفى) فيه إشارة الى حديث ان الله اصطفى
 كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم
 واصطفاني من بنى هاشم فأنا خير من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يراد
 في محله من خيار لئلا يكره شيئا زيادة على الثلاث وان اقتضاها المقام (قوله
 ليدعوه) علة لاختياره صلى الله عليه وسلم من الخلق أى حكمته له لان أفعال الله لا تعمل
 وقوله الى دين الاسلام أى دين هو الاسلام (قوله والمصطفى من الصفوة) فأصله مصتفو
 أبدلت واوه ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت تاء الافتعال طاء وقوله وهى المخلص
 أى من الكدر وقوله فأبدلت الخ لم يتقدم ما يفرع عنه ذلك ولو قال وأصله مصتفو كما قلنا
 لظهر التفرع (قوله الكريم) فقد باع صلى الله عليه وسلم في الكرم ما لم يصل اليه أحد
 غيره فكان يعطى عطاء من لا يخشى الفقر وما سأله أحد شيئا وقال لا قط فان كان عنده شيء
 أعطاه والا وعنده يمسه من الغول ويوفى بوعده كما هو معلوم من سره صلى الله عليه وسلم عليه وعلى
 آله وصحبه (قوله ويجوز كسرهما) فقول الناس عبد الكريم بكسر الكاف ليس لنا لان
 الكسر لغة في الكريم ومثله كل ما كان على وزن فعيل كشريف وكبير وهو تقيض اللفظ
 وقوله المجود أى كثر الجود وقوله أو الجوامع لأنواع الخير والشرف والفضائل وقوله
 أو الصفوح عن الزلات أو المحبة بالخلاف (قوله محمد) بدل أو عطف به ان أورد برتبة
 محذوف أو مفعول محذوف وان كان لا يساعده الرسم الأعلى طريقة من يرسم المنصوب
 بصورة المرفوع والمجروح (قوله خير الانام) أى افضلهم فهو صلى الله عليه وسلم أفضل
 الخلق على الإطلاق كما قال صاحب المجوهرة

وأفضل الخلق على الإطلاق * ندنا فل عن الشقاق

وأل في الانام للاسـ تغرق ولا يلزم نقص من حيث تضمن ذات لتفضيله على الناقص
 وتفضيل الكامل على الناقص نقص لان محـل ذلك اذا فضل الكامل على الناقص
 بخضـرته كقولهم السلطان أفضل من الزبال بخلاف ما اذا كان على جهة العموم فلا داعي
 لبعدها لانه هو من له دخل في التفضيل وهم الانبياء والمجن والملائكة (قوله الذى
 لاني بعده) أى تبتدأ نبوته فلا يرد عيسى عليه الصلاة والسلام لانه وان كان ينزل آخر الزمان
 لكن يحكم بشر بعبته سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا بشر بعبته هو ونبوته موجودة من قبل
 وليست مبتدأة اذ ذلك (قوله في أسماء النبي) أى في محبت أسماء النبي صلى الله عليه

ما نابل) أى نرجو (في المصير)
 أى المرجع والمراد به يوم
 القيامة يوم يرجع فيه الخلق
 الى الله تعالى قال الله
 تعالى اليه مرجعكم جميعا
 (وغفر) أى ستر (ما كان من
 الذنوب) فلا يظهرها بالعقاب
 عليها والذنوب جمع ذنب
 وهو الجرم (وستر) أى
 تغطية (ما شان) أى قبح من
 الشين وهو القبح (من
 العيوب) جمع عيب وهو
 النقص (وأفضل الصلاة
 والتسليم على النبي المصطفى)
 أى المختار ومن الخلق
 ليدعوه الى دين الاسلام
 والمصطفى من الصفوة وهى
 المخلص فأبدلت التاء طاء
 (الكريم) بفتح الكاف
 قال العلامة سبط المارديني
 رحمه الله تعالى على الافصح
 ويجوز كسرهما وهو تقيض
 اللغتين انتهى وهو الجواد
 أو الجوامع لأنواع الخير
 والشرف والفضائل أو
 الصفوح (محمد) صلى الله
 عليه وسلم (خير الانام)
 الخلق (العاقب) أى
 الذى لاني بعده قال ابن
 الاثير رحمه الله في النهاية
 في أسماء النبي صلى الله

عليه وسلم العاقب هو آخر الانبياء ٢٦٨ . والعاقب والعقوب الذي يخاف من كان قبله (وآله الغر) يضم الغير

وسلم (قوله العاقب الخ) مقول القول (قوله وآله) أى وعلى آله وقوله الغر جمع اغر وصفوا بذلك لاشتغالهم كالركوب الاغر (قوله المناقب) أى المفاخر وقوله الفاخرة صفة كاشفة (قوله جمع منقبة) هى المجيزة وقوله وهى ضد المثلثة أى العيب وقوله وهى أى المثالب (قوله من الخير) مصدر خارجير الوصف مأخوذ من خير المصدر فلم يتحد على التخفيف المأخوذ والمأخوذ منه (قوله والجمع سادة) من جملة المقول فليس مكررا مع قول الشارح جمع سيد (قوله وهو الكامل فى الشرف) لعل هذا التفسير بحسب المراد بقريته المقام فلا ينافى قوله من قولهم مجد الرجل الخ من حيث انه يقتضى ان المأجد هو المتصف بأصل الشرف (قوله بكرم الافعال) أى بالافعال الكريمة فهو من اضافة الصفة للوصف (قوله جمع بر) بفتح الباء أى محسن (قوله يقال الخ) غرضه به بيان انه يقال بربوبار وقوله بررت فلانا أى صنعت معه برا أى معروفنا واحسانا (قوله وقال ابن الأثير الخ) غرضه الاستدلال على أن أبرا ر جمع بر (قوله بالاولياء) جمع ولى وقوله والزهاد جمع زاهد وقوله والعباد جمع عابد (قوله وهذا) أى ما ذكرناه من الجملة الاخيرة (قوله ولنختم) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قائل (قوله تشمل على أبواب) من اشغال المجمل على المفصل (قوله الباب الاول فى الرد وذوى الارحام) أى فى الخلاف فيهما وبينهما (قوله وفيه فصول) أى ثلاثة والظرفية من ظرفية المفصل فى المجمل أو الأجزاء فى الكل (قوله الفصل الاول فى الخلاف فيهما) أى فى بيان الخلاف فى الرد وتوريث ذوى الارحام (قوله وعند المخنفية الخ) أى اذا أردت بيان ذلك فأقول عند المخنفية الخ فالغاء فاء الغصيبة (قوله اذا كانت الورثة أصحاب فروض) بخلاف ما اذا كانت الورثة أصحاب نصيب وقوله لا تستغرق أى لا تستغرق تلك الفروض التركة فالجملة صفة للفروض (قوله فبردت الباقي الخ) جواب الشرط وعنهم متعلق بالباقي وعليهم متعلق ببردت وكذلك بنسبة فهو متعلق ببردت وقوله بنسبة فروضهم أى الى مجزئتها فى بنت وأم البنات النصف ثلاثة وللأم السدس واحد فمجموع فروضها أربعة ونسبة الثلاثة للأربعة ثلاثة ارباعها ونسبة الواحد لها ربعها فبردت عليهم الباقي عنهم تلك النسبة فلبنات ثلاثة ارباع الباقي بطريق الرد وللأم ربعه كذلك الاخصر أن يجعل المسئلة من أربعة للبنات ثلاثة ارباع المال فرضا وردا وللأم ربعه كذلك ودل على الرد من القرآن كما قاله السيد فى شرح السراجية قوله تعالى وأولو الارحام بهضم هم أولى ببعض مما فضّل بعد الفروض التى دلت عليها آيات الموارث يرد عليهم بهضم هم الاولى لذلك لا يرد على الزوجين لانهم من حيث الزوجية لأرحم لهم وان اتفق أن لهم رجلا من جهة أخرى ومن السنة منعه صلى الله عليه وسلم لسعد من أن يزيد فى الوصية على الثلث ولم يرثه الابنت فدل على أن لها حقا فيما فوق النصف وليس الأبارد (قوله ماعد الزوجين) أى لانه لأرحم لهما من حيث الزوجية وان اتفق ان لهما رجلا من جهة أخرى كما علمت وقوله فانه لا يرد عليهم ما علمت لاستثنائهما وما قبل من انه ما ان كانا من ذوى الارحام كزوجة هى بنت خال أو زوج هو ابن خال رد عليهم ما رده شيخ

المجزة الاشراف (ذوى)
أى أصحاب (المناقب)
الفاخرة والمناقب جمع
منقبة وهى ضد المثابة
وجعها مثالب وهى العيوب
(وحكمه الافاضل) من
فضل الرجل صار ذا فضل
وفضيلة ضد النقص
(الاخبار) جمع خبر يشدد
ويخفف من الخير ضد الشر
والاخبار خلاف الاشهرار
والخير الافضل من كل شئ
(السادة) جمع سيد أى
شريف من قولهم سادة القوم
سيادة شرف عليهم فهو سيد
والجمع سادة (الاماجد)
جمع ما جسد وهو الكامل
فى الشرف من قولهم مجد
الرجل مجد اشرف بكرم
الافعال (الابرار) جمع
بر يقال بررت فلانا بالسكر
أبر بفتح الباء وضم الراء
برا فانا بربه وبار قال ابن
الثير فى النهاية يقال برب
فهو بار وجمعه بررة وجمع
البررة أبرار وهو كسيرا
ما يخص بالاولياء والزهاد
والعباد انتهى وهذا آخر
ما شرحت به كلام المؤلف
رحمه الله تعالى ولنختم هذا
الشرح بخاتمة تشمل على
أبواب
(الباب الاول فى الرد) *

والذوى الارحام وفيه فصول (الفصل الاول) فى الخلاف فيهم ما فعند المخنفية والمخنابلة الاسلام
إذا كانت الورثة أصحاب فروض لا تستغرق فبردت الباقي عنهم عليهم بنسبة فروضهم ماعد الزوجين فانه لا يرد عليهم

الاسلام في شرح الفصول بان الرد مختص بذوي الفروض النسبية فالزوجات لا يردهن ما
 مطلقا وارثهما بالرحم لا بالرد أفاده في اللؤلؤة (قوله فان لم يكن له ورثة) أي بالفرض أو
 بالتعصيب وقوله وكان له الخ راجع للصورتين أعني قوله فان لم يكن الخ وقوله أو كان
 الخ وقوله فخاله في الاولى هي قوله فان لم يكن له ورثة من الجمع على ارثهم وقوله أو
 الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية هي قوله أو كان له أحد الزوجين وقوله لذوي
 الارحام أي ولا شيء لميت المال انتظم أم لا (قوله وسأني تعريفهم) أي في قوله وهم كل
 قريب الخ (قوله وعند المالكية الخ) المعتمد عندهم انه ان لم ينتظم بيت المال ولم يوجد
 من يردها لهم ورث ذوي الارحام كما المعتمد عند الشافعية فان لم يكن هناك ذوو الارحام
 صرفت التركة في المصالح ويثاب من تولى ذلك ويجوز له الاخذ منها بقدر حاجته ان كان له
 حق في بيت المال (قوله اذا لم يخاف ورثة) أي بالفرض أو بالتعصيب وقوله أو خاف
 ذا فرض لا يستغرق أي أو خاف بنفسه الصادق ولو بالتمدد وقوله فخاله أي في الاولى
 وقوله أي الفاضل أي في الثانية وقوله بعد الفروض أي جنسها المتحقق ولو في واحد
 وقوله لميت المال أي ولا شيء لذوي الارحام وقوله سواء انتظم أو لا قد علمت ضعفه (قوله
 فأصل المذهب) أي المذهب الاصل أي المنقول عن المتقدمين وقوله كذهب المالكية
 أي فخاله أو الفاضل لميت المال سواء انتظم أو لا وهو مذايع من مذهبا وكذا من
 مذهب المالكية كما علمت (قوله والمفتي به) مبتدأ خبره أنه اذا لم ينتظم الخ وجملة وهو
 المذهب معترضة (قوله المتأخرون) هم من بعد الاربع مائة والمتقدمون من قبل
 الاربع مائة لكن هذا بحسب الاصطلاح القديم والافاق المتأخرون من بعد النور والرافعي
 والمتقدمون من قبلهما (قوله وهو المذهب) أي المعتمد فلا ينافي أن القول السابق
 مذهب أيضا لكن ضعيف (قوله أنه اذا لم ينتظم أمر بيت المال الخ) أي أن المال
 والشأن اذا لم ينتظم حال بيت المال أي متواليه وقوله ليكون الامام غير عادل أي بان لم
 يعط كل ذي حق حقه وقوله القول بالرد جواب الشرط وكان عليه أنه يقرنه بالفناء لانه
 جملة اسمية وهي لا تصلح لمباشرة الاداة وقوله ما فضل الخ معمول للرد مع كونه محلي بال
 وعمله قابل كقوله ضعف النكاحية أعداءه والكثير عمل المصداق المجرد وفي بعض النسخ
 يرد على أهل الفروض الخ وهو ظاهر وقوله بالنسبة متعلق بالرد أو يرد أي بنسبة فروضهم
 إلى مجزئها (قوله وسأني كيفية) أي الرد (قوله فان لم يكن أحد من أهل الفروض
 الذين يردها لهم) أي بان لم يكن هناك أحد من الورثة أصلا أو كان هناك أحد من أهل
 الفروض الذين لا يردها لهم وقوله فخاله أي جميع مال الميت في الاولى وقوله أو الفاضل
 أي في الثانية وقوله لذوي الارحام أي ولا يختص بالفقراء منهم على الاصح كما في اللؤلؤة
 (قوله وان انتظم أمر بيت المال) أي وان انتظم حال متواليه وقوله فماله أي ارنا
 مراعي فيه المصلحة قال السبكي أورد المحنفة أنه لو كان المال له ارنا لم تصح الوصية بالثلث
 للفقراء والمساكين اذا لم يكن له وارث خاص لانه وصية لو ارث وهي باطلة وأجاب القاضي
 حسين والقاضي أبو الطيب بأنه لا يمنع ذلك ويكون حكمها بخالف الحكم الوصية للوارث

فان لم يكن له ورثة من الجمع.
 على ارثهم أو كان له أحد
 الزوجين وكان له أحد من
 ذوي الارحام فخاله في الاولى
 أو الفاضل بعد فرض
 الزوجية في الثانية لذوي
 الارحام وسأني تعريفهم
 وعند المالكية اذا لم يخاف
 ورثة من الجمع على ارثهم أو
 خاف ذا فرض لا يستغرق
 فخاله أو الفاضل بعد
 الفروض لميت المال سواء
 انتظم أم لا وأما عندنا معاصر
 الشافعية فأصل المذهب
 كذهب المالكية والمفتي به
 من مذهبنا الذي أفتي به
 المتأخرون من الشافعية
 وهو المذهب انه اذا لم
 ينتظم أمر بيت المال ليكون
 الامام غير عادل القول بالرد
 على أهل الفروض غير
 الزوجين ما فضل عن
 فروضهم الذي منها فرض
 أحد الزوجين بالنسبة
 وسأني كيفية فان لم يكن
 أحد من أهل الفروض
 الذي يردها لهم فخاله أو
 الفاضل بعد فرض أحد
 الزوجين لذوي الارحام
 على ما سأني وان انتظم
 أمر بيت المال فماله
 دون الرد وذوي الارحام

المخاص ثم قال السبكي ويؤخذ من هذا مسئله وهي أنه إذا أوصى للفقراء وكان الوارث
فقيرا أو افتقر بعد ذلك بحوز الصبر البه من الوصية وإن كان وارثا لأن الارث بعينه
والوصية لالعينه أفاده العلامة الامير (قوله الفصل الثاني في الرد) أي في بيان كيفية
(قوله وهو ضمة العول) أي ومن المعلوم أن العول زيادة في السهام ونقص من الانصبا
فيكون الرد الذي هو ضد زيادة في الانصبا ونقص في السهام ولذلك فرعه الشارح حيث
قال فهو الخ في بنت وأم يراد في انصبا ما ثم ما وينقص من سهام المسئلة فبعد أن كانت من
سنة صارت من أربعة (قوله وقد معنا أنه لا يراد على الزوجين) وانما ذكره هنا توطئة لما بعده
(قوله فان لم يكن هناك) أي في الورثة (قوله فله) أي لمن يرده عليه الذي هو الشخص
الواحد وقوله فرضا ورثا أي بالفرض والرد أو من جهة الفرض والرد (قوله صنفان
واحدا) أي لكنه متعدد بخلاف الشخص الواحد فقد علمته (قوله فأصل المسئلة) أي
مسئلة الرد وقوله من عددهم فإذا كانوا ثلاثة كانت المسئلة من ثلاثة أو أربعة كانت
من أربعة وهكذا وقوله كالصبة أي فان أصل المسئلة من عددهم فإذا خلف خمسة بنين
مثلا كانت المسئلة من خمسة (قوله صنفين) أي كصنفين وجدتين وقوله فأكثر أي بأن
كانوا ثلاثة أصناف فقط كثلاث أخوات متفرقات ولا يتجاوزها ولا فلا رد لاس متفرق
الفروض التركة مع كونها عادلة كأم وأخت لام وأخت شقيقة وأخت لاب أو عائلة
كأم وأختين لام وشقيقة وأخت لاب فمقصود قوله أو أكثر على الثلاثة فقط وليس على
ظاهره من شموله لا أكثر من ثلاثة أصناف (قوله جعت فروضهم) أي كنصف وسدس
وقوله تلك الفروض مرتبطة بقوله أصل المسئلة وقوله فالجتماع أي فعدد المجتمع من
فروضهم أصل المسئلة الرد ولا ينظر للباقي فيجعل كالأدم مثلا لو كانت الورثة بنتا وبنت
ابن فللبنت النصف الثلاثة وللبنت الابن السدس واحد فإذا جعت فروضهم من أصل
المسئلة لتلك الفروض كانت أربعة فهي أصل المسئلة الرد فيجعل مسئلة الرد من أربعة
ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كأنه لم يكن فالبنت ثلاثة فرضا ورثا وللبنت الابن واحد
فرضا ورثا (قوله واعلم أن مسائل الرد) أي التي فيها صنفان أو ثلاثة وقوله مقتطعة من
سنة أي مأخوذة من ستة ولا تباعه إلا ما زاد على السنة لا بد أن يكون فيه أحد الزوجين
وكانت السنة عادلة أو عائلة ولا رد فيها فلا تباع تلك المسائل الستة وهو معنى الاقتطاع كما
قاله العلامة الامير (قوله وأنها الخ) أي واعلم أنها الخ وقوله قد تحتاج الى تصحيح أي كما
في بنت وبنتي ابن فمسائلهم من أربعة عدد فروضهم وقد تحتاج الى تصحيح لأن نصيب بنتي
الابن غير منقسم عليهم ما في ضرب اثنان في أربعة ونصيب من ثمانية فللبنت ستة وبنتي
الابن اثنان كل واحدة واحد (قوله وإن كان هناك أحد الزوجين الخ) هذا مقابل لقوله
فان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله فخذله فرضه من مخرج فرض الزوجية وهو
نصف أو ربع أو ثمن (قوله فقط) أي لا يخرج فرض غيره من انصبا به الورثة (قوله
وهو) أي فرضه أعني أحد الزوجين وقوله واحد من اثنين أي فيما لو كان الموجود
زواجا وليس هناك فرع وارث أو زوجة وليس هناك فرع وارث وقوله أو ثمانية أي

(الفصل الثاني) في الرد
وهو ضمة العول فهو زيادة
في انصبا الورثة ونقصان
من السهام وقد قلنا أنه
لا يراد على الزوجين فان لم
يكن هناك أحد الزوجين
فان كان من يرده عليه شخصا
واحدا كأم أو ولد أم فله
المال فرضا ورثا أو كان
من يرده عليه صنفان واحدا
كأم ولد أم أو جدات فأصل
المسئلة من عددهم كالصبة
أو كان من يرده عليه صنفين
فأكثر جعت فروضهم من
أصل المسئلة لتلك الفروض
فالجتماع أصل المسئلة الرد
فأقطع النظر عن الباقي
من أصل مسئلة تلك
الفروض كأن لم يكن
واعلم أن مسائل الرد التي
ليس فيها أحد الزوجين
كأنها مقتطعة من ستة وانما
قد تحتاج الى تصحيح وإن كان
هناك أحد الزوجين فخذ
له فرضه من مخرج فرض
الزوجية فقط وهو واحد
من اثنين أو أربعة أو ثمانية

فيمالو كان الموجود زوجة وهناك فرع وارث (قوله واقسم الباقي) أي بعد ادخاج
 فرض أحد الزوجين وقوله على مسألة من يرد عليه أي التي تحصات من جمع فروض غير
 الزوجين من أصل مسألة تلك الفروض (قوله فان كان من يرد عليه الخ) هذا تفصيل
 لقوله واقسم الباقي على من يرد عليه وقوله شخصاً واحداً أي كفاي زوج وأم وقوله أو
 صنفاً واحداً أي وذلك الصنف متعدد كفاي زوجة وثلاث جذات وقوله فاصل مسألة
 الرد مخرج فرض الزوجية فأحد الزوجين يأخذ فرضه والباقي لذلك الشخص أولئك
 الصنف (قوله وان كان من يرد عليه أكثر من صنف) أي كفاي زوجة وأم وولديها (قوله
 فاعرض على مسألة) أي مسألة من يرد عليه التي تحصات من جمع فروضه وقوله
 الباقي أي بعد أخذ فرض الزوجية (قوله فان انقسم) أي الباقي على مسألة من يرد عليه
 وقوله فخرج فرض الزوجية أصل لمسألة الرد فأحد الزوجين يأخذ فرضه ويقسم الباقي
 على من يرد عليه (قوله كزوجة وأم وولديها) فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من
 أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة من يرد عليه وهي ثلاثة عدد فروضهم
 من أصل مسألة تلك الفروض فلا يسهم ولا كل من ولديها سهم (قوله وان لم ينقسم) أي
 الباقي على مسألة من يرد عليه كفاي زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب فإذا أخذت فرض
 الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على مسألة من يرد عليه
 وهي أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض وقوله ضربت مسألة من يرد
 عليه في مخرج فرض الزوجية أي فتضرب في المثال المذكور أربعة وهي مسألة من يرد
 عليه في أربعة وهي مخرج فرض الزوجية بسة عشر (قوله لانه لا يكون الامباينا) أي
 لان الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون الامباينا لمسألة الرد (قوله فابايلع فهو أصل لمسألة
 الرد) أي ومن له شيء من مسألة الزوجية أخذته مضر وبافي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة
 الرد أخذته مضر وبافي الباقي بعد فرض الزوجية فالباقي هنا بمنزلة سهام الميت الثاني في
 مسألة المناخنة (قوله وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين الى تصحيح) أي كفاي
 زوجتين وأم فان فرض الزوجية واحد من أربعة وهو غير منقسم على الزوجتين فيضرب
 اثنان في أربعة ثمان فللزوجة من اثنان والباقي للأُم فرضا ورداً وقوله أيضاً أي كما قد
 تحتاج مسألة الرد التي لم يكن فيها أحد الزوجين الى التصحيح (قوله اذا تقرر ذلك) أي
 ما ذكر من قوله فان لم يكن هناك أحد الزوجين الى هنا (قوله بكثرة وأخ لام) فاصل
 مسألة الرد اثنان عدد فروضهما من مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة
 مخرج السدس فالكثرة واحد وللأخ للأُم كذلك ومجموع فروضهما ثمان فهما أصل
 مسألة الرد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوج وأم) فاصل
 مسألة الرد اثنان مخرج فرض الزوجية لان من يرد عليه شخص واحد فلزوج واحد
 وللأم واحد وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين كأم وولديها فاصل مسألة
 الرد ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض
 ستة مخرج السدس الذي للأُم وللأم واحد ولولديها اثنان ومجموع فروضهم ثلاثة فهي

واقسم الباقي على مسألة
 من يرد عليه فان كان من
 يرد عليه شخصاً واحداً أو
 صنفاً واحداً فاصل مسألة
 الرد مخرج فرض
 الزوجية وان كان من يرد
 عليه أكثر من صنف فاعرض
 على مسألة الباقي من
 مخرج فرض الزوجية فان
 انقسم فخرج فرض الزوجية
 أصل لمسألة الرد كزوجة
 وأم وولديها وان لم ينقسم
 ضربت مسألة من يرد عليه
 في مخرج فرض الزوجية
 لانه لا يكون الامباينا
 بلع فهو أصل لمسألة الرد
 وقد تحتاج مسألة الرد التي
 فيها أحد الزوجين الى تصحيح
 أيضاً اذا تقرر ذلك فاصل
 مسائل الرد سواء أكان فيها
 أحد الزوجين أم لا ثمانية
 أصول اثنان بكثرة وأخ لام
 وكزوج وأم وثلاثة كام

أصل مسألة الرد فلا لام واحد ولا كل من ولديه واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كذبت وأم) فاصل مسألة الرد أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة مخرج السدس الذي للام فللمبت ثلاثة وللأم واحد ومجموع ذلك أربعة فهي أصل مسألة الرد للمبت ثلاثة وللأم واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوجة وأم ولديها) فاصل مسألة الرد أربعة لانك اذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة الرد التي هي ثلاثة عدد فروض من يرده عليه فللزوجة واحد وللأم واحد ولا كل من ولديه واحد وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله كأم وشقيقة) أي أو لاب وأصل مسألة الرد خمسة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة حاصل ضرب مخرج الثالث في مخرج النصف فللام اثنان ولشقيقة أو التي لاب ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد فلا لام اثنان ولاخت ثلاثة وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كزوجة وبنت) فاصل مسألة الرد ثمانية مخرج فرض الزوجية لأن من يرده عليه شخص واحد فالزوجة واحد والمبت سبعة فرضا وردا (قوله وستة عشر) هي حاصلة من ضرب أربعة الرد في أربعة مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو ثلاثة لمسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وبافي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وبافي الباقي فالزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة ولشقيقة ثلاثة من مسألة الرد في ثلاثة بتسعة فرضا وردا والتي للاب واحد من مسألة الرد في ثلاثة بثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله واثنان وثلاثون) هي حاصلة من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وبافي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وبافي الباقي فالزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللمبت ثلاثة من مسألة الرد في سبعة بواحد وعشرين فرضا وردا وللمبت الابن واحد من مسألة الرد في سبعة بتسعة (قوله وأربعون) هي حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وبافي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وبافي الباقي فالزوجة واحد في سبعة بواحد وعشرين فرضا وردا وللمبت الابن واحد في سبعة بتسعة وللعمدة كذلك (قوله الفصل الثالث في ذوى الارحام) أي بيانهم وكيفية ارثهم والارحام جمع رحم وهو القرابة (قوله وهم) أي ذوى الارحام اصطلاحا وأما لغة فهم أصحاب القرابات مطلقا وقوله كل قريب غير من تقدم أي بحيث يكون ليس عصمة ولا ذافرض وقوله من الجمع على ارثهم أي من ينسب اليه لكونه أصله (قوله أولاد البنات) فينزلون منزلة البنات وقوله وأولاد بنات الابن فينزلون منزلة بنات الابن (قوله من ينتمى اليهم الميت) أي من ينسب اليهم الميت

ولديه أو أربعة كذبت وأم وكزوجة وأم ولديها وخسة كأم وشقيقة وثمانية كزوجة وبنت وستة عشر كزوجة وشقيقة وأخت لاب واثنان وثلاثون كزوجة وبنت وبنت ابن وأربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة (الفصل الثالث) في ذوى الارحام وهم كل قريب غير من تقدم من الجمع على ارثهم وهم ان كثروا يرجعون الى أربعة أصناف الأول من ينتمى الى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان نزلوا الثاني من ينتمى اليهم الميت وهم

ليكونهم أصوله (قوله الاجداد) أي كأي الأسماء وأبيه وان علا وقوله والمجدات أي
 كالمدة الفاسدة وهي أم أي الأم وأمه وان علت وينزلون منزلة الأم (قوله الساقطون)
 صفة للاجداد والمجدات تغليب المذكر وقوله وان علوا أصله علوا فحركت الواو وانفتح
 ما قبلها فبقيت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله من ينتمي إلى أبوي الميت)
 أي من ينتسب إليهم لكونهم ما أصله مع ذلك المتني وللميت وشمل ذلك من ينتمي
 إليهم ما معاً كبنات الأخوة الأشقاء ومن ينتمي إلى أحدهما كأولاد الأخوة فانهم يدعون
 بالأم فقط (قوله أولاد الأخوات) أي أشقاء أولاد أولادهم ولا فرق في الأولاد بين الذكور
 والإناث ولذلك عبر الشارح هنا بأولاد الأخوات بخلاف ما بعد ذلك فإنه عبر ببنات الأخوة
 ليخرج ابنساء الأخوة الأشقاء أولاد وقوله وبنات الأخوة أي الأشقاء أولاد أولادهم
 وقوله وبنو الأخوة للأم بخلاف بني الأخوة الأشقاء أولاد فانهم موصوفون بكونهم
 الأرحام (قوله ومن يدلي بهم) أي ومن يدلي إلى الميت بمن ذكر (قوله من ينتمي إلى اجداد
 الميت وجداته) أي من ينتسب إليهم لكونهم ما أصله مع ذلك المتني وللميت (قوله
 العمومة) أي ذوو العمومة أو العمومة جمع عم وقوله للأم أي منها على تقدير مضاف
 أي من جهة بخلاف العمومة للأبوين أولاد فانهم موصوفون بكونهم (قوله والعلماء
 مطلقاً) أي شقيقات أولاد أولادهم وقوله وبنات الأعمام مطلقاً أي سواء كان الأعمام
 أشقاء أولاد أولادهم (قوله والمخولة) أي ذوو المخولة أو المخولة جمع خال وقوله مطلقاً
 سواء كان الأخوال والمخالات أشقاء أولاد أولادهم (قوله إذا علمت ذلك) أي ما ذكر من أنهم
 أربعة أصناف (قوله ان من انفراد) أي ذكرنا كان أو أنثى وقوله خارج جمع المال ظاهره
 ارت ذوى الأرحام بطريق التعصيب ولعل ذلك عند الانفراد وقال بعضهم ارتهم تارة
 يكون بالفرض وتارة يكون بالتعصيب كما يظهر بالتأمل في الأمثلة السابقة (قوله وفي ذلك
 مذاهب) أي مذاهب أهل التميز ومذهب أهل القرابة ومذهب أهل الرحم وقوله
 هجر بعضها هو مذهب أهل الرحم فيسويون بين ذوى الأرحام لا فرق بين القريب والبعيد
 والدكر وغيره فإذا وجد بنت بنت وبنت خال فالأصل بينهما نسبية عندهم (قوله
 ومالم يجر منها) أي من المذاهب (قوله مذهب أهل التميز) سواء بذلك لأنهم
 ينزلون كلام من ذوى الأرحام منزلة من يدلي به إلا الأخوال والمخالات فينزلونهم منزلة
 الأم والأعمام للأم والعلماء فينزلونهم منزلة الأب (قوله وهو الأقدس) أي الأشد
 موافقة للقصاص وقوله الأصح أي المعتمد وقوله عند الشافعية وكذا عند المالكية
 حيث وروى ذوى الأرحام (قوله أنه ينزل كل منهم منزلة من يدلي به) فينزل كل فرع
 منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهكذا درجة درجة إلى أن تصل إلى أصل
 وارث وأعلم أن من نزل منزلة شخص بأخذ ما كان بأخذ ذلك الشخص فيفرض موت
 ذلك الشخص وان هذا المنزل منزلة وارثه (قوله في منزلة الأم) أي لا منزلة من أدلوا به وهم
 الأجداد فثبتت للأم من كل المال عند الانفراد أو ثلثه أو سدس عند عدد الأفراد
 ثبتت لمن نزل منزلتها من الأخوال والمخالات وكذا يقال في الأعمام والعلماء من نزل منزلته

الاجداد والمجدات الساقطون
 وان علوا الثالث من ينتمي
 إلى أبوي الميت وهم أولاد
 الأخوات وبنات الأخوة
 وبنو الأخوة للأم ومن
 يدلي بهم وان نزلوا الرابع من
 ينتمي إلى أجداد الميت
 وجداته وهم العمومة للأم
 والعلماء مطلقاً وبنات
 الأعمام مطلقاً والمخولة
 مطلقاً وان تبعوا
 وأولادهم وان نزلوا إذا
 علمت ذلك فلا خلاف عند
 من ورث ذوى الأرحام
 أن من انفراد من هؤلاء عاز
 جميع المال وانما يظهر
 الخلاف عند الاجتماع
 وفي ذلك مذاهب هجر
 بعضها ومالم يجر منها
 مذهبان أحدهما مذهب
 أهل التميز وهو الأقدس
 الأصح عند الشافعية وهو
 مذهب المخالفة ومحصله
 أنه ينزل كل منهم منزلة
 من يدلي به إلا الأخوال
 والمخالات فينزلونهم

الاب (قوله والاولاد الامام للام والعمات) أي وبنات الامام وقوله فتنزلة الاب أي لا منزلة
 من أدلوا به وهم الاجداد (قوله فان سبق أحد إلى وارث الخ) فبعد تنزيل كل شخص منزلة
 من أدلى به درجة بعد درجة يعتبر السابق إلى الوارث وقوله مطاقا أي سواء قربت درجته
 لليت أو بعدت ففي بنت بنت وبنت بنت ابن ابن المال للثانية لسبقها للوارث وان كانت
 الأولى قربت إلى الميت (قوله وان استووا في السابق إلى الوارث) كان الأولى وان استووا
 في الادلاء إلى الوارث لان السابق لا يدفعه من سابق ومسبق فلا يعقل فيه الاستواء
 فكأن فيه تحميدا بأن يراد به مجرد الانتساب كما يفعله كلام العلامة الامير (قوله قدر
 كأن الميت خلف من يدلون به) أي فرض ان الميت خلف الوارث الذي ينتسبون اليه في
 درجة واحدة فالضمة في يدلون راجع لذوي الارحام والضمة في به راجع لمن وقوله
 وقسم المال أي ان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله أو الباقي الخ أي ان كان هناك
 أحد الزوجين (قوله بعد فرض الزوجية) علم منه أنهم لا يدخلون على الزوجية ضرر عول
 وان حصل يدينهم عول فليسوا بمن أدلوا به من كل وجه ففي زوج وبنتي أختين للزوج
 النصف كاملا من غير عول وما بقي لبنتي الأختين ونصف المسئلة من أربعة لأن الزوج له
 النصف ومخرجها اثنتان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير مسموع على بنتي الأختين
 فيضرب اثنتان في اثنين بأربعة ولو كان مع الزوج نفس الأختين لعالت المسئلة بمثل سدسها
 وفي أبي أم وبنتي أختين لام وبنتي أخت شقيقة وبنتي أخت لأب فلأب الأم السدس ولبنتي
 الأختين لام الثلث ولبنات الأخت الشقيقة النصف ولبنت الأخت للأب السدس فالمسئلة
 من ستة وتعمل لسبعة فيحصل العول بينهم لكن ان وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملا
 من غير عول ويختص بضرر العول ان كان ذوو الارحام أفاده الزيات (قوله يدينهم) أي بين
 من يدلون به وراعى هناك معنى من فذلك أني بضمير الجمع بخلافه قبل ذلك فانه راعى لفظها
 فذلك أني بضمير المفرد في قوله به (قوله فن يجب) أي ممن يدلون به والمراد من يجب
 يجب شخص بخلاف من يجب يجب وصف فترث بنت الأخ الرقيق أو القاتل ولو في حياته
 لان وجوده كالعدم وقوله لا شيء لمن يدل به ففي بنت أخ لأب مع بنت أخ شقيق فلا شيء
 للأولى لانها أدلت بالأخ للأب وهو محبوب بالأخ الشقيق والمال كله للثانية (قوله وما
 أصاب كل واحد) أي ممن يدلون به وقوله قسم على من نزل منزلته أي بحسب ارثهم منه
 ولذلك قال الشارح كأنه أي كل واحد مات وخلفهم أي من نزل منزلته فراعى معنى
 من فأتى بضمير الجمع (قوله الأولاد ولد الأم) أي الأولاد الاخوة للام وهذا استثناء من
 قوله وما أصاب كل واحد قسم على من نزل منزلته كأنه مات وخلفهم وقوله فيقسم بين
 ذكورهم واناثهم بالسوية أي فيقسم ما أصاب من أدلوا به من ولد الأم بين ذكورهم واناثهم
 بالسوية فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله كما صولهم أي فانهم يرثون بالسوية فيما ذمات
 الميت عن أولاد أم فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله مع ان ولد الأم لومات وخلف أولاد
 ذكورهم واناثهم ميراثهم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين أي لان الأولاد يعصب ذكورهم
 انثاهم فلذلك كمثل حظ الانثيين (قوله والامحال والامحال للام) أي والامحال والامحال

والاولاد الامام للام والعمات
 فتنزلة الاب على الاربع فان
 سبق أحد إلى وارث قدم مطلقا
 وان استووا في السابق إلى
 الوارث قدر كأن الميت خلف
 من يدلون به وقسم المال
 أو الباقي بعد فرض الزوجية
 بينهم كأنهم موجودون
 فن يجب لا شيء لمن يدل
 به وما أصاب كل واحد
 قسم على من نزل منزلته
 كأنه مات وخلفهم الأولاد
 ولد الأم فيقسم بين
 ذكورهم واناثهم بالسوية
 كما بينهم مع أن ولد الأم لو
 مات وخلف أولاد ذكور
 واناثهم ميراثهم بينهم
 للذكور مثل حظ الانثيين
 والامحال والامحال للام
 فيقسم بينهم للذكور مثل حظ
 الانثيين مع أنه لو ماتت الأم
 وخلفتهم كانوا اخوتهم الامها
 فلا تفضيل بينهم وعند

الذين من جهة الام وهذا استثناء ثان من الضابط السابق وقوله فيقسم بينهم ما أي
 ما أصاب من ينزله منزلة وهو الام وقوله مع أنه لو ماتت الام وخلفتهم أي مع أن الحال
 والشأن لو ماتت الام وخلفت الحال والمخالة فالمراد بضمير الج مع ما فوق الواحد (قوله
 وهم من المنزلة) هذا علم مما سبق من قوله وهو مذهب الحنفية فلا حاجة له هنا
 وقوله أيضا أي كما ان الشافعية من المنزلة وقوله أنه اذا كان الذكر والانتى من جهة
 واحدة الخ أي كولد بنت أحدهما ذكر والآخرى أنثى وقوله لا يفضل ذكر على
 أنثى كالتوضيح لقوله بالسوية (قوله والمذهب الثاني) كان الانسب بقوله أحدهما أن
 يقول وثانهم كما ذكره قومه أنه قال أولا المذهب الاول (قوله مذهب أهل القرابة) سمو
 بذلك لانهم يورثون الاقرب الى الميت فالاقرب كالعصبات كما قال الشارح وهم يقدمون
 الاقرب فالاقرب كالعصبات أي يقدمون الاقرب فالاقرب الى الميت كتقديم الاقرب
 فالاقرب من العصبات (قوله والظاهر من مذهبهم) أي الحنفية أو أهل القرابة وقوله
 تقديم الصنف الاول هو من ينتمي الى الميت وهم اولاد اولاد البنات واولاد بنات الابن وان
 نزولوا وقوله على الثاني هو من ينتمي اليهم الميت وهو الاجداد والجدات الساقطون
 (قوله والثاني على الثالث) أي تقديم الثاني وقد علمته على الثالث وهو من ينتمي
 الى أبوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام ومن يدلي بهم إن
 نزولوا (قوله والثالث على الرابع) أي وتقديم الثالث وقد علمته على الرابع وهو من ينتمي
 الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمات وبنات الاعمام والمخولة واولادهم
 (قوله فساد أم أحدهم الخ) تفرع على ما قبله (قوله من الفروع) هم الصنف الاول
 وقوله من الاصول هم الصنف الثاني (قوله لا اولاد الاخوات الخ) هم الصنف الثالث
 (قوله للاخوال) أي والمخالات وهم الصنف الرابع (قوله وعن أبي حنيفة الخ) مقابل
 للظاهر (قوله الصنف الثاني) هو الاصول وقوله على الاول هو الفروع (قوله وقدم أبو
 يوسف ومحمد) هذا أيضا مقابل للظاهر (قوله الصنف الثالث) هو اولاد الاخوات وبنات
 الاخوة وبنو الاخوة للام وقوله على الثاني هو الاصول كما مر (قوله ومتى كان) أي وجد
 فكان تامة وقوله ففي ذلك تفصيل طويل حاصله أنه ان اختلفت درجاتهم قدم الاقرب
 فالاقرب الى الميت فقدم بنت الميت على بنت بنت الميت وان استووا وورثوا جميعا وكيف
 يرثون اختلف فيه أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا ذكورا واناثا
 سوى بينهم وان اختلفوا فلا ذكرا مثل حظ الانثيين وقال محمد ينتظر في المتوسطين بينهم وبين
 الميت من ذوى الارحام الى آخر ما قال فليراجع في المولاقي (قوله وقد ذكرت طرفا منه الخ)
 قد علمت بعضه وانظر تيمته في المولاقي (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة والامثلة هذه فهو
 اما خبر ابتداء محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف (قوله على مذهب أهل التنزيل) أي لا على
 مذهب أهل القرابة فن الامثلة على مذهبهم ابن بنت وبنات بنت أخرى وثلاث بنات
 بنت كذلك فعلى مذهب أهل التنزيل لابن الميت الثالث والميت الميت الاخرى كذلك
 ولثلاث بنات الميت الاخرى أيضا كذلك تنزلا لا لكل منزلة من أدلى به وعلى مذهب

الحنابلة وهم من المنزلة
 أيضا انه اذا كان الذكر
 والانتى من جهة واحدة في
 درجة واحدة فالقسيمة
 بينهم بالسوية لا يفضل ذكر
 على أنثى والمذهب الثاني
 مذهب أهل القرابة وهو
 مذهب الحنفية وبه قطع
 البغوي والمتولى من
 أصحابنا وهم يقدمون
 الاقرب فالاقرب كالعصبات
 والظاهر من مذهبهم تقديم
 الصنف الاول على الثاني
 والثاني على الثالث والثالث
 على الرابع فساد أم أحدهم
 من الفروع فلا شيء
 لواحد من الاصول وما دام
 أحد منهم من الاصول فلا
 شيء لاولاد الاخوات وبنات
 الاخوة للام وما دام أحد
 من هؤلاء فلا شيء للاخوال
 والعمات والاعمام للام
 وبنات الاعمام ومن يدلي بهم
 وعن أبي حنيفة رحمه الله
 رواية بتقديم الصنف الثاني
 على الاول وقدم أبو يوسف
 ومحمد الصنف الثالث على
 الثاني ومتى كان اثنان فأكثر
 من صنف واحد من الاصناف
 الاربعة ففي ذلك تفصيل
 طويل المذكور في كتب
 الحنفية وقد ذكرت
 طرفا منه في كتابنا شرح
 الترتيب (الامثلة) على
 مذهب أهل التنزيل

أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن الأمثلة على مذهبهم أيضا بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى مذهب أهل التنزيل وأبي يوسف المال بينهما بالسوية وعند محمد ثلث المال للأولى وثلاثة للثانية لاعتباره المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الأرحام كما مروى من الأمثلة على مذهبهم أيضا بنتا بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لميتي بنت الميت النصف بالسوية وللثلاث بنات ابن الميت الأخرى النصف أثلاثا وعند أبي يوسف المال بين الخمسة بالسوية وعند محمد يقسم المال بين الذكر والأنثى المتوسطين وبقدر المذكور ثلاثة ذكور بعدد فروعه وتقدر الأنثى اثنين بعدد فرعها فيكون المال على ثمانية حصة المذكور ستة فهي لبناته بالسوية وحصة الأنثى سهمان هما لميتيها أه بولاق (قوله بنت بنت ابن وابن بنت بنت) هذا المثال من الصنف الأول وقوله المال للأولى أى التى هي بنت بنت الابن وقوله لسبقها للوارث أى الذى هو بنت الابن وأما الثانى فبينه وبين الوارث واسطة (قوله أبوأب أم وأب أم) هذا المثال من الصنف الثانى وقوله المال للأولى أى الذى هو أبوأب الأم وقوله لسبقها للوارث أى الذى هو أم الأم وأما الثانى فبينه وبين الوارث واسطة (قوله بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن آخر) هذا المثال من الصنف الأول (قوله نصف المال للأولى ونصفه الآخر) أى تنزيلا لكل منزلة من أدلى به فكأن الميت مات وخلف الابن فتنصف الابن الأول يكونان أدلى به ونصف الابن الثانى لمن أدلى به أثلاثا لكنه لا ينقسم فتضرب ثلاثة فى أصل المسئلة وهو اثنان ستة للبنت الأولى ثلاثة وللابن سهمان وللميت سهم ولذلك قال الشارح أثلاثا عندنا لأننا نفضل المذكور على الأنثى وقوله وأنصافا عند المحنابلة أى لأنهم لا يفضلون الذكر على الأنثى إذا كانا من جهة واحدة فى درجة واحدة كما مر عنهم وتصح من أربعة للبنت الأولى اثنان وللابن سهم ولاخته كذلك (قوله ابن أخ لام وبنت أخ لام) هذا المثال من الصنف الثالث وقوله المال بينهما أنصافا أى لأنه لا تفضل بين الذكر والأنثى فى أولاد ولد الأم كاصولهم كما مر (قوله بنت أخ لابن أخ) هذا المثال من الصنف الثالث كالذى قبله وقوله المال للأولى والثالثة أخ لأنه ينزل كل منزلة من أدلى به فكأن الميت مات وخلف أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام فلاخ الشقيق خمسة أسداس ولاخ للام السدس ولا شئ للأخ للاب نجبه بالأخ الشقيق فتعطي بنت الأخ الشقيق الخمسة أسداس وتعطي بنت الأخ للام السدس ولا شئ لبنت الأخ للاب نجب أبيها كما علمت (قوله ثلاثة أخوال) هذا المثال وما بعده من الصنف الرابع وقوله متفرقين أى أحدهم شقيق والثانى لاب والثالث لام وقوله للخال أخ فيقدر أن الأم ماتت وخلفت أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام وقوله وسقط الآخر أى نجبه بالخال الشقيق (قوله ثلاث أخوات متفرقات) أصل مسألتهن باعتبار الفروض ستة ومسئلة الرخسة باعتبار مجموع فروضهن لأن الشقيقة لها نصف ثلاثة وللتى للاب السدس تسدس الأثلثين وللتى للام السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتعمل أصل مسئلة رذ (قوله متفرقات) أى أحدها من شقيقة والأخرى لاب والأخرى لام فيقدر أن الأم ماتت وخلفت أختا شقيقة وأختا لاب وأختا لام

بنت بنت ابن وابن بنت بنت
المال للأولى لسبقها
للوارث أبوأب أم وأب أم
المال للأولى لسبقها للوارث
بنت بنت ابن وابن بنت
من بنت ابن آخر نصف
المال للأولى ونصفه بين
الأخريين أثلاثا عندنا
وأنصافا عند المحنابلة
ابن أخ لام وبنت أخ لام
المال بينهما أنصافا عندنا
وعند المحنابلة بنت أخ
لابون وبنت أخ لاب وبنت
أخ لام المال للأولى والثالثة
على ستة للثالثة سهم وللأولى
خمس أسهم ولا شئ للثانية
ثلاثة أخوال متفرقين
للخال من الأم السدس
ولللخال من الأبوين الباقي
وسقط الآخر ثلاث أخوات
متفرقات المال بينهما على
خمس للشقيقة ثلاثة ولكل
واحدة من الباقيتين واحد

أعتق عبدك عني على كذا نفقة جعل فبعتك عن الطالب لتضمن ذلك البيع فكانه قال
بعينه بكذا وأعتقه عني وقد أحابه ويسمى هذا بيعاً ضمنياً ومحل ذلك إذا لم يكن العبد
أصلاً للطالب أو فرعاً له والأفلا بعتك عنه للدور فيكون باقياً على ملك مالكه كما في اللأواثة
ووجه الدور أن عتق الأصل أو الفرع متوقف على ملكه وما ملكه في البيع ضمنى متوقف
على عتقه بمعنى أنه يقين أنه حصل قبله وعند المالكية بعتك عنه ولو كان العبد أصلاً
أفرعه كما قاله العلامة الأمبر قال في اللأواثة لا يوافق مذهبهم اهـ وخرج بالانتماس
مالوا بعتك عنه غير بغيره كإن قال أعتقت عبدي عن زيد عتق عن مالك وكان الولاء
له خلافاً للإمام مالك رضي الله عنه كما قاله الاستاذ المحفني فلا فهو مال الانتماس عند
المالكية فلين أعتق عنه الولاء لم يشعر كما قاله العلامة الأمبر (قوله أو أعتق نصيبه الخ)
كأن يقول أعتقت نصيب من هذا العبد أو نصفه الذي أملاكه أو أعتقت الجميع فبعتك
نصيبه أو لا ثم سرى إلى نصيب شريكه فان أعتق نصيب شريكه انفى إذا ملك له فيه ولا
تبعية وان أعتق نصف الشريك وأطلق فهل يقع العتق على النصف شائعاً لأنه لم يخصه
بملك نفسه أو على ملكه لأن الإنسان إنما يعتق مائلاً له وجهان ومقتضى كلام الأصحاب
الثاني كما في اللأواثة (قوله فسرى) أي بشرط أن يكون المعتق موسراً بقيمة حصه شريكه
أو ببعضها فسرى إلى ما لم يسره وقت الاعتاق بخلاف ما إذا كان معسراً فلا يسرى بل
يبقى الباقي على ملك الشريك وبشرط أن يكون عتق الشخص باختياره فلو ملك بعض
أصله أو فرعه بارت عتق عليه ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي وبشرط أن لا يكون العتق
أمة مستولدة فلو أعتق نصيبه من مستولدة لم يسر العتق إلى باقيه لأن السراية تتضمن
النقل والمستولدة لا تقبل له وبشرط أن يعتق نصيبه كما تقدم توضيحه فشرط السراية
أربعة كما في اللأواثة (قوله أو ذلك قريبه) أي أصله أو فرعه فالمراد بالقريب خصوص
الأصل أو الفرع لا ما يشمل المحواشي ولو قريبه كالأخوة خلافاً للمالكية (قوله ثبت له
الولاء عليه) أي ثبت لمن أعتق عبد الولاء على ذلك العبد ودوقد تقدم أنه جواب الشرط
(قوله ولعصبته) تعبيره بالواو يفيد أن الولاء يثبت لعصبته المعتق في حياته وهو كذلك
والتأخر إنما هو فوائد من ارت وغيره وقد عبر بها شيخ الإسلام في منعه واعتراض في
شرحه على أصله في تعبيره بتم لانها تفيد أنه لا يثبت الولاء لعصبته إلا بعد العتق ويمكن أن
يحاط عنه بأنه نظر للفوائد (قوله المتعصبين بأنفسهم) بخلاف المتعصبين بغيرهم ومع غيرهم
(قوله ولو اختلف دينهما) هذا عندنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فلا ولأعند
اختلاف الدين فلو أعتق الكافر مسلماً فلا ولأعندنا عليه لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً وإنما الولاء للمسلمين نعم ان كان للميت وارث مسلم فهو أولى وقوله وان لم
يكن الخ أي والمحال أنه لم يكن الخ (قوله والولاء كالنفس) فلا ينتقل عن مستحقه كالنفس
وقوله لا يباع أي لا يصح بيعه فلو باع الولاء الذي له على زيد بكذا لم يصح وكذا يقال في قوله
ولا يوهب (قوله ولا يورث) فإذا مات المعتق عن أخ لم يرث الأخ لولاء له لكن إذا مات العتق
عنه ورث الولاء الذي له ولذلك قال الشارح لكن يورث به (قوله وكما ثبت الولاء على

على مال فأحابه أو أعتق
نصيبه من مشترك فسرى
أو ذلك قريبه فعتق عليه
ثبت له الولاء عليه ولعصبته
المتعصبين بأنفسهم ولو
اختلف دينهما وان لم يرثه
في صورة الاختلاف والولاء
كالنفس لا يباع ولا يوهب
ولا يورث ولا يمكن يورث به
وكما ثبت الولاء على

العتيق) أى بطريق المباشرة وقوله يثبت على أولاده الخ أى بطريق السراية وقوله
 واحفاده بالذال المهملة جمع حقة جمع حافة والمراد بهم أولاد الأولاد ويراد فهم الأسباط
 كما قاله الأستاذ الخ ففى وبعضهم يجعل الاحفاد غير الأسباط فالخفيدان الابن والاسبط
 ابن البنت (قوله وانما يثبت على فرع العتيق بشرطين) أى لا يثبت الولاء على فرع العتيق
 الا بشرطين لكن الشرط الاول عام فى ثبوت الولاء لمولى الاب أو لمولى الام والشرط الثانى
 فى ثبوت الولاء لمولى الام (قوله أحدهما ان لا يس الرق ذلك الفرع) أى لا يصيبه الرق
 بأن كان حرا الاصل (قوله فولاؤه معتقه) أى لانه المباشرة لعنتقه فهو أولى بالولاء من معتق
 الاصل وقوله وعصيته أى تبعاله وقوله من بعد مذهبنا انه لا يثبت الولاء لعصية
 المعتق فى حياته واپس كذلك فلعل قوله من بعد مذهبنا بالنظر لفوائده وان كان بعدا (قوله
 فان لم يوجد) أى عصية المعتق وقوله فليت المال أى فولاؤه لبيت المال وقوله
 ولا ولا عليه لمعتق الاصول أى لانه منع منه ولا لمعتق الذى باشركونه أقوى
 (قوله الشرط الثانى) مبتدأ خبره فى ثبوت الولاء لمولى الام (قوله وهو) أى الشرط الثانى
 وقوله أن لا يكون الاب حرا الاصل كان الاولى أن يقول أن يكون رقيقا لان قوله أن
 لا يكون الاب حرا الاصل صادق بكونه رقيقا وبكونه عتيقا مع انه اذا كان عتيقا يكون
 اولاء لمولى الاب وأما اذا كان الاب حرا الاصل فلا ولا على الفرع لاحد والحاصل ان الاب
 ان كان رقيقا فالولاؤه على الفرع لمولى الام وان كان عتيقا فالولاؤه على الفرع لمولى الاب
 وان كان حرا الاصل فلا ولا على فرعه لاحد (قوله على الصحيح) ومقابله انه لا يشترط ذلك
 بل يثبت لمولى الام تبعاله (قوله وأما عكسه) أى عكس مفهومه الذى هو كون الاب حرا
 الاصل والام عتيقة وعكس ذلك أن يكون الاب عتيقا والام حرة الاصل كما قال الشارح
 وهو أن يكون الخ فهذا هو عكس المفهوم رأيا عكس المنطوق فهو أن تكون الام
 رقيقة والاب عتيقا (قوله فهل يكون عليه الولاء لمولى الاب) أى تبعه اليه وقوله أولا أى
 أولا يكون عليه الولاء لمولى الاب وقوله تغليب الحرية أى الحرية الام فتكون مانعة من
 ثبوت الولاء عليه لمولى الاب وقوله كعكسه أى وهو أن يكون الاب حرا الاصل والام عتيقة
 الذى هو مفهوم الشرط فلا ولا عليه فى ذلك تغليب الحرية (قوله الصحيح الاول) هو أن
 يكون الولاء لمولى الاب (قوله قال الامام النجاشي الخ) غرضه بذلك تقوية ما قبله مع بسط
 المقام (قوله من مذهبنا الخ) يعلم من الشوط الاول (قوله سواء وجدوا فى المحال) أى حال
 العتق وقوله أم لا أى بأن انقرضوا قبل العتق (قوله فاما مباشر عتاقه) الاظير انه يفتح
 الشين على انه اسم مفعول فهو بمعنى العتيق لكنه عبر بالمباشرة قه دون العتيق إشارة الى
 أن مباشرة الاعتاق هى المنة من ثبوت الولاء لمولى الاب أو الام أو سائر الاصول (قوله ثم
 لعصيته) تقدم ان التعبير بمعتق فالا لى التعبير لمولى الاب لان يجب أن بالنظر اقرانه
 (قوله فاما اذا كان حرا الاصل الخ) مما قبله من مذهبنا رقيقا وعتق وقوله وأبواه عتيقان كان
 تزوج عتيق بعتيقة فولد اولاد فهو حرا الاصل وأبواه عتيقان رقيقا أو أبوه عتيق أى والام حرة
 لا رقيقة والا كان الولد تابعه لما فى الرق وقد لا يتبعها فى صور (قوله وان كان الاب رقيقا الخ)

العتيق المذكور أو الاثنى يثبت
 على أولاده واحفاده وعلى
 عتيقه وعلى عتيق عتيقه وانما
 يثبت على فرع العتيق
 بشرطين أحدهما أن لا يس
 الرق ذلك الفرع فان كان
 رقيقا وعتق فولاؤه لمعتقه
 وعصيته من بعده فان لم
 يوجدوا فليت المال ولا
 ولا عليه لمعتق الاصول
 الشرط الثانى فى ثبوت
 الولاء لمولى الام وهو أن
 لا يكون الاب حرا الاصل على
 الصحيح وأما عكسه وهو أن
 يكون الاب عتيقا والام
 حرة الاصل فهل يكون عليه
 الولاء لمولى الاب لانه ينسب
 اليه أولا تغليب الحرية كعكسه
 الصحيح الاول قال الامام
 النجاشي رحمه الله تعالى
 فى الروضة فرع من مذهبنا
 رقيقا وعتق فلا ولا عليه لمعتق
 اليه وأما سائر اصوله كما
 سبق سواء وجدوا فى المحال
 أم لا فاما مباشر عتاقه ولاؤه
 لمعتقه ثم لعصيته فاما اذا
 كان حرا الاصل وأبواه
 عتيقان أو أبوه عتيق فولاؤه
 لمولى أبيه وان كان الاب
 رقيقا والام عتيقة فولاؤه

لمعتقها فان مات والاب رقيق بعد دورته معتق الام وان اعتق الاب في حياة الولد انجر الولاء من مولى الام الى مولى الاب ولومات الاب رقيقا وعتق المجذ انجر من مولى الام الى مولى المجذ ولوعتق المجذ والاب رقيق ففي انجراره الى مولى المجذ وجهان أحدهما انجر فان عتق الاب بعد ذلك انجر من مولى المجذ الى مولى الاب والثاني لا ينجر فعلى هذا لو مات الاب بعد عتق المجذ ففي انجراره الى مولى المجذ وجهان أحدهما عند الشيخ أي على رحمه الله تعالى لا ينجر وقطع البغوي بالانجرار قات الانجرار أقوى والله أعلم انتهى * (الفصل الثاني) في حكم الولاء وله أحكام منها الارث وهو المقصود هنا فاذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح فإليه المقتضى فان كان له صاحب فرض يستغرق فالباقى المقتضى فان لم يكن المقتضى حي في الصورتين ورت العتيق أقرب عصبات المقتضى بالنفس لا بالغير ولا منع الغير ولا ذو فرض فان لم يكن للمقتضى عصب بنسب فإلى عتيق المقتضى فان لم يجده فإلى عصبات معتق المقتضى

يؤخذ منه الشرط الثاني (قوله فان مات) أي أو ولد الذي هو حوالا اصل وقوله والاب رقيق بعد أي والمحال أن الاب رقيق الا أن في عدمه في الاكن (قوله وان اعتق الاب في حياة الولد) مقابل لقوله فان مات والاب رقيق وقوله انجر الولاء من مولى الام الى مولى الاب أي لان تبعية الاب أقوى من تبعية الام لانه ينسب له ولو انقرض مولى الاب فهو بيت المال ولا يعود الى الام (قوله وان مات الاب رقيقا الخ) مقابل لقوله وان اعتق الاب وقوله انجر من مولى الام الى مولى المجذ أي لقوة تبعية المجذ عن تبعية الام (قوله ولوعتق المجذ والاب رقيق الخ) هذا مقابل لقوله ولومات الاب رقيقا وعتق المجذ وقوله ففي انجراره الى مولى المجذ أي ففي انجرار الولاء من مولى الام الى مولى المجذ (قوله أحدهما انجر) لان الاب وان كان حيا الا انه كالمعدم لرقه (قوله فان اعتق الاب الخ) مفرع على الاصح وقوله بعد ذلك أي بعد انجراره من مولى الام الى مولى المجذ وقوله انجر من مولى المجذ الى مولى الاب أي لان التبعية للاب أقوى من التبعية للمجذ (قوله والثاني) هذا مقابل الاصح وقوله لا ينجر أي لا ينجر الولاء من مولى الام الى مولى المجذ لان حياة الام مانعة من انجراره لوالى المجذ فيستمر الولاء لمولى الام وبه قال أبو حنيفة (قوله فعلى هذا) أي الوجه الثاني وهو عدم الانجرار وقوله ففي انجراره الى مولى المجذ أي ففي انجراره من مولى الام الى مولى المجذ (قوله أحدهما عند الشيخ أي عني لا ينجر) أي لانه لم يسم بغيره ابتداء لم ينجر دوما وقوله وقطع البغوي بالانجرار أي جزم به فلا يحك فيه خلافا (قوله قلت الخ) هذا من عند النووي وقوله الانجرار أقوى أي لان المانع على هذا الوجه حياة الاب وقد زالت فلما زال المانع كان الانجرار أقوى (قوله الفصل الثاني في حكم الولاء) أي في بيان حكم الولاء المعهود ودفع الارث فالإضافة للعهد كما يصرح به قوله بعد وهو المقصود هنا (قوله وله أحكام) أي للولاء أحكام أربعة الارث وولاية التزويج وتحمل المديونية والتقدم في صلاة الجنائز وفي الغسل والدفن (قوله منها الارث) أي من أحكامه الارث واقتصر على بيانه لانه المقصود هنا كما قال وهو المقصود هنا (قوله فاذا مات العتيق الخ) تفريع على قوله منها الارث بخلاف ما اذا مات المقتضى فانه لا يرثه العتيق لان الارث به جهة المقتضى فقط وقوله فإليه أي جمعه لان الفرض أن لا وارث له بنسب ولا نكاح أصلا وقوله لمعتقه أي الذي استقر له الولاء فلو اعتق شخص ذمي عمدا ثم التقي العتيق بدار الحرب واستترق وأعتقه شخص آخر فإليه المقتضى الثاني (قوله فان كان له صاحب فرض) مقابل لقوله ولا وارث له وجلة قوله لا يستغرق صفة لفرض وقوله فالباقي في المقتضى أي فالباقي بعد الفرض المذكور المقتضى الذي استقر له الولاء عليه كما علمت (قوله فان لم يكن المقتضى الخ) هذا مقابل لمعتقه تقديره هذا اذا كان المقتضى حي في صورتين (قوله بالنفس) أي كالابن والآخر وقوله لا بالنسب أي كالبنت مع أخيها وقوله ولا مع الغير أي كالابنت مع غيرها (قوله فإليه عصب بنسب) وقوله ولا وفرض أي كالبنت وعدها وهذا مقابل لفرضه عصبات المقتضى وما قبله مقابل لقوله بالنفس ففيه مع ما قبله من زعمه شوش (قوله فان لم يكن للمقتضى الخ) أي هذا اذا كان للمقتضى عصب بنسب بالنفس فان لم يكن للمقتضى الخ فهو مقابل

لخذوف وقوله فليعتق المعتق أى فارتد المعتق (قوله كذلك) أى بالنفس (قوله
وهكذا) أى فان لم نجد لهم فليعتق معتق معتق المعتق ثم لعصبته وهلم جرا (قوله ولا ميراث
لمعتق عصبته المعتق) أى ولا يرث المعتق عصبته المعتق كاعتق ابنه ومعتق أخيه وقوله
الاعتق أبية أوجده أى الاعتق أى المعتق وللمعتق جده (قوله ولا لعصبته عصبته المعتق)
أى ولا ميراث لعصبته عصبته المعتق وقوله اذا لم يكن عصبته للمعتق فان كان عصبته له فله
ميراث كما اذا تزوجت امرأة من قبيلتها كابن عمها فاولدت منه ابناً فاذا ماتت عتقها بعد
موتها وموت ابنها عن عصبته ابناً كابن عمه ورث لانه عصبته للمعتق كما هو عصبته عصبته
لكن ارثه من جهة كونه عصبته للمعتق لا من جهة كونه عصبته عصبته المعتق (قوله كما
اذا تزوجت الخ) مثال لقوله اذا لم يكن عصبته للمعتق وقوله من غير قبيلتها أى انها
تزوجت بأجنبي ونرج ما اذا تزوجت من قبيلتها أى بعصبتها كابن عمها كما تقدم وقوله
ثم ماتت عتقها عن ابن عم لها أى بعد موتها وموت ابنها وكان الاول أن يقول عن ابن
عم ابنها (قوله فلا يرثه) أى فلا يرث ابن عم ابنها عتقها وقوله لانه ليس بعصبته أى
بل هو أجنبي منها وقوله وان كان عصبته لابنها أى والمحال انه عصبته لابنها (قوله فقد ذكر
الخ) أى فاقول لك قد ذكر الخ (قوله هو) أى من يرث من عصبته المعتق بالشرط الذى
ذكر وقوله ذكر أى جنسه الصادق بالواحد والمتبع ردقيداً أول نخرج به الاثنى كبرت
المعتق وأخته وقوله يكون عصبته قد ثاب نخرج به الاخ لا لام حيث لم يكن ابن عم فانه
وان كان ذكر الكنه لا يكون عصبته وقوله وارثاً للمعتق قد ثاب نخرج به ابن ابن المعتق
مع وجود ابن المعتق فانه وان كان ذكر الكنه لا يكون عصبته وارثاً للمعتق لانه محبوب
بأنسه وقوله لومات المعتق يوم مرت العتق مرتبط بقوله وارثاً للمعتق أى بكرين وارثاً
للمعتق يتقدم موت المعتق فى الزمن الذى مات فيه العتق فالمراد باليوم مطلق الزمن لا
كان أدناها كما هو أحد اطرافه لا مقابل الدليل وقوله بصفة العتق متعلق بمات أى
ملتصاً بصفة العتق وهذا قيد رابع خرج الابن المسلم فى صورة ما لو أعتق مسلم عبداً كافراً
ومات المعتق عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتق عن الابنين فان الابن المسلم لا يرث لانه
وان كان ذكر الكنه لا يكون عصبته وارثاً للمعتق لومات المعتق يوم العتق لكن لا بصفة العتق
التي هي الكفر بل بصفة أخرى وهي الاسلام ودخل به الابن الكافر فى هذه الصورة فانه
يرث العتق لانه ذكر الكنه لا يكون عصبته وارثاً للمعتق على تقدم موت المعتق يوم العتق بصفة
العتق فهذا القيد مدخل ومخرج كما تقرر (قوله ونخرجوا على ذلك مسائل) أى فرعوا
على ذلك الضابط مسائل (قوله منها) أى تلك المسائل وقوله انه أى المحال والمشأن وقوله
لا ترث امرأة بولاء الغير أصلاً هذا يخرج على مفهوم قولهم ذكر وقوله وانما ترث بالباشرة
أى بسبب مباشرتها العتق ولذلك قال المصنف

وليس فى النساء طرأ عصبه * الا التي منت بعق الرقبه

(قوله فلها الخ) تفريع على ما قبله (قوله كالرجل) أى فى أن له الولاء على عتقه وعلى
أولاده وأحفاده وعتقه (قوله ومنها) أى من تلك المسائل وقوله لو أعتق عبد الخ هذا

يتخرج على قوله وارثا للمعتق وقوله ومات عن ابنين أى مات المعتق عن ابنين له وقوله
 وخلف ابن معتقه وابن ابنه أى وابن ابن معتقه وقوله ورثه ابن المعتق جواب لو وقوله
 دون ابن ابنه أى لانه ليس وارثا للمعتق لومات وقت موت العتيق (قوله ومنها) أى من
 تلك المسائل وقوله لومات المعتق الخ هذا يتخرج على قوله وارثا للمعتق لومات المعتق يوم
 العتيق فانه لومات المعتق يوم موت العتيق ورثوه اعتبارا بالسوية وهذا بخلاف ما لو ظهر مال
 للاب في هذه الصورة فانهم يقتسمونه أثلاثا فكل ورثة ابن يأخذون نصيبه (قوله ومنها)
 أى من تلك المسائل وقوله لو أعتق مسلم عبدا كافرا الخ هذا يتخرج على قوله بصفة العتيق
 فانه لومات المعتق يوم موت العتيق بصفة العتيق ورثه الابن الكافر دون الابن المسلم (قوله
 لانه الذى يرث المعتق بصفة الكافر) أى حال كونه متلبسا بصفة الكفر فلاضافة
 للبيان (قوله ولو أسلم العتيق الخ) هذا اذا لم يسلم العتيق قبل موته وقوله فرائه للابن المسلم
 أى لانه هو الذى يرث المعتق لومات يوم موت العتيق بصفة العتيق (قوله ولو أسلم الابن
 الكافر) أى هذا اذا لم يسلم الابن الكافر وقوله فالمراث بينهما أى لانهما يرثان المعتق
 لومات يوم العتيق بصفة العتيق (قوله وهذه المسائل تتخرج أيضا على أن الولاء يورث به ولا
 يورث) أى كما يتخرج على الضابط المتقدم ووجه تخرج المسئلة الاولى وهى انه لا ترث امرأة
 بولاء الغير أصلا على أن الولاء يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثته المرأة أيضا فكانت
 ترث بولاء الغير ووجه تخرج المسئلة الثانية وهى انه لو أعتق عبدا ومات عن ابنين فمات
 احدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن معتقه وابن ابنه ورثه ابن المعتق دون ابن ابنه على
 أن الولاء لا يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثه ابن المعتق عنه ثم ورث ابن المعتق
 ما ورثه أبوه فكان يرث مع الابن ووجه تخرج المسئلة الثالثة وهى انه لومات المعتق عن
 ثلاثة بنين فمات احدهم عن ابن وآخر عن أربعة وآخر عن خمسة فلومات العتيق ورثوه
 اعشارا بالسوية على أن الولاء لا يورث وانما يورث به أنه لو ورث الولاء لورثه اثلاثا فالابن
 المنفرد ثلثه وللأبناء الاربعة ثلثه وللأبناء الخمسة ثلثه ثم ورث الجميع العتيق بهذا الاعتبار
 بحيث يكون للابن المنفرد ثلث ميراثه وللاربعة ثلثه وللخمس ثلثه ووجه تخرج المسئلة
 الرابعة وهى انه لو أعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فرائه
 للابن الكافر على أن الولاء يورث به ولا يورث لانه لو ورث الولاء لورثه الابن المسلم فقط ثم
 يرث به العتيق فيلزم تورث المسلم من الكافر (قوله فرعان) أى هذان فرعان وقوله
 احدهما أى أحد الفرعين (قوله الذين يرثون بالولاء من عصبة المعتق يترتبون ترتيب
 عصبات النسب) أى ترتيبا كترتيب عصبات النسب فيقدم الابن ثم ابنه وان سفل ثم
 الابن وبعده المجد والاختوة ويلهم الامام ثم بنوهم (قوله لكن الاظهر الخ) مقابله أن المجد
 والاخ في مرتبة واحدة وبعدهما الاخ كالنسب (قوله ان أبا المعتق وابن أخيه يقدمان
 على جدّه) أى لانهما يدلان بالبنوة للاب أما الاخ فابن الاب وأما ابن الاخ فابن ابنه والمجد
 يدل بالابوة للاب لانه أبو الاب والبنوة أقوى من الابوة بدليل انه لا عصوبة للاب مع وجود
 الابن ومقتضى هذا التوجيه أن يقدم الاخ وابنه على المجد في النسب أيضا لكن صدنا عن

ابن معتقه وابن ابنه ورثه
 ابن المعتق دون ابن ابنه
 ومنها لومات المعتق عن ثلاثة
 بنين فمات احدهم عن ابن
 وآخر عن أربعة وآخر عن
 خمسة فلومات العتيق ورثوه
 اعشارا بالسوية ومنها لو أعتق
 مسلم عبدا كافرا ومات عن
 ابنين مسلم وكافر ثم مات
 العتيق فرائه للابن الكافر
 لانه الذى يرث المعتق بصفة
 الكفر ولو أسلم العتيق
 ثم مات فرائه للابن المسلم
 ولو أسلم الابن الكافر ثم مات
 العتيق مسلفا لمراث بينهما
 وهذه المسائل تتخرج أيضا
 على أن الولاء يورث به ولا
 يورث (فرعان احدهما)
 الذين يرثون بالولاء من عصبة
 المعتق يترتبون ترتيب
 عصبات النسب لكن
 الاظهر أن أبا المعتق وابن
 أخيه يقدمان على جدّه

ذلك الاجماع وهذا أحد اوضاعه من الذين خالفوا فيه النسب كما نص عليه في شرح
كشف الغوامض وثانها ما لو كان للميت ابنة عام أحداهما أخ لام فانه في النسب يكون
لابن العم الذي هو أخ لام السدس فرضا باخوة الاخوة والباقي يقسم بينهما عصوبة وأما
في الولاية فينفرد ابن العم الذي هو أخ لام بميراث العتيق وحده عصوبة على مانص عليه
الامام الشافعي في صورتين والفرق بينهما ان الاخ لا يرث في النسب فأمكن أن
يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما نصفين لاسيما وانهما في العصوبة وفي الولاية لا يرث باخوة
الام فقرابة الام معطلة من الميراث فكانت مقوية للعصوبة فترجحت بها عصوبة من يدلي به
فأخذ الجميع كما ان الاخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه ترجوا بها لكونها معطلة من
الميراث فكانت مقوية لعصوبتهم فلذلك قدموا على غير الاشقاء لكن هذا خلاف
ما عليه جمهور المالكية حيث شركوا بين ابني العم في الميراث ولا أثر لاختلاف الام عندهم كما
يؤخذ من كلام العلامة الامير (قوله الثاني) أي الفرع الثاني والنسب أن يقول والآخر
أو كان يقول أولا الاول (قوله لو اشترت امرأة اباهما) أي وحدهما في هذه المسئلة بخلاف
التي بعدها فانها اشترت مع اخيهما كما سيأتي (قوله فعتق عليها) أي قهرا (قوله ومات عتيقه
بعده) أي بعدموته (قوله وللمعتق عصبة) أي كابنه (قوله غير ان العتيق له) أي للعصبة
(قوله عن عصبة النسب) أي عن عصبة المعتق من النسب (قوله وهذه) أي هذه
الصورة وقوله أخطأ فيها اربع مائة قاض أي حيث قالوا ارث العتيق للبنت لانها معتقة
المعتق ووجه خطئهم أن ابن المعتق مقدم على معتق المعتق وقوله غير المتفقهة أي غير
المجتهدين (قوله وصور بعضهم مسئلة القضاة بما لو اشترى ابن وابنة الخ) لعل الحادثة
تعددت وعلى هذا التصور قول السبكي

اذا ما اشترى ابنة وابن اباهما * وصار له بعد العتاق موالى
وأعتقه-م ثم المنيعة عقلت * عليه وماتوا بعده بليسالى
وقد خلفوا مالا فاحكم ماله-م * هل الابن يحويه وليس بيسالى
أم الاخت تبقى مع اخيهما شريكة * وهذا من المذكور رجل سؤالى

وأجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى
واعتاقها تدلى به بعد دعاء ع * لدا حجت فافهم حديث سؤالى
وقد غلطت فيها طوائف اربع * مئين قضاة ما وعوه بيسالى

(قوله فعتق عليها) أي قهرا (قوله لانه عصبة المعتق بالنفس) وفي نسخة بالنسب أي
وهي معتقة للمعتق شركة مع اخيه ومعتق المعتق متأخر عن عصبة المعتق بالنفس (قوله
اربع مائة قاض) أي غير المتفقهة بدليل ما سبق (قوله فقلوا الخ) بيان لغلطهم وقوله
ارث العتيق بينهما أي لكون الولاية لهما ووجه غلطهم أن الابن عصبة للمعتق بالنسب وهو
مقدم على معتق المعتق (قوله الباب الثالث في فسيمة التركات) أي في بيان كيفية
والقسمة تمييز الانصاء بعضها عن بعض والتركات جميع تركه وهي بمعنى المتروكة (قوله وهي

(الثاني) لو اشترت امرأة
اباهما فعتق عليها ثم أعتق
الاب عمدا ومات عتيقه بعده
وللمعتق عصبة بالنسب
غير ان العتيق له دون البنت
لانها معتقة للمعتق فتؤخر
عن عصبة النسب وهذه
قيل أخطأ فيها اربع مائة
قاض غير المتفقهة فتسمى
مسئلة القضاة وصور بعضهم
مسئلة القضاة بما لو اشترى
ابن وابنة اباهما فعتق عليهما
ثم أعتق عمدا ومات العتيق
بعدهم موت الاب عنهما فبأنه
للابن دون البنت لانه عصبة
المعتق بالنفس وغلط فيها
اربع مائة قاض فقلوا ارث
العتيق بينهما وفي الولاية
مباحث كثيرة ذكرت أكثرها
في شرح الترتيب

(الباب الثالث)

في فسيمة التركات وهي

الثرثرة المقصودة بالذات من علم الفرائض) أى لان الغرض بذاته من علم الفرائض معرفة
 كيفية القسمة (قوله وما تقدم) أى من بيان الفروض وأصحابها والتأصيل والتصحيح ونحو
 ذلك وقوله فوسيلة لها قرن المخبر بالغاء لشيء الممتد بالشرط في العموم (قوله وهي
 مبنية الخ) الضمير راجع لقسمة التركات (قوله الأربعة أعداد) عرف الشارح الجزء الاول
 دون الثاني وهو خلاف المشهور من تعريف الجزء الثاني أو تعريف الجزأين وأجاز
 بعضهم ما صنعه الشارح (قوله المتناسبة) أى مناسبة هندسية وهي التي نسبة أولها
 لثانيها كنسبة ثلثها لرابعها كالاربعة والخمسة والعشرة فنسبة الاربعة للثمانية
 كنسبة الخمسة للعشرة فالاول نصف الثاني والثالث نصف الرابع (قوله التي هي أصل كبير
 في استخراج المجهولات) صفة للأعداد الاربعة وبيان ذلك أن من خواص تلك الأعداد
 أنه إذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على
 المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم
 ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول ففي المثال الآتي وهو زوج وأم وأخت
 شقيقة أولاد لا يخفى أن الزوج ثلاثة من صحيح المسئلة ثمانية وهو ما معلومان ونصيبه
 من التركة مجهول ونفس التركة أربعة وعشرون دينارا أو مخرج القيراط الذي هو أربعة
 وعشرون معلوم فالطرفان معاً ثلثان وأحد الوسطين مجهول فاضرب ثلاثة الزوج وهي
 الطرف الاول المعلوم في الاربعة والعشرين وهي الطرف الرابع المعلوم أيضاً يحصل اثنان
 وسبعون واقسم ذلك على الثمانية وهي الوسط المعلوم يخرج تسعة وهي الوسط المجهول
 وعلى هذا أبداً فقس (قوله وذلك) أى وبيان كونها مبنية على ذلك وقوله أن نسبة الخ
 فهنا أعداد أربعة متناسبة وحاصلها أن نصيب الوارث مما صحت منه المسئلة عدد أول
 وما صحت منه المسئلة عدد ثان وماله من التركة عدد ثالث والتركة أو مخرج القيراط عدد
 رابع فالطرفان معلومان وأحد الوسطين معلوم والآخر مجهول (قوله من تصحيح المسئلة)
 أى حال كونه من المسئلة الصحيحة فالتجار والمجرورحال من ما وضافة التصحيح للمسئلة من
 اضافة الصفة للوصوف وقوله الى تصحيح المسئلة متعلق بنسبة والاضافة فيه كالاضافة
 فيما قبله (قوله اذا تقرر ذلك) أى ما ذكر من الأعداد الاربعة المتناسبة (قوله مما
 لا يمكن قسمته) أى اقاربه بالعدد أو الوزن أو السكيل أو الذرع ليكون غير مستوي
 الاجزاء كالعقار أو أمام مستوى الاجزاء كالارض الخالية من البناء فيمكن قسمتها بالذرع
 (قوله فيقدر تلك النسبة) أى نسبة ماله من تصحيح المسئلة الى تصحيح المسئلة وقوله
 تكون حصته من ذلك الموروث أى تكون حصته ذلك الوارث من التركة لما علمت من
 أن نسبة مال السكل وارث من تصحيح المسئلة الى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من التركة الى
 التركة (قوله ثم تارة يعبر عنها بالقراريط) أى كما أن يقول في المثال الآتي للزوج
 تسعة قراريط وقوله وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة أى من ثلث وثلثين وغيرها كأن
 يقول في المثال الآتي للزوج ربع الاربعة والعشرين وثلثها (قوله فهو مخير) أى بين
 أن يعبر بالقراريط وأن يعبر بالكسور المشهورة (قوله وتارة تكون التركة مما يمكن

الثرثرة المقصودة بالذات من علم
 الفرائض وما تقدم فوسيلة
 لها وهي مبنية على الاربعة
 أعداد المتناسبة التي هي
 أصل كبير في استخراج
 المجهولات وهي مذكورة
 في كتب الحساب وذلك أن
 نسبة مال السكل وارث من
 تصحيح المسئلة الى تصحيح
 المسئلة كنسبة ماله
 من التركة الى التركة اذا
 تقرر ذلك فتارة تكون التركة
 مما لا يمكن قسمته كالعقارات
 والحيوانات فيقدر تلك
 النسبة تكون حصته من
 ذلك الموروث ثم تارة يعبر
 عنها بالقراريط وتارة
 يعبر عنها بالكسور المشهورة
 فهو مخير والاولى مراعاة
 عرف ذلك البلد ولوجع
 يدينه ما كان يقول مثلاً
 للام السادس أربعة قراريط
 لكان أولى وتارة تكون
 التركة مما يمكن

قسمته كالنقد أو ما يقدر
بالوزن أو الكيل أو العدد أو
بغير ذلك أو قيمة ما لا يمكن قسمته
أو أريد قيمة ما يمكن قسمته
أو ما لا يمكن بالقرار يربط
فقد يخرج القرار يربط وهو
أربعة وعشرون كتركة
مقدارها أربعة وعشرون
دينار مثلا في هذه الصورة
كلها إن كانت التركة بمائة
للتصحيح فالأمر واضح لا يحتاج
لعمل كزوجة وبنت وأبوين
والتركة عبد مثلا أو أربعة
وعشرون ديناراً فتصح
المسئلة من أصلها أربعة
وعشرين للزوجة ثلاثة
ولابنت اثنا عشر وللأم
أربعة وللأب خمسة ويخرج
القيراط أو التركة مساو
كل منهما للتصحيح فللزوجة
ثلاثة قرار يربط من العبد
أو ثلاثة دنانير وللابنت اثنا
عشر قرار يربط من العبد أو
اثنا عشر ديناراً وللأم أربعة
قرار يربط من العبد أو أربعة
دنانير وللأب خمسة قرار يربط
من العبد أو خمسة دنانير
وإن كانت التركة غير مساوية
للتصحيح المسئلة ففي قيمة
التركة خمسة أوجه بل أكثر
الوجه الأول وهو المشهور
أن تضرب نصيب كل وارث
من التصحيح في التركة أو
يخرج القيراط وتقسم
الحاصل على التصحيح يخرج
الذلك الوارث في الباهلة

قسمته) مقابل لقوله فتارة تكون التركة الخ وفي الكلام حذف تقديره فيقدر ذلك
النسبة تكون حصته من ذلك الموروث أيضاً هذا إن أريد القيمة بتلك النسبة وحينئذ
يكون قوله أو أريد قيمة ما يمكن قسمته أو ما لا يمكن بالقرار يربط مقابلاً لقوله هذا إن أريد
القيمة بتلك النسبة لكن كان الاظهر فإن أريد قيمة الخ فعلى هذا يكون تكلم الشارح
أولاً على القيمة بالنسبة في القسمين أي ما يمكن قسمته وما لا يمكن ثم تكلم على القيمة
بالقرار يربط في القسمين وبالحجة فعبارة الشارح هنا لا تخلو عن خازنة (قوله كالنقد) هو في
الأصل مصدر فقدت الدراهم إذا عرفت جدها من رديها ثم صار حقيقة عرفية في
النقد (قوله أو ما يقدر الخ) أو بمعنى الواو ويكون من عطف العام على الخاص لأن النقد
ما يقدر بالوزن وقوله أو العدد أي أو الذرع (قوله أو عن أو قيمة ما لا يمكن قسمته)
الفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما وقع عليه عقد البيع والقيمة ما قطع به المقومون وحيث
كان كل من الثمن والقيمة مما لا يمكن قسمته كان داخل تحت المقدرات المذكورة فلا حاجة
لإفراجه لكن الشارح لاحظ أن المقدرات المذكورة كانت تركة ابتداءً فغايرت ذلك
(قوله أو أريد قيمة الخ) كان الاظهر فإن أريد قيمة ويكون مقابلاً لحذف تقديره هذا
إن أريد قيمة ذلك بالنسبة كما مر التنبيه عليه (قوله ديناراً مثلاً) أي أو درهمين (قوله ففي
هذه الصور كلها) أي صور ما يمكن قسمته وما لا يمكن (قوله إن كانت التركة بمائة
للتصحيح) أي إن كان المتروك موازقاً للتصحيح بأن كان المتروك أربعة وعشرين وتصحيح المسئلة
من أربعة وعشرين وقوله فالأمر واضح أي فالأمر واضح وقسمتها ظاهر وقوله فلا يحتاج لعمل
أي لأنه لا يحتاج لعمل فهو تعليل لما قبله (قوله كزوجة وبنت وأبوين) أصل مسئلتهم من
أربعة وعشرين لأن فيها اثنا وسدسا ونصف منها فللزوجة الثمن ثلاثة وللابنت النصف اثنا
عشر وللأم السدس أربعة وللأب خمسة فرضاً وتصحيحاً (قوله عبد مثلاً) أي أو ثوب فيعتبر
في نحو ذلك يخرج القيراط أربعة وعشرون (قوله ديناراً) أي مثلاً (قوله أربعة وعشرين)
بدل من أصلها (قوله للزوجة ثلاثة) أي لأن لها الثمن وقوله وللابنت اثنا عشر أي لأن
لها النصف وقوله وللأم أربعة أي لأن لها السدس وقوله وللأب خمسة أي فرضاً
وتصحيحاً فله أربعة فرضاً وواحد تصحيحاً (قوله أو خمسة) بل أكثر فنهنا زيادة على ما ذكره
الشارح أن تقسم التركة أو يخرج القيراط على ما صحت منه المسئلة ثم تضرب نصيب كل
وارث في جزء السهم ففي المثال الآتي تقسم الأربعة والعشرين على الثمانية يخرج جزء
السهم ثمانية ثم تضرب نصيب الزوج مثلاً وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ثلاثة يخرج
تسعة فهي نصيبه من الأربعة والعشرين ومنها غير ذلك مما ذكره في الأول (قوله وهو
المشهور) ولذلك بدأ به (قوله أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح) أي كنصيب
الزوج في المثال الآتي وهو ثلاثة من ثمانية وهي تصحيح المسئلة وقوله في التركة أي أن
كانت أربعة وعشرين ديناراً مثلاً وقوله أو يخرج القيراط أي إن كانت عقاراً مثلاً
(قوله وتقسم الحاصل) أي الذي يحصل من الضرب المذكور وهو في المثال الآتي اثنا
وسبعون وقوله يخرج ما لذلك الوارث فيخرج من قيمة اثنين وسبعين على الثمانية

وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاد لو كانت التركة عقارا أو أربعة وعشرين دينارا فأصل المسئلة ستة ونعول لثمانية ومنها نصح كما تقدم فاضرب للزوج ٢٨٦ ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط أو عدد الدنانير يحصل الإنسان

وسبعون فأقسما على الثمانية يخرج تسعة للزوج تسعة قراريط في العقار أو تسعة دنانير للاخت كذلك واضرب للام اثنين في الأربعة والعشرين وأقسم المحاصل وهو ثمانية وأربعون على الثمانية يخرج لها ستة قراريط في العقار أو ستة دنانير ومنها هو أصل الأوجه وهو أعماها نصف الثمانية فيما لا يمكن قسمته أيضا أن تنسب كل حصة من المصح إليه وتأخذ من التركة أو من يخرج القيراط بتلك النسبة ففي المثال المذكور أنسب للزوج حصته وهي ثلاثة إلى الثمانية صحيح المسئلة تكون ربعا وثمانافه ربع الأربعة والعشرين وثمانها وذلك تسعة قراريط أو دنانير وان شئت قلت له ربع التركة وثمانها للاخت كذلك وانسب للام اثنين إلى الثمانية تكون ربعا فلها ربع الأربعة والعشرين ستة دنانير أو قراريط وان شئت قلت لها ربع التركة ومن أراد معرفة بقية الأوجه

تسعة فهي مال ذلك الوارث وهو الزوج في المثال الآتي (قوله وهي زوج وأم وأخت) فالزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان يبقى للاخت واحد وبعال لها اثنان فهي من ستة ونعول لثمانية (قوله وللأخت كذلك) أي تسعة قراريط في العقار أو تسعة دنانير (قوله ومنها) الانسب بقوله سابقا الأول أن يقول الثاني لكن عذرهما أن الأوجه غير منحصرة لكن كان الأولى أن يقول سابقا منها بدل الأول (قوله وهو أصل الأوجه) له ثمانها في المعنى عليه وكتب أيضا قوله وهو أصل الأوجه أي أكثرها وقوعا لأنه أعماها فمكون قوله وهو أعماها نفعا يانا لاصالته بمعنى كثرته (قوله وهو أعماها نفعا) الحق عموم الأول أيضا اذ يصح أن تضرب للزوج ثلاثة في العبد مثلا وهو واحد بثلاثة ثم تقسم الثلاثة المحاصلة على المسئلة يخرج ثلاثة اثنان فهي ماله من التركة فالأولى أن يقول وهو أسهلها أفاده العلامة الأمير (قوله لتأنيته فيما لا يمكن قسمته) يقتضي أن الوجه الأول لا يتأتى فيما لا يمكن قسمته وليس كذلك فالحق حذف هذا التعليل (قوله أيضا) أي كما يتأتى فيما يمكن قسمته (قوله أن تنسب كل الخ) لا يخفى أن هذا الوجه هو المشار إليه فيما تقدم بقوله فيقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وقوله اليه متعلق بنسب (قوله وان شئت قلت الخ) أي فان شئت جعلت بين التعبير بالكسور والتعبير بالقراريط كما ذكرنا وان شئت قلت الخ (قوله ومن أراد معرفة بقية الأوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع في الملقبات) أي في بيانها والمراد بالملقبات التسميات بأسماء مخصوصة وان لم تشعر بمدح أو ذم كما يعلم من ذكر أسمائها وان كانت الملقبات في الأصل معناه المجهول لها القاب بحيث تشعر بالمدح أو بالذم وانما تلحق المسئلة إذا انتهت أو خالفت القياس أو مثل فيها شخص فأخطأ أو أصاب ونحو ذلك (قوله الغراوان) هما زوج وأبوان أو زوجة وأبوان ولا يخفى أن للام في مسئلة الزوجة الربع مع أن للزوجة الربع فيكون في المسئلة ربعان ولذلك ألغز فيها العلامة الأمير حيث قال

قل لمن أتقن الفرائض فهما * أعما امرأة لها الربع فرض
لا يعول ولا يرث وليست * زوجة الميت هل بذلك تقضوا
ثم قل لي ربعان في أي أرث * ليس فيه عند الأئمة نقص
(قوله وتسميان بالعمرينين) أي لتقضاء عمر رضى الله عنه فيها بالحكم السابق (قوله والنصفيتان) هما زوج وأخت شقيقة وزوج وأخت لاب (قوله والمباهلة) هي زوج وأم وأخت لابوين أولاب (قوله والمشركة) هي زوج وأم وأخت من أولاد الأم وشقيق واحد أو أكثر (قوله والا كدرية) هي زوج وأم وأخت شقيقة أولاب (قوله والدينارية الصغرى) هي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمانى أخوات لابوين أولاب (قوله وأم الفروع) بالخاء المعجمة أو بالجيم هي زوج وأم وأختان شقيقتان وأختان

مع زيادة فعلية بكتابنا شرح الترتيب فقد أتيت فيه من ذلك بالذهب والذهب
والله أعلم * (الباب الرابع) في المسائل الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الغراوان وتسميان بالعمرينين
أيضا والنصفيتان والمباهلة والمشركة والا كدرية والدينارية الصغرى وأم الفروع

الام (قوله والغراء) هي زوج وأختان لام وأختان شقيقةتان وتسمى الروانسة نسبة
 لعمد الملك بن مروان (قوله والمنبرية) هي زوجة وأبوان وابنتان (قوله والنجيلة)
 هي كل مسألة عاثة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين كزوجة وأبوين وبنتي ابن ابن
 فخطها على ما قبلها من عطف العام على الخاص (قوله والمأمونية) هي أبوان وابنتان
 ماتت إحدى البنين عن فيها قبل تسعة التركة (قوله ومسئلة الامتحان) هي أربع
 زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة أعمام (قوله والعماء) هي كل مسألة عفا
 التمان كجذتين وثلاثة أخوة لام وسبعة أعمام فخطها على ما قبلها من عطف العام على
 الخاص (قوله والخرقاء) هي أم وجد وأخت شقيقة أولاب (قوله والعشرية) هي جد
 وشقيقة وأخ لاب (قوله والعشرية) هي جد وشقيقة وأختان لاب (قوله ومختصرة
 زيد) هي أم وجد وشقيقة وأخت لاب (قوله وتسعة زيد) هي أم وجد وشقيقة
 وأخوان وأخت لاب (قوله ومسئلة القضاة) هي بنت أشرت هي وحدها وهي
 وأخوها أباه ما فعتق ثم اعتق الأب عيدا ومات عتيقه بعده (قوله ومنها الناقضة)
 بالاضاد المجهمة سميت بذلك لأنها تنقضت على ابن عباس أحد أصله أحدهما أنه
 لا يعمل أصلا لأنهما أنه لا يحجب الام من الثلث إلى السدس إلا بثلاث فأكثر
 من الاخوة فيلزمه في هذه المسئلة أما العول ان أعطى الام الثلث وما حجب الام من الثلث
 إلى السدس بالاثنتين من الاخوة ان أعطاهما السدس ولابن عباس أن يقول كل من الزوج
 والام يحجبان من فرض إلى فرض فلا ينقص نصيبهما وأولاد الام يحجبان من فرض لا إلى
 شيء أصلا ومن كان كذلك دخل عليه النقص فلو أدى الام في هذه المسئلة السدس عنده
 ولا ينقص عليه في أحد الأصلين رضي الله عنه (قوله وهي زوج وأم وولداها) أصلها ستة
 للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولولديها الثلث اثنان (قوله وهي زوجة الخ)
 أصلها أربعة وعشرون لان فيها ثمانية وسدسا فالزوجة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة
 عشر وللأم السدس أربعة يبقى واحد لا يتقدم على اثني عشر أخا وعلى الاخت وعدد
 رؤسهم خمسة وعشرون فتضرب في أربعة وعشرين بسبعة مائة فللزوجة ثلاثة في خمسة
 وعشرين بخمسة وسبعين وللبنتين ستة عشر في خمسة وعشرين بأربع مائة وللأم أربعة في
 خمسة وعشرين بمائة يبقى خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت واحد (قوله وتسمى
 بالعامرية) أي أقضاء عامر السعي فيها بذلك وقوله وبالساكية وبالركابية أي لان الاخت
 شكت لعل وهي مسكة ركابه فقالت يا أمير المؤمنين ان أخى ترك ستمائة دينار فأعطاني
 منها شريح دينار واحد فقال على الفور لعل أخاك ترك زوجة وأما ابنتي واثني عشر أخا
 وأنت فقالت نعم فقال ذلك حقك فلم ينظرك شريح شيئا فلذلك سميت بالساكية وبالركابية
 وبالشريحة ولم يعضهم.

والغراء والمنبرية والنجيلة
 والمأمونية ومسئلة الامتحان
 والصحاء والخرقاء والعشرية
 والعشرية ومختصرة زيد
 وتسعة زيد ومسئلة
 القضاة ومنها الناقضة
 وهي زوج وأم وولداها
 ومنها الدياركة الكبرى
 وهي زوجة وبنات وأم
 واثنا عشر أخا وأخت كلهم
 لاب والتركة فيها ستمائة
 دينار فخص الاخت دينار
 واحد وتسمى بالعامرية
 وبالساكية وبالركابية

أذا مراة جاءت إلى بيت عالم * وقالت أخى أودى فأعطيت درهما
 وخلف نصف الارث مالا وعشرة * ولم أعط شيئا غيره فتفهمها
 يقول لها أودى وخلف زوجة * وبنين مع أم لها كان مكرما

ومنها أم البنات وهي ثلاث
زوجات وأربع أخوات
لام ومنها أخوات لابوين
أولاب أصلها اثنا عشر
وتعول خمسة عشر ومنها
الدقانة وسأذكرها في
المعابة ومنها عند المالكية
ما قبالت ثلاث وهي المالكية
وشبه المالكية وعقرب
تحت طوبة فالمالكية زوج
وأم وجد وأخوة لام وأخوة
لاب فلا شيء للأخوة الجميع
عند المالكية والباقي بعد
فرض الزوج والأم للجد
وحده وعندنا للزوج
النصف وللأم السدس
وللجد السدس لانه لا حظ
للأخوة لأب الباقي ولا
نصيب للأخوة للأم اتفاقا
وشبه المالكية هي هذه
إذا دن بدل الأخوة لأب
أخوة أشقاء والمحكم فيها
عندنا وندهم كالمحكم في
المالكية فترث للأخوة
الأشقاء عندنا الباقي بعد
فرض الزوج والأم والجد
ولا شيء للأخوة جميعا من
الصنفين عند المالكية
وعقرب تحت طوبة هي
زوج وأم وأخت من أم
وعاصب أقرت الأخت
للأم بنسبة فهي عند
المالكية في الإنكار من
سنة وفي الأقرار من اثني عشر

ومثل شهر العام في العداخوة * وأنت لهم أخت لك الذرهم انما
(قوله ومنها أم البنات) سميت بذلك لان جميع ورثتها بنات (قوله وهي ثلاث زوجات
الخ) فالزوجات الثلاث الربع ثلاثة وللأربع أخوات لام الثلث أربعة وللثمان أخوات
لابوين أولاب الثمان ثمانية مع ان الباقي من أصل المسئلة خمسة فيعادل بثلاثة ولذلك قال
الشارح أصلها اثنا عشر وتعول خمسة عشر (قوله ومنها الدقانة) سميت بذلك لكثرة
دفعها أزواجها وقوله وسأذكرها في المعابة هي امرأة ورثت أربعة أخوة أشقاء بالزوجة
كسما في (قوله عند المالكية) أي لا عند الشافعية وقوله وهي المالكية سميت بذلك
لنص الإمام مالك عليها بخصوصها وقوله وشبه المالكية سميت بذلك لانها أشبه المسئلة
التي نص عليها الإمام مالك وأما هذه فنص عليها أصحابه وقوله وعقرب تحت طوبة سميت
بذلك مخفاه ما أقرت به للعصبة تكفاه العقرب تحت الطوبة كما سذكره الشارح (قوله
فالمالكية زوج وأم وجد وأخوة لام وأخوة لاب) أصلها من ستة فالزوج النصف ثلاثة
وللام السدس واحد وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع وعندنا معاشر
الشافعية للجد السدس يبقى واحد للأخوة لأب ولا شيء للأخوة للأم اتفاقا (قوله فلا شيء
للأخوة الجميع) أي الأخوة لام والأخوة لأب أما الأخوة لام فلا عنهم محجوبون بالجد وأما
الأخوة لأب فلا لانه لو لم يكن المجد معهم لم يكن لهم شيء لان الأخوة للأم حذو فيستحقون
الثلث وتسقط الأخوة لأب لاسيما تغرق الفروض التركة فلم يكن حضورهم معهم موجبا
لهم شيئا لم يكن (قوله ولا شيء للأخوة للأم اتفاقا) لانهم محجوبون بالجد عندنا وعندهم
(قوله وشبه المالكية هي هذه إذا كان الخ) فأصلها ستة مثلها فالزوج النصف ثلاثة
وللام السدس واحد وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع وعندنا معاشر
الشافعية للجد السدس والباقي بعده للأخوة الأشقاء ولا شيء للأخوة للأم اتفاقا ولذلك
قال الشارح والمحكم فيها الخ (قوله فترث الأخوة الأشقاء عندنا) أي معاشر الشافعية
وقوله بعد فرض الزوج أي وهو النصف وقوله والأم أي وبعد فرض الأم وهو السدس
وقوله والجد أي وبعد فرض المجد وهو السدس الخ (قوله ولا شيء للأخوة جميعا من
الصنفين) أي الأخوة للأم والأخوة للأشقاء أما الأخوة للأم فلا عنهم محجوبون بالجد وأما
الأخوة الأشقاء فلا عنهم لا يرون الأمر أجل قرابتهم بالأم وقرابتهم بالأب ساقطة والجد قد
حجب من كان من جهة الأم فلا شيء لهم معه (قوله وعقرب تحت طوبة هي زوج وأم وأخت
من أم) أي وعاصب بدليل ما بعده (قوله فهي عند المالكية) أي وأما عند الشافعية
فلا قرار باطل لكون المقر غير حائز لكن يجب على الأخت للأم حيث كانت صادقة في
نفس الأمر أن تسلم نصيب البنات والعاصب يفتقر بهما على حسب حصتهما (قوله في
الإنكار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر) فتجعل مسئلة الإنكار مسئلة للأقرار فأما
مسئلة الإنكار فهي من ستة لان فيها سدس للأخت للأم فالزوج النصف ثلاثة والأم
الثلث اثنان وللأخت للأم السدس واحد وأما مسئلة الأقرار فهي من اثني عشر لان فيها
ربعا وسدسا فالزوج الربع ثلاثة والأم السدس اثنان والبنات النصف ستة يبقى واحد

للبنات منها ستة وللأصابع
واحد والمجموع سبعة
فيقسم عليها نصيب الأخت
للأم وهو واحد فلا يصح
فترضيب السبعة في الستة
تباع اثني وأربعين للزوج
أحد وعشرون وللأم أربعة
عشر وللبنات المقرها ستة
وللعصبة واحد ولا شيء
للأخت للام وإنما لقيت
بذلك لغلة من تلقى عليه
عما أقوت به للعصبة قال
إمام المحرمين رضي الله تعالى
عنه في النهاية وقد أكثر
الفرضيون من المقيات
ولأنها لا ولا حسم لأبوابها
انتهى والله أعلم
(الباب الخامس)
في متشابه النسب والألغاز
وهو باب واسع وفيه فصلان
(الفصل الأول) في متشابه
النسب فن ذلك رجلان
كل منهما عم الآخر ورثتهما
رجلان تزوج كل منهما أم
الآخر فأولدها ابنا فكل
من ابنيهما عم الآخر لأمه
رجلان كل منهما خال الآخر
صورتهما أن ينكح كل من
رجلين بنت الآخر فولد
لكل منهما ابن فكل من
الابنين خال الآخر وفي
ترتيب المجموع شخص قال
لشخص يا عمي يا خالي

للأصابع وبعد ذلك تجمع حصص البنات والأصابع ومجموعهما سبعة وتقسيم عليها نصيب
الأخت للام من مسألة الإنكار وهو واحد فلا ينقسم على السبعة فتضرب السبعة في
مسألة الإنكار وهي ستة تباع اثني وأربعين للزوج ثلاثة من مسألة الإنكار في سبعة
بواحد وعشرين وللأم اثنا من مسألة الإنكار في سبعة باربعة عشر وللبنات المقرها ستة
وللأصابع واحد ولا شيء للأخت للام (قوله للبنات منها ستة وللأصابع واحد) فقد أقوت
للبنات والأصابع لكن إقرارها للبنات بالتصريح وللأصابع بالالتزام (قوله والمجموع) أي
مجموع حصص البنات والأصابع (قوله فيقسم عليها نصيب الأخت للام) أي من مسألة
الإنكار لأنه لا شيء لها من مسألة الإقرار (قوله في الستة) أي مسألة الإنكار (قوله للزوج
أحد وعشرون) أي حاصلة من ضرب ثلاثة من مسألة الإنكار في سبعة وقوله وللأم أربعة
عشر أي حاصلة من ضرب اثني من مسألة الإنكار في سبعة (قوله ولا شيء للأخت للام)
أي لم يجز بما يقتضي إقرارها (قوله وإنما لقيت بذلك) أي وإنما لقيت هذه المسألة بعقرب
تحت طوبية وقوله لغلة من تلقى عليه عما أقوت به للعصبة أي لأن ما أقوت به للعصبة
حتى تحت إقرارها بالبنات فأشبهه بالعقرب التي تحت الطوبية (قوله ولا حسم لأبوابها) أي
لا قطع ولا ضبط لمسائلها بل هي منتشرة كثيرة جدا (قوله الباب الخامس في متشابه النسب
والألغاز) أي في المشكل من مسائلها (قوله وفيه فصلان) من ظرفية المفصل في الجمل أو الأجزاء
وهو باب واسع (قوله مسألة) (قوله الفصل الأول في متشابه النسب) أي في بيانها ومن لطيفه
في الكل كما مر نظيره (قوله الفصل الأول في متشابه النسب) أي في بيانها ومن لطيفه
رسول جاس مع ستة عشر امرأة سافرات الوحوش فأنكر الناس عليه فقال لانه كرا وعلی
فأربع بناتي وأربع أخواتي وأربع عماتي وأربع خالاتي وكلهن من امرأتی فهذا رجل
تزوج امرأة ثلاث بنات وتزوج أبوه بنت وجده أبو أمه بآخرى وجده أبو أمه بآخرى
فهاهنا كل واحدة منهن بأربع بنات فالأربع الأولى اللاتي أنت بهن المرأة التي تزوجها
ذلك الرجل بناته والأربع الثانية اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها أبوه أخوانه من
أبيه والأربع الثالثة اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها جدته أبو أمه بآخرى
أخوات أبيه والأربع الرابعة اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها جدته أبو أمه خالاته
لأنهن أخوات أمه (قوله فن ذلك) أي إذا أردت بيان ذلك فأقول لك من ذلك أي متشابه
النسب (قوله فكل من ابنيهما عم الآخر) أي لأن كلا منهما أخو الأمي الآخر لأمه (قوله
فكل من الابنين خال الآخر) أي لأن كلا منهما أخو الأمي الآخر لأمه (قوله صورتهما
أن تزويدي من أمه الخ) أي بأن تزوج شخص امرأة معها ابن من غيره ووجه بنت من غيرها
فوزق منها بزيد فالابن الذي معها من غيره أخو زيد من أمه ولبنت التي معها من غيرها
أخت زيد من أبيه فيجوز أن أخا زيد من أمه بتزوج بخت زيد من أبيه لكونها أجنبية
منه وقوله أو بالعكس هو أن أخا زيد من أبيه بتزوج بخت زيد من أمه بأن تزوج شخص
امرأة معها بنت من غيره ومعه ابن من غيرها فوزق منها بزيد فالابن الذي معها من غيرها
أخو زيد من أبيه والبنات التي معها من غيرها أخت زيد من أمه فيجوز أن أخا زيد من أبيه

فزيد عمه وخاله انتهى وقيل فيها أنفا ٢٩٠ - يامن بسؤاله يعنى * قل خالى كيف صار يعنى * وقال الشيخ ذكر يارحمه الله

يتزوج بان زيد من أمه لا يكونها أجنبية منه (قوله فزيد عمه) أى من حيث أنه أخو أبيه
وقوله وخاله أى من حيث أنه أخو أمه (قوله وقيل فيها أنفا) أى حال كون المقول فيها
نظاما أى منظوما فالجار والجارور نائب فاعل قيل وهو وان كان ليس من الاوزان المشهورة
لكنه من مجزوء وبيت وهو من الاوزان المهمة كما قاله العلامة الامير (قوله يامن
بسؤاله يعنى) أى يخفى ويشكل وقوله قل خالى كيف صار يعنى أى قل فى سؤالك الذى
تعنى به خالى كيف صار يعنى وجوابه ما سبق من الصورة التى ذكرها الشارح وله صورة
أخرى وهى أن يتزوج أبو أبيه بأم أمه أو أبو أمه بأم أبيه فيزق منها ابن فهذا الابن عم الرجل
وخاله لانه فى الاولى أخو أبيه لانه وأخو أمه لأمها وفى الثانية أخو أبيه لأمه وأخو أمه
لأبيها (قوله فيولد لكل منهما ابن) فكل من الابنين ابن خال الآخر لأن أباهما كل منهما
أخو أم الآخر (قوله وزوجنا) أى حالا وقوله وابنى زوجينا أى سابقا (قوله وهى من
المسائل التى سألت عنها الخ) أى على صحة اجتماع الامام الشافعى بمن ذكر وفيه نزاع (قوله أبو
يوسف ومحمد) هما صاحبا الامام أى حنيفة رضى الله عنهم (قوله الفصل الثانى فى الالغاز)
أى فى بيان شئ منها والالغاز جمع لغز وهو الكلام المعنى كما تقدم عند قوله مبرأ عن وصمة
الالغاز (قوله وهى كثيرة تسكد تخرج عن المحصر) أى تقرب من الخروج عن حصرها
فى عدد وهذا كناية عن كثرة احدها (قوله فن ذلك) أى اذا أردت بيان ذلك فأقول لك
من ذلك أى المذكور من الالغاز (قوله رجل) هو ابن الاب وقوله له خال هو ابن الابن
وقوله وعم أى أخو أب (قوله فورثه الخال دون العم) وجه الالغاز يه ام ان الارث من جهة
كونه خالا فقهضى أن الخال مقدم على العم وليس كذلك لان الارث من جهة كونه ابن أخ
ولا يخفى ان ابن الاخ مقدم على العم (قوله فابن الاب عم ابن الابن) أى لانه أخو أبيه لآبيه
وقوله وابن الابن خال ابن الاب لانه أخو أمه لأمها (قوله ومن ذلك) أى من المذكور
من الالغاز وقوله حبلى هى زوجة الابن كما ذكره الشارح وقوله رأت قوما هم زوج
وأبوان وبنت كما ذكره الشارح أيضا وقوله فقالت لا تبجلوا أى على قسم المال (قوله
فأحبلى زوجة الابن) أى ابن الزوجة الميتة (قوله والورثة الظاهرون) أى وأما الحمل وان
كان وارثا فى بعض التقادير لكنه ليس من الورثة الظاهرين (قوله زوج وأبوان وبنت)
أصل مسة ثهم من اثني عشر لان فيها زما وسدس من فللزوج الربع ثلاثة وللأبوين
السدسان أربعة يبقى خمسة فيعمل للمذكور واحد ليكمل لها النصف ستة فان ولدت
المحمل المذكورة ذكره كراسق لاس تغرق الفروض التركة مع كونه عاصبا وان ولدت أنثى
ورثت السدس تكملة الثلثين وبعال لها أيضا اثنين فبعد ان عالت المسة ثلثة لثلاثة
عشر عالت خمسة عشر (قوله فلوقالت) أى الحمل (قوله فهى) أى الحمل وقوله وزوجة
ابنه الآخر وحازله نكاحها لانها بنت عمه وقوله وهناك بنتا صلب فأصل المسة ثلثة من
ثلاثة لثلاثة الثلثان سهمان يبقى سهم فان ولدت هذا الحمل ذكر أعصها وورثها هذا
السهم أن لا تأفصح المسة ثلثة من تسعة وانما عصبها لانها بنت ابن الميت وهو ابن ابن

تعالى فى آخر شرح الفصول
الكبرى رجلان كل منهما ابن
خال الآخر صورته أن يتزوج
كل من رجلين أخت الآخر
فيولد لكل منهما ابن
امرأتان التقتا برجلين
فقالا مرحبا بابنينا وزوجيه
وابنى زوجينا صورته رجلان
تزوج كل منهما أم الآخر
وهى من المسائل التى سألت
عنها أبو يوسف ومحمد رجه
الله تعالى الشافعى رضى الله
عنه بمحاسن الرشيد فأجابهما
بذلك انتهى والله أعلم
(الفصل الثانى فى الالغاز)
وهى كثيرة تسكد تخرج عن
المحصر فن ذلك رجل له
خال وعم فورثه الخال دون
العم هو أن يكون الخال ابن
أخ الميت وصورتها أن
يتزوج امرأة ويتزوج ابنه
أمها فيولد لكل منهما ابن
فابن الاب عم ابن الابن وابن
الابن خال ابن الاب فلو مات
ابن الاب عن ابن الابن وعن
عم أيضا فقد خلف خاله
الذى هو ابن أخيه وعمه
فالمال لابن أخيه دون عمه
ومن ذلك حبلى رأت قوما
يقسمون مالا فقالت
لا تبجلوا فاني حبلى ان ولدت
ذكر الميرث وان ولدت أنثى

الميت

ميرثت فأحبلى زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وأبوان وبنت فلوقالت ان ولدت ذكر وارث
ورثت وان ولدت أنثى لم ترث ولم أرث فهى بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له آخر وهناك بنتا صلب

ومن ذلك زوجان أخذتا المال وآخران ثمانية صورته أبوان وبنت ابن في نكاح ابن آخر ومن ذلك رجل وبنته وورثاها
مالا نصفين صورته ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه ومن ذلك امرأة ٢٩١ ورثت أربع أخوة أشقاء

واحد ابعد واحد فصل
لها نصف أموالهم كم مال
كل واحد منهم الجواب هم
أربعة أخوة أشقاء الأول
ثمانية وللثاني ستة وللثالث
ثلاثة وللرابع درهم واحد
فلما مات الأول أصابها منه
درهمان ولكل أخ درهمان
فصار للثاني ثمانية وللثالث
خمس وللرابع ثلاثة ثم مات
الثاني عن ثمانية فأصابها
منه درهمان فصار لها أربعة
والباقي لأخويه فصار للثالث
ثمانية وللرابع ستة ثم مات
الثالث عن ثمانية فأصابها
درهمان فصار لها ستة
والباقي لأخيه فصار له اثنا
عشر فلما مات عنها أصابها
منه ثلاثة فصار لها تسعة
وهي نصف مجموع أموالهم
ولقيت باله فانه كما أشرت الى
ذلك في الملقبات لان المرأة
دفنت جميع أزواجها ونظمها
بعضهم فقال
ووارثة بعلاو بعليين بعده
وبعلا أبوه وذو الجناحين بعده
فكان لها من قسمة المال نصفه
بذلك يقضى المحاكم المتفكر
وما جازت في مال بعلا
اذ مات ربعا في الوراثة بزهر
ومن ذلك امرأة تزوجت أربعة أزواج فورثت من مال كل منهم نصفه الجواب هذه امرأة ورثت هي وأخوها أربعة أعبد

الميت ولا شيء لها من الثمانية فيعصب بها وان ولدت أنثى لم ترث كلهاهما للاستكمال الثنتين
للميتين فان كان هناك عاصب أخذ سهم الساقى والارذ على الميتتين (قوله ومن ذلك)
أى المذكور من الالغاز (قوله زوجان أخذتا المال) هما الاخوان وهما زوجان لان
أحدهما زوج الآخر وقوله وآخران ثمانية أى وزوجان آخران أخذتا ثمانية وهما بنت ابن
الميت وابن ابنته الآخر وهما زوجان لان أحدهما زوج الآخر (قوله صورته أبوان وبنت
ابن في نكاح ابن آخر) أى بمعنى انها زوجة له فالأبوان زوجان ولهما ثلث المال لان
لهما السدسين وبنت الابن وابن الابن زوجان آخران ولهما ثلثاه لان لهما الباقي وأصل
المسئلة من ستة لان فيها السدسين للأبوين فلهما السدسان اثنان يبقى أربعة على ثلاثة
رؤس لا تنقسم فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر ومنها تصح فلا يوين اثنان في ثلاثة بستة
يبقى اثنا عشر لابن الابن ثمانية ولبنت الابن أربعة (قوله ومن ذلك) أى المذكور من
الالغاز (قوله رجل هو زوج) هو ابن عم وقوله وبنته هي بنت الميتة فلما بنت النصف فرضا
وللزوج الذى هو ابن عم الربع فرضا والباقي تعصبا فالسئلة من أربعة (قوله ومن
ذلك) أى المذكور من الالغاز (قوله امرأة ورثت أربعة أخوة) هي زوجة لهم وهذه الدفانة
(قوله فلما مات الاول) أى دنيا وهي زوجته وعن ثلاثة أخوة فالسئلة من أربعة للزوجة
الربع درهمان وللثلاثة أخوة الباقي وهو ستة دراهم فكل واحد واحد درهمان (قوله ثم
مات الثاني) أى عنها وهي زوجته وعن اخوين فالسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع
درهمان والباقي للأخوين فلكل أخ ثلاثة (قوله ثم مات الثالث) أى عنها وهي زوجته
وعن أخ فالسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع درهمان والباقي وهو ستة لأخيه (قوله
فلما مات عنها) أى وهي زوجته وقوله أصابها منه ثلاثة أى لان الربع ثلاثة والباقي
للعاصب ان كان والا فليت المال (قوله وهي نصف مجموع أموالهم) اذ مجموع أموالهم
ثمانية عشر (قوله ووارثة) أى وورثته وقوله بعلا أى زوجا وقوله وبعلين بعده أى
زوجين بعد الزوج الاول وقوله وبعل أى زوجا رابعا وقوله أبوهم ميتا أخبره ذوا الجناحين
وجهه بدل منه فالرجال المذكورون كانوا من ذرية سيدنا جعفر الطيار ابن عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم قطعت يدها في الغزو فغوضه الله تعالى جناحين يطير بهما في الجنة كما
في الحديث وقوله فكان لها من قسمة المال نصفه أى فكان لها من قسمة أهوالهم
نصفها وقوله بذلك يقضى المحاكم المتفكر أى يحكم المحاكم المتأمل بهذا الحكم
وقوله وما جازت في مال بعلا لسهامها اذ مات ربعا أى وما زادت سهامها في مال الزوج
من الأربعة اذ مات ربع التركة وقوله في الوراثة بزهر أى يقضى هذا الحكم في أحكام
الوراثة فقوله في الوراثة متعلق بزهر (قوله ومن ذلك) أى من المذكور من الالغاز امرأة
تزوجت أربعة أزواج الخ وجه الالغاز انها ابنة يوهم انها ورثت من مال كل منهم نصفه من
حيث الزوجية فقط وليس كذلك بل الربع بالزوجية وتوالت الباقي بالولاء كما سيذكره

ومن ذلك امرأة تزوجت أربعة أزواج فورثت من مال كل منهم نصفه الجواب هذه امرأة ورثت هي وأخوها أربعة أعبد

فأعتقاهم ثم تزوجتهم واحدا
بعد واحد على التعاقب
فما تواجعا فلهما من مال
كل واحد ربع ما كان كاح
وثالث الباقي بالولاء فيجتمع
لهما نصف المال وفيها يقول
الشاعر
وما ذات صبر على النائمات *
تزوجها نفر أربعة
فحوز من مال كل امرئ *
لعمرك شطر الذي جمعه
وما ظلمت أحدا منهم *
نقير أو لا ركبت مقطعه
ومن ذلك صحيح قال مريض
أوص فقال أنما يرثي أنت
وأخوك وأبوك وعمك
فالصحيح أخو المريض لأمه
 وابن عمه وأخوه أخو المريض
 لأمه وأبواه عم المريض
 وأمه وعمه عم المريض
 ~~خاله~~ أصل ثلاثة أخوة لأم
 وأم وثلاثة عمات ولو قال
 يرثي زوجتك وبناتك
 وأختك وعمتك وخالتك
 فزوجت الصحيح أم المريض
 وأخته لأمه وبنات الصحيح
 أختا المريض لأمه وأختا
 لصحيح لأمه أختا المريض
 لأمه وعمتا الصحيح
 أحدهما الأب والآخر
 لأم وخالته كذلك وأربعهن

الشارح (قوله فأعتقاهم) فثبت لهما الولاء ثلاثا فلا يخلف لهما ولها ثلثه (قوله وثالث الباقي)
 هو في الحقيقة ربع وأما ثلث الباقي وهما في الحقيقة ربعان فهما الاخير بالولاء لان له ثلثه
 كما علمت (قوله وما ذات صبر) أي وأي امرأة ذات صبر وقوله على النائمات أي المصيدات
 وهي جمع نائمة بمعنى المصيدة وقوله تزوجها نفر أربعة أي جماعة أربعة وقوله فحوز من مال
 كل امرئ أي فجمع من مال كل امرئ وقوله لعمرك أي لحياتك قسيمي وقوله شطر الذي جمعه
 أي نصف الذي جمعه من المال وقوله نقير أو لا ركبت المقرة في ظهر النواة وأما الغنبل فهو الخط
 الرقيق في بطنها وأما القطمير فهو الثغر الرقيق فوقها ويضرب به هذه الثلاثة المثل في
 القلة وقوله ولا ركبت مقطعه بكسر الميم أي آلة قطع ويروي مطمعه بمعنى والمعنى
 لم تنامس بالآلة قطع تقطع بها شئ ما من ماله لما زبادة على حقها أولم ترتكب طمعة في غير
 مالها (قوله ومن ذلك) أي المذكور من الالغاز (قوله صحيح) أي كزبد وقوله قال
 المريض أي كعمرو وقوله أوص أي في مثله وقوله فقال أنما يرثي الخ أي فلا حاجة لك
 لان تطلب ان أوصي لك وقوله أنت وأخوك وأبوك وعمك صورتهما أربعة أخوة
 تزوجت امرأة واحدة منهم فولدت منهم ولدا يسمى عمرا وتزوجت واحدة آخرتهم
 فولدت منهم ثلاث بنين أحدهم يسمى زيدا مات أبوه ومرض عمر وفدخل عليه زيد
 فقال له أوص فقال أنما يرثي أنت الخ وقوله فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه أي
 فالصحيح الذي هو زيد أخو المريض الذي هو عمرو ولأمه لان أمهم واحدة تعاقب عليهما
 رجلا لان أخوان وابن عمه لانه ابن أخي أبيه وقوله وأخوه أخو المريض لأمه أي لان
 أم الجميع واحدة تعاقب عليهما الرجلان المذكوران فولدت من أحدهما ولدا ومن الآخر
 ثلاثة وقوله وأبواه عم المريض وأمه أي لان أباهما الصحيح أخو أبي المريض وأم الصحيح هي
 أم المريض وقوله وعمه عم المريض أي لان أخو أبي الصحيح هو أخو أبي المريض
 لما علمت من انهم أربعة أخوة (قوله فالخال لثلاثة أخوة لأم وأم وثلاثة أعمام) أصل
 مسألته من ستة للام السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان وبما يسان
 وللأعمام الثلاثة الباقي فاضرب ثلاثة في ستة تباع ثمانية عشر ومنها تصح فلازم واحد
 في ثلاثة وثلاثة وللأخوة للام اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد اثنان وللأعمام ثلاثة
 في ثلاثة تسعة لكل واحد ثلاثة (قوله ولو قال) أي المريض للصحيح لما قال له أوص
 وقوله يرثي زوجتك وبناتك وأختك وعمتك وخالتك صورتهما رجل تزوج بامرأتين
 فولدت من إحداهما بنت تسمى هند ومن الأخرى ابن يسمى زيدا فهذه بنت زيدا هي
 ثم ان الرجل المذكور تزوج بامرأة أخرى معها ابن من غيره يسمى عمرا فولدت له منها بنتان
 فهما أختا عمرو من أمه وأختا زيدا من أبيه ثم ان عمرا تزوج أخت زيدا لأمه وأم زيدا بعد
 مفارقة أبي زيدا بها بنحو طلاق فولدت له منها بنتان فهما أختا زيدا من أمه وبنات عمرو وقد
 تزوج زيدا بنتا التي عمرو وعمته ثم مرض فدخل عليه عمر وفقال له ماذا كر (قوله فزوجت
 الصحيح أم المريض وأخته لأمه) أي لما علمت من ان الصحيح الذي هو عمرو تزوج أم
 المريض الذي هو زيد وأخته لأمه التي هي هند وقوله وبنات الصحيح أختا المريض لأمه

أى لم أعلمت من ان بنى عمرو اختا زيدا لانه تزوج أمه فولد له منها بنتان وقوله وأختا
الصحيح لانه أختا المريض لاييه أى لم أعلمت من ان أبنا زيدا تزوج بأم عمرو فولد له منها بنتان
فها تان البنات اختا عمرو ولانه وأختا زيدا لاييه وقوله وعمتا الصحيح احدهما الاب
والاخرى لام أى ليجوز الجمع بينهما اذ لو كانتا شقيقتين أو لاب أو لام لم يجز الجمع بينهما
وقوله وخالته كذلك أى احدهما الاب والاخرى لام ليجوز الجمع بينهما كما علمت فى الذى
قبله وقوله وأربعين أى المذكورات من العمات والخالاتين وقوله زوجات المريض
أى لم أعلمت من ان زيدا تزوج بعمة عمه وخالته (قوله فالحاصل أربع زوجات وأم
وأختان لام وثلاث اخوات لاب) أصل مسلماتهم اثنا عشر لان فيها ربعا وسدسا وتعود لاسبعة
عشر فلا أربع زوجات الأربع ثلاثة وهى لا تنقسم وتباين وللام السدس اثنان وللأختين
لام الثلث أربع وللثلاثة اخوات لاب الثلثان ثمانية لا تنقسم وتباين فقد انكسرت
السهام على فريقين وباينتهم مائة مائة ما وبين الرؤس بعضها مع بعض تبين أيضا اذ
الأربع تبين الثلاثة فضرر بأحد العددين فى الآخر يبلغ الحاصل اثني عشر وهى جزء
السهم تضرر فى المسئلة به ويطاوعى سبعة عشر تبين ما تبين وأربعة ومن له شئ من أصلها
أخذ منه مضر وباقى جزءه هو هو واثنا عشر فلا أربع زوجات ثلاثة فى اثني عشر بسبعة
وثلاثين لكل واحدة تسعة وللام اثنان فى اثني عشر بأربعة وعشرين وللأختين لام
أربعة فى اثني عشر ثمانية وأربعين لكل واحدة أربعة وعشرون وللأخوات لاب ثمانية
فى اثني عشر ستة وتسعين لكل واحدة اثنان وثلاثون (قوله والله أعلم) الغرض من
ذلك التبرى من دعوى العلمة وتفويض ذلك لله تعالى وليس الغرض منه الإشارة الى
الانتهاء لان ذلك لا يليق بحال الشارح وافعل التفضيل على بابيه بالنظر للظاهر وهو ان
لغيره تعالى علما بطواهر الامور لاعلى وجهه الاحاطة وعلى غير بابيه بالنظر للباطن وهو انه
ليس لغيره علم بواطن الاشياء (قوله ومن أراد المزيد من هذا) أى ان زيادة من المذكور
من الاغفار وقوله مع التبخر أى مع التعمق وكثرة الاطلاع وقوله والدوريات فى
الاقارب رأى المسائل المتعلقة بالدوريات فى الاقارب كاقارب الوارث وارث آخر وتقدم الكلام
على الدوريات فى أول الكتاب (قوله يظفر) أى يفز (قوله فى ذلك) أى المذكور من علم
الفرائض والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب الخ (قوله وهذا آخر ما أردنا الخ) اسم
الإشارة بمراد الكلام الأخير وهو الجملة الأخيرة وبمحة من عوده للباب الأخير أو لفصل
الأخير (قوله جعله الله خالصا) أى من الأمور التى تعوقه عن التمول كإرباء والسمعة
وحب الشهرة والمجدة وحينئذ يصدق بمراتب الاخلاص الثلاث المرتبة الاولى التى أن تعبد
الله أنت تسلك الدنيا لتكونك تعلم ان من أطاع الله يسر له أمرها وهى أدنى المراتب
والثانية أن تعبد الله طلبا للثواب وهو بآمن العقاب وهى أوسطها والثالثة أن تعبد الله لذاته
لا طمع فى جنته ولا لهرب من ناره وهى أعلاها لانها مرتبة الصديقين (قوله لوجهه
الكريم) أى لذاته المتفضل المحسن فالمراد من الوجه الذات على مذهب الخائف وهو
التأويل التفصيلى ببيان المعنى المراد وأما مذهب الساف فهو تفويض المعنى المراد لله مع

زوجات المريض فالحاصل
أربع زوجات وأم وأختان
لام وثلاث اخوات لاب والله
أعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب انه على ما يشاء
قد بر وبالأجابة جدير وبعباده
لطيف خبير ومن أراد المزيد
من هذا مع التبخر فى علم
الفرائض والوصايا وما
يحتاج اليه من الحساب
والدوريات فى الاقارب
وغیر ذلك فعليه بكتابنا
شرح الترتيب يظفر بما
يريد فانه كتاب يغنى عن
كتب كثيرة فى ذلك وهذا
آخر ما أردت ابراده فى هذا
الشرح المبارك جعله الله
خالصا لوجهه الكريم

تنزيهه تعالى عن المجارحة اتفاقا فليس اراد بالوجه المجارحة بالاجماع وهذا هو التأويل
الاجمالي لانه صرف اللفظ عن ظاهره ومكذبات قال في مثل هذا كما قال الشيخ اللقاني

وكل نص أوهم القسديا * أوله أو قوض ورم تنزيها

(قوله وعنه) أي حفظني فالمراد بالنعمة مطلق المحفظ لا المحفظ مع استحالة الذنب لان
هذا مختص بالانبياء والملائكة فلا يجوز سؤاله لغيرهم وقوله من الشيطان من شأط اذا
احترق أو من شطن اذا بعد وقوله أن رجيم أي الرأجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب
فهو فاعل اما بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول (قوله وأساله النفع به) أي اصال الثواب بسببه
لان النفع اصال الخير للغير * وهذا آخر ما يسهل الله تعالى على الفوائد الشنورية
* جعله الله تعالى خالصا لرب البرية * بجاه سيدنا محمد الرفيع على كل مخلوق في الرتبة
العليه * والمنزلة المرضيه * صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أرى البهجة السنية * وقد
وافق التمام صبيحة يوم الاثنين يوم خمس وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف
ومائتين وست وثلاثين من الهجرة النبوية * على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية *
والحمد لله رب العالمين آمين

قد تم بحمد الله تعالى طبع هذه المحاسبة الجليله المشتملة على القواعد والفوائد الجليله

لمؤلفه سال الاستاذ الشيخ ابراهيم الباجوري ذي التصانيف العديده والتأليف

المفيد به بتصحیح المتوسل بالنبي العربي أحمد بن مصطفى المدعو بالمكتبي

وذلك بالمطبعة الاهليه بالقرب من القطب الدردير بمصر

الحجيه ادارة محمد افندي مصطفى وشريكه كان الله

لهما عوننا ومسعفا في شهر ذي الحجة المحرم

سنة ١٣٠٠ من هجرة النبي صلى

الله عليه وسلم

٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وهو منى وقار به من
الشیطان الرجیم وأسأله
النفع به لی ولوالدی
ولأولادی وجميع المسلمين
فی الدنیا والاخرة آمین قال
ذلك مؤلفه سيدنا ومولانا
الامام العالم العلامة والجه
الفهامة الشيخ عبد الله ابن
الشيخ العلامة المرحوم به
الدين محمد ابن الشيخ الصالح
عبد الله ابن الشيخ الصالح
سیدی علی العجی الشهیر
نسبه بالشنشوري الشافعي
الفرضي الخطيب بالجامع
الازهر غفر الله له ولوالديه
ولا ولاده واطف به وبهم
آمین انه علی ما يشاء قدیر
وبالاجابة خدير وعباده
لطيف خبير وصاله
والسلام علی سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كبيرا دائما
الى يوم الدين
آمین